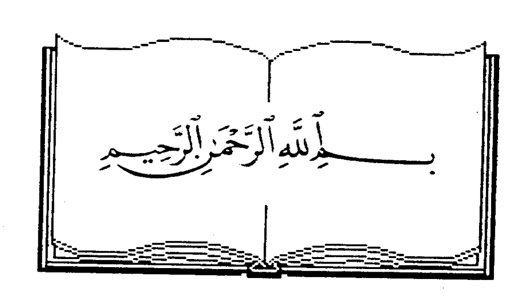
بحوث ودراسات في :

إستراتيجية التنمية الزراعية

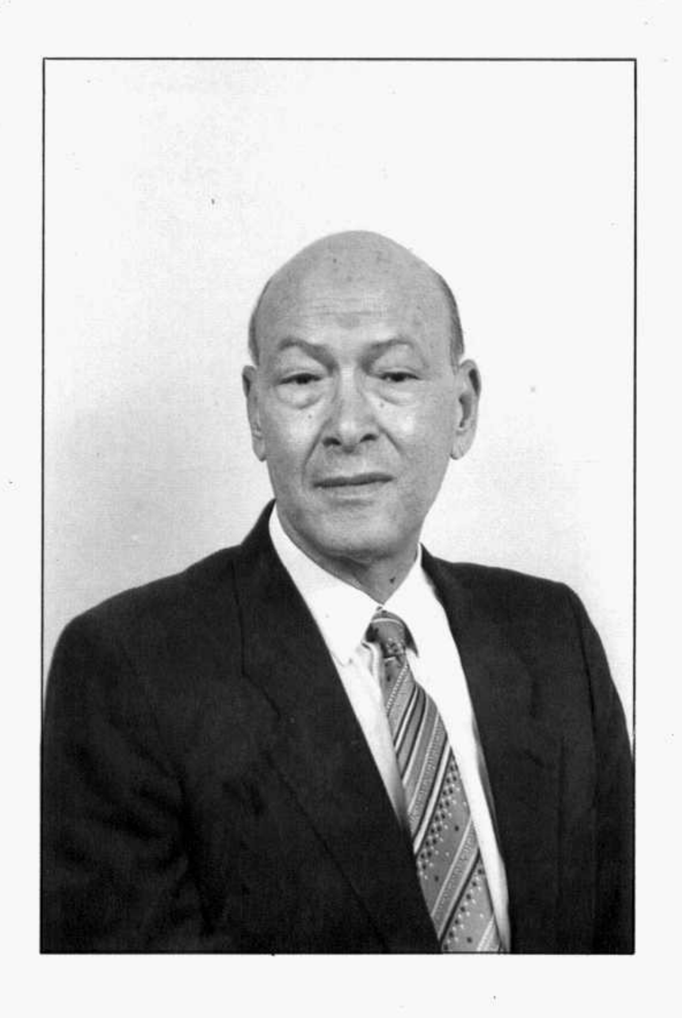
دكتور / كمال حمدي أبو الخير
أستاذ إدارة الأعمال
كلية التجارة - جامعة عين شمس
وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

١٩٩٧
الناشر
مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العين - القاهرة



بحوث ودراسات في :

إستراتيجية التنمية الزراعية



Dr. Kamal Hamdy Aboul-Kheir

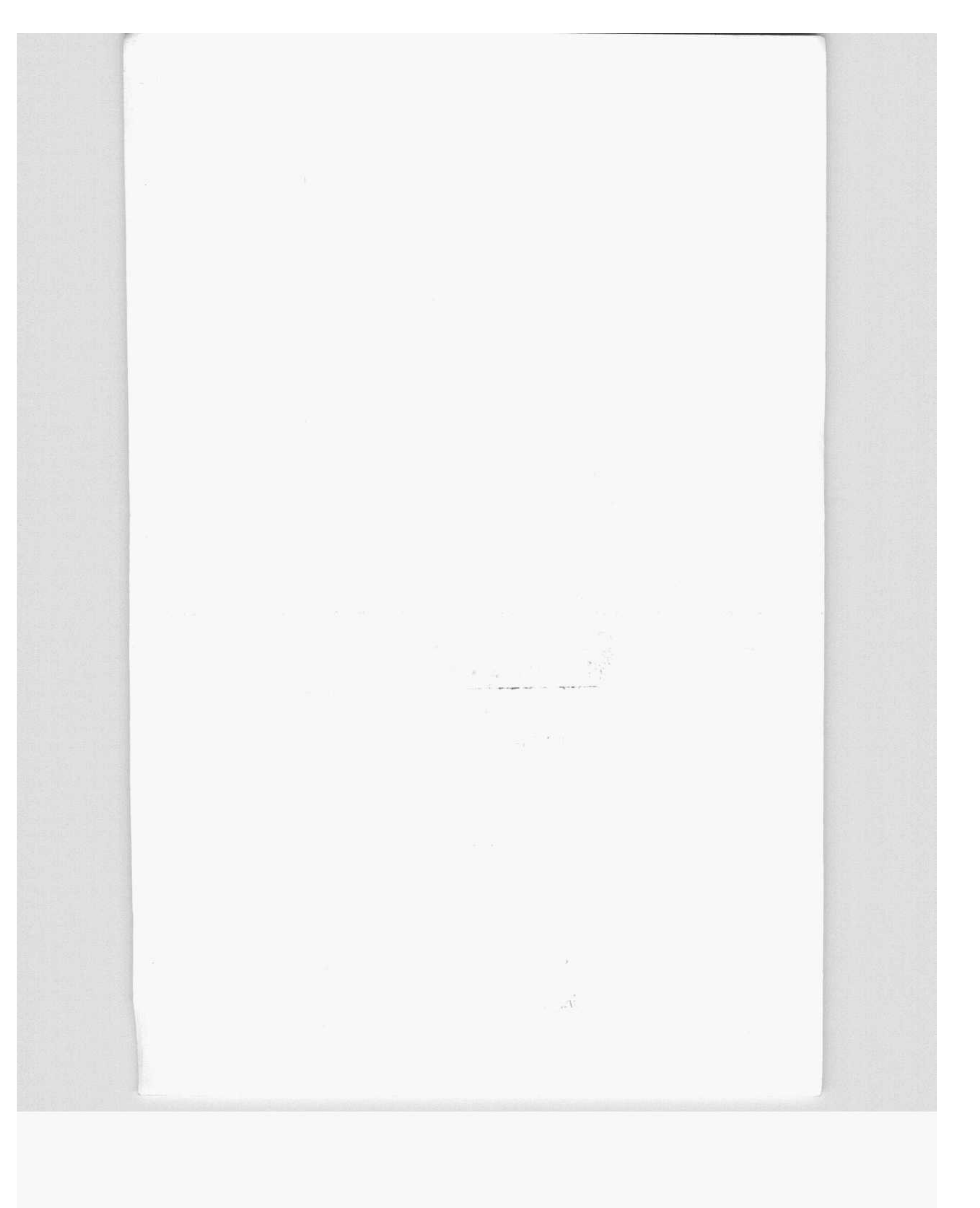
"For an Outstanding Contribution to

the Study of Business and Commerce"

MEN OF ACHIEVEMENT

Published by the International Biographical Centre

Cambridge, England, 1990/1991



بعض أوجه نشاط
الدكتور / كمال حمدى أبو الخير

- تدرج فى مناصب هيئة التدريس منذ عام ١٩٤٨ فى كلية التجارة جامعة عين شمس حتى الاستاذية ، وما زال استاذا بها حتى الآن . .
- كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال أسبوعى منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن .
- تولى أمانة ثم عمادة المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية منذ أنشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن .
- رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التى تملك المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ومركز البحوث التعاونية ، ومركز تنمية العلاقات التعاونية الدولية ، ومركز التدريب التعاونى .
- رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها عام ١٩٦٨ وصدر قرار من مصلحة الاستعلامات بذلك .
- عضو نقابة الصحفيين .
- نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاونى الدولى منذ عام ١٩٧٦ وأعيد انتخابه فى أكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ وانتخبته اللجنة الاقتصادية فى نفس العام نائبا لرئيسها .
- عضو اللجنة المركزية للحلف التعاونى ، ولجنة الصحافة التعاونية ، وعديد من لجان الحلف النوعية .
- عمل مستشارا لجامعة الدول العربية فى الشئون الاجتماعية والتعاونية والإدارية .
- شغل عضوية مجالس إدارة الاتحادات التعاونية المركزية للتعاون الاستهلاكى والانتاجى والاسكانى والزراعى .
- تحت رعاية رئاسة الجمهورية تولى الأمانة العامة للمؤتمر التعاونى الاستهلاكى الأول عام ١٩٨٠ .
- عضو فى المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومى للتنمية الاجتماعية والخدمات وعضو شعبتى الحكم المحلى والتنمية الإدارية) .
- عضو المجلس الأعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين .
- عضو مجلس إدارة اكاديمية السادات للعلوم الإدارية .
- عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولى للعلوم الإدارية .
- رئيس المؤتمر الدولى الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة الذى نظمه الحلف التعاونى الدولى سنة ١٩٨٢

- رأس مؤتمر الإصلاح الزراعى بصوفيا الذى نظمه الحلف التعاونى الدولى بالتنسيق مع الاتحاد التعاونى فى بلغاريا سنة ١٩٨٣ .
- اختير خبيرا بالهيئة الاستشارية التعاونية الكندية التى تضم أبرز علماء وخبراء الحركة التعاونية فى عام ١٩٨٤ .
- رأس الندوة الدولية لإدارة التنظيمات التعاونية فى الدول العربية التى نظمها المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية سنة ١٩٨٥ بالتنسيق مع اتحاد رايفيزن العالمى .
- عضو مجلس إدارة صندوق تمويل المساكن - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضى سنة ١٩٨٥ .
- عمل رئيسا للجنة الاستشارية الدائمة للامانة العامة للاتحاد التعاونى العربى سنة ١٩٨٥ .
- أسهم فى العمل السياسى ، حيث اختير عضوا فى المؤتمر القومى للقوى الشعبية .
- وأمينا للمكتب التنفيذى بكلية التجارة جامعة عين شمس .
- وأمينا لصندوق هيئة رعاية طلاب الجامعات التى تشكل مجلس إدارتها من عمداء الكليات الجامعية ١٩٦٤ .
- وعضوا منتخبا بلجنة المائة التى انتخبت على مستوى الجمورية لوضع أسس الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى سنة ١٩٦٨ .
- وعضوا منتخبا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .
- منحته نقابة التجاريين فى عام ١٩٨٠ شهادة تقدير ، وذلك عرفانا بالمركز القيادى الذى يشغله ، وتتويجا للدور الايجابى الذى يقوم به فى خدمة المجتمع .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء تمثال الامتياز الإدارى كأحد رواد الإدارة فى مصر فى عيد الإدارة الثالث الذى نظمته اكاديمية إدارة الأعمال واتحاد الجمعيات العلمية العاملة فى مجال الإدارة ١٩٨١ .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه رئيس الوزراء درع العيد الخمسينى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (١٩٣١ - ١٩٨١) للدور ذاته البارز الذى قام به فى إعداد التعاونيين وخدمة الاقتصاد القومى .
- منحه السيد رئيس الجمهورية وسام الجمهورية من الطبقة الثانية تقديرا لحميد صفاته وجليل خدماته . . عام ١٩٨٣ .

- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء ميدالية وشهادة تقدير فى العيد الماسى للحركة التعاونية المصرية (١٩٠٨ - ١٩٨٣) .
- عضو مجلس إدارة بنك العمال المصرى عام ١٩٨٦ .
- مَنَحَه السيد رئيس الجمهورية فى عام ١٩٨٨ نوط الإمتياز من الطبقة الأولى تقديرًا لحميد صفاته وجليل خدماته للحركة التعاونية .
- عضو المجلس الأعلى للمعاهد الفنية والخاصة التابعة لوزارة التعليم .
- مقرر لجنة العلوم الإدارية بالمجلس الأعلى للثقافة .
- اختارته منظمة العمل الدولية فى عام ١٩٩٢ للمشاركة فى وضع التوصيات التى ترتبط بدور التعاونيات فى ظل النظام الاجتماعى والاقتصادى الجديد .
- اختارته هيئة الأمم المتحدة للمشاركة فى وضع ورقة العمل التى تختص بمؤتمر القمة والتنمية الاجتماعية الذى سينعقد فى مارس ١٩٩٥ بكوبنهاجن بالدانمارك ويحضره ملوك ورؤساء العالم .
- عرضت عليه فى عام ١٩٩٤ جامعة المشروعات فى الصين أن يتولى الرئاسة الفخرية لهذه الجامعة وأرسلت بذلك وثائق رسمية غير أنه رأى أن الأولى بهذا المنصب شخصية عامة لها قُدرة على اتخاذ القرارات التى ترتفع إلى مستوى العلاقات الدولية .
- مَنَحه السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة درع الامتياز فى مهرجان الإنتاج الزراعى لدوره البارز فى إثراء الفكر التعاونى فى يناير عام ١٩٩٥ .
- منحته السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لتنمية الطفولة شهادة تقدير فى عام ١٩٩٥ تعبيرًا عن الوطنية الصادقة والالتزام العميق بقضايا الوطن .

أبرز إسهامات
الدكتور / كمال حمدى أبو الخير

- انشاء دبلوم الإدارة العليا التعاونية بمرحلة الدراسات العليا التطبيقية بكلية التجارة جامعة عين شمس .
- انشاء الدراسات العليا التعاونية على مستوى الدراسات التمهيدية لمرحلة الماجستير والدكتوراه .
- انشاء المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية على مستوى مرحلة البكالوريوس ، والحصول على اعتراف وزارة التعليم العالى بشهادته على المستوى المالى والعلمى . . وكذلك اعتراف اليونسكو . . . والجامعات الدولية فى الشرق والغرب . . ومعادلة المجلس الأعلى للجامعات المصرية لشهادة بكالوريوس المعهد ، وفقا لقرار المجلس الأعلى للجامعات رقم ٣ بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٨٦ بأن بكالوريوس المعهد يعادل البكالوريوس الذى تمنحه كليات التجارة فى الجامعات المصرية شعبة إدارة الأعمال.
- اعتراف نقابة التجاريين بخريجى المعهد وقيدهم فى الشعب المختلفة وفقا لتخصصاتهم الوظيفية .
- الحفاظ على اسم الحركة التعاونية الشعبية عن طريق تمثيلها فى فترة غيابها فى المنظمات الدولية بصفة عامة والحلف التعاونى الدولى بصفة خاصة .
- عضوية المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية فى لجنة الحلف التعاونى الدولى المركزية . .وعضويته فى اتحاد رايفايزن العالمى بالإضافة إلى مشاركة المعهد فى كافة اللجان النوعية الدولية المنبثقة عن الحلف واتحاد رايفايزن كاللجنة الدولية للزراعة ، واللجنة الدولية الاستهلاكية واللجنة الدولية للعمال واللجنة الدولية للاسكان ، واللجنة الدولية للثروة السمكية ، والمؤتمرات العلمية التعاونية التى تعقدها كليات التعاون الألمانية وغيرها .
- إصدار المجلة المصرية للدراسات التعاونية كأول مجلة تعاونية علمية دورية تسجل وتحلل أحدث التطورات من حيث النظرية والتطبيق لعلوم التعاون فى مجتمعنا الدولى المعاصر .
- انشاء مكتبة علمية تعاونية على مستوى الدراسات الاكاديمية ابتداء من مرحلة البكالوريوس حتى مرحلة الدكتوراه تسهم فى اعداد جيل تعاونى علمى جديد يقود حركة التغيير نحو مواكبة ثورة الإدارة العلمية التعاونية المعاصرة .
- كلفته المجالس القومية المتخصصة بوضع استراتيجية لتطوير نظام التعاون فى مصر ، وناقشها المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ورفعت إلى السيد رئيس الجمهورية ضمن تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية الكتاب رقم ١٦٧ من مطبوعات المجلس ، الدورة الرابعة ، سبتمبر ١٩٨٣ – يونية ١٩٨٤ .

- كلفه السيد وزير التموين والتجارة الداخلية بموجب القرار الوزارى رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ برئاسة لجنة لإجراء الدراسات وتقديم ورقة عمل ووضع استراتيجية تطوير الحركة التعاونية الاستهلاكية وتنشيطها فى ظل ما هو قائم حاليا وما يلائم الظروف المستقبلية حتى تتمكن من أخذ وضعها الطبيعى فى تنمية الناحية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى فى جمهورية مصر العربية .
- وقد قام الدكتور كمال حمدى أبو الخير بصياغة ورقة الاستراتيجية وتلقى شكرا رسميا من الاستاذ الدكتور رئيس الوزراء .
- كلفه مدير مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والدراسات الانسانية بوضع ورقة عمل خاصة بدور حكومات العالم فى التنمية الاجتماعية وذلك فى الندوة الدولية التى عقدت بموسكو فيما بين ١٨ - ٣١ مايو ١٩٨٧ .
- وقدم الدكتور / كمال حمدى أبو الخير كخبير تعاونى للأمم المتحدة ورقة عمل تتعلق بدور حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى التنمية التعاونية .
- كلفته الأمانة العامة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية بالمشاركة فى اعمال ندوة (دور الحركة التعاونية فى خدمة المجتمع العربى الخليجى) والتى عقدت فى الدوحة فيما بين ١٥ ، ١٧ سبتمبر ١٩٨٧ بإعداد الدراسة حول واقع وآفاق الحركة التعاونية فى الدول العربية الخليجية .
- كلفته منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع أربعة عشر خبيرا عالميا بمراجعة كافة التوصيات التى تتعلق بالتعاونيات فى ضوء المتغيرات العالمية ، على أن تتم صياغة كافة التوصيات فى مؤتمر عام يعقد فى جنيف بسويسرا ، وكان الدكتور كمال حمدى أبو الخير العالم الوحيد بالنسبة للمنطقة العربية .
- أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه فى جامعة عين شمس وجامعة القاهرة وجامعة الأزهر .
- كلفته اللجنة الدولية للاتصالات والاعلام بإصدار بحث خاص بمناسبة الاحتفال بمائة وخمسين عامًا على إنشاء الحركة التعاونية البريطانية ومائة عام على إنشاء الحلف التعاونى الدولى ودور الجمعية المصرية للدراسات التعاونية فى قيادة الفكر التعاونى والدروس المستفادة من تجارب الآخرين وذلك بصفته نائبًا لرئيس اللجنة وعضو مشارك فى إصدار الأعداد الخاصة التى يصدرها الحلف لنشاط المؤتمر .

مؤلفات الدكتور / كمال حمدى أبو الخير

- تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية للإستهلاك – مكتبة عين شمس ١٩٥٩ .
- تطور التعاون وفلسفته فى ضوء الإشتراكية العربية – الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢ .
- دور المؤسسات العامة التعاونية فى الاقتصاد القومى – مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣ .
- التعاون فى المملكة المتحدة – مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣ .
- التعاون الإستهلاكى (تاريخه ونظمه ومشكلاته) – مكتبة عين شمس ١٩٦٤ .
- نحو حركة تعاونية نظيفة – الأهرام الاقتصادى ١٩٦٥ .
- نحو بنيان تعاونى سليم – الأهرام الاقتصادى ١٩٦٦ .
- تطور مفهوم ديمقراطية الإدارة فى التنظيمات التعاونية جامعة الدول العربية – مكتبة عين شمس ١٩٦٧ .
- أصول التنظيمات والإدارة فى المؤسسات والتعاونيات – مكتبة عين شمس ١٩٦٨ .
- التنظيم التعاونى – مكتبة عين شمس ١٩٧٠ .
- نشأة الفكر التعاونى وتطوره – مكتبة عين شمس ١٩٧٠ .
- التطبيق التعاونى فى بريطانيا – مكتبة عين شمس ١٩٧٠ . .
- التطبيق التعاونى فى بعض الدول الإشتراكية والاسكندنافية – مكتبة عين شمس ١٩٧٠ .
- نحو بنيان تعاونى جديد – مكتبة عين شمس ١٩٧٠ .
- التعليم التعاونى – المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠ .
- التطبيق التعاونى الاشتراكى – مكتبة عين شمس ١٩٧٢ .
- التطور التعاونى الاشتراكى فى مصر وتشيكوسلوفاكيا – مكتبة عين شمس ١٩٧٣ .
- أصول الإدارة العلمية – مكتبة عين شمس ١٩٧٤ .
- دراسات فى التسويق – مكتبة عين شمس ١٩٧٤ .
- الثورة الإدارية ومشكلات التعاون – مكتبة عين شمس ١٩٧٥ .
- الإدارة بين النظرية والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٧٦ .
- التعاون – تاريخه – فلسفته – أهدافه – مكتبة عين شمس ١٩٧٦ .
- التسويق التعاونى – مبادئه ومشكلاته – مكتبة عين شمس ١٩٧٧ .
- تطور التنظيم التعاونى – مكتبة عين شمس ١٩٧٩ .
- التطبيق التعاونى المصرى – مكتبة عين شمس ١٩٧٩ .

- التخطيط التعاونى والنشاط التسويقى - مكتبة عين شمس ١٩٨٠ .
- التعاون بين التشريع والتطبيق - مكتبة عين شمس ١٩٨٢ .
-بحوث ودراسات فى التعاون - مكتبة عين شمس ١٩٨٢ .
- الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاونى العربى - مكتبة عين شمس ١٩٨٤ .
- تنظيم الملكية الزراعية واستغلالها - مكتبة عين شمس ١٩٨٤ .
- روبرت أوين - مكتبة عين شمس ١٩٨٥ .
- دكتور وليم كنج - مكتبة عين شمس ١٩٨٥ .
- فردريش فلهلم ريفيزن - مكتبة عين شمس ١٩٨٥ .
- تاريخ رواد روتشديل - مكتبة عين شمس ١٩٨٥ .
- فلسفة رواد التعاون ومبادئ التعاون الدولية- مكتبة عين شمس ١٩٨٥ .
- التنمية التعاونية والتطبيق المصرى - مكتبة عين شمس ١٩٨٦ .
- مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق - مكتبة عين شمس ١٩٨٦ .
- تنظيم وإدارة النشاط التعاونى فى عالم متغير - مكتبة عين شمس ١٩٨٦ .
- اقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام - مكتبة عين شمس ١٩٨٦ .
- العملية الإدارية والتطبيق الإدارى - مكتبة عين شمس ١٩٨٧ .
- تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية - مكتبة عين شمس ١٩٩٠ .
- المفهوم العلمى المعاصر للتعليم التعاونى ١٩٩١ - المجلة المصرية للدراسات التعاونية .
- العلاقة الإيجارية للأراضى الزراعية - مكتبة عين شمس ١٩٩٣ .
- إدارة المكاتب بين ثورة المعلومات وخدمات المشروع - مكتبة عين شمس ١٩٩٣ .
- التنظيم ونظام إدارة الجودة الشاملة - مكتبة عين شمس ١٩٩٤ .
- إدارة المكاتب ونظم المعلومات ودورها فى تحديث إدارة قطاع الأعمال - مكتبة عين شمس ١٩٩٥ .
- ما بين جمعيــة رواد روتشديل والجمعية المصرية للدراسات التعــاونية . الدروس المستفادة ١٩٩٥ - المجلة المصرية للدراسات التعاونية .
- العملية التنظيمية والبناء التنظيمى - ١٩٩٥ (مكتبة عين شمس) .
- مبادئ الإدارة الدولية « النظرية والتطبيق » مكتبة عين شمس ١٩٩٦ .

ابحاث اخرى منشورة

- بحوث ودراسات أخـرى فى المجلة المصريـة للدراسات التعـاونية التى تصـدر بصفة دورية عن الجـمعية المصرية لـلدراسات التعاونيـة منذ الستينـات حتـى الآن ، بالإضـافة إلى الأبحاث المقدمـة إلى المؤتمرات الدولية .

- Statement on Cooperative Structure In The Arab Republic of Egypt .
  Published by : Egyptian Society of Cooperative Studies (E.S.C.S) 1976 .
- The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies. Its objects and Affiliated Units .
  Published by : (E.S.C.S) 1978 .
- Prospects on the Cooperatives and the Energy problem .
  Published by : Third International Cooperative Trade conference Cairo, 1982 .
- Egyptian Cooperative Structure :
  Published by : (E.S.C.S) 1983 .
- Working paper on Cooperative and the Development Strategy within the frame work of the general state plan .
  Published by : (E.S.C.S) Cairo 1984 .
- The role of the government in promoting the cooperative movement in the Middle East and North Africa .
  Published by : United Nations Vienna .



ABUL KHEIR, Kamal Hamdy, born in Cairo, U.A.R., on 16 December 1922. Profession: University Dean and Professor. Married one child.

Education: B.Com., Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1943–47; Postgraduate Diploma in Organization and Management, ibid., 1952–53, in Marketing, 1953–54, in Stock-Exchange Studies in Cotton, 1954–55; Ph.D., Organization and Management of Cooperatives, 1960.

Appointments held: Member of Staff, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1948; currently Professor, Business Administration Department, ibid.; Consultant, Presidential Bureau for Economic Research, 1961; Dean, Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, 1961; Member, Supreme Council for Reorganization of the Cooperative Movement, 1968; Consultant to the Cooperative Committee, Central Committee of the Arab Socialist Union, Member, Higher Cooperative Supreme Councils of Agriculture, Consumer, and Producer. Books published: (university textbooks) Principals of Organization and Management, 1961; The Development of the Cooperative Movement in the U.A.R., 1962; Consumers Cooperation, 1964; Comparative Cooperative Systems in Many Lands, 1967; Cooperative Organization, 1969; Towards New Cooperative Structure, 1970; The Development of Cooperative Thought, 1970; Cooperative Application in Great Britain, 1970; (published by Al-Ahram Economic Review) Towards a Clean Cooperative Movement, 1964; Towards Sound Cooperative Movement, 1966 (issued by the President's Office for Economic Research) The Cooperative Movement in the United Kingdom, 1962; The Role of Cooperative Organization in the National Economy (U.A.R.), 1962. Contributor to professional journals and newspapers.

Professional affiliations: Egyptian Society for Cooperative Studies (Vice-Chairman, 1962); Congress of the Arab Socialist Union. Address: Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, Ei-Monira, Cairo, U.A.R.

بالرجوع الى القاموس الدولى بعنوان « أبرز ٢٠٠٠ من علماء العالم Two Thousand Men of Achievement الصادر فى عام ١٩٧١ ، تقول مقدمته :

أن أسماء العلماء الذين تضمنهم هذا القاموس هم الصفوة الممتازة من أبرز علماء العالم تقدما وعطاءا ... وأن اسماءهم تعتبر أكثر أسماء علماء العالم دورانا على ألسنة الناس والمجتمعات ، على الصعيد المحلى والدولى ، وأن الوثائق تتضمن نشاطهم وجهدهم ستظل محفوظة على مر العصور فى أرشيف « ميلروز Melrose بلندن ودارتماوث Dartmouth وهو الثغر الذى هاجر منه الآباء والأجداد الانجليز فى عام ١٦٢٠ من انجلترا الى العالم الجديد .

عنوان المراسلات مع القاموس الدولى :

All communications to : Two Thousand Men of Achievement, Artillery Mansions, Victoria Street, London S.W.I., England

ورد اسم الدكتور كمال حمدى ابو الخير فى هذا القاموس فى الصفحة رقم (٢)

كلمة الباحث

لعل من الأهمية بمكان أن نؤكد على الأهمية القصوى لوضع إستراتيجية العمل الإقتصادي والإجتماعي موضع التطبيق ، وتكثيف العمل المشترك في مختلف مواقع الجبهة الداخلية في عالم تتفاقم فيه المشكلات الإقتصادية والنقدية والسياسية ، الأمر الذي يترتب عليه المزيد من الإستنزاف لثروات الدول النامية من جراء سياسات الدول الصناعية ، وقد يكون هذا سبباً لكي نُحذِّر من مشكلة إتجاه الدول النامية نحو تقليد الدول الصناعية في صور شتى ليس الآن مجالُ لِذكرها ومنها مثلاً نمط الإستهلاك وذلك على الرغم من التخلف الإقتصادي والإجتماعي للدول النامية وما يصاحب ذلك من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية والتفاوت الإجتماعي لهذه الدول.

ولعلنا جميعاً نعرف أننا نعيش عصر الإستراتيجيات التنافسية التي تبذل فيه الدول أقصى ما لديها من طاقة الفكر والعمل للتنسيق بين إدارة العمليات وإستراتيجيات التطوير التكنولوجي ، لتطبيق برامج مبتكرة ، كما هو الحال في اليابان وغيرها من البلدان مما أوضحناه في مراجعنا الإدارية.

وليكن واضحاً ومعلوماً إن أيَّ دولة من الدول إذا أرادت لنفسها إستقلالا سياسياً وتنمية إقتصادية متكاملة ، عليها أن تعتمد أساساً على إدخارها الداخلي ، حتى وإن أدَّى هذا إلى إحتمالها بعض التضحيات المؤقتة ، فعليها أن تُرحِّبْ بأن تتحمل ذلك في سبيل تنمية اقتصادية متكاملة نتائجها المؤكدة الإستقلال القومي والتحرُّر من أساليب الضغط التي تربط البلاد النامية بكتل سياسية وعسكرية تَستَخْدِم القروض التي تُقَدمها كوسيلة للتحكُّم . إن قوة الإقتصاد القومي تَجذِب القروض الخارجية وتُشجِّع الإستثمارات الأجنبية الخاصة التي تَفِدْ إلى البلاد ، وتقيم المشروعات سواء منفردة أو مختلطة في فروع الإنتاج الجديدة التي يُراد

إنشاؤها ، كما يحدث الآن في مصر حيث تُحدّد مصر بإرادتها الحُرَّة المشاريع القومية التي تريدها .. ثم تدعو المصادر الخارجية إلى تمويل هذه المشروعات القومية ... ومصر تحظى بهذه السمعة الطيبة بفعل ما تُحدثه تدريجياً من الترابط العضوى في هياكلها الإنتاجية ، وتعظيم القدرات الذاتية من علمية وتكنولوجية وإنتاجية ، وصولاً إلى قاعدة إقتصادية صلبة تسمح بالتنمية الشاملة والمتواصلة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال رفع مستوى الأداء الإقتصادي وزيادة حجم الإنتاج القومي في إطار نمو قطاعي متوازن يُلَبي الإحتياجات المتزايدة للمواطنين ، ومن خلال الإستراتيجيات التي تصممها مصر ، وتستهدف زيادة الدخل القومي بنسبة ترفع متوسط الدخل الفردي السنوي للسكان ، حتى تُحقق التنمية الإقتصادية ، وبالتالي رفع مستوى المعيشة ، ويُشترط لتحقيق ذلك أن ترتفع نسبة التنمية عن نسبة ارتفاع معدل الزيادة السكانية.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نوضّح أن إتساع وتعاظم الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والإستهلاك القومي في مصر كانت من أخطر المشكلات التي تَسَبَبَتْ في المزيد من الإختلالات الهيكلية التي واجهت مصر ، ويكفي أن نوضّح أنه كان هناك عجزاً في الموازنة العامة للدولة ، بلغ في نهاية العقد الثامن نحو ٤ر١٤ مليار جنيه ، تمثل نحو ٧ر٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويؤكد الكثير من الإقتصاديين ، أن فجوة المواد الغذائية إذا كانت تُمثِّل واحدة من أهم الإختلالات الهيكلية التي عملت على تفاقم مشكلة العجز في الميزان التجاري ، فإنها كانت أيضاً من بين العوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة التضخم ، فقد أدت هذه الفجوة إلى زيادة كبيرة في واردات المواد الغذائية ، كما أن النقص في المعروض منها أدى إلى إرتفاع أسعارها في الأسواق المحلية ، وساهمت بذلك في إتجاه المستوى العام للأسعار إلى أعلى ، ومن المؤكد أيضاً أن التدهور في كفاءة الأداء في مشروعات القطاع العام ، وتضخم مديونيته وخسائره ، كان من أهم الإختلالات الهيكلية التي عاقت نمو الإقتصاد القومي فيما مضى.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نوجه النظر إلى أن إعلان روما المنعقد في أواخر عام ١٩٩٦ بشأن الأمن الغذائي العالمي والذي وَقَّعه رؤساء الدول والحكومات يقرر من بين فقراته :

إن مؤتمر القمة العالمي للأغذية يرى أن عدم حصول أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم وخاصة في البلدان النامية ، على غذاء يكفي لسد إحتياجاتهم التغذوية الأساسية أمر لا يُحتَمَلْ ، فهذا الوضع غير مقبول ، لقد حدثت زيادة كبيرة في الإمدادات الغذائية ، إلا أن المُعَوِقات التي تعترض الحصول على الأغذية وإستمرار نقص الدخول الأسرية والقطرية اللازمة لشراء هذه الأغذية وعدم إستقرار الإمدادات والطلب عليها ، فضلا عن الكوارث الطبيعية التي من صنع الإنسان ، جميعها عوامل تحول دون تلبية تلك الإحتياجات الأساسية . إن مشكلات الجوع وإنعدام الأمن الغذائي تتخذ أبعاداً عالمية ، وقد تستمر هذه المشكلات بل وتتفاقم بدرجة كبيرة في بعض الأقاليم ما لم يُتَّخَذْ إجراءُ عاجل وحاسم لمواجهتها بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في سكان العالم والضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية.

إننا نقر بأن السلام ، والعدالة والإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي ، في سياق الديموقراطية والإدارة الحسنة عوامل أساسية لتحقيق الأمن الغذائي ، وأن الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية لإنعدام الأمن الغذائي ، وإحراز تقدم في إطار التنمية المتواصلة يُسهم في التخفيف من وطأة الفقر ويُحسِّن من فرص الحصول على الغذاء ، كما تتسبب الصراعات ، والفساد والتدهور البيئي على نحو هام في إنعدام الأمن الغذائي.

وأخيراً إن المتغيرات الإصلاحية الإقتصادية والسياسية السريعة التي غمرت الحياة المصرية ، وعلى وجه الخصوص خلال العقدين الماضيين اللذين إرتبطا بتحرير النظم الإقتصادية ، وتعميق الديموقراطية في الشئون السياسية والإجتماعية قد هيّأ فرصة فريدة للمنظمات الإقتصادية ، وللحركة التعاونية

المصرية بصفة خاصة لإحداث تغيير جذري يتعلق بشخصيتها ، حيث أتاح لها هذا المناخ أن تَنْفُض عنها تجارب الماضي ، وأن تبدأ في إدارة شئونها بحرية بعيداً عن التدخل الحكومي ، وأتاح لها العمل على تصميم نشاطها الإقتصادي بحيث تحقق عائداً يضمن لها التنمية المتواصلة ، وأداء الخدمات المناسبة لأعضائها ، لأن هذا هو الأسلوب الوحيد الذي يسمح لها بالبقاء في عالم اليوم الذي تسوده المنافسة ، أخذاً في الإعتبار جهود مصر الأخيرة للتحرير الإقتصادي في جميع القطاعات.

وقد يكون من المرغوب فيه قيام البنك الرئيسي للإئتمان بالتنسيق مع وزارة الزراعة ، والإتحاد التعاوني المركزي الزراعي بتصميم إستراتيجية تعاونية زراعية مرنة تتضمن الجوانب الرئيسية للمعونة الفنية للتعاونيات الزراعية ، والتمويل التعاوني ، وعملية المدخلات والمخرجات ... الخ ... وينبغي أن تكون هذه الإستراتيجية متكاملة وقابلة للتطبيق وتأخذ في إعتبارها المتغيرات المتتابعة ، والنظرة المستقبلية ، وعلى وجه الخصوص ما قد يقابل التعاونيات من عقبات ، ومن ثم تقوم بعد ذلك بتصميم خطط فرعية لجوانب العمل المنوط به تحقيق أهدافها ... على أن يتحقق ذلك في إطار الإستراتيجية الزراعية القومية الشاملة ، التي تؤمن بالدور الذي تقوم به الزراعة في عملية التصنيع ، حيث أن تقدم الزراعة هو الذي ساعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في تقدمهما الصناعي.

وعلينا أن نتذكر أن الهدف النهائي من الإستراتيجية الزراعية هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين ... حياة جديرة بالعيش يتوافر فيها السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية والتعاطف مع المحرومين...

ومن هذا المعنى يسعدني أن أقدم هذا المرجع إسهاماً متواضعاً مع الجهود الرامية لتحقيق هذه الأهداف السامية .

والله ولي التوفيق ،،،

المحتويات

الفصل الأول

إستراتيجية التنمية
والخطوات الإدارية التنفيذية

محاور الإستراتيجية الزراعية :

تقوم وزارة الزراعة حالياً بوضع إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية في الفترة من العام الجديد ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٧ ميلادية ، وإنتهت الوزارة من إعداد مقترحات الخطة الخمسية الجديدة والرابعة في القطاع الزراعي من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢ ميلادية ، باستثمارات مقترحة تصل إلى ٤ر١٣ مليار جنيه مصري ، منها ٥ر٥ مليار جنيه لمشروعات التنمية الرأسية ، و ٩ر٧ مليار جنيه لمشروعات التنمية الأفقية.

والجدير بالتنويه أن إطار الخطة الخمسية الرابعة في القطاع الزراعي من عام ١٩٩٧-٢٠٠٢ قد إعتمدت على أهداف إستراتيجيةالتنمية الزراعية في التسعينيات والتى نعرضها في الصفحات التالية ، وعلى التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية في مصر والمستهدفة حتى عام ٢٠١٧ والتي تتركز في عدد من المحاور الأساسية منها النقاط التالية :

*) إعطاء المزيد من الجهود لأجهزة البحث العلمي الزراعي ، وذلك لتوليد فيض مستمر من نتائج البحوث التطبيقية وفقاً لأحدث الأساليب التكنولوجية للأراضي القديمة والجديدة ، حيث يشهد العام الجديد ١٩٩٧ إفتتاح فرع للمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء في مصر ، لينضم فرع هذا المعهد الدولي المرموق إلى فروع المراكز البحثية الدولية في مجالات الأرز والحبوب والبطاطس ، وذلك لخدمة النشاط البحثي في الزراعة المصرية والأفريقية والعربية.

*) الإستمرار في تحقيق معدل نمو في الإنتاج الزراعي بنسبة ٤ر٣٪ مقابل ٦ر٢٪ سنويا في بداية الثمانينيات.

*) تطوير برامج الإرشاد الزراعي وربط البحوث بالإرشاد ونقل التكنولوجيا في الأراضي القديمة والجديدة على السواء ، حيث يتم حالياً إعداد مشروع لتطوير نظم الإرشاد الزراعي على المستوى القومي والمحافظات ، مع دعم المشروعات التي تقدم الخدمات الإرشادية لزراع الأراضي الجديدة ، والإهتمام بالدور الإرشادي لقطاع الزراعة في ظل ظروف الإصلاح الإقتصادي وآليات السوق على أن يواكب ذلك قيام أجهزة البحوث والإرشاد بدراسة النظم الزراعية في المناطق الجديدة والإهتمام بتدريب الكوادر البحثية الإرشادية اللازمة للعمل في تلك المناطق ، على ضوء ما تسفر عنه نتائج دراسات النظام المزرعي لكل منطقة.

كما إن بقية المحاور الخاصة بالتوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧ تتلخص في : **إعادة النظر في التشريعات الزراعية ، والإهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة ، ودعم أنشطة المرأة الريفية في التنمية الزراعية ، والعمل على زيادة حجم الإنتاج الوطني من الحبوب ، وزيادة إنتاجية القطن وقصب السكر ، وتطوير حجم إنتاج الخضر والفاكهة ، وقصر دور الدولة في الإنتاج الحيواني والداجني في البحث والإرشاد والخدمات ، وتنمية إنتاج اللحوم الحمراء بتطوير مشروع تربية وتسمين البتلو ، وتنمية إنتاج الألبان ومواد العلف والاكتفاء الذاتي من الأمصال واللقاحات.**

هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من المحاور الأخرى مثل دعم التنمية الإقليمية المتكاملة ، وتطوير السياسة الإئتمانية

وتشجيع قيام إتحادات للمنتجين وإعادة النظر في قانون التعاون الزراعي وإعطاء التعاونيات الزراعية المزيد من المسئوليات في إطار تحرير الزراعة المصرية لتنمية إنتاج المزارعين وخلق المنافسة الصحيحة في هذا المجال.

وكذلك توطيد علاقات التعاون الزراعي بين الدول العربية والأفريقية ودول حوض وادي النيل ، وتنفيذ المشروعات المشتركة في الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي وتدعيم موارد صندوق الموازنة الزراعية وإقرار نظام التكافل الزراعي لحماية إنتاج الزراع من إخطار الكوارث الطبيعية وتحسين وصيانة الأراضي الزراعية وتنشيط مساهمة القطاع الخاص في إستصلاح الأراضي والتوسع في زراعة القمح إلى ٥٠ ألف فدان في مرسى مطروح ، وتنفيذ أعمال الاستصلاح والإسكان في مساحة ٢٥٠ ألف فدان المستهدف توزيعها على شباب الخريجين بواقع ٥٠ ألف فدان سنوياً على ١٠ الاف شاب لحل مشكلة البطالة.

الإستراتيجية والقيم الأخلاقية والقدرة الفنية :

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن مصر من أجل تطبيق الإستراتيجية الجديدة في حاجة إلى متخصصين يملكون أحساساً قوياً بقيم المجتمع الأخلاقية ، ذلك أن التنفيذيين يتحملون مسؤولية كبرى نحو رفاه الآخرين ونحو المجتمع الذين هم جزء منه. وفي الحقيقة ، إن أي تنظيم إجتماعي لا يمكن أن يقوم دون الإرتكاز على هذه القيم الأخلاقية التي يتمسك بها جموع المواطنين. ولمَّا كان المديرون من الفئات التي يقتدي بها

مرؤوسوهم ، ويأملون أن يكون هؤلاء المديرين علـى جـانب كبـير مـن حُسـن القدوة ، وسلامة التصرفات ، فإن أفعالهم كلها ستؤثر على مدى إتبـاع التقـاليد الإجتماعية ، لذلك وجب عليهم أن يكونوا أشخاصاً مستقيمين يتصرفـون دائمـاً طبقاً للسنن الإجتماعية المتعارف عليها.

وقد يكون من بيـن الضـرورات أن يشـعر جميـع المواطنـون بـأن هنـاك عدالة في إتخاذ القرارات والأحكام عند الفصـل فـي مختلـف القضـايـا حيـث أن عدالـة الأحكـام هـى الجوهـرة الغاليـة التـي يبحـث عنهـا مسـئولوا الإدارة مـع مرؤوسيهم الذين يشـغلون المناسـب الإداريـة والواقـع ليس مـن السـهل تحديـد معنى اللفظ في حد ذاته ، ذلك لأنه يشتمل على عديد من السمات والتي منهـا :

١) العناية بالتعرُّف على جميع العوامل التـي تؤثـر علـى موقـف معيـن وتقييمها.
٢) التَعَوُّد على تقييم هذه العناصر على ضوء ظروف البيئة بكاملها.
٣) التعود على بلوغ القرار فى حدود الوقت المناسب.
٤) إتخاذ قرارات لها معناها ومبناها وصولاً إلى بلوغ منتهاها.
٥) القدرة على التوقيت المناسب لتنفيذ هذه القرارات.

فإذا تمرس الشخص الـذي لـه القـدرة علـى التقديـر والحكـم السـليم بهـذه الخبرات ، فإن الحكم على الأشياء يكون نتيجـة للتخصـُّصْ فـى التعليـم العـالي مؤيـداً بـالخبرة العمليـة، أخـذاً فـى الإعتبـار إنـه لا يمكـن الإعتمـاد فقـط علـى تدريب المرشحين على إصدار الحكـم فـي الأمـور ، إذ يجـب أن يكونـوا علـى درجة كبيرة من الذكاء ، كما إنهم في حاجة إلى تعليم واسـع النطـاق ، وكذلـك هم في حاجة إلى الخبرة العمليـة . فـإذا اسـتطاع الشـخص أن يجمـع بيـن هـذه العناصر فسوف تنمو فيه عملية الحكم على الأشياء.

هنا بالإضافة إلى توافر سمات القدرة على المبادأة ، حيث أن التدريب على المبادأة يعتبر من أهم ما يجب أن تتضمنه مسألة التفويض بالسلطات بالنسبة لمن فوضت له السلطة. والقدرة على المبادأة هي عملية إتخاذ القرارات بمجرد الإحساس بالحاجة إليها ، وهي صفة كثيراً ما تُغْفل عند ترشيح أحد المديرين ، ولكن ما يلبث أن يتعرف عليها بوضوح عندما يبدأ المدير المُعَيَّن بالمماطلة وتقديم الاعذار لعدم البت في الأمور ، أو عندما يعتمد على تابعيه في أن يقوموا مقامه . إن المدير الناجح في حاجة إلى الجرأة ليتقبل مخاطر القرارات الهامة والحازمة.

وممالاشك فيه أن هناك حاجة لكي يمارس المديرون أحد عناصر وظائفهم ، وهي الرقابة ، حيث ينبغي أن تكون لأية وسيلة من وسائل الرقابة الإدارية القدرة على كشف نواحي الفشل أو الإنحرافات عن الخطط فى حينها.

إن أحد الشروط لتنفيذ الرقابة السليمة هو التأكد من أن الخطط واضحة وكاملة ومتكاملة. وفضلاً عن ذلك فإن نوع التخطيط ، وخاصة من ناحية الوضوح والكمال والتنسيق ، ينبغي أن يكون بحيث يعرف أولئك الذين مُنِحوا مهمة تنفيذ الخطط دورهم في سير الأمور حسبما رُسِم لها.

وهناك شرط ثان للرقابة هو التأكد من أن ترتيبات التنظيم تمنح سلطة ضرورية ومنسقة إلى المرؤوسين الذين يُتَوَقَّع منهم أن يقوموا بإنجاز العمل. ، إن الخطة لابد أن تفشل عند تنفيذها إذا كانت علاقات السلطة غير واضحة ، أو إذا لم تكن للمدير أو للمرؤوسسلطة أداء وظيفة معينة ، أو إذا لم يكن عالماً بأن له هذه السلطة، وحينئذ لن يجد المدير الأعلى إلا نفسه يلومها على الفشل.

وعملية الرقابة إينما وجدت ، وأيا كان الأمر موضع الرقابة – تتضمن ثلاث خطوات : (١) إنشاء المعايير. (٢) تقييم الأداء الجاري أو المتوقع بالنسبة لهذه المعايير. (٣) تصحيح الإنحرافات .

إنشاء المعايير :

إن المعايير تُعتبر المقاييس التي يمكن بها قياس النتائج الفعلية ... إنها تمثل الإفصاح عن الأهداف المخططة للمشروع أو للإدارة بحيث يمكن قياس الأداء الحالي للواجبات المخصصة إزاء هذه الأهداف. وقد تكون المعايير ، تبعاً لذلك ، مادية – بمعنى أنها تمثل كميات من المنتجات ، أو وحدات من الخدمات ، أو ساعات عمل ، أو وحدات منتجة ، أو ساعات عمل الآلات ... وغير ذلك كثير من بنود القياس المادي. كذلك من الممكن ذكر المعايير بتعبيرات نقدية عن التكاليف ، أو الإيرادات ، أو الإستثمارات.

وبالرغم من أن المعايير عادة ما تذكر بوحدات نوعية فليس ذلك هو مقتضى الحال دائماً. فمثلاً قد يكون لأحد المنظمات هدفاً مخططاً ترمي من ورائه إلى تحقيق مستوى عال من الولاء والروح المعنوية في نفوس رؤساء عمالها ، أو قد تُطوّر مُنظمة ما برنامج علاقات عامة من أجل كسب الرضا بإعتباره قوة فعالة في المجتمع ، إن أهداف مثل هذه البرامج نادراً ما يمكن بيانها بطريقة يمكن معها قياس تحقيقها نوعياً بالأرقام.

ومن ناحية أخرى ، حتى حين تكون الأهداف غير واضحة ، هناك وسائل كثيرة لتحديد ما إذا كان التصرف ينحو نحوها أو بعيداً عنها. هذا بالإضافة إلى أنه يُمكن القول أنه بواسطة العديد من الوسائل الجديدة أمكن قياس مثل هذه الكلمات الغامضة المرتبطة بالعميل والمستخدم والرأي العام ، حيث أصبح الكثير من هذه البنود خاضعاً للقياس النوعي الملائم.

وبالرغم من أنه ليس من الأمور العملية غالباً ان نفعل ذلك فإن قياس الأداء أزاء المعيار ينبغي أن يكون مثالياً على أساس المستقبل ، وبذلك يمكن الكشف عن حدوث هذه الإنحرافات مقدماً ، وبذلك يمكن ملافاتها بطرق العلاج المناسبة . وعلى أية حال فإنه من العجيب معرفة مدى ما يمكن للمدير المتيقظ البعيد النظر أن يكتشف من الإنحرافات المحتملة عن المعايير قبل حدوثها فعلاً. وفي حالة عدم وجود مثل هذه المقدرة فإن الأمر يتطلب من المسئولين عن أنظمة الضبط الداخلي أن يضعوا التصميمات المناسبة والملائمة التي تُمكنهم من كشف الإنحرافات فور وقوعها ، أو في أول لحظة ممكنة.

تقييم الأداء :

إن الخطوة الثانية للرقابة هي تقييم الأداء الفعلي أو المتوقع للأشخاص المعنيين عن طريق مقارنته بالمعيار السابق الإتفاق عليه. فإذا كان المعيار قد رسم بطريقة ملائمة ، وإذا كانت الوسائل متيسرة من أجل تحديد ماذا يفعل هؤلاء الذين أُنيط بهم عمل ما تحديداً دقيقاً ، فإن التقييم يكون سهلاً . وهناك كثيراً من وجوه النشاط التي يكون من الصعب جداً إيجاد معايير سليمة لها ، كذلك فإن هناك وجوه نشاط كثيرة من الصعب قياسها . وقد يكون من السهل جداً – وخاصة بالوسائل الحاضرة لدراسة الزمن والحركة – أن ننشيء معايير رجل / ساعة من أجل إنتاج بند إنتاجاً ضخماً ، وكذلك قد يكون سهلاً تقييم الأداء الفعلي بالنسبة لهذه المعايير ما دام البند المُنْتَج وطريقة صنعه يمكن أن يخضعا للقياس الدقيق. ومن ناحية أخرى يمكن القول أن السلعة إذا ما كانت تقليدية الصنع أو كانت تنتج بمواصفات خاصة ، فإن تقييم الأداء يمكن أن يتحقق على نطاق واسع.

وأكثر من ذلك إن وضع المعايير يكون أمراً عسيراً في أنواع العمل الأقل فنية ، كذلك يكون التقييم من الصعوبة بمكان كبيرفى بعض الحالات ، حيث يرى العديد من العلماء أن رقابة أداء نائب المدير للشؤون المالية أو مدير العلاقات الصناعية ليس أمراً سهلاً بسبب عدم إمكان وضع المعايير الدقيقة إلا نادراً ... إنه لا يمكن قياس الأداء قياساً دقيقاً. ويميل من فى سلطتهم تقييم هؤلاء المديرين غالباً إلى الاعتماد على معايير مُبْهمة مثل قولهم أنهم يستندون في تقييمهم على الحالة المالية للمشروع ، وموقف النقابات العمالية ، وعدم حدوث الإضطرابات ، وحماسة المرؤوسين وولائهم ، والإعجاب الظاهر للزملاء في العمل، والنجاح الكلي للإدارة (وغالباً ما يقاس بطريقة سلبية عن طريق عدم وجود شواهد على الفشل). وغالباً ما تؤسس تقديراتهم على قياس مبهم ، كما قد يلجأ من بيدهم السلطة العليا فى التقييم إلى النظرة الكلية فيما يتعلق بنتائج إسهامات هؤلاء المديرين ، فإذا بدا ان المساهمة المتوقعة قد تحققت بتكلفة يُعتقد أنها معقولة ، ودون أخطاء خطيرة كثيرة ، وإذا كانت الإنجازات القابلة للقياس تشهد بالإدارة الفَعَّالة ، فإن التقييم العام الذي لا يمكن تجنبه للأداء قد يكون ملائماً للغرض. والنقطة الهامة هي إنه في حين يبتعد تحقيق المهام عن خط الجماعة ، أو عن أداة المحاسبة ، فإن وظيفة الرقابة تصبح أكثر تعقيداً ، وغالباً ما تكون أكثر أهمية.

تصحيح الإنحرافات :

إن الخطوة الثالثة للرقابة هي تصحيح الإنحرافات ، وإذا كانت المعايير قد رُسِمَتْ بحيث تعكس التنظيم ، وإذا كان الأداء مَقيساً ومُقيَّماً بهذه الشروط ، فإن تَصحيح الإنحرافات يكون سريعاً بالنظر إلى أن المدير يكون

عارفاً حينئذ بالضبط أين يجب تطبيق المقاييس التصحيحية في إختصاصات الواجبات الفردية أو الجماعية.

معايير للرقابة الإستراتيجية :

من الممكن أن نلاحظ أن مفتاح الرقابة الفعالة هو إنشاء المعايير ما دامت تُوَفِّر الأساس الذي يقاس به الأداء الفعلي أو المُتَوقَّع. وفي نوع بسيط من الأعمال قد يكون من الممكن لمدير أن يراقب وجوه النشاط التي تحت إشرافه بطريق الملاحظة. ولكن نظراً إلى أن الأعمال تصبح أكثر تعقيداً ، أو لأن مجال سلطة المدير يصبح أكثر إتساعاً ، فإن الرقابة من خلال الملاحظة تصبح غير عملية ، فينبغي إذن إختيار وسائل أخرى . إن المدير يجب لذلك أن يختار نقاطاً معينة يهتم بها إهتماماً خاصاً ، وذلك مع الإعتقاد بأنه يستطيع بملاحظته إياها أن يقنع نفسه بأن العمل ككل يسير في الطريق المرسوم له.

والأمر المثالي هو أن نُطَوِّر المعايير الموضوعية التي نقيس بها الأداء ، وخصوصاً لأنه من الصعب تقييم أداء الشخص دون ترك الإعتبارات الشخصية تقوم بدورها . وقد أثبت التطبيق العملي **أن هناك الكثير من المديرين الذين يُخدعون بالشخصية اللطيفة للمرؤوس!!...**

إختيار نقاط الرقابة الإستراتيجية :

إذا كانت النقاط المختارة من أجل الرقابة هي أكثر النقاط إستراتيجية بالنسبة للعمل – بمعنى أنها العوامل المحددة ، أو أنها أفضل من غيرها في بيان ما إذا كانت وجوه النشاط تُنَفَّذْ بحسب ما قُرِرَ لها – فإن المدير يستطيع ممارسة قدراته على عدد كبير من المرؤوسين ، وبذا يزيد من مدى إدارته ، فتكون النتائج هي الوفر في التكلفة وتحسين الإتصال أيضاً.

وليس هناك على أية حال ، مؤشرات نوعية للإختيار الفعلي لمثل هذه النقاط بسبب ميزات وظائف المشروع والإدارة ، وَتَنوُّع المنتجات والخدمات التي ينبغي قياسها ، والعدد الذي لا حصر له من السياسات والخطط . ومن الممكن إستخدام عدد كبير من المعايير من أجل التأكد من نوع الأداء . إن المقادير والمحتويات المادية للسلعة يمكن تفصيلها تفصيلاً شديداً. ويمكن قياس معدل الإنتاج بمعدل الدقيقة والساعة واليوم والدورية والشهر أو السنة. ويمكن بالمثل قياس التكاليف بمكوناتها المتعددة ... بالوحدة أو بعديد من الوحدات المختلفة. ويمكن أن يقاس دخل المشروع بالكثير من مثل هذه المعايير المختلفة كالأرباح قبل وبعد الضرائب ، والأرباح بإعتبارها نسبة من المبيعات أو كعائد للإستثمار أو كدورة لرأس المال.

ومن بين المعايير المرغوب فيها لقياس الثقة المالية في المشروع المستويات الجردية ، والنقود السائلة ورأس المال العامل وإحتياطيات الاستهلاك والمعدلات الكثيرة المفيدة في تحليل الميزانيات من قبيل معدل الأصول المتداولة بالنسبة للخصومات المتداولة ، أو القيمة الصافية للديون بالنسبة لإجماليّها ، ومعدل صافي الأصول العاجلة بالنسبة للإلتزامات القصيرة المدى. وثمة مقاييس للأداء تكمن في الإختيار الشخصي والتدريب ، وفي نوع الأداء الإشرافي ، وفي الشراء ، وفي الحركة ، وفي العلاقات العامة ، وفي جميع وجوه المشروع الكثيرة.

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن المدير في إختياره للمعايير الإستراتيجية ، وفي مقارنة الأداء الفعلي والمتوقع عن طريقها بسرعة دقيقة ، يكون في وضع قد ينجح فيه ، أو يفشل ، في تحقيق الرقابة الفعالة . إن على المدير أن يسأل نفسه أسئلة من قبيل :

أي المعايير سوف يعكس ، كأفضل ما يكون ، أهداف إدارتي؟

وأي المعايير يمكن أن تُوضِّح لي ، كأفضل ما يكون – متى إنحرفناعن هذه الأهداف ؟

وأي المعايير يقيس الإنحرافات غير العادية ؟

وأي البيانات المتعلقة بالمسؤول يمكن التعَرُّف من خلالها ... لماذا حدث الفشل ؟

وما هي المعايير التي يمكن إستخدامها بأقل التكاليف ؟

وأي نوع من المعايير تكون البيانات متيسرة تواً ؟.

إن إختيار هذه النقاط الاستراتيجية هو في حد ذاته أحد فنون الإدارة النادرة.

أنواع المعايير الإستراتيجية :

إن هناك كثيراً من المعايير المختلفة للأداء الفَعَّال. إن كل هدف تخطيطي عريض ، وكل غاية من غايات البرامج التخطيطية الكثيرة في المشروع النمطي ، وكل سبيل للتصرف لهذه البرامج وكل سياسة وكل إجراء، كل هذه جميعاً تصبح بمثابة المعايير التي يمكن قياس الأداء الفعلي أو المتوقع إزاءها . وهي تشتمل على : (١) المقاييس المادية. (٢) مقاييس التكلفة. (٣) معايير رؤوس الأموال. (٤) معايير الإيرادات. (٥) المعايير غير المحسوسة.

فالمقاييس ، أو المعايير المادية ، هي تلك التي تتصل بالقياس غير النقدي للإداء . وهي مشتركة عند مستوى العمليات الفعلية للمشروع حيث تستخدم المواد والعمالة ، وحيث تقدم الخدمات وتُنتج السلع. وقد تكون كمية في طبيعتها مثل ساعات العمل بالنسبة للفرد لكل وحدة من وحدات الإنتاج ،

أو أرطال من الوقود لكل قوة حصان منتجة ، أو طن/ميل لكل حمولة نقل ، أو وحدات إنتاج لكل آلة/ساعة ، أو أطوالُ من السلك لكل طن من النحاس ، أو غير ذلك من المقاييس الكمية. وقد تعكس المقاييس المادية أيضاً النوع كتلك التي تُستخدم في قياس صلابة الأوزان ، أو شدة التَحَمُّلُ ، أو معدل ارتفاع الطائرات ، أو درجة تحمُّل النسيج ، أو درجة ثبات اللون. وهذه المعايير المادية ، كما قال علماء الإدارة تُعتبر " **أحجار البناء بالنسبة للتخطيط** " نظراً لأن الإدارة حين تجد نفسها في وضع يجب أن تختار معه بين السياسات البديلة ، أو بين الأشكال التنظيمية ، أو بين الإجراءات ، أو الموارد المختلفة ، فإنها يجب أن تحلل دائماً البرامج المتنافسة عن طريق عناصرها المادية ، وتحديد المضمونات المالية لهذه العناصر ، وتوليف وجمع العناصر في البرامج أو فصلها واختيار أفضل برنامج يمكن رسمه. وكما أن المعايير المادية تعتبر احجار البناء بالنسبة للتخطيط ، فإنها كذلك تعتبر المعايير الأساسية للرقابة.

وتتضمن معايير التكلفة هذه المقاييس التي تعكس الإنفاق النقدي لتحقيق برنامج ما ، أو عنصر من عناصره . وهذه ، شأنها شأن المعايير المادية ، تعتبر شائعة في المشروعات وخاصة عند مستوى التنفيذ. وهي تُعتبر إلى حدٍ بعيد صلة الوصل بين القيم النقدية وتكاليف العمليات . إن هذه المقاييس الخاصة بالتكلفة تعتبر مقاييس مستخدمة إستخداماً كبيراً للتكلفة المباشرة وغير المباشرة للوحدة المُنْتَجة ، ولتكلفة العمالة بالوحدة أو بالساعة ، ولتكلفة المواد بالنسبة للوحدة ، ولتكلفة تشغيل الآلة في الساعة الواحدة ، .. الخ.

وتعتبر معايير رأس المال في الواقع مجموعة متنوعة لمعايير التكلفة نظراً لإنها تظهر من تطبيق المقاييس النقدية على البنود المادية. ولكن نظراً

لإتصالها برأس المال المستثمر في المنظمة أكثر من كونها تكاليف للعمليات ،فإنها تتصل بالميزانية أكثر من إتصالها ببيان الدخل ، وعليه يمكن تصنيفها على إعتبار أنها مجموعة منفصلة من المعايير. وقد يكون المعيار الأكثر إستعمالاً للإستثمار الجديد ، وكذلك للرقابة العامة ، هو معدل الأرباح الصافية بالنسبة للإستثمار أو العائد من الاستثمار. وسوف تكشف النظرة العامة على الميزانية النمطية معايير هامة أخرى. ومن هذه المعايير النمطية معدلات الأصول المتداولة بالنسبة للخصومات المتداولة ، والديون بالنسبة لحقيقة قيمتها ، والإستثمار الثابت بالنسبة للإستثمار الكلي ، والمقبوضات النقدية وغيرها بالنسبة للمدفوعات ، وأوراق البنكنوت أو السندات بالنسبة لمجموع الأوراق المالية وحجم وتداول عمليات الجرد.

والمعايير الشبيهة الخاصة بالإيرادات تظهر في المشروع النموذجي بأعداد كبيرة. وهي تظهر من ربط القيم النقدية بالمبيعات . وقد تختلف عن المستويات من مثل الإيراد بالنسبة للراكب/ميل ، والدولارات لكل طن من أشكال الصلب المباعة ، ومتوسط البيع بالنسبة لكل عميل ، والمبيعات بالنسبة لكل فرد في منطقة سوقية معينة.

وقد يكون أصعب المعايير على الفهم تلك التي لا تخضع للقياس العددي سواء كان مادياً أو نقدياً ، إن أكثر نواحي مشكلة إيجاد مثل هذه المعايير ينشأ في هذه المنطقة العريضة من الرقابة على الشؤون الإدارية... أي معيار يستطيع أن يستخدمه مدير من أجل تحديد كفاية وكيل مشتريات في أحد الفروع أو مدير شؤون الأفراد؟... ماذا يمكنه أن يستخدم لأجل تحديد ما إذا كان برنامج إعلان المنظمة يقابل أهداف المدد القريبة أو البعيدة بشكل واضح ؟... أو متى يكون متأكداً من أن برنامج علاقاته العامة يقابل معيار

النجاح المرغوب فيه ؟... وهل رؤساء العمال مخلصون لأهداف الشركة ؟ وهل يؤخذ في الإعتبار عند تقييم الحُراس والعمال معيار اليقظة والخدمة ؟

إن مثل هذه الأسئلة تُبَيِّن مدى صعوبة إيجاد مستويات للأهداف التي لا يمكن أن تخضع لقياسات واضحة ، كمية أو نوعية.

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن أحد الأسباب التي تجعل كثيراً من المعايير غير الملموسة متواجدة في المشروع ، هو أنَّ **المعيار الكامل لما ينبغي أداؤه قد تحدَّدَ بمستويات تنفيذ لا تتوافر لديها القدرة والإحاطة الشاملة.**

وسبب آخر ، قد يكون هو الأهم ، يكمن في إن **العلاقات الإنسانية حين تكون هي العامل المسيطر في الأداء ، فإن مشكلة قياس ما هو "حسن" أو "فعال" أو "كفء" تصبح مسألة معقدة للغاية.**

وبالرغم من أن علماء النفس وعلماء القياس الإجتماعي قد قاموا بتطوير التجارب والأوضاع عن طريق العديد من البحوث والدراسات التي أجروها واستخلصوا منها العديد من المبادئ والنظريات ، وبالرغم من أن وسائل "العينات" قد جعلت من الممكن إختبار الأوضاع والرغبات البشرية ، إلاَّ أن الرقابات الإدارية على الصلات الشخصية مازالت تظل مؤسسة على المعايير غير الملموسة ، وعلى نتائج الأحكام المستندة إلى التفكير ، وعلى التجربة والخطأ.

الإستراتيجية والتخطيط :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن أية إستراتيجية تعتمد بالدرجة الأولى على خطط تهتم بالمستقبل ، والمستقبل عالم مجهول . وهذه الحقيقة البسيطة تُفَسِّر لماذا يعتمد المخططون على الظواهر الحاضرة ؟... وغالبًا ما

قد يجدون أنفسهم في مشاكل وأزمات مختلفة... طريقة حل المشاكل حينما تحدث لها أساليبها العلمية لحلها ، ولكن كما هو معروف ، إن الإدارة الفعالة يجب عليها أن تُخطط لكي تتجنب مثل هذه المشاكل.

أي أن أي مسئول في مجتمعنا الدولي المعاصر يخطط للمستقبل يجب عليه أن يتعرَّف نوع المستقبل الذي يخطط من أجله ، لأن عملية التخطيط تسهل إذا كانت هذه الأسس دقيقة ، وتكون عملية التخطيط ليست سهلة فقط ، بل دقيقة أيضاً.

وعلى هذا الأساس فإن دقة التنبؤ ، هي أساس التخطيط بصفة عامة ، والتخطيط الإستراتيجي بصفة خاصة. وكلما تحسنت طرق التنبؤ، تحسن معها ذلك الجزء المهم من التخطيط الإستراتيجي الذي يعتمد على التنبؤ بالأحداث ، أخذاً في الإعتبار أن وضع الأسس يذهب إلى أبعد من التنبؤ ، لأن السياسات التى ستطبق والمتوقعة ، والحقائق عن الإستثمار الرأسمالي ، والقضايا الأخرى لا تعتبر عادة من ضمن التنبؤ ، وهذه القضايا، تشكل القاعدة التي يبنى عليها التخطيط الإستراتيجى.

ونظراً لأن المستقبل لا يمكن التنبؤ به بدقة ، فإن علماء التخطيط الإستراتيجي يرون أنه يستحسن أن يكون هناك مجموعات بديلة من الأسس ، وخطط بديلة مبنية عليها . وعلى سبيل المثال فإنه إذا كانت هناك حادثة كبيرة كنشوب حرب أو تدهور إقتصادي أمراً لا يمكن التنبؤ به بدرجة معقولة من الدقة ، فإن التخطيط الإستراتيجي الحسن يحتاج إلى وضع خطط بديلة على أساس إفتراضات مختلفة : كحالة الحرب والسلام ، والسلام مع حالة تسلح ، والعمالة الكاملة ، والإزدهار والإنهيار ، والأسعار المرتفعة والأسعار المتدهورة أو أية أحداث سياسية أو إقتصادية مهمة.

وفي التخطيط الإستراتيجي المثالي فيما يتعلق بالنشاط التجاري ، تكون الخطط البديلة جاهزة عندما تتغير الأسس الرئيسية. وقد يكون هذا من بين الأسباب التي من أجلها لجأت معظم المنظمات التجارية في عالمنا المعاصر إلى أعادة تنظيم هياكلها وضمنتها إدارة متخصصة أطلقت عليها " إدارة التغيير".. ولعل هذا يوضّح لنا أن هناك ضرورة دائمة لإتخاذ قرارات مُبَكِّرة إستعداداً لإحتمالات مستقبلية ، إذ يأتي وقت لا يستطيع المدير فيه الإنتظار للبدء في بناء مصنع جديد ، وتوظيف مجموعة جديدة من الموظفين وتدريبهم ، أو البدء بحملة دعاية لتصريف الإنتاج.. الخ

وقد يقول البعض أن التخطيط لمستقبل غير مؤكد عملَ غير مُثْمر إذ أن الخطط يجب أن تتغير باستمرار ، وأن درجة الخطأ في الخطط تكون كبيرة، **ولكن كما أن ربان السفينة يجب أن يفترض إتجاهاً معيناً للريح كي يقود السفينة نحو الهدف على أن يصحح خط السير حسب الحاجة ، كذلك يتوجب على المخطط أن يتخذ قراراته على أساس بعض الإفتراض لأحداث المستقبل. فوجود الشك يفرض على المخطط الحرص الدائم على إجراء التغييرات اللازمة في خططه عندما يحس بالتغيير ، ويفرض عليه أيضاً تجنب إتخاذ القرارات التي تلزمه بطريق معين لمدة طويلة من الزمن.**

التخطيط الإستراتيجي يركز على الأهداف :

يرى المتخصصون أن الأهداف هي غاية جميع وجوه النشاط ونقطة نهاية التخطيط ، كما يرون أيضاً أن عملية التخطيط في حد ذاتها تُركِّز الإنتباه على هذه الأهداف ، ويتحقق هذا نتيجة للقياس المستمر بين قرارات المسئولين وأعمالهم وبين الأهداف المحددة بشكل يجعل المديرين دائمي الإنتباه والوعي لهذه الأهداف.

وأهمية هذه النظرة المحددة تكمن في أن أغلبية السياسات والإجراءات والبرامج تتطبق على أعمال الإدارات المختلفة ، **وأنه بدون أهداف مركزية يكمن خطر كبير في أن تحدد كل إدارة أهدافاً لها لا تنسجم مع الأهداف المحددة كوحدة واحدة**، وفى ضوء هذه الحقيقة فإن التخطيط الواعي يساعد فى توجيه وجوه نشاط الإدارات في إتجاه غاية واحدة ، ثم إن وجود النظرة المحددة نحو الأهداف يركز الانتباه على الحاجة لتعديل الخطط الموضوعة وتطويرها ، فالمديرون بانشغالهم في تفاصيل العمل اليومي قد ينسون المستقبل وأثره ، ولكن إذا كان واضعو الخطط مجبرين على التفكير دائماً في الأهداف المنشودة ، فلا بد لهم من الشعور بالحاجة إلى التعديل والتطوير في الوقت المناسب.

التخطيط الإستراتيجي والنفقات :

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن التخطيط الإستراتيجي يهتم منذ البداية بمتطلبات عملية التخطيط ، حيث أن عملية التخطيط بصفتها عملية تُركِّز على إختيار الطريق الأنسب للعمل وعلى تأمين التنسيق في الأعمال ، فإنها بمراعاة ذلك تُخَفِّضْ النفقات إلى الحد الأدنى ، وينتج عنها مجهود جماعى مُوحَّد موجه نحو تحقيق الأهداف، بدلاً من العمل الفردي المرتجل ، هذا بالإضافة إلى تأمين السير المنتظم للعمل بدلاً من السير العشوائي ، وإتخاذ القرارات المدروسة بدلاً من المرتجلة ، وينتج عن كل ذلك جُهد متناسق فَعَّال.

كما وينبغي أن نأخذ في الإعتبار أن أي عمل يحتاج إلى تخطيط دقيق عليه أن يتأكد من توافر القدرة التخطيطية فى مرحلة الإدارة العليا، ويحتاج إلى توفير المعلومات الكافية لهؤلاء الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تنفيذ

البرامج ، بالإضافة إلى التشديد على كل مدير في معرفة واجباته نحو عملية التخطيط ، وهذا يمكن تحقيقه بواسطة ضرب الأمثال وبواسطة توضيح الخطط الموضوعة من قبل الإدارة العليا. وقد يكون من المفيد إعتبار القدرة على التخطيط شرطاً أساسياً للترقية وزيادة المرتب. ويمكن أيضاً التأكد من ذلك بواسطة نظام مراقبة دقيق للتأكد من أن التخطيط يمارس في جميع مستويات العمل.

التخطيط الإستراتيجي ومبدأ الإلتزام :

وبالإضافة إلى ما تقدم يجب وجود بعض المنطق في عملية إختيار مدة التخطيط ، وعلى العموم بما أن عملية التخطيط والتنبؤ بالمستقبل عمليات كثيرة التكاليف ، فإنه يجب إختيار المدة الزمنية الأنسب للتخطيط لها ، لا أقل ولا أكثر ، والجواب المنطقي لقضية المدة المناسبة للتخطيط تكمن في " **مبدأ الإلتزام**" أي أن التخطيط يجب أن يشمل المدة اللازمة للإيفاء بالإلتزامات الواجب أداؤها خلال الفترة الزمنية المقررة.

وبالرغم من أهمية مبدأ الإلتزام ووضوحه ، إلاَّ أننا نجد في الحياة العملية تهاوناً كبيراً في التمسّك بهذا المبدأ ، فعلى الرغم من أن هذا المبدأ يشير إلى وجوب وضع خطط مختلفة لمدد مختلفة من الزمن في المستقبل ، إستناداً إلى البحوث والدراسات والمعلومات والبيانات والإلتزامات التي تتطلبها إقامة المشروعات ، إلاَّ أنه يجب الملاحظة أن المدد المختارة للتخطيط قد تكون في كثير من الأحيان حلولاً وسطاً ، فإن الأمد القصير يكون عادة ربع سنة أو سنة بسبب الحاجة العملية إلى جعل الخطط في توافق مع الفترات المحاسبية. وكذلك عندما تقرر المنظمات والهيئات فترة خمس السنوات

لتخطيطها الطويل الأمد ... فإنها في الحقيقة تكون مستندة إلى الإعتقاد السائد أن التنبؤ لمدة أطول من ذلك لا يكون أمراً ذا قيمة !!...

ويرى علماء التخطيط الإستراتيجي أنه كثيراً ما توجد الضرورة التى تتطلب من المسئولين عن المشروعات القومية أن تخطط لمدد تفوق في طولها تلك الفترات التي تلتزم فيها بإلتزامات محددة غير قابلة للتغيير ، وذلك لأن النظر إلى عشر أو عشرين سنة إلى الأمام له ما يبرره في رغبة هذه المستويات المسئولة في التنبؤ عما سوف تكون عليه الفرص في المستقبل ، ومن هذه الزاوية يمكن أن تُحلِّلْ أحداث المستقبل لترى كيف يمكنها تطوير غاياتها وأغراضها حسب الإتجاهات البارزة، وفي مثل هذه الظروف ، وسعياً نحو تحقيق الغايات يكون تقرير المدى الزمني للتخطيط خاضعاً لكيفية جعل الإلتزامات التي تتولاها المشروعات تتناسب ومتطلبات المستقبل.

التخطيط الإستراتيجي والتنسيق بين الخطط :

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أن علماء التخطيط الإستراتيجي يُحذرون مما يشاهدونه في كثير من الأحيان ، حيث تُعَّدْ الخطط القصيرة الأمد بدون الإهتمام بعلاقتها مع الخطط الطويلة الأمد ، وهذا خطأ جسيم ، إذ لا يمكن أن تقلل من أهمية الإندماج بين هذه وتلك ، **ولا يجب بحال من الأحوال أن تُعَدْ خطة قصيرة الأمد إلا إذا كانت تساهم في تنفيذ الخطة الطويلة الأمد.** وكثيراً ما تضيع فوائد التخطيط بسبب قرارات اتُخِذَتْ بخصوص أمور آنية بدون إعتبار تأثير هذه القرارات على الأغراض البعيدة المدى.

وتكمن الصعوبة في أن القرارات لا تكون في بعض الأحيان غير منسجمة مع المخطط الطويل الأمد فحسب ، بل قد يكون لها أثر يُعَرْقل سير المخطط أو يتطلب إجراء تغييرات فيه . كما هو الحال مثلا إذا قبلت إحدى الشركات الصغيرة طلباً لانتاج كمية كبيرة من المصنوعات بدون النظر إلى طاقتها الإنتاجية أو حالتها المالية ، فقد يكون لهذا العمل أثره في عرقلة قدرتها على تمويل برنامج التوسع ، وبناءً عليه يتطلب ذلك إعادة النظر كلياً في المخطط الطويل الأمد ، أو قد تجري مثلاً في شركة أخرى إضافات صغيرة على بناء المصنع بشكل يملأ المساحة غير المبنية مما يعرقل تنفيذ الخطة الأصلية بإقامة بناء لمصنع جديد في ذلك المكان. وفي حالات أخرى ، قد تكون قرارات ملاحظ المصنع بالإستغناء عن خدمات العمال بدون مبرر ذات أثر سيىء على خطة الشركة بإتباع سياسة عادلة وفعالة مع الموظفين والعمال.

إن المطلوب هو مساهمة الخطط القصيرة الأمد في تنفيذ الخطط الطويلة الأمد وأغراضها. فالمشروعات يجب أن يكون لديها خطط طويلة الأمد ، **وعلى المديرين المسؤولين تَفَهُّمْ هذه الخطط والتدقيق المستمر في القرارات الآنية للتأكد من أنها تساهم في تنفيذ البرامج الطويلة الأمد**. وإنه لمن الأسهل على الإنسان أن يتأكد من أن التخطيط القصير الأمد منسجم مع الخطط الطويلة الأمد ، فهذا أفضل من أن يصحح الإنحرافات بعد حدوثها.

التخطيط الإستراتيجي والمرونة :

وقد أثبت التطبيق العملي أن مشاكل تقرير المدة المناسبة للخطة يمكن تفاديها إذا أخذنا في الإعتبار عند التطبيق **أن مبدأ الإلتزام يجب أن يقترن بمرونة التخطيط**. وبعبارة أخرى ، إذا أمكن تغيير الخطط لتأمين حاجات

مستقبل لم يكن في الإمكان التنبؤ بأحداثه ، فمدة التخطيط حينئذٍ للمستقبل تكون عادة أقصر مما تكون عليه فيما لو كانت الحال غير ذلك. وفى حالة إذا لم يكن التنبؤ بأحداث المستقبل ممكناً ، فإن الوضع الأمثل للتخطيط هو وجود إمكانية تغيير خط السير بدون نفقات لا لزوم لها كي يمكن مُجابهة التطورات والأحداث غير المتوقعة.

ويظهر أن هناك حقيقتين أساسيتين تلقيان ضوءاً على مشكلة التغيير في الخطط ، واحدة تعرف بمبدأ المرونة ، والأخرى تعرف بمبدأ التغيير في خط السير.

مبدأ المرونة :

يعكس هذا المبدأ ، الذي يُعتبر المبدأ الأكثر شمولاً في التخطيط الإستراتيجي ، الحقيقة التي تنص على أن التخطيط الفعَّال يتطلب أن تكون الحاجة إلى المرونة إحدى الإعتبارات الأساسية في عملية إختيار الخطط ، على أن يتم ذلك في ضوء الدراسات العلمية لتكلفة المرونة واخطارها إزاء ميزاتها وفوائدها.

ويعتقد عدد كبير من العلماء أن مبدأ المرونة هو أهم مبدأ في عملية التخطيط ، من حيث أن المرونة تتطلب القدرة على تغيير خِطةٍ ما دون نفقات زائدة أو تضارب ، أي القدرة على الإستمرار في التحرك نحو الهدف المنشود بالرغم من تَغَيُّر الظروف أو فشل الخطط .. وهكذا فالمرونة تهدف إلى جعل الخطط مناسبة ، وبما أن عدم التأكد يزيد في إطالة الفترة الزمنية ، فإن أقصى المرونة المطلوبة تبدو حين تكون الإرتباطات للمستقبل كبيرة ولا يمكن الوفاء بها في فترة قصيرة.

والمرونة ممكنة فقط ضمن حدود معينة:

فأولاً ، لا يمكن للمدير تأجيل إتخاذ قرار بشأن التخطيط حتى يتأكد من الطريق الذي يسير فيه، فالقرارات يجب أن تُتَّخذ قبل وقت الحاجة لتنفيذها. وإلا كان الأمر كحكاية الحمار الذي يهلك من الجوع بينما هو واقف بين كيسين من الشعير يفكر في أي الكيسين يبدأ!!

وثانياً تكون الإحتياطات التي تُتَّخذ لتأمين المرونة في الخطط مكلفة أحياناً بشكل تصبح معها فوائد هذه الإحتياطات غير موازية لهذه التكاليف.

مبدأ التغيير :

يرى علماء التخطيط الإستراتيجي أنه على الرغم من إمكانية إيجاد المرونة في الخطط ، فإن هذا وحده لا يمكن أن يُحقِّقْ التغيير في الخطط ، ويضربون مثلا على ذلك بموقف ربان السفينة ، فإن عليه أن يقوم دائماً بمراقبة خط السير باستمرار وتعديل خططه بشكل يُؤَمِّنْ بلوغ الهدف المنشود. وهكذا فإن الحقيقة الأساسية الأخرى المتعلقة بالتغيير في التخطيط هي أن التخطيط الفعال يتطلب المراقبة المستمرة على الأحداث والإتجاهات والقيام بتعديل الخطط بقصد الحفاظ على خط السير نحو الهدف المنشود. وهذا المبدأ يتعلق بعملية التخطيط واعادة رسم الخطط في حين يتعلق مبدأ المرونة بإمكانية تطبيق الخطط نفسها.

ويعتقد بعض الناس خطأ في بعض الأحيان أن التخطيط يُجَمِّد الأعمال في المستقبل. والحقيقة هي أن وضع الإلتزامات والإمكانيات الحالية والبشرية فى خدمة المستقبل فيه بعض الجمود ، حيث أن المخُطِّط القدير لا يتمسك بخطة واحدة يرسمها لنفسه ويصر على تطبيقها مهما كانت الظروف ؟..

ويُمكن القول أنَّ الخطط إذا ما ارتكزت على تفكير سليم وأهداف واضحة ، فإنها غالباً لا تستوجب التعديل إلا بأشكال طفيفة.

ويرى علماء الإدارة بصفة عامة أن أسس التخطيط تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى : الأسس التي لا يمكن توجيهها ، بمعنى أن المُنظمة التجارية التي تقوم بالتخطيط لا تستطيع أن تفعل أي شيْ بخصوصها. وهذه يدخل فيها نمو عدد السكان ، ومستويات الأسعار في المستقبل ، والوضع السياسي ، والسياسة الضرائبية ، والتقلبات الإقتصادية الدورية.

المجموعة الثانية : الأسس التي يمكن توجيهها بشكل جزئي ، بمعنى أن المنظمة لا يمكن لها توجيهها ، ولكن يمكن التأثير على إمكانية حدوثها بدرجة أكبر أو أقل. ويدخل في هذه المجموعة الإفتراضات بالنسبة للحصة التي سوف تحصل عليها منتجات المنظمة من الأسواق ، وطبيعة التغييرات المنتظرة بالنسبة لليد العاملة ، وسياسة الشركة بشأن الأسعار ، وحتى سياسة التشريعات الصناعية.

المجموعة الثالثة : هى أسس التخطيط التي يمكن توجيهها من قبل المنظمة. ومنها تلك المسائل الأساسية والبرامج التي يمكن لإدارة المنظمة أن تقررها بنفسها مثل سياسة التوسع في أسواق جديدة وإعتماد برنامج قوى للابحاث والتطوير.

مشروعات الأعمال والأسس الإستراتيجية المختارة

الأسس المادية وغير المادية :

يوجه علماء الإدارة النظر إلى أن مديرى الأعمال قد ينسون في بعض الأحيان ان تكون أسس التخطيط أسساً غير مادية بالإضافة إلى الأسس المادية. وتسمى الأسس مادية عندما يمكن ترجمتها إلى أرقام وكميات ، كوحدات نقدية ، أو ساعات عمل ، أو وحدات منتجة ، أو ساعات عمل الآلات.

والأسس غير المادية لا تقل أهميةً في التخطيط عن الأسس المادية. وهذه الأسس لا يمكن التعبير عنها بأرقام ولكنها عناصر محسوسة وراء عملية التخطيط . فمثلاً يُمكن لمؤسسة ما أن تقدر أنها إذا صنعت سلعة جديدة وقامت ببيعها فسيكلفها ذلك كذا جنيه للوحدة ، ويمكن بيعها بكذا جنيه ويبقى بعد ذلك كذا جنيه ربحاً... ولكن من الجائز أن لا تنسجم السلعة مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة. وذلك فى حالة إذا ما كانت سمعة المؤسسة مبنية على شهرتها فى إنتاج وبيع السلع الفاخرة ، وإذا كانت السلعة لا تُصَنَّفْ ضمن هذه المجموعة ، يمكن لإدارة المؤسسة أن تشعر بأن الخسارة في سمعتها يمكن أن تزيد على الأرباح الممكن الحصول عليها نتيجة لصنع السلعة الجديدة. ويجوز الإعتراض هنا أن الخسارة في السمعة هي في الحقيقة عامل مادي ، إذ أن الإدارة هنا تقرر أن أرباح المؤسسة كمجموعة سوف تزيد إذا لم تصنع السلعة المذكورة. وإذا استطعنا إيجاد طريقة لتقدير خسارة السلع الأخرى بشكل كمي ، يصبح العامل الذي أشرنا اليه كعامل غير مادي ، عاملاً ذا طبيعة مادية.

الأحداث غير المتوقعة :

ويرى علماء الإدارة أن إحدى الصعوبات الكامنة في اختيار أسس التخطيط ورسمها هي الأحداث التي لا يمكن توقعها. إذ من الجائز أن يتسبب إضراب عمالي في مصنع المورِّد ، أو في مصنع المنظمة في تعطيل برنامجها. وكذلك فيما يتعلق بالقوانين الجديدة أو الحروب أو الأحداث السياسية والإكتشافات الجديدة والتغييرات في الأسواق والمسائل التكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك هناك الفيضانات والزلازل وقلة الأمطار والعوامل البيئية الشبيهة بذلك التي يستحيل التنبؤ بها.

وهذه الأحداث التي يشار إليها أحياناً بأنها " **حوادث ذات تأثيرات اقتصادية** " ، تؤثر بشكل هام على تنفيذ الخطط. وقد يستطيع المديرون التنبؤ ببعضها في الأمد القصير ولكن التنبؤ بهذه الحوادث في الأمد الطويل قد يكون ضرباً من المستحيلات ، وهذا السبب ، بالإضافة إلى الخطأ الذي يُرتكب في عملية التنبؤ ، هو الذي يفرض على المديرين تأمين المرونة في تخطيطهم ، وتجهيز خطط بديلة تحل محل الخطط الأصلية ، وإتخاذ الإحتياطات الكافية عند إعدادهم الخطط. ويحدث في بعض الأحيان أن يلعب عنصر الحظ دوراً رئيسياً في نجاح الخطط ، وحتى إذا صادفتنا مثل المواقف ورأينا أن الحظ قد لعب الدور الرئيسي في نجاح المؤسسات التجارية ، **فإن النسبة المئوية الغالبة المخصصة للمهارة مازالت نسبة لها أهميتها ووزنها في هذا العالم الديناميكي المتنافس الذي تعمل فيه المؤسسات التجارية.**

التنبؤ للمستقبل :

يرى علماء الإدارة أنه إذا كان في الإمكان التنبؤ بالمستقبل بدقة ، فإن عملية التخطيط التجاري تصبح سهلة نسبياً ، فعلى المدير أن يأخذ بعين الإعتبار موارده البشرية والمادية فحسب ويتوصل الى الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف ويسير بموجبها بكل ثقة.

وقد اعتبر فايول " **قوة التنبؤ قبل حدوث الأشياء " بأنها جوهر الإدارة. وهذه الصفة كما يقول فايول ، تجمع بين تقدير المستقبل وإتخاذ الإحتياطات اللازمة بشأنه.**

والحقيقة إن فايول أشار إلى الخطط بأنها نقطة التوافق بين مختلف التنبؤات ، قصيرة الأمد كانت أم طويلة. والجدير بالذكر هنا أن فايول أوصى بإعداد تنبؤات سنوية وتنبؤات لعشر سنوات ، على أن تَعَدّل التنبؤات الأخيرة كل خمس سنوات على الأقل إذا كان ذلك ضرورياً ، وزيادة على ذلك ، يجب أن يتضمن التخطيط المُعَدّل تقديرات فرعية تحتوي على معلومات عن رأس المال ، والإنتاج ، وتكلفة الإنتاج ، والمبيعات ، وأسعار البيع وعوامل أخرى.

والتنبؤات تختلف إختلافاً محسوساً بمدتها ونوعيتها والمواضيع التي تتضمنها. ويمكن أن تتراوح بين رأي قد يشوبه الغموض للمدير وتحليل تفصيلي للمستقبل يتعاون في صياغته الإخصائيين . وكما ذكرنا سابقاً ، تحتاج بعض المؤسسات إلى إجراء تنبؤات دقيقة مدروسة لسنوات طويلة في المستقبل ، قد يكتفىالبعض الآخر بتقديرات قصيرة الأمد تعكس شعور المدير. وقد تكون بعض المؤسسات التجارية في حاجة ماسة إلى تنبؤات مدروسة ولكن لا يمكنها تَحَمُّل نفقات الدراسات ، وتكتفي بالمعلومات التي يجمعها

المدير من المجلات الإقتصادية والمقالات بالإضافة إلى التقدير الشخصي لهذا المدير.

ومما لاشك فيه أن الحاجة للتنبؤ الصادق واضحة في الدور الرئيسي الذي يلعبه التنبؤ في التخطيط الإداري. إلا أن للتنبؤ قيمة أخرى بالإضافة إلى قيمته في التخطيط ، إنه يدفع المديرين إلى التفكير في المستقبل ، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهته ، ثم ان عملية التنبؤ قد تكشف نواحي ينقصها الضبط والمراقبة.

العناصر الأساسية في إجراءات التنبؤ :

يمكن تلخيص العناصر الأساسية في عملية التنبؤ بما يلي :

١) **تحضير الأسس** : أي القيام بدراسة تطور منتجات المنظمة ، وهيكلها التنظيمي والإداري وموقفها الصناعى العام فى الأسواق لتقرير كيفية تقدم كلٍ من هذه العوامل في الماضي ، وعلاقتها مع بعضها، وبإيجاز بناء هيكل يكون أساساً للتقديرات.

٢ **تقدير المبيعات في المستقبل** : أي دراسة مبيعات المؤسسة التقديرية حسب خطة منطقية يشترك فيها الموظفون الإداريون في المؤسسة ، وبعد التوصل إلى رأي موحد يتّمْ اعلان التقدير بشكل رسمي . وهكذا يكون الموظفون الإداريون قد شاركوا في مسؤولية التقدير ومسؤولية الفروق بين النتائج الفعلية فيما بعد في ضوء التقديرات التي وضعوها.

٣) **مقارنة النتائج الفعلية مع التقديرات** : أي مراقبة الوضع الفعلي مع الوضع التقديري ودراسة أسباب الفروق الأساسية.

٤) **تحسين عملية التقدير :** أي تطوير إجراءات التقدير خلال التجارب التي تمر بها المؤسسة. وفي الوقت نفسه يجب أن نقوم دائماً بمحاولات لتطوير عملية التقدير وتحسينها كلما مرت علينا تجارب جديدة في هذا الحقل.

الإستقرار السياسي :

إن البيئة السياسية التي تحيط بالمؤسسة التجارية هي من أهم أسس التخطيط لهذه المؤسسة ، إذ أن الإجراءات الحكومية على جميع المستويات تُشكِّل في حد ذاتها عناصر خارجة عن إرادة المؤسسة . ويرى علماء الإدارة والإقتصاد أن الاستقرار السياسي يفوق فى أهميته درجة الرقابة الحكومية على الأعمال التجارية.

وبعبارة أخرى ، عندما تكون الحالة السياسية مستقرة يستطيع مدير الأعمال أن يبني خططه على أساس واضح معروف، ولكن عندما تكون الحالة السياسية غير مستقرة ، يصعب على هذا المدير إجراء التقديرات للمستقبل. فعوامل الحرب والحرب الباردة وحالة اللاسلم واللاحرب والهدنة المسلحة والسلام العالمي هي عادة أكثر ما يشغل إهتمام المُخطِّطْ بسبب تأثيرها على العوامل الأخرى في البيئة التجارية.

إن الاستقرار السياسي مهم أيضاً في القضايا الداخلية. وفي كثير من البلدان الأوروبية ، كان إضطراب الحالة السياسية الدولية بالإضافة إلى إضطراب الحالة السياسية الداخلية السبب الأهم في جعل عمل التخطيط التجاري من أصعب الأمور. **وعلى وجه الخصوص بالنسبة للتعاونيات إذ يدل تاريخ الحروب أن الحركات التعاونية كانت موضع سيطرة وإستغلال من الدول الغازية.**

الرقابة الحكومية وحرية المؤسسات :

وقد يكون من الأهمية القصوى توجيه النظر إلى أن المنظمات في مجتمعنا الدولىالمعاصر تأخذ بعين الإعتبار في تخطيطها ، الرقابة الحكومية وحرية المؤسسة في التصرف. ... إن من بين العوامل التي تجذب الإستثمارات لأي دولة من الدول وضوح العلاقة بين الحكومة والمنظمات بصفة عامة والمنظمات ذات النشاط التجاري بصفة خاصة ، **أخذاً فى الإعتبار أن الرقابة الحكومية تتغير بإستمرار في الإتجاه الذي يرتبط بمصالحها... إذ أن الرقابة الحكومية بطبيعتها تميل نحو زيادة ممارسة سلطتها لكي تسد الفراغات وتتوصل إلى تحقيق العدالة في الرقابة والمساعدات الممنوحة.**

إن الصعوبة تبرز لا في تَوَقُّعْ تأثير الرقابة الحكومية في الأمد القصير فحسب ، ولكن لدى القيام بعملية تقدير المستقبل. وكلما كانت المؤسسة عرضة للرقابة المتغيرة زادت هذه الصعوبة ، فمثلاً تكون الصعوبة في تقدير أثر الرقابة الحكومية على التخطيط الطويل المدى لشركة سكك حديدية أكبر من الصعوبة التي تلقاها صناعة لعب الأطفال ، إذ أنه من الطبيعي أن تكون الرقابة الحكومية على الصناعة الأولى أكثر منها على الأخرى ، خصوصاً وأن شركات السكك الحديدية معرضة لرقابة تفصيلية خاصة من قبل الحكومة ، بالإضافة إلى الرقابة الشعبية من المنتفعين بهذه الخدمة.

ثم إن الصعوبة تزداد بازدياد إهتمام الحكومة بشراء منتجات المؤسسات الخاصة إذ أن الحكومة التي تطبق هذا الأسلوب تشتري كميات هائلة من مختلف المنتجات ، ولذلك تفرض على المؤسسات الخاصة أنظمة دقيقة تتعلق بالمنتجات والأسعار والمواصفات مما يجعل هذه المؤسسات تحت رحمة

موظفي الحكومة الذين يفرضون كثيراً من الشروط التفصيلية عندما يتولون عمليات الشراء الحكومية.

السياسة الضريبية الحكومية :

إن السياسة المالية والضريبية للحكومة ذات تأثير مباشر على حرية المؤسسات الخاصة، وعلى سبيل المثال فإنه عندما كانت النفقات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ٤٠ سنة تشكل ٥٪ فقط من الدخل القومي ، كان أثر سياسة الحكومة المالية على المؤسسات التجارية أقل مما في السنوات العشر الأخيرة حيث شكلت ٢٠٪ تقريباً. وعندما تصبح الحكومة عاملاً رئيسياً في توزيع الدخل والضرائب والإستثمار ، فإنه ينبغي على كل مدير أعمال أن يحسب حساباً للسياسة الضريبية للحكومة لدى وضعه الخطط.

ولاشك أن أهمية الدور الذي تلعبه السياسة الحكومية يذهب إلى أبعد من الأثر الظاهر. إن فرض رسوم على بعض البضائع أو الخدمات ، وإعفاء الشركات الصغيرة من الضرائب على الأرباح ، وفرض ضرائب تصاعدية ، والتساهل في نسبة الإستهلاكات على الإستثمارات المخصصة للصناعات الحربية هي بعض الوسائل الإدارية لتوزيع عبء الضرائب . وهذه الوسائل يصعب التنبؤ بها والأمثلة على ذلك كثيرة لا داعي لذكرها.

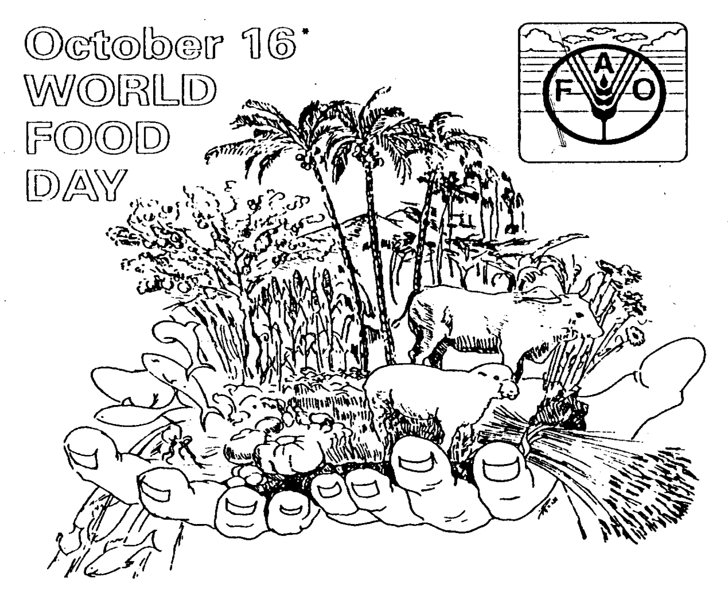
عدد السكان :

يرى علماء الإدارة أن من أحسن المؤشرات على مستقبل الأسواق تقديرات السكان بالنسبة للعدد وتحليل هذا العدد من حيث الشرائح السِنِّية أي شرائح أعمار المواطنين ونوعهم : ذكر أو أنثى ، ويا حبذا لو تناول هذا التحليل أيضاً شرائح القدرات الشرائية للأفراد والعائلات ، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي. وحتى لو صعب تقدير أثر التغييرات في عدد السكان على

سوق إحدى السلع ، أو على كمية إنتاج إحدى المؤسسات ، فإن ثمة عدداً كبيراً من السلع يتأثر الطلب عليها بصورة مباشرة بعدد السكان.

ويمكن تقدير عدد السكان بصورة معقولة لمدة أقصاها خمس سنوات ، وبالرغم من أن عدد السكان خاضع لعوامل الحروب ، وإن تحركات السكان خاضعة لأسباب استثنائية كما حدث في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عندما انتقل عدد كبير من السكان إلى الجنوب الغربي من البلاد ، وكما حدث عقب الإعتداء الإسرائيلى على مصر عام ١٩٦٧ وتم تهجير المواطنين في محافظات القنال ... وكما يحدث في حالة السيول والفيضانات ... الخ.. مثل هذه الأحداث تترك آثارها على الأسواق ، ويُمكن القول بصفة عامة ان عامل السكان هو من العوامل الأساسية في التخطيط التجاري.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار في سياق عرض الإهتمام بالخطوات التنفيذية لتحقيق أهداف الإستراتيجية الزراعية التي سنتناولها في الفصول القادمة ، أن نوجه النظر إلى ما نادى به مؤتمر القمة لمنظمة الأغذية والزراعة الذي عُقِد في روما عام ١٩٩٦ ، والذي أكد على أهمية تعزيز القدرات الفنية والإدارية في وزارات الزراعة لتنظيم عمليات تقييم التأثيرات البيئية وإجرائها ، وتعيين المزيد من الموظفين المدربين في النواحي البيئية للعمل مع خبراء الزراعة وعلماء الإدارة ، وعلماء التربة وعلماء الإقتصاد المتخصصون في عملية التنمية الزراعية ، وذلك بهدف حماية البيئة ، والتغلّب على مشكلة الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي ، وذلك على الرغم من العقبات التي تعترض الترويج للزراعة الإنتاجية ، حيث يشعر البعض بالقلق غزاء تأثيرات ما تضمنته إتفاقية (الجات) على القدرة التنافسية للزراعة ، إلا أنهم يرون أنه على الرغم من ذلك فإن تجارة السلع الغذائية سوف تستمر ، وأنه ينبغي التوفيق بين التضارب المحتمل.



الشعار الذى وضعته منظمة الأغذية والزراعة ليوم الغذاء العالمى
يعلوه على يمين القارئ الحروف الأولى من إسم المنظمة
وعلى يسار القارئ يوم ١٦ أكتوبر باعتباره اليوم العالمى للغذاء

أرجو أن أوجه النظر إلى أن الذي يدعو بصفة دورية إلى المؤتمرات العالمية للغذاء هى منظمة الإغذية والزراعة **Food and Agriculture Organization** ويطلق عليها أختصاراً " **FAO** " . وترجع نشأتها إلى عام ١٩٤٢. ومن بين أهدافها رفع مستوى التغذية والمعيشة للأهالي في الدول الأعضاء ، وتحسين إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية وتوزيعها ، والنهوض بأحوال أهل الريف ، والعمل على تحرير الإنسان من الجوع وقد قررت المنظمة أن يكون يوم ١٦ أكتوبر من كل عام يوماً عالميا للغذاء.

الخلاصــــــة

تقوم وزارة الزراعة بوضع إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية للفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٧ مُعتمدةً في ذلك على أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية في التسعينات ، وتتركز في عدد من المحاور الأساسية والتي منها إعطاء المزيد من الجهود لأجهزة البحث العلمي الزراعي ، والإستمرار في تحقيق معدل نمو فى الإنتاج الزراعي بنسبة ٣ر٤٪ ، وتطوير برامج الإرشاد الزراعي ، وإعادة النظر في التشريعات الزراعية ، والإهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة ، ودعم أنشطة المرأة الريفية في التنمية الزراعية ، والعمل على زيادة حجم الإنتاج الوطني من الحبوب ، وزيادة إنتاجية القطن وقصب السكر ، وتطوير حجم إنتاج الخضر والفاكهة ، وقصر دور الدولة فى الإنتاج الحيوانى والداجني في البحث والإرشاد والخدمات ، وتنمية إنتاج اللحوم الحمراء بتطوير مشروع تربية وتسمين البتلو ، وتنمية إنتاج الألبان ومواد العلف والاكتفاء الذاتي من الأمصال واللقاحات.

هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من المحاور الأخرى مثل دعم التنمية الإقليمية المتكاملة ، وتطوير السياسة الإئتمانية وتشجيع قيام إتحادات للمنتجين وإعادة النظر في قانون التعاون الزراعي وإعطاء التعاونيات الزراعية المزيد من المسئوليات في إطار تحرير الزراعة المصرية لتنمية إنتاج المزارعين وخلق المنافسة الصحيحة في هذا المجال.

وكذلك توطيد علاقات التعاون الزراعي بين الدول العربية والأفريقية ودول حوض وادي النيل ، وتنفيذ المشروعات المشتركة في الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي وتدعيم موارد صندوق الموازنة الزراعية وإقرار نظام

التكافل الزراعي لحماية إنتاج الزراع من إخطار الكوارث الطبيعية وتحسين وصيانة الأراضي الزراعية وتنشيط مساهمة القطاع الخاص في إستصلاح الأراضي.

وقد أكدنا على أهمية أن يتولى تطبيق هذه الإستراتيجية أشخاص يملكون أحساساً قوياً بقيم المجتمع الأخلاقية ، بالإضافة إلى توافر سمات القدرة على المبادأة ، وممارسة عملية الرقابة بعناصرها الثلاث : إنشاء المعايير ، وتقييم الأداء ، وتصحيح الإنحرافات ، في إطار خطط بديلة على أساس إفتراضات مختلفة لأحداث المستقبل كحالة الحرب والسلام .. الخ ... وأن يتجه التخطيط الإستراتيجيى إلى التركيز على تحقيق الأهداف وتخفيض النفقات إلى الحد الأدنى ، والإلتزام بالأداء والإيفاء في حدود الفترة الزمنية المقررة ، على أن يقترن ذلك بمرونة التخطيط والقدرة على إجراء التغيير فى الوقت المناسب إذا إقتضت الظروف ذلك.

قضايا للمناقشة

١) " تهتم مصر في إطار المتغيرات العالمية بوضع إستراتيجية للتنمية الزراعية للفترة طويلة المدى التى تبدأ من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٧".

إشرح المحاور الأساسية التي تعتمد عليها هذه الإستراتيجية ، وموضحاً بشيء من التفصيل رأيك الخاص فيما يتعلق بأهدافها ، والمرتكزات التي ينبغي أن تستند إليها وبمن يقوم بوضع هذه الإستراتيجية موضع التطبيق.

٢) إشرح بشيء من التفصيل رأيك الخاص فيما يتعلق بـ /... لماذا ينادي علماء الإدارة بضرورة أن يكون المديرين على جانب كبير من حُسن القدوة ، وسلامة التصرفات ؟ ... وأن يشعر المرؤوسون بأن هناك عدالة في إتخاذ القرارات والأحكام ؟ ... وما هي السمات التي ينبغي توافرها في القيادات من أجل تحقيق هذه الأهداف ؟...

٣) " يرى علماء الإدارة أن المعايير التي توضع للرقابة تُمَثِّل الإفصاح عن الأهداف المخططة للمشروع أو الإدارة ".

ناقش العبارة السابقة في ضوء الخطوات العلمية الإدارية والعلمية لتحقيق أهداف المشروعات.

٤) " يرى علماء الإدارة أن هناك الكثير من المديرين الذين يُخدعون بالشخصية اللطيفة للمرؤوس !..".

علِّق على العبارة السابقة ، موضّحا لماذا يرى علماء الإدارة تطوير المعايير الموضوعية التي تقيس بها الأداء ، وعلى وجه الخصوص تقييم أداء الشخص دون ترك الإعتبارات الشخصية تقوم بدورها ؟..

٥) ناقش بشيء من التفصيل رأي علماء الإدارة في إختيار نقاط الرقابة الإستراتيجية ، على أن تتناول في عرضك للموضوع مفهوم الرقابة الإستراتيجية ، وأنواع معاييرها ، ومدى إرتباطها بالتخطيط الإستراتيجي.

٦) ما أوجه الشبه فيما ورد بالعبارة التي تضمنها الفصل السابق والقائلة : " إن ربان السفينة يجب أن يفترض إتجاهاً معيناً للريح كي يقود السفينة نحو الهدف؟ ... على أن يُصحح خط السير حسب الحاجة.

ما هو وجه الشبه بين الرُبْان .. والمُخطِط...؟

٧) ما الذي يعنيه علماء الإدارة من توجيه النظر نحو أهمية التركيز على التنسيق بين الخطط عند تصميم التخطيط الإستراتيجي ، وما هي التحذيرات التي يضعها علماء الإدارة في هذا المجال ؟..

٨) " يرى علماء التخطيط الإستراتيجي أنه على الرغم من إمكانية إيجاد المرونة في الخطط ، فإن هذا وحده لا يمكن أن يُحقِق التغيير في الخطط ".

علِّق على العبارة السابقة في ضوء مبدأ التغيير وأسس التخطيط ، والأُسس المادية وغير المادية.

الفصل الثانى

الإستراتيجية الدولية للتنمية الغذائية

مؤتمرات القمة العالمية للغذاء :

يشهد مجتمعنا الدولي المعاصر العديد من المؤتمرات التي تبحث في تحقيق الأمن الغذائي لسكان العالم بصفة عامة ، والدول النامية بصفة خاصة ، كما تبحث هذه المؤتمرات الدولية في كيفية العمل على إستئصال الجوع وسوء التغذية ، وتركيز الإنتباه بصورة محددة على ضمان الغذاء الذي يُمثل أكثر الإحتياجات الأساسية للإنسان.

والجدير بالذكر أن هذه المؤتمرات(*) ، وعلى رأسها مؤتمرات القمة العالمية أو المهتمة بشئون الفقراء ، وتوفير الغذاء ، وعلى وجه الخصوص المؤتمرات ، التي تعقدها " المنظمة الدولية للأغذية والزراعة F.A.O وكان آخرها " مؤتمر القمة العالمي للغذاء " الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في مقرها الرئيسي بروما فيما بين (١٣-١٧) نوفمبر ١٩٩٦ بروما عاصمة إيطاليا...

وقد تبنى مؤتمر القمة المشار إليه سياسات وإستراتيجيات مناسبة تسترشد بها دول العالم على المستويين القطري والدولي ، بالإضافة إلى تَبَنِّيه خطة عمل بهدف تنفيذ هذه السياسات من قبل جميع الأطراف المعنية بما فيها الحكومات والمؤسسات الدولية وجميع قطاعات المجتمع المدني.

(*) أرجو أن أوجه النظر إلى العديد من المؤتمرات التى ناقشت التنمية ، والتي منها مؤتمر القمة العالمى لشئون البيئة الذى عقد في ريودي جانيرو في يونيو ١٩٩٢ ، ومؤتمر القمة العالمى للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة فيما بين ٥ ، ١٣ سبتمبر ١٩٩٤ ، وغير ذلك من المؤتمرات التي أجمعت على ضرورة رسم سياسات عامة للتنمية ، وإشترطت أن أي سياسة للتنمية ينبغى أن تضع في إعتبارها شئون البيئة سواء في ذلك بيئة شعوب العالم وظروف وأوضاع بيئة كل دولة على حدة.

وقد ركّز مؤتمر القمة العالمي للغذاء جهوده نحو تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية في كافة أرجاء العالم محدداً أبعاداً إقليمية محددة للمشاكل القائمة وحلولها.

ويمكن تلخيص جانب من المشكلات التي أوضحها المؤتمر فيما يلى :

١) يرى المؤتمر أن منتجي الأغذية في العالم يواجهون تحديات رئيسية جديدة مع التزايد المتوقع لسكان العالم من ٥٨٠٠ مليون نسمة في الوقت الحاضر إلى زهاء ٨٣٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ ، ومع الإنخفاض المتواصل في حصة الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الغذائي فإن الدول النامية لم ترق بعد إلى مستوى الإستفادة من توافر القدرات العلمية والوسائل التكنولوجية لاستخلاص الأغذية الضرورية من الأرض.

٢) تُشكِّل الأراضي الصالحة من حيث التضاريس والتربة والمناخ للزراعة نحو ١١ في المائة من سطح الأرض ، غير أن هناك حاجة إلى بعض الإستثمارات المحتملة لمناطق محدودة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية بهدف الإستغلال الزراعي ، وزيادة الإنتاجية ، وإن كانت في بدايتها تتحمل إرتفاع التكاليف النسبية في المدخلات ، على أن تُراعي الجهود إحتمالات فشل المحاصيل ، وتدهور البيئة. وكل هذه العوامل تسهم في إنعدام الأمن الغذائي.

٣) أوضحت الدراسات العلمية للوكالات الدولية المتخصصة وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والتجارة (١٩٩٢) أن التنمية الزراعية والريفية من

المسائل الإنمائية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها تحقيقاً للتنمية المتواصلة ، ويقتضي إستخدام الموارد الطبيعية بطريقة التنمية المتواصلة تحقيق تقدم تكنولوجي مع إستكمال ذلك بسياسات بيئية وإجتماعية مساندة. وينبغي تغيير أنماط إستخدام الأراضي في ضوء ما تكشف عنه الدراسات العلمية لنوعية الأراضي بحيث تقل كثافة إستعمال بعضها في حين يكثف إستخدام بعضها الآخر. وفي جميع الحالات فإن إستخدام الموارد الطبيعية يجب أن يرتكز على إمكاناتها المادية والبيولوجية التي يمكن أن تتفاوت تفاوتاً كبيراً وأن تتأثر بشدة بممارسات الإدارة والتكنولوجيات المستخدمة. وبصفة عامة فإن على البلدان أن تستفيد من الأراضي ذات الإمكانات العالية لإنتاج الأغذية وأن تسعى إلى توزيع الفوائد بشكل منصف.

٤) يكشف المؤتمر عن أنه قد تم تطوير معظم الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تختلف عن الأساليب المستخدمة الآن في قطاع إنتاج الأغذية ، وعلى وجه الخصوص البلدان ذات الظروف البيئية والإجتماعية والإقتصادية النامية ، ومدى توافر التكنولوجيات لزيادة الإنتاج بطريقة متوازنة بيئياً ، فإن معظم تلك الوسائل تتطلب تحولات أساسية في الآليات المستخدمة في تطويرها وتدريب الذين يستخدمونها وذلك قبل تسليمها إلى المزارعين.

٥) ورغم الظروف الحالية التي تستدعي تقليل التدخل في الإقتصاد ، فإن للحكومات دوراً خاصاً في التنمية الزراعية والريفية يختلف

عما هو قائم في القطاعات الآخرى. وقد صاغت هذا الدور التقاليد الثقافية والإهتمامات والقيم الراسخة في الضمير الوطني. ويشمل ذلك الإلتزام بضمان الغذاء للسكان وحماية التراث الوطني الطبيعي والريفي.

٦) ومن الضروري زيادة الإنتاجية مع توفير التدابير الوقائية البيئية ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إستخدام التوليفات المناسبة من الأدوات البيولوجية والإجتماعية والتكنولوجية والإقتصادية لتخطيط إستخدام الأراضي القائم على المشاركة ، وصون الأراضي والمياه ، وإدارة الفضلات ، ونظم الإنتاج المتكاملة ، وربط البحوث والتعليم الإرشادي ، وإصلاح نظم حيازة الأراضي.

٧) وجَّه المؤتمر أهمية سلامة القطاع الزراعي من الناحية البيئية، فإن من بين الأولويات اللازمة لتحقيق ذلك التوسع في النظم الإنتاجية المتكاملة والنهوض بإستخدام المدخلات الخارجية. ومع أن المدخلات المذكورة قد تحمل في طياتها مخاطر التدهور البيئي ، فإنها ، إن استخدمت على النحو المناسب ، توفر إمكانية تحسين الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من الضغط على الأراضي الأخرى. ويسهم الري والمواد الكيماوية الزراعية والأصناف المحسنة إسهاماً فائق الأهمية في الإنتاج الغذائي ، إذ أن ٣٦٪ من مجموع المحاصيل ونسبة ٥٠٪ من إجمالي محصول الحبوب تأتيان من الأراضي المروية ، على أن الآليات التي تُمَكِّن المستخدمين من أن يديروا بأمان المدخلات الخارجية

لم تحظ بإهتمام كاف، ويتطلب ذلك تجديد التركيز على تدريب المزارعين وتعليمهم ، وعلى الدعم التقني والخدمات الأساسية المصاحبة للتقليل من الآثار البيئية السلبية.

٨) وثمة أدلة كثيرة على إستعداد المزارعين ورغبتهم في الإعتماد على الإبتكارات بسرعة إذا ما تبين للمزارعين أنها مفيدة .. أي أن التحدي يتمثل في تصميم إبتكارات وحوافز مجزية إقتصادياً بالنسبة للمنتجين الأفراد ، على أن تكون في الوقت ذاته سليمة من الناحية البيئية ومفيدة للمجتمع ككل. ومن الواضح أن توافر الإدارة المتكاملة لمقاومة الآفات والنظم المتكاملة لتغذية النباتات تندرج في إطار هذه الجهود ، لكنها تتطلب مشاركة نشطة من جانب المزارعين والمرشدين والعلماء.

٩) وينبغي أن تتولى الحكومات قيادة هذه العملية المعقدة بإستخدام جميع الوسائل المتاحة ، بما في ذلك التكنولوجيا وأدوات السياسات المناسبة ، لتشجيع المزارعين ، والأسواق ، والصناعات الغذائية ، ومؤسسات البحوث ، والمستهلكين وغيرهم على جعل التنمية الزراعية نشاطاً من الأنشطة السليمة بيئياً.

١٠) ويمكن إشاعة الوعي بوسائل الإنتاج السليمة بيئياً وضمان الموافقة عليها عبر ما يلي مثلاً :

*) إستخدام المصطلحات المحلية عند توفير توصيل المشورة للمزارعين ومستخدمي الأراضي .

*) تنظيم حلقات العمل لتحديد العوائق وتعزيز تدفق المعلومات بين المزارعين والمرشدين الزراعيين والإداريين .

*) إقامة حوار نشط مع المزارعين حول إستخدام أراضيهم .
*) توفير ميزانية تشغيلية كافية للتعليم الزراعي والتعليم الإداري وللوسائل المحسنة للإنتاج الغذائي .
*) تدريب موظفي الإرشاد الزراعي على الترويج لنظم الإنتاج المتكاملة والإستخدام السليم بيئياً للأراضي.

١١) ويرى المؤتمر أنه ينبغي على الحكومات أن تعمل مع المزارعين ومنتجي الأغذية الآخرين والجمعيات المهنية وغير ذلك من المصالح غير الحكومية على زيادة كميات الغذاء المتاحة لفقراء الريف وتحسين نوعيتها. ويمكن القيام بذلك من خلال الآتي :

*) مساندة الممارسات ذات المرتكز البيئي عبر الحوافز التي تروج للإستخدام الكُفء للمدخلات وتعزيز الوعي البيئي عبر التعليم والتدريب .
*) تجنب إعتماد السياسات الآنية التي تهتم فقط بالإحتياجات العاجلة التي تشجع المنتجين على إعتماد أساليب الإنتاج التي لا تُحقِقْ التنمية المتواصلة ، وتطوير سياسات تساند الممارسات المثلى لإستخدام الأراضي والتوزيع المنصف للموارد.
*) تحويل القطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة إلى مشروعات إنتاجية تنافسية بالتركيز على الإنتاج الغذائي في المناطق ذات الإمكانات العالية ، ومساندة مناطق المشروعات الريفية ، والترويج لخطط تنويع الدخول ، مثل الصناعات الزراعية ، والطاقة الحيوية ، وتربية الأحياء المائية.

*) تقدير إمكانيات الإنتاج الغذائي في المدن وحولها والبدء بجهود رائدة لانتاج المزيد من الأغذية بالقرب من مواقع إستهلاكها.

*) تحسين البنية الأساسية لمساندة المشروعات الريفية بحيث يمكن إستخدام البذور الممتازة ، والأسمدة ، والمعدات بصورة فعالة من أجل الإنتاج الغذائي ، وتعزيز وتجهيز موظفي الإرشاد للنهوض بممارسات الإدارة البيئية.

١٢) ويعتبر نشر وإعتماد ممارسات العمل المُثْلى والظروف الميسرة الأخرى للإنتاج الغذائي في إطار متطلبات التنمية المتواصلة من المستلزمات الأساسية , وهناك ثلاثة عناصر أساسية لتحقيق ذلك وهي : كفاءة إستخدام الموارد والكوادر القيادية والإدارية القادرة على التخطيط والتنفيذ ، والحكومة الرشيدة.

١٣) ولا يمكن أن تتحقق مبادئ وأهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلا إذا اقترنت التكنولوجيات والسياسات مع المشاركة ، والمساواة ، والحوار ، والآليات الميسرة ، والتزويد بالقدرات ، والحوافز. وستكون هذه هي السبل اللازمة للوصول إلى الأمن الغذائي وإلى قطاع زراعي سليم بيئياً ، وبدون هذه السُبُل فلن يكون لأدوات السياسات والتكنولوجيات المهمة آثار إيجابية دائمة.

إعلان روما وإستراتيجية الأمن الغذائي :

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضِّح أن مؤتمر القمة العالمي للأغذية والزراعة الذي إنعَقَد في إيطاليا في نوفمبر عام ١٩٩٦ ، قد أصدر

" **أعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي** " ... وكان من بين ما تضمنه هذا الإعلان ما يأتي :

١) تأكيد رؤساء الدول والحكومات على أن لكل إنسان حقاً أساسياً في التحرر من الجوع وسوء(*) التغذية بإعتبار ذلك من حقوق الإنسان الأساسية ، وتعهدهم بتكريس جهودهم السياسية وإلتزامهم الجماعي وعلى مستوى الأقطار لتحقيق الأمن الغذائي للجميع وخفض أعداد من يعانون من نقص التغذية في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٠.

٢) إنَّ قادة العالم المجتمعون في المؤتمر يرون أن عدم حصول أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة ، في جميع أنحاء العالم ، وخاصة في البلدان النامية ، على غذاء يكفي لسد إحتياجاتهم الغذائية الأساسية أمر لا يحتمل. فهذا الوضع غير مقبول . إن الإحصائيات تؤكد أنه قد حدثت زيادة كبيرة في الإمدادات الغذائية ، إلا أن المعوقات التي تعترض الحصول على الأغذية والتي منها ... إستمرار نقص الدخول الأسرية والقطرية اللازمة لشراء هذه الأغذية ، وعدم إستقرار الإمدادات والطلب عليها فضلاً عن الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان ، جميعها عوامل تحول دون تلبية تلك الإحتياجات الأساسية.

(*) أرجو التكرم بالرجوع إلى مرجعنا " التنمية التعاونية والتطبيق المصرى " - الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٨٦ حيث تناولنا فى هذا المرجع بالشرح والتطبيق مشكلة الجوع والفقر ، ولذلك رأينا الإشارة إليها دون تكرار عرضها ، وذلك لأهمية تفَهُّم أبعادها لدارسي ومُنَفِذِي استراتيجية التنمية الغذائية .

إن مشكلات الجوع وإنعدام الأمن الغذائي تتخذ أبعاداً عالمية ، وقد تستمر هذه المشكلات بل وتتفاقم بدرجة كبيرة في بعض الأقاليم ما لم يُتَّخذ أجراء عاجل وحاسم لمواجهتها بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في سكان العالم والضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية.

٣) إن قادة العالم يُقِرُون بأن السلام ، والعدالة والإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي ، في سياق الديموقراطية والإدارة الحسنة عوامل أساسية لتحقيق الأمن الغذائي ، وأن الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية لإنعدام الأمن الغذائي ، وأن إحراز تقدم متواصل في التخفيف من وطأة الفقر أمر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء . كما تساهم الصراعات ، والفساد ، والتدهور البيئي ، والأمية على نحو هام في إنعدام الأمن الغذائي . ويجب أن تتجز زيادة إنتاج الأغذية بما فيها الأغذية الأساسية المحلية في جميع البلدان في إطار إدارة الموارد الطبيعية بطريقة التنمية المتواصلة والشاملة ... أي صيانة الموارد الطبيعية وحُسن إدارتها ... وتحقيق إستقرار مبكر في عدد سكان العالم .

كما يعترف مؤتمر القمة العالمي للغذاء بأن النساء يقدمن إسهاماً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي ، وخاصة في المناطق الريفية من البلدان النامية ، وبأن هناك حاجة إلى تحقيق المساواة بين الرجال والنساء ، وإعطاء الأولوية لتنشيط المناطق الريفية ، مع مراعاة كاملة للوظائف المتعددة التي تضطلع بها الزراعة لتعزيز الإستقرار الإجتماعي والمساعدة على معالجة الإرتفاع

المفرط في معدل الهجرة من الريف إلى المدن الذي تعاني منه بلدان كثيرة.

٤) كما أكَّد المؤتمر على الحاجة الملحة في أن تُتَّخَذْ الآن الإجراءات اللازمة لوفاء الرؤساء ببذل الجهود التي تعهدوا بها فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والقادمة ، علماً بأن تحقيق الأمن الغذائي مهمة مُرَكَّبة ، والمسؤولية الأولى تقع على كاهل كل حكومة من الحكومات. ومن الضروري تَبَنِّي وتنفيذ السياسات التي تضمن السلام والإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والإنصاف والمساواة.

وينبغي على الحكومات أيضاً أن تتعاون ضمن الإطار العالمي ، تعاوناً فعالاً فيما بينها ، وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة ، ومؤسسات التمويل ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع العام والخاص ، والتعاوني بشأن البرامج الموجهة صوب تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

وقد أكد المؤتمر من جديد على أهمية التعاون والتضامن الدوليين ، وضرورة القضاء على التطبيق المنفرد من جانب دولة ضد دولة أخري للتدابير الإقتصادية والتجارية التي تؤثر على حرية تدفق التجارة الدولية وتهدد الأمن الغذائي.

٥) ويُسَلِّم المؤتمر بالحاجة إلى تَبَنِّي سياسات تهدف إلى تشجيع الإستثمار في تنمية الموارد البشرية ، والبحوث ، والبُنية الأساسية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي . وبذل الجهود لتوفير فرص العمل والدخل ، وتعزيز تساوي فرص الحصول على الموارد الأنتاجية

والمالية ، والموافقة على إتباع سياسات للتجارة بالأغذية ، والتجارة بصورة عامة ، تشجيعاً للمنتجين والمستهلكين على إستخدام الموارد المتاحة استخداماً يتسم بالكفاءة والتنمية المتواصلة ، مع التسليم بما تمثله الإستراتيجية المتوازنة للتنمية الزراعية والريفية المتواصلة ما بين المناطق ذات الإمكانيات العالية والمنخفضة من أهمية بالنسبة للأمن الغذائي ، والإعتراف بالدور الأساسي الذي يضطلع به المزارعون والصيادون وجميع الأفراد الآخرين في قطاع الأغذية ، والدور الذي تضطلع به منظماتهم في تحقيق الأمن الغذائي ، وتدعمهم في ذلك البحوث وأساليب الإرشاد الفعالة. وسوف تشجع السياسات الإجتماعية والإقتصادية المرسومة مشاركة السكان الكاملة ، وخاصة المرأة. كما ستحقق هذه السياسات التوزيع العادل للدخل وتوفير الفرص والرعاية الصحية والتعليم للشباب ، وستولي إهتماماً خاصاً إلى غير القادرين على إنتاج أو شراء أغذية تكفي لاشباع حاجاتهم التغذوية بصورة وافية ، بمن فيهم المتضررون من الحروب أو النزاعات الأهلية أو الكوارث الطبيعية ، أو التغييرات الإيكولوجية المرتبطة بالمناخ.

كما يُدرك المؤتمر الحاجة إلى إتخاذ إجراء عاجل لمكافحة الآفات والجفاف وتدهور الموارد الطبيعية بما في ذلك التصحر ، والإفراط في الصيد وتآكل التنوع البيولوجي ، وكذلك تلافي تحويل الأراضي الزراعية بغير مبرر ، وإستخدام المنتجات والأساليب الضارة في جميع مراحل إنتاج الأغذية وإمداداتها.

٦) ويلمس المؤتمر الحاجة إلى بذل جهود دولية لتعبئة الموارد المالية والفنية الكافية والضرورية ، وتخفيف أعباء الديون من أجل دعم الأعمال القطرية الرامية إلى تنفيذ سياسات الأمن الغذائي.

٧) وإقتناعاً من المؤتمر بأن الطابع متعدد الجوانب للأمن الغذائي يقتضي إتخاذ إجراءات قطرية منسقة ، وبذل جهود دولية فعالة لتنفيذ الإجراءات القطرية وتعزيزها ، فإن المؤتمر يوصي أعضاؤه بالتَعَهُدْ بالقيام بالأعمال اللازمة ، وتقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل الخاصة بمؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ويُعلن المؤتمر بهذا عن بدء العقد الدولي لتوفير الغذاء للجميع ، وأن يُراجع الأعضاء صياغة سياستهم وبرامجهم القطرية ، قبل عام ٢٠٠٠ ، حرصاً على جعلها متماسكة مع خطة العمل الخاصة بمؤتمر القمة العالمي للأغذية.

وفي إيجاز يمكننا القول أن مؤتمر القمة العالمي للأغذية قد خلص إلى ما يأتي :

العمل على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي ، فقد أوضحت الدراسات العلمية أن العجز عن تحقيق الإنتاج الغذائي السليم يرجع بالدرجة الأولي من الناحية البيئية والتنمية المتواصلة إلى تراخي الإنسان وعدم إكتراثه أكثر منه إلى العوامل الطبيعية أو الإجتماعية، فالمشكلات قصيرة الأجل المتعلقة بالإضرار بالتربة والمياه والغابات ومصايد الأسماك تتفاقم نتيجة للتوقعات طويلة الأجل بشأن تَغَيُّر المناخ ، وفقدان التنوع البيولوجي والضغوط الناجمة عن الزيادة في أعداد السكان.

وأنه من الصعب إضافة شئ إلى ما جاء فيما سبق إعلانه في مؤتمر عام ١٩٩١ الذي وضع مبادئ التنمية الزراعية والريفية المتواصلة. فالإعلان السابق الإشارة إليه اعترف بأن هناك تباين شاسع في الظروف الإيكولوجية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية التي تمارس في ظلها الزراعة في العالم ، وأعرب عن إدراك الأهمية القصوى لقطاع الزراعة في ضمان الأمن الغذائي للجميع من حيث كميات الأغذية ونوعيتها ، وتوفير فرص العمل وتحسين الأحوال المعيشية مع ضمان الدخل في المناطق الريفية.

وإستناداً إلى جدول أعمال القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بمفهوم التنمية الزراعية الريفية المتواصلة وفقاً للمناقشات والأبحاث التي دارت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حيث دعا إلى :

" ويتطلب الأمر إجراء تعديلات رئيسية في سياسات الزراعة والبيئة والإقتصاد الكلي ، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء ، في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية ، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية الريفية المتواصلة. والهدف الرئيسي من تحقيق التنمية الزراعية الريفية المتواصلة هو زيادة إنتاج الأغذية بطريقة دائمة وتعزيز الأمن الغذائي ، ويشمل ذلك مبادرات تثقيفية ، وإستخدام الحوافز الإقتصادية ، وإستحداث تكنولوجيات ملائمة وجديدة، مما يضمن إستقرار إمدادات الطعام الكافي تغذوياً وتحقيق وسائل وصول الفئات الضعيفة إلى تلك الإمدادات ، والإنتاج للأسواق ، وتوليد فرص العمل والدخل للتخفيف من حدة الفقر ، وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة ".

" وينبغي أن تكون الأولوية لصيانة وتحسين قدرة الأراضي الزراعية التي تتسم بمستوى أعلى من إمكانيات إعالة حجم متزايد من السكان . إلا أن

من الضروري أيضاً صون وتجديد الموارد الطبيعية المتأتية من الأراضي ذات الإمكانيات الأقل ، بغية الحفاظ على معدلات تناسب تلبية الإحتياجات التي ترتبط بالعلاقة بين البشر والأرض ".

ونرجو أن نوجه النظر إلى أنه قد ورد من بين ما تقرره هذه الوثيقة الهامة .. الآتي :

" أنه من الخطأ أن يخرج أي قارئ لهذه الوثيقة بإنطباع بأن المشكلات والتحديات البيئية التي تواجهنا في قطاع الزراعة لا يمكن إيجاد حلول لها. فمن ناحية الإمكانيات البيولوجية والتكنولوجيا تتوافر القدرة على إنتاج ما يكفي من الأغذية لتلبية الطلب ، إلا أن من الواضح أن هناك إحتياجات غذائية مباشرة للسكان الذين يتعرضون لإنعدام الأمن الغذائي المزمن ينبغي تلبيتها. ومن الخطأ كذلك الإعتقاد بأنه بالوسع التغلب على التحديات بإستخدام نفس الأساليب التي استُخدِمَتْ خلال الأربعين عاماً الماضية - فلابد من تغيير طبيعة التنمية " .

والجدير بالذكر في هذا المقام أنه قد وقّع بالموافقة على هذه الوثيقة التي حددت إطار التغيير ، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين ، أكثر من ١٦٠ رئيس دولة إشتركوا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو.

ويتعين على حكومات البلدان ، بالإشتراك مع الوكالات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص ، والقطاع التعاوني بإعتباره قمة المنظمات الشعبية غير الحكومية والتي تعتبر التنمية الإجتماعية من أولى إهتماماته ، يتعين على هذه الأطراف جميعاً الإلتزام بإستراتيجيات تستند إلى تقديرات واقعية لإمكانيات الإنتاج وطاقة الأرض على إعالة

السكان. ويجب موازنة ذلك مع الأولويات الإنمائية القطرية التي ينبغي أن يضع الجزء الأكبر منها ويبدأها ويديرها السكان الذين سيشعرون بتأثيراتها ، موجهين النظر إلى أن من قصر النظر تجاهل القضايا البيئية حيث أن ذلك يضر بالتنمية المستقبلية ونوعية حياة السكان الذين يحتاجون إلى الغذاء أكثر من غيرهم.

إن الرسالة المهمة التي ينبغي أن تصل إلى جميع البلدان هي أن المشاركة والمساواة ، والموارد ، وآليات التمكين والتفويض بالسلطات ، والتشجيع بالحوافز ستشكل الطريق نحو الزراعة والأمن الغذائي السليمين من الناحية البيئية، ولن تستطيع التكنولوجيا الهامة وأدوات السياسات المتاحة بدون هذه العناصر ، أن تحقق أية تأثيرات إيجابية لهاطابع الإستقرار والتنمية المتواصلة التي تأخذ في إعتبارها إحتياجات الأجيال القادمة.

الخلاصـــة

يشهد مجتمعنا الدولى المعاصر العديد من المؤتمرات وعلى رأسها مؤتمرات القمة التي تعقدها منظمة الأغذية والزراعة والتي تبحث في تحقيق الأمن الغذائي لسكان العالم بصفة عامة ، والدول النامية بصفة خاصة ، كما تبحث هذه المؤتمرات الدولية في كيفية العمل على إستئصال الجوع وسوء التغذية ، وتركيز الإنتباه بصورة محددة على ضمان الغذاء الذي يُمثل أكثر الإحتياجات الأساسية للإنسان.

وقد أوضحت هذه المؤتمرات أن منتجي الأغذية في العالم يواجهون تحديات رئيسية جديدة مع التزايد المتوقع لسكان العالم من ٥٨٠٠ مليون نسمة في الوقت الحاضر إلى ما يقرب من ٨٣٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ ، ومع الإنخفاض المتواصل في حصة الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الغذائي فإن الدول النامية لم ترق بعد إلى مستوى الإستفادة من توافر القدرات العلمية والوسائل التكنولوجية لاستخلاص الأغذية الضرورية من الأرض ، وأن الأراضي الصالحة تُشكّل من حيث التضاريس والتربة والمناخ للزراعة نحو ١١٪ من سطح الأرض ، غير أن هناك حاجة إلى بعض الإستثمارات المحتملة لمناطق محدودة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية بهدف الإستغلال الزراعي ، وزيادة الإنتاجية ، وإن كانت في بدايتها تتحمل إرتفاع التكاليف النسبية في المدخلات ، على أن تُراعي الجهود إحتمالات فشل المحاصيل ، وتدهور البيئة. وكل هذه العوامل تسهم في إنعدام الأمن الغذائي ، هذا بالإضافة إلى أن الدراسات العلمية للوكالات الدولية المتخصصة أوضحت أن التنمية الزراعية والريفية من المسائل الإنمائية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها تحقيقاً للتنمية المتواصلة ، ويقتضي إستخدام الموارد الطبيعية

بطريقة التنمية المتواصلة تحقيق تقدم تكنولوجي مع إستكمال ذلك بسياسات بيئية وإجتماعية مساندة.

وفيما يتعلق بأهمية سلامة القطاع الزراعي من الناحية البيئية ، فإن من بين الأولويات اللازمة لتحقيق ذلك التوسع في النظم الإنتاجية المتكاملة والنهوض بإستخدام المدخلات الخارجية. ومع أن المدخلات المذكورة قد تحمل في طياتها مخاطر التدهور البيئي ، فإنها ، إن استخدمت على النحو المناسب ، توفر إمكانية تحسين الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من الضغط على الأراضي الأخرى. ويسهم الري والمواد الكيماوية الزراعية والأصناف المحسنة إسهاماً فائق الأهمية في الإنتاج الغذائي ، إذ أن ٣٦٪ من مجموع المحاصيل ونسبة ٥٠٪ من إجمالي محصول الحبوب تأتيان من الأراضي المروية ، على أن الآليات التي تُمَكِّن المستخدمين من أن يديروا بأمان المدخلات الخارجية لم تحظ بإهتمام كاف ، ويتطلب ذلك تجديد التركيز على تدريب المزارعين وتعليمهم ، وعلى الدعم التقني والخدمات الأساسية المصاحبة للتقليل من الآثار البيئية السلبية.

وفي إيجاز يمكننا القول أنه ينبغي العمل على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي ، فقد أوضحت الدراسات العلمية أن العجز عن تحقيق الإنتاج الغذائي السليم يرجع بالدرجة الأولى من الناحية البيئية والتنمية المتواصلة إلى تراخي الإنسان وعدم إكتراثه أكثر منه إلى العوامل الطبيعية أو الإجتماعية ، فالمشكلات قصيرة الأجل المتعلقة بالإضرار بالتربة والمياه والغابات ومصايد الأسماك تتفاقم نتيجة للتوقعات طويلة الأجل بشأن تَغَيُّر المناخ ، وفقدان التنوع البيولوجي والضغوط الناجمة عن الزيادة في أعداد السكان.

قضايا للمناقشة

١) إشرح بشيء من التفصيل ... لماذا يشهد مجتمعنا الدولي المعاصر العديد من المؤتمرات التي تبحث في تحقيق الأمن الغذائي لسكان العالم ؟...

٢) تناول بالشرح والتعليق بعض المشكلات التي أوضحها مؤتمر القمة للغذاء العالمي الذي عُقِد بروما عام ١٩٩٦.

٣) ما هو عدد سكان العالم في الوقت الحالي ؟... وما هو عدد سكان العالم المتوقع في عام ٢٠٢٥ ؟.. وما هي الأبعاد التي تستخلصها من النتائج المتوقعة لهذه الزيادة السكانية ؟ .. وما هي التوصيات التي ترى ضرورة الأخذ بها لمعالجة الأضرار التي قد تنشأ عن ذلك؟..

٤) " أوضحت الدراسات العلمية للوكالات الدولية المتخصصة وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والتجارة والذي عُقِد في عام ١٩٩٢ ، أن التنمية الزراعية والريفية من المسائل الإنمائية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها تحقيقاً للتنمية المتواصلة ".

والمطلوب توضيح ما يأتي :

في أي بلد عُقِد المؤتمر المذكور ؟.. وكم عدد الدول التي حضرته ؟.. وما هي أهم القرارات التي إتخذها ؟.. وما هو أثر هذه القرارات على مصر ؟..

٥) " يرى علماء العالم أنه ينبغي أن تتولى الحكومات قيادة وتشجيع المزارعين على الإبتكار بإستخدام جميع الوسائل المتاحة ، بما في ذلك التكنولوجيا وأدوات السياسات المناسبة ؟.

علِّق .. ثم إشرح.

٦) " طالبت المؤتمرات الدولية ذات الإهتمام بالتنمية الزراعية بتحويل القطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة إلى مشروعات إنتاجية تنافسية " .

إشرح كيف يُمكِن تحقيق هذا الهدف ؟.

٧) " أصدر مؤتمر القمة العالمي للأغذية والزراعة الذي انعقد في إيطاليا عام ١٩٩٦ إعلاناً بشأن الأمن الغذائي العالمي ".

إشرح ما تضمنه هذا الإعلان ، ورأيك الخاص في الدروس المستفادة.

٨) ناقش جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ، وعلى وجه الخصوص سياسات الزراعة والبيئة والإقتصاد الكلي.

إشرح ملخص ما دار فى هذا المؤتمر خاصاً بهذه الموضوعات في المؤتمر موضحاً وجهة نظرك الخاصة في أثرها على الإقتصاد الكلي المصرى.

الفصل الثالث

الإستراتيجية ومنظمات الأمم المتحدة للتنمية

قد يكون من المفيد أن نوجه النظر إلى **بعض المنظمات والوكالات المتخصصة المنبثقةعن جهاز الأمم المتحدة**(*) ذات الإهتمامات بالتنمية للدول النامية والتي توفر المعونة بصدد المشكلات المتعلقة بإستراتيجيات التنمية ، آملين من المنظمات المصرية بالتعاون والتنسيق مع الحكومة المصرية ، بذل أقصى الجهود للإستفادة من إمكانياتها ، **ومن بين هذه الهيئات ما يلى :**

منظمة الأغذية والزراعة :

Food and Agriculture Organization (FAO)

ترجع نشأة المنظمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي عقد بمدينة "هوت سبرنجز" بالولايات المتحدة في مايو – يونيو ١٩٤٢ ، وفيه اشتركت خمس وأربعون دولة أصبحت بحكم إشتراكها في هذا المؤتمر الدول المؤسسة للمنظمة. وقد شكل المؤتمر لجنة مؤقتة لدراسة التدابير الخاصة بإنشاء المنظمة ومن بينها وضع الدستور. وما أن تمت موافقة عشرين دولة على مشروع الدستور حتى دُعِي أول مؤتمر للمنظمة للإنعقاد في ١٦ أكتوبر ١٩٤٥ بكويبك في كندا. وبذلك كانت المنظمة أولى الوكالات

* نرجو أن نوجه الأنظار إلى أن المعلومات الواردة بالتعريف بهذه المنظمات قابلة للتعديل وفقاً للمتغيرات العالمية وإرادة أغلبية أعضاء الأمم المتحدة طبقاً للمعدلات المقررة في مواثيق الأمم المتحدة ، ونحن نعرض هذه المعلومات في إطار أهمية الإلمام بجهاز الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية ذات الإهتمامات العامة بإستراتيجية التنمية ، و لم نتناول إنشاء " المجلس الإقتصادي والإجتماعي Economic and Social Council " حيث أن هذا المجلس يعمل تحت إشراف الجمعية العامة ، وبتفويض منها ، بتنسيق العمل الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والأجهزة التي تعرف في مجموعها بإسم " أسرة الأمم المتحدة ".

المتخصصة من حيث النشأة ، بل لقد سبقت قيام الأمم المتحدة نفسها. وبمجرد إنشائها حُل معهد الزراعة الدولي الذي كان قد أُنشىء بروما عام ١٩٠٧. وقد آلت إليها منشئاته ومنها " مكتبة دافيد لوبين الزراعية " كما أصبحت الخدمات التي كان يؤديها من ضمن أنشطة المنظمة.

وتتلخص أهداف المنظمة في العمل على رفع مستوى التغذية والمعيشة للأهالي في الدول الأعضاء ، وتحسين إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية وتوزيعها ، والنهوض بأحوال أهل الريف ، والعمل على تحرير الإنسان من الجوع. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تقوم المنظمة بعدة وظائف رئيسية تنحصر في جمع المعلومات الزراعية والفنية والإقتصادية والإجتماعية ونشرها ، والمعاونة في إجراء الدراسات والبحوث الفنية ، وعقد المؤتمرات والإجتماعات الفنية ، وإسداء العون الفني والإنمائي للدول الأعضاء ، والمعاونة في إبرام الإتفاقات الدولية في مجالات إختصاص المنظمة . وتهتم المنظمة بشؤون الإستثمار الزراعي ، ويتبعها مركز للإستثمار يعمل على معاونة البلاد المعنية في الحصول على الأموال اللازمة لمشروعات الإستثمار الزراعي ، ويتعاون في هذا الصدد مع هيئات التمويل الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي والبنوك الإقليمية ، ويسهم معها في دراسات الجدوى والدراسات السابقة للإستثمار التي تجريها في الدول المعنية. وتدير المنظمة ضمن أنشطتها الفنية عدداً من البرامج الخاصة منها ما يخص النهوض بانتاج البذور الجيدة النوعيّة واللحوم ، والألبان .. الخ. كما تدير المنظمة برنامجاً للتعاون الفني بغرض مواجهة إحتياجات الدول النامية بصورة عاجلة ومباشرة دون الإعتماد كلية على مصادر العون الأخرى وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد بدأت المنظمة من أول يناير ١٩٦٠ " حملة دولية للتحرر من

الجوع " تعرف بإسم " حملة التحرر من الجوع : العمل من أجل التنمية " ، وهي تستهدف خلق وعي عالمي بمشكلات الجوع ، وتفهم أبعد مدىً لمشكلات الغذاء والسكان والتنمية الريفية ، ودعم برامج التنمية الحكومية عن طريق تعبئة موارد إضافية لتنفيذها. ويجري تنفيذ عدد من المشروعات في نطاق الحملة ، وهي تشبه في نواح كثيرة المشروعات التي يجري تنفيذها عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويتم تمويل الحملة من الإشتراكات الإختيارية التي تساهم بها الهيئات الحكومية وغير الحكومية والأفراد.

وللمنظمة ثلاثة أجهزة رئيسية هي المؤتمر العام General Conference والمجلس Council ، والسكرتارية.

ويجتمع المؤتمر مرة كل عامين في شهر نوفمبر ، ويختص برسم السياسة العامة للمنظمة ويعتمد برنامج عملها وموازنتها. ويتألف المجلس من ٤٩ دولة ينتخبها المؤتمر العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويراعى في إنتخابها الدور الذي تلعبه في مجال إنتاج وإستهلاك وتوزيع منتجات الأغذية والزراعة إلى جانب مبدأ التوزيع الجغرافي المتوازن. ويرأس المجلس رئيس مستقل Independent Chairman ينتخبه المؤتمر لمدة سنتين قابلتين للتجديد لسنتين أُخريين ويشرف المجلس على شؤون المنظمة في الفترة التي تنقضي بين دورات إنعقاد المؤتمر ، ويختص بصفة خاصة بدراسة المركز العالمي للأغذية والزراعة والمسائل الإدارية والمالية والموازنات المتعلقة بنشاط المنظمة. ويعقد المجلس دورتين رئيسيتين إحداهما في السنة التي يعقد فيها المؤتمر العام وتكون في الصيف ، والثانية في السنة التي لا يعقد فيها المؤتمر وتكون في الخريف. كما يعقِدُ إلى جانب ذلك دورتين قصيرتين

إحداهما تسبق المؤتمر مباشرة وذلك للإعداد له ، والثانية تتلوه مباشرة لإجراء الإنتخابات الخاصة باللجان المنبثقة عن المجلس . ويتبع المجلس سبعُ لجان دائمة هي " لجنة البرنامج " وتختص بالمسائل المتعلقة ببرنامج عمل المنظمة ، و " لجنة المالية " ، وتختص بالمسائل المالية والموازنات الخاصة بالمنظمة ، و" لجنة الشؤون الدستورية والقانونية " ، و " لجنة الزراعة " و " لجنة مصايد الأسماك " ، و " لجنة الغابات " ، و" لجنة مشكلات السلع " وتختص ببحث المركز العالمي للسلع الزراعية ومشكلاتها ، و " لجنة الأمن الغذائي" وتختص بدراسة الطلب الجاري والمتوقع على المواد الغذائية الأساسية وحالة المعروض والمخزون في إطار الأمن الغذائي ، وتقوم بإجراء تقييم دوري عن مدى كفاية مستوى المخزون الحالي والمرتقب لضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي العالمي. والسكرتارية هي الجهاز الإداري للمنظمة ويرأسه مدير عام ينتخبه المؤتمر العام.

ويتبع المنظمة مكاتب إقليمية لكل من أفريقيا (أكرا) ، وآسيا والشرق الأقصى (بانجكوك) ، وأوروبا (جنيف) ، والشرق الأدنى (القاهرة) ، وأمريكا الشمالية (واشنجتون) ، وأمريكا اللاتينية (سانتياجو) إلى جانب مكتب إتصال بالأمم المتحدة. كما توجد مكاتب قطرية في عدد من الدول تشرف على رسم برامج المنظمة وتنفيذها على المستوى القطري. ويوجد في معظم الدول الأعضاء لجنة قومية للإتصال بالمنظمة يُطلق عليها " لجنة منظمة الأغذية والزراعة القومية National FAO Committee " لتنسيق الإتصال بين المنظمة والدولة المعنية وهذه اللجنة تتبع عادة وزارة الزراعة ويرأسها وزير الزراعة.

برنامج الأغذية العالمي : World Food Programme (WFP)

أُنشيء البرنامج على أساس تجريبي لمدة ثلاث سنوات بمقتضى قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة صادر في ديسمبر ١٩٦٦ ، وقرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الصادر في نوفمبر ١٩٦٦ ، ثم تقرر جعله برنامجاً دائماً بناء على قرار الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٥ وقرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في نوفمبر ١٩٦٥.

والعضوية بالبرنامج مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويوفر البرنامج العون الغذائي للدول في ثلاثة مجالات رئيسية هي ، مواجهة إحتياجات الطوارىء الغذائية التي تنجم عن سوء التغذية المستمر والكوارث الطبيعية ، والمساعدة في برامج التغذية الخاصة وبصفة خاصة تغذية الأطفال في فترة ما قبل المدرسة وفي أثنائها ، ومعاونة التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث تستخدم المعونة الغذائية في دفع جزء من أجور العمال بصورة عينية على هيئة أغذية مما يساعد الحكومة على تخصيص الأموال المتوفرة نتيجة لذلك في تمويل الأعمال الإنمائية ضمن المشروع الذي تجري مساعدته أو في مشروعات أخرى.

ويشرف على البرنامج لجنة تعرف بإسم " لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية ". وتتألف من ثلاثين عضواً يختار نصفهم من طريق مجلس منظمة الأغذية والزراعة ، والنصف الثاني من المجلس الإقتصادي والإجتماعي. وهي تعتمد برنامج العمل وتعتمد المشروعات التي تزيد المعونة المقدمة لها على مليون دولار ، في حين يختص المدير التنفيذي بما يقل عن

ذلك ، وترفع اللجنة تقاريرها إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة.

وتُؤدّي الإشتراكات بصفة اختيارية في صورة سلع مناسبة أو خدمات أو نقداً مع مراعاة أن تمثل الحصة النقدية ثلث الإشتراك المساهم به من الدولة بقدر الإمكان. ويسير البرنامج على أساس الإحتفاظ بالإشتراكات السلعية في الدول التي تقدمها إلى أن تطلب منها ، فتقوم بتسليمها في موانيء التصدير على نفقة الدولة المقدمة لها. في حين تدبر نفقات الشحن والتأمين البحري إلى ميناء التسليم من الخدمات التي تسهم بها بعض الدول أو تتولى إدارة البرنامج دفع قيمتها. ومن ناحية أخرى تتحمل الدولة المستلمة للمعونة نفقات تفريغ الشحنات عند نقطة الاستلام ، ونفقات النقل الداخلي والتوزيع والتخزين داخل إقليمها.

وللبرنامج سكرتارية يشرف عليها مدير تنفيذي يعيّن من قِبل السكرتير العام للأمم المتحدة بالإتصال مع مدير عام منظمة الأغذية والزراعة والتشاور مع اللجنة.

مجلس الأغذية العالمي : World Food Council (WFC)

أُنشيء المجلس بمقتضى قرار الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٧٤ وذلك بناء على توصية مؤتمر الأغذية العالمي الذي عقد في نوفمبر ١٩٧٤ . وهو أحد أجهزة الأمم المتحدة ، ويقدم تقاريره إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

ويتألف المجلس من ستة وثلاثين عضواً يرشحهم المجلس الإقتصادي والإجتماعي وتنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات ، على أن تنتهي مدة عضوية ثلث الأعضاء سنوياً ، مع جواز إعادة إنتخاب الأعضاء المنتهية عضويتهم. ويجري التمثيل في المجلس على المستوى الوزاري أو مستوى المفوضين. وينتخب المجلس رئيسه على أساس التناوب الجغرافي.

ويختص المجلس بإستعراض المشاكل الرئيسية والقضايا المبدئية التي تؤثر على حالة الأغذية في العالم ، ودراسة التدابير المقترحة أو التي تتخذ لحل هذه المشاكل من قبل الحكومات أو من قبل جهاز الأمم المتحدة ومنظماتها الإقليمية ، والتنسيق بين أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بموضوع الأغذية ، وتلقّي التقارير منها وتقديم المشورة إليها فيما يتعلق بوضع السياسات الغذائية العالمية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية :

International Fund For Agricultural Development (IFAD)

ترجع فكرة إنشاء الصندوق إلى المداولات التي جرت إثناء مؤتمر الأغذية العالمي الذي عُقِد في روما عام ١٩٧٤ بهدف مساعدة البلاد النامية على زيادة إنتاجها الغذائي. وقد صدر بذلك قرار من المؤتمر أعقبه مباحثات مكثفة جرت خلال عامّي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ترتب عليها أن عُقِدَ مؤتمر للأمم المتحدة في ١٣ يونيو ١٩٧٦ ، أقرّ اتفاقية حكومية دولية تنص على إنشاء الصندوق. وقد اشترط المؤتمر على ألا تنشأ هذه المنظمة إلا عندما يتعهد المساهمون فيها بدفع مليار دولار. وعندما تحقق هذا الهدف في ٢٠ ديسمبر

١٩٧٦ ، طرحت الإتفاقية للتوقيع وأصبحت سارية المفعول إعتباراً من ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧.

وقد بدأ الصندوق يباشر عملياته عندما عقد مجلس محافظة الصندوق أولى دوراته . وفي ديسمبر ١٩٧٧ أصبح أحدث الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

والهدف الرئيسي للصندوق هو تعبئة المزيد من الموارد للمساعدة في تحسين الإنتاج الغذائي والتغذية. وهو لهذا الغرض يقدم قروضاً بشروط مُيَسَّرة أو بفوائد منخفضة للمشروعات التي تؤثر تأثيراً محسوساً على تحسن الإنتاج الغذائي في البلاد النامية. هذا وتَتَدرج عمليات الصندوق في مجال الإقراض تحت مجموعتين هما :

المشروعات التي يشترك الصندوق في تمويلها بالتعاون مع المؤسسات المالية والإنمائية الأخرى.

والمشروعات التي تتم بناء على مبادرة من الصندوق.

وهناك ثلاثة أنواع من القروض تشمل القروض المقدمة بشروط مُيَسَّرة (برسم خدمة ١٪ وفترة سداد مدتها ٥٠ عاماً)، والقروض المتوسطة (بمعدل فائدة ٤٪ ومدة سداد ٢٠ عاماً)، والقروض العادية (٨٪ وفترة سداد من ١٥ إلى ١٨ سنة). هذا ولا يقتصر الأمر على مساعدة الصندوق ، وإنما تُسهم الحكومات المعنية أيضاً بقسط من تكاليف المشروعات.

وكيفما تتمشى المشروعات التي تقدم للصندوق مع سياسات ومعايير الإقراض الموضوعة منه ، فإنه يوفد في بعض الأحيان بعثات برمجة خاصة

لبعض الدول لمعاونتها في وضع هذه المشروعات ، أو إقتراح الإستراتيجية الإستثمارية لها. كما يوفر الصندوق المساعدة الفنية في ثلاثة مجالات هي إعداد المشروعات ، وتطوير المؤسسات والتدريب ، والبحوث وبعض الأنشطة الأخرى التي تدعم أهداف الصندوق دون أن ترتبط بمشروع معين إرتباطاً مباشراً.

هذا ويتبع الصندوق في تنظيمه بصفة عامة النظام المتّبع في مؤسسات التمويل الدولية . وتنقسم عضوية الدول به إلى ثلاث فئات هي : البلاد المتقدمة ، والبلاد النامية المصدّرة للنفط ، والبلاد النامية الأخرى. ولجميع الفئات الثلاث عدد متساوٍ من الأصوات (٦٠٠ صوت)، وإن كان الصندوق يميل إلى ممارسة أعماله عادة على أساس توافق الآراء لا التصويت.

وللصندوق مجلس محافظين تمثل فيه جميع الدول الأعضاء ، ويختص برسم السياسة العامة للصندوق. كما أن هناك مجلساً تنفيذيًا يتألف من ١٨ عضواً إذ يضم ستة مدراء تنفيذيين عن كل فئة من الفئات الثلاث المشكّلة للصندوق. وينتخب مجلس المحافظين رئيس الصندوق وهو يعتبر مسؤولاً عن إدارة الصندوق ، كما يتولى رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة للصندوق.

صندوق النقد الدولي : International Monetary Fund (IMF)

ترجع نشأة الصندوق إلى مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي الذي عُقد في يوليو ١٩٤٤ في بريتون وودز بالولايات المتحدة والذي صدر عنه النظامان الأساسيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد أصبح النظام الأساسي للصندوق سارياً إعتباراً من ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ بعد التوقيع عليه من

٢٩ دولة بلغ ما تحوزه ٨٠٪ من مجموع حصص الصندوق. هذا وقد تم تعديل النظام الأساسي مرتين. وقد إنتهت المفاوضات الخاصة بالتعديل الثاني عام ١٩٧٦ بإقرارها من مجلس المحافظين ، على أن يصبح هذا التعديل سارياً عندما يتم إقراره حسب الأوضاع الدستورية من جانب ٣/٥ الدول الأعضاء التي لها ٤/٥ مجموع الأصوات.

والغرض من الصندوق هو تحقيق التعاون النقدي الدولي بإيجاد جهاز دائم يتم من طريقه التشاور والتعاون بشأن المشاكل النقدية الدولية ، وتحقيق إستقرار أسعار الصرف والإبقاء على نظم صرف سليمة ، وتجنب تخفيض قيمة العملات لأسباب التنافس ، والمساعدة في إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية الخاصة بالعمليات الجارية بين الدول الأعضاء ، والتخلص من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تعوق نمو التجارة الدولية ، وتوفير الثقة للدول الأعضاء بإتاحة موارد الصندوق لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية لتصحيح الإختلال في موازين مدفوعاتها وتقصير أمده دون اللجوء إلى التدابير التي تعوق الرخاء القومي والعالمي.

والعضوية في الصندوق إما أصلية وهي للدول التي وردت بالجدول المرفق بالنظام الأساسي ، وإما بالإنضمام للدول التي تنضم بعد ذلك. ويحدد لكل دولة عضو حصة في موارد الصندوق يقدر على أساسها إكتتابها في تلك الموارد ومجموع الأصوات التي تكون لها ، وكمية العملات التي يمكن أن تشتريها منه ، وحصتها في حقوق السحب الخاصة (إذا كانت مشتركة في حساب السحب الخاص) . ويرتبط حجم حصة الدولة بدخلها القومي وإحتياطياتها النقدية وميزانها التجاري وغير ذلك من المؤشرات الإقتصادية.

وتدفع الدولة ٢٥٪ من حصتها ذهباً والباقي بعملتها. هذا ويتم التعامل بين الصندوق والدول الأعضاء من طريق وزارات الخزانة أو البنوك المركزية أو صناديق الموازنة أو غيرها من الهيئات المالية الحكومية.

ويمكن تقسيم وظائف الصندوق إلى ثلاثة مجالات : مالية ، وتنظيمية ، وفنية.

وأولى العمليات المالية هي عملية شراء الدول الأعضاء العملات التي تحتاجها مقابل دفع القيمة المساوية بعملاتها الوطنية. وهذه تسمى عمليات الشراء Purchases أو السحب Drawing وتسمى عمليات سداد هذه القروض بإسم عمليات إعادة الشراء Repurchases وهي تؤدي بالعملات القابلة للتحويل أو حقوق السحب الخاصة أو الذهب (تم إلغاء الدفع بالذهب منذ عام ١٩٧٥). ويجري السداد خلال فترة تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. ولكل دولة حد معين للسحب يعرف بإسم حق السحب Drawing Right ، وهو يتوقف على حجم حصة الدولة وحيازة الصندوق من عملتها. وتتم عمليات السحب في نطاق خمس شرائح تبلغ قيمة كل منها ٢٥٪ من حصة الدولة وبهذا يكون مجموع هذه الشرائح ١٢٥٪ من تلك الحصة ، وهذا يمثل الحد الأعلى المقرر للإقتراض. ومن ثم يكون الحد الأعلى لحيازة الصندوق من عملة أي دولة هو ٢٠٠٪ وهو عبارة عن الـ ٧٥٪ التي تكتتب بها الدولة مضافة إلى الـ ١٢٥٪ التي تمثل الحد الأعلى للإقتراض. وتعرف الشريحة الأولى باسم ' شريحة الذهب ' Gold Tranche وهي تقابل الحصة المدفوعة ذهباً من الدول ويتم السحب داخلها في أي وقت وبدون ضرورة الحصول على موافقة الصندوق. أما الشرائح الأربع الأخرى وتعرف بإسم

الشرائح الإئتمانية Credit Tranches فقد بدأ العمل بنظامها منذ عام ١٩٥٢. وتمنح التسهيلات الإئتمانية داخلها بمقتضى إتفاقات تعرف باسم اتفاقات السحب للطوارئ (عند الحاجة)Stand-by Arrangements وهي تبرم بعد مفاوضات بين الدولة والصندوق عندما تتوقع إحتمال احتياجها خلال فترة مقبلة إلى مسحوبات بمبالغ معينة في نطاق هذه الشرائح. وبمقتضى هذه الإتفاقات تحصل الدولة على إلتزام من الصندوق بتقديم العملات المطلوبة عند الحاجة إليها فعلاً. وهذه الاتفاقات عبارة عن ارتباط لمدة سنة واحدة لتقديم المبلغ المطلوب سحبه على أن يتم سداده خلال فترة تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. ويخضع المبلغ لرسم خدمة قدره ٢٥ر٠٪ . ويكون السحب في نطاق الشريحة الإئتمانية الأولى لمواجهة إلتزامات غير عادية على الحساب الجاري أو صعوبة مؤقتة في ميزان المدفوعات وليس لتصحيح اختلال أساسي في المركز النقدي للدولة. ويقتضي الصندوق في هذه الحالة من الدولة إتخاذ الإجراءات النقدية والمالية اللازمة كفرض الرقابة النقدية لإزالة هذه الصعوبات . أما في الحالات التي تتقدم فيها الدولة بطلب الحصول على تسهيلات إئتمانية إبتداء من الشريحة الإئتمانية الثانية ، فإن الصندوق يطلب منها الإلتزام ببرنامج للإستقرار المالي والنقدي يقوم على خفض الإنفاق الحكومي ، وزيادة الموارد المالية عن طريق رفع أسعار الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة ، والعمل على تضييق الإئتمان ، وتقليل الاعتماد على التسهيلات المصرفية ، وتخفيض عدد اتفاقات الدفع الثنائية أو إلغائها ، وتخفيض أو إلغاء كافة القيود على التجارة والمدفوعات ، وتحقيق إستقرار أسعار الصرف . وقد يقتضي هذا البرنامج إتباع أسعار صرف متغيرة أو غير ثابتة Floating لحين استقرار الأحوال الإقتصادية فيتم تحديد سعر

صرف جديد. ويوجد إلى جانب هذه الإتفاقات قصيرة الأجل إتفاقات ممتدة Extended Arrangements . وهذه بدأ العمل بها منذ عام ١٩٧٤ لتقديم معونة مالية متوسطة الأجل في حالات خاصة من حالات صعوبات ميزان المدفوعات. وتصل مدة الإتفاقية إلى ٣ سنوات وتكون فترة السداد ما بين ٤ إلى ٨ سنوات. ويمكن للعضو بمقتضى هذه الإتفاقات أن يسحب ١٤٠٪ من حصته ومن ثم تصل حيازة الصندوق من عملة العضو المقترض نتيجة لهذا إلى ٢٦٥٪ من حصته (١٢٥+١٤٠).

وإلى جانب عمليات السحب السابقة التي تتم من طريق الحساب العام General Account ، فقد استحدث الصندوق إبتداء من أول يناير ١٩٧٠ حساباً آخر أطلق عليه اسم ' حساب السحب الخاص ' Special Drawing Account بعد أن أدخل في عملياته نظام حقوق السحب الخاصةSpecial Drawing Rights والذي يطلق عليه أحياناً " نظام الذهب الورقي" . والغرض من هذا النظام هو خلق أصول احتياطية جديدة لتدعيم الأصول الثابتة التي تتمثل في الذهب والعملات القابلة للتحويل يمكن إستخدامها في تسوية الإلتزامات الدولية. وفي البداية جعلت قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة مساوية إلى ٨٨٨٦٧١ر. جم من الذهب. ثم استخدمت إبتداء من عام ١٩٧٤ طريقة معدلة قُوّمَ بمقتضاها حق السحب الخاص بوحدة تنسب إلى القيمة النسبية لسلة تضم ١٦ عملة وتمثل كل عملة نسبة معينة ومحددة من قيمة الورقة. وهذه الدول هي التي كان لها حصة في الصادرات العالمية من السلع والخدمات تزيد في المتوسط على ١٪ خلال فترة السنوات الخمس من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٢ وقد اعلن الصندوق في مارس ١٩٧٧ التشكيل الجديد لمجموعة العملات وبمقتضاه أُضيفت عملتا إيران والسعودية بينما اسقطت

عملتا جنوب افريقيا والدنمارك وذلك على أساس حجم الصادرات والخدمات خلال الفترة ما بين ١٩٧٢ – ١٩٧٦ . وبمقتضى نظام السحب الخاص يُخَصِّصْ الصندوق حصصاً إجمالية من هذه الحقوق تُوَزَّع على الدول الأعضاء المشتركة في هذا النظام . ويجري تخصيص أو إلغاء هذه الحصص لفترات سنوية بالنسبة لكل عضو ويستخدم العضو هذه الحقوق كأصل إحتياطي لتسوية إلتزاماته الدولية. وهي تستخدم أساساً في العمليات بين بعض الأعضاء المشتركين في الصندوق وبعضهم الآخر ، وليس بين الأعضاء والصندوق كما هو الحال في عمليات الحساب العام. ويكون دور الصندوق هو دور الوسيط بين الأعضاء ، فهو الذي يعين العضو الذي يكلفه بقبول هذه الحقوق والذي عليه أن يقبلها وأن يسلم المبالغ المعادلة لها من العملة القابلة للتحويل للعضو الآخر. كما يجوز للعضو تحويل حقوق السحب الخاصة به إلى عضو آخر دون أن يكلف هذا العضو. ولكن هناك حداً أعلى لإحراز حقوق السحب الخاصة به فهي يجب ألا تزيد عن ٣ أمثال الحصة المخصصة له ، وإن كان للعضو أن يتعدى هذا النصاب إختيارياً. وللمشترك أن يستخدم هذه الحقوق في إعادة شراء عملته التي يحوزها مشتركون آخرون ، ويتم هذا بالإتصال مباشرة معهم دون الإستعانة بالصندوق. وللصندوق أن يحرز حقوق السحب الخاصة لإستخدامها في عدد من العمليات مع الدول الأعضاء، فهو يقبلها في أية عمليات تتم عن طريق الحساب العام ، منها عمليات إعادة الشراء الخاصة بالمسحوبات من الشرائح الإئتمانية ، والوفاء بالتزامات الأعضاء الخاصة بالفوائد والرسوم المستحقة وفقاً لنظام حقوق السحب الخاصة ، وفي تسديد قيمة خدمات الصندوق. ويقوم الصندوق بمنح فائدة بنسبة متساوية لجميع الأعضاء مقابل حيازات كل منهم من حقوق السحب

الخاصة. كما يدفع كل عضو رسوماً بنسبة موحدة للجميع على صافي ما يتجمع لديه من حصص من حقوق السحب الخاصة. وقد حدد معدل الفائدة والرسوم بنسبة ٥ر١٪ يجوز رفعها إلى ٢٪ أو خفضها إلى ١٪ وفقاً لتقدير الصندوق.

وإلى جانب عمليات السحب بنوعيها العام والخاص هناك معونات مالية أخرى يقدمها الصندوق للدول الأعضاء . فهناك التسهيلات التي تتوفر عن طريق الاتفاقات العامة للإقتراض General Agreements to Borrow التي عقدها الصندوق في عام ١٩٦٢ مع مجموعة الدول الصناعية العشر (بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، إلمانيا الغربية ، إيطاليا ، اليابان ، هولنده ، السويد ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة) لتوفير إحتياجات الصندوق من عملات هذه الدول لمواجهة المواقف التي قد تترتب على نقص حيازاته منها. ويمكن إستخدام التسهيلات المتاحة من طريق هذه الإتفاقات بوساطة أي دولة عضو بشرط موافقة الدول العشر. وهناك أيضاً التيسير الخاص بالتمويل التعويضي بتقلبات حصيلة الصادرات Compensatory Financing Facility وقد بدأ العمل به في فبراير ١٩٦٣ . وهو يقضي بمنح الدول الأعضاء التي تواجه عجزاً طارئاً في حصيلة صادراتها من المواد الأولية تسهيلات خاصة للسحب (خارج الشرائح الإئتمانية) بما لا يجاوز ٥٠٪ من حصة كل منها. ويتم إعادة شراء المبلغ الذي يتم سحبه وفقاً للشروط السابق الإشارة إليها. كذلك هناك التيسير الخاص بتمويل مخزونات الموازنة Buffer Stock Financing Facility الذي بدأ العمل به عام ١٩٦٩ ، وهو يسمح بإجراء مسحوبات في حدود ٥٠٪ من حصة الدولة لتمكينها من تمويل اشتراكها في مخزونات الموازنة الخاصة بالسلع التي يجري تنظيمها بمقتضى

إتفاقيات دولية. هذا ولا يجوز أن تزيد حيازة الصندوق من عملة العضو الوطنية بمقتضى هذا التيسير وتيسير حصيلة الصادرات على ٧٥٪ من حصة العضو في الصندوق دون المساس بتسهيلات السحب العادية. وهناك أيضاً تيسير البترول Oil Facility الذي بدأ العمل به عام ١٩٧٤ بغرض معاونة الدول المعنية في مواجهة أثر التكاليف المتزايدة للبترول ومنتجاته. وقد تم تمويل هذا التيسير من اتفاقات الإقراض التي أُبرمت مع عدد من الدول المقرضة. وإلى جانب هذه التيسيرات أنشأ الصندوق الدولي صندوقاً إئتمانياً Trust Fund في يناير ١٩٧٦ لتقديم المعونة اللازمة لتصحيح إختلال ميزان المدفوعات وذلك في صورة قروض مخفضة الفائدة إلى الدول منخفضة الدخل وهي التي يقل دخل الفرد فيها عن ٣٠٠٠ وحدة سحب خاصة في السنة. واستمَدّ هذا الصندوق موارده من بيع ١/٦ حيازات صندوق النقد الدولي من الذهب بالمزاد العلني خلال السنوات الأربع التالية لإنشائه أي حتى عام ١٩٨٠.

ومع أنه من المعروف أن المسحوبات من الصندوق هي أساساً لمواجهة العجز المؤقت في عمليات الحساب الجاري ، إلا أن النظام الأساسي يسمح بالمسحوبات لغرض التحويلات الرأسمالية بكميات معقولة حسبما يقتضيه التوسع في الصادرات وسير النشاط التجاري. كما يمكن إستخدام المسحوبات داخل شريحة الذهب في الإستثمار الخارجي. كذلك لا يوجد قيد على إستخدام العضو لموارده من الذهب والعملة القابلة للتحويل في الإستثمار الخاص طالما أن هذا يتمشّى مع أهداف الصندوق.

وللصندوق نظامه من الفوائد والرسوم ، فهو يدفع فائدة بسعر موحد علَى متوسط حيازاته من عملة كل دولة عند هبوطها عن ٧٥٪ من حصتها (تشبه الفائدة التي يحصل عليها العميل في حساب الودائع لأجل). ومن ناحية أخرى يفرض فوائد على هذه الحيازات إذا زادت عن ٧٥٪ لكي لا تسرف الدولة العضو في إستعمال حقوقها في السحب دون مبرر قوي (وهذا يجعل هذه الحيازات بمثابة القروض التي تكون على الدولة). ومن جهة أخرى يفرض الصندوق رسماً على مبيعاته من العملة في نطاق شرائح الإئتمان يعادل ٥ر٠٪ من المبلغ الذي يدفعه العضو المشتري للعملة الأجنبية (يشبه ربح البنك التجاري من عمليات شراء العملات الأجنبية وبيعها).

وتشمل الوظيفة التنظيمية للصندوق ثلاثة مجالات هي : العمل على إستقرار أسعار التعادل للعملات ، والعمل على التخلص من القيود التي تفرض على الصرف ، والعمل على تحقيق قابلية العملات للتحويل. وبالنسبة لأسعار التعادل نص النظام الأساسي للصندوق على تحديد أسعار التعادل لعملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو على أساس الدولار الأمريكي بوزنه وعياره الساريين في أول يوليو ١٩٤٦ . ولكي تستقر هذه الأسعار بصفة مستمرة فقد نص على أنه لا يجوز لأي دولة عضو أن تسمح بتقلب سعر صرف عملتها صعوداً أو هبوطاً بأكثر من ١٪ من سعر التعادل في حالة العمليات الحاضرة ، أو بأكثر من الزيادة التي يراها الصندوق معقولة في الحالات الأخرى. ومع ذلك فإنه لتحقيق درجة كافية من المرونة في أسعار الصرف جعل النظام الأساسي من حق الدولة أن تغير سعر التعادل فقط بغرض تصحيح اختلال أساسي في ميزان مدفوعاتها الجارية بعد التشاور مع الصندوق إذا زاد التغيير على ١٠٪ بالقياس إلى السعر الأصلي. وفي حالة

عدم موافقته على التغيير فإن على الدولة أن تلتزم بقراره وإلا تعرضت للحرمان من التسهيلات التي يمنحها لأعضائه وربما لاسقاط العضوية عنها. وقد حافظ الصندوق بهذا النظام على قدر كبير من الإستقرار في أسعار الصرف. أما عن الوظيفة التنظيمية الثانية وهي الخاصة بالتخلص من القيود على الصرف ، فهذه تحكمها المادة (٨) والمادة (١٤) من النظام الأساسي . فالمادة (٨) لا تجيز بدون موافقة الصندوق فرض أي نوع من القيود على إجراء المدفوعات أو التحويلات الخارجية لأغراض العمليات الجارية. ويطلق على الدول التي إلتزمت بهذه المادة إسم (دول المادة الثامنة). ومع ذلك فقد ترك لها الصندوق حرية فرض القيود على حركات رؤوس الأموال. فهي لها في بعض الحالات أن تفرض قيوداً علي إنفاق مواطنيها على السياحة في الخارج ، وأن تفرض القيود على شراء العملات الأجنبية وبيعها لأغراض التحويلات الرأسمالية الدولية بدون الرجوع إلى الصندوق . ومن ناحية أخرى فإنه إدراكاً من الصندوق للصعوبات التي قد تواجهها بعض الدول في تطبيق المادة (٨) فقد نص في المادة (١٤) على أنه في فترة الإنتقال التي حددت بخمس سنوات إنتهت عام ١٩٥٢ ، وبعد هذا التاريخ أصبح للدول الأعضاء الحق في الإحتفاظ بنظمها السارية للرقابة على النقد أو تطويرها أو تكييفها وفقاً للظروف المتغيرة حتى بالنسبة للعمليات الجارية. وقد نصت المادة على أن تستمر هذه الدول التي تعرف بإسم (دول المادة ١٤) في التشاور بصفة دورية مع الصندوق إذا أرادت الإستمرار في فرض الرقابة على التحويلات الخاصة بالعمليات الجارية . هذا وتلجأ الدول تدريجياً إلى تخفيف القيود المفروضة على الصرف والمعاملات الجارية كلما تحسن وضع موازين مدفوعاتها. وقد تَحَقَّقَ نجاحاً ملحوظاً في هذا المجال كهدف من

أهداف الصندوق . أما عن تحقيق قابلية العملات للتحويل فقد كان لنشاط الصندوق أثر فعال في إقامة نظام متعدد للصرف للمدفوعات الدولية بما يتمشى مع أهدافه.

مؤسسة التمويل الدولية :

International Finance Corporation (IFC)

أنشأ البنك الدولي المؤسسة في يوليو ١٩٥٦ ، وأصبحت وكالة متخصصة في يناير ١٩٥٧. وهي رغم إرتباطها بالبنك إلا أنها مستقلة قانوناً عنه ، وأموالها منفصلة عن أمواله.

وتعمل المؤسسة على دعم التنمية الإقتصادية بتشجيع نمو المشروعات الإنتاجية الخاصة في الدول الأعضاء لاسيما التي تتعلق بالتصنيع والتجهيز ، حيث لا يتوافر رأس المال الخاص الكافي بشروط معقولة. كما تسعى إلى تنشيط تدفق رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية للإستثمار المنتج في الدول الأعضاء. وتعمل على تطوير شركات التمويل والهيئات الأخرى التي تهتم بالتنمية الإقتصادية بما يتمشى مع سياسة المؤسسة.

والعضوية بالمؤسسة للدول الأعضاء بالبنك الدولي. وهي إما أصلية وتكون للدول المدرجة بالجدول الملحق بالنظام الأساسي للمؤسسة ، وإما بالإنضمام للدول التي تنضم بعد ذلك وفق الشروط التي تحددها المؤسسة. ويقسم رأس مال المؤسسة إلى أسهم قيمة كل منها ١٠٠٠ دولار. ويكتتب كل عضو أصلي بالأسهم المحددة له في الجدول المرفق بالنظام الأساسي ، على حين يحدد مجلس المحافظين أنصبة الدول الأعضاء بالإنضمام.

وتستثمر المؤسسة أموالها في المشروعات الإنتاجية الخاصة ، ولها أن تشترك بحصة في رؤوس أموال هذه المشروعات. ولا يحول إهتمام المؤسسة بالمشروعات الخاصة دون إشتراك الحكومات المعنية أو الهيئات الحكومية في هذه المشروعات. هذا ولا تمول المؤسسة أي مشروع يمكن أن يتوفر له التمويل من مصدر آخر أو تقدر الدولة العضو الموجود بها على تمويله. كما لا تتحمل مسؤولية إدارة أي مشروع تستثمر أموالها فيه. وتتراوح القروض التي تقدمها المؤسسة ما بين مليون إلى عشرين مليون دولار. وتكون مدة القرض عادة ما بين ٧ إلى١٢ سنة ويبدأ تسديده بعد فترة سماح مناسبة على أقساط نصف سنوية. وتحصل المؤسسة على رسوم إرتباط تبلغ ١٪ من الجزء غير المستخدم من القرض. ويتوقف سعر الفائدة على نوع المشروع.

وللمؤسسة مجلس محافظين ، ومجلس مديرين تنفيذيين ، ورئيس لمجلس المديرين ، ورئيس للمؤسسة. ويتكون مجلسا المحافظين والمديرين التنفيذيين من نفس مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين للبنك الدولي ، ولكن تسقط عضوية المحافظ إذا توقفت عضوية دولته في المؤسسة. كذلك يتشابه المجلسان في الاختصاصات وفي نظام التصويت. ويختار مجلس المحافظين رئيسه من بين أعضائه ، بينما يرأس مجلس المديرين التنفيذيين رئيس البنك الدولي بحكم منصبه. ويعين مجلس المديرين التنفيذيين رئيس المؤسسة بناء على توصية رئيس المجلس (أي رئيس البنك الدولي) ، كما يتوقف عن تولي مهام منصبه بقرار من المجلس على أن يعتمده أيضاً رئيس المجلس. وله أن يشترك في إجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين بدون حق التصويت . ويرأس رئيس المؤسسة موظفيها ويدير أعمالها.

هيئة التنمية الدولية :

International Development Association (IDA)

خرجت الهيئة إلى حيز الوجود عندما أقر مجلس محافظي البنك الدولي النظام الأساسي للهيئة في ٢٦ يناير ١٩٦٠، وأصبح نافذ المفعول في ١٥ سبتمبر ١٩٦٠. وهي كيان مستقل غير البنك وأموالها مستقلة عنه كلية. وتختلف عن مؤسسة التمويل من حيث أنه ليس لها أن تقرض البنك الدولي أو تقترض منه ، وإن كانت تستطيع أن تستثمر أموالها في شراء سنداته.

والغرض من الهيئة دعم التنمية الإقتصادية للدول النامية من طريق توفير التمويل اللازم للوفاء بالإحتياجات الإنمائية لتلك الدول بشروط أكثر مرونة وأقل عبئاً على ميزان المدفوعات من القروض التقليدية. ومن هنا يطلق على التسهيلات التمويلية التي تقدمها الهيئة " ائتمانات " تمييزاً لها عن القروض التي يمنحها البنك.

والعضوية بالهيئة إما أصلية وهي للدول الأعضاء بالبنك الدولي والمدرجة في الجدول المرفق بالنظام الأساسي للهيئة ، وإما بالإنضمام لغير ذلك من الدول الأعضاء بالبنك الدولي وتكون وفقاً للشروط التي تحددها الهيئة. وتكتتب الدول في رأس المال بمجرد إنضمامها ، ويرتبط مقدار الإكتتاب بحجم رأس المال عند الإنضمام. وهناك نوعان من الإكتتابات هما الإكتتابات الأولية التي تقررت عند إنشاء الهيئة ، والإكتتابات الإضافية التي تتقرر في ضوء نشاط الهيئة والحاجة إلى زيادة مالها. وفيما يتعلق بالإكتتاب الأولى تنقسم الدول إلى فئتين : الأولى تضمّ الدول المتقدمة نسبياً وهذه تدفع إكتتابها ذهباً أو بعملة قابلة للتحويل ويجوز إستخدام كل إكتتابها في

الإقراض. والثانية تضم الدول الأقل تقدماً وهذه تدفع ١٠٪ من إكتتابها ذهباً أو بعملة قابلة للتحويل ، والـ ٩٠٪ الباقية بعملة العضو ، ولكن هذا الجزء لا يستخدم في الإقراض إلا بموافقة العضو. وإن كان يجوز للهيئة أن تستخدمه للوفاء بالمصاريف التي تتحملها في الدولة العضو أو في دفع قيمة السلع والخدمات التي تحصل عليها من الدول الأعضاء أو التي تكون مطلوبة للمشروع الجاري تنفيذه بالدولة العضو. أما الإكتتابات الإضافية فهي تقرر في ضوء الدراسة التي تجريها الهيئة عادة كل خمس سنوات عن مدى كفاية الموارد المتاحة لها. وتجيز الهيئة الزيادات العامة أو الفردية في الإكتتابات في أي وقت ، إلا أن الزيادات الفردية تكون بناء على طلب العضو نفسه. هذا ويخص كل عضو أصلي ٥٠٠ صوت مقابل إكتتابه الأولي ، يضاف إليها صوت إضافي عن كل ٥٠٠٠ دولار من الإكتتاب (هذا الوضع يمنح الدول النامية قوة تصويتية أكبر مما عليه الحال في البنك الدولي) . أما بالنسبة للإكتتابات الإضافية فيكون تحديد الأصوات المقابلة لها بوساطة مجلس المحافظين.

وتتكون موارد الهيئة من الإكتتابات بنوعيها ، ومن إستعاضات رأس المال replenishments التي تقدمها دول القسم الأول وبعض دول القسم الثاني (الدول القادرة ومنها الدول النامية البترولية) وسويسرا ، ومن التحويلات التي يجريها البنك إلى الهيئة من دخله الصافي ، ومن الدخل الصافي للهيئة ، ومن الإستثمارات قصيرة الأجل التي تقوم بها.

كذلك تقدم الهيئة التسهيلات التمويلية للحكومات والهيئات العامة والخاصة والدول الأعضاء ، وللمنظمات العامة الدولية والإقليمية. وهي لا

توفر هذه التسهيلات إذا رأت أنها متاحة من المصادر الخاصّة بشروط معقولة أو يمكن تقديمها من طريق قرض من النوع الذي يقدمه البنك الدولي. وثمة عوامل أخرى تأخذها الهيئة في الإعتبار عند تقديم إئتماناتها للدول ، منها أن يكون مستوى دخل الفرد في الدولة أقل من ٣٧٥ دولاراً باعتباره المعيار الأساسي للحصول على الإئتمانات إلى جانب عوامل أخرى كتعداد السكان ، والحاجة إلى رؤوس الأموال الخاصة والوضع الإقتصادي بالدولة ، ورؤوس الأموال التي يحتمل أن تتاح لها. كما يراعى أن تتمتع الدول بقدر كاف من الإستقرار الإقتصادي والمالي والسياسي ، وأن تعاني إضطراباً في ميزان مدفوعاتها. أما في حالة الإئتمان الذي يؤدي لطرف غير الحكومة فإن الهيئة تقتضي تقديم ضمان حكومي أو ضمانٍ آخر ثابت ، ولا يقدم التمويل لهذا الطرف إذا اعترضت عليه الدولة العضو المعنية. وتتخذ الهيئة الترتيبات اللازمة لضمان إستخدام مبالغ الإئتمان المقدم منها في الأغراض المخصصة لها. وهي تمنح الإئتمانات بشروط ميسرة إذ تقدمها لمدة ٥٠ عاماً بدون فائدة. ويبدأ سداد الأصل بعد ١٠ سنوات كفترة سماح أو مهلة ثم يتم السداد بعدها بمعدل ١٪ من أصل الإئتمان لمدة ١٠ سنوات ، وبمعدل ٣٪ سنوياً خلال مدة الثلاثين سنة الباقية. وهناك رسم خدمة قدره ٧٥ر٠٪ من الجزء الذي يتم صرفه من الإئتمان لتغطية المصاريف الإدارية التي تتحملها. ولتخفيف الأعباء على الدول التي تلجأ إلى الإقتراض فإنه كثيراً ما يحدث " تمويل مزجي" يجمع بين شروط قروض البنك التقليدية وإئتمانات الهيئة الميسرة. كما قد يتم المزج بين ائتمانات الهيئة والأموال التي تقدمها هيئات التمويل الدولية أو ثنائية الجانب. هذا وتقدم الهيئة إلى جانب التسهيلات

التمويلية المعونة الفنية والخدمات الإستشارية المتعلقة بالإئتمان المقدم بناء على طلب العضو نفسه.

وللهيئة مجلس محافظين ، ومديرون تنفيذيون ، ورئيس. ويتكون مجلس المحافظين من نفس مجلس محافظي البنك الدولي الذين تشترك دولهم في الهيئة ، كما يرأسه رئيس مجلس محافظي البنك بحكم منصبه ، إلا إذا كان ممثلاً لدولة ليست عضواً في الهيئة ، فعندئذ يختار المجلس رئيساً من بين أعضائه. وتتشابه اختصاصات مجلس محافظي الهيئة مع إختصاصات مجلس محافظي البنك ، إلا أنه يخالفه من حيث مجموع الأصوات التي تخص كل دولة. وهو يتخذ جميع قراراته بالأغلبية المطلقة. والمديرون التنفيذيون للهيئة هم أيضاً نفس المديرين ، ولكل منهم نفس عدد الأصوات التي للدولة التي تعينه أو التي لمجموعة الدول التي انتخبته. ورئيس الهيئة هو رئيس البنك الدولي بحكم منصبه، وهو يرأس إجتماعات المديرين التنفيذيين دون أن يكون له حق التصويت ، إلا في حالة تساوي الأصوات فيكون له صوت مرجح. كما له أن يشترك في اجتماعات مجلس المحافظين دون حق التصويت. وهو المسؤول عن إدارة شؤون الهيئة. هذا ولا يوجد للهيئة جهاز مستقل من الموظفين ، وإنما يعتمد على موظفي البنك الذين يعملون في خدمة الجهازين في وقت واحد مقابل رسم تدفعه الهيئة للبنك لقاء الخدمات التي يؤديها موظفوه لها.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

United Nations Development Programme (UNDP)

ترجع نشأة البرنامج إلى قرار الجمعية العامة الصادر في عام ١٩٦٥ ، وهو أكبر مصدر للعون الدولي متعدد الأطراف بمختلف صوره من فني وإنمائي وسابق للإستثمار. وتشمل أنشطة البرنامج إجراء البحوث ودراسات الجدوى الإقتصادية والفنية ومسح الموارد الطبيعية ، وتوفير التسهيلات لتطبيق أساليب البحوث والتكنولوجيا الحديثة ، وتقديم الخدمات الإستشارية والتشغيلية والتدريبية ، ودعم أجهزة التخطيط والتنمية.

ويتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التي يعمل كل منها إلى جانب سبعة أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة كوكالة منفذة للمشروعات التي تقع في مجال إختصاصها. كما تسهم في نشاط البرنامج ثلاثة بنوك دولية للتنمية ، والصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويجري تمويله من الإشتراكات الإختيارية التي تسهم بها الدول المتقدمة والنامية على السواء من أعضاء الأمم المتحدة ، أو الوكالات المتخصصة التي تشترك في البرنامج. وتُعلَن تعهدات الدول في مؤتمر سنوي يعقد بالأمم المتحدة لاعلان هذه التعهدات. يضاف إلى هذا التعهدات الخاصة التي تتقدم بها بعض الدول لمساعدة أقل الدول نمُوّاً.

وللبرنامج مجلس إدارة (أو مجلس حاكم) أُنشئ بمقتضى قرار الجمعية العامة في نوفمبر ١٩٦٥ (وقد تولى الوظائف التي كانت مسندة إلى مجلس إدارة الصندوق الخاص للأمم المتحدة الذي كان قد أُنشئ بمقتضى قرار الجمعية العامة في أكتوبر ١٩٥٨ ، ولجنة المعونة الفنية التي كانت قد أُنشئت

بمقتضى قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي في أغسطس عام ١٩٤٩). ويتألف المجلس من ثمان وأربعين دولة ينتخبها المجلس الإقتصادي والإجتماعي لمدة ثلاث سنوات.

ويوجد إلى جانب المجلس اللجنة الإستشارية للوكالات. وقد أُنشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة في نوفمبر ١٩٦٥ (حلت اللجنة محل مجلس المعونة الفنية الذي أُنشئ عام ١٩٤٩، والمجلس الإستشاري للصندوق الخاص الذي أُنشئ عام ١٩٥٨)، وهي تجتمع برئاسة مدير البرنامج وتضم السكرتير العام للأمم المتحدة ، والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة ووكالة الطاقة الذرية. كما يدعى إلى اجتماعات اللجنة المديرون التنفيذيون لبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للطفولة ومكتب المفوض السامي للاجئين عند الحاجة.

وللبرنامج سكرتارية تتألف من مكاتب إقليمية لكل من أفريقيا ، وآسيا والمحيط الهادي ، وأوروبا ، والبحر المتوسط والشرق الأوسط ، وأمريكا اللاتينية ، وذلك إلى جانب مكتب للبرامج وتنسيق السياسة. ويوجد للبرنامج في كل دولة مستفيدة منه مكتب يرأسه ممثل مقيم Resident Representative يقدم المشورة بشأن البرنامج القطري الخاص بالدولة ، ويتولى تنسيق المعونة الإنمائية والفنية التي تقدمها الأمم المتحدة للدولة. ويرأس الممثل المقيم فريق خبراء الأمم المتحدة في الدولة.

ويتولى رئاسة سكرتارية البرنامج مدير يعين من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة.

ويوجد المقر الرئيسي للبرنامج بالأمم المتحدة في نيويورك.

البنك الدولي للتعمير والإنشاء :

International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) (World Bank)

ترجع نشأة البنك إلى مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي الذي عُقد في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ١٩٤٤ ، والذي إنتهى بالتوقيع على إتفاقيتي بريتون وودز اللتين أنشئ بمقتضاهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد أصبحت جميع الدول المشتركة في المؤتمر فيما بعد أعضاء بالبنك الدولي فيما عدا الإتحاد السوفيتي. وقد بدأ البنك عملياته في ٢٥ يوليو ١٩٤٦ ، وتم إعتباره من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بمقتضى الإتفاقية التي أبرمت بينهما في نوفمبر ١٩٤٧. هذا ويتبع البنك منظمتان ماليتان دوليتان هما هيئة التنمية الدولية ، ومؤسسة التمويل الدولية. كما يتبعه المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار (ICSID) ، ومعهد التنمية الإقتصادية الذي يوفر التدريب لمسئولي الدول الأعضاء في شؤون التنمية . وللبنك روابط دستورية وعلاقات عمل وثيقة مع صندوق النقد الدولي ، وهما يعقدان معاً اجتماعات سنوية مشتركة. ويجري التعامل بين البنك والدول الأعضاء من طريق وزارة الخزانة أو البنك المركزي أو غير ذلك من الهيئات المالية الموجودة في الدولة. وتتلخص أهداف البنك في المعاونة في تعمير وتنمية أقاليم الدول الأعضاء بتيسير استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية ، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية الخاصة من طريق الإشتراك في القروض أو الضمانات.

والعضوية بالبنك إما أصلية وهي للدول الأعضاء التي ورد اسمها بالجدول الملحق بالنظام الأساسي ، وإما بالإنضمام للدول التي تنضم بعد ذلك. ويشترط لعضوية البنك العضوية في صندوق النقد الدولي على أساس أن العضوية بالصندوق تعني الموافقة الضمنية على مراعاة القواعد المتعارف عليها في السلوك المالي الدولي. وبالتالي تفقد العضوية بالبنك إذا سقطت عضوية الصندوق عن العضو ، ما لم يقرر مجلس المحافظين غير ذلك بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات.

وينقسم رأسمال البنك إلى أسهم قيمة كل منها ١٠٠٠ دولار. ويتحدد إكتتاب الدولة في البنك بناء على حصتها في صندوق النقد. وعند قبول الدولة عضواً تدفع ١٠٪ من إكتتابها فوراً. ويكون ١٪ من هذا الجزء ذهباً أو بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ويستخدم هذا الجزء بحرية في عمليات البنك (وهو ما يطلق عليه الجزء غير المقيد unimpaired من الإكتتاب) أما الـ ٩٪ الباقية فتدفع بعملة الدولة العضو ولا تستخدم في الإقراض إلا بموافقة الدولة فقط. هذا ولا تدفع الـ ٩٠٪ الباقية من حصة الدولة العضو، وإنما يحتفظ البنك الدولي بها في صورة ودائع أو سندات تحت الطلب تصدرها الدولة المعنية ، ويحتفظ بها في البنك المركزي أو ما يماثله من هيئات في الدولة. ويرتبط مجموع الأصوات التي للدولة Voting Power بمقدار إكتتابها. ويخصص لكل منها ٢٥٠ صوتاً يضاف إليها صوت واحد لكل سهم تحمله. وتتخذ القرارات بصدد كل المسائل بالأغلبية البسيطة ما لم ينص على غير ذلك.

وتتألف موارد البنك من الجزء الممكن إستخدامه من إكتتابات الدول الأعضاء " الجزء غير المقيد " ، ومن الإقتراضات التي يجريها. ومن الدخل الصافي من عملياته ، ومن القروض التي يبيعها للمستثمرين يضاف إلى ذلك المبالغ التي تسدد من القروض الممنوحة.

ويقدم البنك القروض بإحدى سبل ثلاث وهي : بأن يقدم القروض مباشرة للأطراف المعنية ، أو بأن يشترك في تقديم القروض مع أجهزة تمويل أخرى ، أو بأن يضمن كلياً أو جزئياً القروض التي يقدمها المستثمرون الخاصون. وثمة شروط لابد من توافرها في الدولة التي تحصل على قروض البنك منها أن تتمتع بالجدارة الإئتمانية ، وأن تكون قادرة على القيام بأعباء القرض (الوفاء بالفائدة وغيرها من الرسوم وسداد الأقساط) ، وأن يكون من المتعذر عليها الحصول على القرض من مصادر أخرى بشروط معقولة ، وأن يكون القرض أو الإئتمان أو الضمان المقدم من البنك خاصاً بمشروع محدد للتعمير أو الإنشاء إلا في حالات خاصة يحتاج فيها إلى تقديم سلع أو مستلزمات الإنتاج. أما بالنسبة للقروض التي تمنح لغير الحكومات كالهيئات العامة أو المشروعات الخاصة فإن البنك يتطلب حماية إضافية تتمثل في تقديم ضمان غير مشروط من حكومة الدولة المعنية. ويغطي القرض عادة كُلّ أو جزءاً من تكاليف المشروع بالنقد الأجنبي، وقد يغطي في بعض الحالات التكاليف بالعملة المحلية. ولا يقتصر اقراض البنك على الدولارات الأمريكية ، بل قد يتضمن عملات أخرى. وعادة ما يستخدم العملات المحلية في دفع قيمة الخدمات أو السلع التي توفرها السوق المحلية . هذا ولا يربط البنك مبالغ القرض بالشراء من دول معيّنة فهذا مفتوح لجميع الدول الأعضاء وسويسرا. ويشترط البنك أن يتم سداد القرض على ٢٠ سنة بفائدة

تحدد حسب الأسعار السائدة في الأسواق العالمية (٥ر٨٪ حالياً). وتقدر الفائدة على الجزء الذي يتم صرفه من القرض فقط. كما يفرض رسم ارتباط قدره ٧٥ر٠٪ على المبالغ المرتبط بها والتي لا يتم صرفها من جانب المقترض. هذا وقد استحدث البنك منذ عام ١٩٧٥ مصدراً ثالثاً للإقراض إلى جانب قروضه التقليدية والإئتمانات التي تمنحها هيئة التنمية الدولية وهو ما يعرف بإسم " النافذة الثالثة Third Window " وتعطى من طريقها القروض بفائدة منخفضة تبلغ حالياً ٥ر٤٪ . ويجري تمويل الفارق بين سعري الفائدة من طريق " صندوق دعم الفائدة " الذي يستمد موارده من المساهمات الإختيارية التي تقدمها الدول الأعضاء. هذا وكثيراً ما يستعين البنك بمؤسسات مصرفية وسيطة في إدارة قروضه الخاصة بالمشروعات ، ومن ذلك شركات تمويل التنمية Development Financing Companies.

ولا يقتصر نشاط البنك على إقراض المشروعات ، وإنما ينطوي في بعض الأحيان على إسداء المعونة الفنية. وهي ترتبط في الغالب بإعداد المشروعات وأحياناً برسم السياسات الإنمائية وإنشاء مؤسسات التنمية وإجراء دراسات الجدوى. ويكون تمويل المعونة إما في صورة قرض وإما بالخصم على القرض الممنوح أو المزمع تقديمه ، إذ لا يجيز البنك تقديمها كمنحة.

ويركز البنك نشاطه على الدول النامية وتتوقف معاملاته معها بمجرد أن تصبح على درجة من القوة الإقتصادية التي تمكنها من تمويل مشروعاتها الإنمائية من مواردها أو من غير موارد البنك بشروط معقولة. ويعلق البنك أهمية كبيرة على تنسيق المعونة الدولية والثنائية الجانب التي تؤدي إلى الدول النامية. وقد اتخذ في هذا الصدد دوراً قيادياً بتشكيل مجموعات تنسيق

Coordinating Groups من الدول المصدرة لرؤوس الأموال والمؤسسات الدولية والإقليمية المالية بغرض تنسيق تدفق المعونة الإنمائية لدول نامية معينة. ويرأس البنك المجموعة الخاصة بكل دولة ويدعو إلى حضور إجتماعاتها صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنوك الإقليمية وغيرها من المؤسسات المعنية بشؤون التمويل. ولا يقتصر دور البنك التنسيقي على مجال العون المالي ، وإنما قد إمتد إلى ميدان البحوث الزراعية حيث يرأس المجموعة الإستشارية للبحوث الزراعية التي تجتمع برئاسته وعضوية منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وأول خطوة على طريق الإستجابة لطلب العون المالي الذي يتقدم به بلد ما هي بقيام البنك بدراسة شاملة لإقتصاد هذا البلد. وهي تأخذ صورة " تقرير إقتصادي" يتخذ أساساً لقرارات البنك فيما يتعلق بالمعونة المالية والفنية التي تؤدي للدولة. ويجري تحديث التقرير بين حين وآخر وهو يعد وثيقة أساسية لوكالات التمويل ويوضع برنامج عمليات البنك وهيئة التنمية الدولية على أساسه. هذا وتبدأ عمليات البنك في الدولة المعنية بالتعرف على المشروعات بوساطة بعثة يطلق عليها " بعثة التعرف على المشروعات " Project Identification Mission ويتلو ذلك إعداد المشروعات بوساطة " بعثة إعداد المشروعات "Project Preparation Mission. ثم تتم بعد ذلك عملية التقييم بوساطة " بعثة التقييم " Appraisal Mission وتجرى مناقشة تقرير هذه البعثة مع المسؤولين المختصين في الحكومة. وبعد أن يتفق البنك والمقترض على كافة العناصر تبدأ المفاوضات الخاصة بالقرض بوساطة " بعثة التفاوض بشأن القرض " Loan Negotiation Mission ، يقدّم بعدها رئيس البنك تقريراً عن القرض إلى المديرين التنفيذيين. وفي حالة موافقتهم

يجري التوقيع على إتفاقية القرض الذي تسجل مستنداته لدى الأمم المتحدة وتصبح سارية المفعول بعد ستين يوماً من تاريخ التوقيع على الإتفاقية. ويبدأ إحتساب رسوم الإرتباط من هذا التاريخ. كما يبدأ دور المقترض بأن يقوم بإعداد مواصفات المعدات والخدمات المطلوبة للمشروع وطرح العقود في مناقصة دولية وفقاً للقواعد والإجراءات الموضوعة من البنك.

وللبنك مجلس محافظين ، ومديرون تنفيذيون ، ورئيس. وتعين كل دولة محافظاً ومناوباً له في مجلس المحافظين لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد. ويعقد المجلس إجتماعات سنوية أو غير ذلك من الإجتماعات حسبما يقرر هو أو المديرون التنفيذيون. ولكل محافظ عدد الأصوات التي لدولته ، ويكون التصويت بالأغلبية المطلقة ما لم يتقرر غير ذلك. وللمجلس أن يصوّت فيما بين دورات إنعقاده بالبريد أو بالبرق بصدد المسائل التي تحال عليه للرأي. وتتركز في المجلس جميع سلطات البنك ، وله أن يفوض المديرين التنفيذيين في بعض إختصاصاته فيما عدا المسائل المتعلقة بعضوية الدول ، وزيادة رأس المال أو تخفيضه ، وتوزيع الدخل الصافي، وإيقاف عملية البنك بصفة دائمة . ويبلغ عدد المديرين التنفيذيين عشرين ، يعين منهم خمسة من قبل الدول التي تحمل أكبر عدد من الأسهم (كندا ، فرنسا ، ألمانيا الإتحادية ، اليابان ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة). أما الخمسة عشر الباقون فيتم إنتخابهم من المحافظين الممثلين لمجموعات الدول الأعضاء الأخرى التي تجمعها مصالح متشابهة. ولكل مدير تنفيذي مناوب يكون ، في حالة المديرين التنفيذيين المنتخبين من أكثر من دولة عادة ، محافظاً من دولة أخرى من دول المجموعة. ويكون لكل مدير تنفيذي نفس مجموع عدد الأصوات التي للدولة التي تعينه أو التي لمجموعة الدول التي تنتخبه ، ويعطي كل منهم

أصواته كوحدة واحدة. ويرأس المجلس رئيس البنك الذي يختار بوساطة المديرين التنفيذيين على ألا يكون من بين المحافظين أو المديرين التنفيذيين أو مناوبيهم. وهو يشترك في إجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين بدون حق التصويت ، ولكن يكون له الصوت المرجح في حالة تساوي الأصوات ، وثمة إتفاق غير رسمي بين الدول الأعضاء على أن يكون رئيس البنك أمريكياً ومدير الصندوق أوروبياً.

وإلى جانب المقر الرئيسي للبنك توجد له مكاتب فرعية في باريس ولندن وطوكيو ومقر الأمم المتحدة بنيويورك ، والحي المالي بنيويورك. كما له بعثات إقليمية تغطي بعض المناطق الجغرافية في العالم ، وبعثات مقيمة في عدد من الدول الأعضاء التي لها نشاط كبير مع البنك.

منظمة العمل الدولية :

International Labour Organization (ILO)

أُنشئت المنظمة في ١٩ إبريل ١٩١٩ عندما أقر مؤتمر السلام الذي عقد بباريس مشروع إنشاء منظمة دولية للعمل ، وضمنّه القسم الثالث عشر من إتفاقيات فرساي. وقد أدمج هذا المشروع فيما بعد في " إعلان فيلادلفيا " الذي صدر عن مؤتمر العمل الدولي الذي عقد بها في مايو ١٩٤٤. وقد نص هذا الإعلان على أن " العمل ليس سلعة ، وأنه لابد من كفالة حرية التعبير وتكوين الجمعيات ، والعمل من أجل رفاهية البشر ". وقد استمرت المنظمة في نشاطها بعد إنهيار العصبة بناء على قرار مؤتمر العمل الدولي الذي عقد بمونتريال عام ١٩٤٦ . وبعد قيام الأمم المتحدة تم إبرام إتفاق بين المنظمة

والأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ ، وأصبحت بمقتضاه أول وكالة متخصصة. وقد مُنحت المنظمة جائزة نوبل للسلام عام ١٩٦٩.

وتستهدف المنظمة إقرار سلم دائم على أساس العدالة الإجتماعية ، والعمل على رفع مستوى معيشة العمال ، وإستقرار الحياة الإقتصادية والإجتماعية. ولتحقيق ذلك تعمل على أن تشترك الحكومات والعمال وأصحاب الأعمال في إقرار مقترحات لوضع حد أدنى للمستويات الدولية للعمل ، وفي إعداد إتفاقيات دولية خاصة بأجور العمال ، وساعات العمل ، والحد الأدنى لسن العامل ، وسلامة العمال وتعويضهم عن إصابة العمل ، وحرية الإجتماعات والتنظيم النقابي والتأمين الإجتماعي ، وحق الاجازة بأجر ، والأمن الصناعي ، وخدمات تشغيل العمال.

وللمنظمة ثلاثة أجهزة رئيسية هي المؤتمر العام general Conference ومجلس الإدارة أو المجلس الحاكم Governing Body. والسكرتارية التي تعرف بإسم " مكتب العمل الدولي "International Labour Office ويتبع المنظمة المعهد الدولي للدراسات العمالية الذي ينظم مقررات دراسية دولية وإقليمية، والمركز الدولي للتدريب الفني والمهني المتقدم.

ويجتمع المؤتمر العام مرة كل سنة ، وهو يتألف من وفود الدول التي يتكون كل وفد منها من مندوبَيْن يمثلان الحكومة ، ومندوب يمثل أصحاب الأعمال ، وآخر يمثل العمال . ولا يتقيد مندوبو العمال أو مندوبو أصحاب الأعمال برأي مندوب الحكومة عند الكلام أو التصويت . ويتم إختيار ممثلي العمال وأصحاب الأعمال بوساطة التنظيمات المهنية الأكثر تمثيلاً للعمال

وأصحاب الأعمال داخل كل دولة ، وبالإتفاق مع الحكومات المعنية. ويختص المؤتمر إلى جانب توليه السياسة العامة للمنظمة بإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة. ولكن وظيفته الرئيسية هي مناقشة وإقرار مشروعات "اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية " التي تكون معاً المدونة العمالية الدولية. وهي تغطي مجالاً واسعاً من المسائل العمالية والإجتماعية، وتضع المستويات الدنيا للعمل ، وتتضمن الحقوق الإنسانية الأساسية مثل حرية الإجتماع ، وإلغاء السُخرة والقضاء على التمييز في الإستخدام. وهي لا تعتبر ملزمة للدول الأعضاء إلا بعد عرضها على السلطات المختصة بالدولة. ويتكون مجلس الإدارة من ٥٦ عضواً منهم ٢٨ يمثلون الحكومات (على أن يكون من بينهم ١٢ عضواً يمثلون أهم الدول الصناعية) ، و ١٤ يمثلون أصحاب الأعمال ، و ١٢ يمثلون العمال. ويتم إنتخاب ممثلي العمال وأصحاب الأعمال كأفراد بوساطة ممثلي كل فئة منهما في المؤتمر العام. ويجتمع المجلس ثلاث أو أربع مرات في السنة ومدة العضوية به ثلاث سنوات . ويختار المجلس رئيسه ويكون عادة من ممثلي الحكومات ، كما يختار نائبين للرئيس أحدهما يمثل العمال والآخر يمثل أصحاب الأعمال. ويشرف المجلس على مكتب العمل الدولي ، ويتولى إعداد جدول أعمال المؤتمر ومتابعة تنفيذ قراراته ، ويتابع أيضاً الدول في تطبيقها لاتفاقيات وتوصيات العمل المختلفة. وتؤلف سكرتارية المنظمة " مكتب العمل الدولي" الجهاز الإداري ، ويرأسه مدير عام يتم تعيينه بوساطة مجلس الإدارة. ومن وظائف المكتب الإعداد لدورات المؤتمر العام ومجلس الإدارة ، ومعاونة الحكومات في وضع مشروعات القوانين المنبثقة عن قرارات المؤتمر، وتقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ إتفاقيات العمل الدولية. ويتبع المكتب الدولي مكاتب إقليمية Regional

Offices أو مكـاتب مناطقيـة Area Offices أو مكـاتب فرعيـة Branch Offices في نحو ٤٠ دولة.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)

أُنشئت المنظمة بمقتضى قرار من الجمعية العامة في يناير ١٩٦٧.

وهي تستهدف النهوض بالتنميـة الصناعيـة ، والمساعدة علـى الإسراع بتصنيع الدول النامية. وتختص بتنسيق كافـة نشـاطات وكـالات الأمـم المتحـدة في وضع سياستها الصناعية وإقامة صناعات جديدةأو تحسين القائم منها. كمـا توفر المعونـة بصـدد المشكلات المتعلقـة بالإسـتثمار والتمويـل ، والإنتـاج والإنتاجية ، وتطوير المنتجـات ، والتصميمـات ، والتكنولوجيـا ، والتكنيـات ، والجودة ، والبحوث ، والتسويق ، والإدارة في مجـالات الصناعـة. وللمنظمـة برنـامج خـاص للعون يعرف بإسم "برنـامج الخدمـات الصناعيـة الخاصـة" الغرض منه تقديم معونة قصيرة الأجل للمساعدة في حل المشكلات الصناعيـة الملحة وغير المتوقعة بصورة عاجلة وبشروط مرنة ، ومـن ذلك الصعوبـات الفنية التي قد تواجه في مشروعات التصنيـع. كمـا تسـاعد علـى تشـجيع تدفـق المـوارد الماليـة لصناعـات الـدول الناميـة. وتعمـل علـى أن توفر لهـا أحـدث المعلومات الصناعية والتكنولوجية. وتستمد المنظمة مواردها المالية مـن عـدة مصـادر منها الموازنة العادية للأمم المتحـدة وبرنـامج الأمـم المتحـدة للتنميـة ، إلى جانب الإشتراكات الإختيارية التي تشترك بهـا الـدول وتعلنهـا فـي مؤتمـر سنوي لاعلان الإشتراكات ويجري إيداعها في صندوق إئتماني عام.

هذا وقد صدر عن المؤتمر الثاني للمنظمة الذي عقد بمدينة ليما في بيرو عام ١٩٧٥ " إعلان وبرنامج عمل عن التنمية والتعاون في المجال الصناعي " ، دعا ضمن ما دعا إليه من أمور إلى زيادة حصة الدول النامية إلى ٢٥٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي بحلول عام ٢٠٠٠. كما أوصى بتحويل المنظمة إلى وكالة متخصصة لزيادة إستقلالها ودعم وظائفها ، وأن ينشأ صندوق للتنمية الصناعية. وقد تمت الموافقة على هذه التوصيات من الجمعية العامة في سبتمبر ١٩٧٥ واتخذت الإجراءات لتنفيذها.

وللمنظمة مجلس تنفيذي يعرف بإسم " مجلس التنمية الصناعية " أُنشئ بمقتضى قرار الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٥. وهو يتألف من ٤٥ دولة تنتخبها الجمعية العامة ، ١٥ منها سنوياً من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الوكالات المرتبطة بها وهو يجتمع سنوياً لرسم السياسة والبرامج ، ويتولى تنسيق كل الأنشطة المتعلقة بالتنمية الصناعية في نطاق جهاز الأمم المتحدة.

ويتبع سكرتير المنظمة شبكة من المستشارين في التنمية الصناعية يلحقون بمكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويرأس السكرتارية مدير تنفيذي يعينه السكرتير العام للأمم المتحدة.

جامعة الأمم المتحدة : United Nations University (UNU)

ترجع فكرة إنشاء الجامعة إلى الإقتراح الذي تقدم به أُوثانت السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة. وقد تم تأسيس الجامعة في عام ١٩٧٣ كجهاز مستقل للجمعية العامة. وتتكفل الأمم المتحدة واليونيسكو معاً بهذه الجامعة.

وهذه الجامعة على خلاف الجامعات التقليدية لا تمنح درجـات علميـة أو تعمل في نطاق حرم جامعي مركزي ذي هيئة تعليمية دائمة ، وإنما هي تقوم على شبكة عالمية من المؤسسات ومراكـز البحـوث والتعـاون وتبـادل الأفكـار والمعلومات بين الباحثين والمعاهد في مجـال المعـارف العالميـة. وهـي تركّز إهتمامها على البحوث المتعلقة بالمشكلات العالميـة. ومـن ذلـك التعـايش بيـن الشعوب ذات الثقافات واللغات والنظم الإجتماعية المتباينة، والعلاقات السـلمية بيـن الـدول ، وصيانـة الأمـن ، وحقـوق الإنسـان ، والتغـير الإقتصـادي والإجتماعي ، والتنمية ، والبيئـة ، والإسـتخدام الصحيح للمـوارد ، والبحـوث العلمية الأساسية ، وتطبيق نتائج البحوث ، والتكنولوجيـا فـي خدمـة التنميـة ، والقيم الإنسـانية العالميـة المتعلقـة بتحسـين نوعيـة الحيـاة. وتـتركز الأنشـطة المبدئية للجامعة في ثلاثة مجالات هي : الجوع في العـالم ، والتنميـة البشـرية والإجتماعيـة ، وإدارة وإسـتغلال المـوارد الطبيعيـة. ومــن أهـداف الجامعـة الرئيسية التطوير المستمر للمجتمعات العلمية والأكاديمية فـي كـل مكـان. كمـا تولـي إهتمامـاً خاصـاً بالإحتياجـات الحيويـة للـدول الناميـة فـي مجـال التعليـم والبحوث بهدف الإقـلال مـن " اسـتنزاف العقـول " بهجـرة المتعلميـن والعمـال المهـرة مـن الـدول الناميـة إلـى الـدول المتقدمـة. وللجامعـة أن تتولـى برامـج التدريب الخاصة ببرامج المعونة الفنية الدولية أو القومية.

وتعتمد الجامعـة فـي تمويـل أنشـطتها علـى الإشـتراكات الإختياريـة مـن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واليونيسكو والمؤسسات والأفراد.

ويتبـع الجامعـة نوعـان مـن المؤسسـات همـا : " المؤسسـات المندمجـة " وهـي التـي تقـوم الجامعـة بإدارتهـا بنفسـها ، ومـن ذلـك معـاهد فـي مختلـف

التخصصات العلمية ، " والمؤسسات المنتمية " وهي تتمثل في المشروعات المشتركة بين الجامعة وغيرها من المؤسسات وهذه تعد الوسيلة الرئيسية لاشتراك المؤسسات القائمة في عمل الجامعة.

هذا وتعتمد الجامعة في تمويل أنشطتها على المساهمات في الموازنة السنوية ، وعلى الإشتراكات الإختيارية التي تتلقاها من الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد ، والدعم الذي تتلقاه من هذه الجهات لتمويل مشروعات محددة. وتودع المساهمات الإختيارية في صندوق إئتماني حدد رأس ماله بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، تعهدت اليابان بدفع ١٠٠ مليون دولار منها. كما تعهدت ببناء مقر الجامعة الرئيسي بطوكيو ، وببناء ، أو المساعدة في تمويل معهد أو أكثر من معاهد الجامعة التي تقام في اليابان ، إلى جانب توفير التكاليف الرأسمالية لبعض المعاهد في الدول النامية.

والجهاز التنفيذي للجامعة هو مجلس الجامعة . وهو يضم أربعة وعشرين عضواً ، ويجري تعيينه بالإشتراك بين السكرتير العام للأمم المتحدة ومدير عام اليونيسكو . ومدير الجامعة هو المسؤول العلمي والإدارية الأعلى بها.

الخلاصـــة

وجهنا النظر فى هذا الفصل إلى بعض المنظمات والوكالات المتخصصة المنبثقة عن جهاز الأمم المتحدة ذات الإهتمامات بالتنمية للدول النامية والتي توفر المعونة بصدد المشكلات المتعلقة بإستراتيجيات التنمية ، آملين من المنظمات المصرية بالتعاون والتنسيق مع الحكومة المصرية ، بذل أقصى الجهود للإستفادة من إمكانياتها ، ومن بين هذه الهيئات التى وجهنا إليها النظر **منظمة الأغذية والزراعة** التى تتلخص أهدافها في العمل على رفع مستوى التغذية والمعيشة للأهالي في الدول الأعضاء ، وتحسين إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية وتوزيعها ، والنهوض بأحوال أهل الريف ، والعمل على تحرير الإنسان من الجوع. **وبرنامج الأغذية العالمي** الذي يوفر العون الغذائي للدول في ثلاثة مجالات رئيسية هي ، مواجهة إحتياجات الطوارئ الغذائية التي تنجم عن سوء التغذية المستمر والكوارث الطبيعية ، والمساعدة في برامج التغذية الخاصة وبصفة خاصة تغذية الأطفال في فترة ما قبل المدرسة وفي أثنائها ، ومعاونة التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث تستخدم المعونة الغذائية في دفع جزء من أجور العمال بصورة عينية على هيئة أغذية مما يساعد الحكومة على تخصيص الأموال المتوافرة نتيجة لذلك في تمويل الأعمال الإنمائية ضمن المشروع الذي تجري مساعدته أو في مشروعات أخرى. **ومجلس الأغذية العالمي** الذي يختص بإستعراض المشاكل الرئيسية والقضايا المبدئية التي تؤثر على حالة الأغذية في العالم. **والصندوق الدولي للتنمية الزراعية** وهدفه الرئيسي هو تعبئة المزيد من الموارد للمساعدة في تحسين الإنتاج الغذائي والتغذية. **وصندوق النقد الدولي** والغرض منه هو تحقيق التعاون النقدي الدولي بإيجاد جهاز دائم يتم من طريقه التشاور والتعاون بشأن المشاكل النقدية الدولية ، وتحقيق إستقرار أسعار الصرف والإبقاء على نظم صرف سليمة ، وتجنب تخفيض قيمة العملات لأسباب التنافس ، والمساعدة في إقامة نظام متعدد الأطراف

للمدفوعات الخارجية الخاصة بالعمليات الجارية بين الدول الأعضاء. **ومؤسسة التمويل الدولية** التي تعمل على دعم التنمية الإقتصادية بتشجيع نمو المشروعات الإنتاجية الخاصة في الدول الأعضاء لاسيما التي تتعلق بالتصنيع والتجهيز ، حيث لا يتوافر رأس المال الخاص الكافي بشروط معقولة. كما تسعى إلى تنشيط تدفق رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية للإستثمار المنتج .**وهيئة التنمية الدولية** والغرض منها هو دعم التنمية الإقتصادية للدول النامية من طريق توفير التمويل اللازم للوفاء بالإحتياجات الإنمائية لتلك الدول بشروط أكثر مرونة وأقل عبئًا على ميزان المدفوعات من القروض التقليدية. ومن هنا يطلق على التسهيلات التمويلية التي تقدمها الهيئة " ائتمانات " تمييزاً لها عن القروض التي يمنحها البنك ، ثم تطرقنا إلى شرح **برنامج الأمم المتحدة للتنمية** وتشمل أنشطة البرنامج إجراء البحوث ودراسات الجدوى الإقتصادية والفنية ومسح الموارد الطبيعية ، وتوفير التسهيلات لتطبيق أساليب البحوث والتكنولوحيا الحديثة ، وتقديم الخدمات الإستشارية والتشغيلية والتدريبية ، ودعم أجهزة التخطيط والتنمية. **كما تناولنا في هذا الفصل البنك الدولي للتعمير والإنشاء** ويجرى التعامل بين البنك والدول الأعضاء من طريق وزارة الخزانة أو البنك المركزي أو غير ذلك من الهيئات المالية الموجودة في الدولة. وتتلخص أهداف البنك **في المعاونة في** تعمير وتنمية أقاليم الدول الأعضاء بتيسير استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية ، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية الخاصة من طريق الإشتراك في القروض أو الضمانات. ويقدم البنك القروض بإحدى سبل ثلاث وهي : بأن يقدم القروض مباشرة للأطراف المعنية ، أو بأن يشترك في تقديم القروض مع أجهزة تمويل أخرى ، أو بأن يضمن كليًا أو جزئياً القروض التي يقدمها المستثمرون الخاصون. ولا يقتصر نشاط البنك على إقراض المشروعات ، وإنما ينطوي في بعض الأحيان على إسداء المعونة الفنية. وهي ترتبط في الغالب بإعداد المشروعات وأحياناً برسم السياسات الإنمائية وإنشاء مؤسسات التنمية وإجراء دراسات الجدوى. ثم أوضحنا الدور الذي تقوم به **منظمة**

العمل الدولية ، والتي أعلنت أن العمل ليس سلعة ، وأنه لابد من كفالة حرية التعبير وتكوين الجمعيات ، والعمل من أجل رفاهية البشر . وتستهدف المنظمة إقرار سلم دائم على أساس العدالة الإجتماعية والعمل على رفع مستوى معيشة العمال ، وإستقرار الحياة الإقتصادية والإجتماعية. ولتحقيق ذلك تعمل على أن تشترك الحكومات والعمال وأصحاب الأعمال في إقرار مقترحات لوضع حد أدنى للمستويات الدولية للعمل. وكذلك **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** وهي تستهدف النهوض بالتنمية الصناعية ، والمساعدة على الإسراع بتصنيع الدول النامية. وتختص بتنسيق كافة نشاطات وكالات الأمم المتحدة في وضع سياستها الصناعية وإقامة صناعات جديدة أو تحسين القائم منها. كما توفر المعونة بصدد المشكلات المتعلقة بالإستثمار والتمويل ، والإنتاج والإنتاجية ، وتطوير المنتجات ، والتصميمات ، والتكنولوجيا ، والتكنيات ، والجودة ، والبحوث والتسويق ، والإدارة في مجالات الصناعة. وللمنظمة برنامج خاص للعون يعرف بإسم " برنامج الخدمات الصناعية الخاصة الغرض منه تقديم معونة قصيرة الأجل للمساعدة في حل المشكلات الصناعية الملحة وغير المتوقعة بصورة عاجلة وبشروط مرنة . ثم أوضحنا الدور الذي تقوم به **جامعة الأمم المتحدة** وهذه الجامعة على خلاف الجامعات التقليدية لا تمنح درجات علمية أو تعمل في نطاق حرم جامعي مركزي ذي هيئة تعليمية دائمة ، وإنما هي تقوم على شبكة عالمية من المؤسسات ومراكز البحوث والتعاون وتبادل الأفكار والمعلومات بين الباحثين والمعاهد في مجال المعارف العالمية. وهي تركّز إهتمامها على البحوث المتعلقة بالمشكلات العالمية. ومن ذلك التعايش بين الشعوب ذات الثقافات واللغات والنظم الإجتماعية المتباينة ، والعلاقات السلمية بين الدول ، وصيانة الأمن ، وحقوق الإنسان ، والتغير الإقتصادي والإجتماعي ، والتنمية ، والبيئة ، والإستخدام الصحيح للموارد ، والبحوث العلمية الأساسية ، وتطبيق نتائج البحوث ، والتكنولوجيا في خدمة التنمية والقيم الإنسانية العالمية المتعلقة بتحسين نوعية الحياة.

قضايا للمناقشة

١) " أنشأت الأمم المتحدة العديد من المنظمات التي تخدم الإستقرار والتنمية في العالم ، ومن بينها بعض المنظمات والوكالات المتخصصة ذات الإهتمامات بالتنمية للدول النامية ".

اشرح أهم هذه المنظمات من وجهة نظرك ، ووضح الأسلوب العلمي للإستفادة منها في ضوء فلسفة إنشائها.

٢) ما هو الدور الذي يقوم به المجلس الإقتصادي العالمي ؟.. وهل يعتبر أحد منظمات الأمم المتحدة ؟.. وما هي علاقته بالإهتمامات العامة المرتبطة بإستراتيجية التنمية ؟.

٣) " بدأت منظمة الأغذية والزراعة من أول يناير عام ١٩٦٠ حملة دولية للتحرر من الجوع تُعرف بإسم (حملة التحرر من الجوع)".

وضّح .. ما هي الأهداف من هذه الحملة ؟.. ثم إشرح البناء التنظيمي لمنظمة الأغذية والزراعة ، والدور الذي تقوم به مكاتب المنظمة الإقليمية.

٤) ناقش بشيء من التفصيل الدور الذي تقوم به " لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية " التابعة لبرنامج الأغذية العالمي ، موضحاً على وجه الخصوص العلاقة بين هذه اللجنة وغيرها من اللجان المهتمة بالتنمية.

٥) " تعددت أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المهتمة بالأمن الغذائي على الصعيد العالمي بصفة عامة ، والدول النامية بصفة خاصة ، ومن بين هذه الأجهزة المتعددة (مجلس الغذاء العالمي) ".

وضّح .. متى أُنشيء هذا المجلس ؟ وما هي أهدافه ؟.. وما هو الدور الذي يقوم به؟..

٦) ما هي الفكرة التي كانت وراء إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ؟.. وما هي الشروط التي أوجبت انشاؤه ؟.. وما هي المشروعات التي يشترك الصندوق في تمويلها بالتعاون مع المؤسسات المالية والإنمائية الأخرى ؟.. وما هي المشروعات التي تتم بناءاً على مبادرة من الصندوق ؟..

٧) ما هو الغرض من إنشاء صندوق النقد الدولي ؟... وما هي شروط العضوية ؟.. وما هي الوظائف المالية والتنظيمية والفنية للصندوق ؟.. وهل يسمح الصندوق بالمسحوبات لغرض التحويلات الرأسمالية ؟.. وما هو الفرق بين ما يؤديه الصندوق ، وما تؤديه مؤسسة التمويل الدولية ، أو هيئة التنمية الدولية أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية؟

٨) أكتب موضحا الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية الآتية :

أ) البنك الدولي للتعمير والإنشاء.

ب) منظمة العمل الدولية.

ج) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

د) جامعة الأمم المتحدة.

الفصل الرابع

إستراتيجية التنمية

وصندوق النقد العالمي

الإستراتيجية والتحرر الإقتصادي:

في إطار سياسات التحرر الإقتصادي وفي إطار التطورات التكنولوجية المتلاحقة والتطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والاستراتيجية والمؤسسية على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية تتضح ملامح الإطار الجديد لاستراتيجية التنمية الزراعية من حيث أهدافها ومحدداتها وآليات تحقيقها وذلك في ضوء المتغيرات الهيكلية على تلك الأصعدة التي تفرض ضرورة النظر في إعداد استراتيجية التنمية الزراعية وصياغتها لتتلاءم وتلك الأطر الجديدة والمتغيرات الهيكلية التي تجعلنا لا ننظر لمستقبل الزراعة المصرية على أنها مجرد إمتداد للماضي ، وإنما يحتاج الأمر أيضاً إلى أن تتمشى إستراتيجية الزراعة المصرية مع هذه المتغيرات عند صياغة فلسفتها ومستهدفاتها وآليات تحقيق تلك المستهدفات.

ولتناول وتحديد ملامح استراتيجية التنمية الزراعية المصرية في ظل سياسة التحرر الإقتصادي فإن الأمر يتطلب تحديد أهداف تلك الاستراتيجية ثم التَعَرُفْ على محددات تحقيق هذه الأهداف سواء الإقتصادية أو الإجتماعية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، والتَعَرُف على المحددات المؤسسية والتشريعية حيث تظهر الحاجة المُلحة إلى تعديل الإطار التشريعي بشكل يتلاءم مع هذه المتغيرات الجديدة ، وفي هذا الصدد **فإنه يستلزم تعديل القوانين المتعلقة بالتعاونيات وتعديل دورها وإعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتعديل المؤسسات التسويقية والمؤسسات التمويلية** والتوسع في إسهام القطاع الخاص وتحديد الأولويات ، ويلي تحديد أهداف ومحددات الإستراتيجية تحديد آليات تحقيق تلك الأهداف ، وفي ضوء هذه المفاهيم ... وفي ضوء تسارع المتغيرات ... وفي ضوء الجهود الصادقة من أجل صياغة

علمية للإستراتيجية المصرية للتنمية الزراعية ، فإن هناك دروساً مستفادة من تجارب الماضي ، وهناك دراسات علمية تحليلية لتدارك مالا يتناسب إستمراره مع المتغيرات العالمية ، ونعرض فيما يلي بعضها :

التدخُّل الحكومي والإصلاح الإقتصادي :

إنتهج الاقتصاد القومي المصرى فيما مضى سياسة مؤداها إحكام وزيادة التدخل الحكومي في كافة الأنشطة الاقتصادية ، وكان ذلك منذ أوائل الستينيات ، **ولم يكن قطاع الزراعة بمعزل عن باقي قطاعات الإقتصاد القومي من حيث زيادة التدخل الحكومي ، ولكن نظراً للطبيعة الخاصة لهذا القطاع من حيث إتسامه بالملكية الفردية لكافة الأصول الإنتاجية ، فقد أخذ التدخل الحكومي في تعبئة موارد القطاع الزراعي وإدارتها صوراً أخرى لا تمس الملكية والتي تعتبر ٩٨٪ منها ملكية خاصة ، ولكن تمس التحكم في القرارات الإقتصادية الرئيسية** مثل قرارات الإنتاج ونظم المقاومة للآفات والتركيب المحصولي والتسويق التعاوني ونظام التوريد الإجباري وتسعير المنتج ونظام الحوافز وما استتبع ذلك من سياسات الدعم المباشر وغير المباشر للإنتاج ، ومن خلال دعم مستلزمات الإنتاج أو بعض العمليات الزراعية . ولقد أدت هذه السياسة خلال فترة زمنية ممتدة تصل إلى أكثر من ثلاثة عقود إلى هجرة فائض إقتصادي كبير من القطاع الزراعي إلى قطاعات الإقتصاد القومي الأخرى ، وترجع هذه الهجرة إلى **السياسات السعرية الزراعية التي استخدمت كأسلوب لفرض الضرائب غير المباشرة على القطاع الزراعي** ، واستُخدِم في تمويل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مصر ... بل ولقد تم بناء الصناعة المصرية من ذلك الفائض الإقتصادي الناتج من القطاع الزراعي . ولقد أدت هذه السياسة السعرية

الزراعية إلى إحداث **تشوهات سعرية** نتج عنها عدم كفاءة في تخصيص الموارد الإقتصادية لقطاع الزراعة فضلا عن الآثار التوزيعية للدخل القومي بطريقة لا تعكس التحفيز الكافي لقطاع الزراعة حتى يستمر في عملية التنمية ، ومن ثم كان لذلك آثار كبيرة على معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذا القطاع الهام.

مزيد من التحرر الإقتصادي :

لذلك فقد بدأت وزارة الزراعة منذ أوائل الثمانينيات في التوجيه نحو المزيد من التحرر الإقتصادي وتبنى برامج الإصلاح الإقتصادي مستهدفة تحقيق توازن ونمو متواصل للبنيان الإقتصادي الزراعي ، هذا فضلا عن الإصلاح الإقتصادي على مستوى الإقتصاد الكلي لاستعادة النمو الإقتصادي على المدى المتوسط والطويل من خلال إعادة هيكلة الإقتصاد القومي بصورة جوهرية مع الأخذ في الإعتبار التخفيف من آثار إجراءات الإصلاح الإقتصادي على الفئات محدودة الدخل من خلال تحسين السياسات الاجتماعية ، وفى هذا الصدد برزت ضرورة إصلاح القطاع العام وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار وتحرير الأسعار وإلغاء التوريد الإجباري في قطاع الزراعة ، وكذا تحرير باقي القطاعات مثل الصناعة والطاقة والنقل وتحرير سياسة التجارة الخارجية من خلال تضييق التفاوت بين معدلات التعريفة الجمركية وتخفيض التفضيلات والإعفاءات الجمركية مع الخفض التدريجي في الحواجز غير الجمركية المفروضة على الصادرات وتنمية القطاع الخاص وما يتطلبه ذلك من إصلاحات تنظيمية وإنشاء الصندوق الإجتماعي بغرض تصحيح ما قد ينتج عن برنامج الإصلاح الهيكلي من آثار إجتماعية على الطبقات ذات الدخول المنخفضة في المجتمع ، والإتجاه إلى المزيد من التحرر

الإقتصادي وبرامج الإصلاح الإقتصادي في قطاع الزراعة التي تستهدف ترك القرارات الإقتصادية الأساسية بالإنتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعي وقوى السوق .

أحد أساليب التحرر الإقتصادي :

وفي هذا الصدد كان أحد أدوات السياسة الإقتصادية الزراعية في مصر **الإلغاء التدريجي للدعم المباشر والمتمثل في تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي** من أسمدة ومبيدات وتقاوي وغيرها ، وكذلك تخفيض دعم سعر الفائدة على الإئتمان الزراعي بفرض أسعار فائدة ميسرة تقل عن أسعار الفائدة السائدة ، وكذلك الإلغاء التدريجي للدعم غير المباشر والمتمثل في تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وتقاوي وغيرها ، وكذلك تخفيض دعم سعر الفائدة على الإئتمان الزراعي بفرض أسعار فائدة مُيَسَّرة تقل عن أسعار الفائدة السائدة ، وكذلك الإلغاء التدريجي للدعم غير المباشر والمتمثل في استيراد بعض مستلزمات الإنتاج على أساس أسعار صرف غير حقيقية للعملات ، على أن يواكب ذلك الإلغاء للدعم المباشر وغير المباشر رفع أسعار السلع الزراعية والخروج من تحديد أسعار توريدها **وترك الأسعار لتحددها قوى السوق مع تحديد حد أدنى لأسعار التوريد الإختياري للزراع في حالة عجز قوى السوق عن توفير أسعار أفضل.**

وقد استوجب تصحيح الخلل في قطاع الزراعة تحرك الدولة في إتجاهين بالتوازي في آن واحد .

تمثَّل الإتجاه الأول في ضرورة إجراء بعض التعديلات الهيكلية في السياسات الزراعية المصرية سواء في مجال السياسات السعرية والتسويقية

أو سياسات الدعم المختلفة أو سياسات التجارة الخارجية الزراعية ، وكذلك السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف المرتبطة بقطاع الزراعة بالإضافة إلى التعديلات الهيكلية في مجال الإصلاح المؤسسي والتشريعي مثل **قصر دور بنك التنمية والإئتمان الزراعي تدريجياً على تمويل الإنتاج الزراعي** ، وكذلك تشجيع القطاعين الخاص والإستثماري وشباب الخريجين على إستصلاح وإستزراع وتملك الأراضي الجديدة.

وتمثَّل الإتجاه الثاني في العمل على **تكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات الإقتصادية القومية** من ناحية ، وإتساق السياسات السعرية في مجموعها مع باقي السياسات الإقتصادية القطاعية والقومية ، خاصة السياسة المالية والنقدية والإئتمانية وسياسة الأجور بالإضافة إلى سياسات التجارة الخارجية وسياسات سعر الصرف من ناحية أخرى.

بعض المتغيرات وإنعكاساتها :

إتسم عقد الثمانينيات ببعض الجهود لزيادة التنسيق على الصعيد الإقليمي بهدف تكوين تجمعات إقتصادية توفر للدول المنتمية إليها إطاراً إقتصادياً أفضل وتتسق مع تَوَجُهات العالم المعاصر إلى تحقيق كيانات وتكتلات كبيرة ، غير أن هذه الجهود قد مرت بعثرات حَدَّتْ من فعالية ذلك التنسيق خلال عقد الثمانينيات.

وقد عكست أزمة الخليج في أوائل عقد التسعينيات التناقضات الظاهرة بين المصالح القطرية والمصالح الإقليمية والتي أدت بدورها إلى زيادة أختيارات العزلة القطرية أو فرض الزعامة على أساس من أطماع إقتصادية ومصالح قطرية ، وكذلك كان لحرب الخليج آثار إقتصادية تمثلت في زيادة العجز في موازين المدفوعات بالدول المتقدمة والموازنات العامة فيها ، فضلا

عن الكساد الذي تعاني منه دول العالم الثالث ، وإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي بها وقلة الإقبال على الإستثمار الأجنبي في المنطقة العربية.

وعلى الصعيد الدولي برز إتجاه قوى نحو **تكتل كثير من الدول للإستفادة من وفورات الحجم الكبير وللإستفادة من السعة السوقية وحجم الطلب ولضمان التوجه إلى التخصص وتأكيد مبدأ الميزة النسبية** في التجارة وتحويل تياراتها بما يحقق أكبر نفع لكل عضو في التكتل الإقتصادي. وأبرز هذه التكتلات الجماعة الإقتصادية الأوروبية، وقد اكتملت وحدة سوق هذه الجماعة في أوائل عام ١٩٩٣ بمايُكَوِّن تكتلاً إقتصادياً كبيراً خاصة بعد وحدة شطري ألمانيا ، كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة حرة مع كل من كندا والمكسيك ، وهناك أيضاً مجلس التعاون الخليجي ، ومجلس التعاون المغربي ، والتكتلات المختلفة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وتكتلات إقتصادية على صعيد الدول الإسلامية الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي . غير أنه **من الملاحظ أن تكتلات الدول النامية لم تحقق نجاحاً يُذكر في إتجاه زيادة درجة التكامل بين إقتصادياتها ،بل إن كثيراً منها قد إنفض قبل أن يصبح حقيقة مؤثرة.**

ويشهد مجتمعنا الدولي المعاصر أنه قد أصبح فعلاً لهذه التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية خلال عقد التسعينيات أثر على علاقات الإنتاج وشكل التجارة الخارجية الأمر الذي قد يؤدي إلى إيجاد قوة إحتكارية لبعض المنتجات الزراعية وبالتالي قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة واردات مثل هذه السلع إلى الدول النامية ، ومن الجدير بالملاحظة أن المجموعة الإقتصادية الأوروبية تعطى معاملات تفضيلية لكل من أسبانيا والبرتغال كأعضاء في السوق بما يؤثر على زيادة المنافسة التي تواجه الصادرات المصرية لدول

السوق خاصة الفواكه والخضروات وذلك بالنسبة للمنتجات التي لا تتمتع مصر فيها بميزة التبكير في إنتاجها ، كذلك من المحتمل أن يكون لتلك التكتلات الإقتصادية أكبر الأثر على حجم المُتاح من التمويل الخارجي للتنمية الزراعية.

وفي المقابل يشهد العالم إتجاهاً عكسياً نحو التَفَكُكْ بعد الوحدة كما هو الحال في يوغوسلافيا ، والعديد من دول الكتلة الشرقية بزوال تكتل الكوميكون ، وكذا تفكك الإتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة (اتحاد الكومنولث).، ومن المتوقع أن يؤدي التعمق في هذا الاتجاه إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية مع نقص المعروض منها مما قد يهدد بمزيدٍ من حدة أزمة الغذاء ، حيث يواجه منتجو الأغذية تحديات رئيسية جديدة ، **مع التزايد المتوقع لسكان العالم من ٥٨٠٠ مليون نسمة في الوقت الحاضر إلى زهاء ٨٣٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥.**

ركود الإقتصاد العالمي :

ومن المعروف أن الإقتصاد العالمي قد عانى من ركود شديد في أواخر عقد الثمانينيات نتيجة إنخفاض معدلات النمو في غالبية الدول الصناعية والدول النامية ، وقد صاحب ذلك إرتفاع معدلات التضخم وتناقص معدل نمو التجارة الدولية بسبب نقص الاستثمارات ، مما ساهم في تزايد عجز موازين المعاملات الجارية للدول الصناعية وكذلك الدول النامية التي مازالت تعاني من أعباء الديون الخارجية ، وفضلا عن ذلك فقد تناقصت تدفقات المعونة إلى الدول النامية منذ أوائل الثمانينيات . وتشير التوقعات إلى أنها سوف تتناقص بدرجة أكثر بالنسبة لدول العالم الثالث نظراً لأن تدفقات المعونة تُغَيِّر وجهتها بحيث تُخَصَّصْ لدول أوروبا الشرقية.

ويرى بعض العلماء أن العالم يَتجِّه إلى عهد الوفاق الدولي وحل المنازعات بالطرق السلمية وتأكيد الشرعية الدولية...

بينما يعتقد بعض المحللين السياسيين **أن العالم يتجه إلى نظام القطب الواحد في السياسة الدولية** وهذا التوجه ، سيعمل على إيجاد مناخ سياسي دولي يُعرف بالنظام العالمي الجديد ، هذا سيساعد على إزدهار النشاط الإقتصادي وزيادة الإستثمارات الموجهة لبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ...

إلا أن البعض الآخر يرى أن **ما يسمى بالوفاق الدولى هو أمر نظري** في الأمدين المتوسط والطويل وأن صور تعارض المصالح الدولية والراجعة في المقام الأول إلى العلاقات الإقتصا دية والمصالح السياسية سوف تبرز ، وأن **صورة القطب الواحد سرعان ما تتلاشى بزيادة فاعلية وقوة السوق الأوروبية الموحدة من جانب واليابان من جانب آخر.**

تحليلات صندوق النقد الدولي :

ظل صندوق النقد الدولي ، خلال السنة المالية ١٩٩٦ (أول مايو ١٩٩٥ - آخر إبريل ١٩٩٦) ، مستغرقاً في مواجهة التحدي المتمثل في تكييف عمله وموارده مع الحاجات المتطورة للبلدان الأعضاء ، ومع الفرص المتاحة والمخاطر الكامنة في عملية التكامل المتزايد في الإقتصاد العالمي.

إن تحليل الصندوق للأزمة المالية المكسيكية التي حدثت في أواخر سنة ١٩٩٤ قد أدى إلى إستنتاج واسع النطاق ، وهو أن الإقتصاد العالمي يمر بمرحلة تغير أساسي ، وأن جميع إقتصاديات العالم ، سواء أكانت صناعية أو نامية أو متحولة إلى نظام السوق ، قدَ أصبحت بحاجة إلى تصحيح وتغيير في بنيتها. ولعله لا مثيل في الماضي لما يقتضيه تكامل الإقتصاد العالمي من

حيث درجة ومدى القدرة على التَكيُّف. وفي خلال السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦ ، قام الصندوق ، في إطار إدراكه لهذا التحدي ، بتكثيف جهوده الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء ، وذلك بتعزيز رقابته ، ومحاولة توسيع موارده المالية لضمان فعالية معالجته للأزمات ، والعمل على تجنب تهميش البلدان ذات الدخل المنخفض بسبب تسارع وتيرة تكامل الإقتصاد العالمي. والواقع أن الموارد المالية التي إلتزم بها الصندوق تجاه أعضائه قد بلغت رقماً قياسياً خلال السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦.

ويرى الصندوق الدولي أن الإقتصاد العالمي قد اعتدل نموه قليلاً ، من منظور كلي ، خلال السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦. غير أن هذا التغير البسيط قد حجب تغيرات أكثر وضوحاً على المستوى الإقليمي وسائر المستويات الأخرى. فقد تباطأ النمو في كثير من البلدان الصناعية كما في البلدان النامية في نصف الكرة الغربي. ولكن هذا التباطؤ قد وازنه إلى حد كبير تحسن في البلدان المتحولة إلى نظام السوق وبلدان إفريقيا والشرق الأوسط . أما في آسيا ، فقد استمرت الإقتصاديات السوقية الناشئة في تسجيل معدلات نمو رائعة.

وفي ظل هذه الخلفية ، بقيت العوامل الإقتصادية الأساسية عوامل مواتية ، فقد استمرت السيطرة على التضخم في البلدان الصناعية ، كما اعتدل التضخم في البلدان النامية وفي البلدان المتحولة إلى نظام السوق. وهبطت معدلات الفائدة الطويلة الأجل بشكل ملحوظ خلال السنة المالية ١٩٩٥ /١٩٩٦ ، كما تبعت أسعار الصرف العوامل الإقتصادية الأساسية بشكل أكثر إنتظاماً مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة. وسجلت أسواق الأسهم إرتفاعاً قوياً نتيجة إرتفاع الأرباح وإنخفاض أسعار

الفائدة . وبلغ معدل التوسع في التجارة العالمية ضعفي معدل التوسع في الإنتاج العالمي – نتيجة التضافر المحقق بتزايد تحرير التجارة ، وقابلية تحويل العملات ، وتكثف التكامل الإقتصادي العالمي. غير أن الأداء الإقتصادي الذي كان منتظماً على وجه العموم وقوياً في بعض الحالات خلال السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦ – مع إحتمال إستمرار ذلك في السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ – قد حجبته اختلالات كبيرة ، فعلية أو متوقعة ، في المالية العامة ونواحي جمود هيكلية ، مما يعيق أو يهدد بإعاقة النمو بشكل ملموس. والواقع أن هذه الإختلالات ونواحي الجمود تبرز الحاجة إلى التصحيح والتغيير في البنية الإقتصادية إذا كانت البلدان المعنية عازمة على اللحاق بالإقتصاد العالمي المتصطور بسرعة.

رقابة الصندوق :

كان للسياسات السليمة دوماً أثر مهم. ولكن تكامل الإقتصاد العالمي ، والدور الهائل الذي تقوم به حالياً أسواق رأس المال الخاصة، والتطور التكنولوجي هي عوامل حولت الأسواق إلى رقيب متسلط وضيق الصدر. وهذا ، بدوره ، يشدد مجدداً وبوضوح تام ، في نظر البلدان الأعضاء كما في نظر الصندوق ، على الأهمية الأساسية للسياسات السليمة ، وعلى الدور الحيوي الذي يمكن لرقابة الصندوق أن تقوم به لتشجيع مثل هذه السياسات. والواقع أن هذه الرقابة ترتكز على الإعتقاد بأن **السياسات السليمة تتيح أفضل الفرص لتحقيق نمو منتظم** ، وأن الميزات التي ينطوي عليها الاستقرار النقدي ، والإنضباط على صعيد الإقتصاد الكلي ، والأنظمة المالية الصحيحة ، وآليات السوق الفعالة ، هي عوامل تؤدي من تلقاء ذاتها إلى منافع حقيقية طويلة الأمد. وإذ يسعى الصندوق إلى تعزيز رقابته وزيادة

دقتها ، فإنه يقوم بعمليات مراجعة منتظمة للسياسات والإجراءات الخاصة ذات الصلة. ونظراً لحالات العجز المستمرة منذ أمد طويل في ميزانيات البلدان الصناعية ، وللتغيرات والأزمات المرتقبة في الأوضاع الديموغرافية وفي نظم التقاعد في القطاع العام ، ورأى الصندوق أن تحقيق التوازن في المالية العامة قضية تتصف بطابع أكثر إلحاحاً. وشدد الصندوق أيضاً على أهمية سلامة العمليات المصرفية والتخفيف من نواحي الجمود في سوق العمل ، لاسيما في البلدان الأوروبية ، كما اتخذ ، في الوقت نفسه خطوات لتعزيز رقابته. وتشمل هذه الخطوات ، على وجه الخصوص :

*) تشجيع البلدان الأعضاء على تقديم بيانات إحصائية تامة وحديثة إلى الصندوق ، وتصميم معيار تستخدمه البلدان الأعضاء لنشر بياناتها الإقتصادية والمالية وإتاحتها للإستخدام العام.

*) تأمين عملية الرقابة بشكل أكثر تواصلاً ، بغية تحديد المشكلات والعمل على حلها في مراحل مبكرة.

*) تركيز رقابة الصندوق بمزيد من الدقة على ثلاثة ميادين هي : القضايا الرئيسية مثل التطورات في حساب العمليات الرأسمالية ؛ والبلدان التي لتطوراتها الداخلية آثار دولية ؛ والرقابة على المستوى الإقليمي.

أساسيات رقابة الصندوق :

من الأمور الأساسية ، من زاوية أهداف الصندوق وعملياته ، صلاحيته المنصوص عليها في إتفاقية الصندوق بشأن ممارسة " رقابة حازمة على سياسات أسعار الصرف التي تتبعها البلدان الأعضاء " ، مع إعتماد " مبادئ محددة تسترشد بها جميع البلدان الأعضاء بشأن هذه السياسات ". ويمارس

الصندوق هذه الصلاحية عن طريق دراسة القضايا النقدية الدولية ، وتحليل جميع النواحي المتعلقة بسياسات البلدان الأعضاء على صعيد الإقتصاد الكلي كما على الصعيد الهيكلي ، لأن هذه السياسات تؤثر بمجموعها تأثيراً كبيراً في نظام أسعار الصرف.

وتستهدف مراقبة الصندوق للنظام النقدي الدولي التشجيع على تحقيق نمو متوازن للتجارة العالمية ، والحفاظ على نظام منضبط ومستقر لأسعار الصرف. ويشجع الصندوق البلدان الأعضاء على إنتهاج سياسات إقتصادية ملائمة ، ويساعدها على تشخيص القضايا والمشكلات في الوقت المناسب ، كي يتاح لها الإسراع في إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

إن التغيرات الأساسية التي حصلت خلال السنوات الأخيرة في الإقتصاد العالمي – كالنمو السريع في أسواق رأس المال الخاصة ، وتزايد التكامل الإقليمي والنقدي ، وتنفيذ قابلية تحويل العملات لأغراض حساب المعاملات الجارية ، والإصلاحات المبنية على النظام السوقي في عدد كبير من البلدان – قد زادت إلى حد كبير من أهمية قيام الصندوق بممارسة رقابة فعالة في الوقت المناسب. والواقع أن هذه التغيرات تلقي مسؤوليات إضافية على عاتق صندوق النقد الدولي. فقد إزداد عدد أعضائه بسرعة ، وهو في الوقت الحاضر يساعد عدداً قياسياً من البلدان . وهو يفعل ذلك بتقديم مشورته في حقل السياسة الإقتصادية بالإضافة إلى تقديم التمويل والتدريب والمساعدة الفنية.

أدوات رقابة الصندوق :

يضطلع صندوق النقد الدولي بمسؤوليات الرقابة ، بصورة رئيسية ، عن طريق المشاورات الثنائية العادية مع البلدان الأعضاء ، التي تتم عموماً على أساس سنوي تدعى "**مشاورات المادة الرابعة** " ، لأن المادة الرابعة من

إتفاقية الصندوق تنص على إجرائها ، وعن طريق المناقشات المتعددة الأطراف التي تجري مرتين في السنة في إطار إستعراض المجلس التنفيذي لآفاق الإقتصاد العالمي.

مشاورات المادة الرابعة : تستعرض هذه المشاورات ، بشكل منهجي ، التطورات والسياسات الإقتصادية في البلد العضو المعني ، وتبحث في كيفية تأثير هذه السياسات في أسعار الصرف وميزان المدفوعات. ويتم في هذه المشاورات أيضاً بحث السياسات الهيكلية ، لأنها وثيقة الصلة بالتطورات والسياسات الإقتصادية الكلية. وفي السنوات الأخيرة ، أخذت الرقابة في الإعتبار بشكل أوسع موضوعات كالقضايا الإقليمية والإجتماعية والصناعية ، وقضايا سوق العمل وتوزيع الدخل وحسن الإدارة ، وقضايا البيئة ، حيث أن لمثل هذه القضايا آثاراً هامة على السياسات والأداء على صعيد الإقتصاد الكلي. هذا وتتيح عمليات التقييم التي يقوم بها خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة ، تحليلاً شاملاً للتطورات الداخلية والخارجية ، الأخيرة منها والمرتقبة ، إلى جانب تحليل تأثيرها في المجتمع الدولي.

وقد يكون من المفيد أن نعرض هنا ما تنص عليه المادة الرابعة ، وما يتعلق بها من وجهة نظر صندوق النقد الدولي:

تنص المادة الرابعة من إتفاقية الصندوق بأن يقوم خبراء الصندوق بمشاورات ثنائية سنوية مع سلطات البلدان الأعضاء. وتعقد هذه الإجتماعات لتحليل السياسات والتطورات الإقتصادية ، وبحث سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ، واستعراض التطورات في ميزان المدفوعات وفي أوضاع الدين الخارجي ، وتقييم تأثير السياسات الإقتصادية في الحسابات الخارجية للبلد العضو بما في ذلك القيود على عمليات التجارة

والصرف. ويشكل التقرير الذي يقدمه خبراء الصندوق عن هذه المشاورات أساساً للمناقشة في المجلس التنفيذي.

كذلك تلفت هذه المشاورات النظر إلى ما تنطوي عليه سياسات البلد العضو وتطورات إقتصاده من نتائج على الصعيد الدولي ، كما تتيح للصندوق أن ينظر على وجه الإستعجال في أي طلب يقدمه بلد عضو بشأن إستخدام موارد الصندوق. وقد إتسع ، على مر السنين ، نطاق السياسات والقضايا التي تشملها هذه المشاورات ، وتزايد التأكيد على مدى الملاءمة في سياسات أسعار الصرف ، والنتائج المتوسطة الأجل للسياسات الإقتصادية ، وجهود الإصلاح الهيكلي ، وإتجاه السياسات التجارية . وإزداد التركيز أيضاً ، في مشاورات المادة الرابعة ، على القضايا الإقليمية والقضايا المشتركة بين البلدان ، وعلى نتائج السياسات الهيكلية والإقتصادية الكلية في مجالي النمو والرفاه . **ويقدر ما يكون للقضايا الإجتماعية والصناعية ، وقضايا سوق العمل والبيئة ، وقضايا الحكم الحسن ، من تأثير في السياسات والأداء على صعيد الإقتصاد الكلي ، فإن هذه القضايا تشكل أيضاً جزءاً من مشاورات المادة الرابعة.**

آفاق الإقتصاد العالمي : تشكل مناقشات المجلس التنفيذي لآفاق الإقتصاد العالمي إطاراً يتيح للمجلس إستعراض سياسات البلدان الأعضاء من منظور متعدد الأطراف ، بغية متابعة الأوضاع الإقتصادية في العالم وتحليلها ، إلى جانب تقييم توقعات الإقتصاد الدولي في ضوء إفتراضات متنوعة بشأن السياسات الإقتصادية.

ويكمل المجلس التنفيذي متابعته المنتظمة والمنهجية للتطورات العالمية عن طريق جلسات غير رسمية يعقدها لبحث التطورات الهامة في عدد من البلدان المختارة ، ولبحث التطورات الإقتصادية وتطورات الأسواق في العالم.

ويستعرض المجلس أيضاً مرتين في السنة التطورات في أسواق رأس المال الدولية. كذلك يشارك مدير عام صندوق النقد الدولي في بعض الإجتماعات التي تعقدها مجموعة البلدان الصناعية السبعة ، حيث يعرض ، من منظور عالمي ، تحليلاً يركز على ما لسياساتها الإقتصادية من آثار على الصعيد الدولي.

الصندوق ومعيار نشر البيانات :

إعتمد صندوق النقد الدولي ، في إبريل ١٩٩٦ ، المعيار الخاص لنشر البيانات ، كي تستخدمه البلدان الأعضاء القادرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية أو التي تسعى إلى ذلك . ويستهدف هذا المعيار ، والإشتراك فيه طوعي ، التشجيع على نشر بيانات إقتصادية حديثة كي يستخدمها المتعاملون في السوق في تقييم سياسات البلدان المعنية وتطوراتها الإقتصادية المرتقبة. ويتألف هذا المعيار من أربعة أبعاد :

*) الشمولية والإنتظام والحداثة : يركز المعيار الخاص لنشر البيانات على البيانات الأساسية ذات الطابع الحيوي ، التي تلقي ضوءا على السياسة الإقتصادية والأداء في القطاع الحقيقي ، وقطاع المالية العامة ، والقطاع المالي ، والقطاع الخارجي. ويصف المعيار حداً أدنى من التغطية ، غير أنه يشجع البلدان المعنية على نشر بيانات أخرى وثيقة الصلة.

*) الإتاحة للإستخدام العام : إن الإتاحة المباشرة والمتكافئة للبيانات المنشورة هي من الشروط الأساسية في نظر مستخدمي البيانات ، ومنهم المتعاملون في السوق. وينص المعيار الخاص لنشر البيانات تسهيلاً لهذا الإستخدام ، على نشر مسبق للجداول الزمنية الخاصة

بنشر البيانات ، وعلى نشرها في وقت واحد لتكون في متناول جميع الأطراف المعنية.

*) صحة البيانات : ينص المعيار الخاص لنشر البيانات ، كي يساعد مستخدمي البيانات على تقييم صحتها ، على تأكيدات معينة منها : نشر الشروط التي يتم بها إنتاج الإحصاءات الرسمية ، بما في ذلك سرية المعلومات الممكن تحديدها بشكل مستقل ؛ وتحديد شروط الإطلاع على البيانات داخل الحكومة قبل نشرها ؛ وتحديد التعليق الوزاري بمناسبة نشر الإحصاءات ؛ وتقديم المعلومات عن التنقيح ، والإبلاغ مسبقاً عن التغييرات الرئيسية في المنهجية.

*) جودة البيانات : مع أنه من الصعب الحكم في جودة البيانات ، من الممكن للبدائل القابلة للمراقبة أن تكون مفيدة ، وهي بدائل مصممة للتركيز على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو الإحصاءات للحكم في جودتها. وينص المعيار الخاص لنشر البيانات ، تسهيلاً لمهمة تقييم الجودة على نشر معلومات عن المنهجية والمصادر المستخدمة في إعداد الإحصاءات ؛ ونشر تفاصيل العناصر ، وعمليات التوفيق مع البيانات الوثيقة الصلة ، والأطر الإحصائية التي تتيح عمليات التدقيق الإحصائي المتبادل وتقدم تأكيدات عن معقولية المعلومات الإحصائية.

وقام الصندوق أعتباراً من سبتمبر ١٩٩٦ ، بعرض لوحة البيانات الخاصة بمعيار النشر على شبكة الإنترنيت . وتضمنت اللوحة " البيانات الوصفية " الخاصة بالبلدان المشتركة ، أي معلومات عن البيانات المنشورة وعن إجراءات النشر.

الخلاصــــة

لم يكن قطاع الزراعة بمعزل عن باقي قطاعات الإقتصاد القومي من حيث زيادة التدخل الحكومي ، ولكن نظراً للطبيعة الخاصة لهذا القطاع من حيث إتسامه بالملكية الفردية لكافة الأصول الإنتاجية ، فقد أخذ التدخل الحكومي في تعبئة موارد القطاع الزراعي وإدارتها صوراً أخرى لا تمس الملكية والتي تعتبر ٩٨٪ منها ملكية خاصة ، ولكن تمس التَحَكُّم في القرارات اللاقتصادية الرئيسية والتي منها السياسات السعرية الزراعية التي استُخدِمت كأسلوب لفرض الضرائب غير المباشرة على القطاع الزراعي ، وفي هذا الصدد كان أدوات السياسة الإقتصادية الزراعية في مصر الإلغاء التدريجي للدعم المباشر والمتمثل في تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وترك الأسعار لتحددها قوى السوق مع تحديد حد أدنى لأسعار التوريد الإختياري للزراع في حالة عجز قوى السوق عن توفير أسعار أفضل ، وقصر دور بنك التنمية والإئتمان الزراعي تدريجياً على تمويل الإنتاج الزراعي ، والعمل على تكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات الإقتصادية القومية من ناحية ، وإتساق السياسات السعرية في مجموعها مع باقي السياسات الإقتصادية القطاعية والقومية ، خاصة السياسة المالية والنقدية والإئتمانية وسياسة الأجور بالإضافة إلى سياسات التجارة الخارجية وسياسات سعر الصرف من ناحية أخرى. ونظراً لتكتل كثير من الدول للإستفادة من وفورات الحجم الكبير وللإستفادة من السعة السوقية وحجم الطلب ولضمان التوجه إلى التخصص وتأكيد مبدأ الميزة النسبية في التجارة وتحويل تياراتها بما يحقق أكبر نفع لكل عضو في التكتل الإقتصادي ، غير أنه من الملاحظ أن تكتلات الدول النامية لم تحقق نجاحاً يُذكر في إتجاه زيادة درجة التكامل بين إقتصادياتها ، بل إن كثيراً منها قد إنفض قبل أن يصبح حقيقة مؤثرة.ونظراً لأن الإقتصاد العالمي قد عانى من ركود شديد في أواخر عقد الثمانينيات نتيجة إنخفاض معدلات النمو في غالبية الدول الصناعية والدول النامية ، وقد صاحب ذلك إرتفاع معدلات التضخم وتناقص معدل نمو التجارة الدولية بسبب نقص الإستثمارات ، مما ساهم في تزايد عجز موازين المعاملات الجارية للدول الصناعية وكذلك الدول النامية التي مازالت

تعاني من أعباء الديون الخارجية ، وفضلاً عن ذلك فقد تناقصت تدفقات المعونة إلى الدول النامية منذ أوائل الثمانينيات. وتشير التوقعات إلى أنها سوف تتناقص بدرجة أكثر بالنسبة لدول العالم الثالث نظراً لأن تدفقات المعونة تُغَيّر وجهتها بحيث تُخَصَّصْ لدول أوروبا الشرقية ، لذلك حاولت مصر جاهدة أن تستفيد من الإمكانيات المتاحة من صندوق النقد الدولى الذي ظَلّ مستغرقاً في مواجهة التحدي المتمثل في تكييف عمله وموارده مع الحاجات المتطورة للبلدان الأعضاء ، ومع الفرص المتاحة والمخاطر الكامنة في عملية التكامل المتزايد في الإقتصاد العالمي.

إن تحليل الصندوق للأزمة المالية المكسيكية التي حدثت في أواخر سنة ١٩٩٤ قد أدى إلى إستنتاج واسع النطاق ، وهو أن الإقتصاد العالمي يمر بمرحلة تغير أساسي ، وأن جميع إقتصاديات العالم ، سواء أكانت صناعية أو نامية أو متحولة إلى نظام السوق ، قد أصبحت بحاجة إلى تصحيح وتغيير في بنيتها. ويُمكن القول أنه لا مثيل في الماضي لما يقتضيه تكامل الإقتصاد العالمي من حيث درجة ومدى القدرة على التَكَيُّف.

وفي ظل هذه الخلفية ، بقيت العوامل الإقتصادية الأساسية عوامل مواتية ، فقد استمرت السيطرة على التضخم في البلدان الصناعية ، كما اعتدل التضخم في البلدان النامية وفي البلدان المتحولة إلى نظام السوق . وهبطت معدلات الفائدة الطويلة الأجل بشكل ملحوظ خلال السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦ ، كما تبعت أسعار الصرف العوامل الإقتصادية الأساسية بشكل أكثر إنتظاماً مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة ، وسجلت أسواق الأسهم إرتفاعاً قوياً نتيجة إرتفاع الأرباح وإنخفاض أسعار الفائدة. وبلغ معدل التوسع في التجارة العالمية ضعفي معدل التوسع في الإنتاج العالمي – نتيجة التضافر المحقق بتزايد تحرير التجارة ، وقابلية تحويل العملات ، وتَكَثُّف التكامل الإقتصادي العالمي ، غير أن الأداء الإقتصادي الذي كان منتظماً على وجه العموم وقوياً في بعض الحالات قد حجبته اختلالات كبيرة ، فعلية أو متوقعة ، في المالية العامة ونواحي جمود هيكلية ، مما يعيق أو يهدد بإعاقة النمو بشكل ملموس. والواقع أن هذه الإختلالات ونواحي الجمود تبرز الحاجة إلى التصحيح والتغيير في البنية الإقتصادية إذا كانت البلدان المعنية عازمة على اللحاق بالإقتصاد العالمي المتطور بسرعة.

قضايا للمناقشة

١) اشرح بشيء من التفصيل ملامح الإطار الجديد لإستراتيجية التنمية الزراعية من حيث أهدافها ، ومحدداتها ، وآليات تحقيقها ، وذلك في ضوء المتغيرات الهيكلية والتطورات التكنولوجية المتلاحقة ، بالإضافة إلى التطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

٢) " لم يكن قطاع الزراعة بمعزل عن باقى قطاعات الإقتصاد القومي من حيث زيادة التدخل الحكومي ، ولكن نظراً للطبيعة الخاصة لهذا القطاع من حيث إتساقه بالملكية الفردية لكافة الأصول الإنتاجية ، فقد أخذ التدخل الحكومي فى تعبئة موارد القطاع الزراعي وإدارتها صوراً أخرى لا تمس الملكية والتي تعتبر ٩٨٪ منها ملكية خاصة ".

ناقش العبارة السابقة ، ثم وضّح إتجاهات الدولة فيما يتعلق بالتدخل الحكومي والإصلاح الإقتصادي.

٣) " عكست أزمة الخليج في أوائل عقد التسعينات التناقضات الظاهرة بين المصالح القطرية والمصالح الإقليمية ".

علّق على العبارة السابقة موضّحاً بعض إنعكاساتها ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالإتجاه القوى نحو تكتل كثير من الدول للإستفادة من وفورات الحجم الكبير.

٤) " من الحقائق المعروفة أن الإقتصاد العالمي قد عانى من ركود شديد في أواخر عقد الثمانينات نتيجة إنخفاض معدلات النمو فى غالبية الدول الصناعية والدول النامية".

علّق على العبارة السابقة ، موضّحاً رأيك في التوقعات المستقبلية في ضوء المتغيرات السياسية الدولية.

٥) "توضح التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ أنه ظل مستغرقاً في مواجهة التحدي المتمثل في تكييف عمله وموارده مع الحاجات المتطورة للبلدان الأعضاء".

إشرح أحد تحليلات صندوق النقد الدولي الذي يرى فيها أن الإقتصاد العالمي يمر بمرحلة تغيير أساسي ، وأن جميع إقتصاديات العالم بحاجة إلى تصحيح وتغيير.

٦) " يرى صندوق النقد الدولي الأهمية الأساسية للسياسات السليمة ، وأن الرقابة التي يقوم بها الصندوق هي بالدرجة الأولى لتشجيع هذه السياسات ".

علّق على العبارة السابقة ، موضّحاً الخطوات التي يتخذها صندوق النقد الدولي لتقرير رقابته.

٧) " من بين أدوات الرقابة التي يمارسها صندوق النقد الدولي بصورة رئيسية ، المشاورات الثنائية العادية مع البلدان الأعضاء ، التي تتم عموماً على أساس سنوى تُدعى " مشاورات المادة الرابعة ".

إشرح مضمون مشاورات المادة الرابعة ، وآثارها فيما يتعلق بمتابعة الأوضاع الإقتصادية في العالم وتحليلها ، ثم وضّح في ضوء منهج التعليم التعاوني الذي يطبقه المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية موقف مصر مع الصندوق ، مبدياً رأيك في نطاق مبدأ التعليم المستمر.

٨) " إعتمد صندوق النقد الدولي في ابريل عام ١٩٩٦ ، المعيار الخاص لنشر البيانات ".

أشرح بشيء من التفصيل أهداف نشر هذا المعيار.

الفصل الخامس

الإستراتيجية الزراعية

وأبرز القضايا

عوائق التنمية :

يتطلب الأمر لوضع إستراتيجية للتنمية الزراعية ضرورة دراسة القضايا الرئيسية والتَعَرُّف عليها وعلى وجه الخصوص التي تعترض طريق التنمية الزراعية المصرية ، والتي لا يُجادل أحداً في أنها تُشَكِّل إختناقات راهنة لمسيرة التنمية ، ولاشك أن الكثير من هذه الاختناقات قد إعترض طريق التنمية في العقود الماضية وأثَّر بشكل مباشر على مستويات الأداء ، وهذه القضايا تُمثِّلَ الإطار الذي تُستَمد منه أهداف استراتيجية التنمية الزراعية في المستقبل ، وإن وضع برنامج عمل مدروس ومتكامل لإزاحة بعض هذه الإختناقات أو التقليل من آثارها ، سوف يؤثر إيجابا على مسار التنمية الزراعية في العقد القادم بإذن الله .

وترتبط الغالبية العظمى من هذه القضايا بالظروف الفنية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية الراهنة للمجتمع المصري وتؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القطاع الزراعي ومستويات أدائه ومن أهم تلك القضايا :

١) اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية :

إتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى الإنخفاض نتيجة للزيادة السكانية السريعة وعدم مسايرة معدلات الزيادة في الأراضي الزراعية للزيادة السكانية ، فمنذ عام ١٩٦٠ تناقص نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية المصرية من حوالي ٢٣ر٠ فدان في عام ١٩٦٠ إلى حوالى ١٢ر٠ فدان في عام ١٩٩٠ ، كما تقلصت حصة الفرد من المساحة المحصولية من ٤ر٠ فدان إلى ٢٢ر٠ فدان خلال نفس الفترة. وقد أظهر النمو السكاني في مصر إرتفاعا ملحوظاً بين التعدادات الأخيرة ، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي ٢٦ر٠٨٥ مليون نسمة في عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٥٠ر٤٥٥ مليون

نسمة في عام ١٩٨٦ بزيادة بلغت حوالي ٩٣٪ الأمر الذي يوضح إقتراب حجم السكان من الضعف خلال هذه الفترة التي تبلغ خمسة وعشرين عاماء، **وهو ما يمثل نذيراً خطيراً يهدد التنمية والجهود المبذولة للأرتفاع بمستوى المعيشة** خاصة وأن عدد سكان مصر حالياً قد بلغ حوالي ٥٦ مليون نسمة ويُتَوَقَعْ أن يبلغ حوالي **٧٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠** إذا ما استمر معدل النمو السكاني على ما هو عليه ، ومن المؤشرات الصحية حديثاً حدوث إنخفاض طفيف في معدلات النمو السكاني منذ عام ١٩٩٢.

ولاشك أن إستمرار تلك المعدلات المتزايدة من السكان مع تواضع معدلات التوسع الزراعي الأفقي يترتب عليها التهام جهود التنمية لمواجهة تلك الأعداد الجديدة من البشر ويعوق ظهور أي بوادر لإرتفاع مستوى معيشة الفرد والأسرة. **وتبرز حدة تلك المشكلة لو نظرنا إلى تَرَكُزْ السكان في نحو ٥٪ من جملة المساحة الأرضية لمصر.**

٢) التَفَتُتْ الحيازى وضآلة السعة المزروعة :

نرجو ملاحظة أنه منذ صدور قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته أُعيد توزيع حوالي ٩٠٠ ألف فدان على المعدمين وحُدِّدَ الحد الأقصى للحيازة الزراعية بحوالي ٥٠ فدان للفرد ، ١٠٠ فدان للأسرة ، ورغم ذلك فإن إجمالي الحيازات بتلك الحدود العليا تمثل نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الحيازات الزراعية بما يمكن معه أن يوصف الهيكل الحيازي الزراعي المصري بأنه **صغير وقزمي** إذ يبلغ متوسط سعة الحيازة أقل من فدانين وحوالي ٥٠٪ من جملة الحيازات في مصر ذات مساحة تقل عن فدان واحد في حين أن حوالي ٨٤٪ من هؤلاء الملاك يمتلكون فقط ٥٠٪ من المساحة

الكلية ، والتفتت الحيازي شائع في الزراعة المصرية ، خاصة في الأراضي القديمة المملوكة ملكية خاصة للأفراد ، وتُقَدَّر مساحة الأراضي الجديدة المملوكة لشركات القطاع العام بحوالي ٢٥٠ ألف فدان وكانت تُدار عن طريقها ، وتتجه الحكومة حالياً لبيع تلك الأراضي للأفراد والمستثمرين في إطار سياسة الإصلاح الإقتصادي ، وفي إطار تَحَوُّلْ شركات القطاع العام الزراعية إلى شركات تخضع للقانون رقم(*) ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام الأمر الذي ساهم في الحد من التفتت الحيازي . ولاشك أن التفتت الحيازي وضآلة السعة المزروعة المصرية يعرقل الكثير من جهود التنمية خاصة في مجال تطبيق واستخدام الميكنة الزراعية والتكنولوجيات الزراعية المتقدمة في مجالات الري وغيرها ويحرم الزراعة المصرية من الإستفادة من وفورات السعة.

٣) محدودية الموارد المائية :

لعل من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلى أنه قد برزت بشدة في السنوات الأخيرة قضية **نُدْرة الموارد المائية** كإحدى أخطر المشاكل التى تواجه صانعي القرار في مصر سواء على صعيد السياسة الزراعية أو على صعيد القطاعات الأخرى المُسْتَخْدِمة للمياه ، وهى نُدْرة اقتصادية تتمثل في نقص المعروض بالمقارنة بحجم الطلب عليها لإنتاج مختلف المنتوجات الزراعية ، بل يذهب كثير من المحللين السياسيين إلى أن تنافس الدول على المياه سوف تكون له آثاراً بعيدة المدى فيما يتعلق بشكل العلاقات الدولية في المنطقة خلال الحقبة القادمة وما يليها.

(*) رجاء التكرُّم بالرجوع إلى مرجعنا " إدارة المكاتب ونظم المعلومات ودورها في تحديث إدارة قطاع الأعمال " حيث أوردنا كافة المعلومات المرتبطة بالقانون المشار إليه. الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٩٥.

وفي ضوء الأرقام المتاحة عن الموارد المائية المصرية كان نصيب الفرد من إيراد نهر النيل في عام ١٩٢٧ نحو ٣ر٩ م٣ / يوم حيث كانت أعداد سكان مصر ١٤ مليون نسمة وكان إيراد مصر من مياه النيل ٤٨ مليار متر مكعب ، وقد استمر نصيب الفرد المصري من إيراد النهر يتناقص إلى أن بلغ ٢ م٣/يوم في عام ١٩٨٥ عندما بلغ إيراد مصر من مياه النيل ٤٠ مليار م٣ في السنة ، وفي الوقت الحاضر فإن نصيب الفرد على فرض سحب كل حصة مصر المقررة لا يزيد على ٧٥ر٢ م٣ /يوم ، ومع توقع أن يصل إيراد النهر بما يكفل لمصر ٥ر٥٥ مليار م٣ في السنة عام ٢٠٠٠ فستظل مصر تعاني من النُدرة المائية حيث سيكون تعداد سكانها حوالي ٧٠ مليون نسمة ويكون نصيب الفرد من المياه حوالي ٢ م٣/يوم.

وعلى سبيل المثال فإن الموقف المائي العام في سنة ١٩٩٠ يوضِّح أن كمية المياه الواردة من نهر النيل خلف السد العالي والمتاحة للإستخدام كانت تبلغ ٨ر٥٢ مليار م٣ بينما تبلغ كمية المياه المستخدمة الناتجة من إعادة إستخدام مياه الصرف نحو ٦ر٤ مليار م٣ ، في حين أن كمية المياه الواردة من خزانات المياه الجوفية بالوادي والدلتا تبلغ ٦ر٢ مليار م٣ ويعني ذلك أن إجمالي كمية المياه المتاحة للإستخدام تبلغ ٦٠ مليار م٣/السنة – وتشير دراسات وزارة الأشغال العامة والموارد المائية إلى أن الطلب على المياه سوف يرتفع في عام ٢٠٠٠ الى ٧ر٧٢ مليار م٣ أي بزيادة تقدر بنحو ٦ر١١ مليار م٣ عما هو في عام ١٩٩٠.

وتثير قضية المياه وندرتها في مصر بعض التساؤلات التي تتعلق بأنسب التراكيب المحصولية في الأراضي القديمة من وجهة نظر إستخدام المياه ، وكذلك أساليب إستخدام المياه المتاحة ونسبة المخصص من الموارد

المائية لقطاع الزراعة ولغيرها من القطاعات ، وبطبيعة الحال فإن الإجابة على هذه التساؤلات الهامة تحتاج إلى دراسات مستفيضة ، إلا أنه يمكن أن نَتَلَمَّسْ بعض النتائج الأولية ، ففيما يتعلق بأنسب التراكيب المحصولية في الأراضي القديمة من وجهة نظر إستخدام المياه ، فإن التركيب المحصولي في الوقت الحالي يشتمل على بعض المحاصيل غزيرة الإستهلاك للموارد المائية التي لا يتناسب عائدها الإقتصادي مع ما تستنفده من مياه في الري ، وعلى رأس هذه المحاصيل محصول الأرز وقصب السكر اللذان يستهلكان وحدهما نحو ثُلْثْ إجمالي التصرف المائي عند أسوان وهذا بطبيعة الحال يُظْهِر ضرورة العمل على ترشيد إستخدام الموارد المائية النادرة وتطوير وصيانة نظم الري والصرف والتعديل التدريجي في التركيب المحصولي آخذين في الإعتبار أن الأرز في المحافظات الرئيسية لإنتاجه يُعتبر أساساً محصول إصلاح للتربة تقضى دواعي الحفاظ على التربة من الملوحة استمرار زراعته.

كما أن هناك إتجاهاً للتوسع في زراعة بنجر السكر وإحلاله تدريجياً محل قصب السكر.

٤) الأساليب التكنولوجية :

تُعتبر العوامل التكنولوجية أحد المحددات الهامة التي تواجه التنمية الزراعية ، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على مواكبة الطفرات التكنولوجية الكبيرة والمتقدمة والعمل على استجلابها وتطويعها لظروف الزراعة المصرية ، فضلاً عن إنتاج تقنيات محلية تتفق وطبيعة ظروف الزراعة المصرية. ويعتبر المستوى التكنولوجي المستخدم والحزم التقنية الملائمة أهم محددات التنمية خلال العقد الحالي.

ولقد كان صغر الحيازات الزراعية وتفتيتها ، وضعف الإستثمارات الزراعية ، وخاصة في مجالات البحوث والإرشاد الزراعي ، ونظم الحيازات السائدة وراء إنخفاض معدلات إستخدام الميكنة في الزراعة المصرية سواء في مجال الإنتاج النباتي أم الحيواني في الماضي. ولقد كان أسلوب الري التقليدي في مصر وهو الري بالغمر مسئولا عن تدهور خصوبة وكفاءة الكثير من الأراضي الزراعية المصرية ، والإسراف في إستخدام مياه الري ، وزيادة تكلفة صيانة وصرف المياه من الأراضي الزراعية ، وفي هذا الصدد **تحتل قضية المعلومات أهمية قصوى ، كذلك قضية تطوير وتطويع التكنولوجيا وإختيار التكنولوجيا الملائمة وعلاقتها بالتنمية وتطوير الإنتاج ليلائم إحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية.**

٥) مشاكل العمالة :

يمثل الحجم والتركيب النوعي والعمري للسكان المصدر الطبيعي لقوة العمل البشرية في إطار العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع. فلاشك أن النمو العددي لحجم السكان ينعكس أثره على حجم الداخلين الجُدُدْ لسوق العمل سنوياً ، وعلى الرغم مما أظهرته نتائج التعدادات الأخيرة من معدلات مرتفعة في النمو السكاني ترتب عليها زيادة السكان بنسبة ٩٣٪ خلال ٦٠-١٩٨٦ إلا أن معدلات زيادة قوة العمل لم تزد خلال نفس الفترة بأكثر من ٧٥٪ ، ويرجع إنخفاض هذه النسبة إلى إنتشار التعليم وإنخفاض معدل مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي والهجرة الداخلية والخارجية من الريف المصري للحضر وللخارج ، وقد أدى التفاعل بين التغير السكاني - الذي يعكس نمواً مرتفعاً في حجم السكان - والتغيرات الإجتماعية والثقافية في المجتمع المصري في الفترة الأخيرة إلى ظهور بعض

الاختلال في هيكل قوة العمل مما ترتب عليه وجود عجز واضح في العمالة الفنية والحرفية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية ، بالإضافة إلى خلق فائض ظاهر بين خريجي التعليم عامة والنظري بصفة خاصة بما يمثل عبئاً جديداً على الموارد الإقتصادية المحدودة، ويظهر هذا العبء في شكل ضغوط تضخمية من جانب تكاليف الإنتاج من ناحية وبطالة بين هؤلاء الخريجين من ناحية أخرى ، وتأكيداً لذلك تشير الإحصاءات إلى أن مُعَدّل البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة والأقل من الجامعية قد ارتفع من ٢٠٪ في تعداد ١٩٧٦ إلى ٢٩٪ في تعداد ١٩٨٦ بينما ارتفع هذا المعدل بالنسبة لخريجي الجامعات من ١١٪ إلى ٢٥٪ خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بتوزيع معدلات البطالة بين الحضر والريف بالجمهورية فإن بيان التعدادات السكانية تؤكد زيادة مستوى البطالة في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية بصرف النظر عن المستوى السائد للبطالة.

٦) الإطار المؤسسي والتشريعي :

تَجْمع هذه القضية بين كافة أطراف التعامل في النشاط الزراعي وهم الزراع ووزارة الزراعة ومؤسساتها المختلفة ، والوزارات والهيئات ذات الصلة والمؤسسات التمويلية والتعاونية والنقابات وإتحادات المنتجين والمصدرين والإتحادات النوعية المختلفة وغيرها ، وتحديد دور كل من هذه المؤسسات بما يكفل التكافل بينها ويزيل التعارض في الاختصاصات قدر الإمكان لتيسير إدارة الإقتصاد الزراعي المصري. كما تتناول هذه القضية التشريعات اللازمة لتنظيم طرق التعامل بين هذه المؤسسات والعلاقة فيما بينها بطريقة تكفل العدالة والحماية للحقوق والاستثمارات ، ولاشك أن إعادة تنظيم وترتيب ورفع كفاءة تلك المؤسسات وإزالة التعارض في اختصاصاتها

من خلال تعديل التشريعات - بما يكفل تحقيق النمو - لَيُعْتَبَرُ من الأسس الهامة للتنمية الزراعية خاصة في إطار سياسة التحرر الإقتصادي والتوسع في الخصخصة.

ولقد أدى عدم التكامل المؤسسي والديموقراطي في الماضي إلى عدم تحقيق التوازن في المصالح بين فئات المجتمع فضلا عن عدم مواكبة التشريعات للتغيرات السريعة المتلاحقة في أداء تلك المؤسسات **خاصة غير الحكومية مثل الهيئات التعاونية والنقابية وتدخل الدولة بشكل واضح في نشاطها.**

وبصفة عامة فإن المناخ الإقتصادي المصري مازال يحتاج إلى المزيد من الإصلاح المؤسسي المتكامل وإلى الظروف الإجتماعية والخدمات الأساسية لزيادة الإنتاج ، فضلا عن ضرورة **توفير المعلومات والبيانات المتكاملة المُوَجِّهَة والمُرْشِدة لتخصيص الموارد ، وكذلك الدراسات والبحوث اللازمة للتطوير.**

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن معظم القوانين والتشريعات التي تنظم التعامل في القطاع الزراعي **قد تم صياغتها منذ عدة سنوات لتتمشى مع مقومات وفلسفة النظام الإشتراكي الذي كان يضع عبء المسئولية وسلطة تنفيذها في كثير من الأمور على الدولة** بحيث تتيح لها هذه التشريعات التدخل في وضع وتنفيذ كثير من السياسات والإجراءات مثل التسويق والتسعير والتجارة الخارجية ، وبصفة عامة كان الفلاح مُقَيَّداً وموجهاً في أغلب أموره ، ومن ثم فإن الأمر يستلزم ضرورة تعديل الإطار التشريعي ليتلاءم مع نظام جديد ينحسر فيه الدور الإلزامي للدولة ويقل فيه

تدخلها المباشر في الإنتاج والتسويق ويزداد فيه العمل وفق آليات السوق بصورة تشجع القطاع الخاص وتعمل على رفع كفاءة أدائه.

٧) الأجهزة التسويقية :

تعتبر الأنشطة التسويقية في مصر أضعف حلقات النشاط الإقتصادي بصفة عامة وبالنسبة للقطاع الزراعي بصفة خاصة ، وهذا الضعف يتمثل **في ارتفاع نسبة الفقد والضياع في كثير من الحاصلات** والتى تبلغ نحو ١٠٪ في القطن ، ١٥٪ للقمح ، وتزيد على ١٠٪ قليلاً لأغلب المحاصيل الحقلية ، وترتفع عن ذلك كثيراً بالنسبة لمحاصيل الخضر والفاكهة حيث تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪. وقد ارتبطت نسبة الفقد العالية بارتفاع أسعار البيع للمستهلك وتذبذبها مما يؤثر على أعباء المعيشة ويرفع من معدل التضخم وما يسببه من أضرار اجتماعية واقتصادية ، كذلك تؤثر نسب الفقد المرتفع على انخفاض الدخل للمزارعين وتذبذبها ، وممالاشك فيه أن نسبة الفقد ترتبط بالمستوى التكنولوجي المستخدم في مختلف العمليات التسويقية من فرز وتدريب ونقل وتعبئة وتخزين وغيرها ، كما أن ذلك المستوى التكنولوجي المستخدم يتوقف على مدى حساسية الحوافز السعرية لمستوى ومدى توافر الخدمات التسويقية.

٨) التنسيق بين التخطيط والتنفيذ :

يتوقف أداء قطاع الزراعة على السياسات الزراعية التي تتشابك مع السياسات القطاعية والقومية الأخرى كالسياسات الضريبية والمالية والنقدية والإئتمانية وسياسات الدخل والأجور والتجارة الخارجية والتي غالباً ما يتم وضعها دون تحقيق التناسق الكامل بينها وبين السياسة الزراعية ، فضلا عن

عدم التوازن بين أدوار كل من القطاعات الخاص والتعاوني والعام والحكومي وقطاع الأعمال العام في تحقيق هدف التنمية الزراعية ، كما تتمثل ملامح التنسيق بين السياسات القطاعية والقومية في عدم تمشي مستوى الأجور خاصة في القطاع الحكومي والعام مع معدلات التضخم وما قد ينجم عنه من عجز تلك الفئات عن توفير إحتياجاتها الأساسية من الغذاء والملبس والتعليم والصحة ، وما يرتبط بذلك من إضعاف للقدرات البدنية والذهنية والصحية لذوي الدخول المحدودة والذين يمثلون المُكَوِّن الأساسي لقوى الإنتاج ، هذا بالإضافة إلى **التعارض بين سياستي تحقيق السعر المجزي للمنتجين وتوفير الغذاء الرخيص للمستهلكين في إطار الحد من أعباء الدعم على الموازنة العامة** ، حيث يعتبر من أهم وسائل إزالة ذلك التعارض العمل على رفع الكفاءة الإقتصادية والتسويقية من جانب مع ترشيد الاستهلاك والحد من الفقد على مستوى المستهلك من جانب آخر. وكذا التعارض بين سياسة تحرير الأسعار وعدم تدخل الدولة في آليات السوق ، وسياسة التخطيط لمساحة وإنتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية بصورة مستقرة ومتزايدة.

٩) التحولات والمتغيرات في الريف المصري :

تكاد تتفق معظم الآراء والدراسات والاستطلاعات التي إهتمت برصد التغيرات التي طرأت على البنية الإقتصادية والاجتماعية في مصر على أن فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات قد شهدت تحولات هامة وجوهرية بالغة الأثر ، ففي أعقاب المرحلة التي بدأت منذ نهاية الخمسينيات واستمرت حتى أواخر الستينيات حدثت مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع كان من أبرزها التأميم وتعاظم دور القطاع العام والتركيز على التصنيع ثم إتساع مساحة دور الدولة في مختلف المجالات الإقتصادية وقيادتها لعملية التحول

الاجتماعي ، وكانت فلسفة التنمية واضحة المعالم ومحددة الأهداف ومتمثلة في الكفاية والعدل ، الكفاية في تحقيق الإنتاج والعدل في توزيع الدخل ، ولكي تتحقق هذه الأهداف كان تقليل وتذويب الفوارق بين الطبقات من خلال الوصول إلى صيغة ظلت لعهد بعيد غير واضحة المعالم وأُطلق عليها تحالف قوى الشعب العاملة. وكان حصاد تلك الفترة إرتفاعاً في معدل النمو اقترب من معدل النمو المستهدف لتحقيق هدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات على مدى فترة الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) وارتفع الإدخار الإجمالي ومعدلات النمو في القطاعات السلعية التي يتبعها قطاعا الصناعة والزراعة ، غير أن حرب ١٩٦٧ أدت إلى إحداث إبطاء في معدلات التنمية الإقتصادية ، وفي مرحلة الإستعداد لتحرير الأرض ومواجهة آثار العدوان تعدلت رؤى كثيرة وأعيدت صياغة " فلسفة التنمية " بما يتواءم مع متطلبات تلك المرحلة ، وعلى مدى السنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ تمت تعبئة موارد المجتمع وتوجيهها إلى متطلبات الإعداد للمعركة. وتم تعديل هيكل أولويات العمل الوطني ، واستُحْدِثت أساليب جديدة للتعامل مع معطيات تلك المرحلة ، ثم تطويع مناهج التخطيط لتوائم إحتياجات الحرب ومتطلباتها - وكانت نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ تتويجاً لمرحلة من مراحل صمود الإدارة المصرية ، وفي الواقع أن ثمة تغيرات جوهرية بالغة الدلالة كانت إرهاصاتها قد بدأت في الظهور منذ أوائل السبعينيات واستهدفت تبني سياسة الإنفتاح الإقتصادي ، وخلال هذه الفترة صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن إستثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة ، غير أن ملامح صورة التغير بدأت تتضح فيما بعد عام ١٩٧٣ حيث تراجع دور التخطيط وارتبط هذا التراجع بسيادة مفهوم خاص للإنفتاح الإقتصادي ، إلا أن العامل الحاسم

الذي شكل صورة الإقتصاد المصري في السبعينيات قد تمثل في ظهور مصادر تمويلية جديدة خاصة في قطاعات البترول وقناة السويس والسياحة إلى جانب مصدرين رئيسين آخرين للنقد الأجنبي هما تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتسهيلات الخارجية.

وبرغم ما تحقق خلال تلك الفترة من إرتفاع في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي إلى مستويات غير مسبوقة بلغ متوسطها ٨ر٦٪ في الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) مع زيادة في متحصلات النقد الأجنبي من ٢ر٥ مليار دولار في عام ١٩٧٤ إلى نحو ١٤ مليار دولار في عام ٨٠ - ١٩٨١ كما ارتفعت معدلات الإستثمار إلى مستويات بلغت نحو ٢٥٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي ، فإن الخاصية المميزة للنمو في النصف الثاني من السبعينيات هي أن قطاعات النمو الرئيسية كانت إما قطاعات خارجية (التحويلات) أو قطاعات داخلية تعتمد بدرجة كبيرة على العوامل الخارجية (البترول - قناة السويس - السياحة) حتى أصبحت الموارد المتاحة من هذه المصادر تمثل نحو ٤٥٪ من إجمالي الموارد المتاحة للإقتصاد القومي في الثمانينيات ، في الوقت الذي جُمِّدَ فيه النمو في قطاعات الإنتاج الرئيسية خاصة في الزراعة نتيجة لما خلقته وفرة الموارد من رواج نسبي إعتمدت على مصادر ذات طبيعة مؤقتة خلقت مناخاً مواتياً لنمو رأس المال المحلي وشيوع نمط إستهلاكي جارف سرعان ما انتقل إلى مختلف الطبقات الإجتماعية من خلال أساليب المحاكاة والتقليد والإعلان المكثف.

ولقد شهد عقد الثمانينيات وأول التسعينيات خطوات سريعة في تصميم عملية تحرير الإقتصاد المصري في ظل إستراتيجية إقتصادية ترمي إلى

توسيع قاعدة الإعتماد على القطاع الخاص للمشاركة الفعلية في صنع القرار مع توجيه جهوده لتحقيق برامج التنمية في كافة قطاعات الإقتصاد القومي.

ولقد ترتب على المتغيرات التي شملت المجتمع المصري كله تحولات بالغة الأهمية في الريف المصري ولقد تمثلت هذه التحولات في ظهور نموذج جديد ونمط مختلف للقرية المصرية يتسم بالتَوَجُّه الإستهلاكي بدرجة أكبر من الإنتاجي ، وقد اجتاحت الحياة الريفية ثَمَّة تَغَيُّرات شاملة من خلال عدة محاور رئيسية كان من أبرزها حدوث تغيرات واضحة على كل من الخصائص السكانية للقرية المصرية والمستوى المعيشي والخدمي للقرية المصرية وطبيعة النشاط اللإقتصادي وعلاقات الإنتاج وأنماط الإستثمار في الزراعة ، والقيم والسلوكيات والممارسات ، والقيم المتعلقة بالهجرة الخارجية.

ولعل من أبرز المتغيرات التي شهدها الريف المصري في سنواته الأخيرة هو إتجاه الهجرة من المدن إلى القرى وإنحسار وتراجع تيار الهجرة الحضرية الريفية ، ورغم أن ذلك ليس سِمَةً عامة في كل الريف المصري إلا أنه قد ترتب على ذلك نتيجتين بالغتي الأهمية :

١) أن التكدس السكاني ليس قاصراً على المدن الكبرى ، بل إن إرتفاع الكثافة السكانية أصبح صفة تنطبق على الريف كما تنطبق على المدينة.

٢) أن البحث عن حلول لتكدس المدن وإزدحامها من مدخل إيقاف الهجرة الريفية إليها لم يعد مدخلاً صحيحاً لعلاج مشكلة لها أسباب مختلفة.

بل إنه يمكن أن يضاف إلى ذلك أيضاً أن القرى – ومعظمها يقع داخل الزمام الزراعي وفي نطاقه – قد واجهت صعوبات متعددة في إستيعاب الزيادة السكانية نتيجة القوانين التي تحظر البناء على الأراضي الزراعية ، وبالتالي فقد إتجه الخط المعماري للإسكان القروي إلى التوسع الرأسى في كتل

سكانية لم تكن مُهَيأةً لمثل هذا الأسلوب ، وأدى هذا بدوره إلى تفاقم مشكلات الخدمات بالقرى على نحو أكثر حدة مما هو عليه بالمدن ، فضلاً عن الصعوبات العملية المرتبطة بإيجاد حلول تلك المشكلات. ولقد زاد من حدة تلك المشكلة تزايد أعداد العائدين من الدول العربية النفطية وغير النفطية وما سببه ذلك من إحداث المزيد من الضغط في مجال البناء على الأراضي الزراعية.

١٠) الضآلة النسبية للإستثمارات الموجَّهة لقطاع الزراعة :

لم يحظ القطاع الزراعي منذ منتصف السبعينيات باستثمارات كافية تتناسب مع أهميته ودوره في الإقتصاد القومي ، ففي الوقت الذي لم تزد الإستثمارات العامة المخصصة للقطاع الزراعي عن ١٠٪ من إجمالي الإستثمارات القومية فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو ٢٠٪ كما أن ٣ر٢٠٪ من جملة الصادرات المصرية هي صادرات زراعية وأكثر من ٣٦٪ من حجم العمالة على المستوى القومي يعمل في القطاع الزراعي ، الأمر الذي يمكن معه القول بأن القطاع الزراعي يعتبر أحد الركائز الأساسية للبنيان الإقتصادي القومي المصري.

وتعتبر الإستثمارات من أهم وسائل تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية ، وينعكس تواضع حجم الإستثمار على تواضع البنية الأساسية اللازمة للقطاع وجهود الإستصلاح والاستزراع لإضافة مساحات جديدة ، كما يؤثر على جهود التوسع الزراعي الرأسي وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية الزراعية وما لذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على مسار التنمية. وتشير البيانات والإحصاءات إلى أن الإستثمارات التي وجهت لقطاع الزراعة والري في الفترة ٦٠ – ١٩٦٥ (فترة التخطيط المركزي) قد بلغت ٦٦ مليون جنيه

٤ر٢٢٪ من جملة الإستثمارات القومية ، ثم إنخفضت خلال الفترة ٦٦- ١٩٧٣ إلى حوالي ٦٠ مليون جنيه ٨ر١٦٪ من إجمالي الإستثمارات القومية في ضوء ظروف إقتصاديات الحرب وكذا الإنتهاء من بناء السد العالي في عام ١٩٧٠ ، ورغم حاجة البلاد إلى المزيد من الإستثمارات القومية في الفترة من ٧٤ - ١٩٨١ تصل إلى نحو ٨٠٠٪ مما كانت عليه ، إلا أن النصيب النسبي لقطاع الزراعة والري قد تدهور إلى ٢ر٨٪ من حجم الإستثمارات القومية حيث قُدِّرَ ما وُجِهَ لقطاعي الزراعة والري بحوالي ٢١١ مليون جنيه ، وكان نصيب الزراعة أقل من نصف حجم تلك الاستثمارات. ولقد حدث تحسن طفيف في نسبة الإستثمارات الموجهة للزراعة خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ حيث ارتفعت تلك الإستثمارات إلى ٦١٩ مليون جنيه تمثل نحو ٨ر٩٪ من جملة الإستثمارات القومية.

وتشيربيانات نتائج الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٣/٩٢ إلى أن نصيب قطاع الزراعة من جملة الإستثمارات القومية ، لم يزد على ١٠٪ من جملة الإستثمارات القومية.

الخلاصـــة

يتطلب الأمر لوضع إستراتيجية للتنميـة الزراعيـة ضـرورة دراسـة القضايـا الرئيسية والتَعَرُّف عليها وعلى وجه الخصـوص التي تعترض طريق التنميـة الزراعيـة المصرية ، والتي لا يُجادل أحداً فى أنها تُشَكّل إختناقات راهنة لمسيرة التنميـة ، ولاشك أن الكثير من هذه الاختناقات قد إعترض طريق التنميـة فـي العقـود الماضيـة وأثَّر بشـكل مباشـر علـى مسـتويات الأداء ، وهذه القضايـا تُمثِّلَ الإطـار الـذي تُسـتَمد منـه أهـداف استراتيجية التنمية الزراعية في المسـتقبل ، وإن وضـع برنـامج عمـل مـدروس ومتكـامل لإزاحة بعض هذه الإختناقات أو التقليل من آثارها ، سوف يؤثر إيجاباً على مسار التنميـة الزراعية في العقد القادم بإذن الله... ومن أهم تلك القضايا : اختلال التوازن بين السـكان والموارد الأرضية الزراعية حيث إتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضـي الزراعيـة إلـى الإنخفاض نتيجة للزيادة السكانية السـريعة وعدم مسـايرة معدلات الزيـادة فـي الأراضـي الزراعية للزيادة السكانية ، وهو ما يمثـل نذيـراً خطـيراً يهـدد التنميـة والجهـود المبذولـة للإرتفاع بمستوى المعيشة خاصة وأن عدد سكان مصر حالياً قد بلـغ حوالـي ٥٦ مليـون نسمة ويُتَوَقَعْ أن يبلـغ حوالـي ٧٠ مليـون نسـمة فـي عـام ٢٠٠٠ إذا مـا إسـتمر معـدل النمو السكاني على ما هو عليه، والتَفَتُّتْ الحيازي وضآلة السعة المزروعـة حيث نلاحظ أنـه منذ صدور قانون الإصلاح الزراعـي وتعديلاتـه أُعيـد توزيـع حوالـي ٩٠٠ ألـف فـدان على المعدمين وحُدِّدَ الحد الأقصى للحيازة الزراعية بحوالي ٥٠ فدان للفرد ، ١٠٠ فـدان للأسرة ، ورغم ذلك فإن إجمالي الحيازات بتلك الحدود العليا تمثل نسـبة ضئيلـة جـداً مـن إجمالى الحيازات الزراعية بما يمكن معه أن يوصف الهيكـل الحيـازى الزراعـي المصـري بأنـه " صغير وقزمي" ، بالإضافة إلـى محدوديـة المـوارد المائيـة حيث بـرزت بشـدة فـي السنوات الأخيرة قضية نُدْرة الموارد المائية كإحدى أخطر المشاكل التـي تواجـه صـانعي القرار في مصر سواء على صعيد السياسـة الزراعيـة أو علـى صعيد القطاعـات الأخـرى المُستَخْدِمة للمياه ، وهي نُدْرة إقتصادية تتمثل في نقص المعروض بالمقارنة بحجم الطلب عليها لإنتاج مختلف المنتوجات الزراعية ، بل يذهب كثير من المحللين السياسيين إلى أن

تنافس الدول على المياه سوف تكون له آثاراً بعيدة المدى فيما يتعلق بشكل العلاقات الدولية في المنطقة خلال الحقبة القادمة وما يليها ، وتعتبر الأساليب التكنولوجية من العوامل التكنولوجية وأحد المحددات الهامة التي تواجه التنمية الزراعية ، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على مواكبة الطفرات التكنولوجية الكبيرة والمتقدمة والعمل على إستجلابها وتطويعها لظروف الزراعة المصرية ، فضلاً عن إنتاج تقنيات محلية تتفق وطبيعة ظروف الزراعة المصرية . ويعتبر المستوى التكنولوجي المستخدم والحزم التقنية الملائمة أهم محددات التنمية خلال العقد الحالي ، ويمثل الحجم والتركيب النوعي والعمري للسكان المصدر الطبيعي لقوة العمل البشرية في إطار العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع. فلاشك أن النمو العددي لحجم السكان ينعكس أثره على حجم الداخلين الجُدُدْ لسوق العمل سنوياً ، وعلى الرغم مما أظهرته نتائج التعدادات الأخيرة من معدلات مرتفعة في النمو السكاني وأنه ترتب عليها زيادة السكان بنسبة ٩٣٪ خلال ٦٠-١٩٨٦ إلا أن معدلات زيادة قوة العمل لم تزد خلال نفس الفترة بأكثر من ٧٥٪ ، كما وأن الإطار المؤسسي والتشريعي يجمع بين كافة أطراف التعامل في النشاط الزراعي وهم الزراع ووزارة الزراعة ومؤسساتها المختلفة ، والوزارات والهيئات ذات الصلة والمؤسسات التمويلية والتعاونية والنقابات وإتحادات المنتجين والمصدرين والإتحادات النوعية المختلفة وغيرها ، وتحديد دور كل من هذه المؤسسات بما يكفل التكافل بينها ويزيل التعارض في الإختصاصات قدر الإمكان لتيسير إدارة الإقتصاد الزراعي المصري. كما تتناول هذه القضية التشريعات اللازمة لتنظيم طرق التعامل بين هذه المؤسسات والعلاقة فيما بينها بطريقة تكفل العدالة والحماية للحقوق والإستثمارات ، وتعتبر الأنشطة التسويقية في مصر أضعف حلقات النشاط الإقتصادي بصفة عامة وبالنسبة للقطاع الزراعي بصفة خاصة ، وهذا الضعف يتمثل في إرتفاع نسبة الفقد والضياع في كثير من الحاصلات ، ومما لاشك فيه أن نسبة الفقد ترتبط بالمستوى التكنولوجي المستخدم في مختلف العمليات التسويقية من فرز وتدريب ونقل وتعبئة وتخزين وغيرها ، كما أن ذلك المستوى التكنولوجي المستخدم يتوقف على مدى حساسية الحوافز السعرية لمستوى ومدى توافر الخدمات التسويقية ، ومن الأهمية بمكان أن نهتم بالتنسيق بين التخطيط والتنفيذ يتوقف أداء قطاع الزراعة على السياسات

الزراعية التي تتشابك مع السياسات القطاعية والقومية الأخرى كالسياسات الضريبية والمالية والنقدية والإئتمانية وسياسات الدخل والأجور والتجارة الخارجية والتي غالباً ما يتم وضعها دون تحقيق التناسق الكامل بينها وبين السياسة الزراعية ، فضلاً عن عدم التوازن بين أدوار كل من القطاعات الخاص والتعاوني والعام والحكومي وقطاع الأعمال العام في تحقيق هدف التنمية الزراعية ، ولقد ترتب على المتغيرات التي شملت المجتمع المصري كله تحولات بالغة الأهمية في الريف المصري ولقد تمثلت هذه التحولات في ظهور نموذج جديد ونمط مختلف للقرية المصرية يتسم بالتَوَجُه الإستهلاكي بدرجة أكبر من الإنتاجي ، وقد إجتاحت الحياة الريفية ثَمَّة تَغَيُّرات شاملة من خلال عدة محاور رئيسية كان من أبرزها حدوث تغيرات واضحة على كل من الخصائص السكانية للقرية المصرية والمستوى المعيشي والخدمي للقرية المصرية وطبيعة النشاط الإقتصادي وعلاقات الإنتاج وأنماط الإستثمار في الزراعة ، والقيم والسلوكيات والممارسات ، والقيم المتعلقة بالهجرة الخارجية ، والضآلة النسبية للإستثمارات الموجَّهة لقطاع الزراعة حيث لم يحظ القطاع الزراعي منذ منتصف السبعينيات باستثمارات كافية تتناسب مع أهميته ودوره في الإقتصاد القومي ، ففي الوقت الذي لم تزد الإستثمارات العامة المخصصة للقطاع الزراعي عن ١٠٪ من إجمالي الإستثمارات القومية فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو ٢٠٪ كما أن ٢٠٫٣٪ من جملة الصادرات المصرية هي صادرات زراعية وأكثر من ٣٦٪ من حجم العمالة على المستوى القومي يعمل في القطاع الزراعي ، الأمر الذي يمكن معه القول بأن القطاع الزراعي يعتبر أحد الركائز الأساسية للبنيان الإقتصادي القومي المصري.

قضايا للمناقشة

١) " يرى علماء التنمية الزراعية أن إستراتيجية التنمية الزراعية تتطلب ضرورة القيام ببحوث ودراسات تتعلق بالعقبات التي تعترض طريق التنمية الزراعية المصرية ".

علِّق على العبارة السابقة ، شارحاً أهم القضايا التي تعترض طريق التنمية الزراعية المصرية ، وأثر ذلك على تحديات القرن الحادي والعشرين.

٢) إشرح عن طريق الدراسات التحليلية لماذا يتجه متوسط نصيب الفرد المصري من الأراضي الزراعية إلى الإنخفاض ؟ ... مناقشاً أثر ذلك على مستوى معيشة الفرد والأسرة.

٣) إشرح لماذا يوصف الهيكل الحيازي الزراعي المصري بأنه صغير وقزمي؟ ... وما هو الأفضل .. هل يستمر الوضع على ما هو عليه ؟... وهل توجد أساليب علمية يُمكِن من خلالها التَغلُّبْ على هذه المشكلة ؟.. إشرح رأيك الخاص الذي تراه مناسباً.

٤) " برزت فى الآونة الأخيرة قضية [ندرة الموارد المائية] ... وتعتبر هذه القضية من بين أخطر المشاكل التي تواجه صانعي القرار في مصر ، سواء على صعيد السياسة الزراعية أو على صعيد القطاعات الأخرى المستخدمة للمياه ".

ناقش القضية السابقة بكافة أبعادها ، على أن تتضمن هذه المناقشة العلاقات الدولية في المنطقة خلال الحقبة القادمة وما يليها.

٥) وضّح في ضوء العلوم الإدارية والتعاونية والزراعية ، لماذا يرى المتخصصون أن العوامل التكنولوجية تعتبر من أحد المحددات الهامة التي تواجه التنمية الزراعية؟

على أن تتناول في إجابتك بعض الأمثلة التطبيقية التي تراها مناسبة في هذا المقام.

٦) إشرح بشيء من التفصيل لماذا يرى العلماء هنا في مصر أنه على الرغم مما أظهرته نتائج التعدادات الأخيرة من معدلات مرتفعة في النمو السكاني ، إلاّ أن معدلات زيادة قوة العمل لم تزد بنسبة مُضطرِدة ؟...

على أن تتناول في شرحك أثر الإختلال في هيكل قوة العمل على إقتصاديات وسلوكيات المجتمع.

٧) " هناك إجماع على أن الإصلاح المؤسسي والتشريعي الذي يرتبط بكافة أطراف التعامل في النشاط الزراعي ، يكفل التعاون فيما بينها ويزيل التعارض ويحقق معدلات أعلى في التنمية الزراعية ".

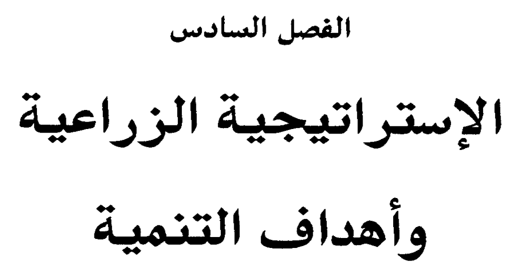
علّق على العبارة السابقة ، موضّحا ما هي أطراف التعامل في النشاط الزراعي ؟... على أن تتناول في شرحك أيضاً لماذا يرى العلماء أن عدم التكامل المؤسسي والديموقراطي في الماضي قد أدى إلى عدم تحقيق التوازن في المصالح بين فئات المجتمع ؟..

٨) تناول بالشرح والتعليق الموضوعات الآتية :

أ) أثر التحولات والمتغيرات في الريف المصري.

ب) لماذا يرى العلماء أن الأجهزة التسويقية في مصر تعتبر من أضعف حلقات النشاط الإقتصادي بصفة عامة ، والنشاط الزراعي بصفة خاصة ؟.

ج) أثر الضآلة النسبية للإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة.



الفصل السادس

الإستراتيجية الزراعية وأهداف التنمية

سمات عقد التسعينات :

تستهدف إستراتيجية الزراعة المصرية في التسعينيات إستعداداً لتحديات القرن الحادي والعشرين إحداث التنمية الزراعية المتواصلة في إطار منظور إقتصادي وإجتماعي وسياسي شامل يُغطى الإنتاج وزيادته والخدمات وإتساع مجالها وذلك إستجابة للمتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

وفي ظل خصائص المجتمع وسمات عقد التسعينيات التي تتمثل في التحول من إقتصاديات تعتمد على مركزية التخطيط إلى إقتصاديات السوق ، والذي يعيش ثورة الاتصالات والمعلومات ، والتكنولوجيا المتقدمة ، وإتجاه معظم دول العالم إلى التجمع في تكتلات إقتصادية ، وَتَبنِّي برامج للإصلاح الاقتصادي بما تتضمنه من تَغَيُّراتٍ هيكلية وتحرير للتجارة الخارجية وتوسيع مساهمة القطاع الخاص.

في ضوء كل ذلك كان من الضروري النظر في إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية في التسعينيات وصياغتها لتتواصل مع استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات ولتتواءم في نفس الوقت وتتكيَّفْ مع متغيرات التسعينيات ، إنطلاقاً من أن هذه التغيرات تضع إطاراً بشكل لا يمكن معه النظر إلى المستقبل على أنه مجرد إمتداد للماضي ، وانما يتطلب الأمر أيضاً – عند صياغة استراتيجية التنمية الزراعية في التسعينات من حيث الأهداف والمحددات والآليات – أن تتمشى تلك الاستراتيجية مع المتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

إن صياغة أهداف عامة للتنمية الزراعية يجب أن يتم في إطار من التفاهم الكامل للمشاكل والقضايا الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي

وضرورة العمل على حلها أو التخفيف من آثارها وأن يؤخذ في الإعتبار عند صياغة تلك الأهداف وآليات تحقيقها حجم الموارد المتاحة ونوعياتها ، والمحددات الرئيسية للتنمية الزراعية وعلاقة القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى في الإقتصاد القومي والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية المعاصرة وأن يستفاد قدر الإمكان من تجارب الماضي ومن قدرات الإقتصاد المصري من خلال تقييم لبرامج التنمية السابقة.

ولا يخفى أن أهداف التنمية تتشابك مع بعضها ، بل وفي كثير من الأحيان تتعارض ، وقد يصعب الفصل في بعض الحالات بين الغايات والوسائل نتيجة العلاقات السببية بين الأهداف والوسائل ، فالهدف في مرحلة معينة قد يكون هو الوسيلة لتحقيق أهداف أخرى في مراحل لاحقة. ولذلك يجب التفرقة بين الأهداف الجزئية والأهداف الكلية الشاملة ، ويجب النظر لتلك الأهداف على فترات زمنية مختلفة ، وفي هذا الصدد علينا أن نُفرّق بين أهداف المدى القصير وأهداف المدى المتوسط وأهداف المدى الطويل ، والأهداف الواقعية هي تلك الأهداف المدروسة الممكنة التي يسهل التعبير عنها في صورة كمية ما أمكن بحيث يمكن تحليلها ووضع المؤشرات الرئيسية لقياس معدلات التحقيق والإنجاز والتي يمكن تحقيقها من خلال برامج عملية يمكن تطبيقها ، وأن تتسق تلك الأهداف مع الأهداف العامة لباقي قطاعات الإقتصاد القومي.

وتهدف استراتيجية التنمية الزراعية بصفة عامة إلى تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص واستخدام الموارد الزراعية الأرضية والمائية والرأسمالية والبشرية والعدالة الإجتماعية في توزيع الدخل القومي بين الزراعة وغيرها من القطاعات بالإقتصاد القومي في إطار تحقيق التنمية

المتواصلة. ورغم أنه يسهل الاتفاق على الأهداف العامة للتنمية الزراعية ، إلاّ أنه قد يظهر الخلاف عند وضع تلك الأهداف بصورة تفصيلية أو ترتيبها وفق أولوياتها ، وتلافياً لمشكلة إمكانية تعارض أهداف التنمية حيث قد يؤدي تحقيق هدف الكفاءة الإقتصادية إلى إخلالٍ بمبدأ العدالة الاجتماعية وظهور آثار سلبية إنكماشية تعوق تحقيق الأهداف الأخرى ، فإنه من الأهمية بمكان العمل على تحقيق حزمة الأهداف مجتمعة بصورة آنية مع إعطاء أوزان مناسبة لكل منها تعكس وجهة نظر وآمال وطموحات المجتمع وما ينتظر أن يسهم به قطاع الزراعة في إحداث التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ولقد تضمنت استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات مجموعة من الأهداف تشتمل على تحقيق أقصى صافي ناتج قومي زراعي وتحقيق العدالة الإجتماعية وزيادة قدرة الزراعة على تحقيق الأمن الغذائي وزيادة صافي الحصيلة التصديرية وتوفير فرص العمل المنتجة وصيانة وتنمية والحفاظ على الموارد الزراعية الإقتصادية.

ولا خلاف على أن تلك الأهداف العامة يمكن أن تصلح كأهداف للتنمية الزراعية ، إلاّ أنه عند وضع أهداف استراتيجية لمقابلة احتياجات المستقبل فقد يُثار الجدل حول الأهداف التفصيلية والتحديد الكمي لها ، وحول ترتيب هذه الأهداف وفق أولوياتها ، كذلك قد يكون هناك ضرورة لإضافة أهداف جديدة أظهرتها إتجاهات وتجارب الماضي وتُحَتِّمها المتغيرات والقضايا المطروحة في التسعينيات.

ويمكن إعادة صياغة أهداف استراتيجية التنمية الزراعية كالآتي :

١) تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص واستخدام الموارد :

وهو من الأهداف العامة التي تحظى بالأولوية في إهتمامات قطاع الزراعة تمشياً مع سياسات التحرر والإصلاح الإقتصادي التي تنتهجها الدولة. ويحقق هذا الهدف الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية المحدودة وتوجيهها نحو أنواع الإستغلال التي تتفق ومبدأ التخصص والميزة النسبية بما يحقق أكبر ناتج زراعي أو دخل زراعي صاف من إستخدام الموارد الزراعية المتاحة. كما تحقق تلقائياً التركيب المحصولي الأمثل على ضوء الأسعار الإقتصادية العالمية للمنتجات ومستلزمات إنتاجها والعلاقات السعرية بينها ، ويقرب بين الربحية الفردية والقومية.

ورغم أن استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينيات قد تضمنت هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية في استخدام الموارد الزراعية فمن المتوقع في التسعينيات زيادة أهمية ذلك الهدف بصفة عامة وخاصة بالنسبة للموارد المائية في الإنتاج الزراعي ، **ومن ثم فإن ترشيد إستخدام الموارد المائية يعتبر أحد الأهداف الهامة للتنمية الزراعية باعتباره العنصر الحاكم في الإنتاج الزراعي المصري** ، كذلك يتضمن هذا الهدف تطوير أداء القطاع العام وإعادة ترتيب أولويات الإستثمار وإستخدام التكنولوجيا الملائمة في الزراعة بما يحقق إرتفاع معدلات النمو في الزراعة المصرية ويعمل هذا الهدف على تحقيق تعظيم قيمة الناتج الزراعي وتخصيص الموارد الزراعية المتاحة بما يحقق أعلى صافي عائد مجتمعي ، ومن المنتظر تمشياً مع سياسات التحرر الإقتصادي ومع الأخذ بمبدأ الميزة النسبية أن يحتل هدف تشجيع الصادرات درجة أكبر من الاهتمام عن هدف الإحلال محل الواردات وذلك بالتوسع في الزراعات

المتطورة التي تستهدف التصدير من مفهوم أنه يستوعب الجزء الفائض من إحتياجات السوق المحلية بالدرجة الأولى ، بل **ينبغي النظر إلى التصدير على أنه هدف قومي لتدعيم الكيان الإقتصادي للبلد** ، ويستلزم ذلك توفير المعلومات والإرشاد المتطور حول إحتياجات الأسواق الخارجية ومواصفات الجودة المطلوبة والتوقيتات الزمنية التي يمكن فيها الحصول على حصة من السوق العالمية مع تيسير إجراءات التصدير وقصر دور الدولة على مراقبة الجودة حفاظاً على الأسواق العالمية بالتنسيق بين الجهات المختلفة ، وفتح المجال للقطاع الخاص ليساهم بدور أكبر في التصدير وإستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة.

أما بالنسبة لهدف تحقيق الأمن الغذائي فيجب ألا يتعارض مع هدف تعظيم قيمة الإنتاج الزراعي ، وبحيث يقتصر مفهوم الأول على المحاصيل الإستراتيجية الرئيسية مثل القمح ، وأن يقتصر مفهوم المخزون الاستراتيجي على إنتاج وتوفير الحد الآمن منه بصرف النظر عن التكلفة المجتمعية بحيث يؤخذ بمبدأ الميزة النسبية حيث يساعد على ذلك انتهاج السياسات الداعية إلى حرية التجارة والأسواق المفتوحة وإزالة العراقيل أمام حركة التجارة الدولية.

وبالنسبة لمحصول القمح تستهدف الإستراتيجية أن يكون الحد الآمن في حدود إحتياجات ثلاثة أشهر ، وتشير الإحصائات المعتمدة إلى أن الإنتاج المحلي من القمح يقدر بحوالي ٤١٪ من المتاح للإستخدام عام ١٩٩٠/٨٩ وتستهدف استراتيجية التسعينيات أن يتم تناول قضية الأمن الغذائي من زاويتين :

الأولى تتعلق بالشق الإنتاجي وضرورة العمل على زيادة الإنتاج.
والثانية تتعلق بالشق الاستهلاكي وضرورة العمل على ترشيد الإستهلاك وتقليل الفاقد سواء في مرحلة ما قبل الحصاد أو ما بعد الحصاد خلال القنوات التسويقية والإستهلاكية والتخزينية المختلفة.

ويتضمن هدف تحقيق الكفاءة وتعظيم قيمة الناتج الزراعي الصافي مجموعة من الأهداف التفصيلية والتي من أهمها زيادة معدلات النمو في غلة المنتجات الزراعية بالنسبة لعناصر الإنتاج المختلفة وخاصة التي تتسم بندرة نسبية عالية.

كما يتضمن تحقيق هدف الكفاءة الإقتصادية وتعظيم قيمة الناتج الزراعي الصافي الإهتمام بصناعة التقاوى باعتبارها حجر الزاوية في إحداث التنمية الزراعية ، وتستهدف الوزارة في هذا الصدد التركيز على رقابة الجودة وإنتاج تقاوي الأساس من المحاصيل الرئيسية مثل القطن من خلال برامج البحوث حفاظاً على الصفات الوراثية على أن يقوم القطاع الخاص بإنتاج التقاوي التجارية مع ضمان تغطية ٥٠٪ على الأقل من إحتياجات السوق ، وإنتاج تقاوي المحاصيل ذاتية الإخصاب حتى يتمكن القطاع الخاص من إنتاجها ، والتوسع في إنتاج تقاوي البطاطس محلياً حتى يتم إحلالها محل الواردات خاصة وأن واردات مصر من تقاوى البطاطس قد زادت خلال العشر السنوات ٨٠-١٩٩٠ بنسبة ٢١٪.

وتستهدف الإستراتيجية في مجال إنتاج محاصيل الحبوب زيادة الإنتاج من هذه المجموعة الهامة ، وقد تحقق فعلاً زيادة إنتاج القمح من حوالي ٨ر١ مليون طن عام ١٩٨٥/٨٤ إلى نحو ٣ر٤ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ ،

وتحسن نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح إلى حوالي ٢ر٤١٪ وتقدر كمية الإنتاج من محاصيل الحبوب بحوالي ١٤ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ بعد أن كانت نحو ٨ ملايين طن في أوائل الثمانينيات ، ويتسهدف زيادتها لتصل لنحو ١٨ مليون طن خلال فترة التسعينات. كما تستهدف الاستراتيجية تكثيف الجهود فى البرنامج البحثي الخاص بالأذرة الصفراء لاستنباط هجن عالية الإنتاج لنشر زراعتها والتوسع فيها خاصة بالأراضي الجديدة.

أما بالنسبة للمحاصيل السكرية فتهدف الاستراتيجية إلى التوسع في زراعة بنجر السكر ، وزيادة متوسط إنتاجية قصب السكر بهدف إنتاج حوالى ٣٧ر١ مليون طن من السكر من كلا المحصولين والاكتفاء بالمساحات المنزرعة حاليا بمحصول القصب بمحافظات إنتاجه الرئيسية التي تبلغ حوالي ٢٥٢ ألف فدان ، وإدخال خطوط إنتاج سكر البنجر بمحافظة سوهاج بعد أن ثبت نجاح زراعة بنجر السكر بها وإنشاء مصانع جديدة له في الدقهلية والفيوم والنوبارية لتحقيق الإنتاج المستهدف من السكر ولتبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي منه حوالى ٦٥٪.

كما تشير الإحصائيات إلى إرتفاع إنتاج قصب السكر لنحو ٦ر١١ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ وإلى زيادة إنتاج بنجر السكر من نحو ٥٧٨ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ إلى نحو مليون طن عام ١٩٩١/٩٠.

وتستهدف إستراتيجية التنمية الزراعية بالنسبة لمحصول القطن ، العمل على تحرير إنتاجه وتجارته الخارجية بهدف تشجيع الزراع على زيادة الإنتاج وفق قواعد الميزة النسبية ، والتوسع في إنتاج الأقطان طويلة التيلة الممتازة بهدف تصديرها وإستيراد جزء من إحتياجات الصناعة من الأقطان قصيرة

التيلة الرخيصة الثمن ويتحقق ذلك من خلال الرفع التدريجي للأسعار المزرعية كنسب من السعر العالمي وصولاً إلى إعادة نظام بورصة العقود.

وفي مجال المحاصيل البستانية تستهدف الإستراتيجية عدم التدخل في تحديد مساحات الخضر والفاكهة مع التوسع في إنتاج الأصناف عالية الإنتاجية المقاومة للأمراض خاصة في الأرض الجديدة ، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج الهجن محلياً والتوسع في الإنتاج من أجل التصدير ورفع الكفاءة التسويقية للخضر والفاكهة بهدف تقليل الفاقد قبل وأثناء وبعد الحصاد ، وتشير الاحصاءات إلى زيادة محاصيل الفاكهة من نحو ٩ر٢ مليون طن في عام ١٩٨٥/٨٤ إلى نحو ٥ ملايين طن في عام ١٩٩١/٩٠ وارتفاع إنتاج محاصيل الخضر من ٨ر٩ مليون طن إلى نحو ١ر١٠ مليون طن خلال نفس الفترة.

وفي مجال المحاصيل الزيتية تستهدف الاستراتيجية العمل على زيادة الإنتاج المحلي من المحاصيل الزيتية ذات صفات الجودة المرتفعة خاصة عباد الشمس والقُرْطُم بالأراضي حديثة الإستصلاح مع غيرها من المحاصيل الزيتية .

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فإن مصر لا تقع في النطاق البيئي الزراعي الذي يعطى للثروة الحيوانية ميزة إقتصادية نسبية ، حيث انخفض إنتاج محاصيل العلف من نحو ٥٨ مليون طن عام ١٩٨٥/٨٤ إلى نحو ٥٣ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ لذلك يجب أن يكون الهدف من تنمية الثروة الحيوانية والداجنة في مرحلة التسعينات هو تحقيق جزء من الإحتياجات الإستهلاكية من البروتين الحيواني بحيث يحقق رفع متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني من مصادره المختلفة من ١٤ جراماً إلى ٢١ جرام/يوم ،

الأمر الذي يعنى أن الإستراتيجية تتضمن تنمية هذا القطاع في مجال إنتاج اللحوم الحمراء وتعمل على تنويع مصادره آخذة في الإعتبار تحقيق مبدأ الميزة النسبية ، وذلك بالتركيز على إنتاج المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) بدرجة أكبر من الحيوانات الكبيرة التي تقل فيها الميزة النسبية وذلك في مناطق الساحل الشمالي الغربي بغرض التصدير وتنمية إنتاج الألبان ، وأن يقتصر دور الدولة بالنسبة للأعلاف على الرقابة النوعية وإجراء البحوث بهدف زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وترك مجال توفير واستيراد الأعلاف إلى القطاع الخاص. كما تستهدف الاستراتيجية كذلك تحويل صناعة الدواجن إلى القطاع الخاص والتوسع في إنتاج الأمصال واللقاحات محليا.

وفي مجال إنتاج الأسماك تستهدف الاستراتيجية تنمية المصايد الطبيعية ، وتشجيع إنشاء المزارع السمكية ، والتوسع في تصدير جانب من الأسماك الفاخرة وإستيراد أسماك شعبية بقيمة عوائدها ، مع الاهتمام بتوفير الزريعة اللازمة لتنمية الاستزراع السمكي فضلاً عن الإهتمام بالدراسات والبحوث التي تستهدف تنمية الإنتاج ومقاومة الأمراض.

وتحقيقاً لهدف تعظيم الناتج القومي الزراعي فإن إستراتيجية التنمية في التسعينات تستهدف رفع معدلات التكثيف الزراعي ، وتعديل التركيب المحصولي وفق سياسة ترشيدية تستهدف ترشيد إستخدام مياه الري بما يحقق تعظيم عائد الوحدة المائية ، مع توفير الموارد المائية اللازمة لاستصلاح واستزراع المناطق الجديدة.

٢) التنمية المتواصلة والحفاظ على البيئة :

تستهدف الإستراتيجية في هذا الصدد تحقيق التنمية بالأسلوب الذي يضمن الوفاء بإحتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحق الأجيال المقبلة على الوفاء بإحتياجاتهم ، وتعتبر التنمية المتواصلة من الأهداف الهامة في التسعينات بإعتبار أنها تجمع بين تحقيق الكفاءة الإقتصادية والعدالة في توزيع الدخل وإستغلال الموارد الزراعية بطريقة تضمن صيانتها والحفاظ عليها بين الأجيال مع ضمان تحقيق الحفاظ على البيئة من التلوث بكافة صوره.

وتقوم التنمية المتواصلة على أربع ركائز هي :

أ) تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية وصيانتها ومقاومة التصحر.

ب) مكافحة التلوث البيئى.

ج) التنمية الإجتماعية والاقتصادية.

د) التوسع الزراعي الأفقي باستصلاح وإستزراع الأراضي الجديدة.

فبالنسبة للموارد الأرضية تستهدف الإستراتيجية زيادة إنتاجيتها مع الإحتفاظ بقدراتها الإنتاجية وصيانتها وعدم ضياعها بالتجريف بالإضافة إلى تحسين الخواص الإقتصادية والفيزيقية للأراضي الزراعية القديمة ، وحمايتها من التدهور ، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في إستصلاح وإستزراع الأراضي الجديدة ، والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ، أما بالنسبة للموارد المائية فإن الإستراتيجية تستهدف ترشيد إستخدام المياه وزيادة مصادرها وحمايتها من التلوث وتوجيه استخدام

المياه بين الأنشطة الإنتاجية والقطاعات المختلفة بما يضمن الحصول على أعلى قيمة مضافة للموارد المائية وتقليل إستخدامها في إنتاج المحاصيل ذات الإحتياجات المائية الإروائية العالية وتوفير المياه اللازمة لإستصلاح وإستزراع الأراضي الجديدة ، حيث تحصل مصر على حصتها من مياه النيل في ضوء إتفاقية دول حوض النيل ويستلزم الأمر العمل على استقرار الأوضاع مع السودان لاستكمال قناة جونجلي وكذا تدعيم الصلة مع أثيوبيا ، وإعادة إستخدام مياه الصرف الزراعي دون الإضرار بخواص التربة الزراعية ، وإعادة النظر في مدة السدة الشتوية بهدف توفير مياه الري المهدرة ، والتَحَوُّل من نظم الري بالراحة إلى الري بالرفع لتوفير المياه ، من ناحية ، والحفاظ على خصوبة الأرض ، من ناحية أخرى.

إن الإهتمام بالجوانب البيئية والحفاظ على البيئة من القضايا الهامة الواجب إبرازها بمفهومها الشامل الذي يتضمن ليس فقط جانب الموارد المائية أو الأرضية ، وإنما أيضاً يتضمن برامج المقاومة المتكاملة للآفات وتقليل الآثار الضارة على البيئة من مختلف أنشطة الإنتاج الزراعي ، ولاشك أن تحقيق هذا الهدف يساهم في تحقيق هدف التنمية المتواصلة بمفهومها الشامل.

وبالنسبة للموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي تستهدف الاستراتيجية تحسين أوضاع سكان الريف المصري وتنمية المجتمعات الريفية في إطار المشاركة الشعبية واللامركزية في التخطيط الإقليمي الزراعي ، وزيادة فعالية دور أجهزة الإرشاد والتعليم والتدريب والإعلام الزراعي وتوفير الإطار المؤسسي والتشريعي الذي يكفل تحقيق السلام الإجتماعي **مع ضرورة إدماج دور المرأة الريفية في التنمية إدماجاً فعالاً يتفق مع الإطار**

الإجتماعي لدور المرأة في الريف المصري بإعتبارها نصف عدد سكان الريف.

٣) علاج مشكلة البطالة :

تعتبر قضية البطالة من القضايا الهامة والملحة ، وأحد الأبعاد الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي ، وفي الوقت الذي يعتبر فيه قطاع الصناعة قطاعاً طارداً للقوى العاملة ، فإن أهمية القطاع الزراعي في هذا الصدد ترجع إلى مقدرته على توفير فرص عمل منتجة ، وتزيد هذه المشكلة حدة بالنظر إلى برامج الإصلاح الإقتصادي والذي من المتوقع أن تكون له آثار إنكماشية يترتب عليها تفاقم مشكلة البطالة خاصة في المدى المتوسط ، ولذلك ظهرت الآثار الإنكماشية لهذه البرامج خلال عقد التسعينات.

ومن ثم يأتي هدف خلق فرص عمل منتجة كهدف رئيسى لاستراتيجية التنمية الزراعية ، خاصة أن قطاع الزراعة من القطاعات المستوعبة لأعداد كبيرة في مجالات التوسع الزراعي الرأسي والأفقي في مختلف أنشطة القطاع الزراعي ، وكذلك في مجالات التسويق للسلع ومستلزمات الإنتاج الزراعي في كل من القطاعات العام والتعاوني والخاص ، وتستهدف الاستراتيجية لحل مشكلة البطالة إعادة التأهيل المهني والحرفي للعمالة الزراعية ، والتركيز على التدريب التحويلي لهذه العمالة وتشجيع قيام المشروعات الزراعية والريفية كثيفة العمالة ، والاهتمام بمشروعات شباب الخريجين وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أراض جديدة باعتباره مشروعاً قومياً وإنشاء المجتمعات الزراعية الصناعية الجديدة ، وتوفير مصادر الإعاشة والأنشطة والخدمات اللازمة حتى يتسنى جذب نسبة من سكان مصر للعمل والاستقرار في المناطق

الجديدة ومن المنتظر أن يقدم الصندوق الإجتماعي حلولاً جزئية لمشكلة البطالة في مصر.

٤) تحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل :

ركزت السياسات السابقة في سبيل تحقيق هدف العدالة الإجتماعية بشكل واضح على قضايا الحوافز السعرية والتي كانت السبب الأول في إعادة توزيع الدخل القومي لغير صالح القطاع الزراعي من خلال الضرائب غير المباشرة التي كانت تفرض عن طريق جهاز الأسعار بتسعير المحاصيل الإستراتيجية عند مستويات سعرية تقل عن قيمتها السوقية من خلال نظام التوريد الإجباري.

ويمكن تحقيق هدف العدالة التوزيعية للدخل القومي بأن يكون التوزيع على القطاعات بطريقة موضوعية تعكس نسبة مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة بالإقتصاد القومي ، وحدوث قدر أكبر من التوازن في توزيع الدخل القومي بين الزراعة وغيرها من القطاعات ، بل وفي توزيع الدخل داخل قطاع الزراعة نفسه بين منتجى مختلف المنتجات الزراعية ، لاشك أن ذلك يعتبر من الأهداف الأساسية لاستراتيجية التنمية الزراعية مستقبلاً ، **فالأهداف الاجتماعية لا تقل اهمية عن الأهداف الإقتصادية** ويستلزم تحقيقها ليس فقط تعديل في الإطار الإقتصادي وتوجيهه نحو مزيد من التحرير وإعمال آليات السوق لإزالة التشوهات السعرية التي تساهم في توزيع الدخل لصالح فئة على حساب أخرى وإنما تستلزم أيضاً تعديلات تشريعية ومؤسسية.

٥) تنمية الصادرات الزراعية :

تمشياً مع سياسات التحرر الإقتصادي والأخذ بمبدأ الميزة النسبية فسوف يحتل هدف تشجيع الصادرات الزراعية درجة أكبر عن الإحلال محل الواردات وذلك لتخفيف العبء المتزايد على الميزان التجاري وتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف إجراء دراسات مكثفة للتعرف على إحتياجات الأسواق الخارجية كماً وكيفاً ، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الإنتاج بهدف التصدير في المقام الأول حيث يبدأ النشاط الإنتاجي من جانب الطلب الخارجي والتَعَرُف على مواصفاته وحجمه والعمل على تلبية ذلك الطلب بالكم والكيف والتوقيت المناسب والاستمرار في دراسة تلك الأسواق الخارجية والتغيرات التي تطرأ عليها والتغيرات التفسيرية لحجم الطلب فيها ، والإنتاج بهدف مواجهة إحتياجات السوق الداخلية مع تصدير الجزء الفائض من الإنتاج الذي تتطابق مواصفاته مع إحتياجات السوق الخارجية ، فهذا النوع الأخير من السياسات الإنتاجية ينطوي على عشوائية وعدم إستمرارية ولا يشكل سياسة تصديرية زراعية متواصلة. كما يستلزم تطوير الصادرات ضرورة العمل على تسهيل إجراءات التصدير والتشريعات المرتبطة بهذا النشاط بطريقة تكفل تحقيق المرونة اللأزمة للمصدرين لما تتسم به معظم السلع الزراعية من خصائص معينة تحتم توفير تلك المرونة.

الخلاصــــة

أوضحنا في هذا الفصل أن إستراتيجية الزراعة المصرية في التسعينيات إستهدفت إستعداداً لتحديات القرن الحادي والعشرين إحداث التنمية الزراعية المتواصلة في إطار منظور إقتصادي وإجتماعي وسياسي شامل يُغطي الإنتاج وزيادته والخدمات وإتساع مجالها وذلك إستجابة للمتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

وفي ضوء كل ذلك كان من الضروري النظر في إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية في التسعينيات وصياغتها لتتواصل مع إستراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات ولتتواءم في نفس الوقت وتتكيَّفْ مع متغيرات التسعينيات ، إنطلاقاً من أن هذه التغيرات تضع إطاراً بشكل لا يمكن معه النظر إلى المستقبل على أنه مجرد إمتداد للماضي ، وإنما يتطلب الأمر أيضاً عند صياغة إستراتيجية التنمية الزراعية في التسعينات من حيث الأهداف والمحددات والآليات أن تتمشى تلك الإستراتيجية مع المتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

ولا يخفى أن أهداف التنمية تتشابك مع بعضها ، بل وفي كثير من الأحيان تتعارض ، وقد يصعب الفصل في بعض الحالات بين الغايات والوسائل نتيجة العلاقات السببية بين الأهداف والوسائل ، فالهدف في مرحلة معينة قد يكون هو الوسيلة لتحقيق أهداف أخرى في مراحل لاحقة.

وتهدف إستراتيجية التنمية الزراعية بصفة عامة إلى تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص وإستخدام الموارد الزراعية الأرضية والمائية والرأسمالية والبشرية والعدالة الإجتماعية في توزيع الدخل القومي بين الزراعة وغيرها من القطاعات بالإقتصاد القومي في إطار تحقيق التنمية المتواصلة.

ولا شك أن تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص وإستخدام الموارد يعتبر من الأهداف العامة التي تحظى بالأولوية في إهتمامات قطاع الزراعة تمشياً مع سياسات التحرر والإصلاح الإقتصادي التي تنتهجها الدولة. ويحقق هذا الهدف الإستخدام الأمثل

للموارد الزراعية المحدودة وتوجيهها نحو أنواع الإستغلال التي تتفق ومبدأ التخصص والميزة النسبية بما يحقق أكبر ناتج زراعي أو دخل زراعي صاف من إستخدام الموارد الزراعية المتاحة. كما تحقق تلقائياً التركيب المحصولي الأمثل على ضوء الأسعار الإقتصادية العالمية للمنتجات ومستلزمات إنتاجها والعلاقات السعرية بينها ، ويقرب بين الربحية الفردية والقومية ، على أن يُراعى ترشيد إستخدام الموارد المائية حيث يعتبر أحد الأهداف الهامة للتنمية الزراعية بإعتباره العنصر الحاكم في الإنتاج الزراعي المصري ، كذلك يتضمن هذا الهدف تطوير أداء القطاع العام وإعادة ترتيب أولويات الإستثمار وإستخدام التكنولوجيا الملائمة في الزراعة بما يحقق إرتفاع معدلات النمو في الزراعة المصرية ويعمل هذا الهدف على تحقيق تعظيم قيمة الناتج الزراعي وتخصيص الموارد الزراعية المتاحة بما يحقق أعلى صافي عائد مجتمعي.

ويُنادي علماء التنمية في عالمنا المعاصر بتطبيق التنمية المتواصلة والحفاظ على البيئة ، حيث أنها في هذا الصدد تستهدف تحقيق التنمية بالأسلوب الذي يضمن الوفاء بإحتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحق الأجيال المقبلة على الوفاء بإحتياجاتهم ، وتعتبر التنمية المتواصلة من الأهداف الهامة في التسعينات بإعتبار أنها تجمع بين تحقيق الكفاءة الإقتصادية والعدالة في توزيع الدخل وإستغلال الموارد الزراعية بطريقة تضمن صيانتها والحفاظ عليها بين الأجيال مع ضمان تحقيق الحفاظ على البيئة من التلوث بكافة صوره ، كما ينادون بضرورة إدماج دور المرأة الريفية في التنمية إدماجاً فعالاً يتفق مع الإطار الإجتماعي لدور المرأة في الريف المصري بإعتبارها نصف عدد سكان الريف ، وكذلك التغلُب على مشكلة البطالة وتحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل.

قضايا للمناقشة

١) " يجتاز مجتمعنا المصري المعاصر فترة هامة من فترات تطوره الإجتماعي والإقتصادي والسياسي ، حيث يتحوّل من إقتصاديات تعتمد على مركزية التخطيط إلى إقتصاديات السوق ، في إطار ثورة الإتصالات والمعلومات والتكنولوجيا المتقدمة ".

علّق على العبارة السابقة ، شارحاً في ضوء دراساتك العلمية رأيك الخاص فيما يتعلق بوضع إستراتيجية للتنمية الزراعية تتمشى مع المتغيرات والمُستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

٢) " يرى علماء التنمية أن أهدافها قد تتشابك مع بعضها ، بل وفي كثير من الأحيان تتعارض ، وقد يصعب الفصل في بعض الحالات بين الغايات والوسائل نتيجة العلاقات السببية بين الأهداف والوسائل ".

علّق على العبارة السابقة ، شارحاً في ضوء تحقيق الكفاءة الإقتصادية الأسلوب الذي تراه مناسباً لتحقيق أهداف المدى القصير ، وأهداف المدى المتوسط ، وأهداف المدى الطويل.

٣) " يرى علماء التنمية الزراعية أنه ينبغي إعادة صياغة أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية ، على أن يؤخذ دائما في الإعتبار إحتياجات المستقبل ".

أكتب بحثاً توضح فيه تطور التنمية الز 'اعية منذ الثمانينات حتى الآن ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بالإستراتيجية الزراعية التى نواجه بها تحديات القرن للحادى والعشرين.

٤) " من أهم الأهداف العامة التى تحظى بالأولوية في إهتمامات قطاع الزراعة تمشياً مع سياسات التحرر والإصلاح الإقتصادي ، الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية المحدودة وتوجيهها نحو أنواع الإستغلال الأمثل التي تتفق ومبدأ التخصص والميزة النسبية ".

علّق على العبارة السابقة ، شارحاً في ضوء دراساتك العلمية الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف العامة للإستراتيجية الزراعية.

٥) " هناك إجماع في مصر على أن ترشيد إستخدام الموارد المائية يُعتبر أحد الأهداف الهامة للتنمية الزراعية ، باعتباره العنصر الحاكم في الإنتاج الزراعي المصري ".

ناقش هذا الرأي في ضوء التركيب المحصولي للزراعات المصرية والسوق العالمي للحاصلات الزراعية وفي إطار النظرة القومية التي ترتبط بإعتبار التصدير هدفاً أساسياً لتدعيم الكيان الإقتصادي للبلد.

٦) أكتب بحثاً يتضمن مجموعة من الأهداف التفصيلية التي يمكن من خلالها تحقيق الكفاءة وتعظيم قيمة الناتج الزراعي الصافى.

٧) " تنادي جميع المؤتمرات الدولية للتنمية الزراعية بتطبيق مفهوم التنمية المتواصلة ".

علّق على العبارة السابقة ، موضحاً مفهوم التنمية المتواصلة ، وركائزها ، والمفهوم الشامل لإرتباطها بقضايا البيئة.

٨) تناول بالشرح والتعليق ما يأتي :

*) رأيك الخاص فيما يتعلق بما تنادي به المؤتمرات الدولية الزراعية بضرورة إدماج دور المرأة الريفية في التنمية إدماجاً فعالاً يتفق مع الإطار الإجتماعي لدور المرأة في مختلف البلدان ، على أن تتناول في سياق عرض رأيك دور المرأة المصرية في الريف المصري بإعتبارها نصف عدد سكان الريف.

*) كيف يمكن علاج مشكلة البطالة ؟.. وكيف يمكن في إطار المتغيرات العالمية وآليات السوق الحرص على مراعاة الأهداف الإجتماعية ؟ ... ورأيك الخاص فيما تراه القيادة السياسية ، ويؤيدها في ذلك علماء الإدارة والإقتصاد والإجتماع ، بأن الأهداف الإجتماعية لا تقل أهمية عن الأهداف الإقتصادية.

الفصل السابع

الإستراتيجية الزراعية ومعا التنمية الزراعية

معالم التنمية :

إن معالم الطريق للتنمية الزراعية تتطلب التعرف على المحددات والعراقيل التي تتفاعل مع بعضها مكونة المناخ المحدد لتنمية الزراعة المصرية ليُعتبر من الأهمية بمكان عند رسم ملامح استراتيجية التنمية الزراعية في مصر ، إذ أن عدم تحديد تلك المحددات والعراقيل والتعرف عليها قد يدفع إلى صياغة غير واقعية من خلال تحديد أهداف وآليات لا تتمشى مع الواقع الفعلي لظروف الزراعة المصرية الحالية والتي تأثرت في نهاية الثمانينيات بتيارات التغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي ومن خلال الرؤية المستقبلية لاستراتيجية واقعية للزراعة المصرية ، فإنه توجد عدة محددات يأتى في مقدمتها المحددات الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والتشريعية والتكنولوجية.

١) محددات الموارد الإقتصادية :

(أ) الموارد المائية :

تحتل قضية توافر المياه الاهتمامات الأولى في العالم أجمع بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة وذلك في ضوء عدم قدرة الموارد الحالية والمستقبلية لمواجهة التوسع الزراعي وحجم الطلب عليها للإستخدامات المختلفة ، وتعتبر **مصر أكثر دول العالم إعتماداً على الزراعة المروية نسبياً** ، فالأمطار فيها لا تسقط بصورة مؤثرة إلا على الساحل الشمالي بمعدل يتراوح بين ١٤٠ – ٢٣٠ مم فى العام ، ولذلك فإن الزراعة المطرية لا تتجاوز مساحتها ٢٪ من المساحة الكلية المزروعة في مصر بينما **تعتمد مصر على مياه النيل في ري**

٩٧٪ **من أراضيها المزروعة** ، وتعتمد على المياه الجوفية بالصحراء الغربية وسيناء في زراعة ١٪ من الأرض.

ومنذ قيام السد العالي وطبقاً لإتفاقيات مياه النيل المبرمة بين حكومتي مصر والسودان في نوفمبر ١٩٥٩ ظل نصيب مصر من مياه النيل ٥ر٥٥ مليار متر مكعب في السنة ، وخلال السنوات الشحيحة (١٩٧٩ - ١٩٨٧) التي قل فيها إيراد النهر الطبيعي عن المتوسط استكملت مصر حصتها بالسحب من المخزون في بحيرة السد العالي ، وتوضّح الإحصائيات أن الموارد المائية المتوفرة لأغراض التوسع حتى عام ٢٠٠٠ مرتبط أساساً بتنفيذ مجموعة من الإجراءات أهمها زيادة السحب من المياه الجوفية في الوادي والدلتا والتي يمكن من خلالها توفير ٤ر٢ مليار متر مكعب ، وزيادة مياه الصرف المعاد إستخدامها للري في الدلتا والفيوم والتي يمكن من خلالها إضافة ٦ر٣ مليار متر مكعب ، والعمل على تخزين مياه النيل التي تهدر في البحر في بحيرتي البرلس والمنزلة ، واستخدام هذه المياه للري بعد إعذاب البحيرتين مما يضيف نحو ٣ر٢ مليار متر مكعب ، وكذا تنفيذ المشروع القومي لتطوير الري بالأراضي القديمة والذي يمكن أن يوفر ١٠-١٥٪ من مياه الري وذلك من خلال تنفيذ المشروع بمعدل ١٠٠ ألف فدان سنويا ، ويضيف هذا المشروع حوالي مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ ، وكذا زيادة حصة مصر من مياه النيل بعد إتمام المرحلة الأولى من قناة جونجلي والتي تحتاج إلى ثلاث سنوات لتنفيذها من بدء استئناف العمل ، ويمكن أن يضيف هذا المشروع نحو ملياري متر مكعب ، أما عن تقنية إعذاب المياه فلا يمكن حالياً إدراج إعذاب مياه البحر المالحة ضمن موارد مصر المائية في ضوء الإرتفاع الباهظ لتكلفة هذه التقنية.

كذلك تشير الدراسات إلى أن مصدر المياه الجوفية في الوادي والواحات هو الجزء الجوفي الممتد تحت أجزاء كبيرة من جمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية والسودان وتشاد ، والجزء الأكبر من مياه هذا الخزان تحملها صخور الحجر الرملي النوبي ، وتجرى حالياً دراسة شاملة لهذا الخزان يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة ، وتوضح الدراسات أنه يمكن التوسع في الوادي الجديد وفي منطقة غرب العوينات إعتماداً على هذا الخزان في مساحة ربع مليون فدان في حدود رفع ٧٠ متراً يستمر لمدة مائة عام.

أما بالنسبة للمياه الجوفية في سيناء فتشير الدراسات إلى أن المياه الجوفية التي تحملها طبقة الحجر الرملي النوبي جيدة في وسط سيناء وتسوء صفاتها كلما ابتعدنا شعاعياً عن هذه المنطقة ، ويحدث تداخل في مياه البحر على طول الصدع الموجود بفالق خليج السويس ، ولذلك فإن تركيز الأملاح في المنطقة الوسطى يتراوح بين ٣٠٠ - ٥٠٠ جزء في المليون بينما يصل عشرة آلاف جزء في المليون قرب خليج السويس ويمكن القول بأن المياه الجوفية في وسط سيناء بشكل عام تصلح للري والشرب معاً ولكن تتحدر صفاتها بشدة كلما إتجهنا شمالا ، كما تشير الدراسات التي قام بها معهد بحوث الموارد المائية التابع لوزارة الأشغال والموارد المائية إلى وجود طبقة حاملة للمياه الجوفية تحت أودية المساعيد والفتح والخريق على عمق يبلغ نحو ١١٠ أمتار وأنه يمكن استغلال هذه المياه في زراعة نحو ٣٠٠٠ فدان بهذه الأودية وفي وادي العريش الأسفل ، وفي المنطقة الساحلية تسحب المياه الجوفية من منطقة الحجر الرملي الجيري والذي يعلو طبقة رملية زلطية هي الطبقة الحاملة للمياه فيما بين غزة والعريش.

والمياه الجوفية في العريش هي خليط من تغذية مباشرة في تدفق الوارد من الأمطار في الشرق ومن سريان الماء إلى أعلى من الطبقات الحاملة للمياه. وملوحة مياه الآبار في هذه المنطقة تتراوح بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ جزء من المليون وتشير الدراسات التي أجريت أخيراً إلى أنه لا مجال للتوسع الزراعي في هذه المنطقة على المياه الجوفية في أكثر من ألف فدان.

ويشير تقرير مشروع المخطط الرئيسي للأراضي عام ١٩٨٥ إلى أن مساحات الأراضي القابلة للإستصلاح في مصر في حدود رفع ١٥٠ متراً تبلغ ٢ر٥٩٣ مليون فدان منها ٢١٧ ألف فدان في الصحراء الغربية تروى بالمياه الجوفية ، وتعطى أولوية الإستصلاح لمساحة ٨٥٥ ألف فدان بالوجه البحري ، و ١٢٢ ألف فدان بالوجه القبلي.

ولم يقتصر الأمر على محدودية الموارد المائية التي تعتمد عليها التنمية الزراعية الأفقية ، بل إن هناك محدداً آخر يتعلق بمشاكل ملوحة التربة الزراعية إذ إن حوالي ٣٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية المصرية تتأثر بالملوحة بدرجات متفاوتة نظراً لوقوع مصر في المناطق الجافة وشبه الجافة واستخدام المياه التي تحتوى على نسبة من الأملاح الذائبة في ري الأراضي الزراعية ، وكذا التغيير من ري الحياض إلى ري دائم مع عدم كفاءة نظام الصرف مع ارتفاع الحرارة مما يؤدي إلى زيادة البخر وبالتالي إرتفاع نسبة الأملاح بالتربة.

يتضح مما سبق أن **نهر النيل يمثل المورد الرئيسي للمياه في مصر وأن تنمية النهر وترشيد إستغلال مياهه تمثل الركيزة الأولى لأي تقدم زراعي** أو صناعي مرتقب ، وتتوقف تنمية موارد النيل أساساً على تنفيذ

مشروعات أعالي النيل والتخزين القرني في البحيرات الاستوائية والتي يتوقف تنفيذها على عدة ظروف خارجة عن نطاق قطاع الزراعة.

(ب) الموارد الأرضية :

من الطبيعي أن تشكل الموارد الأرضية من حيث الكم والخواص الطبيعية والكيماوية عنصراً هاماً وأساسيا لإحداث التنمية الزراعية ، وتشير الدراسات إلى أن المساحات القابلة للإستصلاح في مصر تبلغ نحو ١ر٣ مليون فدان يمكن إضافتها للرقعة المزروعة حالياً والبالغة نحو ٥ر٧ مليون فدان ، وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للإستصلاح بمياه النيل نحو ٩ر٢ مليون فدان ونحو ٢ر٠ مليون فدان بالمياه الجوفية ، وتعد محافظات سيناء والوادي الجديد والشرقية والبحيرة والإسماعيلية أهم مناطق التوسع المستقبلي حيث تمثل مساحات التوسع في تلك المحافظات كنسبة من جملة مساحة التوسع الأفقي المتوقعة نحو ١ر٢٦٪ ، ٧٢ر١٥٪ ، ٩ر١٣٪ ، ٢ر٨٪ ، ٥ر٧٪ على التوالي ، وقد استهدفت إستراتيجية الزراعة المصرية في الثمانينيات تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على إستصلاح وإستزراع وتملك أراض جديدة بينما يقتصر دور الحكومة على المساهمة في أعمال البنية الأساسية والدراسات التقنية لتحديد أفضل المواقع الممكن إستصلاحها وجدواها إقتصادياً بالإضافة إلى تقديم الإئتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الإستزراع وبيع ما بحوزتها بشروط ميسرة خاصة لشباب الخريجين وفي إطار هذه السياسة تم توزيع نحو ٤٢ ألف فدان ١٩٨٨/٨٧ على ٧٦٨٣ خريجاً ، وفي عام ١٩٨٩ تم توزيع ٥ر٦٠ ألف فدان على ١١ ألف خريج ، وبنفس الشروط تم توزيع نحو ٧٥ ألف فدان عام ١٩٩٠ ، وقد بلغت المساحة المستصلحة من الأراضي

الجديدة خلال عقد الثمانينيات حوالي ١٫٢٩٤ مليون فدان ، قدر حجم الإستثمارات المنفذة لإنجازها خلال تلك الفترة بنحو ٢٫١٢٨ مليار جنيه.

وتمثل مشكلة ملوحة التربة محدداً نوعياً للموارد الأرضية لا يجب إغفاله عند وضع إستراتيجية الزراعة المصرية حيث أن حوالي ٣٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية المصرية تتأثر بالملوحة بدرجات متفاوتة. وتتوزع مساحة الأراضي الزراعية التي تعاني من مشاكل الملوحة بمناطق شرق الدلتا ووسط الدلتا وغرب الدلتا ووسط وجنوب مصر ، إذ تبلغ هذه المساحات في تلك المناطق نحو ٣٧٥ ، ١٥٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ألف فدان على التوالي. هذا بالإضافة إلى وجود حوالي مليون فدان تعاني من إرتفاع مستوى الماء الأرضي.

(ج) الموارد البشرية :

تشكل ظاهرة البطالة محدداً هاماً عند وضع ملامح إستراتيجية التنمية الزراعية لما لها من آثار سلبية على النواحي الإقتصادية والإجتماعية والأمنية علاوة على أن الموارد البشرية المعطلة تمثل طاقة إستهلاكية في المجتمع لا تشارك في عملية الإنتاج.

وقد قدرت الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٢/٨١ – ١٩٨٧/٨٦ زيادة حجم العمالة بنحو ١٫٥ مليون فرد بمتوسط سنوى قدره ٣٠٠ ألف فرد ، وقد ارتفع حجم العمالة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١ بنحو ٢٫١ مليون فرد بمتوسط سنوى قدره ٢٤٠ ألف فرد . وتعكس التقديرات أن هناك حاجة حقيقية لتوفير فرص عمل لا تقل عن ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنويا.

وتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن تعداد القوى العاملة في مصر يبلغ ١٤ مليون فرد في حين يقدر عدد غير العاملين بنحو ٢٫٨ مليون يمثلون نحو ٢٠٪ من القوى العاملة. وهذه النسبة بالقياس بالمعدلات العالمية تعد من أعلاها إرتفاعاً . ولذلك فإنه ينظر إلى قطاع الزراعة على أنه من القطاعات الهامة في استيعاب وإمتصاص أعداد من القوى العاملة.

٢) المحددات التكنولوجية :

ينظر إلى التنمية التكنولوجية على أنها المحور الأساسي للتقدم الإقتصادي والإجتماعي لجميع الدول المتقدمة ويشير الموقف الإقتصادي العالمي إلى سيطرة وإحتكار الدول المتقدمة لمعطيات العلم والتكنولوجيا التي تتحكم في الوسائل الإنتاجية والخدمية والدفاعية والأمنية مما يسبب عجزاً تكنولوجياً في قدرات الدول النامية ، ونتيجة لذلك تتحرك الأسواق العالمية للسلع والخدمات الصناعية والتكنولوجية لصالح الدول المتقدمة ، ومن الثابت أن هناك فجوة بين الدول الصناعية والدول النامية لا سبيل إلى تخطيها إلا بتشجيع البحث والتطوير والإبتكار محلياً ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة ثم محاولة إستيعابها وتطويعها بما يتلاءم مع الظروف المحلية على أن يتصف المجتمع بالإرتقاء التكنولوجي أي يكون قادراً على التعامل مع التكنولوجيا بإيجابية وبدرجات متزايدة كماً وكيفاً بحيث **يتحول المجتمع من الإقتصار على إستخدام التكنولوجيا إلى القدرة على توليدها ذاتياً مع توفير أكبر قدر من متطلباتها من الموارد المحلية.**

وفي الواقع فإن هناك مصدرين رئيسين للحصول على التكنولوجيا وإستخدامها في الإنتاج الزراعي وهما المصادر الأجنبية ، والمصادر المحلية.

وتعتمد أغلب الدول النامية على المصادر الأجنبية نظراً لقدراتها المحدودة لتوفير القدر المناسب من التكنولوجيا اللازمة والملائمة لتطوير إنتاجها الزراعي.

أما المصادر المحلية فتتوفر عن طريق نشاطات مراكز ومعامل البحوث والتطوير الوطنية والأجهزة الأخرى المعونة العاملة في مجال تطوير الإنتاج الزراعي محلياً.

وتمثل التكنولوجيا الوطنية حلقة الربط الأساسية في تطبيق نتائج البحث العلمي والتطوير الكفء لها بما يؤدي إلى وفرة الناتج وتحسين نوعيته وخفض تكلفته ويسر في الخدمات المترتبة على تطبيق التكنولوجيا المتقدمة.

ومن المعلوم أنه يتوافر لمصر كوادر وطنية على أعلى مستوى من الإعداد العلمي والخبرة القادرة على إقتحام العديد من التكنولوجيات المتقدمة بقصد الإستيعاب والتطويع الكفء لها وصولاً إلى تكنولوجيا وطنية ، ولعل الأمثلة الناجحة لهذا الأسلوب عديدة نذكر منها على سبيل المثال وزارة الزراعة بمراكزها البحثية والمركز القومي للبحوث وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والجامعات وكليات الزراعة والتي كان لها دور كبير في إنتاج العديد من الحاصلات الرئيسية الحقلية والبستانية من خلال التطبيق المتزامن لحزم التوصيات المستنبطة من تطبيق نتائج البحث لفترات طويلة.

ويمثل نقل التكنولوجيا الأجنبية ركناً هاما وأساسياً في إستراتيجية التنمية الزراعية شريطة أن يتم إختيار التكنولوجيا الملائمة بأفضل شروط مالية وفنية وإقتصادية ، وتواجد القدرة التكنولوجية والإنتاجية والتنظيمية المحلية.

وجدير بالذكر هنا أن للتكنولوجيا الحديثة المتطورة دوراً متعاظماً في مجالات التنمية الزراعية ، وتتركز تلك التكنولوجيات المؤثرة في التنمية الزراعية في المجالات الآتية :

تكنولوجيا الإستشعار عن بعد وعلوم الفضاء ، حيث أمكن للأقمار الصناعية تقديم مسح ورصد للموارد والثروات الطبيعية وللأرض الزراعية والغطاء النباتي ومختلف الأنشطة الزراعية بما يمكن القائمين على المجالات الزراعية من حساب المساحات المحصولية في المواسم الزراعية المختلفة وإكتشاف ورصد التغيرات البيئية وتأثيراتها الزراعية وإكتشاف المساحات الزراعية التي تعاني من مشاكل إنتاجية مثل إرتفاع نسبة الملوحة في الأراضي وإرتفاع مستوى المياه الجوفية ومشاكل الآفات والأمراض النباتية ، ومشاكل الجفاف ومشاكل الصقيع والمشاكل الفسيولوجية في نمو النبات بأجهزة الرصد الفوتوغرافية والحرارية والإلكترونية قبل أن تراها العين المجردة وكذلك التنبؤ بإنتاجية المحاصيل وحساب التقديرات الأولية لها قبل أن تتمكن من ذلك أجهزة الرصد الأرضية فضلاً عن رصد مشاكل التصحر وتدهور الأراضي الزراعية المنتجة والإكتشاف المبكر لغزوات الجراد الصحراوية من خارج الحدود وكذا التنبؤ المبكر بمستوى الفيضانات والتقدير الأولى للموارد المائية المتاحة في نهر النيل ، وتكنولوجيا إستخدام أشعة الليزر خاصة في عمليات تسوية التربة الزراعية في التعقيم وطرق حفظ المواد الغذائية بالإضافة إلى تكنولوجية الزراعات المحمية والتكنولوجية الحيوية والهندسة الوراثية والتي أحدثت تطورات هائلة في استنباط أصناف وسلالات نباتية جديدة ذات صفات مرغوبة ومتحكم فيها وكذلك في مجال نقل الصفات والجينات الوراثية المرغوبة في سلالات أخرى وبما ستنتجه من تقاوي

وشتلات وفسائل خالية من الأمراض ومقاومة للآفات ، وتكنولوجيا زراعة الأنسجة بهدف إنتاج شتلات وفسائل خالية من الأمراض الكامنة والفيروسات خصوصاً في المحاصيل مثل البطاطس والموز وتكنولوجيا الري المتطور والتي تهدف إلى ترشيد إستخدام الموارد المائية المتاحة في الزراعة من خلال نظم الري السطحى المرشد والري بالرش والمحوري والتنقيط مع إستخدام الأسمدة مع مياه الري ، والتكنولوجيات المتطورة للتسميد وتغذية النبات والتي تهدف إلى جعل الأسمدة العضوية أسمدة حيوية عضوية ذات محتوى غذائي عال ومعقمة ضد الآفات والأمراض ومن النماذج الهامة للتكنولوجيات الحديثة أيضاً التكنولوجيا الحيوية في مكافحة الآفات والأمراض ووقاية المزروعات والتي تهدف إلى الإستغناء تدريجياً عن المبيدات الكيماوية وإحلالها بالمقاومة الحيوية والتي تقع المبيدات الميكروبية على قمتها ضد الحشرات وأمراض النبات ، وأيضاً تكنولوجيا النظم الخبيرة ، والمعلومات والحاسبات الإلكترونية والتي تهدف إلى خلق قاعدة بيانات متطورة متكاملة بكافة العوامل المؤثرة إنتاجياً في كل محصول إقتصادي وكذلك العوامل المرتبطة بالإنتاج الزراعي ، وكذا تصنيع المعدات والالآت الزراعية الملائمة للظروف المصرية مما يعطى عمليات التنمية الزراعية دفعة كبيرة وتصنيع أعلاف الحيوان غير التقليدية من المخلفات النباتية المحلية وخلائطها العضوية والمعدنية بالإضافة إلى التصنيع الوطني للأعلاف المركزة لسد الفجوة القائمة في الإحتياجات المتزايدة من أعلاف الحيوان.

ولاشك أن التحدي الكبير الذي يواجه التنمية الزراعية مستقبلاً هو ضرورة إستيعاب قطاع الزراعة والتكنولوجيا المتطورة والعمل على تطويعها

لظروف الزراعة المصرية ونقلها إلى حيز التطبيق العملي بشكل يسرع في معدلات تنمية قطاع الزراعة.

٣) المحددات الإجتماعية :

يمثل السكان الريفيون والذين يعتمد أغلبهم على الزراعة كمهنة أساسية نحو ٥٥٪ من إجمالي سكان مصر **وتبلغ القوة العاملة الزراعية ٣٦٪ من إجمالي القوى العاملة في الإقتصاد القومي** ، وعلى الرغم من تزايد الإنتاج الزراعي فإن الطلب على المنتجات الزراعية وخصوصاً المنتجات الغذائية يتزايد بمعدلات مرتفعة نتيجة لزيادة معدل النمو السكاني وزيادة الدخول وتمثل المحددات الإجتماعية بعداً هاماً وحيوياً لا يمكن التغاضي عنه عند وضع إستراتيجية الزراعة ذلك لأن هذه المحددات ما هي إلا نتاج تفاعلات راسخة في المجتمع المصري تؤثر وتتأثر بكل ما يجري في البيئة من تغيرات إقتصادية أو إجتماعية وتتحدد أبعاد تلك المحددات في المحاور الآتية :

(أ) مشكلة الأمية :

تعد مشكلة الأمية أخطر مشاكل القرية المصرية إذ **إن رسالة التنمية لا تتواصل مع الأميين مما يعرقل جهود تلك التنمية ويبلغ معدل الأميات بين الإناث البالغات نحو ٦ر٦٢٪ مقابل ٤ر٣٧٪ من الذكور البالغين** الأمر الذي يعني إستبعاد جزء هام من القوة العاملة وعدم تمكينها من أداء دورها كاملاً في العمل وفي الحياة الأسرية كما ينبغي وفي تأهيل وإعداد الأجيال القادمة.

(ب) الزيادة السكانية :

يقدر عدد السكان في مصر عام ٢٠٠٠ بنحو ٧٠ مليون نسمة وتقدر الزيادة في عدد السكان بنحو ١١ مليون نسمة عن تعداد السكان عام ١٩٩٢ ويمكن أن تتسبب هذه الزيادة السكانية في تآكل الأراضي الزراعية من الداخل

لبناء المساكن للمتزوجين فضلا عن الزحف الحضري على الأراضي الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى تناقص نصيب الفرد من المساحة المنزرعة وإنتاج الغذاء ومن ثم زيادة واردات الغذاء وتبديد موارد النقد الأجنبي بدلاً من إستيراد السلع الرأسمالية.

(ج) البطالة الريفية :

شهدت السنوات الأخيرة معدلات عالية للبطالة الريفية والتي يترتب عليها الحد من الإنتفاع بالقدرات البشرية وتقصير فترة الإستثمار البشري المنتج بسبب تعطلها ومن ثم إنخفاض عوائد الإستثمار البشري وتقليل إسهامه في الدخل القومي الزراعي.

(د) الأمراض المتوطنة :

تعتبر الأمراض المتوطنة سبباً أساسياً في تقصير عمر الإستثمار البشري المنتج. ومع التسليم بنجاح الحملة القومية ضد البلهارسيا إلا أن نجاحها ينصب على زيادة وعي الريفيين بأخطار البلهارسيا دون الإدارة الكاملة لمنهج مكافحة البلهارسيا والحد من أخطارها.

(هـ) محدودية مصادر الطاقة التقليدية :

وتتمثل أساساً في الكهرباء والبترول ويقابلها إستهلاك متزايد من هذه الطاقة إذ تزايد إستهلاك مصر من الطاقة الكهربائية من ٨ر٩ مليار ك.و.س. في عام ١٩٧٥ إلى ١ر٣١ مليار ك.و.س. عام ١٩٨٥ حتى وصل ٤٨ مليار ك.و.س. عام ١٩٩٠ ومن المتوقع أن يصل إلى ٩٠ مليار ك.و.س. عام ٢٠٠٠ تقريباً.

(و) تغيرات سلوكية بين الريفيين :

تتقارب سلوكيات الريفيين مع سلوك الحضر نتيجة للتوسع في التعليم والعلاج ووسائل الإعلام وهجرة بعض الريفيين إلى الدول العربية مما أدى إلى إحداث تغيرات سلوكية نجم عنها زيادة الطلب الإستهلاكي من قبل الريفيين والعزوف عن إنتاج السلع الإستهلاكية التي كان ينتجها البيت الريفي كالخبز والدواجن والمنتجات الحيوانية.

ولاشك أن التغلب على هذه الجوانب للإطار الإجتماعي المحدد للتنمية الزراعية والعمل على جعلها عوامل دفع وتطوير وليست عوامل منع وتعويق ليعتبر من أهم محددات تحقيق النمو المتواصل في قطاع الزراعة خلال عقد التسعينات.

٤) المحددات الإقتصادية والمؤسسية والتشريعية :

لقد بدأت القيادة السياسية في مصر مسيرة الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٨٢ موجهة أهدافها إلى عام ٢٠٠٠ في تصور طويل المدى مقسم على أربع خطط خمسية - بدأت بإعداد البنية الأساسية اللازمة لعملية الإصلاح وتوفير المناخ الملائم لزيادة حجم النشاط الإقتصادي وفي منتصف الثمانينات اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية لمعالجة الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد المصري ، وركزت هذه الإجراءات على إعداد سياسات مرنة للأسعار وحسن إختيار مشروعات الإستثمار العامة للدولة.

ولقد تم خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٠/٨٩ التخفيف من السيطرة على الأنشطة الزراعية ، وكذلك زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج والسلع الصناعية والطاقة والسلع الإستهلاكية المدعمة ، وتحولت بعض السلع التي

كانت تحصل على دعم إلى التسويق التجاري عن طريق القطاع الخاص وجرت عدة محاولات لإعطاء المزيد من المرونة في إدارة وحدات القطاع العام. وإتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لزيادة موارد الدولة وضغط الإنفاق العام ، وفي بداية ١٩٩٠ بدأت الحكومة مرحلة الإصلاح الهيكلي الشامل حيث وضعت برنامجاً متوسط الأجل لزيادة حجم الإستثمارات والإرتفاع بمعدلات النمو وتخفيف حدة التضخم وعلاج الإختلال في الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

وفي مقدمة الأولويات التي سعت إليها الحكومة تحرير الإقتصاد المصري وإقامة إقتصاد السوق معتمداً على آلياته في تحقيق نمو حقيقي وإستعادة الجدارة الإنتاجية لمصر ليصبح إقتصاداً يتميز بزيادة سريعة في نمو القطاع الخاص ليعمل في مناخ تنافس حر ومستقر ويتنافس معه القطاع العام والذي يتصور إنكماش حجم نشاطه وتطوير أدائه وتحرره من تدخل الحكومة وتوفير الإدارة الذاتية له على الأسس والمعايير التي يعمل القطاع الخاص في نطاقها ، ويتطلب تحقيق هذا الغرض إحداث تغيرات أساسية وشاملة في صورة حزمة من السياسات والإجراءات تتضمن تحرير الأنشطة الإقتصادية من السيطرة الحكومية والإعتماد في تخصيص الموارد على قوى السوق ،... على القطاع الخاص في تحقيق النمو وتوليد الدخل وتوفير فرص العمل ، وتخفيض الدعم الذي كان يقدم للسلع الإستهلاكية إلى الحد الأدنى وقصره على السلع الضرورية.

ولتحقيق ذلك عقدت الحكومة النية على الإسراع في إجراءات الإصلاحات الهيكلية بهدف تحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود الكمية والإعتماد كلية على التعريفة الجمركية وإزالة كافة أنواع السيطرة على توريد

المحاصيل الزراعية وتسعيرها ، والدعم الموجه لمستلزمات الإنتاج الزراعي مع تحرير نحو ٩٠٪ من المنتجات الصناعية لتباع بأسعار السوق مع زيادة أسعار الطاقة وخدمات النقل والمواصلات والسكك الحديدية إلى نحو ٨٠٪ من سعرها الإقتصادي وإلغاء كافة القيود والرقابة على الإستثمار.

ولقد إستهدف برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال حزمة متكاملة من السياسات التي تحقق ذلك الهدف ولا يقتصر أثرها على إصلاح الاختلالات المالية دون ما تركيز على جانب التنمية الإقتصادية.

وفي إطار هدف تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات تبدو هناك ثلاث سياسات هامة لتحقيق هذا الهدف تتمثل الأولى في إتباع سياسات نقدية ومالية إنكماشية على حين تختص الثانية بإجراء تخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية بينما تتحدد الثالثة في فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية.

وفيما يختص بالقطاع الزراعي فهناك عدد من السياسات التي سوف يتم تطبيقها في إطار سياسة الإصلاح الإقتصادي في المجال الزراعي لتحقيق المزيد من التحرر لذلك القطاع الهام مستهدفة **ترك القرارات الإقتصادية الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعي وقوى السوق** ، ولاشك أن تبنى هذه التوجهات سيساعد على إزالة أحد المحددات الإقتصادية الهامة التي كانت تواجه القطاع الزراعي في الماضي والمتمثلة في التدخل السافر من قبل الدولة في تحديد نظام الحوافز السعرية لمعظم الحاصلات الزراعية بصورة غير مشجعة أو محفزة للمنتج الزراعي ومحاولة تعويض تلك السياسة جزئياً بإعطاء الزراع بعض صور الدعم المباشر مما ترتب عليه إيجاد الكثير من التشوهات السعرية والتي لم يقتصر أثرها إلى

عدم إختيار التكنولوجيا الملائمة في ضوء تشوه نظم الحوافز السعرية الزراعية وزيادة العبء الملقى على عاتق الزراعة. وتتحدد تلك السياسات فيما يلى :

أ) تصحيح المسار الإقتصادي في مجال السياسة السعرية والتسويقية الداخلية والخارجية للمحاصيل.

ب) رفع أسعار توريد المحاصيل إسترشاداً بالأسعار الظلية.

ج) إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج.

د) إزالة القيود الحكومية على دور القطاع الخاص في إستيراد السلع ومستلزمات الإنتاج.

هـ) إجراء إصلاحات مؤسسية.

وفي إطار تلك السياسات حقق القطاع الزراعي منذ بدء سياسة الإصلاح الإقتصادي عدداً من الإنجازات من أهمها :

(أ) تصحيح مسار السياسة التسويقية :

تم إلغاء حصص التوريد الإجباري لكافة الحاصلات الزراعية فيما عدا محصولي القطن وقصب السكر وتجرى الدراسات حالياً لإخراجهما من هذا النظام ، ونتيجة لذلك أصبح من حق المزارع بيع المنتجات الزراعية بأسعار السوق والسماح للشركات الخاصة بالإشتراك في عمليات تداول وتسويق المحاصيل . وفي حالة إنخفاض أسعار السوق فيمكن للمزارع توريد محصوله إختيارياً بسعر أساس يتم تحديده على أساس تكلفة الإنتاج كحد أدنى مناسب في حالة عدم قدرة الأسواق على تحقيق أسعار أفضل ، كما تم إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية (التصدير والإستيراد) للمحاصيل الزراعية.

(ب) رفع أسعار توريد المحاصيل :

تهدف هذه السياسة إلى تحسين مستويات الأسعار المزرعية بهدف تشجيع المزارعين على إنتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة والإستراتيجية منها بصفة خاصة . **وقد ألغت الدولة التوريد الإجباري لجميع الحاصلات الزراعية فيما عدا محصولي القطن وقصب السكر** ، الأمر الذي استتبعه إلغاء التحكم الحكومي في الأسعار المزرعية لتلك الأسعار وتركها لقوى السوق الحر. وقد بلغت نسبة الأسعار المحلية إلى نظيرتها العالمية لمحاصيل القمح والبصل والعدس والفول السوداني في عام ١٩٨٦ نحو ١٣٪ ، ٤٥٪ ، ١٥٪ ، ١٩٪ على التوالي ، أما بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية الثلاثة ، القطن ، القصب ، الأرز فقد تباينت درجة إستجابة الدولة للتغير في أسعارها كما يلي :

التغيرات في أسعار توريد محصول القطن :

إتجهت الدولة في تحريك سعر قنطار القطن على مراحل مختلفة خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٠) ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن قطاع الزراعة ليس وحده المسئول عن تسعير هذا المحصول بل تتدخل معه العديد من الجهات خاصة الصناعة والإقتصاد ، فقد بلغ متوسط سعر توريد قنطار القطن موسم ١٩٩٠ حوالي ٢٦٢٫٧ جنيه/قنطار بزيادة حوالي ٤٫٦ مثل ما كان عليه في عام ١٩٨٠ بمتوسط تغير سنوي نحو ٢١٫٥ جنيه/قنطار إلا أن الزيادة السنوية الملحوظة لم تظهر سوى خلال الفترة ١٩٨٧ حتى ١٩٩٠ وتقرر أن يصل سعر توريد القطن عام ١٩٩١ حوالى ٣٠٠ جنيه/ قنطار وارتفعت أسعار تصدير القطن من ٣٢٩ جنيه/قنطار عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٤٣٦ جنيه/قنطار عام ١٩٨٨ ، ثم أخذت في الإنخفاض حتى ٣٨٨

جنيه/قنطار عام ١٩٩٠ مع حدوث مزيد من الإنخفاض في موسم ١٩٩١ عما هو عليه في موسم ١٩٩٠.

ولقد تقرر رجوع العمل بنظام التسويق عن طريق البورصة وتجارة البضاعة الحاضرة في خلال ٣-٥ سنوات من بدارية عام ١٩٩١ ، وقد تم إجراء العديد من الدراسات لاقتراح الزيادة السعرية لمحصول القطن لزيادة تحفيز الزراع وجعل العائد من دورة القطن متناسبا مع عائد الدورات الزراعية البديلة وكذلك لتحقيق الإتفاق الذي تم بين الحكومة وكل من صندوق النقد والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية لرفع سعر القطن للمزارع في نهاية عام ١٩٩٢ إلى ٦٦٪ من السعر العالمي كخطوة في سبيل تحرير إنتاجه وتسويقه وتجارته الخارجية خلال التسعينيات.

التغيرات في أسعار توريد الأرز :

إتسمعت فترة الثمانينات بتغير كبير في سعر توريد محصول الأرز حيث زاد سعر توريد طن الأرز من حوالى ٧ر٧٥ جنيه عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٧٥ جنيه/طن عام ١٩٩٠ بزيادة تقدر بحوالي ٣ر١٩٩ جنيه للطن أي بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٦٣٪ بمتوسط تغير سنوي بلغ نحو ٣ر١٩ جنيه /طن وذلك حتى يتلاءم مع الزيادة الكبيرة في كل من تكاليف إنتاج الطن من الأرز وأسعار التصدير. ولقد تم إلغاء نظام التوريد الإجباري لمحصول الأرز الذي ارتفعت أسعار تصديره من ٣ر٢٥١ جنيه/طن إلى ٤٨٦ جنيه/طن في عام ١٩٨٩ أي بحوالي ٣ر٩٣٪ ويتغير قدره ١ر٢٦ جنيه/طن في المتوسط.

التغيرات في أسعار توريد محصول قصب السكر :

تميزت الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٠ بتغير كبير في أسعار توريد محصول قصب السكر حيث زاد سعر التوريد من حوالي ١٦ جنيه/طن عام

١٩٩٠ بزيادة تقدر بحوالي ٤٢ جنيه/طن أي بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٦٢ر٥٪ بمتوسط تغير سنوي بلغ نحو ٤ر٧ جنيه/طن ولقد ارتفعت تكاليف إنتاج الطن من قصب السكر من ١١ر٥٥ جنيه/طن في عام ١٩٨١ إلى أن بلغت أقصاها في عام ١٩٩٠ بنحو ٢٦ر٧٧ جنيه/طن بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٥١ر٨٪ وبتغير سنوى قدره حوالي ١ر٥ جنيه/طن في المتوسط . ومن ملاحظة أن التغير السنوي في أسعار التوريد أصبح – وخاصة في السنوات الأخيرة – أكبر بكثير من نظيره في تكاليف الإنتاج وذلك بهدف إيجاد حافز للمزارعين على النهوض بإنتاجية المحصول ولكي يتمشى صافي العائد من المحصول مع صافي العائد من الدورات الأخرى المنافسة. وكذلك واكب التغير في الأسعار المحلية لقصب السكر زيادة مطردة في أسعار الإستيراد من حوالي ٣٣ر٥ جنيه للطن في عام ١٩٨١ إلى نحو ٢١٩ جنيه /طن في عام ١٩٨٩ أي بنسبة زيادة تقدر بنحو ٦٩ر٢٪ سنويا.

(ج) إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي :

لقد كان هدف الدولة من سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي هو تعويض المزارعين عن جزء من الضرائب المستترة التي تفرض عليهم في صورة أسعار مخفضة للمنتجات الزراعية. وبعد أن إتجهت الدولة في السنوات الأخيرة – في إطار سياسة الإصلاح الإقتصادي – إلى رفع أسعار الحاصلات الزراعية خاصة المحاصيل التصديرية مثل القطن وقصب السكر والأرز إلى مستوى سعري يقترب إلى حد ما من أسعارها العالمية ، كان لزاماً على الدولة إزالة الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي تدريجياً.

وفي إطار هذه السياسة تقوم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارعين تجنباً لإرتفاع أسعارها في السوق المحلية ، وجدير بالذكر أن إلغاء

الدعم أصبح ضرورة لمواجهة الآثار والمشاكل الناشئة عنه على كل من المزارع والدولة ، حيث تضخم حجم الدعم في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة مما شكل عبئا متزايداً على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن آثاره السلبية في إحداث تشوهات سعرية تعيق كفاءة تخصيص الموارد ولقد وضعت الدولة برنامجاً لإزالة الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات لتأتي مواكبة لرفع أسعار المحاصيل ، كما تم إزالة الدعم الذي كان يوجه لسعر الفائدة على القروض.

(د) تحرير دور القطاع الخاص في إستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج :

تعتبر مشكلة نقص مستلزمات الإنتاج من المشاكل الرئيسية التي تواجه قطاع الزراعة فى الآونة الأخيرة حيث إن الإنتاج المحلي من الأسمدة الكيماوية بوجه عام لا يكفي لسد حاجة الاستهلاك منها ، ويتم تغطية هذا العجز عن طريق الإستيراد ، ولا يقتصر العجز في مستلزمات الإنتاج على الأسمدة فقط ، بل يتعداه إلى التقاوي المحسنة والمبيدات وكذلك بعض مكونات العلف الحيواني والداجني مما دعا الحكومة في الفترة الأخيرة إلى الموافقة لشركات القطاع الخاص على استيراد الأسمدة والمبيدات وباقي مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وجاء ذلك في إطار سياسة توسيع مساهمة القطاع الخاص ، بالإضافة إلى رفع النسبة الإستيرادية المسموح بها للقطاع الخاص إلى نحو ٣٠٪ من إجمالى إحتياجات السوق المحلية **على أن يتم توريد مالا يقل عن ٦٠٪ من حجم الإستيراد المسموح به للقطاع الخاص من مستلزمات الإنتاج إلى البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي** ، كما يسمح للقطاع الخاص بالتصرف في الكمية المتبقية من وارداته بأسعار السوق المحلية . وعلى ذلك مرت عملية إستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي

بمرحلتين تتمثل أولاهما في إحتكار القطاع العام لاستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال الفترة قبل الثمانينيات. وثانيتهما مع بداية فترة الثمانينات ، وفي إطار تنفيذ بعض السياسات الإصلاحية لمعالجة الخلل في القطاع الزراعي تم السماح للقطاع الزراعي الخاص باستيراد تلك المستلزمات بما لا يلغي الدور الرقابي لقطاع الزراعة على النوعية والجودة.

(هـ) التعديلات في مجال الإصلاح المؤسسي :

لقد شملت سياسة التحرير الإقتصادي عدداً من التعديلات في مجال الإصلاح المؤسسى من أهمها قصر دور البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي على تمويل النشاط الزراعي وتحجيم دوره في إستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج المدعمة وتصحيح هيكل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بما يتلاءم مع مهامها الجديدة وبهدف إزالة الإزدواجية في دورها مع جهات أخرى داخل القطاع ولضمان إحداث التنسيق الكامل في مختلف عمليات الإنتاج الزراعي وتحويل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية إلى هيئة خدمية.

ويرجع قصر دور البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي على تقديم التمويل اللازم للخدمات الزراعية (ابتداء من عام ١٩٨٧) إلا أن استراتيجية الزراعة المصرية قد إستهدفت تحرير الحاصلات الزراعية من كافة القيود الحكومية سواء نظام التوريد أو التحكم في المساحة المزروعة والأسعار الزراعية عدا محصولي القطن والقصب. وفي إطار تلك السياسة عملت الحكومة على تحديث القطاع المصرفي النوعي المرتبط بالريف ليكون أكثر كفاءة وأن يعمل وفقاً للمعايير الإقتصادية. ويشهد بنك التنمية والإئتمان الزراعي نشاطاً لتصبح كافة صور الإئتمان التي يمنحها خاضعة لسعر السوق.

وفيما يتعلق بتصحيح مسار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فتنتهج الهيئة عدة سياسات إصلاحية تستهدف توسيع دور القطاع الخاص منها الحد من ملكية الدولة للأصول والتحول إلى تشجيع القطاع الخاص وذلك من خلال بيع الأراضي الزراعية التي تمتلكها للقطاع الخاص في ضوء أسعار السوق الحالية ويقدر إجمالي العائد المتوقع بنحو ٧٥٠ مليون جنيه تمثل مصدراً هاماً للإيرادات العامة للدولة ، ومن جانب آخر قامت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تنفيذاً للمادة السادسة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن بيع الأراضي المؤجرة للمستأجرين وواضعي اليد بحصر الأراضي التي ينطبق عليها هذا القانون وقدرت بنحو ٢ر٨٤ ألف فدان بمختلف المحافظات . ولاشك أن التعديلات المؤسسية لمختلف الهيئات التابعة لقطاع الزراعة أمر يستوجبه تغيير أهداف ومهام وتوجهات قطاع الزراعة بصورة تمكنه من الإضطلاع بمهامه الجديدة خلال المرحلة القادمة ، فهناك هيئات بقطاع الزراعة تنتهي مهمتها في ضوء سياسة التحرر الإقتصادي ومنها على سبيل المثال الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية والتي كانت تقوم بموازنة أسعار مستلزمات الإنتاج المدعمة ، كذلك فإن هناك هيئات أخرى مثل الهيئة الزراعية المصرية تتداخل اختصاصاتها مع عدد من الهيئات القائمة ومنها مركز البحوث الزراعية وبنك التنمية والإئتمان وبعض الشركات الزراعية ومن ثم جاري إتخاذ إجراءات تحويلها إلى شركة يساهم فيها القطاع الخاص تركز على الجزء من مهامها غير المتداخل مع الهيئات الأخرى.

كما تم تحويل عدد من الهيئات العامة التي كانت خاضعة للقانون ٩٧ لعام ١٩٨٣ إلى شركات قابضة تخضع للقانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ ومنها ٣ شركات قابضة في قطاع الزراعة اثنتان منها في مجال الزراعة وهما الشركة القابضة

للتنمية الزراعية والشركة القابضة لإنتاج اللحوم والألبان وواحدة في مجال إستصلاح الأراضي وهي الشركة القابضة لإستصلاح الأراضي ، ووفقاً لهذا القانون فقد تم إعطاء هذه الشركات القابضة مرونة كبيرة في إدارة أنشطتها وفق الأسس الإقتصادية ، كما أن هذه الشركات تقوم بدور كبير في التخصصية لأصولها وبيعها للقطاعين الخاص والإستثماري ، وفضلاً عن ذلك فإن هناك نظرة تشمل كافة الهيئات الأخرى التابعة للقطاع بهدف تغيير هياكلها الإدارية ونظمها وأهدافها لتتلائم مع التوجه الجديد لقطاع الزراعة ومن بينها صندوق تحسين الأقطان ، والجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي ، والهيئة العامة للخدمات البيطرية.

أما فيما يتعلق بتحويل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية إلى هيئة خدمية فجار تنفيذ ذلك ، وأصبح دور الهيئة هو تهيئة المناخ الملائم للإنتاج لتشجيع المنتجين الحقيقيين في قطاع الصيد الخاص بما يضمهم من تنظيمات رسمية أو شعبية أو جمعيات تعاونية . ولا تقتصر المحددات المؤسسية على إعادة التنظيم داخل قطاع الزراعة وإنما تمتد لتشمل تنظيم علاقة القطاع الزراعي بغيره من القطاعات الأخرى ذات الصلة بقطاع الزراعة ، وفى هذا الصدد تبرز أهمية علاقة قطاع الزراعة بقطاعات التعليم والإعلام والمحليات والتجارة الخارجية والصناعة والإنتاج الحربي وغيرها ، فلا شك أن دور السياسة التعليمية يعتبر من الأهمية بمكان ليس فقط في تخريج نوعيات من الخريجين بالإعداد في التخصصات والمجالات وبالأعداد التي يستوعبها سوق العمل مع التوسع في التدريب العملي ، وإنما أيضاً في مجال التعليم الزراعي الفني والذي يلزم فيه إعادة النظر في المناهج الدراسية والبرنامج الدراسي بالكامل ليتفق مع الأهداف المرجوة ، وفي هذا الصدد يستلزم الأمر إعادة

النظر في التخصصات ذات الأولوية وتطويرها مثل الإرشاد الزراعي. كما يمكن من خلال تحقيق التنسيق بين قطاعي الزراعة والتعليم إبراز دور الجامعات الإقليمية في التنمية الزراعية والذي يمكن أن يكون دوراً بحثياً إرشادياً بالإضافة إلى الدور التعليمي.

كما أن تنظيم وتنسيق العلاقة بين القطاعين الزراعي والإعلامي يعتبر من الأهمية بمكان ، وفي هذا الصدد يجب إبراز أهمية الإعلام الزراعي مستقبلاً في إطار إقتصاديات السوق ، ليس فقط لأهمية السياسة الإعلامية في التعريف بمجالات الاستثمار بصفة عامة وبمجالات الاستثمار الزراعي بصفة خاصة والخيارات المتاحة والأسعار العالمية والمواصفات التصديرية والتوعية ببرامج الإرشاد الزراعي لتنمية ريفية متكاملة ، بل لأن السياسة الإعلامية تلعب أيضاً دوراً هاماً في تشكيل أنماط الإستهلاك الغذائي ويمكن أن تكون ذات أثر بالغ بالتنسيق مع قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الفقد في الإنتاج والتسويق.

كذلك يعتبر تنسيق العلاقة بين قطاع الزراعة والمحليات من الأهمية بمكان حيث يمكن مع مزيد من التوجه إلى إعمال آليات السوق والتخصص الإقليمي والإلتزام بتطبيق مبادئ الميزة النسبية ، وزيادة دور المحليات في تشجيع القطاعين الخاص والتعاوني والتنظيمات الشعبية غير الحكومية في إحداث التنمية الزراعية، ويمكن في هذا المجال تشجيع الصناعات الزراعية الصغيرة والقيام بدور هام في مجال التخطيط التوجيهي أو التأشيري الذي يميز النشاط الزراعي في عقد التسعينيات.

أما بالنسبة للتنسيق بين قطاع الزراعة والصناعة فإن التوجه لسياسة التحرر الإقتصادي يقضي بأن تكون الكفاءة الاقتصادية معياراً أساسياً في

توجيه الموارد الزراعية وتخصيصها ومن ثم فإن **برنامج الإصلاح الإقتصادي في مصر والتحول عن سياسة تنمية قطاع على حساب قطاع آخر** من خلال تكوين فوائض اقتصادية نظراً لأن هذا التوجه يسارع على إحداث التنمية المتواصلة في كلا القطاعين من خلال التركيز على مجالات الإنتاج ذات الكفاءة الإقتصادية المرتفعة.

ومع التعديلات المؤسسية يقوم قطاع الزراعة بإجراءات تعديلات تشريعية تعيد تنظيم العلاقة بين أطراف التعامل في النشاط الزراعي وتتسم بالمرونة اللازمة التي تقتضيها متطلبات سياسة التحرر الإقتصادي وتقليص دور الدولة الإنتاجي وإقتصار دورها على البحوث والإرشاد ورسم السياسة الزراعية التأشيرية وتوفير المعلومات من خلال سياسة إعلامية متكاملة فضلا عن الدور الرقابي على النوعية لمستلزمات الإنتاج وللسلع النهائية من خلال الحجر الزراعي والبيطري ، **ومن أهم التشريعات التي تم إصدارها هي إعادة التوازن في العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية** بشكل يعيد التوازن في تلك العلاقة ويحقق العدالة والكفاءة في نفس الوقت.

ومن أهم ملامح التشريع الجديد رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة مع معاملة العقود الجديدة في إطار القانون المدني في حين تم إمتداد العقود القديمة لمدة ٥ سنوات وإمكان بيع الملاك للأراضي شريطة تعويض المستأجرين بقيمة ٤٠ مثل الضريبة عن كل سنة متبقية من الخمس السنوات إذا لم يرغب المستأجر في الشراء بالسعر الذي يعلنه المالك أو البقاء بالأرض لنهاية الخمس السنوات مع تطبيق القانون المدني على العقود الجديدة وتحويل العقود القائمة إلى قواعد القانون المدني بعد ٥ سنوات من تاريخ صدور القانون ، وكذلك قانون التعاون الزراعي

بصورة تحقق نظاماً تعاونياً نابعاً من أصحاب المصلحة يعتمد على العضوية الإختيارية ويحقق مصالح الأعضاء ، فضلا عن التعديلات التشريعية في مجال إستصلاح الأراضي بصورة تحدد دور الدولة في توفير البنية الأساسية مع قيام القطاع الخاص والاستثماري باستصلاح واستزراع وتملك الأراضي الجديدة.

الخلاصـــــة

يُعتبر من الأهمية بمكان عند رسم ملامح إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر التعرف على المحددات والعراقيل التي تتفاعل مع بعضها مكونة المناخ المحدد لتنمية الزراعة المصرية ، إذ أن عدم تحديد تلك المحددات والعراقيل قد يدفع إلى صياغة غير واقعية من خلال تحديد أهداف وآليات لا تتمشى مع الواقع الفعلي لظروف الزراعة المصرية الحالية والتي تأثرت في نهاية الثمانينيات بتيارات التغير الإقتصادي والإجتماعي والسياسي على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي ، ومن خلال الرؤية المستقبلية لإستراتيجية واقعية للزراعة المصرية ، فإنه توجد عدة محددات يأتي في مقدمتها المحددات الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والتشريعية والتكنولوجية.

وتحتل قضية توافر المياه الإهتمامات الأولى في العالم أجمع بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة وذلك في ضوء عدم قدرة الموارد الحالية والمستقبلية لمواجهة التوسع الزراعي ، أخذاً في الإعتبار أن نهر النيل يمثل المورد الرئيسي للمياه في مصر وأن تنمية النهر وترشيد إستغلال مياهه تمثل الركيزة الأولى لأي تقدم زراعي أو صناعي مرتقب ، وتتوقف تنمية موارد النيل أساساً على تنفيذ مشروعات أعالى النيل والتخزين القرني في البحيرات الإستوائية والتي يتوقف تنفيذها على عدة ظروف خارجة عن نطاق قطاع الزراعة ، بالإضافة إلى حُسن إستخدام المياه الجوفية في أي جزء من أجزاء مصر. كما ينبغي الإهتمام **بالموارد البشرية** حيث تشكل ظاهرة البطالة محدداً هاماً عند وضع ملامح إستراتيجية التنمية الزراعية لما لها من آثار سلبية على

النواحي الإقتصادية والإجتماعية والأمنية ، علاوة على أن الموارد البشرية المعطلة تمثل طاقة إستهلاكية في المجتمع لا تشارك فيها عملية الإنتاج. وتعكس التقديرات أن هناك حاجة حقيقية لتوفير فرص عمل لا تقل عن ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنويا. وأوضحنا أهمية **المحددات التكنولوجية** ، حيث ينظر إلى التنمية التكنولوجية على أنها المحور الأساسي للتقدم الإقتصادي والإجتماعي لجميع الدول المتقدمة ، ويشير الموقف الإقتصادي العالمي إلى سيطرة وإحتكار الدول المتقدمة لمعطيات العلم والتكنولوجيا التي تتحكم في الوسائل الإنتاجية والخدمية والدفاعية والأمنية مما يسبب عجزاً تكنولوجياً في قدرات الدول النامية ، ونتيجة لذلك تتحرك الأسواق العالمية للسلع والخدمات الصناعية والتكنولوجية لصالح الدول المتقدمة ، ولاشك أن التحدي الكبير الذي يواجه التنمية الزراعية مستقبلاً هو ضرورة إستيعاب قطاع الزراعة والتكنولوجيا المتطورة والعمل على تطويعها لظروف الزراعة المصرية ونقلها إلى حيز التطبيق العملي بشكل يسرع في معدلات تنمية قطاع الزراعة. وتطرقنا إلى موضوع **المحددات الإجتماعية** ، حيث يُمثل السكان الريفيون والذين يعتمد أغلبهم على الزراعة كمهنة أساسية نحو ٥٥٪ من إجمالي سكان مصر وتبلغ القوة العاملة الزراعية ٣٦٪ من إجمالي القوى العاملة في الإقتصاد القومي ، وعلى الرغم من تزايد الإنتاج الزراعي فإن الطلب على المنتجات الزراعية وخصوصاً المنتجات الغذائية يتزايد بمعدلات مرتفعة نتيجة لزيادة معدل النمو السكاني وزيادة الدخول. وتعد **مشكلة الأمية** أخطر مشاكل القرية المصرية إذ إن رسالة التنمية لا تتواصل مع الأميين مما يعرقل جهود تلك التنمية ويبلغ معدل الأميات بين الإناث البالغات نحو ٦ر٦٢٪ مقابل ٤ر٣٧٪ من الذكور البالغين الأمر الذي يعني إستبعاد جزء هام من القوة

العاملة وعدم تمكينها من أداء دورها كاملاً في العمل وفي الحياة الأسرية. كما ينبغي تأهيل وإعداد الأجيال القادمة ، حيث يقدر عدد السكان في مصر عام ٢٠٠٠ بنحو ٧٠ مليون نسمة ، وقد يترتب على ذلك إزدياد في معدلات البطالة في السنوات القادمة. ولاشك أن **الأمراض المتوطنة** تعتبر سبباً أساسياً في تقصير عمر الإستثمار البشري المنتج. ومع التسليم بنجاح الحملة القومية ضد البلهارسيا إلا أن نجاحها ينصب على زيادة وعي الريفيين بأخطار البلهارسيا دون الإدارة الكاملة لمنهج مكافحة البلهارسيا والحد من أخطارها ... هذا بالإضافة إلى **محدودية مصادر الطاقة التقليدية**. هذا ونوجه النظر إلى أن القيادة السياسية في مصر بدأت مسيرة الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٨٢ موجهة أهدافها إلى عام ٢٠٠٠ في تصور طويل المدى مقسم على أربع خطط خمسية – بدأت بإعداد البنية الأساسية اللازمة لعملية الإصلاح وتوفير المناخ الملائم لزيادة حجم النشاط الإقتصادي وفي منتصف الثمانينات اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية لمعالجة الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد المصري ، وركزت هذه الإجراءات على إعداد سياسات مرنة للأسعار وحسن إختيار مشروعات الإستثمار العامة للدولة.

قضايا للمناقشة

١) " يرى علماء التنمية الزراعية أهمية التعرُف على المُحدَّدَات والعراقيل التي تتفاعل مع بعضها مُكوِّنة المناخ المُحدَّدْ للتنمية الزراعية ".
علِّق على العبارة السابقة بصفة عامة ، وموضحاً بصفة خاصة أثر عدم تحديد تلك المحددات والعراقيل عند رسم ملامح استراتيجية التنمية الزراعية في مصر.

٢) " تحتل قضية توافر المياه الإهتمامات الأولى في العالم أجمع بصفة عامة ، وفي مصر بصفة خاصة ، وذلك في ضوء ما يقرره العلماء من عدم قدرة الموارد الحالية والمستقبلية لمواجهة التوسع الزراعي ، خاصةً وأن مصر تعتبر من أكثر دول العالم إعتماداً على الزراعة المروية نسبياً ..".
علِّق على ما ورد في العبارة السابقة ، شارحاً مضمونها ، شارحاً موارد المياه منذ إنشاء السد العالي وإتفاقيات مياه النيل ، على أن تتناول في شرحك أيضاً مصدر المياه الجوفية.

٣) اشرح لماذا يرى علماء التنمية أن الموارد الأرضية تُشكِّل من حيث الكم والخواص الطبيعية والكيماوية عنصراً هامّا وأساسيا لإحداث التنمية الزراعية؟

٤) " لماذا ينظر العالم إلى التنمية التكنولوجية على أنها المحور الأساسي للتقدم الإقتصادي والإجتماعي ؟... ولماذا يرى العلماء ضرورة الإرتقاء بالمجتمع تكنولوجياً ، بحيث يتحول من الإقتصار على إستخدام

التكنولوجيا إلى القدرة على توليدها ذاتيا ، مع توفير أكبر قدر ممكن من متطلباتها من الموارد المحلية ؟...".

علّق على هذه التساؤلات ، موضحاً بشيء من التفصيل الرأي القائل : بأن التحدي الكبير الذي يواجه التنمية الزراعية مستقبلاً هو إستيعاب قطاع الزراعة والتكنولوجيا المتطورة والعمل على تطويعها لظروف الزراعة المصرية.

٥) " توضّح الإحصائات المعتمدة أن السكان الريفيين الذين يعتمد أغلبهم على الزراعة يُمثلون ٥٥٪ من إجمالي سكان مصر ، وتبلغ القوة العاملة الزراعية ٣٦٪ من إجمالي القوى العاملة في الإقتصاد القومي ".

علّق على العبارة السابقة ، ثم تناول بالشرح والتعليق بعض مشكلات القرية المصرية ، كمشكلة الأمية ، والزيادة السكانية ، والبطالة الريفية ، والأمراض المتوطنة ... الخ .. وأثر حل مثل هذه المشكلات على تحقيق التنمية المتواصلة في قطاع الزراعة.

٦) تناول بالشرح والتعليق مجموعة الإجراءات التصحيحية التي إتخذتها الحكومة المصرية لمعالجة الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد المصري.

٧) تناول بالشرح والتعليق سياسة الدولة فيما يتعلق بتحسين مستويات الأسعار المزرعية ، موضحاً أهداف هذه السياسة ، وما هو رأيك الخاص فيما يتعلق بإلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي تدريجياً.

٨) أذكر أهم التعديلات التي أجرتها الدولة في مجال الإصلاح المؤسسي ، ثم تناول بالشرح والتعليق موضوع تحويل عدد من الهيئات العامة التي كانت خاضعة للقانون رقم ٩٧ لعام ١٩٨٣ إلى شركات قابضة تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

الفصل الثامن

الإستراتيجية

وآليات الكفاة والتنمية

الإستراتيجية وتوسيع قاعدة الملكية :

شهد عقد التسعينيات خطوات سريعة فيى إيقاع عملية تحرير الإقتصاد المصري في ظل إستراتيجية إقتصادية ترمي إلى توسيع قاعدة الملكية والاعتماد على القطاع الخاص للمشاركة الفعلية في صنع القرار مع توجيه جهوده لتحقيق برامج التنمية في كافة قطاعات الإقتصاد القومي ، وقد استوجب تحقيق أهداف التنمية الزراعية توسيع قاعدة وتشجيع القطاع الخاص ويتناول هذا الجزء إبراز أهم الآليات والسياسات التي يمكن من خلال تطبيقها تحقيق الأهداف والتغلب على المحددات التي تواجه التنمية الزراعية بمختلف صورها الفنية والإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والتشريعية.

آليات تحقيق الكفاءة الإقتصادية :

لاشك أنه يمكن تحقيق الكفاءة الإقتصادية فى تخصيص وإستخدام الموارد الزراعية من خلال إعمال آليات السوق والتوقف عن تدخل الدولة فى السياسات السعرية والتسويقية وسياسة دعم مستلزمات الإنتاج وهو الاتجاه الذى تسلكه الدولة حاليا. أما بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية وخاصة محاصيل الحبوب فنظراً لأهميتها في مواجهة مشكلة الغذاء فهناك أهداف كمية محددة ، وإجراءات فنية يلزم إتباعها تحقيقاً لتلك الأهداف :

(أ) تنمية إنتاج الحاصلات الزراعية وآليات النهوض بها :

يستهدف قطاع الزراعة لمواجهة مشكلة الغذاء وتضييق الفجوة الغذائية من المحاصيل الإستراتيجية تنمية إنتاج مجموعة الحبوب ليصل الناتج منها إلى ١٨ مليون طن. وفي إطار تحقيق ذلك تتركز آليات النهوض بإنتاج الحاصلات الزراعية في :

١) التوسع في زراعة مجموعة الأصناف عالية الإنتاجية مع الإهتمام بالمعاملات الزراعية المثلى الواجب إتباعها بالنسبة لهذه الأصناف والتوسع في إستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاج ذات كفاءة عالية في إستخدام مستلزمات الإنتاج ومقاومة الأمراض والآفات الزراعية وظروف البيئة غير الملائمة والتوسع في إنتاج التقاوي عالية الجودة بهدف التغطية الكاملة للمساحة سنوياً ، وحصر المناطق ضعيفة الإنتاجية والعمل على تحسين إنتاجيتها وتكثيف الجهد الإرشادي لنشر زراعة الأصناف عالية الإنتاج وتحقيق العائد المرجو منها وذلك من خلال الحملات القومية للنهوض بالإنتاج وبرامج نقل التكنولوجيا بالمشروع القومي للأبحاث الزراعية فضلاً عن تحديد أنسب المعاملات الزراعية للحصول على أقصى إنتاجية ممكنة للحاصلات الزراعية ، ويشمل ذلك مواعيد الزراعات المختلفة وكميات الأسمدة ونوعيتها وطرق وكثافات الزراعة والإحتياجات من مياه الري وإستخدامات مبيدات الحشائش وإقتصاديات التحميل مع محاصيل أخرى.

٢) محصول القمح : إدخال زراعة القمح فى الأراضي الجديدة الصحراوية التي تروى بالرش إلى جانب التوسع فى زراعة القمح بالمناطق المصرية بالساحل الشمالى ، مع توفير الإستثمار لمد ترعة النوبارية حوالي ٥٠ كيلومتراً غرب الموقع الحالي لخدمة تلك المنطقة ، فضلا عن إستمرار الإهتمام ببرامج النهوض الرأسي بالإنتاجية من خلال برامج البحوث المكثفة.

٣) محصول الذرة : إستمرار العمل لاستنباط هجن ذرة فردية وثلاثية عالية الإنتاج صفراء وبيضاء الحبوب تتميز بالمقاومة لأهم الأمراض والآفات الحشرية وتتحمل الجفاف والحرارة لنشر زراعة الذرة بالأراضي الجديدة وكذلك استنباط هجن تتميز بالتبكير في النضج مراعاة لظروف الدورة الزراعية وإيجاد هجن تلائم مناطق الزراعة النيلية للنهوض بإنتاجية ما يصل إلى نصف مليون فدان.

٤) إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة استجابة لآليات السوق دون التدخل في تحديد مساحات معينة والعمل على التوسع في إنتاج الأصناف عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض والحشرات في الأراضي الجديدة أو فى الزراعات المتطورة.

٥) العمل على رفع معدلات التكثيف الزراعي إلى أكثر من ٢٠٠٪ من خلال زراعة أصناف قصيرة المكث مثل بعض أصناف عباد الشمس التي تستغرق نحو ١٠٠ يوم وإحلال محصول بنجر السكر محل قصب السكر وتعديل التركيب المحصولي وفق سياسة تأشيرية تستهدف ترشيد إستخدام مياه الرى وزيادة الناتج القومي الزراعي مع الأخذ في الإعتبار تعظيم عائد الوحدة المائية بتشجيع التوسع في محصول بنجر السكر وإدخاله إلى مناطق زراعة القصب وزيادة مساحة كل من فول الصويا ، الفول البلدي ، العدس ، الحمص ، الحلبة إلى ٣٥٠ ألف فدان وزيادة الإنتاج الكلي بحوالى ٢٠٪ – ٢٥٪ عن طريق الأصضناف عالية الجودة وفيرة المحصول والمقاومة للأمراض.

٦) محصول القطن يحتل مكانة متميزة في الإقتصاد القومي حيث تساهم صادراته بنصيب كبير في حصيلة الصادرات الزراعية والقومية إلى جانب أنه من الحاصلات التي يعمل بها جانب كبير من الأيدي العاملة بالإضافة إلى إعتماد صناعة الغزل والنسيج المحلية عليه ، هذا إلى جانب منتجاته الثانوية من علف مصنع وزيت ، الأمر الذي يستلزم النهوض بإنتاج محصول القطن والعمل على تحرير تجارته لتشجيع الزراع على إنتاجه لما لمصر من ميزة نسبية في إنتاجه خاصة بالنسبة للأصناف طويلة التيلة المتميزة في خواصها الغزلية. ويستلزم النهوض بذلك المحصول القومي الهام وعودة النصيب السوقي العالمي للصادرات المصرية منه إتخاذ مجموعة من السياسات والإجراء والتدابير التي من أهمها :

*) إلغاء التحكم الحكومي في تسويق وتسعير هذا المحصول الهام على مراحل مختلفة لزيادة تحفيز الزراع وجعل العائد من دورة القطن متناسباً مع عائد الدورات الزراعية البديلة (آخذين في الإعتبار أنه محصول مجهد وحساس) ويتم خلال تلك المرحلة إزالة تدريجية على دعم مستلزمات الإنتاج لحين تطبيق نظام التسويق الحر عن طريق البورصة وتجارة البضاعة الحاضرة لتحل محل التسويق التعاوني الجاري تطبيقه ، فلاشك أن التسويق الحر وتهيئة المناخ الملائم لتفاعل قوى الطلب والعرض سيحقق مستويات سعرية تؤدي إلى

تخصيص الموارد بكفاءة تحقيقاً لطلب السوق وتعمل على تحفيز المنتجين.

*) جمع وتوفير ونشر المعلومات التسويقية للمشتغلين بإنتاج وتسويق وتجارة القطن مع مد الموسم التسويقي للقطن بما يسمح بتوريد القطن الزهر إلى المحالج في فترات مختلفة على مدار الموسم منعاً لتكدس القطن بالمحالج.

*) فتح بورصة التجارة الحاضرة في الإسكندرية لتسهيل التعامل في تجارة وتصدير القطن المصري الأمر الذي يتلزم معه :

- سرعة الإعلان عن سياسة ثابتة ونظام متكامل لتداول القطن المصري محلياً وعالمياً لتوفير ثقة جميع المتعاملين خاصة المنتجين والمستوردين والإسراع في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق تحرير تجارة القطن تدريجياً مع توفير الحافز المادي والنفسي لمنتجي القطن بإقرار حقهم في حرية بيع أقطانهم أو أن يتم التعامل بين المنتجين والمشترين مباشرة وحصول المنتجين على إستحقاقاتهم دون تدخل من أية جهة.
- رفع كافة القيود على التسعير وحرية الإتجار والتداول في القطن الزهر والمحلوج والنواتج الثانوية من عمليات الحلج بإستثناء (بذرة التقاوي) مع تأكيد حق التجار والمزارعين في حلج أقطانهم لحسابهم وحق الجمعيات التعاونية في حلج أقطان أصحابها لحسابهم.

- قصر دوّر وزارة الزراعة على الإجراءات التنظيمية للحفاظ على الصفات الوراثية للبذرة وعدم تدهورها وذلك بتخصيص مناطق الإنتاج لكل صنف وفقاً لرغبات المنتجين مع تخصيص المحالج على أن يعمل كل محلج في صنف واحد من أصناف القطن.
- السماح لشركات الغزل المحلية بتدبير إحتياجاتها من الأقطان من المتعاملين في القطن سواء بالداخل أو من بورصة البضاعة الحاضرة بالاسكندرية والسماح لها بالاستيراد للأقطان قصيرة التيلة.
- تطوير نظام التسويق الحالي على مراحل بحيث ينتهي إلى التحرير الكامل في تسويق وتجارة القطن على أن يتم البدء في تطوير نظام التسويق أعتباراً من موسم القطن ١٩٩٢.
- ترك حرية شراء الأقطان لجميع المتعاملين سواء الشركات القابضة للقطن أو الأفراد من المنتجين أو التُجَّار أو الجمعيات أو الأفراد وشركات الأقطان من القطاعين العام والخاص مع الإبقاء على مراكز التجميع لمن يرغب في عرض أقطانه للبيع من خلالها مع السماح للمتعاملين في تجارة القطن بالداخل ببيع وشراء الأقطان زهراً أو شعراً مع السماح للقطن الخاص (أفراد وشركات) بتداول الأقطان الزهر أو الشعر وحلجها وتخزينها ، وعلى أن يتم التعامل بين المنتجين والمشترين

مباشرة بدون أي تدخل من بنوك القرى وأن يحصل المنتجون على مستحقاتهم بدون تدخل من أي جهة بحيث يتم التعامل بيعاً وشراءاً على أساس الأسعار المعلنة كحد أدنى مضافاً إليها علاوة تحدد أسبوعياً عن طريق بورصة منيا البصل طبقاً لظروف العرض والطلب ونوعية الأقطان وحالة الأسواق العالمية.

- يتنافس تجار القطن الزهر والشعر وشركات الأقطان والغزل والجمعيات في شراء الأقطان من المنتجين سواء كانت مخزنة صباً بالمخازن أو معبأة في أكياس في أماكن تواجدها ، على أن تنشأ بكل مركز شونة تجميع القطن الزهر يكون للمنتجين الحق في نقل أقطانهم إليها وبيعها في ظل مستوى أفضل من المنافسة بين المتعاملين مع إطلاق حرية التعامل في مخلفات الأقطان بدون تدخل من أي جهة.

(ب) سياسات تنمية الثروة الحيوانية وآلياتها :

مع إدراك عدم تميز مصر النسبي في إنتاج اللحوم الحمراء فإن التوجهات العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية يجب أن تعطى أولوية لإنتاج اللحوم البيضاء والأسماك توفيراً للبروتين الحيواني ويمكن الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف بتبني سياسات مفادها تشجيع منتجي الدواجن وتنمية الثروة السمكية.

١) إنتاج اللحوم الحمراء :

*) إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية اللحوم البيضاء والأسماك نظراً لزيادة كفاءتها التحويلية مع تعديل السياسة السعرية الإستهلاكية لتلك المنتجات بما يضمن إقبال المستهلكين عليها بدلاً من اللحوم الحمراء.

*) العمل على إحياء المشروع القومي للبتلو والذي حقق نجاحاً في توفير حوالي ٦٢ ألف طن من اللحوم عن طريق توفير التمويل اللازم من البنوك التجارية للمشروع في مراحله المختلفة وذلك بسعر الفائدة العادية مع تخفيف عبء هذه الفائدة من صندوق يمول من حصيلة رسم التنمية كذلك فرض رسم تنمية على اللحوم المستوردة يوجه لتمويل هذا المشروع وهذا إجراء يتم في كافة الدول وتقره إتفاقية الجات مع فتح باب الإستيراد وإنشاء جهاز تنفيذي للمشروع القومي للبتلو يضم المربين من القطاع الخاص فضلاً عن إختصار أعداد العجول المسمنة إلى ١٢٠ – ١٥٠ ألف عجل سنوياً وتطوير المشروع بحيث يشمل تسمين العجول البتلو إلى ٢٨٠ كجم حي.

*) زيادة الإهتمام بالمجترات الصغيرة وتشجيع المربين وتنمية هذا الإنتاج بمنطقة الساحل الشمالي الغربي بغرض التصدير وذلك من خلال استخدام الجيرم بلازم المتميز وتطوير الخدمات البيطرية.

٢) **الإنتاج الداجني :**

*) إعطاء أولوية لإنتاج الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج محلياً بهدف السيطرة على التكلفة.

*) العمل على إيجاد التوازن في أسعار بيع الدجاج المذبوح والبيض للمستهلكين عن طريق تنظيم العملية التسويقية مع تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية مثل مشروع الأصول والجدود واللقاحات والبريمكس والآلات والمعدات مع توفير قاعدة معلومات تسويقية بمعرفة وزارة الزراعة.

*) توفير بدائل الذرة الصفراء مثل الذرة الرفيعة وقمح العلف والشعير وبدائل كسب الصويا.

٣) **إنتاج الألبان :**

*) العمل على تشجيع المشاريع التجارية الكبيرة لإنتاج اللبن وإعطائها فترات سماح ضريبية وإقامة نظام لتسويق اللبن ومنتجاته.

*) تحسين القدرة الإنتاجية للجاموس والماشية من خلال التحسين الوراثي والتوسع في تطبيق نظم التسجيل القياسية من خلال تحديد القيمة الوراثية للطلائق والأبقار وإنتخاب الطلائق للتلقيح الصناعي ويمكن أن تلعب الوزارة من خلال أجهزتها البحثية والإرشادية دوراً رئيسياً في ذلك.

*) تنظيم الخدمات التي تقدم لهذا القطاع من خلال أسلوب التمكين والخصخصة لهذه الخدمات وجار تطبيق هذا الأسلوب بالنسبة

للتلقيح الصناعي من خلال توفير خط للإئتمان بما سيحقق زيادة في كفاءة الأداء وخلق فرص عمل وعدم تحميل موازنة الدولة أعباء جديدة.

*) تزويد تعاونيات الثروة الحيوانية بمستلزمات الإرشاد الحيواني والبيطري ومراكز تجميع وتبريد الألبان بحيث تصل هذه الخدمات إلى كافة المربين وكذلك تشجيع التصنيع الريفي وتطوير صناعة الحليب ومنتجاته بحيث يتم الإستفادة من كل المكونات والنواتج العرضية ، وهذا التطوير سيزيد من العائد على إنتاج وتصنيع اللبن بما ينعكس على زيادة الإنتاج.

٤) **إنتاج الأمصال واللقاحات والأدوية البيطرية :**

*) القيام بحملات سنوية لتحصين الحيوانات ضد الأوبئة المعدية والطفيليات ، وعلاج العقم والرعاية التناسلية لرفع الكفاءة الإنتاجية مع التصدى للأمراض الوافدة عن طريق الحيوانات المستوردة ومنتجاتها ومخلفاتها وذلك بإحكام الرقابة في المحاجر البيطرية.

*) تطوير المجازر الآلية لإتمام الإستفادة من النواتج العرضية للحيوانات والطيور وصناعة الألبان بالإضافة إلى إصدار التشريعات الهادفة لدعم الإنتاج الحيواني والداجني وإنشاء صندوق للتنمية الحيوانية يمول من فرض رسم تنمية على اللحوم المستوردة.

(ج) تنمية الثروة السمكية :

يعتبر قطاع الإنتاج السمكي من القطاعات الهامة التي يستهدف تنميتها في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية وذلك بإعتباره قطاعاً كفئاً من الناحية الإقتصادية والذي يتوفر له الكثير من الإمكانات التي يمكن من خلال التأكيد عليها إحداث طفرات واضحة الإنتاج ، ومن أهم الإجراءات والتدابير التي يمكن التركيز عليها في هذا المجال ما يلي :

إبرام الإتفاقيات مع الدول المتقدمة في مجال الثروة السمكية والهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة بهدف تدعيم مراكز الأبحاث أو تدريب العاملين أو تبادل الخبراء وإيفاد المبعوثين والإهتمام بدور قطاع تعاونيات الثروة السمكية بإعتباره المسئول عن الإنتاج السمكي مع تطوير الجمعيات التعاونية ، وتيسير تقديم القروض للصيادين من خلال صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك . ويمكن تنمية وتطوير مصادر الإنتاج الطبيعية من الأسماك على النحو التالي :

١) المصايد البحرية :

*) وفي هذا الصدد فقد تم رفع قيود الصيد التي كانت مفروضة من قبل نتيجة العمليات العسكرية السابقة مما نتج عنه إضافة مساحات حيوية جديدة بالبحرين المتوسط والأحمر وحرية حركة الصيد ودخول مواني الصيد والخروج منها دون التقيد بمنطقة السروح مع إجراء المسوحات السمكية لتقدير المخزون السمكي ، وإكتشاف مناطق صيد جديدة ، والعمل على تطوير أسطول الصيد الساحلي بميكنة المراكب الشراعية أو برفع القوى المحركة لها مع إعدادها بالتجهيزات الخاصة بحفظ

الإنتاج بما يمكنها من الصيد في المياه المفتوحة ، وقد ارتفع عدد المراكب الآلية المرخصة من ٢٢٠ مركباً قبل عام ١٩٧٧ إلى ٢٢٥٠ مركباً حاليا.

*) تنظيم المصايد البحرية وإدارتها بمنع الصيد المخالف وحظر الصيد في مناطق معينة حيث تتكاثر الأسماك مع تطوير قطاع الصيد التعاوني ودعمه مادياً بتوفير التمويل اللازم ، والإهتمام بموانى الصيد وإتخاذ إجراءات تبعيتها للهيئة بإعتبارها إحدى دعامات الإنتاج السمكي ، وقد تم إنشاء ميناءين بالعريش والغردقة مع تطوير ميناء بورسعيد ، وجار إقامة ميناء الأتكة بالسويس على أحدث النظم العلمية.

*) إبرام إتفاقيات دولية للصيد مع اليمن وإريتريا وأثيوبيا.

٢) البحيرات الشمالية والمنخفضات الساحلية :

إعطاء المزيد من الإهتمام لإدارة بحيراتنا ورداءتها بجعل كل بحيرة وحدة إنتاجية مستقلة مع المواءمة فيما بين الإنتاجين النباتي والسمكي في ظل محدودية مواردنا الأرضية والمائية ، وإجراء التطهيرات الدورية للبواغيز والفتحات الداخلية والمجاري المائية داخل البحيرات ، وتقييم حرف الصيد بصفة مستمرة ، ومنع الصيد المخالف مع إعطاء فترات راحة للبحيرات بمنع الصيد وقت دخول الزريعة وتوفير الخدمات التسويقية اللازمة وتكثيف التنمية بشواطئ البحيرات وإستخدامها كمرابى لتربية الأسماك.

٣) البحيرات الداخلية :

استمرارية مد بحيرتي قارون والريان بإحتياجاتها من زريعة الأسماك والإهتمام بعمليات صيد ونقل وتداول وإقامة وتحضين الزريعة المنقولة لتلك

البحيرات والمتابعة البيولوجية لحالة بحيرة قارون ومنخفضات الريان لمعرفة مدى إستجابتها لأنواع الأسماك مع محاولة تأصيل بعض الأنواع وتكاثرها مباشرة بها ودراسة تأثير المشروعات الجاري إقامتها حول تلك البحيرات على الإنتاج السمكي.

٤) نهر النيل وفروعه :

دراسة المخزون الغذائي بنهر النيل وفروعه والمجاري الداخلية وكذا معرفة مدى تلوث تلك المجاري المائية ودراسة المجتمع السمكي بنهر النيل والمجاري الداخلية للتعرف على الأسماك الملائمة وغير المنافسة الممكن تربيتها مع إقامة شبكة من المفرخات لتغذية نهر النيل بالزريعة المناسبة وإستخدام أسلوب تربية الأسماك فى الأسقفاص والإستفادة من شبكة مياه الصرف بدرجاتها المختلفة في تربية الأسماك والعمل على تطوير الخبرات والمرابي الموجودة في المجاري المائية.

٥) آليات تطوير الإستزراع السمكي :

نَظَراً لأن إنتاج مواردنا الطبيعية في أحسن حالاتها لا يفى بتحقيق المستهدف المطلوب ، فإنه من الضروري تشجيع الإستزراع السمكي جنباً إلى جنب مع تنمية مواردنا الطبيعية وذلك من خلال إقامة المرابي والمزارع السمكية مع توفير جميع الخدمات اللازمة لها وإقامة مزارع سمكية نظامية في صورة وحدات إرشادية لهدفين :

الأول نشر أسلوب الإستزراع السمكي لراغبي مزاولة هذا النشاط في الأراضي البور غير المستغلة نباتياً وتغذيتها من مياه الصرف طبقاً للقانون.

والثاني بيع إنتاج هذه المزارع بأسعار تعاونية من خلال منافذ وزارة التموين لإيجاد توازن في أسعار الأسماك المعروضة بالأسواق مع ضرورة

تطوير شواطئ البحيرات التي انحسرت عنها المياه وأصبحت بوراً مهملة وتحويلها إلى مراب سمكية والاستفادة من البرك والسياحات بإستزراعها سمكياً وإقامة شبكة مفرخات أسماك المياه المعذبة لتوفير إحتياجات قطاع الإستزراع السمكي من الزريعة.

نشر أسلوب الإستزراع السمكي في الأقفاص بنهر النيل وفروعه وزراعة الأسماك في حقول الأرز ، حيث بدأت الهيئة بإستزراع مساحة ٥٠٠ فدان عام ١٩٨٣ وبدأت في الزيادة عاما بعد آخر حتى وصلت إلى قرابة النصف مليون فدان في الموسم الماضي محققة إنتاجية تقدر بنحو ٣٠ ألف طن علاوة على زيادة محصول الأرز بنسبة ١٠٪ ودخول مجال الاستزراع البحري كأمر ضروري تفرضه علينا محدودية مواردنا الأرضية وسياسة ترشيد إستخدام المياه ، وحتى يمكن الدخول في هذا المجال فلابد من توفير مقوماته الأساسية وهي الزريعة المطلوبة والعليقة المتزنة كذلك زراعة الأسماك في المحافظات الصحراوية.

(د) تحرير تجارة وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي :

تتلخص آليات إستراتيجية الزراعة المصرية في مجال تحرير تجارة مستلزمات الإنتاج في السماح للقطاعين الخاص والتعاوني بإستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج وتقليص دور الوزارة على مراقبة الجودة لما يتم إستيراده من مستلزمات مع إلغاء الدعم على تلك المستلزمات تدريجياً ورفع أسعار المحاصيل الزراعية.

١) الأسمدة الكيماوية والمبيدات :

يتم العمل على ترشيد إستخدام الأسمدة الكيماوية وإيجاد التوازن بين العناصر الكبرى والصغرى. أما بالنسبة للمبيدات فتقوم الحكومة بإلغاء الدعم

على المبيدات فيما عدا القطن حيث تمَّ إلغاء قيمة نصف الدعم الذي كان قائماً عام ١٩٨٩/٨٨ تدريجياً وذلك حتى عام ١٩٩٢ الى جانب إطلاق حرية القطاع الخاص في إستيراد وتداول تلك المستلزمات في إطار المنافسة مع القطاعين العام والتعاوني مع تأكيد دور الوزارة في الرقابة على المبيدات التي يتم إستيرادها وضمان تجربتها قبل إستخدامها والسماح بتداولها ، وإتباع برامج متكاملة لمكافحة آفات الحاصلات الزراعية بما يحقق ترشيد إستخدام المبيدات وبما يكفل تنشيط استخدام الأعداء الطبيعية لتلك الآفات حفاظاً على البيئة.

وفي مجال إنتاج التقاوي إستهدفت الوزارة تحسين نوعية التقاوي التي تنتجها مع الإهتمام بالدور الرقابي على القطاع الخاص مع التأكيد على دور التعاونيات في إستيراد مستلزمات الإنتاج كما هو حادث في البرازيل والدانمارك وغيرهما والتفتيش الحقلي الفعال في حقول إنتاج التقاوي مع وضع مستويات القبول والرفض اللازمين وإنشاء وتدريب جهاز لمتابعة جودة حقول الإنتاج.

٢) التقاوي :

*) تحديث سلالات تقاوي القطن حيث إن من أهم العوامل في إنتاج التقاوي وإكثارها تحديد عدد الأجيال والإجراءات التنفيذية التي تؤدي للحصول على أعلى معامل إكثار لإحداث سلالات الأصناف حتى يمكن الإسراع بنشرها على القاعدة العريضة من الزارع مع إستخدام الحاسبات الآلية في صناعة التقاوي في عملية تحليل المواصفات والإنتخاب وغيرها مع إستيراد وتركيب وتشغيل مراكز إعداد التقاوي.

*) الإستمرار في إنتاج تقاوي أساس القطن لضمان الحفاظ على صفاته الوراثية وإنتاج تقاوي ذاتية الإخصاب حتى يمكن للقطاع الخاص إنتاجها تجارياً بتغطية ٥٠٪ على الأقل من إحتياجات السوق.

*) عقد إتفاقيات مع الدول المتقدمة لتطوير وتحسين صناعة التقاوي على أن يقوم الخبراء الأجانب مع المصريين بإنشاء مراكز الإعداد اللازمة ومراكز الصيانة ومخازن التقاوي.

*) تنفيذ خطة متكاملة لتحديث البنية الأساسية الداخلة في صناعة التقاوي مع التركيز على بحوث التقاوي ونقل التكنولوجيا وتجهيز معامل لفحص البذور بالإضافة إلى معمل للتحكيم ومعمل فحص أمراض البذور لحماية البلاد من دخول أمراض تنتقل عن طريق البذور مع تطوير وسائل النقل والمواصلات للتقاوي والتفتيش الحقلي.

*) تكوين البنية الأساسية اللازمة لصناعة التقاوي وإنشاء أربع محطات إعداد تقاوي محاصيل حقلية ومحطتين لغربلة تقاوي البرسيم مع رفع كفاءة العاملين بجهاز التقاوي بالتدريب المستمر للقائمين بالعمل.

٣) إنتاج الإعلاف :

*) يجب العمل على زيادة إنتاج الأعلاف الخضراء رأسياً من خلال إنتاج إصناف جديدة عالية الإنتاجية ، وتشجيع التحميل مما يؤدي إلى خفض مساحات البرسيم ورفع إنتاجيته بنحو ٣٠٪ وتحسين قيمته الغذائية وتربية أصناف تتحمل الملوحة

وإنتاج تقاوي حشيشة الراي محلياً مع العمل على زيادة إنتاج الذرة البيضاء والصفراء وتكثيف الجهود البحثية والفنية الخاصة بصناعة العلف الحيواني وتنفيذ برامج الرقابة على جودة الأعلاف المصنعة ، وخفض كميات العلف المسوقة عن طريق البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي أو وسطاء القطاع العام إلى أكثر من ٦٠٪ من الكمية المسوقة عام ١٩٨٩ على أن يخرج القطاع العام من توزيع الأعلاف الموحدة منخفضة السعر.

*) تعديل أسعار وكميات العلف التقليدية ومنخفض الأسعار وذلك بإلغاء نصف الدعم الضمني الباقي لكسب بذرة القطن ، ونخالة القمح مع خفض الكميات المستوردة والمسوقة من الذرة الصفراء إلى ٥٠ ألف طن شهرياً على أن يتم إلغاء دور البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي في إستيراد وتسويق الذرة.

(هـ) تطوير النظم والسياسات التسويقية :

لاشك أن التسويق يعتبر أضعف الحلقات في مراحل إنتاج وتوزيع وتصدير وإستيراد السلع الزراعية والتي ينتج عنها نسبة كبيرة من الفقد في الإنتاج خاصة من السلع سريعة التلف . وهناك مجموعة من الإجراءات والسياسات والآليات لرفع الكفاءة التسويقية من أهمها تبني السياسات التي تحقق كفاءة عالية في نظم التسويق الخاصة بالتجميع والفرز والتدريج والتغليف والتعبئة والنقل والتخزين والتصنيع والتداول والتصدير والإستيراد للحاصلات الزراعية المختلفة في حلقاتها المتتالية بهدف تقليل الفاقد والتالف ولتطوير تلك النظم يلزم إتباع الخطوات التالية :

١) مراجعة التشريعات المرتبطة بتجارة السلع الزراعية داخلياً وخارجياً لضمان تشجيع القطاع الخاص في المجالات التسويقية التي كانت حكراً على القطاع العام ، هذا بجانب تحرير التعريفات والقيود التجارية والتدخل لتحرير العوائق الإدارية والبيروقراطية التي تكبل إنطلاقة القطاع الخاص في مجال الزراعة.

٢) إجراء الدراسات الفنية والإقتصادية بصفة مستمرة للتعرف على التسويق في مصر مع دعوة رجال الأعمال والمستثمرين والشركات الزراعية والعمل على تنمية أسواق الجملة مثل سوق روض الفرج والعبور والنزهة ، وكذا تنمية البنية الأساسية التسويقية لزيادة الكفاءة التسويقية والتي تغطى خدمات الفرز والتدريج والتبريد والتعبئة والنقل والتخزين وغيرها.

٣) توفير قاعدة بيانات ومعلومات أساسية للتسويق الزراعي ونشرها بما يخدم أهداف المنتجين والوسطاء والمستهلكين على المستوى الإقليمي والقومي.

٤) وضع الأنظمة والتشريعات اللازمة للتعامل في الأسواق مثل التدريج والتوحيد القياسي بما يتيح الإرتباط بالمقاييس العالمية للجودة والنوعية . وفي هذا الصدد يلزم الاستفادة الكاملة من المعلومات والبيانات التسويقية التي يتم نشرها بين المتعاملين في السوق وزيادة القدرة التنافسية في أسواق المنتجات الزراعية.

٥) قيام التعاونيات والجمعيات وإتحادات المنتجين والمصدرين وغيرها من التنظيمات الخاصة بدور رئيسي في عمليات التسويق لرفع كفاءتها الإقتصادية.

٦) تطوير برامج التعليم والتدريب والإرشاد في مجال التسويق الزراعي لإعداد متخصصين على دراية بالاتجاهات والأساليب الحديثة للتسويق وما يرتبط بها من أبعاد إقتصادية وإدارية وتكنولوجية.

٧) بناء قاعدة قوية للمعلومات لتكون في خدمة الباحث والمرشد والمنتج الزراعي على حد سواء وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين وزارة الزراعة وأجهزة قواعد المعلومات المحلية والدولية ومن خلال التدريب المستمر للكوادر الفنية العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية وإستخدام الحسابات الآلية.

(و) دعم دور البحث العلمي والإرشاد الزراعي :

١) لاشك أن ربط أجهزة البحوث والإرشاد والتعليم الزراعي وتنسيق أدائها بطريقة تحقق التكامل في أدوارها ليعتبر من العوامل الهامة لتحقيق التنمية الزراعية ويستلزم ذلك تطوير مراكز البحوث وتوجه الجامعات نحو المجالات البحثية ذات الأولوية وتطوير نظام تحفيز الباحثين وربط مراكز البحوث الوطنية بالمراكز الدولية المتميزة ووضع قنوات ميسرة تنتقل بواسطتها نتائج البحوث والتطوير إلى التطبيق العملي وقيام أجهزة التدريب والتعليم الإرشادي بتدريب الزراع على الأنشطة الإنتاجية غير التقليدية والتي يمكن أن تسهم في زيادة دخولهم.

٢) نتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في المعلومات والممارسات المزرعية والأساليب التكنولوجية الحديثة ، فإن الأمر يتطلب تحسين وتطوير الجانب المعرفي والمهاري للزراع وكذا العاملين

في مجال الزراعة من خلال برامج الإرشاد والتدريب المستمر وأن تكون هذه البرامج لامركزية التخطيط والتنفيذ بحيث تتمشى هذه البرامج مع طبيعة كل منطقة والنشاط الإنتاجي السائد فيها.

٣) ضرورة تكثيف وإبراز دور أجهزة الإرشاد الزراعي والإعلام الريفي والإهتمام بالدور الرئيسي لتلك الأجهزة في التنمية الزراعية مع ضرورة وصول الخدمة الإرشادية والإعلامية للزراع بطريقة محددة وفي التوقيت المناسب مع ربط كاف بالأجهزة البحثية لتوفير معلومات حول التقنيات الحديثة التي تنعكس على الزراع مع تشجيع القطاع الخاص والشركات على تقديم خدمات إرشادية للزراع.

٤) تطوير العلاقة بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي من خلال تكوين مجلس يضم ممثلين عن جهات البحث العلمي الزراعي المختلفة كالجامعات ومركز البحوث الزراعية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي والمركز القومي للبحوث ومركز البحوث المائية ومركز بحوث الصحراء وغيرها وممثلين عن الجهاز الإرشادي بهدف تخطيط وتوجيه البحوث والإرشاد في مجالات الزراعة وضمان إحداث التكامل في وظائفها.

٥) في ظل سياسة التحرر الإقتصادي التي تنتهجها الدولة وحرية المزارع في إتخاذ القرارات المتعلقة بنوع المحصول الذي ينتجه وأسلوب التصرف فيه يصبح من الضروري تدعيم التعاونيات الزراعية وتطويرها وزيادة فاعليتها بإعتبارها أحد الأطراف الهامة

لتحقيق المشاركة الشعبية واللامركزية في التخطيط الإقليمي الزراعي.

٦) إعادة التأهيل المهني أو الحرفي للعمالة الزراعية والتركيز على التدريب التحويلي لهذه العمالة وتشجيع المشروعات الزراعية والريفية المكثفة لعنصر العمل ومشروعات الصناعات الزراعية والريفية خاصة المشروعات الصغيرة التي تتلاءم وظروف القرية المصرية لخلق فرص عمل جديدة في الريف المصري.

٧) في ضوء سياسة التحرر الإقتصادي وتشجيع الدولة لسياسة تصدير الحاصلات الزراعية ، ويصبح من الضروري قيام أجهزة الإرشاد الزراعي بتوعية الزراع في مجال إنتاج وتسويق وتصدير الحاصلات ذات الميزة النسبية والمحاصيل غير التقليدية مع ضرورة التأكيد على توفير نظام للمعلومات والبيانات بما يخدم الزراع في مجال تسويق هذه المحاصيل.

٨) تدعيم دور الإرشاد الزراعي والإعلام الريفي من خلال توسيع مساهمة الأجهزة الإعلامية من إذاعة وتليفزيون كوسيلة أساسية لنقل وإستيعاب التكنولوجيا.

٩) تدعيم دور الإرشاد الزراعي والإعلام الريفي في مجال ترشيد إستخدام مياه الري وإدارة المياه داخل الحقل.

الخلاصـــــة

لاشك أنه يمكن تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص وإستخدام الموارد الزراعية من خلال إعمال آليات السوق والتوقف عن تدخل الدولة في السياسات السعرية والتسويقية وسياسة دعم مستلزمات الإنتاج وهو الإتجاه الذي تسلكه الدولة حاليا . أما بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية وخاصة محاصيل الحبوب فنظراً لأهميتها في مواجهة مشكلة الغذاء فهناك أهداف كمية محددة ، وإجراءات فنية يلزم إتباعها تحقيقاً لتلك الأهداف ، خاصة وأن قطاع الزراعة يستهدف لمواجهة مشكلة الغذاءوتضييق الفجوة الغذائية من المحاصيل الإستراتيجية تنمية إنتاج مجموعة الحبوب ليصل الناتج منها إلى ١٨ مليون طن هذا مع توجيه النظر إلى أنه مع إدراك عدم تميز مصر النسبي في إنتاج اللحوم الحمراء فإن التوجهات العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية يجب أن تعطي أولوية لإنتاج اللحوم البيضاء والأسماك توفيراً للبروتين الحيواني ويمكن الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف بتبني سياسات مفادها تشجيع منتجي الدواجن وتنمية الثروة السمكية ، على أن يتحقق ذلك من خلال إعطاء أولوية لإنتاج الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج محلياً بهدف السيطرة على التكلفة ، وتوفير بدائل الذرة الصفراء مثل الذرة الرفيعة وقمح العلف والشعير وبدائل كسب الصويا ، والعمل على تشجيع المشاريع التجارية الكبيرة لإنتاج اللبن وإعطائها فترات سماح ضريبية وإقامة نظام لتسويق اللبن ومنتجاته ، وتزويد تعاونيات الثروة الحيوانية بمستلزمات الإرشاد الحيواني والبيطري ومراكز تجميع وتبريد الألبان بحيث تصل هذه الخدمات إلى كافة المربين وكذلك تشجيع التصنيع الريفي وتطوير صناعة الحليب ومنتجاته بحيث يتم الإستفادة من كل المكونات والنواتج العرضية ، وهذا التطوير سيزيد من العائد على إنتاج وتصنيع اللبن بما ينعكس على زيادة الإنتاج. وينبغي تطوير المجازر الآلية لإتمام الإستفادة من النواتج العرضية للحيوانات والطيور وصناعة الألبان بالإضافة إلى إصدار التشريعات الهادفة لدعم الإنتاج الحيواني والداجني وإنشاء صندوق للتنمية الحيوانية يمول من فرض رسم تنمية على اللحوم المستوردة. وهناك إجماع على أن قطاع الإنتاج السمكي يعتبر من القطاعات الهامة التي يستهدف تنميتها في

إطار إستراتيجية التنمية الزراعية وذلك بإعتباره قطاعاً كفئاً من الناحية الإقتصادية والذي يتوفر له الكثير من الإمكانات التي يمكن من خلال التأكيد عليها إحداث طفرات واضحة الإنتاج ، ومن أهم الإجراءات والتدابير التي يمكن التركيز عليها في هذا المجال ، وعلى وجه الخصوص إبرام الإتفاقيات مع الدول المتقدمة في مجال الثروة السمكية والهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة بهدف تدعيم مراكز الأبحاث أو تدريب العاملين أو تبادل الخبراء وإيفاد المبعوثين والإهتمام بدور قطاع تعاونيات الثروة السمكية بإعتباره المسئول عن الإنتاج السمكي مع تطوير الجمعيات التعاونية ، وتيسير تقديم القروض للصيادين من خلال صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك.

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أن آليات إستراتيجية الزراعة المصرية تتلخص في مجال تحرير تجارة مستلزمات الإنتاج في السماح للقطاعين الخاص والتعاوني بإستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج وتقليص دور الوزارة على مراقبة الجودة لما يتم إستيراده من مستلزمات مع إلغاء الدعم على تلك المستلزمات تدريجياً ورفع أسعار المحاصيل الزراعية.

ولاشك أن التسويق يعتبر أضعف الحلقات في مراحل إنتاج وتوزيع وتصدير وإستيراد السلع الزراعية والتي ينتج عنها نسبة كبيرة من الفقد في الإنتاج خاصة من السلع سريعة التلف. وهناك مجموعة من الإجراءات والسياسات والآليات لرفع الكفاءة التسويقية من أهمها تبني السياسات التي تحقق كفاءة عالية في نظم التسويق الخاصة بالتجميع والفرز والتدريج والتغليف والتعبئة والنقل والتخزين والتصنيع والتداول والتصدير والإستيراد للحاصلات الزراعية المختلفة في حلقاتها المتتالية بهدف تقليل الفاقد والتالف.

قضايا للمناقشة

١) " تشهد مصر في الآونة الأخيرة خطوات سريعة في إيقاع عملية تحرير الإقتصاد في ظل إستراتيجية إقتصادية ترمي إلى توسيع قاعدة الملكية ".
علِّق على العبارة السابقة ، موضحاً الآليات التي تستند إليها هذه الإستراتيجية من أجل تحقيق أهدافها.

٢) تناول بالشرح والتعليق آليات الإستراتيجية الزراعية من أجل النهوض بالإنتاج الزراعي لمواجهة مشكلة الغذاء وتضييق الفجوة الغذائية ، وعلى وجه الخصوص المحاصيل الإستراتيجية.

٣) " تتجه إستراتيجية الزراعة المصرية نحو جمع وتوفير ونشر المعلومات التسويقية للمشتغلين بإنتاج وتسويق وتجارة القطن ، مع مد الموسم التسويقي للقطن بما يسمح بتوريد القطن الزهر إلى المحالج في فترات مختلفة على مدار الموسم ".
إشرح الخطوات العلمية التي تراها مناسبة لتحقيق هذا الهدف.

٤) " تُعطي التوجهات العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية أولوية لتنمية الثروة الحيوانية ".
علِّق على العبارة السابقة موضحاً الآليات التي تستند إليها الإستراتيجية الزراعية لتحقيق تنمية الثروة الحيوانية.

٥) " تهتم دول العالم بتنمية الثروة السمكية لما لها من دور بارز في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي ، وقد سايرت الإستراتيجية الزراعية هذا الإتجاه ".

والمطلوب شرح أهم الإجراءات والتدابير التي يمكن التركيز عليها في هذا المجال ، على أن تتناول في شرحك دور قطاع التعاون السمكي المصري في تحقيق هذا الإتجاه.

٦) " تتلخص آليات إستراتيجية الزراعة المصرية في مجال تحرير تجارة مستلزمات الإنتاج في السماح للقطاعين الخاص والتعاوني بإستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج ".

علِّق على العبارة السابقة ، شارحاً ما تضمنته إستراتيجية الزراعة المصرية من أجل تحقيق هذا الهدف ، على أن تتناول في شرحك أيضاً كيف يتلاءم تحرير مستلزمات الإنتاج مع تحقيق عامل الجودة والذي أصبح من مستلزمات التصدير؟

٧) إشرح السياسات التي تراها مناسبة في ظل المتغيرات العالمية والمحلية لرفع الكفاءة التسويقية.

٨) تناول بالشرح والتعليق ما يراه العلماء من أهمية ربط أجهزة البحوث والإرشاد والتعليم الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية ، وما يترتب على تنسيق أدائها من نتائج.

الفصل التاسع

الإستراتيجية
والتنمية المتواصلة

مفهوم التنمية المتواصلة :

إذا كانت الإستراتيجية هى الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف القومية العليا عن طريق مجموعة من السياسات القطاعية المتكاملة التي تُحدِّد الإتجاهات المتفق عليها ، والتي يتم مراعاتها عند وضع الخطط والمشروعات والبرامج ، فإن التنمية القومية الشاملة والمتواصلة تتطلب رسم السياسات السليمة التي تُتيح أفضل الفرص لتحقيق نمو منتظم ، على أن يستهدف أيضاً الإبقاء على الموارد في حالة عطاء متفوق في المستقبل .. أي تنمية موصولة ... أي مستمرة تعمل حساباً للأجيال القادمة .. وفيما يلي بعض عناصرها :

(أ) آليات الاستخدام الأمثل للموارد المائية :

١) تطوير نظم الري :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير نظم الري في الأراضي القديمة وترشيد إستخدام مياه الري ، كما أن إستخدام أنظمة الري المتطور في معظم أراضي التوسع الأفقي يستلزم النظر في نظام السدة الشتوية ليتناسب مع الفترة القصيرة التي يمكن أن يتحملها النبات تحت ظروف تشغيل هذه الأنظمة. وكذلك العمل على إستخدام وسائل الري الحديث من ري بالرش أو ري بالتنقيط وخاصة في الأرض القديمة وإستخدام الوسائل الأوتوماتيكية لتشغيل أعمال الري. وإنشاء منظمات تعاونية لإدارة وصيانة نظم الري تحت إشراف وزارة الأشغال العامة مع تحسين خواص الأراضي الزراعية والعمل على حمايتها من التدهور وتحسين عمليات الري والصرف مع إتاحة نظم الري الحديثة بأسعار مناسبة مع تصنيعها محليا بكفاءة.

٢) إعادة إستخدام مياه الصرف :

*) ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق مجابهة إحتمالات نقص الكمية المستغلة من الصرف الزراعي نتيجة لترشيد إستخدام المياه والعناية بالصرف الصحي والصرف المغطي للحفاظ على إنتاجية الأراضي الجديدة والإهتمام بالدراسات البيئية لمشروعات إستصلاح الأراضي لتجنب التأثيرات الضارة لتنفيذ مثل هذه المشروعات وخاصة التي تستخدم المياه المخلوطة بمياه الصرف الزراعي مع إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعي إما مباشرة أو بعد خلطها بمياه لري ، وتحقيق الإستفادة القصوى بمياه الصرف الصحي بعد معالجتها كمصدر للمياه بالنسبة لإستصلاح الأراضي والتوسع الأفقي.

*) ضرورة معالجة مياه الصرف الصحي قبل صرفها في المصارف وإعادة إستخدامها في الري.

*) تحسين خواص التربة الزراعية والعمل على حمايتها من التدهور وتحسين عمليات الري والصرف وعدم صرف مخلفات المصانع في المجاري المائية إلا بعد معالجتها من المكونات الضارة وتحسين الصرف حتى لا يكون سبباً في تدهور التربة وتضاؤل إنتاجها مع رفع كفاءة الصيانة لمشاريع الصرف المكشوف والمغطى.

٣) تقليل الفاقد :

*) تقليل الفاقد الناتج من سوء إستخدام المياه في الإستخدامات المختلفة والعمل على القضاء على ورد النيل وغيرها من الحشائش في المجاري المائية من خلال حملة قومية والعمل على تقليل مياه النهر المهدرة في البحر.

*) إحكام ضبط المناوبات لعدم إعطاء تعويضات بعد الدور وإزالة الفتحات المخالفة وحتمية الري الليلي تقليلاً للفواقد مع إعادة النظر في المساحات المنزرعة أرزاً وذلك بالإكتفاء بحوالي ٩٠٠ ألف فدان فقط توفيراً للموارد المائية مع التأكيد على تطوير الشبكات في الأراضي القديمة بما يتناسب مع كل منطقة لتقليل فواقد النقل والتوزيع وتضافر جهود كافة الجهات للمحافظة على كل قطرة مياه وحسن إستخدامها لتقليل الفاقد منها ، كما يجب العمل على تسوية أراضي الحياض لرفع كفاءة الري الحقلي ولتوفير كميات من المياه مع منع الري بالراحة وتحويله إلى الري بالرفع توفيراً للمياه وحفاظاً على خصوبة الأرض.

*) حل مشاكل الري الليلي الناتج عن فرق تشغيل الترع الرئيسية والفروع الداخلية والعمل على تحقيق التجميع الزراعي حفاظاً على التحكم في مياه الري.

٤) إستخدام المياه الجوفية والسطحية والخزانات الجوفية في الزراعة المطرية :

*) الإسراع في إتخاذ الخطوات بتنفيذ البدء في مشروعات أعالي النيل ومشروعات التخزين في البحيرات الشمالية والتوسع في إستخدام المياه الجوفية بعد إستكمال دراسة الخزانات الجوفية المتاحة ودراسة المياه السطحية وإستغلالها سواء في الري المباشر أو بتغذية الخزان الجوفي مع زيادة العناية بالزراعة المطرية وإعداد برامج متكاملة للحفاظ على التربة والمياه.

*) الإستفادة بزراعة شواطئ بحيرة السد العالي أو بإستخدام المياه المتسربة منها جوفياً والعمل على تقييم المياه الجوفية وتأكيد المعلومات حول كمية هذه المياه وأماكن تواجدها والطرق المثلى لإستخدامها وتخزين مياه الأمطار والسيول في خزانات سطحية أو جوفية وإستخدامها في أوقات مناسبة في التنمية الزراعية.

*) إستخدام الخزان الجوفي في الدلتا ووادي النيل ودراسة أثر السحب منه على المنشآت المقامة عليه مع الإحتياط بعدم السحب بحري خط " الزقازيق – طنطا – دمنهور " خشية تدفق المياه المعالجة مع وضع برنامج لعمليتي الري والصرف في الدلتا يمكن عن طريق التنبؤ بكمية ونوعية مياه الصرف تحت الظروف السائدة حالياً وأيضاً في حالة حدوث تغيرات خاصة بترشيد إستخدام مياه

الري ، وتغيير التركيب المحصولي بزيادة مساحة الذرة على حساب الأرز ، وكذا زيادة الكثافة المحصولية بزراعة محاصيل قصيرة العمر مثل القمح والقطن والأرز والذرة.

*) العمل على زيادة الإستفادة من المياه الجوفية من الآبار القائمة حالياً وإنشاء آبار جديدة لإستغلال ٣ر٢ مليار متر مكعب بالوادي والدلتا " بالإضافة إلى ٦ر٢ مليار متر مكعب المستغلة حالياً" وذلك في حدود آمنة لا يترتب عليها تداخل المياه المالحة ، هذا بالإضافة إلى الإستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في إستصلاح الأراضي والتوسع الأفقي.

(ب) التنمية الريفية والتوطين :

١) إن تحقيق أهداف استراتيجية الزراعة وما تتضمنه من الحفاظ على الأراضي القديمة الخصبة يستلزم إعادة النظر في السياسة السكانية والعمل على تشجيع التوطين والتعمير خارج الوادي في المناطق الصحراوية والساحلية على أن يرتبط ذلك بسياسة معدلة لتوزيع إستثمارات التعمير تركز على الأماكن خارج الوايد والدلتا مع شق الطرق وبناء قاعدة إقتصادية مستقلة بها والأخذ بتشريعات جديدة تشجع الإستثمار في الأراضي الجديدة وتزيل العوائق البيروقراطية مع تقديم كافة التسهيلات مثل الإرشاد الزراعي والإسهام في حفر الآبار ودراسات التربة في الأراضي الجديدة بل أيضاً في الأراضي القديمة.

٢) تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية وإيجاد إطار تنسيقي بينها لزيادة فاعليتها ومساهمتها في برامج التنمية الريفية وذلك من خلال التنمية المحلية بضم ممثلين لكافة المنظمات الريفية القائمة في نطاق القرية يمكن من خلالها أن تطرح كل منظمة إمكانياتها ومقترحاتها ومن ثم يسهل بناء خطة محلية للتنمية الريفية تتضمن أدواراً تنسيقية ومتكاملة لمختلف المنظمات العاملة بالقرية.

٣) إنشاء البنية الأساسية وصيانتها وتوفير مراكز الخدمات الضرورية خاصة في المناطق الجديدة.

(ج) إستصلاح وإستزراع الأراضي وتوزيعها :

تهدف الإستراتيجية الجديدة للدولة في مجال إستصلاح وأستزراع وتملك الأراضي إلى تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على إستصلاح وإستزراع وتملك الأراضي الجديدة. وسوف يقتصر دور الحكومة على المساهمة في أعمال البنية الأساسية والدراسات الإستكشافية لتحديد أفضل المواقع الممكن إستصلاحها وتقديم الإئتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الإستزراع مع قصر الإدارة والإستغلال بالنسبة لهذه الأراضي الجديدة على القطاع الخاص.

وقد بدأت الوزارة في العمل على تحقيق أهدافها المتعلقة بالحد من ملكية الدولة للأراضي وذلك بتبني سياسة تشجيع الملكية الخاصة من خلال المحاور التالية :

1) التصرف في الأراضي التابعة للشركات الزراعية بالبيع للمستثمرين والتمليك للعاملين ولشباب الخريجين وتوفير العائد لتمويل مشروعات إستصلاح أراض جديدة وتوزيع الأراضي على الخريجين بعد وصولها إلى مرحلة الإنتاج الإقتصادي.
2) الإهتمام بمشروعات شباب الخريجين وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أراض جديدة بإعتباره مشروعاً قومياً.
3) بيع الأراضي المستصلحة بعد إجراء أعمال البنية الأساسية للقطاع الخاص والإستثماري.
4) تأجير أو بيع أراض جديدة قابلة للإستصلاح وغير مستصلحة للقطاع الخاص لتشجيعه ليمارس دوراً متزايداً في إستصلاح الأراضي وملكيتها.
5) إستكمال أعمال البنية الأساسية وإستصلاح المساحات المتبقية من الخطة السابقة.
6) إعادة دراسة التكلفة الفعلية لأعمال البنية الأساسية وإستصلاح الفدان طبقاً للواقع والعمل على زيادتها بما يتناسب مع مشروعات الخطة وتدبير الإعتمادات اللازمة من النقد الأجنبي وتبسيط إجراءات فتح الإعتمادات.
7) دراسة إمكانية منح إعفاء كامل لمدد طويلة لمستصلحي الأراضي في المناطق الجديدة كالعوينات.
8) إيجاد مصدر لتمويل المبالغ اللازمة لأجور الإعاشة بالنسبة للخريجين وتدريبهم.

٩) توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لشباب الخريجين بالأسعار والشروط المناسبة لقدرتهم المالية في السنوات الأولى مع ربط مناطق شباب الخريجين بشبكات الطرق الرئيسية وإيجاد وسائل نقل وإنتقال منظمة لهم وكذلك إقامة مشروعات وجمعيات زراعية صناعية تقوم على منتجات شباب الخريجين ولاسيما الصناعات التي تسد الاحتياجات الإنسانية لهم وتحقق الاكتفاء الذاتي لتلك المناطق النائية فضلاً عن إقامة مشروعات وإمكانيات تسويقية لمنتجات الخريجين وحمايتهم من السماسرة والتجار.

١٠) المتابعة المستمرة من خبراء الهيئة والإرشاد الزراعي لتلك التجربة الهامة.

١١) النهوض بجمعيات إستصلاح الأرض المتعثرة التي تعامل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك من خلال : منح الجمعيات التعاونية لإستصلاح الأراضي مساحات من الأراضي عن طريق الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو المحافظات بغرض استصلاحها واستزراعها.

١٢) أن تتضمن العقود المبرمة مع الجمعيات مسئوليتها عن تدبير مصادر مياه الري اللازمة لها.

١٣) أن يتحمل أعضاء تلك الجمعيات تكاليف أعمال البنية الأساسية وأعمال المرافق المشتركة بالإضافة إلى تكاليف الاستصلاح الداخلي.

١٤) قيام الدولة بتنفيذ أعمال البنية الأساسية لمساحة ١٠٠ ألف فدان على أن تتحمل الدولة نصف هذه التكاليف وتتحمل الجمعيات النصف الآخر.
١٥) زيادة الإعتمادات المدرجة في موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.
١٦) إتاحة القروض اللازمة لتغطية باقي تكاليف أعمال البنية الأساسية.
١٧) لنجاح سياسة إستصلاح الأراضي ضرورة العمل على التحديث المستمر للخطة الرئيسية لجميع الأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة ومساحتها ومصادر مياهها وطريقة إستزراعها.
١٨) التوسع في إصلاح الأراضي الجديدة على أن يصاحبه تخطيط عمراني مستقبلي في صورة خدمات تعليم وإسكان ومرافق كما هو في سيناء والساحل الشمالي والنوبارية.
١٩) توجيه مزيد من العناية إلى أنشطة التصنيف الطبيعي والإغلالي والإقتصادي للأراضي بإستخدام الأساليب الحديثة مثل الإستشعار عن بعد مع تحديث هذه التصنيفات دورياً لأهميتها في وضع السياسة الزراعية لإستخدامات الأراضي والحفاظ عليها.
٢٠) تنمية المناطق الجديدة لعمل مجتمعات متكاملة ونموذج ذلك مشروع تنمية وتطوير منطقة شرق العوينات والذي يستهدف تشجيع القطاع الخاص والشركات الكبرى العاملة في هذا المجال لتقوم بتنفيذ وإدارة المشروع واستغلال المساحات بفترة طويلة قابلة للتجديد بقيمة إيجارية كبيرة ولفترة تصل إلى ٥٠ سنة مع توجيه

طاقات الشباب للعمل في هذه المنطقة مقابل أجور مناسبة لتشجيعهم للإستفادة من طاقاتهم.

ويتمثل البرنامج الحالي للإستصلاح في هذا المشروع في التدرج في المساحات المستصلحة سنوياً ومد آبار توفر الإحتياجات المائية لها على أن يشمل التركيب المحصولي المبدئي المحاصيل التى تتلاءم والظروف المناخية بالمنطقة مع تشجيع تصنيع المنتجات الزراعية بهدف تسهيل النقل والتداول على أن تخصص ٥٠٪ من المساحة لأشجار الفاكهة و ٢٥٪ لمحاصيل الأعلاف المستديمة ليقوم عليها نشاط الإنتاج الحيواني والذي يوفر بدوره المادة العضوية اللازمة لأشجار الفاكهة بصفة خاصة ولأرض المشروع بصفة عامة وكذلك تخصيص ٢٥٪ من المساحة للمحاصيل التقليدية من الحبوب والبقول والمحاصيل الزيتية وغيرها من الخضر والنباتات الطبية والعطرية.

(د) التنمية التكنولوجية :

١) تشجيع البحث والتطوير والإبتكار محلياً ، وكذا تشجيع نقل التكنولوجيا ومحاولة إستيعابها وتطويعها بما يتلاءم مع الظروف المحلية مع حشد وحفز القدرات العلمية والتكنولوجية المصرية لتزيد من إسهاماتها مقابل الإسهامات الأجنبية.

٢) تنظيم وترشيد الإسهامات الأجنبية من التكنولوجيا وصنوف السلع والخدمات بهدف تعظيم فائدتها والآثار التي تحدثها في الإقتصاد الوطني.

٣) اختيار التكنولوجيا الملائمة ونقلها بأفضل شروط مالية وفنية وإقتصادية.

٤) العمل على تواجد القدرة التكنولوجية والإنتاجية والتنظيمية المحلية التي تتولى تطبيق المعرفة والخبرة المستوردة والعمل على تطويعها.

٥) تدعيم القدرة الذاتية للتكنولوجيا وتقوية مقومات الإنتاج.

٦) إصدار تشريعات خاصة لتحديد الأحكام التنفيذية التي لا يجوز تضمينها بالعقود الخاصة بإستخدام التكنولوجيا.

٧) تحديد إطار سياسة وطنية واضحة ملزمة تضمن فرض رقابة ومساندة الدولة بشكل فعال على عمليات نقل التكنولوجيا بهدف تنظيمها وترشيدها على أن يتم ذلك من خلال نظام مؤسى متكامل يحقق أهداف السياسة القومية في هذا المجال مع التأكيد على المصادر المحلية للتكنولوجيا قبل اللجوء للمصادر الخارجية على أن تتضمن تلك السياسة الإهتمام بإعداد جيل من الباحثين التكنولوجيين والفنيين القادرين على إستيعاب التكنولوجيا المنقولة أو تحديث التكنولوجيا الجاري تطبيقها وتطويرها وعلى أن تمتد خدماتها إلى كافة المجالات الزراعية من ري وتسميد وتغذية ومكافحة آفات وأعلاف حيوانات فضلا عن فتح آفات لاستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء وأشعة الليزر والهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة والزراعة المحمية والنظم الخبيرة في المجالات الزراعية المختلفة.

٨) الإهتمام بإنشاء قاعدة صناعية قوية وسليمة للتصنيع المحلي للجرارات والالات والمعدات الزراعية مما يترتب عليه الحد من تنوع المتداول منها في السوق وما يرتبط بذلك من تيسير عمليات صيانتها وإصلاحها مع العمل على حماية الصناعة الوليدة وتوفير الإئتمان الملائم لممارسة هذا النشاط ، والارتفاع بمستوى التدريب بإعداد الكوادر الفنية الكافية على مختلف المستويات بالإضافة إلى ضرورة الإتجاه نحو إيجاد مصادر بديلة ومتجددة للطاقة وأخيراً يجب أن تتواكب الأنشطة البحثية للميكنة الزراعية خلال الفترة القادمة لتلائم التقدم التكنولوجي الحادث في مختلف المجالات الزراعية.

الخلاصـــة

إذا كانت الإستراتيجية هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف القومية العليا عن طريق مجموعة من السياسات القطاعية المتكاملة التي تُحدِّد الإتجاهات المتفق عليها ، والتي يتم مراعاتها عند وضع الخطط والمشروعات والبرامج ، فإن التنمية القومية الشاملة والمتواصلة تتطلب رسم السياسات السليمة التي تُتِيح أفضل الفرص لتحقيق نمو منتظم ، على أن يستهدف أيضا الإبقاء على الموارد في حالة عطاء متفوق في المستقبل ... أي تنمية موصولة تعمل حساباً للأجيال القادمة . وتتبنى سياسات منها تطوير نظم الري في الأراضي القديمة وترشيد إستخدام مياه الري ، كما أن إستخدام أنظمة الري المتطور في معظم أراضي التوسع الأفقي يستلزم النظر في نظام السدة الشتوية ليتناسب مع الفترة القصيرة التي يمكن أن يتحملها النبات تحت ظروف تشغيل هذه الأنظمة ، وإنشاء منظمات تعاونية لإدارة وصيانة نظم الري تحت إشراف وزارة الأشغال العامة مع تحسين خواص الأراضي الزراعية والعمل على حمايتها من التدهور وتحسين عمليات الري والصرف مع إتاحة نظم الري الحديثة بأسعار مناسبة مع تصنيع الآلات المستخدمة محليا بكفاءة.

وينبغي العمل على تقليل الفاقد الناتج من سوء إستخدام المياه في الإستخدامات المختلفة والعمل على القضاء على ورد النيل وغيرها من الحشائش في المجاري المائية من خلال حملة قومية والعمل على تقليل مياه النهر المهدرة في البحر ، والإسراع في إتخاذ الخطوات بتنفيذ البدء في مشروعات أعالي النيل ومشروعات التخزين في البحيرات الشمالية والتوسع

في إستخدام المياه الجوفية بعد إستكمال دراسة الخزانات الجوفية المتاحة ودراسة المياه السطحية وإستغلالها سواء في الري المباشر أو بتغذية الخزان الجوفي مع زيادة العناية بالزراعة المطرية وإعداد برامج متكاملة للحفاظ على التربة والمياه.

إن تحقيق أهداف إستراتيجية الزراعة وما تتضمنه من الحفاظ على الأراضي القديمة الخصبة يستلزم إعادة النظر في السياسة السكانية والعمل على تشجيع التوطين والتعمير خارج الوادي في المناطق الصحراوية والساحلية على أن يرتبط ذلك بسياسة مُعَدَّلة لتوزيع إستثمارات التعمير تركز على الأماكن خارج الوادي والدلتا ، مع شق الطرق وبناء قاعدة إقتصادية مستقلة بها ، والأخذ بتشريعات جديدة تشجع الإستثمار في الأراضي الجديدة وتزيل العوائق البيروقراطية مع تقديم كافة التسهيلات مثل الإرشاد الزراعي والإسهام في حفر الآبار ودراسات التربة في الأراضي الجديدة بل أيضاً في الأراضي القديمة ، وتطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية وإيجاد إطار تنسيقي بينها لزيادة فاعليتها ومساهمتها في برامج التنمية الريفية وذلك من خلال التنمية المحلية بضم ممثلين لكافة المنظمات الريفية القائمة في نطاق القرية يمكن من خلالها أن تطرح كل منظمة إمكانياتها ومقترحاتها ، ومن ثم يسهل بناء خطة محلية للتنمية الريفية تتضمن أدواراً تنسيقية ومتكاملة لمختلف المنظمات العاملة بالقرية ، مع تشجيع سياسة إستصلاح وإستزراع وتملُّك الأراضي ، وعلى وجه الخصوص القطاع الخاص وشباب الخريجين ، وتشجيع نقل التكنولوجيا ومحاولة إستيعابها بهدف تطويعها بما يتلاءم مع الظروف المحلية مع حشد وحفز القدرات العلمية والتكنولوجية المصرية لتزيد من إسهاماتها مقابل الإسهامات الأجنبية.

قضايا للمناقشة

١) " يرى علماء إستراتيجية التنمية ، ضرورة الأخذ بمفهوم التنمية القومية الشاملة والمتواصلة ".

وضّح مفهوم الإستراتيجية مؤيداً توضيحك بأحد الأشكال التنظيمية ، ثم إشرح السياسات السليمة لتحقيق التنمية المتواصلة في القطاع الزراعي.

٢) " يرى علماء التنمية أنه ينبغي على جميع المصريين أن يبذلوا أقصى ما لديهم من حرص لتقليل الفاقد الناتج من سوء إستخدام المياه في الإستخدامات المختلفة ".

علّق على العبارة السابقة ، مُوضِحاً كيفية العمل على تنفيذها ، ومُبيناً الآثار التنموية التي تنتج عن الدقة فيما يتعلق بحُسن إستخدام المياه.

٣) " يرى علماء التنمية ضرورة زيادة العناية بالزراعة المطرية ، وضرورة إعداد برامج متكاملة للحفاظ على التربة والمياه ".

إشرح إستخدامات المياه التي يُمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف ، مع الإشارة إلى حجم المياه الجوفية التي يمكن الإستفادة منها في هذا المقام.

٤) " هناك إجماع من علماء التنمية على أن تحقيق أهداف إستراتيجية الزراعة ، وما تتضمنه من الحفاظ على الأراضي القديمة الخصبة يستلزم إعادة النظر في السياسة السكانية ، والعمل على تشجيع التوطين والتعمير خارج الوادي ".

علّق على العبارة السابقة ، شارحاً رأيك الخاص في موضوع التنمية الريفية والتوطين ، ومؤيداً رأيك بأحد التجارب التطبيقية التي أجرتها مصر في إطار دراساتك للملكية الزراعية وإستغلالها.

٥) " تهدف الإستراتيجية الجديدة للدولة في مجال إستصلاح وإستزراع وتملُّك الأراضي إلى تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على إستصلاح وإستزراع وتملك الأراضي الجديدة ".

علّق على العبارة السابقة ، شارحاً المحاور التي تستند إليها الدولة من أجل تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بالتجارب العملية الخاصة بالتطبيق في مجال إستصلاح الأراضي.

٦) " من الحقائق التي يؤكدها علماء التنمية بصفة عامة ، وعلماء التنمية الريفية بصفة خاصة ، ضرورة تشجيع البحث والتطوير والإبتكار محلياً ... وكذا تشجيع نقل التكنولوجيا التي تتناسب وطبيعة ظروفنا وأوضاعنا وإمكانياتنا المحلية ".

علّق على العبارة السابقة ، شارحاً رأيك الخاص في التنمية التكنولوجية بصفة عامة ، والآثار التي تترتب على حفز القدرات العلمية والتكنولوجية المصرية لتُزيد من إسهاماتها مقابل الإسهامات الأجنبية.

٧) تناول بالشرح والتعليق الرأي القائل بإنشاء منظمات تعاونية لإدارة وصيانة نظم الري تحت إشراف وزارة الأشغال العامة . على أن تؤيد رأيك بأحد الأمثلة العملية التي طبقتها أحد الحركات التعاونية في مجال الصيانة بصفة عامة.

٨) أشرح لماذا يرى علماء الإدارة والتنمية ضرورة تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية ، وإيجاد إطار تنسيقي بينها لزيادة فاعليتها ومساهمتها في برامج التنمية الريفية. وضّح بصفتك دارساً للعلوم الإدارية كيفية تحقيق هذا الهدف.

الفصل العاشر

الإستراتيجية الزراعية ومواجهة مشكلة البطالة

مفهوم الصناعات الصغيرة والبطالة :

يشهد مجتمعنا الدولى المعاصر مشكلة من أخطر المشكلات التي تهدد أمنه وسلامته ، وهي مشكلة البطالة ، وتوضح الإحصائيات الصادرة عن الأجهزة الرسمية المصرية أن البطالة وصلت إلى ٢٠٪.

ويشهد مجتمعنا المصري الكثير من الجهود لمحاربة البطالة ، ومن بين الأساليب والوسائل التى تنصح بها الكثير من الهيئات نشر مفهوم الصناعات الصغيرة.

وقد يكون من غير الميسور وضع تعريف جامع مانع للصناعات الصغيرة ، حيث يختلف مفهوم الصناعات الصغيرة من دولة لأخرى ، بل قد يحدث هذا الإختلاف داخل البلد الواحد . فحجم الصناعة مسألة نسبية يحتاج فى تحديده إلى صيَغٍ مختلفة تتفق مع مواصفات كل صناعة على حدة والأهداف المطلوب تحقيقها... وهذا لا يعنى بالضرورة عدم وجود صناعات صغيرة كما لا يعنى تَعُذر التَعرُف على هذه الصناعات من بين العديد من الصناعات المختلفة التي توجد فى بلد معين ، وإنما يعنى عدم وجود ضوابط محددة يمكن عن طريقها تحديد ما يعتبر من الصناعات صغيراً – متوسطاً – أو كبيرا.

وفى هذا المقام نرجو أن نوجه النظرْ إلى ما يأتى :

١) إذا كان من الضرورى إيجاد مفهوم معين للصناعات الصغيرة فيتعين قبل ذلك أن نفرق بين الصناعات الصغيرة من ناحية والحرف والصناعات اليدوية والمنزلية من ناحية أخرى حتى لا يختلط الأمر بعد ذلك فتدخل جميعها فى عداد الصناعات الصغيرة.

إن الحرف والصناعات اليدوية تعتمد أساساً على المهارات الفردية ، كما أن منتجاتها لا تُعَّدْ على أنماط نموذجية وإنما تعد حسب الطلب وتُنسب دائماً لصانعها وتعرف به. وعلى نقيض ذلك فإن الصناعات الصغيرة تعد على أنماط معينة وتقاس جودتها بجودة مثيلاتها. ويكون الإقبال عليها أو العزوف عنها عند عرضها بالأسواق ليتعرف عليها المستهلك. ومن الأمثلة على النوع الأول الحياكة اليدوية والتطريز والنحت ورسم اللوحات الفنية. فهذه كلها تتوقف قيمتها على مهارة صانعها. أما النوع الثانى فمن الأمثلة عليه – نسيج السجاد والأبسطة والسلاسل المعدنية والنجارة ومنتجات الخيزران.

٢) وإذا كان الخلاف لا يزال قائماً على إيجاد تعريف موحد للصناعات الصغيرة فإن بعض الدول تستخدم معايير مختلفة لتحديد هذه الصناعات حتى لا يسبب الخلاف على التعريف عرقلة الجهود التي تبذلها الدول لتنمية هذه الصناعات لما لها من أهمية عظمى فى برامج التصنيع. فقد قامت بعض البرامج لمساعدة القائم من تلك الصناعات وتشجيع قيام صناعات جديدة وذلك بما تقدمه الدولة من عون خاص بسبب ضعف هيكلها مستهدفة من ذلك تحديد الصناعات القادرة على النمو والتى تكون بحاجة إلى العون. ولذلك أصبح من الضرورى إيجاد تعريف رسمى للصناعات الصغيرة فى كل دولة – خصوصاً فى الدول الآخذة فى النمو – يستند إلى معايير محددة وملموسة تُضفى على الصناعات الصغيرة خصائص تميزها عن غيرها من الصناعات.

وقبل أن نتعرض لهذه المعايير ينبغى أن نفرق بين الصناعات وغيرها من الحرف الصناعية الأخرى ، ذلك أن بعض الدول التى إهتمت بتقديم برامج لتنمية الصناعات الصغيرة ضمنتها الحرف والصناعات اليدوية والمنزلية مما أدى إلى خلق صعوبات كثيرة ومتعددة فى تنظيم برامج التنمية كما أدى فى الوقت ذاته إلى الحد من فوائدها.

٣) وإذا كانت الحُجَّة الوحيدة التي دعت هذه الدول إلى الخلط بين الصناعات الصغيرة والحرف هو صغر حجم العمليات فقد أدى ذلك المعيار إلى أنها جمعت بين حلاق السيدات والغسالات مثلاً فى قائمة الصناعات الصغيرة – ثم إتضح لها بعد ذلك أن مشكلات الصناعات الصغيرة تختلف بالتأكيد عن تلك التى تواجه المشروعات التجارية الصغيرة والحرف ، وبالتالى فإن سياسات وبرامج التنمية تختلف فى كل منها.

ومهما يكن من أمر فإن الفرق الأساسي بين الصناعات الصغيرة وأوجه النشاط الأخرى يتمثل فى أن الصناعات الصغيرة تُمثِّل من الناحية التكنولوجية قطاع الصناعات الحديثة أي التي تستخدم معدات عصرية وأساليب مستحدثة وتتطور بتطورها ، بينما تلتزم الصناعات الأخرى بالأساليب والمعدات والمنتجات التقليدية وفي الوقت ذاته فإنها تتسم بطابع صاحبها (كمنتجات خان الخليلي).

٤) وتعرف الدول التي تجمع بين الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية تعريفاً يهدف إلى تغطية أصغر المنشآت الصناعية ، من

ذلك ما يتضمنه قانون حماية الحرفيين فى إحدى دول أمريكا اللاتينية من تعريف الحرفى.

أ) بأنه العامل اليدوي أو المعلم أو العامل المستقل الذي لا تتعدى قيمة استثماراته من الأدوات والآلات والمواد الأولية ما يعادل ١٠٠٠ دولار ، **وتتطور هذه القيمة مع إرتفاع الأسعار والظروف الإقتصادية المحيطة.**

ب) والذي لا يستخدم أكثر من عامل.

ج) والذي لا تتعدى قيمة مبيعاته الشهرية ما يعادل ٧٥٠ دولار ، **تتطور إرتفاعاً حسب الظروف الإقتصادية المحيطة** وبذلك فإن الصناعات الحرفية في هذه الدولة تشمل الصناعات الصغيرة والمشروعات التجارية والحرف اليدوية.

ونتيجة لذلك فإن كل هذه الصناعات تستفيد من برامج التنمية الحكومية التي تتمثل فى بعض التنازلات والحوافز المالية وفى الوقت ذاته تحرص الوحدات التى تتلقى هذه المعونة على أن تظل داخل حدود هذا التعريف حتى تستفيد من المعونة الحكومية ولا تُحْرم منها. وأكثر من ذلك فإن بعض المشروعات الجديدة تحاول دائماً أن تجعل نفسها داخل نطاق من هذا التعريف حتى تنتفع ببرامج المعونة ، وليس من شك بعد ذلك أن هذا التوسع فى تعريف الصناعات الصغيرة يعيق نمو وإتساع نطاق المشروعات الصغيرة الحقيقية ويضعف فى الوقت ذاته فائدة البرامج الحكومية للتنمية نظراً لتجميع المشروعات ذات المشكلات والسمات المختلفة في مجموعة واحدة.

التعريف بالمجموعات الإقتصادية :

الصناعة الحرفية : وتتركز أساساً حول " الحرفى " **وهو كل من يتميز بمهارات شخصية وتقليدية** . وقد يستخدم مساعداً أو أكثر له ولكنه لا يأخذ بنظام التخصص . ويتمسك الحرفيون دائماً بالمهن التقليدية مثل النجارة والحدادة وصناعة الفخار والنسيج .. كما يتميز الحرفي أيضاً بعزوفه عن تغيير حرفته أو إكتساب مهارات جديدة مع وجود مجال للتقدم التكنولوجي في هذه الحرف ومع ذلك فإن إمكانية تحويلها إلى عمليات صناعية حديثة محدودة نسبيا.

الصناعة المنزلية : وهي الصناعة التي **يشترك فيها أعضاء الأسرة** وأغلب ما تكون صناعة ثانوية يمارسها العمال الزراعيون فى فترات الركود التي تقع دائماً بين المواسم الزراعية وكذلك الصناعة التي يمارسها الصيادون فى غير مواسم الصيد وتنصرف عادة إلى صناعة أدوات الصيد ويشترك فيها أفراد الأسرة أو غالبيتهم.

الحرف اليدوية : وتتصل بكافة الصناعات التي تتم باليد . وقد ينطبق هذا الوصف على العديد من الصناعات الصغيرة ومن أجل ذلك يصبح التمييز الدقيق للحرف اليدوية وللصناعات الصغيرة أمراً بالغ الأهمية. فالحرف اليدوية **تحتاج إلى مهارة فنية فى الإنتاج وتتميز منتجاتها بقيمة فنية** أو زخرفية وبذلك يؤثر إسم الصانع على قيمة إنتاجه.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة :

يكون التميزز بين الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة – وبينها وبين الصناعات الكبيرة **من حيث حجم المنشأة وحجم العمل** وليس من حيث هيكل التنظيم أو نوع العمل.

ومع ذلك فقد يكون صغر الحجم مرحلة من مراحل النمو ، إذ قد تبدأ بعض الصناعات صغيرة ثم تنمو بالتدريج سواء بزيادة عدد العمال أو حجم المصنع أو المعدات ، وبالتالى زيادة حجم ومعدل الإنتاج. كما قد تظل بعض الصناعات صغيرة وإن لم تكن بالضرورة ضعيفة وذلك لما قد يكون لصغر الحجم من مزايا في مجال المنافسة وأخيراً فقد ترتبط بعض الصناعات الصغيرة بصناعات كبيرة عن طريق العلاقات المكملة.

معايير التمييز بين الصناعات الصغيرة وغيرها من الصناعات :

إن تحديد معايير بذاتها للتمييز بين الصناعات الصغيرة وغيرها من الصناعات المتوسطة والكبيرة لا يعني بالضرورة صلاحية الأخذ بأحدها دون غيره أو الأخذ بها كلها أو بعضها فى جميع الدول وإنما قد يصلح أحدها كمعيار أساسي وتكملة بعض أو كل المعايير الأخرى. ويتوقف ذلك على ظروف كل دولة. وعلى العموم يمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلى :

أولا: العمالة :

ليس من شك أن **الأخذ بالعمالة كمقياس للتعريف له ميزات واضحة.** فبيانات العمالة في مجال الصناعة متوافرة حيث انها تكون مطلوبة لأغراض إدارية مختلفة مثل تنظيم لوائح الوحدة الصناعية ولوائح البلدية وقوانين

الضمان الإجتماعي ، بالإضافة إلى سهولة تجميع الصناعة على أساس العمالة.

إلا أنه يعاب على الأخذ بهذا المعيار **إن الإعتماد على العمالة كمقياس وحيد لا يكشف الحجم الحقيقى** للعمالة التي تقوم بها المنشأة ، فمن الصناعات ما يكون كبيراً ولا يحتاج إلا إلى عدد قليل من العمال كأغلب الصناعات الثقيلة ومنها ما يكون صغيراً ويحتاج إلى عدد كبير من العمال كالصناعات التي يقوم الفرد فيها بإنتاج الوحدة بأكملها .. مما يدعو إلى تحديد الأجر في هذه الحالة على أساس عدد وحدات الإنتاج أو على أساس الأجر اليومي مع تحديد حد أدنى للإنتاج.

ثانيا : حجم رأس المال المستثمر :

وهنا يثور التساؤل إبتداء هل **يكون المعيار فى تعريف الصناعات الصغيرة هو رأس المال الإجمالي (الأصول الثابتة + رأس المال العامل)** أم يقتصر على الأصول الثابتة مما يساعد على تقويم العمليات التي يقوم بها المصنع على عكس ما إذا أضفنا إليه رأس المال العامل أن كثيراً من الصناعات يحتاج إلى رأس مال ثابت محدود ورأس مال عامل ضخم ، فإذا تضمن التعريف الإثنين معا لخرجت عن نطاقه كثيراً من تلك الصناعات رغم إنها بالفعل صناعات صغيرة. كما أن تكاليف العناصر المكونة لرأس المال العامل قد تختلف من مصنع لآخر تبعا لهيكل المصنع وكفاءته الإدارية ، وأخيراً فمن الممكن تقدير رأس المال الثابت بميزد من الدقة والتحديد.

ثالثا : يدوية الإنتاج وآليته :

هل تقتصر الصناعات الصغيرة على الصناعات التي تستخدم الآلات في نطاق محدود – أم تلك التـي تعتمد أساساً علـى الخامـات الريفيـة ويقـوم بهـا العمال بأنفسهم ؟

لاشك أن الصناعات الريفية تدخل فـي عـداد الصناعـات الصغيرة متـى توافرت لها المقومات التي تدخلها في إطار هذه الصناعات دون ضـرورة إلـى إشتراط اليدوية أساساً فـي هـذا التعريـف إذ مـن الصناعـات مـا تستخدم فيهـا الآلات ومع ذلك تظل صغـيرة لعدم توافـر مقومـات الصناعـات المتوسـطة أو الكبيرة فيها.

الإستراتيجية الزراعية ومواجهة البطالة :

١) في مواجهة الزيادة السـكانية وتجنـب آثارهـا السـلبية ينبغـي أن يتـم التركيز على إستثمار العنصر البشري وتنمية قُدراته بإعتباره هدف التنمية وأحد مواردها بحيث يشـمل هـذا الإسـتثمار تنميـة القـدرات البشرية فنياً وإجتماعياً وثقافياً ومعنوياً مـن خـلال تطويـر وتحديـث وزيـادة فاعليـة أنظمـة ومؤسسـات التعليـم والتدريـب والتوجيـه والإرشاد.

٢) الإهتمـام بـالتدريب المستمر للعـاملين فـي القطـاع الزراعـي لرفـع كفـاءتهم المهنيـة علـى ألا يقتصـر هـذا البرنـامج علـى المسـتويات القاعدية " التنفيذية " بل ضـرورة أن تشـمل هـذه البـرامج التدريبيـة المستويات الإشرافية والمستويات القيادية وعلى ألا يتم التركيز فقط على تحسين المعلومات بل تشمل أيضـاً إكسـاب المهـارات وتعديـل الإتجاهات.

٣) الإهتمام بإكتشاف وإختيار وتنمية القيادات المحلية الريفية فهم حلقة الوصل بين المرشدين الزراعيين وجمهور الزراع وهم أقدر من غيرهم على إقناع ذويهم بتبني المستحدثات الزراعية ، وبمساعدتهم يمكن إقامة علاقات طيبة مع بقية الزراع وبمشاركتهم في تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية تقل تكلفتها وتزداد فاعليتها التعليمية ويتحقق عنصر الإستقرار لهذه البرامج.

٤) الاتجاه نحو تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المكثفة لعنصر العمل وأن تقوم البنوك بتمويل تلك المشروعات بتقديم ضعف رأس المال المدفوع بقروض ميسرة أو بطريقة التمويل التأجيري علاوة على أن تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع المستويات الإدارية بالدول النامية ، والإتجاه نحو الأخذ بتجربة اليابان وكوريا في إنشاء مشروعات صغيرة متخصصة تستفيد من مزايا التخصص وتقسيم العمل ويجمعها مجمع صناعي بحيث ينتج كل مشروع جزءاً من المنتج وبذلك تجمع هذه المشروعات بين صغر حجم الوحدة الإنتاجية وبين الاستفادة من وفورات الحجم.

٥) تأسيس مجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الزراعية وتوريد مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل محلياً وخارجياً يمكن أن يسهم صغار الملاك فيها وتساندها أجهزة الدولة التنفيذية ومؤسسات الحكم المحلي.

٦) التركيز في تطبيق ميكنة الزراعة على الأساليب غير الموفرة للأيدي العاملة حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة والتي من المتوقع لو

استمرت الأوضاع حتى عام ٢٠٠٠ على ما هى عليه الآن أن تصل إلى ما يتراوح بين ٢ ألى ٤ ملايين عامل من حملة المؤهلات.

٧) ضرورة إدماج المرأة الريفية في جهود التنمية بإعتبارها نصف عدد سكان الريف على الأقل وذلك من خلال رفع مستوى إدراكها بحيوية مشاركتها في جهود التنمية لصالحها الفردي ولصالح أسرتها ومجتمعها المحلي ثم تأهيلها الحرفي والإتجاهي والمهاري للقيام بأدوارها في التنمية ، وكذلك الإهتمام بإكتشاف وتنمية القيادات النسائية المحلية في المجتمع.

٨) زيادة إهتمام أجهزة الإرشاد الزراعي بالشباب الريفي باعتبارهم أكثر فئات المجتمع إستعداداً لتقبل التغيير والتحمس له ، كما أنهم في مرحلة عمرية لم يثبت فيها بعد قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه المتوارثة في وجدانهم مثل من يسبقونهم في العمر ، وبالتالي فإن القيم الجديدة لا تلقي في أنفسهم ذات المقاومة التي تلقاها لدى الأكبر عمراً.

٩) الإهتمام ببرامج محو الأمية الوظيفية بحيث تتضمن كحد أدنى إكساب الريفيين القدرة على قراءة الصحف والمجلات والنشرات الإرشادية الزراعية والعمل على الحد من تسرب الأطفال من المدارس قبل إتمام التعليم الأساسي وربط المناهج الدراسية بالبيئة والعمل على توعية الآباء بأهمية تعليم أبنائهم من خلال جميع المؤسسات العاملة في الريف.

١٠) علاج مشكلة البطالة على الأمد الطويل بإصلاح التعليم في مصر بالشكل الذي يوفر أعداداً من الخريجين بما يتفق مع إحتياجات السوق من الكم والنوع والتخصصات المطلوبة.

آليات تحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل :

كثيراً ما يواكب سياسات الإصلاح الإقتصادي العديد من الآثار السلبية التي قد تعاني منها الشعوب في المدى القصير خاصة فئات محدودي الدخل التي تتمثل في المعاناة الناتجة من إلغاء الدعم على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج وما يصاحبها من الإرتفاع في أسعار السلع والمنتجات إلى جانب المعاناة التي ستقع على كاهل العمالة المشتغلة بالقطاع العام الأمر الذي يتطلب :

١) سعي الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي لإنشاء الصندوق الإجتماعي للمساعدة في تقليل الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي والسياسات الإنكماشية المصاحبة له وأثر ذلك على تفاقم مشكلة البطالة ، وقد تم توجيه ذلك البرنامج لتشغيل وإعادة تدريب فائض العمالة التي عادت خالية الوفاض بعد حرب الخليج ، الأمر الذي ينعكس على تنمية الصناعة وتوفير القروض والإئتمان اللازم للمشروعات وتسهيل الحصول على التكنولوجيات المستحدثة للمشروعات المتوسطة والصغيرة لخلق فرص عمل جديدة. كذلك يسهم البرنامج في تمويل المشروعات الضرورية وترسيخ قواعد البنية الأساسية في الدولة مثل شق الترع والقنوات وإنشاء ورصف الطرق.

٢) إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنشاء صندوق إستثمار مدخرات العاملين بالحكومة والذي يمول باستثمار جانب من الزيادة السنوية في مرتبات العاملين في الحكومة مقابل إعطائهم صكوكاً بعائد متغير لا يقل عن ١٠٪ على أن تصرف قيمة هذه الصكوك عند ترك الخدمة. وهذا الإجراء من شأنه الحد من الضغوط التضخمية التي تنعكس على أسعار السلع عادة عقب أية زيادة في الأجور.

٣) لتحقيق هدف العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل يجب أن تأخذ إستراتيجية التنمية بأولوية تعديل الحوافز السعرية والتي كانت تعمل حتى قرب نهاية الثمانينيات وحتى إلغاء نظام التوريد الإجباري والتسعير الحكومي للحاصلات الزراعية لغير صالح قطاع الزراعة ، حيث يجب الأخذ بتحرير الأسعار والاعتماد على آليات السوق بما يؤدي لحدوث قدر أكبر من التوازن في توزيع الدخل القومي بين الزراعة وغيرها من القطاعات وكذا لضمان عدالة توزيع الدخل الزراعي داخل قطاع الزراعة نفسه.

الخلاصـــــة

يشـهد مجتمعنـا الدولـي المعـاصر مشـكلة مـن أخطـر المشـكلات التـي تهـدد أمنـه وسلامته ، وهي مشكلة البطالـة ، وتوضـح الإحصائيـات الصـادرة مـن الأجهـزة الرسـمية المصرية أن البطالة وصلت إلى ٢٠٪ ... ومن بين الأسـاليب والوسـائل التـي تنصـح بهـا الكثير من الهيئات نشر مفهوم الصناعات الصغيرة ... وقد يكون من غير الميسور وضـع تعريف جامع مانع للصناعات الصغيرة ، حيث يختلف مفهوم الصناعات الصغيرة من دولـة لأخرى ، بل قد يحـدث هذا الاختـلاف داخل البلد الواحد. فحجم الصناعـة مسـألة نسـبية يحتاج في تحديده إلى صيغ مختلفة تتفق مع مواصفات كل صناعـة علـى حدة والأهداف المطلوب تحقيقها... وهذا لا يعني بـالضرورة عدم وجـود صناعـات صغيرة كمـا لا يعنـي تَعذُّر التَعرُّف على هذه الصناعات من بين العديد من الصناعات المختلفة التي توجد في بلد معين ، وإنما يعني عدم وجـود ضوابـط محـددة يمكـن عـن طريقهـا تحديـد مـا يعتـبر مـن الصناعات صغيراً – متوسطاً – أو كبيراً. وفي هذا المقام نرجو أن نوجـه النظـر إلـى أنـه إذا كان من الضرورة إيجاد مفهوم معين للصناعات الصغيرة فيتعين قبل ذلك أن نفرق بين الصناعات الصغيرة من ناحية والحرف والصناعـات اليدويـة والمنزليـة مـن ناحيـة أخـرى حتى لا يختلط الأمر بعد ذلك فتدخل جميعها في عداد الصناعات الصغيرة. وإذا كان الخلاف لا يزال قائما على إيجاد تعريف مُوَحَّد للصناعات الصغيرة فإن بعض الدول تستخدم معايير مختلفة لتحديد هذه الصناعات حتى لا يسبب الخلاف علـى التعريـف عرقلـة الجهـود التـي تبذلها الدول لتنمية هذه الصناعات لما لها من أهمية عظمى في برامج التصنيـع ، ومهمـا يكن من أمر فإن الفرق الأساسي بين الصناعات الصغيرة وأوجه النشاط الأخرى يتمثل في أن الصناعات الصغيرة تُمثّل من الناحية التكنولوجية قطاع الصناعات الحديـث ، أخـذا فـي الإعتبـار أن كـل الصناعـات تسـتفيد مـن برامـج التنميـة الحكوميـة التـي تتمثـل فـي بعـض التنازلات والحافز المالي. وهناك العديد من التقسيمات التي ترتبط بهذه الصناعات ، فمثـلاً منها من يرى أن الصناعة الحرفية تـتركز أساسـاً حـول " الحرفـي " وهـو كـل مـن يتمـيز بمهارات شخصية وتقليدية ، والصناعة المنزلية وهي الصناعة التي يشترك فيها أعضـاء

الأسرة ، وهذه أغلب ما تكون صناعة ثانوية يمارسها العمال الزراعيون في فترات الركود التي تقع دائماً بين المواسم الزراعية ، والحرف اليدوية وتتصل بكافة الصناعات التي تتم باليد ، ويكون التمييز بين الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة – وبينها وبين الصناعات الكبيرة من حيث حجم المنشأة وحجم العمل وليس من حيث هيكل التنظيم أو نوع العمل. ولاشك أن تحديد معايير بذاتها للتمييز بين الصناعات الصغيرة وغيرها من الصناعات المتوسطة والكبيرة لا يعني بالضرورة صلاحية الأخذ بأحدها دون غيره أو الأخذ بها كلها أو بعضها في جميع الدول، وإنما قد يصلح أحدها كمعيار أساسي وتكملة بعض أو كل المعايير الأخرى. ويتوقف ذلك على ظروف كل دولة من حيث العمالة ، وحجم رأس المال المستثمر ويدوية الإنتاج وآليته. ويجمع العلماء في مصر على أنه في مواجهة الزيادة السكانية وتجنب آثارها السلبية ينبغي أن يتم التركيز على إستثمار العنصر البشري وتنمية قدراته بإعتباره هدف التنمية وأحد مواردها بحيث يشمل هذا الإستثمار تنمية القدرات البشرية فنياً وإجتماعياً وثقافياً ومعنوياً من خلال تطوير وتحديث وزيادة فاعلية أنظمة ومؤسسات التعليم والتدريب والتوجيه والإرشاد للمساعدة على مواجهة مشكلة البطالة ، وضرورة إدماج المرأة الريفية في جهود التنمية بإعتبارها نصف عدد سكان الريف على الأقل وذلك من خلال رفع مستوى إدراكها بحيوية مشاركتها في جهود التنمية لصالحها الفردي ولصالح أسرتها ومجتمعها المحلي ثم تأهيلها الحرفي والإتجاهي والمهاري للقيام بأدوارها في التنمية ، وكذلك الإهتمام بإكتشاف وتنمية القيادات النسائية المحلية في المجتمع.

ونرجو أن نوجه النظر إلى أنه كثيراً ما يواكب سياسات الإصلاح الإقتصادي العديد من الآثار السلبية التي قد تعاني منها الشعوب في المدى القصير خاصة فئات محدودي الدخل التي تتمثل في المعاناة الناتجة من إلغاء الدعم على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج وما يصاحبها من الإرتفاع في أسعار السلع والمنتجات إلى جانب المعاناة التي ستقع على كاهل العمالة المشتغلة بالقطاع العام الأمر الذي يتطلب إجراء دراسات تتعلق بآليات تحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل.

قضايا للمناقشة

١) " من أخطر المشكلات التي تُهدّدْ أمن وسلامة أي بلدِ من البلدان مشكلة البطالة ".

علّق على العبارة السابقة ، ذاكراً معدل نسبة البطالة في مصر ، وشارحاً بشيء من التفصيل مفهوم الصناعات الصغيرة ودورها في محاربة البطالة.

٢) تناول بالشرح والتعليق موضحاً مفهوم الصناعات الصغيرة من ناحية ، والحرف والصناعات اليدوية والمنزلية من ناحية أخرى ، على أن تُضمِّن إجابتك ما سبق دراسته وتناولته المؤتمرات الدولية في هذا الشأن.

٣) " يرى علماء الإدارة أنه إذا كان الخلاف لا يزال قائماً على إيجاد تعريف موحَّدْ للصناعات الصغيرة ، فإنه يُمكن الأخذ بما طبَّقته بعض الدول من حيث إستخدام معايير مختلفة لتحديد هذه الصناعات حتى لا يُسبِّب الخلاف على التعريف عرقلة الجهود التي تبذلها الدول لتنمية هذه الصناعات".

ناقش هذا الرأي ، موضحاً أسبابه ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بالتطبيق العلمي والعملي في مصر.

٤) تناول بالشرح والتعليق رأي العلماء الذين يرون أن الفرق الأساسي بين الصناعات الصغيرة وأوجه النشاط الأخرى ، يتمثل في أن الصناعات الصغيرة تُمثِّل من الناحية التكنولوجية القطاع الذي يستخدم التكنولوجيات والصناعات الحديثة.

٥) تناول بالشرح والتعليق ما يتضمنه قانون حماية الحرفيين في إحدى دول أمريكا اللاتينية ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بمدى إستفادة التطبيق المصرى في الصناعات الصغيرة بما تضمنه هذا القانون ؟

٦) " أبرز التعريف بالمجموعات الإقتصادية لمختلف الوحدات العاملة التي ترتبط بالأعمال الصغيرة أن هناك سماتاً تختص بكل من الصناعات الحرفية ، والصناعات المنزلية ، والحرف اليدوية ، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ".

ناقش التعريف بالمجموعات الإقتصادية التي ترتبط بالوحدات المذكورة أعلاه ... على أن تتضمن إجابتك بمزيد من التفصيل معايير التمييز بين الصناعات الصغيرة وغيرها من الصناعات.

٧) " يجمع العلماء على الأهمية القصوى للتركيز على حُسن إستثمار العنصر البشرى وتنمية قُدراته بإعتباره هدف التنمية وأحد مواردها ".

علّق على العبارة السابقة ، موضحاً أسلوب تطبيقها في القطاع الزراعي ، ومدى الإستفادة من التنمية البشرية في مواجهة البطالة.

٨) " يرى علماء العالم أنه كثيراً ما يواكب سياسات الإصلاح الإقتصادي العديد من الآثار السلبية التي قد تعاني منها الشعوب في المدى القصير ، خاصة فئات محدودى الدخل".

علّق على العبارة السابقة ، موضحاً آليات تحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل بصفة عامة ، وتوزيع الدخل الزراعي بصفة خاصة.

الفصل الحادي عشر

الإستراتيجية الزراعية وتشجيع الصادرات

التوسع في الأسواق :

أصبح موضوع التوسع فى الأسواق بغرض التوسع في التصدير ، وزيادة معدلات النمو ، وخلق فرص العمالة هو أحد العوامل الحاكمة في النظام العالمي ، وقد إستحوذ هذا الموضوع على إهتمام الدول المتقدمة منذ زمن بعيد ، وأصبح أحد المُحرّكات الهامة للسياسات الخارجية والداخلية للبلاد الجادة في تحسين مستويات المعيشة لمواطنيها.

ومن الجدير بالذكر أن نوجه الأنظار إلى **أن الإنتقالة الكبرى لإقتصاديات دول شرق آسيا المسماة بالنمور كان أهم أسبابها توجيه الإنتاج والإستثمار والإقتصاد القومي إلى التصدير للسلع والخدمات** ، كما أن التوجُّه للتصدير ينتقل بالإقتصاد نقلة حضارية هامة ، من حيث إستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها والإندماج في الإقتصاد[*] العالمي بشكل عام.

ومن بين الظواهر البارزة في الحقبة الأخيرة في هذا الإتجاه : تكوين التكتلات الكبرى في أوروبا والأمريكتين وشرق آسيا . وحتى الآن يجرى التَوَسُّع في هذه التكتلات الكبرى وإنشاء تكتلات جديدة ، ولكن من أهم العوامل التي سوف يكون لها آثار بعيدة المدى في شأن توسيع الأسواق والقدرة على التصدير : التعديلات التي أُدخلت على إتفاقيات الجات والتي

---

[*] يتكون الهيكل الإقتصادي المصري من مجموعة من القطاعات المُكونة له ، وتعكس مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين هذه القطاعات المظهر العام لهذا الإقتصاد من حيث مدى تقدمه ، أو تخلفه ، وتوضح العديد من الدراسات الأكاديمية إختلال هذه النسب وبالتالي زيادة الفقد الإقتصادي ، الأمر الذي يتطلب دراسة الإختلالات الهيكلية بصورها المختلفة في داخل الإقتصاد القومي ، ورسم سياسات على المستوى القومي أساسها التكامل والتنسيق في إطار زمني محدود.

تفتح الأسواق على مصراعيها ، ولن يَصمُد في مضمارها إلا القادرون على المنافسة.

وكان من الطبيعي أن نتنبه لهذا كله خصوصاً بعد أن إرتبطت مصر بإتفاقيات الجات الجديدة وإلتزمت بتحرير تجارتها سلعاً وخدمات ، إن آجلاً أو عاجلاً ، بل وقد بدأت فعلاً في تحرير التجارة والخدمات في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي. ٠

ورغم الغموض الذي يُحيط بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد ، فإن هناك سِمَةً واضحة تفرض نفسها وهي **صفة العالمية Globalization** . وقد ساعد هذا الإتجاه عدة تطورات بالغة الأهمية منها : ثورة الإتصالات وثورة المعلومات التي أتاحت لأسواق المال وبورصات السلع التعامل الفورى ، والتطور الآخر هو تحرير تجارة الخدمات والسلع وخصوصاً بعد دورة أوروجواي ، بالإضافة إلى الإهتمام العالمي من جميع الدول بالإعتبارات البيئية ، فقد أصبح من غير الممكن قطع شجرة في غابات البرازيل – مثلاً – دون أن تقوم ضجة فى بلاد العالم الأخرى. كما أصبح موضوع البيئة عُنصراً أساسياً من عناصر التنمية المتواصلة ، بل **أصبحت اعتبارات البيئة من الشروط الأساسية لموافقة المؤسسات الدولية على إتاحة التمويل للمشروعات التي تُعرض عليها** ، وليس هذا بغريب ، فإنه عالم واحد ومصير واحد.

مصلحة مصر :

ولاشك أن مصلحة مصر وتطوير إقتصادها تقتضي الإندماج في الإقتصاد العالمي ؛ ولكن عليها في هذا الصدد أن تدرس خطواتها بكل الحذر مع العمل الدؤوب لتحقيق أكبر فائدة ، خصوصاً مع كثرة المعروض على

الساحة حاليا ، وأقرب المعروضات إلى الذهن الآن : موضوع التعاون الإقليمي (قمة عمان الشرق أوسطية) ، وموضوع التعاون مع السوق الأوروبية ، وموضوع إنشاء المناطق الحرة مع بعض دول أوروبا وبعض دول آسيا ، ثم موضوع المشاركة (أو الشراكة) مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وينبغي ألا يغيب الهدف الرئيسي عن أعيننا في معالجتنا لكل هذه الموضوعات وهو : **التنمية الإقتصادية المتواصلة ، وخلق فرص العمالة بشكل مستمر وكاف** ، الأمر الذى لا يُمكن تحقيقه إلاّ عن طريق **تحويل الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تصديرى** ، وبمعنى أوضح ، ينبغي على المنظمات الصناعية والخدمية المصرية إجراء بحوث التسويق في إطار نظام الجودة الشاملة والمتواصلة ، بهدف التعرُف على رغبات وأذواق وقدرات المستهلكين ، سواء في الداخل أو الخارج ، تحقيقاً لرِضاء المُستهلِك الذي يُعتبر سيد السوق ، مع الأخذ في الإعتبار القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

وإذا كان كل هذا معناه تخفيف حدة الفقر ومجابهته ، فإنه يقتضي بالضرورة **إعطاء عناية كبرى للبعد الإجتماعي** . ولاشك أن رفع معدلات التنمية الإقتصادية يوفِّر الإمكانات لمراعاة البعد الإجتماعي ، وأن جهود الحكومة في هذا الشأن تؤدي دوراً أساسياً لمراعاة **توزيع عائد التنمية لصالح الفئات الضعيفة في المجتمع** ، بعد الإنتقال من الإقتصاد المركزي إلى إقتصاديات السوق.

من أجل هذا فإن مصر تسعى جاهدة أن **تُحَقِّقْ مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني مقاييس الجودة العالمية في إطار إستراتيجيات متكاملة** ، تتوافق معطياتها مع المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تفرض

نفسها من واقع المناخ الإقتصادي والسياسي المحلي والإقليمي والدولي ، وأن يؤخذ في الإعتبار المرونة اللازمة التي تضع في إعتبارها المتغيرات السريعة والمتلاحقة ، وأثر هذه المتغيرات على الهيكلة الإقتصادية والسياسية ، في إطار مناخ دولي يَسُودُ فيه إعتقاد بعض المحللين السياسيين أن العالم يتجه نحو **نظام القطب الواحد** في السياسة الدولية ، وسيعمل هذا على إيجاد مناخ سياسي دولي يُعَرفُ بالنظام العالمي الجديد ، وهذا سيساعد – في رأيهم – على إزدهار النشاط الإقتصادي ، وزيادة الإستثمارات الموجهة لبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

إتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة :

يُعَدُ تحقيق هدف تشجيع الصادرات الزراعية أمراً مرهوناً **بإتخاذ العديد من السياسات والإجراءات التنفيذية** والتي يمكن من خلال تطبيقها تحقيق زيادة وتنويع الصادرات الزراعية المصرية وتوسيع أسواقها الخارجية بما يكفل زيادة مساهمتها في إجمالي الصادرات القومية وخفض العجز في الميزان التجاري القومي.

ويأتي في مقدمة تلك الآليات **التوسع في الزراعات المتطورة التي تستهدف التصدير بالدرجة الأولى** ولا ينبغي الإعتماد في التصدير على الجزء الفائض عن إحتياجات السوق المحلي، وهذا يتطلب توفير المعلومات والإرشاد المتطور حول إحتياجات الأسواق الخارجية ومواصفات الجودة المطلوبة مع تيسير إجراءات التصدير بالتنسيق مع الجهات المعنية بالتصدير والجمارك ، وقصر دور الدولة على مراقبة الجودة حفاظاً على الأسواق العالمية ، والتوسع في إنتاج تقاوي البطاطس محلياً حتى يتم إحلالها محل التقاوي المستوردة ،

وفتح المجال للقطاع الخاص ليساهم بدور أكبر في التصدير وإستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة ، وقد يتطلب ذلك ما يأتي :

١) دعم الصناعة التصديرية المقترحة عن طريق تشجيع مصدري السلع الزراعية وتسهيل حصولهم على مستلزمات الإنتاج المستوردة وغير ذلك من إجراءات دعم الصادرات مع تشجيع إتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية وهيئات التصدير التابعة للقطاع الخاص للقيام بدور فعال في تصدير الحاصلات الزراعية.

٢) وضع خطة لتصدير المنتجات الزراعية ذات أهداف واضحة ومحددة عن طريق إنشاء صناعة تصديرية متطورة تعتمد على دراسة الأسواق الخارجية للتعرف على الطلب في هذه الأسواق وشروطها ومواصفات السلع التي تستوردها ومواعيدها والدول المنافسة ، وإنشاء نظام تسويقي تصديري فعال ، ودعم نظم المعلومات والبيانات والإحصاءات حول الأسواق المحلية والإقليمية والدولية مع ضرورة قيام المكاتب التجارية الزراعية الخارجية بدور نشط في التعرف على طاقات تلك الأسواق وتوفير المعلومات للمنتجين والمصدرين والقيام بدور همزة الوصل بين الإنتاج المحلي والإحتياجات الخارجية.

تشجيع الإستثمارات :

١) ضرورة تخصيص نسبة أكبر من الإستثمارات الحكومية لقطاع الزراعة بما يتمشى مع أهميته في الإقتصاد القومي مع الإهتمام بتوجيه إستثمارات الحكومة نحو إنشاء البنية الأساسية خاصة في

المناطق الجديدة وتدعيم البحث والإرشاد الزراعي ، كذلك ضرورة أن **تولى خطة التنمية الخمسية الرابعة أولوية فائقة للقطاع الزراعي** عند توزيع الإستثمارات الحكومية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بما يتمشى مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية بالعمل على تشجيع الإستثمارات الخاصة في الزراعة وإزالة المعوقات أمام المستثمرين . وفي هذا الصدد يمكن تطوير النظم الإدارية حتى تتعامل بمرونة وكفاءة مع المستثمرين والتغلب على مشاكل البيروقراطية وتبسيط إجراءات التعامل مع الجهات الرسمية.

٢) وضع خرائط الإستثمار الزراعي لتوضح فيها مجالات الإستثمار الزراعي ومواقعه وترتيب أولويته مثل تحديد الأراضي القابلة للإستصلاح والمرافق المتاحة بها وكيفية الحصول عليها.

*) الترويج للفرص الإستثمارية في القطاع الزراعي داخلياً وخارجياً وإرسال البعثات الترويجية للإستثمار وتوفير البيانات والإحصاءات اللازمة للمستثمر وإقامة المعارض وعقد الندوات والمؤتمرات عن مصر وإجراءاته وضماناته.

٣) تدعيم مراكز الإستثمار المتخصصة مثل مكتب الإستثمار الزراعي التابع لوزارة الزراعة لتمكينه من توفير البيانات والمعلومات حول المجالات الإستثمارية المتاحة ، وإعداد دراسات جدوى أولية لها ، والترويج لهذه المجالات بالوسائل الإعلامية المختلفة وخدمة المستثمرين وتسهيل أعمالهم.

الإصلاح المؤسسي والتشريعي :

(أ) الإصلاح المؤسسي :

يستلزم تحقيق الإصلاح المؤسسي وضع برنامج زمني لخروج الدولة من المجالات الإنتاجية والتوزيعية الزراعية مع إعادة النظر في الهياكل المؤسسية لقطاع الزراعة بما يضمه من وزارة الزراعة والهيئات الخدمية والإقتصادية وهيئات قطاع الأعمال بطريقة تحقق إزالة التداخل في الإختصاصات وإزالة المعوقات والتكامل في تقديم الخدمات للزراع والمستثمرين بطريقة عالية من الكفاءة تواكب وتتلاءم مع طبيعة القطاع الخاص وتتسق مع أهداف سياسة التحرر الإقتصادي.

إن تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي بكفاءة يتطلب تغيراً في ماهية وطبيعة دور الدولة في القطاع الزراعي وإدخال تعديلات جوهرية في منهجية التخطيط الزراعي وذلك بالتركيز على التخطيط التأشيري أو التوجيهي والذي يعتمد على سياسات إقتصادية ومالية ونقدية ملائمة لتشجيع الحافز الفردي ودعم دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وعلى أن يقتصر دور وزارة الزراعة وأجهزتها على البحث والإرشاد والسياسات الإقتصادية ، وتوفير المعلومات دون الدخول مباشرة في عمليات الإنتاج أو التوزيع.

دور الدولة الأساسي :

١) وضع ملامح السياسة الزراعية ، ووضع البرامج والتوجيهات السياسية مع إنشاء مخزون غذائي إستراتيجي من السلع الأساسية ، كذلك العمل على تنمية وصيانة الموارد المائية والأرضية وتحسين التربة والصرف الزراعي وإدخال إجراءات تطبيقية لترشيد إستخدام مياه الري وإدارة

المياه داخل الحقل ، وفضلا عن ذلك تقوم الدولة بإنشاء البنية الأساسية الريفية والعمل على إستغلال فوائض العمل والإهتمام بالصناعات البيئية والريفية. وتوفير مراكز الخدمات الضرورية خاصة في المناطق الجديدة **مع تشجيع إقامة نظام تعاوني قوي ينبع من مصالح المشاركين فيه دون تدخل الدولة** ، كذلك تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في الإنتاج والتسويق والتجارة الخارجية والزراعية مع العمل على ضمان المنافسة وكسر الإحتكار وتوفير المعلومات السوقية وتطوير التشريعات الزراعية بما يتناسب مع طبيعة المرحلة الراهنة خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المالك والمستأجر **فضلاً عن الدور الرقابي والذي يتضمن مراعاة مواصفات الجودة** خاصة في التقاوي والمبيدات وغيرهما من مستلزمات الإنتاج مع قيام الدولة بدور هام في الحجر الزراعي والبيطري لفحص الصادرات والواردات حفاظاً على الأسواق العالمية وحماية للمستهلك المحلي.

٢) **حماية المستهلك من الغش مع تشجيع الجمعيات والمنظمات الشعبية العاملة في هذا المجال مثل جمعية حماية المستهلك.**

٣) خروج الحكومة من العملية الإنتاجية إذ تعد المشروعات الإنتاجية عبئاً إنتاجياً كبيراً يستغل الموارد البشرية ذات الكفاءة في الإدارة التنفيذية ويستنزف جهد الجهاز الإداري والعناصر النشطة في الإدارة بما لا يترك لديه متسعاً من الوقت للتفكير والتخطيط أو حل المشاكل بأسلوب مناسب.

٤) تغيير الجهاز الإداري بما يتمشى مع الدور الجديد للحكومة في إطار التغيير الجوهري للإطار المؤسسي للدولة والإستغناء عن بعض الأجهزة في الهيكل نفسه.

٥) العمل على **خلق بيئة تنافسية** بين الجهات والهيئات العاملة في مجال الخدمات الزراعية وتوزيع مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية **وذلك للحد من الممارسات الإحتكارية.**

٦) تشجيع البحث العلمي **وتدعيم الإرشاد الزراعي** والتنسيق بين المؤسسات القائمة عليه.

٧) كذلك القيام بتوفير البنية الأساسية في مجال إستصلاح الأراضي وترك عمليات الإستصلاح والإستزراع للقطاعات الخاص والتعاوني والإستثماري.

التعاون الإقليمي والدولي :

تتضمن الآليات الجديدة إبرازاً لأهمية التركيز على التعاون الإقليمي والدولي لزيادة الإنتاج الزراعي ما يلي :

١) التعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات التمويلية الدولية في مجال النشاط الزراعي مثل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقية وكافة الصناديق العربية ، وكذا التنسيق مع العديد من المؤسسات الفنية الزراعية الدولية في مختلف أوجه النشاط الزراعي.

٢) التنسيق مع بعض الدول الشقيقة في المجالات الزراعية المختلفة لفتح مجالات عمل جديدة أمام شباب العاملين وتدعيم التعاون الإقتصادي بين الأقطار الشقيقة.

٣) تدريب مبعوثي الدول النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي في مصر على أحدث أساليب الإنتاج الزراعي من خلال المركز المصري الدولي للزراعة مع دعم هذا المركز وتطويره باستمرار لتتمشى برامجه مع المستجدات المحلية والإقليمية والدولية وإحتياجات الدول المستفيدة والتقدم التكنولوجي الحادث في الزراعة المصرية.

٤) دراسة الإطار الذي توضع فيه الإستراتيجية بصفة مستمرة لتلاحق التغيرات وذلك بتدعيم الأجهزة القائمة على الدراسات الإقتصادية الدولية لمتابعة آثارها ومتطلباتها وآليات التعامل معها لإمكان رسم الخرائط الإقتصادية الملائمة.

٥) **تدريب وتنمية الكوادر الإدارية من الناحية الإدارية والفنية.**

إصلاح القطاع العام وتنمية القطاع الخاص :

١) يعتبر تطوير دور الحكومة في القطاع الزراعي أحد الوسائل لتحسين أداء هذا القطاع لمواجهة التحديات القومية والخارجية. ويقتصر دور الدولة في القطاع الزراعي على الوزارة والهيئات التي تعمل بصفة مباشرة في هذا القطاع ، بل يتسع ليشمل وزارات وهيئات أخرى لا تقل عنها في الأهمية مثل وزارة التموين والصناعة والإقتصاد والمالية والإعلام والتعليم والتخطيط وغيرها حيث إن أداء القطاع الزراعي ليس محصلة للسياسات الزراعية فحسب بل إنه يتأثر أيضاً بمحصلة السياسات والإجراءات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتكنولوجية القومية والقطاعية الأخرى.

٢) هذا ولا تؤتي سياسات الإصلاح الإقتصادي بالقطاع الزراعي ثمارها الكاملة إلا إذا تمت في إطار مناخ إقتصادي عام ملائم ، لذا فإن تحرير القطاع الزراعي لابد وأن يتم في إطار متكامل يضم جميع الهيئات الحكومية والخاصة العاملة والمرتبطة بهذا القطاع في مجال تنمية الموارد الزراعية وعوامل الإنتاج الزراعي والتسويق والإستهلاك بالإضافة إلى ربط السياسة الزراعية بالسياسة الإقتصادية العامة للدولة.

٣) تشجيع دور القطاع الخاص من خلال فك القيود وتقليل الإجراءات وطلب التصاريح والتراخيص وفرض القيود الكمية.

٤) تحويل جزء من مشروعات القطاع العام تدريجياً إلى قطاع خاص مع تشجيع القطاع الخاص لإنشاء مشروعات إنتاجية جديدة خاصة في مجال القطاعات السلعية من خلال توفير الحوافز والإمكانيات المالية وإتباع سياسات نقدية ومالية مناسبة.

٥) قيام البنوك بالمبادرة في شراء جزء من شركات القطاع العام والمساهمة في إنشاء بعض المشروعات الإنتاجية ثم بيع تلك المشروعات للقطاع الخاص في مرحلة زمنية لاحقة بعد إكتمالها وذلك من خلال استغلال إمكانات البنوك من عمالة فنية مدربة وخبرات مالية وإدارية متعددة سواء بطريقة مباشرة عن طريق الإسهام المباشر لها في العملية الإنتاجية بإقامة المشروعات بنفسها أو بطريقة غير مباشرة عن طريق فتح مجالات للقطاع الخاص بشراء مشروعات ناجحة قائمة بالفعل.

الإصلاح الإئتماني :

لاشك أن السياسة الإئتمانية تعتبر من أهم الآليات لتحقيق التنمية الزراعية ، ولتطوير السياسة الإئتمانية لتحقيق التنمية الزراعية فإن الأمر يتطلب مجموعة من الإجراءات والتوجهات أهمها :

١) **وضع سياسة قروض زراعية متطورة** تتضمن تقدير حجم القروض المطلوبة للتنمية الزراعية ومصادر الحصول عليها والفائدة وتوجيهها طبقاً لأغراضها وإجراءات عقدها ومنحها وضمانات سدادها.

٢) **إعفاء بنوك التنمية من خضوعها للسقوف الإئتمانية** وتحرير أسعار الفائدة لحل مشكلات الفجوة التضخمية نتيجة لزيادة الطلب المحلي بمعدل أسرع بكثير من معدل زيادة الإنتاج مع ضرورة التفريق بين بنوك التنمية وبين أي بنك تجاري تقتصر وظيفته على خلق إئتمان ، وترتكز سياسة الإصلاح الإقتصادي في هذا الصدد على محورين :

*) خفض الطلب النقدي الفعال في المدي القصير عن طريق تحرير سعر الفائدة مع إيقاف سد عجز الموازنة عن طريق الإتجاه إلى الإصدار النقدي وخفض أرصدة الإئتمان المحلي عن طريق وضع أسقف إئتمانية للحد من السيولة في السوق.

*) زيادة الكفاءة الإنتاجية لقطاع الأعمال على المدى الطويل عن طريق تحرير الأسعار وتبنى سياسة التحول للقطاع الخاص وزيادة مساهمته في الإنتاج.

٣) تمشياً مع توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص والتعاوني في مجال الإئتمان الزراعي لابد من التأكيد على أهمية **الإسراع في تطوير خدمات البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي لتمكينه من القيام بدوره كمؤسسة تمويلية متخصصة تستهدف دفع عجلة التنمية الزراعية في الريف المصري** ، وفي هذا الصدد فإنه من الضروري أن يسمح للبنك بتقديم كافة الخدمات البنكية والإئتمانية اللازمة للقطاع الزراعي.

٤) تطوير مصادر التمويل المتاحة للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي وإتجاهه نحو الإعتماد على مصادر تمويل ذاتية تكلفة تتناسب وأسعار الفائدة التي يمكن أن يقدم بها القروض للمزارعين.

٥) إتخاذ الإجراءات الكفيلة **بتشجيع دور القطاع الخاص والتعاوني للإتجار في مستلزمات الإنتاج وبالشكل الذي لا يؤدي إلى حدوث إختناقات أو هزات عنيفة في سوق مستلزمات الإنتاج.**

٦) **وضع سياسة إئتمانية مرنة تتناسب مع إحتياجات زراع الأراضي الجديدة** بما يتفق وأوضاعهم القانونية وأنماط الحيازة السائدة في تلك المناطق ، **وإستخدام أشكال مستحدثة من الضمانات تتناسب وظروف هؤلاء المنتجين.**

٧) مساهمة البنك في المشروعات ذات الصبغة القومية سواء لتوفير الإحتياجات اللازمة للإئتمان أو الإنتاج مثل مشروعات إنتاج المحاصيل الزيتية ومعاصر الزيتون أو مشروعات إنتاج المبيدات الزراعية.

٨) التوسع في تمويل المشروعات التي كانت تدخل في خطة الدولة الإستثمارية لقطاع الزراعة مثل مشروعات تحسين التربة والصرف الزراعي وتسوية الأراضي وتبطين قنوات الري.

٩) التوسع في تمويل إستصلاح الأراضي عن طريق فتح قروض ذات فائدة منخفضة خلال السنوات الأولى ثم رفع سعر الفائدة عند الوصول إلى مرحلة الإنتاج الإقتصادي.

الإصلاح التشريعي :

١) التعجيل بإصدار قانون موحد للإستثمار كخطوة لتحسين المناخ الإستثماري والقضاء على التفرقة بين المستثمرين وإزالة المعوقات الإدارية في هذا المجال.

٢) التنسيق بين السياسات المختلفة كالتعليم والسكان وتنمية القدرات البشرية والأجور والأسعار والسياسات المالية والإئتمانية لتشجيع الإستثمار وعلاج مشكلة البطالة وتحقيق الأهداف القومية.

٣) إعادة النظر في التشريعات القائمة حتى تتمشى مع متطلبات الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الحالية والمتوقعة.

٤) تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية في إطار يحقق الكفاءة الإقتصادية والعدالة بين المالك والمستأجر.

٥) سن التشريعات التي تضمن عدم التعدي على الأراضي الزراعية والبناء عليها والعمل في نفس الوقت على توفير البنية الأساسية في محافظات الحدود بهدف إعادة توزيع السكان والحد من الضغط المتزايد على الأراضي الزراعية.

تدعيم دور التعاونيات :

١) **إن القبول بالتعاونيات – كأفضل صور التنظيم الشعبي غير الحكومي للزراعة المصرية – يتطلب تبني الدولة لسياسات واضحة المعالم تجاه هذه التعاونيات بما يسهم في فاعلية دورها** في تنظيم الزراعة المصرية في إطار التحرر الإقتصادي وذلك عن طريق توحيد الجهة الإدارية المختصة بالتعاون وتحديد دورها. وقد يكون من الملائم كذلك إمكان إسهام التعاونيات مالياً في توفير بعض المتطلبات المادية لهذه الهيئة الحكومية سواء من خلال رسوم مقابل ما تؤديه الهيئة من خدمات محددة للتعاونيات أو من خلال تخصيص التعاونيات لنسبة من صافي فائضها لدعم هذه الهيئة كي تقدم خدماتها بأكفأ صورة ممكنة لصالح التعاونيات.

٢) **استمرار الدور الحكومي في دعم ورعاية التعاونيات** وهو نتيجة طبيعية لقبول قيام التعاونيات بالدور التنظيمي الفعال الذي تتطلبه بإلحاح ظروف الزراعة المصرية ويشمل الدعم والدعاية المطلوبة للتعاونيات إعطاء أولوية للتعاونيات في المزادات والمناقصات الحكومية وذلك عند تساوي الأسعار مع المنافسين لها وإعفائها من التأمين المؤقت للدخول في هذه المزادات.

٣) **توفير المعونة الفنية للتعاونيات** : وذلك إعتماداً على نتائج البحوث والدراسات من خلال برامج لإرشاد التعاوني متسقة ومتكاملة مع نظيراتها المتعلقة بالإرشاد الزراعي التقني بما يوفر للتعاونيات قواعد المعلومات والمعرفة التي تيسر لها إتخاذ قرارات رشيدة تسهم في تحقيق أهداف التنمية القومية ، وفي هذا الصدد **فإن**

الحكومة ينبغي أن تولي قدراً ملائماً من إهتماماتها البحثية والإرشادية تجاه التعاونيات بما يوفر للتعاونيات خيارات تبادلية يمكن في حالة تبنيها أن تحقق رفع مستوى الكفاءة الإقتصادية لأنشطة التعاون وأعضائها.

٤) الإسراع في إصدار تشريع تعاوني ملائم لتوجهات التحرر الإقتصادي ، وفي هذا الصدد فإن الحكومة ينبغي أن تسعى لسرعة إصدار **قانون جديد للتعاون الزراعي – إن لم يكن ممكنا أن يتسنى مثل هذا القانون لكافة قطاعات التعاون – بحيث يشتمل هذا القانون على القواعد العامة المنظمة لأعمال التعاونيات دون الدخول في تفصيلات ينبغي إحالتها إلى اللوائح الداخلية للمنظمات التعاونية والتي تصدر من جمعياتها العمومية.**

٥) **إشتراك التنظيمات التعاونية في وضع السياسات الزراعية الإنتاجية والتسويقية** على مختلف المستويات وبذلك يتخلص العمل التعاوني من دور المتفرج إلى دور المشارك بإيجابية.

٦) **توجيه جهد التعاونيات إلى المجالات الجديدة في العمل الإنتاجي** مثل : مشروعات تحسين التربة وإستصلاح وإستزراع البور المتخلل وإستثمار المجاري المائية من ترع ومصارف في الإنتاج الغذائي ونشر جمعيات مربى النحل ودودة القز.

٧) **نشر الصناعات الزراعية** أصبح ضرورة حتمية تستوجب من التعاونيات إهتماماً كبيراً سواء منها الصناعات الغذائية أو غير الغذائية والتي تعتمد على مخلفات المزرعة لإنتاج الأعلاف غير التقليدية ومواد التعبئة.

٨) **حشد الجهود التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية** والداجنة بدءاً بصغار المربين ونشر الجمعيات المتخصصة للثروة الحيوانية والداجنة لزيادة الإنتاج في هذين الفرعين وبما يتيح الإنتاج بمختلف أشكاله للمستهلك بصورة أجود وبسعر ملائم.

٩) وبالنسبة للتسويق : فإن التعاونيات لابد لها من القيام بدور واسع ومؤثر في توفير المدخلات وتوريد مستلزمات الإنتاج من تقاوي وأسمدة ومبيدات وبالأسعار المناسبة حتى تحافظ على مصداقيتها لدى أعضائها.

١٠) وحتى تقوم التعاونيات بواجباتها التسويقية فإنه لابد أن يقوم بداخلها **صناديق لموازنة أسعار الحاصلات الزراعية** تمول ذاتياً لمواجهة ظروف الطلب وما قد تؤدي إليه من ذبذبة طارئة في أسعار الحاصلات الزراعية.

١١) ويجب أن **تدخل التعاونيات** بجدية وعلى نطاق واسع ومدروس في **قناتين تسويقيتين وهما الإستيراد المباشر لمستلزمات الإنتاج والمدخلات** بصفة عامة وتصدير الإنتاج الزراعي خاماً أو نصف مصنع أو مصنع بالكامل والعمل على إرتياد أسواق جديدة.

١٢) وبالنسبة للتمويل : **إنشاء التعاونيات لصناديق التأمين والإدخار والإستثمار خاصة صناديق التأمين على الماشية وإستعادة هويتها التعاونية وصناديق التأمين ضد الحوادث وهي إنماط لابد أن تأخذ الشكل التعاوني لتوفير التمويل الذاتي بصورة مستحدثة.**

الخلاصـــــة

أصبح موضوع التوسع في الأسـواق بغرض التوسـع فـي التصدير، وزيـادة معدلات النمو ، وخلق فرص العمالة هو أحـد العوامـل الحاكمـة فـي النظـام العـالمي وأصبـح أحد المُحركـات الهامـة للسياسـات الخارجيـة والداخليـة للبـلاد الجـادة فـــي تحسـين مسـتويات المعيشـة لمواطنيهـا. وكـان مـــن الطبيعـي أن نتنبــه لهـذا كلــه خصوصاً بعد أن ارتبطت مصر بإتفاقيات الجات الجديـدة وإلتزمت بتحرير تجارتـهـا سلعاً وخدمات ، إن آجلاً أو عاجلاً ، بل وقد بدأت فعلاً في تحرير التجارة والخدمات فـي إطـار برنـامج الإصـلاح الإقتصـــادي ، ورغـم الغمـوض الـذي يُحيـط بالنظـام الإقتصادي العالمي الجديد ، فـإن هنـاك سِمَةً واضحـة تفـرض نفسـها وهـي صفـة العالمية (Globalization). وقد ساعد هذا الإتجاه عدة تطورات بالغـة الأهميـة منها : ثورة الإتصـــالات وثـورة المعلومـات التـي أتـاحت لأسـواق المـال وبورصـات السلع التعامل الفوري. والتطور الآخر هو تحرير تجارة الخدمات والسلع خصوصـاً بعد دورة أورجواي ، بالإضافة إلى الإهتمام العالمي مـن جميـع الـدول بالإعتبـارات البيئية ، حيث أصبح موضوع البيئة عُنصراً أساسياً من عناصر التنميـة المتواصلـة ، بل أصبحت اعتبارات البيئة مـن الشـروط الأساسـية لموافقـة المؤسسـات الدوليـة على إتاحة التمويل للمشروعات التي تُعرض عليهـا ، ولاشـك أن مصلحـة مصـر وتطوير إقتصادها تقتضي الإندمـاج فـي الإقتصـاد العـالمي ، ولا يمكـن تحقيـق هـذا الهدف إلاَّ عن طريـق تحويـل الإقتصـاد المصـري إلـى إقتصـاد تصديـري ، وبمعنـى أوضح ، ينبغي على المنظمات الصناعية والخدمية المصرية إجراء بحوث التسـويق في إطار نظام الجودة الشاملة والمتواصلـة ، بهـدف التعرُّف علـى رغبـات وأذواق وقدرات المستهلكين ، سواء في الداخل أو الخـارج . من أجل هذا فإن مصر تسـعى جاهدة أن تُحَقِّقْ مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني مقاييس الجودة العالمية في إطار

إستراتيجيات متكاملة ، تتوافق معطياتها مع المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تفرض نفسها من واقع المناخ الإقتصادي والسياسي المحلي والإقليمي والدولى. ولذلك فإن مصر تعمل على دعم الصناعة التصديرية المقترحة عن طريق تشجيع مصدري السلع الزراعية وتسهيل حصولهم على مستلزمات الإنتاج المستوردة وغير ذلك من إجراءات دعم الصادرات مع تشجيع إتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية وهيئات التصدير التابعة للقطاع الخاص للقيام بدور فعال في تصدير الحاصلات الزراعية ، وكذلك وضع خطة لتصدير المنتجات الزراعية ذات أهداف واضحة ومحددة عن طريق إنشاء صناعة تصديرية متطورة وتخصيص نسبة أكبر من الإستثمارات الحكومية لقطاع الزراعة بما يتمشى مع أهميته في الإقتصاد القومي ، مع الإهتمام بتوجيه إستثمارات الحكومة نحو إنشاء البنية الأساسية خاصة في المناطق الجديدة وتدعيم البحث والإرشاد الزراعي.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن الدولة تعمل على تشجيع إقامة نظام تعاوني قوي ينبع من مصالح المشاركين فيه دون تدخل الدولة ، كذلك تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في الإنتاج والتسويق والتجارة الخارجية والزراعية مع العمل على ضمان المنافسة وكسر الإحتكار والتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات التمويلية الدولية في مجال النشاط الزراعي مثل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقية وكافة الصناديق العربية ، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها من أجل إصلاح القطاع العام وتنمية القطاع الخاص ، بالإضافة إلى الإصلاح الإئتماني والتشريعي ، وتدعيم دور التعاونيات.

قضايا للمناقشة

١) " أصبح موضوع التوسع في الأسواق بغرض التوسع في التصدير أحد العوامل الحاكمة في النظام العالمي ، وأحد المحركات الهامة للسياسات الخارجية والداخلية في البلاد المُتطلِعة لمزيدٍ من تحسين معيشة مواطنيها

علّق على العبارة السابقة ، شارحاً أبرز الظواهر التي تتعلق بهذا الإتجاه ، على أن تُشير في إجابتك إلى هيكل الإقتصاد المصري ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بالسياسات التي ينبغي إتباعها للإندماج في الإقتصاد العالمي.

٢) " يرى بعض المحللين السياسيين أن العالم يتجه نحو " نظام القطب الواحد " في السياسة الدولية ".

علّق على العبارة السابقة ، وهل لمثل هذا الرأي أي أثر على قطاعات الإقتصاد الوطني من حيث ضرورة تحقيق مقاييس الجودة في إطار إستراتيجيات متكاملة ، تتوافق معطياتها مع متطلبات المجتمع ؟ .. وإذا كان الأمر كذلك فما هي السياسات الواجب إتخاذها ؟... والإجراءات اللازمة ؟...

٣) " يرى علماء التنمية الزراعية ضرورة تخصيص نسبة أكبر من الإستثمارات الحكومية لقطاع الزراعة بما يتمشى مع أهميته في الإقتصاد القومي ".

وضّح ... لماذا يطالب علماء التنمية الزراعية تخصيص مزيد من الإستثمارات ؟.. ولماذا يطالبون بأن تولى خطة التنمية الخمسية الرابعة

أولوية فائقة للقطاع الزراعي ؟.. تناول في إجابتك شرح الأسباب والمبررات.

٤) إشرح لماذا يرى علماء الإدارة أن تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي بكفاءة في القطاع الزراعي يتطلب تغيُّراً في ماهية وطبيعة دور الدولة في القطاع الزراعي ، وإدخال تعديلات جوهرية في منهجية التخطيط الزراعي.

٥) إشرح الآليات الواجب الإستناد إليها لتحقيق الزيادة والجودة في الإنتاج الزراعي ، وموضحاً أهمية التركيز على التعاون الإقليمي والدولي.

٦) تناول بالشرح والتعليق رأي علماء الإقتصاد الذي يرون فيه أن سياسات الإصلاح الإقتصادي بالقطاع الزراعي لا تؤتي ثمارها الكاملة إلاَّ إذا تمت في إطار مناخ إقتصادي عام ملائم.

٧) ما الذي نعنيه بقولنا " أن السياسة الإئتمانية تُعتبر من أهم الآليات لتحقيق التنمية الزراعية ... وأن الأمر يتطلب مجموعة من الإجراءات من بينها :

أ) وضع سياسة قروض زراعية متطورة.

ب) إعفاء بنوك التنمية من خضوعها للسقوف الإئتمانية.

٨) تناول بالشرح والتعليق الموضوعين الآتيين في ضوء دراساتك المتكاملة في علوم الإدارة والتعاون بهدف تحقيق إستراتيجية العملية الزراعية :

أ) الإصلاح التشريعي.

ب) تدعيم دور التعاونيات.

الفصل الثاني عشر

الإستراتيجية الزراعية وشئون البيئة

تقديــــــم :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الإهتمام العالمي بمشكلة البيئة والتنمية ، وإهتمام مصر المتزايد بالحاجة إلى حماية البيئة وتأكيد إستمرارية التنمية قد دفع مصر إلى إصدار القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٤ والذي من بين إهتماماته الاحتفاظ بسجل البيانات التي تتعلق بنشاط المنشأة ذات التأثير على البيئة.

وقد يكون من المناسب فى هذا المقام أن نؤكد على أهمية أن يعي أعضاء التنظيمات التعاونية صفتهم المزدوجة كشركاء مالكين للمشروع التعاوني الذي أقاموه بأنفسهم ، وأيضاً كمتعاملين وعملاء لهذا المشروع التعاوني ، حيث يُيسِّر هذا الفهم مسألة النهوض بالأعضاء عن طريق المساعدة الذاتية ، وفي نفس الوقت تدعيم مشروعاتهم.

وأرجو أن أضع تحت نظر جميع المستويات المسئولة عن التعاونيات الزراعية أنها مسئولة في ظل التطورات والمتغيرات العالمية والمحلية أن تقوم بتصدير الإنتاج الزراعي ، سواء أكان خاماً ، أو نصف مصنع ، أو مصنع بالكامل ، وأن تعمل على ارتياد أسواق جديدة ، وأن تأخذ في إعتبارها أن موضوع البيئة أصبح عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المتواصلة ، بل أصبحت إعتبارات البيئة من الشروط الأساسية لموافقة المؤسسات الدولية على إتاحة التمويل للمشروعات التي تعرض عليها.

إنني أرجو توفير المعونة الفنية للتعاونيات ، على أن يتحقق ذلك في ضوء نتائج البحوث والدراسات ، ومن خلال برامج التدريب المناسبة ، وعلى وجه الخصوص برامج الإرشاد الزراعي التقني ، بما يوَفِّر للتعاونيات قواعد المعلومات والمعرفة التي تُيسِّر لها إتخاذ قرارات رشيده تسهم في تحقيق

أهداف التنمية القومية ، ورفع مستوى الكفاءة الإقتصادية للأنشطة التعاونية مع مراعاة شئون البيئة ، حيث أن مصادر البيئة الطبيعية من ماء وتربة وحياة نباتية وحيوانية تُشكِّل رأس المال الطبيعي الذي تتوقف عليه التنمية والإدارة الجيدة للبيئة.

مفهوم البيئة :

يُعرِّف التقرير الإقتصادي العربي الموحد الصادر في عام ١٩٩٣ ، بالإشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، وصندوق النقد العربي البيئة بأنها : كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر على الحياة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من عوامل طبيعية ، وجمادات ، وكائنات حية ، ومجتمع ... وتعني حماية البيئة الحفاظ على التوازن البيئي من خلال تناسق عناصرها بما يضمن إستمرارية التنمية على المستوى البعيد ، وعادة ما يصاحب النشاط البشري والعمراني والصناعي والزراعي الكثير من التأثيرات البيئية السلبية.

ومن الحقائق التي يجمع(*) عليه علماء الإدارة ، أن البيئة التي تعمل فيها المنظمات ، سواء أكانت هذه البيئة وثيقة الصلة بها ، كما هو الحال فيما يتعلق بعلاقتها بالعملاء ، والموردين ، والمنظمات المنافسة .. أو مجالات البيئة العامة للمجتمع الذي تعمل فيه والذي يسميه علماء إدارة الجودة الشاملة المتواصلة " بالعوامل الثقافية " .. أو " ثقافة المجتمع " ، والتي منها : تاريخ

(*) هذا البحث قدمه الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، في ندوة كلية الزراعة جامعة عين شمس بعنوان " الزراعة والتحديات البيئية " في ١٩ ديسمبر ١٩٩٦ بالتنسيق مع مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية ، ونوقش البحث في الجلسة الأولى تحت رئاسة الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب عبد الحافظ رئيس جامعة عين شمس.

المجتمع وقيمه ، ومعتقداته ، وأعرافه وتقاليده التي تواضع المجتمع على أن يأخذ بها حتى وإن كانت لم يصدر بها قوانين ، ويُدعِّم هذه الثقافة العديد من العوامل والنظم السائدة والتي منها النظم التعليمية ، والأوضاع السياسية ، والتركيبة السكانية وأدوارها الإجتماعية .. الخ . كل هذه العوامل تؤثر على المنظمات ، حيث أن المنظمات عبارة عن نظم مفتوحةOpen Systems تستقبل الموارد التي تسهم في تشغيلها وتنتج من خلالها سلعها وخدماتها، وتحقيق أهدافها من البيئة التي تعمل فيها حيث تقوم المنظمات بعملية التصنيع أو الخدمات التي تحتاجها هذه البيئة ، أي أنه في إيجاز شديد يجمع علماء الإدارة على أن المنظمة تعمل في إطار نظام أكبر ، هذا النظام الأكبر عبارة عن البيئة التي تعمل فيها بكافة أبعادها ومقوماتها ، ومما لاشك فيه أن النظم والسياسات التي تتبعها الحكومات تدخل في نطاق هذا النظام الأكبر الذي له تأثيره ودوره في بيئة عمل المنظمات.

ويرى علماء الإدارة أن هناك عامل آخر له دوره فيما يتعلق بتأثير البيئة على إنشاء المنظمات ، وحجمها ، ونشاطها ، وأسلوب عملها ، وهو عنصر البحث عن مدى إمكانية تمويل المنظمات ، ولعل هذا كان من بين الأسباب التي لجأ إليها المشرعون فيما يتعلق بتَنَوُّع أشكال المشروعات وتُلقي الدراسات المتخصصة الأضواء على هذه العوامل .. فمثلاً التفكير في إقامة الشركات المتعددة الجنسية يختلف عن إقامة الشركات المساهمة. ويختلف عن أشكال الجمعيات التعاونية التي نشأت أساساً من بين الطبقات المحدودة الدخل والتي تجمع مدخراتها من أفراد يعتمدون على أنفسهم من أجل إقامة مشروعات تلبي إحتياجاتهم ، وتنفع البيئة التي حولهم ، وتتطور في هيكلها على قدر نموها.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضّح أن هناك إجماعاً بين علماء البيئة على أنه إذا كان أسلوب التنمية مثلاً يهدف إلى تعظيم الربح فحسب ، فمن الصعب أن يكون متوافقاً مع الأعتبارات البيئية ، أما إذا كان يهدف إلى تعظيم الزمن حتى لو كانت هناك بعض التضحيات الربحية ، فيمكن أن يسمى هذا الأسلوب " بالتنمية البيئية " ، خاصة إذا كان يتضمن تنمية الموارد والإكثار منها وتعظيم قيمتها ، وإذا كان يستهدف أيضاً الإبقاء على الموارد في حالة عطاء متفوق في المستقبل ، فيسمى هذا " تنمية متواصلة تعمل حساباً للأجيال القادمة.

الإهتمام بالبيئة :

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضّح أن الإهتمام العالمي بمشكلة البيئة والتنمية ، وإهتمام مصر المتزايد بالحاجة إلى حماية البيئة وتأكيد إستمرارية التنمية ، قد دفع مصر إلى إصدار القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٤ للبيئة ، وتنص المادة رقم ٢٢ من قانون البيئة على أن صاحب المنشأة عليه الإحتفاظ بسجل بيانات تأثير نشاط المنشأة على البيئة ، وتضع اللائحة التنفيذية للقانون نموذجاً لهذا السجل، والجدول الزمني لإلتزام المنشآت للإحتفاظ به ، والبيانات التي تسجل فيه . ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة البيانات والسجلات للتأكد من مطابقتها للواقع.

ونرجو أن يكون واضحاً أن هذا بداية الطريق الصحيح والسليم نحو أن يحقق الإنسان المصري توازناً بين متطلباته المتصارعة في التزايد مع النمو السكاني ، والتطلعات الإستهلاكية وبين قدرة البيئة على العطاء ، وعلى الإستيعاب ، فإن عليه أن يدير شئون البيئة كما يدير رب البيت شئون أسرته ، ومن هنا يتعين عليه أن يدرك علاقاتها وقدراتها وإستجاباتها ، ولعل هذا

يعطينا أهمية التعليم والتثقيف والتنوير لقضايا علاقة الإنسان بأحوال البيئة ، لأن ذلك هو المدخل السليم لترشيد سلوك الإنسان وتبصيره بالتوابع البيئية لأعماله وقراراته وبأدق تعامله مع البيئة ، ولتكون التنمية الإقتصادية والإجتماعية على أسس بيئية سليمة تضمن للإنسان إحتياجاته دون أن يفُسد بيئته.

القضايا البيئية الدولية :

وفيما يتعلق بالقضايا الدولية للبيئة ، فإننا نسترشد في تحديدها بالقضايا التي طُرحت على مؤتمر الأمم المتحدة التي ناقشها مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل في نوفمبر ١٩٩٢ والخاصة بالبيئة والتنمية ، وهذه القضايا تتلخص فيما يلي :

(١) حماية نوعية مصادر المياه العذبة.
(٢) حماية المحيطات والبحيرات والبحار والمناطق الساحلية والأحياء المائية وترشيد إستخدامها.
(٣) الإدارة البيئية السليمة للتقنية الحيوية.
(٤) إدارة النفايات الخطرة والكيماويات السامة ، ومنع نقلها غير المشروع عبر حدود الدول.
(٥) الحفاظ على التنوع البيولوجي.
(٦) تعزيز الأوضاع الصحية للبشر وتحسين نوعية الحياة.
(٧) حماية الجو عن طريق السيطرة على التغيرات المناخية الناتجة عن الممارسات الضارة وإيقاف تآكل طبقة الأوزون والحد من التلوث عبر الحدود.

(٨) حماية وترشيد إستخدام موارد الأرض ومكافحة التَصَحُر والجفاف والإستخدام المجحف للغابات.

(٩) تطوير الظروف المعيشية في الأحياء الهامشية الحضرية وفي المجتمعات الريفية من خلال رفع مستوى المعيشة ، وتنفيذ برامج التنمية المتكاملة ، وإتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء على التدهور البيئي في هذه المناطق.

القدرات التعاونية وشئون البيئة :

وقد يكون من الأهمية بمكان أن أوضح أن المؤتمرات التعاونية الدولية التي ناقشت دور التعاونيات وشئون البيئة أصدرت توصيات أكدَّت فيها على ضرورة مراعاة القضايا البيئية الدولية السابق عرضها من منطلق أنها اشتركت فعلا في صياغة هذه التوصيات عن طريق إسهام الحلف التعاوني الدولي ولجانه المتخصصة، غير أنها أضافت ضرورة تعزيز قدرات التنظيمات التعاونية فيما يلي :

(١) يجب أن يُعتبر إنشاء التعاونيات ونموها أداة من الأدوات الهامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية ، ووسيلة لتحقيق التقدم الإنساني.

(٢) وبصفة خاصة ، فإن التعاونيات يجب إنشاؤها وتطويرها كوسيلة لما يلي :

أ) تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية للأفراد ذوي الموارد والفرص المحدودة ، وتنمية وتشجيع صفات المبادأة والإبتكار لدى هؤلاء الأفراد.

ب) زيادة الموارد الرأسمالية الشخصية والقومية عن طريق تشجيع الإدخار ، والقضاء على الربا وإستخدام الإئتمان إستخداماً سليماً.

ج) خدمة الإقتصاد بتوفير درجة متزايدة من السيطرة الديموقراطية على النشاط الإقتصادي وبتوزيع الفائض الإقتصادي توزيعاً عادلاً.

د) زيادة الدخل القومي ، وحصيلة الصادرات والعمالة عن طريق إستثمار الموارد المتاحة إستثماراً أفضل وأكمل ، وذلك على سبيل المثال في تنفيذ نظم الإصلاح الزراعي التي تهدف إلى إستغلال أراضي جديدة في الإنتاج ، وفي إنشاء وتطوير المصانع الحديثة التي تقوم بتصنيع خامات محلية ، والتي يفضل أن تنشأ على أساس الإنتشار في أكبر عدد من المناطق بدلاً من تركيزها في مكان واحد أو في عدة مناطق قليلة.

هـ) تحسين الظروف الإجتماعية ، وإستكمال الخدمات في بعض المجالات مثل الإسكان ، ومثل مجالات الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المواصلات حيثما كان ذلك ملائماً.

و) المعاونة في رفع مستوى المعلومات العامة والمعلومات الفنية لأعضائها.

(٣) على المستويات الأعلى في التنظيمات التعاونية أن تُسرع الخطى نحو النهوض بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتدريب ، وتزويد المهندسين الزراعيين بصفة عامة ، والمرشدين الزراعيين بصفة خاصة بالوسائل الكفيلة بتيسير عملهم مع المزارعين للقضاء على الفساد والممارسات التي تنقصها الكفاءة ، ولتطبيق طرق الإنتاج السليمة من الناحية البيئية ، والترويح للتنمية البشرية الزراعية ومردودها الحضاري والإنتاجي.

كما ينبغي عليها إزالة العقبات التي تحُول دون تطبيق آليات السوق التي تتسم بالكفاءة ، وعلى وجه الخصوص في القطاع التعاوني الزراعي ، حيث هناك حاجة إلى العون العلمي والفني بشأن القضايا البيئية والتي منها الأساليب الملائمة لاستخدام الأراضي ، والتوعية بالمتغيرات ، أخذاً في الإعتبار أنه من النادر أن تستجيب قوى السوق بصورة جيدة للمشكلات البيئية الأمر الذي يضع على عاتق الحكومة عبء التنوير بها ، هذا بالإضافة إلى الإرشاد العلمي اللازم الذي يرتبط بشئون التجهيز والتسويق والخدمات المعاونة.

تصنيف البيئة والمنظمات التعاونية :

وقد يكون من المناسب أن نذكر في هذا المقام أن هناك من العلماء من قام ببحوث ودراسات تفصيلية تتعلق بتصنيف البيئات التي تعمل فيها المنظمات ، حيث أوضحوا أن هناك أبعاداً لتحليل البيئة ، منها أن البيئة إما معقدة أو غير معقدة ، والبيئة إما أن تكون مستقرة أو غير مستقرة ، والبيئة إما أن تكون روتينية أو غير روتينية ، والبيئة إما أن تكون منظمة أو غير

منظمة ، ووضع هؤلاء العلماء مواصفات للتعريف بمفهوم هذه التصنيفات التي أوردوها ، وفي ضوء هذه التقسيمات والتصنيفات والمواصفات أجرت العديد من المنظمات البحوث التجريبية الهادفة لتحسين قياس بيئة منظماتها ، ودراسة العلاقة بين مئات المهام التنظيمية والهياكل التنظيمية، ومدى مواءمة وتناسب هذه الهياكل مع متطلبات البيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات .

ويجمع علماء الإدارة على أن المنظمات أيا كانت أشكالها وأيا كان إنتماؤها ، سواء أكان للقطاع العام ، أو الخاص ، أو التعاوني ، تشبه الكائنات الحية فيما يتعلق ببيئاتها ، أو إضطراد نموها ، فالمنظمات لن تستطيع أن تبقى في سوق العمل إلا إذا إستطاعت أن تتكيف مع البيئة التي تعمل فيها ، وهذه البيئة هي التي تفرض على الراغبين في إنشاء المنظمات أن يتخيروا الشكل التنظيمي الذي يتناسب مع البيئة ، ويرى جميع علماء التعاون أن الأشكال التعاونية منذ نشأتها تضع في مقدمة إهتماماتها تحسين شئون المنطقة ، ثم إمتدت أهدافها إلى البيئة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، ويرفع الحلف التعاوني الدولي الآن شعار " التعاونيون في العالم عائلة واحدة ".

كما قام بعض العلماء بالعديد من الدراسات التي تتعلق بمعرفة الإختلافات النوعية في البيئات التنظيمية لمختلف الأشكال القانونية ومنها التنظيمات التعاونية ، ولاحظوا الأحوال البيئية وهي تتغير بمعدلات مختلفة على مر الزمن ، حيث تعمد المنظمات إلى مراجعة شئونها خلال ممارساتها في فترات زمنية سابقة ، وفي ضوء نظام التغذية المرتدة Feed back تخرج منها بمفاهيم تُلقي الأضواء بدرجات متفاوتة على ما ينبغي إتخاذه لمواجة الظروف المستقبلية.

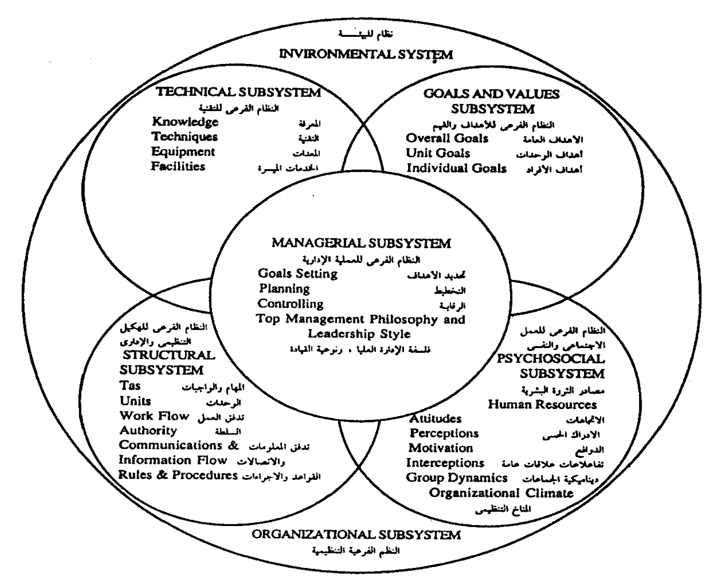
ويرى بعض علماء البيئة أنه يمكن تقسيم البيئات الكلية إلى ثلاثة مكونات بيئية تتكون من قطاعات ، السوق ، والقطاع الفني – الإقتصادي ، والقطاع العلمي. ويمكن أن يسيطر أي قطاع من هذه القطاعات على بيئة المنظمة الكلية، وذلك في ضوء المجال الإنتاجي الذي تعمل فيه المنظمة ، ويجمع هؤلاء العلماء على أن بيئة المنظمة تعتبر متغيراً على جانب كبير من الأهمية لفهم أي منظمة من المنظمات ، هذا بالإضافة إلى أن المنظمات تستطيع أن تحقق لنفسها العديد من المصالح في بعض الحالات التي تطرأ على ظروف البيئة ، كما هو الحال مثلاً عند إرتفاع معدلات البطالة ، وما قد تلجأ إليه بعض الشركات من تغيير في عقود العمل فيما يتعلق بالأجور والمزايا التي كانت تمنحها للعاملين في الظروف السابقة ، وهذا يعطي مثلاً واضحاً على أن البيئة الخارجية للمنظمات تترك بصماتها وتأثيرها على الشئون الداخلية لهذه المنظمات ، بما في ذلك بنائها الداخلي ، وهذه المفاهيم تنطبق على المنظمات التعاونية مثل غيرها من المنظمات ، ومن مقتضى ذلك فإن التعاونيات ينطبق عليها أنها نظم مفتوحة.

المنظمات التعاونية والنظام المفتوح :

" المنظمات التعاونية عبارة عن نظم مفتوحة في علاقتها مع البيئة التي تعمل فيها . والنظام هو عبارة عن وحدة كلية منظمة ، تتكون من جزأين أو أكثر .. أو نظم فرعية ، يعتمد بعضها على بعض ، ويُخطط هيكله بأسلوب يحدد دور كل جزء من هذه الأجزاء والمنظمات التعاونية ، كنظم مفتوحة ، تستلم المدخلات ، وتقوم بتحويلها بطرق خاصة ، ثم تقوم بإعادة هذه المخرجات إلى بيئاتها في صورة سلع أو خدمات. وتهتم بإضافة بعض المقاييس التي تزيد من نفعها ، ثم تعيد المنتج أو الخدمة إلى أماكن السوق ،

شأن كل المنظمات التي تخدم النشاط البشري الـذي يسـتهدف الإرتقـاء بالحيـاة إلى المستوى الجدير بالإنسان ، ومن هذا المنطق نرجو أخذ ذلك في الإعتبـار عند الحديث عن المنظمات التعاونية والمنظمات الدولية وغيرها من المنظمات فيما يتعلق بشبكة التفاعلات والتصرفات والعلاقات مع البيئة.

وفيما يلـي نعـرض أحـد الأشـكال التوضيحيـة التـي تتعلـق بنظـام البيئـة والبيئة الخارجية والتنظيم التقني :



شكل يوضح العلاقات المتشابكة والروابط المتعددة للتنظيم ونُظمه الفرعيـة وإرتباطهـا بالبيئة ، والقدرة على التنبؤ بالمتغيرات البيئية ، والأمل أن يمتد مثل هذا التنظيم إلـى المنظمات التعاونية المصرية والعربية

والرسـم مقتبـس مـن مرجـع : التنظيـم ونظـام إدارة الجـودة الشـاملة المتواصلـة ، للدكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٩٦ صفحة ٣٦٣.

المنظمات التعاونية والبيئة :

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن المقام هنا لا يتسع للإفاضة في موضوع المنظمات التعاونية والبيئة سواء من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية ، أو السياسية أو الإدارية ، أو التقنية ... لأن التعاونيات لها طبيعة مزدوجة ، فهي تجمع أفراد ، وهي في نفس الوقت منظمات إقتصادية ، وقد عقد الحلف التعاوني الدولي العديد من المؤتمرات التعاونية تحت شعار " المنظمات التعاونية والبيئة " أشار فيها إلى أن هذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية وخصصت له الحركات التعاونية في جميع أنحاء العالم العديد من المؤتمرات القومية وأصدرت العديد من النشرات والأفلام التي تقوم بالتوعية البيئية وتعرضها في أسواق العالم بأسعار رمزية وكثيراً ما ترسلها للمنظمات التعاونية وغيرها من المنظمات المهتمة بشئون البيئة مجاناً... وتوجه النظر فيها دائماً إلى الأخذ في الإعتبار أن الجمعيات التعاونية تتميز بأن لها خاصية مزدوجة ... فهي تجمع أفراد ... وهي أيضاً مشروعات تجارية... وأن التعاونيات بهذه الصفة المزدوجة تُثَبت دعائم القيم والسلام وتُحارب الغُلُو المصطنع في رفع الأسعار.

والجدير بالملاحظة أنه في جميع المؤتمرات ، وحملات التنوير بنشاط التعاونيات ، تؤكد القيادات العلمية التعاونية في جميع أنحاء العالم على أن المنظمات التعاونية كغيرها من المنظمات الأخرى تُعتبر منظمات مفتوحة ، تتفاعل مع البيئة ، تؤثر فيها وتتأثر بها ، غير أنها نظراً لارتباطها بأغلبية المواطنين في معظم المجتمعات وعلىوجه الخصوص النامية .. فإنها فرضت نفسها على المنظمات الدولية التي تهتم بالتنمية البشرية حيث إهتمت هذه المنظمات الدولية بالنهوض بالتعاونيات وتحسين أوضاعها الإجتماعية

والإقتصادية مثل منظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، واللجنة الدولية لمساعدة التعاونيات ، والحلف التعاوني الدولي ، والمجلس الإجتماعي والإقتصادي المنبثق عن الأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة الذي يعرض كل سنتين تقريراً على الجمعية العامة للأمم المتحدة يوضح تجارب الأمم التعاونية في التنمية الإجتماعية والإقتصادية ... الخ ، بالإضافة إلى ما تقوم به المنظمات التعاونية في الدول المتقدمة من جهود للنهوض بالتعاونيات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي والتخفيف من حدة التوترات والصراعات في خدمة السلام والتنمية الإجتماعية والإقتصادية.

غير أنني في ظل تطورات البيئة العالمية والإقليمية والقومية أعرض بعض التساؤلات التي وردت في العديد من المؤتمرات التي حضرتها وكنت طرفاً فيها ، والتي تناولت أهمية الارتفاع باقتصاديات المنظمات التعاونية لإمكانية تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وبالتالي القيام بدور على جانب كبير من الأهمية في الشئون البيئية ، حيث أن التنمية البيئية معقدة ومتعددة الأطراف ومتشابكة ومتفاعلة مع العديد من الأجهزة والهيئات ، الأمر الذي ينبغي معه مراعاة العديد من الجوانب ، وفي ضوء هذه الحقائق .. نطرح جانباً من الأفكار والآراء والتساؤلات.

تساؤلات حول أثر التعاونيات على البيئة ؟ :

هل يستطيع التعاون في مصر الإستمرار في التحكم بمصيره مستقبلاً ؟

وهل يملك الذاتية والوسائل والتنظيم اللازم ليضمن استقلاله ويحافظ عليه ؟

وهل يستطيع نظام الإنتاج والتوزيع التعاوني أن يشترك في إصلاح أو تعديل أوضاع مصر الحالية سواء أكانت إجتماعية أو إقتصادية أو إدارية ، أو تقنية إلى حد ملموس ؟..

فمن الحقائق المعروفة أن الجو الوطني والدولي يعيش مرحلة من أصعب المراحل ، وتتسارع فيه المتغيرات ، وهذه المتغيرات تترك آثارها على الجو أو المناخ المحيط بكل جمعية تعاونية يتميز بما فيه من تعقيد وتنظيمات ... فالشئون المالية والتمويلية الدولية والمحلية شديدة التعقيد ، والمشروعات المتعددة الجنسيات هائلة الحجم ولها القدرة على عبور الحواجز الجمركية والنفاذ إلى الأسواق ...، فإذا قنعت التعاونيات بالتحصُّن وراء الأسوار واشتغلت بالإقتصاديات الصغرى في شكل مشروعات صغيرة الحجم تعرضت لخطر الإختناق حتى تختفي من الوجود !! لكنها إذا سارت في نفس الإتجاه السائد أي الحجم الكبير والتركيب التنظيمي فهل ستظل جمعيات تعاونية؟..

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن من مميزات التعاون الأساسية أنها حركة إصلاح مستمرة قائمة على ركيزة من الديموقراطية والقيم التثقيفية .. فهل تخاطر بأن يكبر حجمها إلى درجة تتجاوز أعضاؤها الأصليين ؟ ... والواقع أن هذه المرحلة تكتنفها مصاعب عديدة ،ومن بينها عدم توافر الكفاءات الفنية والإدارية ، أخذاً في الحسبان ما أسندته الدولة إليها من مسئوليات ثقيلة ، وفي أقطار أخرى غير مصر تفرض الدولة قيوداً شديدة تُضَيِّق من حدود مجال نشاط التعاونيات ، وفي بعض البلاد الأخرى فقدت التعاونيات ذاتيتها وإستقلالها وتحولت إلى مجرد " توابع للإدارات الحكومية "

وفي كافة هذه الحالات فالعلاقات مع الدولة غامضة وغير محددة الملامح .. وفي مثل هذه الأحوال فإن أثر التعاونيات على البيئة يكون محدوداً.

تساؤلات حول أثر التعاونيات والمنافسة :

وهناك حقيقة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان وهي أن هناك من القطاعات الإقتصادية من ترغب في حرمان التعاونيات من مكانتها الإجتماعية والإقتصادية لتتحول إلى مشروعات خاصة ، ومن ثم تخضع لقوانين المنافسة التي تحكم السوق عامة .. وهذا ما ينبغي على التعاونيات الآن أن تتفهمه وتعمل على مراجعة شئونها في ضوء متغيرات ظروف البيئة.

وقد يكون من المناسب أن أُشير هنا إلى أنه توجد فعلاً مصاعب وعقبات تواجهها الحركة التعاونية .. وعليها أن تجري البحوث العلمية للتعرُّف على واقعها والدور الذي يمكن أن تتفاعل فيه مع المجتمع ، سواء من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية ، وبالتالي تأثيرها في البيئة .. أو أثر البيئة عليها ... على أن يتم هذا التقييم العلمي بالأدوات البحثية المتعارف عليها في هذا الشأن ... وذلك وصولاً إلى التعرُّف على حقائق الواقع ... والحقائق هي أساس رسم السياسات ... وفي هذا الشأن تُبرِز عدة تساؤلات أود أن أتناولها سريعاً من خلال :

١) هل تؤدي التعاونيات في كافة أوجه نشاط قطاعاتها نفس الوظائف التي تؤديها المنظمات المنافسة ، وبنفس الكفاءة ؟ ، وإذا لم تكن تفعل ذلك فكيف يمكن تفسير الإختلافات؟

٢) ماذا عن الأهداف الأصلية للتعاونيات ؟ هل تتمسك بها التعاونيات أم تضطرها التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي تمر بها إلى تشكيل نفسها بطريقة مختلفة جذرياً ؟ وبأي صورة ؟ .. إن

التعاونيات أساساً نشأت ومن بين أهدافها تحسين شئون المنطقة التي تعمل فيها .. وهذا يعني خدمة شئون البيئة.

٣) ماذا عن طبيعة التعاونيات اليوم ؟ هل تشكل نخبة إجتماعية؟ ، أم قطاعاً شبه حكومي ؟..أم قوة موازنة ؟... أم مجموعة من المنظمات الهامشية ؟

٤) هل تؤدي العلاقات مع القطاع الخاص بالتعاونيات إلى المنافسة للربح ؟ وهل هناك خطر التصادم والتوتر نتيجة لعدم فهم المبادئ الفلسفية التعاونية والممارسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ؟

٥) ونتيجة لذلك ... هل أخذت التعاونيات في التحول إلى أدوات إقتصادية بحتة ؟ ... أم ما زالت تحتفظ بمحتواها الإجتماعي وقادرة على أن تجعله يتكامل مع ممارستها الإقتصادية المتنوعة ؟ ورسالتها الإجتماعية الأصيلة ؟.

من الواضح أن هناك حاجة عاجلة لإجابات شاملة ومنهجية على هذه التساؤلات ... لكن يجب في رأيي قبل الرد على هذه التساؤلات أن نأخذ في الإعتبار تجارب الأمم والمميزات الخاصة المعينة لكل حركة تعاونية ، وهي مع ذلك لا تمنعنا من البحث عن إجابات عامة ولا من وضع الإجابات النظرية للمشكلات عامة ، هذا مع العلم أن إتفاقية الجات ، وآليات السوق تفرض نفسها ، ورغم بعض الغموض الذي يحيط بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد ، فإن هناك سمة واضحة تفرض نفسها ، وهي صفة " العالمية Globalization" ، وقد ساعد على هذا الإتجاه عدة تطورات بالغة الأهمية ... منها ثورة الإتصالات ، وثورة المعلومات ، كما أصبح موضوع البيئة عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المتواصلة ، بل أصبحت إعتبارات البيئة

من الشروط الأساسية لموافقة المؤسسات الدولية على إتاحة التمويل للمشروعات التي تُعرض عليها.

ولعل هذا يدفعنا إلى أن نفكر معاً عن إجابة جماعية للمشكلات مع إحتفاظنا بذاتيتنا ولن يكون هذا الجهد المبذول في التفكير والبحث وقتاً ضائعاً لأن كل فعل يحتاج إلى نور يُهتدي به والتفكير هو المنار الهادي.

وعلى سبيل المثال إذا كانت ضخامة الحجم والتعقيد المتزايد في التنظيم لا يخلوان من الخطر بالنسبة للتنظيمات التعاونية ويهددان القيم الديموقراطية فيها، فمن الممكن ولاشك إيجاد حل كفيل بالتوفيق بين متطلبات تنمية هذه المنظمات التعاونية وبين القيم التي تسير على هداها ، وتفخر التعاونيات أول ما تفخر بأن أعضاءها يشتركون في صنع القرار وممارسة مسئولية الإختيار ، وتقاوم هذه المسئولية الخضوع للأجهزة التنظيمية العادية ، فمهما كان تعقيد البنيان التعاوني فإن " الإدارة الذاتية " في صنع القرار كفيلة بأن تصعد المعلومات والسلطة معاً من القاعدة إلى القمة " الجمعيات المحلية ، ثم المشتركة ، ثم المركزية ، ثم العامة ، ثم الإتحاد التعاوني النوعي المركزي " بدلاً من أن تتساب من القمة لى القاعدة ، وهكذا تصبح المرونة الناشئة عن ذلك عامل فاعلية ومرونة في البناء التعاوني مع الإحتفاظ بالقيم الديموقراطية سليمة لا تمس .. **وفي هذا الأسلوب توسيع لقاعدة الديموقراطية .. وتوسيع لقاعدة الملكية.**

وإذا كان صحيحاً أن العلاقات بين التعاونيات والدولة غير محددة تحديداً سليماً واضحاً بما يسمح للدولة بأن تنظم تدريجياً الوظائف التي يقع عبئها على التعاونيات ، فيجب بذل الجهد لتحديد طبيعة ووظيفة وتاريخ بدأ سريان هذا التنظيم الجديد ، على أن تكون هناك سياسة مشتركة ، تتعرف من

خلالها المنظمات التعاونية على الدور المنوط بها من أجل إعادة تأكيد القيم التي تساعد على تماسك هذه المنظمات وتعريف الجماهير بها.

وإني ممن يعتقدون إعتقاداً جازماً في إستقلال الحركة التعاونية إزاء الدولة في إطار السياسات والنظم العامة ، وقد تقوم الدولة بتيسير تمويل مشروعات التنمية التعاونية ، وبذلك ترفع من مستويات المعيشة عموماً ، وتُرحب التنظيمات التعاونية بقبول هذا التصرف مادامت هذه الطريقة تساعد وتشجع الممارسة الديموقراطية ، وتتيح للأفراد ممارسة حرياتهم ومسئولياتهم.

ولكن من الصحيح أيضاً أن الحركة التعاونية لابد لها – إن أرادت صيانة حريتها – من تقوية الوعي بشخصيتها وذاتيتها سواء في داخل الحركة ذاتها أو لدي الجمهور العام ، ولذا يجب عليها تحديد دورها ووظائفها بدقة.

وأرجو أن أُنبّه إلى أنه اذا إقترن مناخ القلق وعدم الإستقرار مع الأحداث والضغوط الكثيرة قومية ، ودولية ، فقد يؤدي مثل هذا المناخ إلى تأثير ضار على منظمات التنمية الإجتماعية والإقتصادية غير الحكومية مثل المنظمات التعاونية ، خاصة إذا شعرت بأنها لا حول لها ولا قوة وأنها عاجزة عن المقاومة أو بَدْءْ المبادرة ، فالتعاونيات وإن لم تكن قوة سياسية موازية للضغوط المعروفة لأصحاب الأعمال ورؤوس الأموال ، إلا أنها تستطيع أن تعمل كتيار إجتماعي وثقافي مستنير ينهض بمفهوم المواطنة السليمة والمسئولة والمشاركة الشعبية من أجل التنمية الإجتماعية والإقتصادية وذلك إذا إستطاعت تجنب كل أشكال المواجهة وإنتهاج ديموقراطية سليمة حقيقية قائمة على حق التعبير والمشاركة ، بموجب المبدأ الديمقراطي القائم على الأخذ برأي الأغلبية وإعطاء أولوية للمناقشة في سبيل الوصول إلى

المراكز القيادية مع تأصيل وتعميق وإتاحة فرص الإنسجام بين مجموعة الأعضاء فوق المنافسة الشخصية.

ويستطيع التعاون بالعمل الدائب الواعي في سبيل نشر الديموقراطية إحداث الإتزان في مقابل التوتر وعدم التأكد بشأن المستقبل الذي تشكله قوى خارجية متصارعة ، ... وتعمل التعاونيات في سبيل ذلك وتحققه بالمشاركة الفعالة في بناء هذا المستقبل في ضوء القول المعروف " أن نصف الوعي هو نصف التصميم a semi-awareness is always semi-deliberate".

وإذا إستطاعت الجمعيات التعاونية أن تنمي الإدخار ، وتنظيم الإقراض من أجل الوفاء بالحاجات الأساسية والمشاركة النشطة في إقامة المشروعات الإنتاجية ، ومشاركة الأعضاء أيضاً في إقامة الحياة الديموقراطية والشخصية الجماعية ، فإنها بذلك تستطيع أيضاً أن تُوَفق بين الديموقراطية وبين الكفاءة والفاعلية ، وخدمة المجتمع ، والقيام بدور إيجابي في خدمة البيئة ، وفوق كل ذلك تحقق إنشاء مجتمعات يتصرف فيها الرجال والنساء كبالغين مسئولين جديرين بالتفكير والنقد، وقادرين على تحديد أهدافهم والمعاونة على إدراكها، وفي إستطاعتهم إقامة الديموقراطية والتضامن بدلاً من الأنانية ، وأرى أن ديموقراطية الحركة التعاونية ينبغي أن تتلخص في جماعية الإلتزامات وتبادل الخدمات ، أي " نظام واع من الحقوق والواجبات ".

التعاون وكلمة ختامية :

ولعلها مناسبة طيبة أن أقول في ختام هذا العرض أننا إذا نظرنا إلى الألفاظ من حيث تأثيرها النفسي في سامعها أو من حيث مدلولها الذهني وما يرتبط بها من خير أو شر ، وجدنا أن كلمة

التعاون من المشتقات التي تترك نوعاً من الإستجابة النفسية الطيبة في الفرد ، وتوقظ فيه شعوراً أخلاقياً إيجابيا. فالعون والمعونة والإعانة والمعاونة كلها ألفاظ تدل على عمل طيب يسديه فرد لآخر، أو جماعة لأخرى ، أو عدة أفراد أو جماعات. ولهذا كان لهذه الكلمة من الواقع النفسي ما يرتاح إليه الضمير ، لأنها تعطي على التو فكرة التضامن والتساند والتعاضد ، وما يستتبع ذلك من معاني القوة والإيثار دون الأثرة وما إليها من المعاني التي تتصل بالنزعة ، كما تترك إنطباعاً ذهنياً يضع العمل المشترك من أجل تحقيق نتيجة إيجابية في إطار أخلاقي جميل ، إذ يندر أن يقترن لفظ " التعاون " في الذهن بالعمل المشترك من أجل غاية منكرة أو جريمة إجتماعية ، وما إلى ذلك من ألوان الشر.

ونظراً لما لهذه الكلمة من وقع طيب على أسماع الأفراد ، نجدها ركناً هاماً في الفلسفات الإجتماعية والأخلاقية ، بل أصبحت في شتى الشعارات والدعوات السياسية أكثر الكلمات دوراناً على الألسنة ، لأن هذه الشعارات والدعوات تقوم على التجاوب بين الأفراد ، وتضافر الجهود من أجل تحقيق المصلحة العامة أو المتبادلة ، وما من عاقل يرفض " التعاون من أجل الخير المتبادل " وما من كلمة تحمل من الإغراء بالعمل الجماعي مثل ما تحمل كلمة " التعاون ".

إن التعاون يؤمن بالعمل كسبيل للبناء .. ولا يرضى عن منطق الإستيلاء .. وإن التعاون يعتز بحرية الكلمة في إطار من قيم الحوار العلمي لتعميق الولاء .. وكسب مزيد من الأصدقاء .. والتعاون أساساً نظام إقتصادي إجتماعي ينبثق من صميم إحتياجات الأفراد الذين يتضامنون في تنظيم قائم على أساس مسئولية المالك صاحب الشئ والإدارة المشتركة ، ويستهدف ليس فقط إنتفاع الأعضاء بالخدمات وإقتسام الفائض ، بل أيضاً النهوض بهم إلى مستوى أخلاقي رفيع يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على الإسهام في حُسن إعداد المجتمع الديموقراطي السليم الذي يضع مصلحة الجماعة والبيئة فوق مصلحة الفرد وأهواء الملكية ، ويؤمن التعاون بالفرد ويحفزه إلى إطلاق أقصى طاقاته وإمكانياته للإسهام في بذل الجهود العلمية المشروعة في إعادة تشكيل الحياة نحو المجتمع الأفضل.

والجدير بالتنويه أن نشير إلى أن مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي تدعو جميع المنظمات التعاونية في شتى أنحاء العالم إلى إستعادة " هويتها التعاونية " ، وأصدرت في ذلك بحوثاً ودراسات عديدة شاركنا فيها ، وآخرها مؤتمر الجمعية العمومية للحلف التعاوني الدولي الذي إنعقد في مانشيستر عام ١٩٩٥ ، وكذلك مؤتمر الجمعية العمومية لتعاونيات أوروبا الذي إنعقد في المجر في

أكتوبر عام ١٩٩٦ وشاركنا فيه أيضاً ، حيث أكدا على " الهوية التعاونية " ، وفي سبيل التعريف بمفهوم الهوية التعاونية ، أخذ الحلف التعاوني الدولي على عاتقه أن ينشر دعائم هذه الهوية على نطاق واسع ، وباللغات المستخدمة في الأمم المتحدة ، وقد كلفني الحلف كنائب لرئيس اللجنة الدولية التعاونية للإتصالات والإعلام أن أقوم بترجمة مفهوم الهوية التعاونية باللغة العربية ، وأنجزت هذه الترجمة ووزعها الحلف على جميع منظماته وأعضائه ، وأنتهز هذه الفرصة لأرفق هذه الترجمة مع هذا البحث لإرتباطها الشديد بأهداف الموضوع.

التوصيـــــــات

١) تحتاج التعاونيات إلى توفير المناخ الملائم لإنطلاقة الإنتاج في كافة قطاعات نشاطها ، وإلى إضافة طاقات إنتاجية جديدة ، ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج القائمة فعلا ، وإستغلال الطاقات المعطلة ، ومواجهة الفاقد والإسراف في العمليات الإنتاجية ، فضلا عن الإستمرار في توفير البنية الأساسية ، تمكيناً لها من الإسهام في الحد من الأسعار ، والقضاء على البطالة ، وتخفيض اللجوء إلى المديونية ، سواء أكانت هذه المديونية داخلية أو خارجية ، وأخذاً في الإعتبار أن هناك إجماعاً عالمياً على أن التعاونيات في مقدمة التنظيمات التي تهتم بالبعد الإجتماعي والتنمية الإجتماعية ، وصولاً إلى تحقيق الأمن الإجتماعي الذي يعتبر من أهم دعائم السلام الإجتماعي والتقدم الحضاري ، وتنمية الإحساس بالوعي بالحاجة إلى التجاوب مع التحديات العالمية الكبرى التي تُشكل آفاق القرن الحادي والعشرين.

٢) إن من بين الأولويات التي نادت بها المؤتمرات التعاونية الدولية فيما يتعلق بدور التعاونيات في إطار المتغيرات العالمية ، دورها في التنمية والحفاظ على البيئة ، بالأسلوب الذي يضمن الوفاء بإحتياجات الأجيال الحالية ، دون الإخلال بحق الأجيال المقبلة على الوفاء بإحتياجاتهم ، في إطار التنمية المتواصلة والشاملة ، التي تجمع بين تحقيق الكفاءة الإقتصادية والعدالة في توزيع الدخل ، والتأكيد على الأهمية القصوى لاستغلال الموارد الزراعية بطريقة تضمن صيانتها والحفاظ عليها بين

الأجيال ، مع ضمان تحقيق الحفاظ على البيئة من التلوث بكافة صوره ، وعلى ما يحفظه ويُربيه وينميه ، وعلى ما يمتلكه من تراث.

٣) على التعاونيات الزراعية أن تُحسن الخيارات الفنية التي يمكن اللجوء إليها لزيادة كفاءة إنتاج الأغذية عن طريق كفاءة إستخدام الموارد المتاحة وعلى وجه الخصوص العنصر البشري(*) ، وتحويلها إلى منتجات وخدمات مفيدة بطريقة سليمة من الناحية العلمية والإقتصادية ، بحيث تُقلّل إلى أقصى حد ممكن من التأثيرات التي قد تُلحق بالبيئة ، وأن يكون للإستراتيجيات التعاونية المستقبلية أهدافاً تسمح بالتصنيع الزراعي وصولاً إلى التنمية الشاملة والمتواصلة في إطار المعارف التقنية التي يُمكن من خلالها إجراء عملية التحويل بالطرق السليمة من الناحية البيئية والتي لا يترتب عليها أية تأثيرات ضارة، أخذاً في الإعتبار أن الأزمات الدولية ، وزيادة المنافسة الأجنبية تحدث تأثيرها وضغوطها نحو الإهتمام المتزايد بموضوعات البيئة.

٤) نرجو أن نوجه النظر إلى أن الأهداف الإجتماعية للتعاونيات لا تقل عن الأهداف الإقتصادية ، ويستلزم تحقيقها ليس فقط تعديل في الإطار الإقتصادي وتوجيهه نحو مزيد من التحرير وإعمال آليات السوق التي قد يترتب عليها توزيع الدخل لصالح فئة على حساب فئة أخرى ، وإنما يستلزم أيضا تعديلات تشريعية ومؤسسية تكفل تحقيق السلام

(*) ينبغي النظر في تعديل قانون العمل بما يكفل توفير الرعاية الصحية والسلامة والصحة المهنية للعمال الزراعيين ودراسة كيفية تأمينهم ووقايتهم من مخاطر أمراض وإصابات مهنتهم ، وذلك من خلال دراسة إمكانية توفير نظام صحي وقائي وعلاجي من إصابات وأمراض المهنة ، على أن يرتبط ذلك بتضمين البرامج الإعلامية في إطار الإرشاد الزراعي معلومات تؤدي إلى رفع الوعي الوقائي المهني لدى الفئات المستهدفة.

الإجتماعي ، مع ضرورة إدماج دور المرأة الريفية في التنمية إدماجاً فعالاً يتفق مع الإطار الإجتماعي لدور المرأة في الريف المصري بإعتبارها نصف عدد سكان الريف.

٥) تنسيق العلاقة بين التعاونيات والمحليات بهدف تشجيع القطاع التعاوني من موقع أن التعاون يعتبر قمة التنظيمات الشعبية غير الحكومية التي تعمل في مجال التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وتهتم التعاونيات بحكم القوانين التي تنظمها بتحسين شئون المنطقة والبيئة التي تعمل فيها ، موجهين النظر إلى أن قانون نظام الحكم المحلي أعطى الوحدات المحلية كُلٌّ في دائرة إختصاصاتها تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالتعاون من حيث تشجيعها ومتابعة نشاطها ، وإعتبار المحافظة هي الجهة الإدارية المختصة بالنسبة للجمعيات التعاونية التي تقع في دائرتها ، ويمارس المحافظ عليها سلطات الوزير المختص.

٦) إشراك التعاونيات في برامج محو الأمية بصفة عامة ، والأمية الوظيفية بصفة خاصة ، بحيث تتضمن هذه البرامج كحد أدنى إكساب الريفيين القدرة على قراءة الصحف والمجلات والنشرات الإرشادية الزراعية وهذا يُبرز الحاجة إلى مزيد من برامج التدريب التي تساير المتغيرات العالمية ، سواء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات ، أو بالأساليب الإدارية المتطورة للبنيان التعاوني ككل ، بحيث تصل هذه البرامج إلى العضوية التعاونية ، وإلى القوى الوظيفية ، وإلى أعضاء مجلس الإدارة ، وصولاً إلى تحقيق التجانس من أجل التنمية بصفة عامة ، والتنمية الريفية بصفة خاصة لمحاربة الفقر.

على أن يقترن ذلك بالعمل على الحد من تسرب الأطفال من المدارس قبل إتمام التعليم الأساسي ، وربط المناهج الدراسية بالبيئة ، والعمل على توعية الآباء بأهمية إستفادتهم وأسرهم ، وعلى وجه الخصوص أبنائهم بخدمات جميع المؤسسات العاملة في الريف.

٧) ينبغي على المستويات الأعلى في البنيان التعاوني أن يكون لديها نُظم حديثة للمعلومات والإتصالات ترقى إلى مستوى عصر المنافسة وإتفاقية تحرير التجارة الدولية والقدرة على التخطيط الإنمائي في نطاق التكامل البيئي لتحقيق الأهداف المستقبلية التي ترتبط بتوفير الأمن الغذائي والإقتصادي والتصديري ، والسُمعة الطيبة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، في إطار واقع جديد يؤكد على أن موضوع البيئة أصبح عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المتواصلة ، بل أصبحت إعتبارات البيئة من الشروط الأساسية لموافقة المؤسسات الدولية على إتاحة التمويل للمشروعات التي تُعرض عليها.

ونرجو ملاحظة أن هناك إجماع على أن الإستخدام الكفء للبيانات والمعلومات يعتبر عنصراً رئيسياً في تجنب التأثيرات التي تلحق بالبيئة والتخفيف من حدتها.

٨) يتعين على الحكومة إيجاد تنسيق بالإشتراك مع الوكالات الدولية المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية وعلى رأسها التنظيمات التعاونية ، والقطاع الخاص ، للإلتزام بالعمل وفق إستراتيجيات تستند إلى تقديرات واقعية لأمكانيات الإنتاج وطاقة الأرض على تلبية إحتياجات السكان ، ويجب موازنة ذلك مع الأولويات الإنمائية التي ينبغي أن يضع الجزء الأكبر منها ويبدأها ويديرها السكان الذين

سيشعرون بتأثيراتها ... إن هناك إجماع على أنه من قصر النظر تجاهل القضايا البيئية ، حيث أن ذلك يضر بالتنمية المستقبلية ، ونوعية حياة السكان الذين يحتاجون إلى الغذاء أكثر من غيرهم ، ومن هذا المنطق ينبغي أن يفهم المواطنون أهمية الدور الذي يقومون به في التنمية والحفاظ على البيئة عن طريق المشاركة ، والمساواة ، والموارد ، ولن تستطيع التكنولوجيا وأدوات السياسات المتاحة بدون هذه العناصر أن تحقق أية تأثيرات إيجابية للتنمية الشاملة والمتواصلة.

الخلاصـــــة

يُعرّف التقرير الإقتصادي العربي الموحد الصادر في عام ١٩٩٣ ، بالإشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، وصندوق النقد العربي البيئة بأنها : كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر على الحياة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من عوامل طبيعية ، وجمادات ، وكائنات حية ، ومجتمع ... وتعني حماية البيئة الحفاظ على التوازن البيئي من خلال تناسق عناصرها بما يضمن إستمرارية التنمية على المستوى البعيد ، وعادة ما يصاحب النشاط البشري والعمراني والصناعي والزراعي الكثير من التأثيرات البيئية السلبية.

ومن الحقائق التي يجمع عليه علماء الإدارة ، أن البيئة التي تعمل فيها المنظمات ، سواء أكانت هذه البيئة وثيقة الصلة بها ، كما هو الحال فيما يتعلق بعلاقتها بالعملاء ، والموردين ، والمنظمات المنافسة .. أو مجالات البيئة العامة للمجتمع الذي تعمل فيه والذي يسميه علماء إدارة الجودة الشاملة المتواصلة " بالعوامل الثقافية " .. أو " ثقافة المجتمع " ، والتي منها : تاريخ المجتمع وقيمه ، ومعتقداته ، وأعرافه وتقاليده التي تواضع المجتمع على أن يأخذ بها حتى وإن كانت لم يصدر بها قوانين ، ويُدعّم هذه الثقافة العديد من العوامل والنظم السائدة والتي منها النظم التعليمية ، والأوضاع السياسية ، والتركيبة السكانية وأدوارها الإجتماعية .. الخ . كل هذه العوامل تؤثر على المنظمات ، حيث أن المنظمات عبارة عن نظم مفتوحة Open Systems تستقبل الموارد التي تسهم في تشغيلها وتنتج من خلالها سلعها وخدماتها،

وتحقيق أهدافها من البيئة التي تعمل فيها حيث تقوم المنظمات بعملية التصنيع أو الخدمات التي تحتاجها هذه البيئة ، أي أنه في إيجاز شديد يجمع علماء الإدارة على أن المنظمة تعمل في إطار نظام أكبر ، هذا النظام الأكبر عبارة عن البيئة التي تعمل فيها بكافة أبعادها ومقوماتها ، ومما لاشك فيه أن النظم والسياسات التي تتبعها الحكومات تدخل في نطاق هذا النظام الأكبر الذي له تأثيره ودوره في بيئة عمل المنظمات.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضّح أن الإهتمام العالمي بمشكلة البيئة والتنمية ، وإهتمام مصر المتزايد بالحاجة إلى حماية البيئة وتأكيد إستمرارية التنمية ، قد دفع مصر إلى إصدار القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٤ للبيئة ، وتنص المادة رقم ٢٢ من قانون البيئة على أن صاحب المنشأة عليه الإحتفاظ بسجل بيانات تأثير نشاط المنشأة على البيئة ، وتضع اللائحة التنفيذية للقانون نموذجاً لهذا السجل، والجدول الزمني لإلتزام المنشآت للإحتفاظ به ، والبيانات التي تسجل فيه . ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة البيانات والسجلات للتأكد من مطابقتها للواقع.

وفيما يتعلق بالقضايا الدولية للبيئة ، فإننا نسترشد في تحديدها بالقضايا التي طُرحت على مؤتمر الأمم المتحدة التي ناقشها مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل في نوفمبر ١٩٩٢ والخاصة بالبيئة والتنمية ، وهذه القضايا تتلخص فيما يلي :

(١) حماية نوعية مصادر المياه العذبة.

(٢) حماية المحيطات والبحيرات والبحار والمناطق الساحلية والأحياء المائية وترشيد إستخدامها.

(٣) الإدارة البيئية السليمة للتقنية الحيوية.

(٤) إدارة النفايات الخطرة والكيماويات السامة ، ومنع نقلها غير المشروع عبر حدود الدول.

(٥) الحفاظ على التنوع البيولوجي.

(٦) تعزيز الأوضاع الصحية للبشر وتحسين نوعية الحياة.

(٧) حماية الجو عن طريق السيطرة على التغيرات المناخية الناتجة عن الممارسات الضارة وإيقاف تآكل طبقة الأوزون والحد من التلوث عبر الحدود.

(٨) حماية وترشيد إستخدام موارد الأرض ومكافحة التَصَحُّر والجفاف والإستخدام المجحف للغابات.

(٩) تطوير الظروف المعيشية في الأحياء الهامشية الحضرية وفي المجتمعات الريفية من خلال رفع مستوى المعيشة ، وتنفيذ برامج التنمية المتكاملة ، وإتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء على التدهور البيئي في هذه المناطق.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن أوضح أن المؤتمرات التعاونية الدولية التي ناقشت دور التعاونيات وشئون البيئة أصدرت توصيات أكدَّت فيها على ضرورة مراعاة القضايا البيئية الدولية السابق عرضها من منطلق أنها اشتركت فعلا في صياغة هذه التوصيات عن طريق إسهام الحلف التعاوني الدولي ولجانه المتخصصة.

قضايا للمناقشة

١) ما هو مفهوم البيئة من واقع التقرير العربي الموحَّد الصادر في هذا الشأن ؟ ثم وضِّح الإهتمام العالمي والمصري بالبيئة.

٢) " ناقشت المؤتمرات التعاونية الدولية دور التعاونيات وشئون البيئة ، وأصدرت توصيات أكدَّت فيها على ضرورة مراعاة القضايا البيئية".
علِّق على العبارة السابقة ، ثم ناقش بشيء من التفصيل التوصيات والقدرات التعاونية وشئون البيئة.

٣) تناول بالشرح والتعليق البحوث والدراسات التي أجراها العلماء حول تصنيف البيئات التي تعمل فيها المنظمات ، ثم وضِّح دور التنظيمات التعاونية فيما يتعلق بشئون البيئة ، وما ينبغي عليها إتخاذه لمواجهة الظروف المستقبلية.

٤) " يرى علماء التعاون أن المنظمات التعاونية عبارة عن نُظُم مفتوحة في علاقتها مع البيئة التي تعمل فيها".
علِّق على العبارة السابقة ، مؤيداً شرحك بأحد الأشكال التوضيحية التي تتعلق بنظام البيئة ، والبيئة الخارجية ، والتنظيم التقني.

٥) " تدور على ألسنة العديد من القيادات السياسية والشعبية تساؤلات حول أثر التعاونيات في إطار النظام العالمي الجديد ، وهل هي فعلاً قادرة على تلبية إحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية في إطار المقاييس العالمية التي ينبغي توافرها في المعاملات ؟".

ناقش العبارة السابقة ، موضحاً موقع التعاونيات من المنافسة في ظل المتغيرات العالمية وظروف البيئة.

٦) " يرى علماء التعاون أن الحركة التعاونية في مصر لابد لها إن أرادت صيانة حريتها ، من تقوية الوعي بشخصيتها وذاتيتها سواء في داخل الحركة ذاتها ، أو لدى الجمهور العام ".

ناقش هذه العبارة في ضوء الهوية التعاونية التي أصدرها الحلف التعاوني الدولي ، والدور الذي ينبغي أن تقوم به التعاونيات فيما يتعلق بالإهتمام بشئون المجتمع.

٧) تناول بالشرح والتعليق رأي علماء التعاون فيما يتعلق بضرورة توفير المعونة الفنية للتعاونيات ، على أن يتحقق ذلك في ضوء نتائج البحوث والدراسات ، ومن خلال برامج التدريب المناسبة ، وعلى وجه الخصوص برامج الإرشاد الزراعي ، موضحاً الآثار التي تترتب على ذلك.

٨) " يرى علماء البيئة أن بداية الطريق الصحيح والسليم نحو تحقيق الإنسان المصري توازنا بين متطلباته المتصارعة في التزايد مع النمو السكاني ، والمتطلبات الإستهلاكية ، وبين قدرة البيئة على العطاء ، وعلى الإستيعاب ، فإن عليه أن يدير شئون البيئة كما يدير رب البيت شئون أسرته ".

علّق بالقدر الذي يتّسع له فهمك وإستيعابك للعلوم الإدارية والتعاونية التي درستها.

الفصل الثالث عشر

الإستراتيجية والمناخ الملائم للتنمية

إيجاد مناخ ملائم للتنمية التعاونية في الأقطار النامية
Creating a Favourable Climate For Cooperative Development in Developing Countries

الموقف :

تعتبر التعاونيات في معظم الأقطار النامية أدوات للتنمية لها دور([*]) تؤديه في الخطط الإستراتيجية القومية المرسومة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. ولا تترك التعاونيات عامة لتنمو بنفسها تدريجياً وبطريقة تلقائية دون تخطيط ، فهذا وضع لا تقبله الحكومات المعنية بتعبئة كل الموارد البشرية الضرورية لبناء الإقتصاد القومي ، وتخصيص الموارد المالية وغيرها من الموارد التي تعاني فيها ندرة لمختلف القطاعات التي ينتظر أن تسهم إسهامات محددة وملموسة في التنمية القومية ، وتعتبر التعاونيات عادة قطاعاً من قطاعات الإقتصاد الى جانب القطاعين العام والخاص ، **ويسند إليها دور في خطط وزارات التخطيط القومي والمالية ، فإذا لم تستجب التعاونيات أو لم تستطع أن تتلاءم مع هذا الموقف فلا يحتمل أن تأخذ نصيباً من الموارد وإجراءات المساندة التي تساعدها على البقاء والإزدهار** وحتى إذا ناسبت الموقف العام للتنمية القومية ، فليس حتما أن يقدم لها المخططون دائماً التأييد الكافي الذي يمكنها من القيام بالمهمة المسندة لها.

وأصدرت منظمة العمل الدولية توصياتها رقم ١٢٧ لعام ١٩٦٦ التي أيدها أكثر من ١٠٠ قطر لها نظم سياسية مختلفة ، وتعترف هذه التوصيات

[*] قدم هذا البحث : " ل . أ. بيكيت ، فرع التعاون بمنظمة العمل الدولية " في الندوة العلمية التي عقدتها الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية التعاونية لما وراء البحار في أكتوبر ١٩٨٥ بواشنطن وذلك بمناسبة إنعقاد الحلف التعاوني الدولي لأول مرة في الولايات المتحدة.

بدور التعاونيات والتركيز عليها ، ويدل على ذلك عنوان التوصيات ذاتها وهو " توصية بشأن دور التعاونيات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالدول النامية ، وأول هذه التوصيات التي جاءت في الفقرة الثانية فتنص على أنه " يجب إعتبار إنشاء ونمو التعاونيات كأحد أهم أدوات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقدم الإنساني في البلاد النامية ، وتأتي الفقرة ٤ من التوصيات بقاعدة أساسية هي : " **يجب على حكومات الأقطار النامية أن تصوغ وتنفذ سياسة تتلقى التعاونيات بموجبها عونا وتشجيعاً ذا طبيعة إقتصادية أو مالية أو فنية أو تشريعية أو أي صفة أخرى دون أن يؤثر ذلك على إستقلالها** ".

ويبدو من ذلك أن إيجاد مناخ ملائم بالأقطار النامية يسمح للتعاونيات بتأدية دور فعال في الإقتصاد القومي إنما هو من أهم مسئوليات الحكومات ، **وتشمل هذه المسئولية صياغة وتنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج التي تسمح بحرية تكوين الجمعيات بل وتشجعه** ، وتنشر وتحمي الصفات الأساسية المميزة للتعاونيات (العضوية الإختيارية ، الإستقلال في صنع القرار ، الإشراف الديموقراطي ، العدالة في توزيع المنافع) ويجب أن تتجه تلك الإجراءات الحكومية الى تشجيع إنشاء وإدارة ونمو العدد الكافي من التعاونيات .

بعض مجالات المشكلات Some General Problem Areas :

من العقبات الرئيسية أن نظرة الحكومة لدور التعاونيات في التنمية القومية ، ووظائفها المعينة لا تتفق دائما مع نظرة أعضاء التعاونيات ومع أولويات إحتياجاتهم الخاصة ، ولذا من أهم الإعتبارات التي يجب مراعاتها عند تهيئة المناخ المناسب للتنمية التعاونية ، التنسيق والتوفيق بين قضية تنمية

التعاونيات كما يراها المخططون وصانعو السياسة الحكوميين وبين الإحتياجات التي يشعر بها أعضاء التعاونيات أنفسهم.

وتوجد بلا شك مشكلات عديدة في تكوين التعاونيات على الأسس العلمية والعملية المتعارف عليها في هذا الشأن ، وتدل الدروس المستفادة من التجارب على أن إنشاء مثل هذه التعاونيات عملية أطول مدى مما كان يظن في السابق ، ولذا قد **تنشأ مشكلة فيما يختص بالتوقيت حيث أن حكومات العالم الثالث تستعجل بناء إقتصادياتها** ، ولها في ذلك كل الحق ، ويبرز هنا سؤال مؤداه إلى أي مدى تمضي الحكومة بقبول المدة الطويلة نسبياً واللازمة لإنشاء التعاونيات الحقيقية وفترة حضانتها البطيئة مع الحاجة الماسة إلى التنمية العاجلة ! ، ويرجع الحكم في ذلك إلى المناخ والوجه السياسي للقطر المعني ، ويبدو أن الأقطار النامية تتراوح في ذلك وفقاً لما تكون عليه أحوال القطر الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بحيث تجعل إقامة التعاونيات الحقيقية أمراً مستحيلاً تماماً .. أو يكون المناخ المحيط الذي يحدث فيه هذا الإنشاء في غاية الصعوبة ، وحينئذ يصبح من العسير بحال من الأحوال ، إنشاء التعاونيات. وتتعرض التنمية التعاونية الحقيقية أيضاً إلى تغيرات سياسية تأتي فجأة وتؤدى إما إلى إنهاء كل أمل في تنمية تعاونية ناجحة أو إلى فتح إمكانيات جديدة أمام هذه التنمية بحسب طبيعة ونوعية هذه التغيرات.

وجاء في نتائج دراسة أعدها معهد بحوث التنمية في الأمم المتحدة عام ١٩٧٢ عن " التعاونيات كعوامل للتغيير " أن التعاونيات تكتسب من المجتمعات القائمة ما فيها من صفات حسنة أو سيئة ، وأنها لا تؤدي وظيفة " عامل تغيير Change agent " في المجتمع ، وتسود بعض الأفكار الخاطئة عن التعاونيات تؤدي إلى إلقاء اللوم عليها في حالة الفشل ، مع أن

هذا اللوم كان يجب توجيهه إلى جهات أخرى (**التي تتولى تخطيط التنمية غالبا**) ومن هذه الأفكار :

- أن التعاونيات يمكنها تحقيق النجاح حتى لو كانت الظروف الخارجية كلها غير ملائمة لها.
- لا ينتشر الفهم بأن التعاونيات بطيئة النضج شأنها شأن المنظمات الشعبية الأخرى ، ولا تبقى وتزدهر كمؤسسات مساعدة ذاتية حية إلا من خلال عملية النمو المستمر العادية وليس من خلال عملية تعجيل النمو التي تفرض عليها بتأثير ضرورات موقف يجعل التنمية أمراً عاجلا (كما في كثير من مشروعات التوطين التي تشرف عليها الحكومة).
- أن التعاونيات تنجح ولو أسندت إليها واجبات تفوق قدراتها الإدارية وتتجاوز فهم أعضائها ولا يعتبرها هؤلاء الأعضاء من الإحتياجات ذات الأولوية.
- أن المشروعات التعاونية يمكنها النجاح حتى ولو كان عامل المخاطرة كبيراً وليست لها القدرة على التحكم فيه.
- أن الإعتماد على الذات ضمان أكيد وتلقائي للنجاح ، ولا تستطيع التعاونيات – كغيرها من المشروعات – أن تزدهر في غياب التدابير التي تساندها وتساعدها.

عناصر المناخ المواتي Elements of a Favourable Climate:

التشريع Legislation :

إذا رجعنا إلى توصيات منظمة العمل الدولية رقم ١٢٧ مرة أخرى لوجدنا الفقرة ١١ تنص على أنه " **يجب أن تتوافر قوانين أو تشريعات تتعلق**

خصيصاً بإنشاء وعمل التعاونيات وبحماية حقها في أن تعمل على أساس قواعد تتساوى فيها على الأقل مع أشكال المشروعات الأخرى .. " وتدعو التوصيات ، من أجل حماية التعاونيات وصفتها الحقيقية إلى أن يتضمن القانون نفسه ' تعريفاً للجمعية التعاونية يبين صفاتها المميزة الجوهرية ...".

ومن المهم أن تؤدي التشريعات التعاونية دوراً أقرب إلى التطوير والتنمية والتسهيل منه إلى مجرد التنظيم والأمر ، وتميل **الإجراءات القانونية بطبعها إلى شئ من التعقيد لكنها يجب أن تبسط بالنسبة للتعاونيات ويضفي عليها صبغة عملية حتى لا تعوق إنشاء وتطور التعاونيات ، ويجب أن تخضع التعاونيات للرقابة والإشراف كغيرها من المشروعات التي يشترط فيها التسجيل ، لكن الإشراف المغرق في الجمود والصرامة قد يؤدي إلى الإخلال باستقلال التعاونيات وبسط سيطرة الحكومة عليها بلا ضرورة ،** وتقترح توصيات منظمة العمل الدولية المشار إليها أن تسند مسئولية الإشراف إلى إتحاد تعاوني كلما أمكن ذلك بإعتباره الوضع الأمثل.

وينبغي أن تتضمن التشريعات التعاونية – بوصفها إجراءات للتيسير – أحكاماً خاصة بإنشاء الإتحادات بأنواعها كي يستفيد أعضاء التعاونيات إستفادة كاملة من إنشاء هياكل رأسية تؤدي إلى منافع متزايدة من القيمة المضافة في مختلف مستويات الأنشطة التعاونية.

ومن المهم أيضاً أن تنظم التشريعات الوضع القانوني للجماعات غير الرسمية والجماعات شبه التعاونية أو ما قبل التعاونية على المستوى المحلي ، وهي جماعات أخذت تنتشر وتتعدد وتكتسب شعبية ، ويعوق عدم الإعتراف بوضعها القانوني حقها في البقاء لأنها تحرم من الإستفادة من التمويل ومن إبرام الإتفاقات التعاقدية.

سياسات التنمية Development Policies:

يجب أن يصاحب إسناد دور للتعاونيات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، إصدار إجراءات للمساندة والمساعدة تُمَكِّن التعاونيات من القيام بهذا الدور بكفاءة ، ويجب أيضاً في نفس الوقت وضع القواعد اللازمة لإنشاء الأنواع المختلفة من المنشآت بحسب رغبة الأعضاء (جمعيات شبه تعاونية ، تعاونيات وحيدة الغرض ، تعاونيات متعددة الأغراض ، تعاونيات خدمات ، تعاونيات إنتاجية ، وغير ذلك) ، ويجب ألا تُسْنَد إلى التعاونيات أو شبه التعاونيات أنشطة في مستوى معين تفوق قدرات إداراتها عند هذا المستوى.

وتتخذ إجراءات المساندة أشكالاً عديدة ومتنوعة بحسب النشاط الإقتصادي ، وإذا أخذنا في الإعتبار الأنشطة المعتادة التي تقوم بها التعاونيات في الأقطار النامية فإن هذه الإجراءات تشمل :

(أ) البنية الأساسية :

(مثل الطرق ومشروعات الري التي تدار بكفاءة).

(ب) التمويل :

الحصول بشروط معقولة على رأس المال اللازم لأغراض التنمية والتشغيل.

- مشروعات ائتمان نظامي تتضمن حوافز وتتجنب الإستغلال وتآكل الدخول بسبب أسعار الفائدة الباهظة ، ويجب بدء هذه المشروعات في بداية النشاط التنموي ، إذ يصعب إدخالها في مرحلة متأخرة بعد أن ترسخ أقدام مشروعات الإئتمان الخاصة.

- نظم إئتمان تعاونية على مرونة كافية لتحل محل مقرضي النقود أو التجار ، ويجب أن تتضمن أيضاً الأقراض للأغراض الإستهلاكية والإجتماعية.
- **مساعدات مالية من مصادر حكومية أو شبه حكومية توجه من خلال بنك تعاوني قومي أو مؤسسة تعاونية مركزية أخرى – عندما لا يوجد البنك – قادرة على تحمل مسئولية إستخدامها وسدادها.**
- **إجراءات لتشجيع المدخرات وتعبئة رأس المال التعاوني.**

(ج) مستلزمات الإنتاج :

- توافر مستلزمات الإنتاج بأسعار معقولة.
- مراكز بحوث تنتج بذوراً ذات إنتاجية عالية – أسمدة ومبيدات فعالة.
- خدمات إرشادية متوافرة.

(د) ألات زراعية وخدمات ومعدات إنتاجية (حرفية) :

- دراسات جدوى عن العائد الإقتصادي لاستخدام الالات عند مستويات الأجور المنافسة.
- توافر الوقود ، وقطع الغيار ، وتسهيلات الإصلاح.
- توافر المواد الخام.
- تمويل الشراء.

(هـ) توزيع السلع الإستهلاكية :

- تخصيص كميات كافية من السلع الضرورية للتعاونيات وإمدادها بها بإنتظام خاصة السلع الخاضعة لنظام الحصص عند نقص المتوافر منها.

(و) خدمات تسويقية :

- نظم تسويق وسياسات تسعير تكفل عائداً إقتصادياً للأعضاء وللتعاونيات.
- إذا كُلِّفت التعاونيات أو أُجْبِرت بموجب نظم التسويق الحكومية كي تتحمل مخاطر لا سلطان لها عليها أو لا يدركها الأعضاء ولا يريدون تحملها ، فيجب تعويض هذه التعاونيات بإعانات حكومية أو بإجراءات أخرى تؤدي إلى تقليل مثل هذه المخاطر.
- توافر منشآت التجهيز والتصنيع ويُفَضَّل أن تُدار تعاونيا.

(ز) خدمات إستشارات إدارية وتدريب :

- ترجع مشكلات هبوط أداء التعاونيات غالباً إلى قصور في الإدارة الداخلية ، وقلة التدريب الإداري ، وترجع هذه بدورها إلى عوامل خارجية عادة مثل نقص الخدمات الإستشارية الإدارية وعدم كفاية مُقَوِّمات التدريب.
- الخدمات الإستشارية الإدارية : يجب أن يقل التركيز نوعاً على الضبط والإشراف ويزيد على الممارسات الإدارية الفعالة ذات الكفاءة مع قلة التكاليف ، ويُفَضَّل أن يتم ذلك من خلال مراكز خدمات إدارية تعاونية ، وتدعو الحاجة إيضاً إلى خدمات إستشارية فنية فيما يتعلق مثلاً بتشغيل وصيانة المعدات.

- التدريب : ويجب أن يشمل :

تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية – التثقيف لخلق الوعي والفهم ، ويجب أن يوجه أساساً إلى أعضاء مجلس الإدارة ، وإلى موظفي التعاونيات وإلى أعضائها ، ويجب أن يهتم التدريب بأقل درجات العلم بالقراءة والكتابة ويستخدم الوسائل السمعية والبصرية التي ينبغي العمل على توافرها ، ويجب أن يشكل التدريب جزءاً لا يتجزأ من عملية تخطيط التنمية على كافة المستويات بما فيها التدريب على الإدارة التعاونية والتدريب الحرفي كتدريب مشغلي الآلات الزراعية وغيرها من أدوات الإنتاج.

(ح) المرشد التعاوني :

قد يتولى الترويج التعاوني مرشد تعاوني يعمل بالإدارة التعاونية في الحكومة أو في جهة شبه حكومية (مثل جهاز الري) وقد يكون من العاملين في إتحاد تعاوني أو في هيئة غير حكومية ، ومهمته الترويج للفكرة التعاونية ونشرها بين الأعضاء المرتقبين ، والمساعدة في إنشاء التعاونيات ، وتقديم المشورة والتوجيه في التنظيم والإدارة ، وهناك أيضاً مهمة رقابية مثل مراجعة الحسابات ، والتأكد من الإلتزام بأحكام قانون التعاون واللوائح التعاونية.

شروط العمل :

يجب أن تمثل شروط العمل حافزاً للمرشد للعمل على الإسهام إيجابياً في تحقيق النفع للجمعية التعاونية وأعضائها من حيث تزايد الإعتماد على الذات وتحمل مسئولية إصدار القرار والإدارة كما يلي :

- سابقة عمل للمرشد تدل على أن صفاته الشخصية تتضمن عدم الميل إلى تغليب أهواءه أو أغراضه النفسية والإستمرار في هذا الإتجاه... إنه فى غاية الأهمية التأكيد دائماً عند الإختيار ، والبعد عن المصالح الذاتية.
- تدريب من نوع خاص لا يهدف إلى التخصص الفني فحسب بل يشمل أيضاً العلاقات الإنسانية وكيفية بث الحافز على العمل.
- تقسيم المسئوليات : فيجب فصل أعمال الترويج للتعاون وتنشيطه ونشره عن أعمال الرقابة.
- ويجب أن يكون مدخل المرشد التعاوني في عمله تحقيق الإعتماد على الذات في التعاونيات وتحمل مسئولية صنع القرار.
- ويجب تقديم الإرشاد والتوجيه في المهام التي يستطيع الناس القيام بها بأنفسهم.
- ويجب إتباع منهج المشورة منذ البداية : فيكون التخطيط بالتشاور مع مجلس إدارة الجمعية التعاونية وأعضائها ، ويتبع مبدأ المشاركة في التنمية.
- يجب الإبتعاد عن إدارة التعاونيات إدارة مباشرة بحجة أن أنشطتها تجاوز مقدرة الأعضاء على القيام بها.
- يجب الإبتعاد عن التدخل المباشر في المهام التنفيذية حتى لا يتحول النظام الإئتماني مثلاً إلى مجرد أعمال تحصيل القروض.

وتشمل العناصر الأخرى الهامة اللآزمة لتوفير المناخ الملائم للتنمية التعاونية إجراءات خاصة يجب إتخاذها لخلق ظروف ملائمة للعمل التعاوني الذي يؤدي إلى نفع المجتمعات الأكثر فقراً ، ويجب أن يؤخذ في الإعتبار عند

وضع هذه الإجراءات ظروف هذه المجتمعات التي تجعلها معرضة لكثير من المشكلات ، وإنتاجيتها المحدودة ، وإرتفاع نسبة الأمية فيها ، وقلة إحتكاكها بالإقتصاديات النقدية ، وإنخفاض المهارات الإدارية ، وقدرتها على الإستيعاب فيما يتعلق بالأنشطة الإقتصادية الممكن ممارستها ، ويتطلب ذلك إتجاهاً ذهنياً كامل الوعي بالإعتبارات الإنسانية ، والثقافية ، مع إقامة مؤسسات مُبَسَّطة تركز إهتمامها على الإحتياجات الواقعية الحقيقية ، وتسهيلات إئتمانية ومالية موجهة ، وربط الإئتمان والتسويق والإجراءات الأخرى بالتقاليد المحلية ما أمكن ، **والبعد عن ممارسة ضغوط لا داعي لها من أجل القيام بأنشطة تجاوز مقدرة المجتمع على الفهم أو الممارسة أو ليست مما تدعو إليها الحاجة في المجتمع** ، ويجب إقامة علاقة خاصة مكثفة وحساسة فيما بين الجهة القائمة بالتغيير وبين الجمهور.

وهناك هيئات أخرى غير الحكومة تستطيع الإسهام في إيجاد المناخ الملائم ، ونختار هنا اثنتَين لهما أهمية خاصة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية وهما منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ، ولهاتين المنظمتين دور هام في توفير مقومات التثقيف والتدريب ، وخدمات الإدارة والتوجيه والترويج ، والمساندة المالية والمادية الفيزيقية (مثل معدات وتجهيزات أماكن العمل) ، أما التعاونيات التي يمكنها إجتذاب تلك المساندة إليها فهي تلك التي لها صلة مباشرة بتحسين أو حماية الدخول أي تعاونيات الإدخار والإئتمان والتعاونيات الإستهلاكية.

أمثلة عملية مختارة A Selection of Practical Examples :

أ) تميل السلطات التي تتولى إنشاء المستوطنات الجديدة إلى تنظيم عدد كبير من الخدمات وتوفيرها للمستوطنين لتسهل عليهم عبء السنوات الأولى

من الإستيطان ولتضمن أن الإنتاج سوف يصل الى أعلى مداه في أسرع وقت ممكن ، وإتباعاً لهذا الأسلوب عمدت السلطة المختصة بمشروع " تنمية مهاويلي" في سيريلانكا Sri-Lanka الى الأخذ بزمام المبادأة وقامت مباشرة بنفسها ، أو عن طريق منظمات شبه حكومية أخرى ، بتوفير خدمات الإئتمان وتوريد مستلزمات الإنتاج والتسويق ، ويُحتمل أن تؤدي مثل هذه التصرفات إلى إثارة صعوبات عندما يُراد مستقبلاً تنفيذ إنتقال المسئوليات إلى المستوطنين أنفسهم من خلال تعاونيات تتولى إدارة وتشغيل هذه الخدمات .

ب) ويعتبر مشروع مهاويلي Mahaweli Scheme ، من ناحية أخرى ، نموذجاً طيباً على تشجيع إنشاء " مؤسسات " مبسطة على أدنى مستوى في المجالات التي تبرر المصالح المشتركة قيامها فيها ، **مثل مركز مياه مشترك يغذي عدداً من الأسر ، ذلك لأن مياه الري أهم موضوع في نظر المستوطنين ويعتبر فرصة جيدة لتجميع السكان وزيادة تماسكهم الإجتماعي بإسناد إدارة المياه إليهم** بما تشمله من الإلتزام بعدالة التوزيع وصيانة المساقي والمصارف الحقلية والتغلب على المشكلات المحلية وإيجاد الحلول الملائمة لها.

ج) **شَكَّل إنشاء التعاونيات جزءً أصيلا في عملية تنمية الأراضي المستصلحة ومناطق الإصلاح الزراعي في مصر** ، وفرضت العضوية الإجبارية في التعاونيات على المنتفعين بهذه المشروعات ، ويتلخص السبب الرئيسي لإنتهاج هذه السياسة التعاونية في أن الحكومة رغبت في ضمان التنفيذ الصحيح والسليم لخطة إنتاجية شديدة الحيوية بالنسبة للمصالح القومية وتقوم على حصص معينة من المحصولات الرئيسية

كالقطن ، **وعَيَّنت الحكومة بكل جمعية تعاونية موظفاً حكومياً** ، هو المشرف التعاوني ، مهمته رقابة تنفيذ الخطة الإنتاجية وأدى ذلك الإتجاه إلى أن **ينظر أعضاء الجمعيات من المنتجين إلى هذه التعاونيات كأدوات حكومية** ، **فاعتمدوا كل الإعتماد على مبادرات المشرف الزراعي** ، ونشأت المتاعب عندما أريد للتعاونيات أن تنهض بنفسها وبمبادرات منها بتنفيذ مشروعات في مجالات مثل تسويق وتجهيز الفاكهة والخضر حيث لا توجد نظم حكومية للإنتاج والتسويق.

د) زودت السلطات المستوطنين في " مشروع راهد " بالسودان Sudan ، بمجموعة كاملة من الخدمات الإنتاجية والتسويقية (بما فيها التجهيز) فيما يتعلق بالمحصولات النقدية مثل القطن والفول السوداني ، وقدمت السلطات أيضاً خدمات إنتاجية في مجال الخضر والفاكهة ، لكن خطة المشروع كانت تقضي بإنشاء جمعية تعاونية تتولى التسويق ، وأبطأت الجمعية التعاونية كثيراً لأن معظم العناصر اللازمة لنجاحها كانت غير متوافرة ، ومثالها دراسات الجدوى التسويقية ، وطريقة تمويل النقل والمعدات ، وعدم وجود مقومات منظمة للتسويق والتجهيز ، وغياب كل حماية من المخاطر.

هـ) يقول تشامبرز([*]) عن مشروع المليون فدان في كينيا Kenya: " قصد من تعاونيات التسويق الإجباري ضمان تحصيل القروض من الأعضاء عن طريق الخصم من المستحق لهم لدى الجمعيات توفيراً لتكاليف الإدارة المرتفعة ... " ووقعت التعاونيات في متاعب جمة إذ إعتبرها

[*] مشروعات الإستيطان في أفريقيا الإستوائية – دراسة عن التنظيم والتنمية – روتلاج وكيجان بول – ١٩٦٩.

الأعضاء وكالات حكومية نظراً للعلاقة بين تحصيل القروض والتسويق التعاوني ، وظهرت مشكلات أخرى منها مسألة عدالة الأسعار وهوامش الربح التي تحددها المجالس الحكومية ، وتقلب الأسعار العالمية لبعض المحاصيل النقدية ، وعدم تخصيص أموال لتمويل مقومات التخزين ، وقصور التجهيز والتصنيع والنقل ، وعدم توافر المهارات الإدارية.

و) وتعاني تعاونيات الميكنة الزراعية بمشروع الجزيرة في السودان مصاعب بسبب عدم التشاور مع قياداتها فيما يتعلق بتخطيط إستخدام الآلات ، وقد كان قرار شراء التعاونيات للحَصَّادات Harvesters قراراً سليماً ومنطقياً في الأصل إزاء نقص هذه الحصادات بوجه عام ورغبة الأعضاء في أن يضمنوا حصاد محصولاتهم في الوقت المناسب ، ثم ظهرت المصاعب مع مرور السنين حين إنتهج مجلس الجزيرة سياسة تجميع كل خدمات الحصادات وقام المجلس بتنسيق التخطيط بالتشاور مع إتحاد المستأجرين لا مع التعاونيات !.. ، ونشأ عن ذلك أن إستخدمت الحصادات التعاونية في الأراضي البعيدة أو في الأراضي منخفضة الإنتاجية ، وزادت عوامل أخرى من حدة هذه المصاعب ، فقد لوحظ نقص تسهيلات الصيانة والإصلاح ، وقلة عدد المديرين المحترفين والمشغلين والمدربين ، فأصبحت تعاونيات الحصادات غير اقتصادية وعجزت عن سداد القروض التي اقترضتها واضطرت إلى التوقف عن العمل.

ز) أوجب مشروع مناطق الإصلاح الزراعي بدلتا نهر بو في إيطاليا ، العضوية الإجبارية على المستفيدين من المشروع في تعاونيات بقصد إنشاء هذه التعاونيات وإستقرارها وتثبيتاً لإستقرار هؤلاء المستفيدين

أيضاً في تلك المنطقة ، وقامت تلك السياسة على أساس أن هذا الإجبار تدبير مؤقت ، وظهر هذا الإتجاه أيضاً في موقف المسئولين بوكالة التنمية هناك ومشرفي الإرشاد ، وساعد على تحول التعاونيات من منشآت إجبارية من حيث العضوية إلى تعاونيات طوعية ذاتية الإدارة عوامل شتى أهمها **مساندة مشرفي الإرشاد لقضية المستفيدين ، والعناية الكبيرة التي بذلت من أجل تدريب هؤلاء المستفيدين تدريباً عملياً لا على الفلاحة فحسب بل وعلى التنظيم والعمل التعاوني والمهارات الحرفية وإرتبطت العضوية الإجبارية بشراء الأرض وملكيتها ولكن بمجرد أن يسدد المنتفع كل إلتزاماته المالية في هذا الصدد يصبح حراً في أن يستمر أو لا يستمر في عضويته التعاونية وإختيار أغلب المستفيدين البقاء في التعاونيات** ، وتحولت وكالة الإصلاح الزراعي إلى وكالة تنمية إقليمية كجزء من سياسة واعية نفذت في المشروع ، وإنتقل التركيز إلى تطوير تعاونيات متخصصة كجزء من سياسة التنمية الإقليمية ، وتعتبر التعاونيات المتخصصة منشآت ديموقراطية في صميمها وذات عضوية إختيارية ، وقد إنضم إليها كثير من منتفعي الإصلاح الزراعي الأصليين ، ونتج عن التحول التدريجي من نظام الإصلاح الزراعي الى نظام التنمية الإقليمية توسع في الأنشطة وبالتالي فرص عمل كثيرة للمشرفين الإرشاديين.

ح) نفذت خلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية مشروعات رائدة لإنشاء بنوك للحبوب ومخازن للتقاوي في عدة أقطار بمنطقة الساحل الأفريقي (مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو ، السنغال) رغبة في تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال الإعتماد على النفس ، وتبدو هذه البرامج

مشروعات سهلة وبسيطة في النظـرة الأولـى ، لكنهـا فـي الواقـع معقدة وصعبة بالنسبة لمـن ينفذونهـا وهـم جمهـور مـن الفقـراء قليلـي الدرايـة بالإقتصـاد النقـدي ، تتفشـى فيهـم الأميـة بنسـبة كبـيرة ، وتقـل قدراتهـم الإدارية ، وتتملكهم التقاليد الجامدة ، وتنتـابهم الشـكوك إزاء التدخـلات من الخـارج ، ولـذا كـان تنـاول هـذه المشـروعات ضـرراً علـى طريقـة التجربة والخطأ ولمدة عدة سنوات بغية الوصول إلى المدخل الصحيح والصيغة السليمة لتلك البنوك والمخازن المزمع إقامتها بين شعوب فقيرة في بلاد معرضة للجفاف ، لكن الفكرة ألهبت خيال المخططين في أقطار مثل مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو ، السـنغال ، وتقـترح الآن إجـراءات للبدء ببرنامج شامل وسريع لإنشاء شبكة قومية من تلك المخـازن ، ولـم يتضح بعد كيف يمكن تحقيق هذا التوسع السريع مع المحافظة في نفس الوقت على الناحية الإختيارية وعنصر الإعتماد على النفس والتأكد من أن السكان المحليين قد أدركوا وتقبلوا فكرة هذه المخازن وأصبحوا على إستعداد للمشاركة.

ط) وفيما يتعلق بدور منظمات العمل في تهيئـة المنـاخ المناسب نذكر أنـه أنشئت في توجو Togo منذ عام ١٩٧٦ تعاونيات إستهلاكية بنـاء علـى مبادرة من الإتحاد القومي لعمال توجو غرضها توريد السلع الإستهلاكية في المناطق الحضرية بداية على أن تمتد بعد ذلك إلى المناطق الريفية ، وشملت المسـاعدات التـي قدمهـا الإتحـاد المسـاهمة فـي رأس المـال المبدئـي ، والإستثمار فـي مقرات المتـاجر ، والتدريـب علـى الإدارة ، وتثقيف الأعضـاء.

ى) وتُبذل جهود في أندونيسيا على أساس تجريبي في بعض مناطق التهجير ، الغرض منها إشراك الغرفة التجارية مباشرة في الأنشطة التجارية كمحاولة لتخفيف وطأة الإستغلال ولترشيد التسويق من خلال التعاونيات ، وجوهر الموضوع تتلخص في أنه يجب على القطاع الخاص التجاري أن يشارك في مسئولية تنمية مناطق التهجير التي تعتبر برنامجاً شديد الأهمية من وجهة المصالح القومية.

ك) أصبحت التشريعات التعاونية خلال الخمس سنوات الأخيرة وفي عدة أقطار بمنطقة البحر المتوسط ، وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وسيلة لحث تنمية الجمعيات التعاونية وأمثالها من الجمعيات والإتحادات ، وأعيد النظر في كل التشريعات التعاونية في النيجر أثناء عام ١٩٨٤ لتحقيق مبدأ عضوية المجتمع والقرية ، بحيث تصبح العضوية للقرية كلها أو للمستوطنة الرعوية كلها لا للأفراد ، وتسهم القرية أو المستوطنة بسهم واحد ، ويُسَهِّل هذا الحل إنشاء التعاونيات في المناطق كلها مهما كانت متباعدة أو نائية ويساعد القرويين البسطاء على تحقيق التعاضد وزيادة شعور التضامن بينهم والتدرج إلى الحكم الذاتي المحلي ، ويستطيع الريفيون – من ناحية أخرى – الحصول على الإئتمان ومستلزمات الإنتاج لزراعة الأرز طبقاً لمراسم خاصة ولوائح صدرت لهذا الغرض وإتفاقيات عُقِدَتْ بين الحكومة والتعاونيات وبين التعاونيات وأعضائها ، والخلاصة أنه نشأ عن مراجعة وإكمال التشريعات التعاونية في النيجر تشجيع الشعب على المشاركة في تطوير وتنمية مناطقهم ، وزيادة إمكانيات إنتاج الغذاء.

بعض إستنتاجات Some Conclusions :

يصعب تقديم حلول عامة تُطَبّق على المشكلات التي تنشأ بسبب عدم ملاءمة الظروف الخارجية لتطور التعاون والتنمية التعاونية ، فالظروف كثيرة الإختلاف والتنوع ولا نُغالي حين نقول أن كل مشكلة تحتاج إلى دراسة في نطاق ظروفها الخاصة.

غير أنه يمكن أن نقدم بعض مبادئ عامة (ليست جامعة ولا مانعة) :

أ) يجب أن يهدف التشريع إلى حماية الصفات الحقيقية للتعاونيات ، ويجب أن تتخذ التشريعات إتجاهاً تنموياً ، وتؤدي ما أمكن إلى تسهيل وتيسير نمو التعاونيات الصالحة إقتصادياً والمقبولة إجتماعياً مهما كانت درجاتها ومستوياتها ، مع ضمان ألا ينتج عن المساعدة الخارجية أي إخلال بأي شكل بإستقلال الجمعية التعاونية.

ب) يجب أن يتوافر التمويل (رأس المال من أجل البنية الأساسية ، وللتنمية ، وللتشغيل وكذلك الإئتمان للإنتاج) بشروط معقولة ومناسبة للجدوى الإقتصادية والمقدرة على السداد ، ويجب تشجيع الأعضاء والتعاونيات نفسها على تعبئة رأس المال اللازم تحقيقاً لمبدأ الإعتماد على النفس ، **ويجب ما أمكن أن يأتي تمويل التنمية التعاونية وعمليات التعاونيات من خلال بنوك تعاونية أو أية منشأة تمويلية تعاونية أخرى مهما كان نوعها.**

ج) حرصنا طوال هذا البحث على تكرار الإشارة إلى حاجة أعضاء التعاونيات وموظفيها **إلى تلقي التدريب اللازم في الإدارة التعاونية** لإكتساب المهارات الضرورية كي تعمل المنشأة بكفاءة وفاعلية

ونضيف إلى الحاجة للتدريب **الحاجة الى خدمات الإستشارة الإدارية من أجل تصميم وتحديث أجهزة العمل.**

د) يجب أن يفهم الأعضاء ويقتنعوا بأغراض جمعيتهم التعاونية ، ويستدعي ذلك عملية متواصلة من الإعلام والتثقيف التعاونيين.

هـ) لعملية " التوعية Sensitisation " مجال أوسع كثيراً مما يظن أحياناً ، فيجب أن تبدأ بالتعاونيات المدرسية التي تلقن الصغار وتدخلهم إلى النظام التعاوني ، ويجب أن تصل إلى الجماعة المستهدفة المشتركة في صياغة وتنفيذ وتشريع السياسات ووضع البرامج للتعاونيات ، وهذا أمر شديد الأهمية في الظروف الحاضرة.

و) عند محاولة إيجاد المناخ للمشاركة ، من المهم إدراك الظروف التي تشجع أو تعرقل هذه المشاركة في إطار كل حالة على حدة وفيما يتعلق بالأنشطة وأنواع المؤسسات ، ويجب أن تكون المؤسسات بحيث يسهل على الأعضاء إدارتها ومعرفة أغراضها في ضوء قدراتهم ، فيحسن بالنسبة للجماعات ذات المهارات المحدودة والتي تكثر فيها الأمية أن تكون المؤسسة بسيطة ومن النوع وحيد الغرض الذي يُشْبع حاجة معينة بالتحديد تحس بها الجماعة إحساساً واضحاً ، على أن تُقام أيضاً أبنية تعاونية رأسية يمكن أن يتولى إدارتها مهارات إدارية محترفة كي يشارك الأعضاء في منافع القيمة المضافة في مختلف مستويات عملية الإنتاج والتسويق.

ز) يجب إلا تُطَالَبْ التعاونيات بتولي مهمة معينة في التنمية القومية بغير تشاور مع قادتها للتأكد من أن هذه المهمة تتلاءم مع أولويات إحتياجات الأعضاء ، ويجب أن يمثل التشاور مع القادة التعاونيين جزءا لا يتجزأ عن التخطيط.

ح) وبالمثل يجب ألا تكلف التعاونيات بالقيام بدور معين في التنمية الإقتصادية الا إذا وفرنا لها كل إمكانيات القيام بهذا الدور بنجاح مع تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن ، ويجب أن يكون ذلك المقصد أيضاً جزء لا يتجزأ عن عملية التخطيط.

ط) ليست التعاونيات هي النظام الوحيد ، فإذا لم تتوافر إجراءات المساندة الكافية وإذا لم تشعر الجماهير المعنية بأن للخدمات التعاونية الأولوية في سلم إحتياجاتها فيحسن اللجوء إلى طريقة بديلة والإمتناع عن فرض التعاون " بالإجبار ".

ى) يمكن أن تستند عملية النهوض بالتعاونيات ونشرها إلى موظفي الهيئات التعاونية القومية والإقليمية ، لكن المعتاد أن يقوم بها موظفون في هيئات حكومية أو شبه حكومية. ولاشك أن حوافزهم ومواقفهم وعلاقتهم في العمل مع أعضاء الجمعيات التعاونية وأعضائها المرتقبين أمر هام وحيوي وحاسم في طريقة تطوير التعاونيات خاصة فيما يتعلق بالإعتماد على النفس ، ولذا يجب إتخاذ إجراءات لتلافي نمو المصالح الخاصة لهؤلاء الموظفين ويحسن أن يتم ذلك من خلال أجهزة خاصة ، كما يحتاج هؤلاء مثل النقل ، وبعض البدلات كحوافز للعمل الميداني ، ويجب بقدر الإمكان فصل وظيفة النهوض بالتعاونيات والترويج لها عن وظيفة الإشراف عليها.

الخلاصـــــة

تعتبر التعاونيات في معظم الأقطار النامية أدوات للتنمية لها دور تؤديه في الخطط الإستراتيجية القومية المرسومة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. ولا تترك التعاونيات عامة لتنمو بنفسها تدريجياً وبطريقة تلقائية دون تخطيط ، فهذا وضع لا تقبله الحكومات المعنية بتعبئة كل الموارد البشرية الضرورية لبناء الإقتصاد القومي ، ويسند إلى التعاونيات دور في خطط وزارات التخطيط القومي والمالية ، فإذا لم تستجب التعاونيات أو لم تستطع أن تتلاءم مع هذا الموقف فلا يحتمل أن تأخذ نصيباً من الموارد وإجراءات المساندة التي تساعدها على البقاء والإزدهار ، لذلك يجب على حكومات الأقطار النامية أن تصوغ وتنفذ سياسة تتلقى التعاونيات بموجبها عوناً وتشجيعاً ذا طبيعة إقتصادية أو مالية أو فنية أو تشريعية أو أي صفة أخرى دون أن يؤثر ذلك على إستقلالها.

وجاء في نتائج دراسة أعدها معهد بحوث التنمية في الأمم المتحدة عن " التعاونيات كعوامل للتغيير أن التعاونيات تكتسب من المجتمعات القائمة ما فيها من صفات حسنة أو سيئة ، وأنها لا تؤدي وظيفة عامل تغيير **Change agent** في المجتمع، وتبيّن أن الإعتماد على الذات ضمان أكيد وتلقائي للنجاح ، ولا تستطيع التعاونيات – كغيرها من المشروعات – أن تزدهر في غياب التدابير التي تساندها وتساعدها ، كما وتبيَّن أن الإجراءات القانونية تميل بطبعها إلى شئ من التعقيد ، لكنها يجب أن تُبَسَّط بالنسبة للتعاونيات ويضفي عليها صبغة عملية حتى لا تعوق إنشاء وتطور التعاونيات ، ويجب أن تخضع التعاونيات للرقابة والإشراف كغيرها من المشروعات التي يشترط فيها التسجيل ، لكن الإشراف المغرق في الجمود والصرامة قد يؤدي إلى الإخلال بإستقلال التعاونيات وبسط سيطرة الحكومة عليها بلا ضرورة.

ولاشك أن إجراءات مساندة الدولة تتخذ أشكالاً عديدة ومتنوعة منها البنية الأساسية ، والتمويل ، ومستلزمات الإنتاج ، والميكنة الزراعية ، والخدمات التسويقية ، والخدمات الإستشارية التي تتعلق بالإدارة والتدريب ، وتشمل العناصر الأخرى الهامة اللازمة لتوفير المناخ الملائم للتنمية التعاونية إجراءات خاصة يجب إتخاذها لخلق ظروف ملائمة للعمل التعاوني الذي يؤدي إلى نفع المجتمعات الأكثر فقراً ، ويجب أن يؤخذ في الإعتبار عند وضع هذه الإجراءات ظروف هذه المجتمعات التي تجعلها معرضة لكثير من المشكلات ، وإنتاجيتها المحدودة ، وإرتفاع نسبة الأمية فيها .

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن هناك تجارب عديدة بدأت بالعضوية الإجبارية منها مثلا مشروع مناطق الإصلاح الزراعي بدلتا نهر بو في إيطاليا الذي أوجب العضوية الإجبارية على المستفيدين من المشروع في تعاونيات بقصد إنشاء هذه التعاونيات وإستقرارها وتثبيتاً لإستقرار هؤلاء المستفيدين أيضاً في تلك المنطقة ، وقامت تلك السياسة على أساس أن هذا الإجبار تدبير مؤقت ، وظهر هذا الإتجاه أيضاً في موقف المسئولين بوكالة التنمية هناك ومشرفي الإرشاد ، وساعد على تحول التعاونيات من منشآت إجبارية من حيث العضوية إلى تعاونيات طوعية ذاتية الإدارة عوامل شتى أهمها مساندة مشرفي الإرشاد لقضية المستفيدين ، والعناية الكبيرة التي بُذلت من أجل تدريب هؤلاء المستفيدين تدريباً عملياً لا على الفلاحة فحسب بل وعلى التنظيم والعمل التعاوني والمهارات الحرفية وإرتبطت العضوية الإجبارية بشراء الأرض وملكيتها ، ولكن بمجرد أن يسدد المنتفع كل إلتزاماته المالية في هذا الصدد يصبح حراً في أن يستمر أو لا يستمر في عضويته التعاونية وإختار أغلب المستفيدين البقاء في التعاونيات.

ويمكن القول أنه يصعب تقديم حلول عامة تُطَبَّق على المشكلات التي تنشأ بسبب عدم ملاءمة الظروف الخارجية لتطور التعاون والتنمية التعاونية ، فالظروف كثيرة الإختلاف والتنوع ولا نُغالي حين نقول أن كل مشكلة تحتاج إلى دراسة في نطاق ظروفها الخاصة ، غير أنه يمكن القول بأنه يجب أن يهدف التشريع إلى حماية الصفات الحقيقية للتعاونيات ، ويجب أن تتخذ التشريعات إتجاهاً تنموياً ، وتؤدي ما أمكن إلى تسهيل وتيسير نمو التعاونيات الصالحة إقتصادياً والمقبولة إجتماعياً مهما كانت درجاتها ومستوياتها ، مع ضمان ألا ينتج عن المساعدة الخارجية أي إخلال بأي شكل بإستقلال الجمعية التعاونية ، ويجب ما أمكن أن يأتي تمويل التنمية التعاونية وعمليات التعاونيات من خلال بنوك تعاونية أو أية منشأة تمويلية تعاونية أخرى مهما كان نوعها ، ويجب أن يفهم الأعضاء ويقتنعوا بأغراض جمعيتهم التعاونية ، ويستدعي ذلك عملية متواصلة من الإعلام والتثقيف التعاونيين.

قضايا للمناقشة

١) " قدّم مستر ل. أ . بيكيت خبير التعاون بمنظمة العمل الدولية بحثاً في الندوة العلمية التي عقدتها الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية التعاونية لما وراء البحار في أكتوبر عام ١٩٨٥ بواشنطن ، وذلك بمناسبة إنعقاد الحلف التعاوني الدولي لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان (مناخ ملائم للتنمية التعاونية في الأقطار النامية) ".

تناول بالشرح والتعليق الأفكار الأساسية التي وردت بهذا البحث ، ثم وضّح أهم النقاط التي يمكن أن تستفيد منها الحركة التعاونية المصرية.

٢) " يرى علماء التعاون أن من أهم الإعتبارات التي يجب مراعاتها عند تهيئة المناخ المناسب للتنمية التعاونية ، التنسيق والتوفيق بين قضية تنمية التعاونيات كما يراها المُخَطِطون وصانعوا السياسة الحكوميين ، وبين الإحتياجات التي يشعر بها أعضاء التعاونيات أنفسهم ".

ناقش هذا الرأى في ضوء تكوين التنظيمات التعاونية على الأسس العلمية والعملية المتعارف عليها في هذا الشأن.

٣) " تناول بالشرح والتعليق نتائج الدراسة التي أعدها معهد بحوث التنمية في الأمم المتحدة عام ١٩٧٢ عن (التعاونيات كعوامل للتغيير) ".

ثم وضّح رأيك الخاص فيما يتعلق بالرأي القائل إن إعتماد التعاونيات على الذات ضمان أكيد لنجاحها ، ولا تستطيع التعاونيات – كغيرها من المشروعات – أن تزدهر في غياب التدابير التي تساندها وتساعدها.

٤) " يرى علماء التعاون أن التشريعات التعاونية بوصفها إجراءات للتيسير ، ينبغي أن تتضمن أحكاماً خاصة بإنشاء الإتحادات بأنواعها كي يستفيد أعضاء التعاونيات إستفادة كاملة من إنشاء هياكل رأسية تؤدي إلى منافع متزايدة من القيمة المضافة في مختلف مستويات الأنشطة التعاونية ".

ناقش هذا الرأي ، ثم وضَّح في دراسة مقارنة مؤيدة بالأشكال الإيضاحية مدى توافر فكرة هذا الرأي في البنيان التعاوني للحركة التعاونية المصرية بصفة عامة ، والقطاع التعاوني الزراعي بصفة خاصة.

٥) تناول بالشرح والتعليق ... لماذا يرى علماء التنمية التعاونية أنه يجب أن يصاحب إسناد دور للتعاونيات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، إصدار إجراءات للمساندة والمساعدة تُمكّن التعاونيات من القيام بهذا الدور بكفاءة ؟...

٦) تنول بالشرح والتعليق ... لماذا يرى علماء التنمية التعاونية أن التنظيمات التعاونية في الدول النامية في حاجة إلى مساعدات مالية من مصادر حكومية أو شبه حكومية ، تُوَجَّهْ من خلال بنك تعاوني قومي أو مؤسسة تعاونية مركزية أخرى وذلك في حالة عدم وجود بنك تعاوني ؟...

ثم وضّح في إجابتك موقف الإئتمان التعاوني بالنسبة للحركة التعاونية المصرية.

٧) " أوضحت المؤتمرات التعاونية الدولية أن من بين أسباب هبوط أداء التعاونيات القصور البارز في الإدارة التعاونية ، وقلة التدريب الإداري ، ونقص الخدمات الإستشارية الإدارية ، وعدم كفاية مقومات التدريب ".

أكتب بحثاً تتناول فيه رأي العلماء فيما يتعلق بالنقاط الواردة أعلاه ، ودورها في مشكلات هبوط أداء التعاونيات .

٨) تناول بالشرح والتعليق بعض الأمثلة العملية التي توضّح دور السلطات التي تتولى إنشاء المستوطنات الجديدة في تنظيم عدد كبير من الخدمات وتوفيرها للمستوطنين .. موضحاً لماذا تقوم بذلك ؟... والنتائج المُحقَّقة .

الفصل الرابع عشر

الإستراتيجية والتعاونيات الزراعية الإنتاجية

تحتل الجمعية التعاونية الإنتاجية أهمية خاصة بين أشكال التعاون والتكامل المتنوعة في مجال الإنتاج الزراعي ، وقد تظهر هذه الجمعية إلىالوجود كمشروع زراعي جديد يتخذ شكل مزرعة جماعية أو بالتحول من الزراعة الفردية إلى الزراعة التعاونية ، ولا يتضمن التنظيم التعاوني الزراعي مشكلات إدارية شديدة الصعوبة فحسب بل يتضمن أيضاً نواحي هامة من حيث النظرية التعاونية والإجتماعية والفكرية العقائدية ، والملاحظ أن كثرة من المؤلفين خاصة من كتبوا المؤلفات الأقدم عهداً قد تناولوا هذه النواحي بصفة أساسية أو ركزوا عليها وحدها كل الأضواء ، وكما أوضحنا من قبل ، بأن هذه الدراسة تستند أساساً إلى الخبرات العلمية والعملية المستمدة من تجارب تم تنفيذها ومن هذا المنطق **نوجه النظر بل نؤكد على المسائل الإدارية التي تثيرها الزراعة التعاونية.**

وعلى العكس من بعض المؤلفات الأخرى في هذا المجال تتناول هذه الدراسة شكل استخدام الأراضي ، لا شكل الحقوق على الأراضي ، وهذا هو فيصل التفرقة ، **فإذا كانت أراضي الجمعية التعاونية تُزرع بمساعدة الأيدي العاملة المستأجرة على النمط الجاري في المزارع الواسعة النطاق فلا ينبغي أن تسمى زراعة تعاونية** كما يقال عنها عادة في المؤلفات ، ومن ناحية أخرى فقد تقوم الزراعة التعاونية في الأراضي التعاونية أو في أراضي الدولة أو في الأراضي المملوكة ملكية خاصة على حد سواء ، فينبغي أن نفهم أن الزراعة التعاونية شكل من أشكال الزراعة تتم فيه العمليات الزراعية بصورة مشتركة وعلى أساس تعاوني وطبقاً لهذا التعريف **فالزراعة التعاونية هي الشكل التنفيذي والإداري للتعاونيات الإنتاجية.**

وفي الأقطار الغربية ينظر إلى التعاونيات الإنتاجية خاصة من وجهة الفلاحين أنفسهم ، بشئ من التحفظ الشديد ، لأنها تشبه في بعض النواحي ما يسمى " التعاونيات الزراعية الإنتاجية " أي المزارع التعاونية المعروفة في الدول الشيوعية ، لكن ينبغي ألا ينظر للجمعية التعاونية الزراعية الإنتاجية بإعتبارها من مبتكرات الشيوعيين ، والواقع أن هناك نماذج من التعاونيات الإنتاجية الزراعية في بلدان كثيرة قامت قبل أن تخضع روسيا للنظام الشيوعي بزمن طويل أي قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧ التي أصبحت روسيا في أعقابها أول بلد شيوعي ، وهناك العديد من أمثلة المزارع الجماعية هذه التي قامت في البلدان(*) غير الشيوعية.

ومن حيث المبدأ يجب النظر إلى أسلوب الزراعة نظرة موضوعية حتي يمكن الوصول إلى حكم محايد غير منحاز لا يوصى بتفضيل نظام سياسى على نظم سياسة أخرى ، فمن الخطأ مبدئياً أن نعترض على المزرعة الجماعية أو الجمعية التعاونية الإنتاجية لأسباب سياسية أو عقائدية وتعتبر إدخال هذا النظام خطوة غير مرغوبة في طريق قد يقود إلى سيطرة النظام الشيوعي إقتصادياً وإجتماعياً ، وتقدم إسرائيل أحسن دليل على إمكان ممارسة طرائق الزراعة الجماعية في بلد غير شيوعي ، وعلينا في هذا الصدد أن نفرق منذ البداية بين مشروعات الإستيطان الجديدة من ناحية وبين القطاع الزراعي التقليدي من ناحية أخرى حيث يثير التحول الى الزراعة الجماعية مشكلات عديدة.

* لمعرفة تفصيلات المزارع الجماعية في عديد من دول العالم نرجو التكرم بالرجوع إلى مرجعنا " تنظيم الملكية الزراعية " – الناشر مكتبة عين شمس ١٩٩٥.

وإذا أردنا النظر بواقعية وصورة عملية لمزايا ومثالب إدخال الزراعة الجماعية أو المشتركة فيجب أن ندرك بوضوح ومن البداية أن العوامل الإقتصادية ليست وحدها ما يجب أخذه في الحسبان ، وتملى طريقة التفكير الحديثة على الإنسان أن يضع المعيار الفاصل لتقدير قيمة وجدوى نوع معين من المشروعات ، ويجب أن يكون هذا المعيار هنا درجة الكمال الفني والإقتصادي التى تحققت أو التي يمكن تحقيقها من المشروع.

ولكن يجب ألا نغفل أيضاً العوامل الأخرى التي ليست لها طبيعة اقتصادية مثل العامل النفسي الذي يلعب بلاشك دوراً أكثر أهمية في مجال الزراعة (القريب من الطبيعة) منه في مجال الصناعة أو الزراعة ، ومن ناحية أخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً جوهرياً على النتائج الإقتصادية بمالها من أثر على كفاءة اليد العاملة ورغبتها في العمل ، وكذلك لا ينبغي إغفال الناحية السكانية لاسيما في البلاد النامية ، ويعني هذا أن السؤال الذي ينتظر الإجابة هو إذا كانت الزراعة الفردية أم الزراعة الجماعية هي أحسن السبل للمساعدة في حل مشكلة إكتظاظ الريف بالسكان ، وهي أصعب المشكلات التي تواجهها الدول النامية.

(١) إقتصاديات الحجم وحدودها
Economics of Social and Their Limitations

من الحجج الرئيسية للأخذ بنظام الزراعة التعاونية إفتراض أن وحدة التشغيل الأكبر حجماً تمتاز عن الوحدة الصغيرة وتفوقها بسبب ما يسمى بإقتصاديات أو وفورات الحجم ، ويلاحظ أن هذا المصطلح لا يساوى بالضبط مصطلح المزايا النسبية لوحدات التشغيل كبيرة الحجم

إذ Comparative advantages of large-scale operational units يتضح أن الوحدات الكبيرة في نظام المزارع التي لا تنتمي للمجموعات كبيرة الحجم تحقق أيضاً " **وفورات الحجم** " إذا ما قورنت بالوحدات التي تصغرها حجماً ، ولو أن هذه المزايا قد تكون أكثر وضوحاً إذا قورنت بالمزارع كبيرة الحجم بالوحدات المزرعية الصغيرة أو الصغيرة جدا.

لكن المسألة هي إلى أي حد حتى في شريحة الحجم العليا أي شريحة المزارع كبيرة الحجم Large scale تعتبر الوحدات الكبيرة متفوقة على الأصغر منها التي هي في الواقع ما تزال تعد كبيرة الحجم نوعاً ؟.. ولا ريب أن هناك حداً أعلى لحجم المزرعة إذا تعدته أصبحت المساوئ الادارية أعظم من المزايا ، لذلك قد لا يكفي مقارنة الزراعة صغيرة الحجم بالزراعة كبيرة الحجم ، بل يحسن مقارنة مجموع الأحجام المزرعية المتنوعة للوصول إلى تقدير صحيح لما يسمى وفورات الحجم ، ويجب أيضاً أن نأخذ في الحسبان البناء الداخلي للمشروع الزراعي ، فقد يتألف من عدد صغير من المزارع جيدة الإندماج معاً ، أو قد يتكون من عدد كبير من المزارع المفتتة المنتشرة على مساحة متسعة ، وفي كل حالة يجب حساب مزايا الوحدة الكبيرة بطريقة مختلفة تماماً.

ولا تتأثر عمليات التشغيل الزراعي بالمساحة فحسب ، بل تتأثر أيضاً بحجم قطعة الأرض التي تشكل وحدة التشغيل لهذه العمليات ، ولا شك أن حجم المساحة ليس هو المعيار الصحيح لتصنيف المشروعات الزراعية إلى مجموعات مختلفة ويَصِّح هذا القول بصفة خاصة بالنسبة لتربية الحيوان ، فحتى لو كانت المساحة صغيرة فإنه يمكن تربية الحيوان على نطاق واسع عن طريق شراء كميات إضافية من الأعلاف ، كذلك ينمو إنتاج منتجات

الثروة الحيوانية في أيامنا هذه على نطاق واسع مستقلا عن المساحة كما في صناعة منتجات لحم الخنزير مثلا أو صناعة الدواجن.

ولاشك أن الرأي السائد أن صغر نطاق المشروع دليل على تخلفه وأن مساحة المشروع الزراعي تؤخذ عادة كمقياس له ، أمر ليس له ما يبرره ، وتقود هذه النظرة الخاطئة الى القول بأن إدماج عدد كبير من الوحدات الصغيرة في وحدة كبيرة النطاق يؤدي وحده وتلقائيا إلى نتائج اقتصادية جيدة ، وهو قول غير صحيح ولن تكون له تلقائيا هذه العواقب ، ويمكن إثبات ذلك بأمثلة كثيرة ومن التجربة العملية في الهند على وجه الخصوص.

ولعل أكثر عمليات التشغيل التي تظهر فيها مزايا وحدات التشغيل الكبيرة هي العمليات المتصلة باستخدام الآلات ، ووقاية المزروعات والري ، وقد نلمس مزايا الحجم الكبير في عمليات أخرى ولكن المزايا هنا لا أهمية كبيرة لها ولا تلعب دوراً حاسما. ولمزايا أو وفورات الحجم الكبير حدود واضحة ومعينة فلها حد أعلى وحد أدنى ، والمسألة هي كيفية معرفة هذه الحدود ، وفيما يتعلق بالحد الأدنى فيتوقف تحديده على طبيعة عمليات التشغيل فهي التي تملي قدر هذا الحد ، ويلاحظ في هذا الصدد أنه يمكن تحقيق مزايا اقتصادية كبيرة بإدماج عدة وحدات صغيرة في وحدة تشغيل أكبر حجما ويصدق ذلك بوجه خاص بالنسبة لأقل شرائح الحيازات الزراعية حجما ، وقد تتحقق بعض المزايا الإقتصادية أيضاً بإدماج الحيازات متوسطة الحجم ، ولكن هذه المزايا لن تكون كبيرة بما يكفي لتعويض مثالب الإدماج.

وغالبا ما يفترض أنصار الأخذ بنظام الزراعة التعاونية أنه كلما كبر حجم المشروع الزراعي كلما خطا خطوات واسعة في طريق ترشيد التشغيل ، وذلك لأن المشروع الزراعي واسع النطاق يخضع أيضاً لفكرة الحدود وله

أيضاً حداً أعلى معين يتمشى مع المتطلبات الإدارية التي تختلف في مجال الإنتاج الزراعي عنها في المجال الصناعي ، وفيما عدا الحالات التي تعنينا فيما يتعلق بالانتاج المشار إليه آنفاً والمستقل عن المساحة لابد أن نضع نصب تفكيرنا أن إدارة المزرعة لا يمكن إتساقها بطريقة مرنة مع ظروف المكان والموقع الا إذا كانت تلك الظروف مما يمكن للمدير معرفته ، ومن ناحية أخرى تتطلب العوامل المناخية مرونة في القرارات الإدارية أكبر مدى مما في حالة الإنتاج الصناعي نظراً لأن هذه العوامل دائمة التغير ولا يمكن التنبُّؤ بها ، ومن الخطأ الإفتراضي بأن وفورات الحجم إزاء تراجع التكاليف تزداد بنفس معدل إزدياد حجم المشروع ، وفي الإتحاد السوفيتي يتجاوز حجم معظم المزارع الجماعية والمزارع الحكومية على وجه الخصوص الحد المرغوب من وجهة النظر الإدارية ، ولذا تثار الآن مسألة الحجم الأمثل للمزارع الكبيرة ويطرح البحث فيه من جديد.

ولاشك أنه في الإمكان تقسيم المشروعات الكبيرة جداً إلى أقسام لكل منها إستقلال إداري لدرجة معينة ، ويتوقف هذا الشكل من التنظيم على حقوق الملكية الخاصة التي تُحَدَّد التقسيم ، أما في غير هذه الحالة فيحسن تحويل الأقسام إلى مزارع مستقلة تمام الاستقلال.

وليس من المستطاع الحكم على وفورات الحجم حكماً صحيحاً إذا قورنت الطرائق الإدارية غير الرشيدة المتبعة في الحيازات الصغيرة والحيازات الضئيلة بالطرائق الرشيدة المتبعة في المزارع الكبيرة جيدة الإدارة ، ويجب أن تدخل أيضاً في المقارنة المزارع متوسطة الحجم بين الحيازات الضئيلة والمزارع الكبيرة ، ويجب أيضاً إجراء تقسيم فرعي في نطاق المزارع الكبيرة فتقسم إلى مجموعات مختلفة الحجم لمعرفة الحد الذي

لا يتحقق بعده أي وفر جديد ، فالفرق شاسع بين مزرعة كبيرة من الحجم المعتاد في هذا النطاق تدار بطريقة رشيدة ، وبين مزرعة ضخمة الحجم يعوق حجمها هذا ترشيد إدارتها.

أ) وفورات الحجم في مجال إستخدام الآلات :

Economies of Scale with Regard to the Use of Machinery

تقوم مناقشة مزايا وحدات التشغيل الكبيرة غالباً على افتراض خاطئ مؤداه أن الآلات الزراعية لا تستخدم بفاعلية وكفاءة إلا في الوحدات الإدارية الكبيرة ، ويسود الاعتقاد بأن إستخدام الآلات الحديثة هو أهم معيار لقياس درجة تقدم الزراعة وهو أمر غير صحيح دائماً.

ولاشك أن حجم المزرعة عامل هام في كفاءة إستخدام الالات لكنه ليس العامل الوحيد الهام ، بل يساويه في الأهمية حجم مساحة قطعة الأرض التي تتكون منها المزرعة ، فإذا كانت المزرعة مُفَتَّتَة لدرجة كبيرة بحيث تتأثر قطع الأراضي المكونة لها والتي تزرع بنفس المحصول على مساحة واسعة فسيكون الوقت المفقود في إنتقال الآلة الزراعية من قطعة أرض إلى أخرى عائقاً في سبيل إستخدام الالات استخداماً رشيداً.

أي إذا كانت قطع الأراضي منذ البداية أو بعد التجميع متجاورة وتتخذ شكلاً مناسباً للفلاحة كالشكل المستطيل مثلاً ، فالأمر يختلف ويصبح في الإمكان إستخدام الآلات الكبيرة مثل الجرارات والدَرَّاسات بكفاءة برغم صغر مساحة قطع الأراضي.

وأجريت في جمهورية إلمانيا الإتحادية تجارب لحساب أقل حجم لقطعة الأرض التي يُمكن أن يستخدم فيها بكفاءة جرار متوسط القوة وإتضح أن المساحة المطلوبة صغيرة بدرجة مدهشة ، إذ يمكن إستخدام الآلات حتى

الكبيرة منها في مساحات تتراوح بين ٢ ، ٣ هكتار بنفس كفاءة استخدامها تقريبا في المساحات الكبيرة ، أما في حالة اللآلات متوسطة الحجم والتي ينتظر معها بعض الإنخفاض في الكفاءة فسنجد أنه في المساحات حتى هكتار واحد يمكن أن تشكل وحدات تشغيل مقبول ، ولكن حتى في ألمانيا لا يراعي هذا الحد بدقة فتستخدم في قطع الأراضي صغيرة المساحة الجرارات والدَّرَاسات المستأجرة لبعض الوقت خاصة عندما يكون الفلاح غير متفرغ للزراعة كل الوقت ، وفي هذه الأحوال يحسب الفلاح غير المتفرغ الخسارة في الدَخْلْ التي تنتج لو أنه قام بالحصاد مثلاً يومياً وإضطر للتَغَيُّب عن عمله الرئيسي.

ولعل إستخدام الآلات من أوضح الأمثلة على إمكان إنقاص أو تعويض مثالب صغر حجم الوحدات المزرعية عن طريق التعاون فيما بين هذه الوحدات ، غير أن هذا التعاون بين المزارع لا يُكتب له النجاح إلا إذا كانت المزارع المتعاونة من حجم أدنى معين ، أما الشرط الثاني فهو وجوب تجميع قطع الأراضي بطريقة كافية ومناسبة بحيث يسهل الوصول إلى كل قطعة وبحيث تتخذ القطع شكلاً مناسباً ، ولن يترتب على التعاون بين المزارع في إستخدام الالات الزراعية نفقات إضافية كبيرة إذا خدمت قطع الأرض المتجاورة كل منها على إنفراد وبطريقة متتابعة فتنقل الآلة من قطعة إلى أخرى مجاورة بدلاً من خدمة الأرض كلها في عملية تشغيل واحدة بتجاهل الحدود بينها.

ب) وفورات الحجم من وقاية المزروعات :

إلى جانب الآلات تظهر مزايا الوحدة التشغيلية الكبيرة أيضاً بصفة أساسية في مجال وقاية المزروعات وهو ميدان له أهميته الكبرى إذا تهددت

زراعة محصول معين أمراض النباتات أو الحشرات ، وفي هذه الحالة قد لا تفيد إجراءات الوقاية إذا اتخذت بصفة فردية لأنها ربما لا تؤدي على مستوى الفاعلية المطلوب أو في التوقيت الواجب ، فيحسن القيام بالإجراءات الوقائية جماعياً في رعاية جمعية تعاونية أو أي تنظيم آخر ، ومثال هذا الموقف زراعة القطن في منطقة القطن بالمكسيك في توريون Torreon التي لم تتحسن غلتها الا بالتحول للوقاية الجماعية.

كذلك أثبتت الوقاية الجماعية في زراعة القطن بمصر أنها هامة وضرورية لمواجهة أخطار الإصابات المرضية والحشرية.

ووضح في حالات كثيرة بمحصولات الخضر والفاكهة في أوروبا الغربية أن نجاح العمليات الحقلية يتوقف بصورة فاصلة على تنفيذ اجراءات الوقاية في الوقت الصحيح وبالكثافة الواجبة وهو أمر لا يمكن التحكم فيه إذا تركت تلك الاجراءات للأفراد ومعظمهم يمارسون الزراعة كعمل إضافي لا كمهنة أساسية ، مما يجعل للوقاية الجماعية أهمية كبرى ، وكما هو شأن التعاون بين المزارع في إستخدام الآلات تنطبق أيضاً على وقاية المزروعات نفس القاعدة السارية فيما يختص بالآلات وهي أن العمل المشترك لا يمكن القيام به بنجاح إلا إذا زرعت المحصولات طبقاً لخطة موحدة وتصح هذه القاعدة أكثر ما تصح إذا أريد إستخدام الوسائل الميكانيكية في الوقاية والمقاومة ، وعندما تتطور الأحوال حتى تصل إلى إتباع طرائق الوقاية الحديثة أو بعضها باستخدام الطائرات الحكومية مثلاً كما في بعض أنحاء المكسيك فلابد عندئذ من اللجوء إلى أسلوب الزراعة الموحدة في مناطق واسعة.

وتحتاج طرق الوقاية الحديثة إلى حجم حيازات كاف لكن لا يعني ذلك وجود عدد كبير من الحيازات الصغيرة لتكوين وحدة تشغيلية مناسبة بحجم كاف.

ففي بعض القرى الألمانية حيث تزرع الكروم والبساتين بأسلوب ما يسمى بالزراعات المشتركة Common Plantations الوصول الى زراعة مساحة كبيرة بطريقة موحدة رغم أن هذه المساحة ظلت مكونة من عدد كبير من القطع الصغيرة أي الحيازات الفردية الصغيرة ، ولم يمنع ذلك القيام باجراءات جماعية مع ترك مجال كاف للعمليات الحقلية الفردية.

ج) وفورات الحجم في الري :

Economies of Scale in Irrigation

تظهر أيضاً مزايا الوحدة الكبيرة بصفة خاصة في الأراضي المروية ، وتكثر في الأقطار النامية التي تتميز بعدم كفاية كمية أمطارها ، وتحتاج الزراعة فيها إلى نظام ري صناعي وهناك يصبح الماء العامل المحدد لمستوى الغلة ، وإذا زرعت مساحات كبيرة أمكن استخدام الماء المتوافر بصورة إقتصادية تفوق نتائج الحالة التي تتناثر فيها إعداد كبيرة من قطع الأرض الصغيرة في زمام القرية إذ ينتج عن ذلك فقد كبير في الماء نتيجة للتبخر والتسرب أثناء جريانه من مكان لآخر ليصل إلى الحقول الصغيرة المتفرقة ، **كذلك يمكن إستخدام الماء إقتصادياً والوصول إلى نفس النتائج إذا اتفق عدد من الزراع على تنسيق زراعاتهم حتى يمكن ري مساحة أكبر رياً موحداً في نفس الوقت.**

(٢) إطلاق اليد العاملة الزراعية
The Release of Agricultural Labour

لا تقتصر الحجج إلى جانب التحول للزراعة التعاونية على وفورات المزرعة بل تمتد إلى نطاق الإقتصاد عامة فيقال مثلا أنه نظراً لدور الزراعة في عملية النمو الإقتصادي.

فينبغي النظر إلى الزراعة واسعة النطاق على أنها إحدى متطلبات التعجل بالخطى نحو التصنيع ، فبهذه الطريقة وحدها يتحقق الترشيد التدريجي ويمكن تعبئة فائض السكان في المناطق الريفية بعد ميكنة العمليات الحقلية وتوجيههم إلى العمل في الصناعة.

غير أن هذه الحجج لا تبدو مقنعة في البلاد النامية حيث المناطق الريفية مكتظة بالسكان كما في الهند وباكستان الشرقية فهناك تواجهنا بطالة عالية ومنتشرة ظاهرة أو مقنعة بسبب عظم فائض السكان الزراعيين ، فإذا حدث وزادت مطالب الصناعة من الأيدي العاملة في مثل هذه الأقطار أو زاد التصنيع فما أيسر الاستجابة لهذه المطالب ، ولن يحتاج الأمر إلى إتخاذ اجراءات خاصة لاطلاق سراح اليد العاملة من الزراعة ، وحتى في الأقطار النامية غير ذات الكثافة السكانية الكبيرة وحيث تتسم الحيازات بصغر الحجم ، كما في الشرق الأوسط نجد الإمكانيات متوافرة لاطلاق القوى العاملة من الزراعة ودون حاجة للتحول إلى الزراعة واسعة النطاق ، **ذلك لأن إنخفاض مستوى طرائق الإنتاج الزراعي في هذه المناطق يجعل أي ترشيد لهذه الطرائق مؤدياً إلى إنخفاض اليد العاملة اللآزمة للزراعة بصورة تلقائية**

لتنتقل إلى أي مجال آخر يتوسع فيه الطلب عليها هذا إذا كان عسيراً الحصول على الأيدي العاملة من البطالة المقنعة.

وقد نسأل عما إذا كان يمكن في الواقع تحقيق أي ترشيد في أعمال الزراعة بالنسبة للبلاد ذات الهيكل الريفي الزراعي الذي يتسم بانتشار الحيازات الصغيرة ، والإجابة هي أن التقدم شاق جداً وذلك ما دام البناء الريفي الزراعي مختلا ، بيد أن مثال أفكار أوروبا الغربية يثبت أن إزالة هذا الخلل لا يستلزم بالضرورة التحول إلى الزراعة واسعة النطاق ، بل من المستطاع القضاء على أوجه القصور في إطار هيكل زراعي يتميز بوجود مزارع أسرية صغيرة أو متوسطة الحجم.

لكن ذلك قد لا يصح في الأقطار شديدة الإكتظاظ بالسكان حيث المزارع غير ذات حجم عادي بل يتدرج معظمها ضمن ما يسمى " **المزرعة تحت الهامشية** " وحيث ترتفع درجة تفتت الأراضي ، وفي ظل هذه الظروف لا يصلح تجميع الأراضي وحده كعلاج لخلل الهيكل الريفي ، لكن لا يعني ذلك حتمية التحول للزراعة الواسعة بل يمكن تحقيقه أيضاً بالتحويل من المزارع تحت الهامشية إلى المزارع الأسرية ذات الحجم المناسب.(*)

ومما يلفت النظر أن عملية التصنيع في بلدان غرب أوروبا تقدمت في غضون المائة سنة الأخيرة بخطوات سريعة وإستوعبت الأيدي العاملة الفائضة في المناطق الريفية بشكل مكثف ، وحدث ذلك دون تغيير جوهري في الهيكل الريفي فلم يكن ضرورياً مثلا التحول من الزراعة ضيقة النطاق إلى الزراعة واسعة النطاق ، بل كان التصنيع المتزايد كافياً لإجتذاب الأيدي

(*) فإذا أمكن تحقيق هذا التحول لأصبحت المزارع الأسرية الصغيرة والمتوسطة الحجم بعد الترشيد التدريجي قادرة على الوفاء بحاجة القطاعات الإقتصادية الأخرى من العمالة.

العاملة من المناطق الريفية ، وأدت هذه العملية الديموغرافية الطبيعية إلى نقصان نسبة السكان المشتغلين بالزراعة إلى مجموع عدد السكان سريعاً خلال المائة سنة الأخيرة ، وأصبحت النسبة الحالية في البلاد الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية لا تتجاوز ١٠٪ ، وبدأت العملية أولا بهجرة اليد العاملة الريفية من الريف إلى فروع الاقتصاد الأخرى مما دعا لضرورة ترشيد العمليات الحقلية ، لكن حدث العكس أحياناً إذ نتج عن الترشيد في الزراعة هجرة العمالة الريفية إلى فروع الإقتصاد الأخرى ، وسار الأمران معا متوازيين بحيث يصعب تحليل أيهما كان السبب وأيهما كانت النتيجة.

لكن ربما لا يؤدي تقدم التصنيع في بعض البلاد النامية إلى احداث قوة جذب تكفي لانتقال اليد العاملة من المناطق الريفية بالأعداد المطلوبة ، ويقال من ناحية أخرى – كما في الهند – أنه يجب إدخال العوامل النفسية في الاعتبار فينبغي عند دراسة صغار المزارع سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين أن ندخل في حسابنا أن عقلياتهم التقليدية تلزمهم بالإرتباط بالأرض التي يزرعونها.

وهذه الحقيقة تتدخل في سير الهجرة المرجوة فتمنعها أو تعطلها على الأقل ولذا يقال أن الواجب قطع تلك الرابطة بين صغار الزراع وبين الأرض عن طريق التحول إلى الزراعة واسعة النطاق مما يعجل بترشيد العمليات الحقلية وبالتالي يسمح بحركة اليد العاملة الريفية ، ولذا يعتبر التحول إلى الزراعة التعاونية شرطاً لازماً للتحول السكاني ومنشطاً له وحافزاً إضافياً لتحقيقه.

وإذا أمكن تحليل نتائج دراسات حركة العمالة الريفية بطريقة صحيحة وفي المطبوعات الهندية أمثلة هامة لهذه الدراسات(*) – بدا من المشكوك فيه إستخدام هذه الطريقة ، فواضح أن الذين يهاجرون من الزراعة إلى فروع الإقتصاد الأخرى في الهند هم الأبناء أو العمال الزراعيين المعدمين الذين لا أرض لهم ، **ويبدوا أن المشكلة في البلاد النامية لا تكمن في إرتباط الريفيين بالأرض فالمشكلة الحقيقية في تفكك تلك الرابطة وتفاقم هذا التفكك الى درجة الخطر الداهم في بعض المناطق ، ونتج عن هذا في بعض الدول الأسيوية على الخصوص نشوء أحياء الأكواخ حول المدن الكبرى وفيها يعيش دون حد الكفاف جماهير غفيرة من الفقراء القادمين من الريف بحثاً عن العمل دون جدوى.**

وإزاء الموقف الديموغرافي الحالي في مثل هذه الأقطار يبدو من الأفضل أن يوجد فائض من اليد العاملة بوسائل مفتعلة عن طريق إجراء تغييرات أساسية في البنيان الريفي ولا يعني ذلك أن التغيير أو التحسين في الهيكل الريفي غير مطلوب إذا دعت إليه أسباب جوهرية.

(٣) زيادة فائض المنتجات المخصصة للسوق
The increase of Marketable Surplus Production

من مبررات التحول الى الزراعة واسعة النطاق عن طريق إدخال الزراعة التعاونية أنها حقاً هى الطريقة الوحيدة لضمان الغذاء للسكان بالمدن

(*) Rural Industrialization, Studies in Economics and Sociology, B.R. School of Economics and Sociology, Bichpuri, Agra 1962.

الذين يزداد عددهم ، ويقال ان الزراعة الصغيرة البدائية المعهودة في معظم البلاد النامية ما هي في الغالب إلا مزارع كفاف لا تنتج إلا القليل مما يمكن طرحه في الأسواق ، بينما المعروف في كافة الأقاليم أن الإنتاج للسوق يتطلب إنتاجاً أكبر مما تنتجه المزارع الصغيرة وهو قول لا شك في صحته لكن يجب ألا يغيب عن الأذهان أن المزارع الأسرية ذات الحجم المتوسط أو الصغير تجاوزت منذ زمن بعيد المرحلة البدائية لزراعة الكفاف وتنتج الآن للسوق ، ولاشك أن التحول من نظام المبادلة العينية الى الإقتصاد النقدي يستلزم إعادة توجيه عادات المنتجين الزراعيين كنتيجة له.

ورغم أن كمية المنتجات الزراعية القابلة للتسويق من المزارع الصغيرة لكل فدان أقل منها في المزارع الكبيرة ، إلاًّ أن ذلك لا يعني بالضرورة أن غلة الفدان في المزارع الصغيرة أقل منها في المزارع الكبيرة فيما يتعلق بالانتاج الكلي ، وقد يرجع صغر كمية الانتاج القابلة للتسويق من المزارع الصغيرة الى أن عدد الأشخاص لكل فدان أكبر عادة مما في المزارع الكبيرة وكذلك عدد الماشية ، والواقع ان الانتاجية للفدان تتوقف في حالة تساوي الظروف الإقتصادية على مقدرة مدير أو حائز المزرعة في المقام الأول وعلى مؤهلاته الفنية ، وقد تحقق مزرعة صغيرة تدار ادارة جيدة نفس مستوى إنتاجية الفدان كما في المزرعة الكبيرة عند تساوي الظروف الإقتصادية.

لأن صغر المزرعة ليس بالضرورة عائقاً عن تطبيق طرائق الانتاج الحديثة التي تتطلبها الانتاجية العالية ، لكن زيادة عدد الأشخاص لكل فدان في المزارع الصغيرة يضعف الانتاجية وينقص أيضاً من كمية الإنتاج القابلة للتسويق.

وغالباً ما يكون ذلك أشد ظهوراً في حالة زيادة عدد الماشية أيضاً ولكن إنخفاض الكمية القابلة للتسويق من الإنتاج ليس بالضرورة دليلاً على إنخفاض الكفاءة من وجهة نظر الإقتصاد القومي إذا كان هذا الإنخفاض نتيجة زيادة الأشخاص أو الحيوانات في المزرعة عن الحد المعتاد ، ومن هنا يتضح أن مجرد تجميع عدد كبير من المزارع الصغيرة لا يؤدي تلقائياً إلى زيادة الإنتاج القابل للتسويق لكل فدان ، غير أن ذلك لا يعتبر نتيجة حتمية تلقائية لادخال الزراعة التعاونية بل يرتهن بعمليات تتدخل في تحديدها عوامل أخرى.

ويمكن القول بأن تخفيض عدد الأشخاص للفدان (أي نسبة الأشخاص للفدان) مستطاع في بعض المناطق بنسبة توافر فرص العمل الجديدة التي تستحدث خارج قطاع الزراعة ، وينبغي ألا يتجاوز التخفيض هذه النسبة ، وهذا أمر يختلف تماماً عن الهجرة غير المنظمة التي تنتقل فيها اليد العاملة الريفية إلى الحضر مُخَلِّفةً عواقب إقتصادية واجتماعية غير مستحبة ، وقد يؤدي التحول إلى الزراعة التعاونية إلى تكثيف إمكانيات التوسع في العمالة خارج قطاع الزراعة ، لكن قد يحدث هذا التكثيف أيضاً مستقلاً عن هذا التَحَوُّل ، وفي المقابل يؤدي إستحداث فرص العمل الجديد بطريقة منظمة خارج القطاع الزراعي الى عدد الأشخاص للفدان في منطقة معينة دون التَحَوُّل إلى الزراعة التعاونية وينتج عنه زيادة مقابلة في إنتاج المزارع الصغيرة المخصص للتسويق.

وبالطبع يتحقق إرتفاع الإنتاج للسوق بزيادة إنتاجية الفدان لكن زيادة غلة الفدان لن يتحقق تلقائياً كنتيجة طبيعية للزراعة التعاونية لأن زيادة الغلة تتوقف على الأخذ بوسائل الزراعة المتقدمة وإدخالها بطريقة منظمة ، غير أن

التحول إلى الزراعة التعاونية قد يُسهم في توافر حوافز جديدة لتحسين الطرائق الفنية الزراعية ، ومع ذلك لن يؤدي التحول إلى زيادة الغلة تلقائياً لمجرد زيادة حجم وحدة التشغيل وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أنه حتى بغير إدخال الزراعة التعاونية توجد دائماً إمكانيات لتحسين وسائل وطرائق الإنتاج في المزارع الصغيرة وبالتالي زيادة الإنتاج وتوافر فائض التسويق.

فمن الخطأ إذن افتراض أن التَحَوُل التعاوني في الزراعة شيء معادل لصيغة سحرية تؤدي بذاتها وتلقائياً إلى تحسين الزراعة وزيادة الغلة والإنتاج المخصص للسوق بل ينبغي أن يساند التحول عدة إجراءات أخرى وجهود منظمة لتنفيذها ، ولاشك أن إحداث تغيير جذري في الهيكل الزراعي حافز قوى لتلك الجهود ، ولكن توخياً للنظرة الموضوعية علينا أن ندرس إلى أي حد يمكن لهذه الإجراءات أن تقود إلى زيادة الغلة حتى بدون تغيير في الهيكل الزّراعي.

(٤) النواحي الديموغرافية
Demographic Aspects

قال عالم هندي في إحدى مؤلفاته أن من المشكوك فيه ما إذا كان التحول للزراعة التعاونية الذي يجري التخطيط له في الهند يؤدي حقاً إلى زيادة الفائض للتسويق كما هو المعتقد عامة(*) ، وهو قول صحيح وأشار أيضاً إلى أن ظروف الزراعة الفردية تحتم على كل مزرعة حتى ولو كانت

(*) Dantwala, M.L.: " Cooperative Farming, Will it Augment Marketable Surplus ", in The Economic Weekly, New Delhi, Febuary , 1959.

تمارس زراعة الكفاف أن تطرح جزءاً من إنتاجها في السوق بحسب إحتياجها للنقود ، ومن ناحية أخرى فإن المشتركين في المزرعة الجماعية محقون تماماً حين يطالبون الاحتفاظ بأكبر قدر من إنتاج المزرعة يحتاجون إليه لتحسين مستوى معيشتهم.

وتقوم هذه الإعتبارات على حقيقة سيكولوجية مفادها أن البشر على إستعداد لقبول مستوى منخفض من المعيشة إذا كانوا يعيشون في نطاق الأسرة بعكس ما إذا عاشوا في ظل مشروع مشترك يخلو من الروابط الشخصية.

وربما يبرر هذه الاعتبارات أن صغار الزراع يعيشون في ظل إقتصاد الكفاف ، وتنتشر هذه الظاهرة في الهند والبلاد النامية الأخرى لكنها قد لا تكون القاعدة العامة ، ومع ذلك فإن الأقاليم المكتظة بالسكان تتعرض لمشكلات خاصة تتصل بالتحول للزراعة التعاونية ، وذلك لأنه في إطار نظام المزارع الفردية تتوافر إمكانيات الاحتفاظ بفائض السكان الذين لا يجدون أعمالا خارج القطاع الزراعي بأكثر مما تتوافر في ظل المزارع التعاونية المشتركة.

فالتحول التعاوني في الزراعة يكشف البطالة المقنعة للعيان في مناطق الريف كثيفة السكان ، وقد تصبح العواقب مواتية إذا أدى هذا الكشف إلى تكثيف الجهود الرامية إلى خلق أعمال جديدة في القطاع الزراعي وخارجه.

أما إذا إتضح تعذر إيجاد فرص عمل كافية برغم كل الجهود المبذولة فقد يزداد أثر الضغط السكاني على الأرض عقب التحول التعاوني ويظهر بصورة أشد مما كان أولا إذ يسهل إستيعاب فائض السكان في ظل الروابط الأسرية التقليدية بينما لا يتيسر بهذه الصورة في إطار الزراعة التعاونية.

(٥) مسألة حقوق ملكية الأرض
The Question of Ownership Rights to Land

لاشك أن من أعظم العقبات التي تعوق الأخذ بالزراعة التعاونية رفض أصحاب الأراضي التخلي عن حقوق الملكية رغم إقتناعهم بالمزايا الإقتصادية الجوهرية التي يمكن تحقيقها من وراء ذلك ، وكان المعتقد في الهند أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبة بالإحتفاظ بحقوق الملكية الخاصة في القرى ذات الأراضي القديمة المستقرة عند إدخال نظام الإستخدام المشترك للأرض ، على إفتراض أن الفلاحين قد يزدادوا إقبالاً على تجميع أراضيهم إذا تأكدوا من إحتفاظهم بحقوق ملكيتهم الفردية.

وعلى العموم فإذا كان الغرض من تجميع الأراضي إنشاء وحدة تشغيل أكثر إتساعاً تمهيداً لإجراء العمليات الزراعية في حقول واسعة ، فلاشك أن قطع الأراضي التي يسهم بها الأفراد تفقد هويتها ولا تحتفظ بشخصيتها الا في السجلات العقارية فحسب ، بل ان قطع الأراضي التي تتألف منها الحقول في المزرعة التعاونية بزمام القرية غالباً ما لا يمكن تمييزها بدقة ، وهكذا تزول مع الوقت الروابط الشخصية التي يحس بها الفلاح إزاء قطعة أرض معينة ، ومن ثم يجب دراسة هذه العواقب النفسية أيضاً.

وأغلب الظن أن الإحتفاظ بحق الملكية الرسمي على الأرض قد لا يزيل المقاومة النفسية التي يحس بها الفرد نحو إدخال نظام الإستخدام المشترك للأراضي ، ولكن قد يؤدي إلى إنقاص هذه المقاومة شيئاً ما ، لأن إحتفاظ مالك الأرض بحق ملكيته يؤكد له أن في الإمكان إذا لزم الأمر الرجوع في قراره الخاص بتجميع أرضه ضمن باقي الأراضي فيسترد كامل حقوقه على

الأرض ، ويجري العمل عادة في جمعيات الزراعة التعاونية الهندية على تجميع الأراضي لفترة أدناها خمس سنوات على الأقل ، ومن الحوافز النفسية المعمول بها هناك توزيع صافي ربح المشروع المشترك بحسب قيمة الأرض التي يسهم بها كل فلاح ، ورغم أن حصص الأرباح الصافية هذه قليلة في معظم الأحوال الا أن هذه القاعدة تثبت في الفرد إحساساً بأنه ما زال مالكاً للأرض.

ويكتسب الإحتفاظ بحقوق ملكية الأرض رسميا - لاسيما في المرحلة الأولى - أهمية عظمى إلى جانب نتائجه العملية في جميع الأحوال التي تحل فيها جمعيات الزراعة التعاونية بعد عدة سنوات ، ولكن التحول للزراعة التعاونية لا معنى له إلا إذا إكتسب صفة الدوام مهما كانت الحال فإن الإحتفاظ بحق الملكية الفردية على الأرض لن يختلف كثيراً في المدى الطويل عن أن يصبح حصة معادلة لقيمة الأرض المساهم بها ، وبذلك يصير من قدموا أراضيهم أعضاء مساهمين في المشروع المشترك ، فإذا أراد عضواً الانسحاب من عضوية الجمعية التعاونية فلن يسترد أرضه غالباً إذْ قد تقع في وسط الأراضي المجمعة بل يعطى قطعة أرض أخرى مساوية لها في القيمة تقع في جهة أخرى أو ربما يُعَوَّض عن أرضه بمبلغ من المال ، أي أن مبدأ الاحتفاظ بملكية الأرض سوف يفقد مع الوقت أهميته العملية.

وكلما مضى الزمن إزداد الأعضاء ميلا إلى توزيع صافي الربح بحسب العمل الذي يساهم به العضو لا بحسب رأس المال الذي ساهم به ، فبعد سنوات عديدة يشعر أعضاء جمعية الزراعة التعاونية أن من غير العدل أن يأخذ العضو الذي يساهم بالقليل في نجاح المشروع المشترك حصة كبيرة من

صافي الربح لمجرد أن قطعة الأرض التي ساهم بها منذ زمن طويل مازالت تعتبر العامل الأساسي لتوزيع الأرباح.

ولاشك أن إستخدام الملكية إستخداماً خاصاً هو عنصر جوهري في حقوق الملكية الخاصة ، وصحيح أن الفرد قد يحتفظ بحقوق الملكية الخاصة عند التحول إلى الاستخدام المشترك للأراضي لكنه ينكمش على كل حال إلى درجة قد تثير عوامل نفسية غير مستحبة ، وقد يقال أن جمعيات الزراعة التعاونية ظلّتْ تنال حقوق الملكية الخاصة للأرض حماية قومية إذ لا يمكن التهديد بنزع ملكيتها أو خضوعها للرهن.

وعلى كل حال فليس من القرارات التي يسهل إتخاذها على مالك الأرض الذي تعود حتى الآن استخدام أرضه بمفرده أن يتخلى عن حقه في هذا الإستخدام الفردي ، ولذا فإن الاحتفاظ رسمياً بحقوق الملكية لا يزيل تلقائياً العقبات النفسية في سبيل إدخال الزراعة التعاونية كما كان إعتقاد مؤيدي الزراعة التعاونية في الهند.

(٦) مبدأ التطوعية
The Principale of Voluntariness

لاشك أن العضوية الإختيارية أو التطوعية من أبرز وأهم مبادئ الجمعيات التعاونية الحقيقية ، لكن الأمر يرتهن بالنظام السياسي والظروف التي تقرر ما إذا كانت العضوية الإختيارية قائمة فعلا أم لا.

ولا يتحقق مبدأ الإختيار في جمعية الزراعة التعاونية الإنتاجية بمعناه الحقيقي الكامل إلا إذا أمكن للعضو المنسحب من الجمعية أن يعود إلى ممارسة الزراعة ويستمر فيها بصفة فردية دون أي تمييز يعانيه.

ولا يتمتع أعضاء التعاونيات الزراعية الإنتاجية بهذا الحق في البلاد الشيوعية بإستثناء بولندا ويوجسلافيا ، وواضح أن الإختيار الكامل لا وجود له حتى ولو لم يخضع العضو بعد التجميع لأي إجبار مباشر كي يحتفظ بعضويته.

لكن تثار مسألة ما إذا كان يضار مبدأ الاختيار أيضاً إذا عمدت الحكومة إلى إجراءات إجبارية غير مباشرة رغبة في تشجيع الزراعة التعاونية ، فمثلا قد يشترط عند توزيع الأراضي على المستوطنين وجوب إنضمام هؤلاء إلى جمعية إنتاجية مع إستخدام الأرض إستخداماً جماعياً مشتركا ، وهنا تواجه عضوية إجبارية ، لكنها قد لا تعتبر إجباراً من حيث أن الفرد يمكنه أن يقرر لنفسه ما إذا كان يشترك في المستوطنة ويقبل الأرض.

وقد يأتي الإجبار غير المباشر من ناحية أن الحكومة تشجع وتدعم الزراعة التعاونية الفردية ، فإذا أرادت المزارع الفردية الحصول على الدعم الحكومي لتتقدم أو حتى لتبقى فلن تجد أمامها سبيلاً إلا الإنضمام لجمعية زراعية تعاونية.

لكن الأمر يجب ألا يتعدى هذه الحدود ليصبح تميزاً ضد الزراعة الفردية ، فلا شك أن تشجيع الحكومة للزراعة التعاونية كما في الهند مثلا ، ضروري ونافع ، لكن لا يعني ذلك معاداة الزراعة الفردية بل يجب أن تمنح المزارع الفردية فرصة متساوية إذا كانت الوسائل متوافرة لدى الحكومة من حيث الموارد المالية الكافية ، أما إذا كانت الموارد نادرة فلا سبيل سوى منح

المساعدات عن المزارع الفردية ، ويعنــي ذلـك بالتـأكيد تميـيزاً ضـد الزراعـة الفردية يجب أخذه في الحسبان عند المقارنة بين الاستخدام الفردي والاستخدام المشترك للأرض إذا أريد الحكم على كل منهما حكما موضوعيا.

الخلاصـــــة

تحتل الجمعية التعاونية الإنتاجية أهمية خاصة بين أشكال التعاون والتكامل المتنوعة في مجال الإنتاج الزراعي ، وقد تظهر هذه الجمعية إلى الوجود كمشروع زراعي جديد يتخذ شكل مزرعة جماعية أو بالتحول من الزراعة الفردية إلى الزراعة التعاونية ، وقد تقوم الزراعة التعاونية في الأراضي التعاونية أو في أراضي الدولة أو في الأراضي المملوكة ملكية خاصة على حد سواء ، فينبغي أن نفهم أن الزراعة التعاونية شكل من أشكال الزراعة تتم فيه العمليات الزراعية بصورة مشتركة وعلى أساس تعاوني وطبقاً لهذا التعريف فالزراعة التعاونية هي الشكل التنفيذي والإداري للتعاونيات الإنتاجية. وفي الأقطار الغربية يُنظر إلى التعاونيات الإنتاجية خاصة من وجهة الفلاحين أنفسهم ، بشئ من التحفظ الشديد ، لأنها تشبه في بعض النواحي ما يسمى " التعاونيات الزراعية الإنتاجية " أي المزارع التعاونية المعروفة في الدول الشيوعية ، لكن ينبغي ألا يُنظر للجمعية التعاونية الزراعية الإنتاجية بإعتبارها من مبتكرات الشيوعيين ، ومن حيث المبدأ يجب النظر إلى أسلوب الزراعة نظرة موضوعية حتي يمكن الوصول إلى حكم محايد غير منحاز لا يوصي بتفضيل نظام سياسي على نظم سياسة أخرى . وإذا أردنا النظر بواقعية وصورة عملية لمزايا ومثالب إدخال الزراعة الجماعية أو المشتركة فيجب أن ندرك بوضوح ومن البداية أن العوامل الإقتصادية ليست وحدها ما يجب أخذه في الحسبان ، وتملي طريقة التفكير الحديثة على الإنسان أن يضع المعيار الفاصل لتقدير قيمة وجدوى نوع معين من المشروعات ، ويجب أن يكون هذا المعيار هنا درجة الكمال الفني والإقتصادي التي تحققت أو التي يمكن تحقيقها من المشروع.

ومن الحجج الرئيسية للأخذ بنظام الزراعة التعاونية إفتراض أن وحدة التشغيل الأكبر حجماً تمتاز عن الوحدة الصغيرة وتفوقها بسبب ما يسمى بإقتصاديات أو وفورات الحجم ، وغالبا ما يفترض أنصار الأخذ بنظام الزراعة التعاونية أنه كلما كبر حجم المشروع الزراعي كلما خطا خطوات واسعة في طريق ترشيد التشغيل ، وذلك لأن المشروع الزراعي واسع النطاق يخضع أيضاً لفكرة الحدود وله أيضاً حداً أعلى معين

يتمشى مع المتطلبات الإدارية التي تختلف في مجال الإنتاج الزراعي عنها في المجال الصناعي . وفي الحقيقة ليس من المستطاع الحكم على وفورات الحجم حكماً صحيحاً إذا قورنت الطرائق الإدارية غير الرشيدة المتبعة في الحيازات الصغيرة والحيازات الضئيلة بالطرائق الرشيدة المتبعة في المزارع الكبيرة جيدة الإدارة ، ويجب أن تدخل أيضاً في المقارنة المزارع متوسطة الحجم بين الحيازات الضئيلة والمزارع الكبيرة ، ويجب أيضاً إجراء تقسيم فرعي في نطاق المزارع الكبيرة فتقسم إلى مجموعات مختلفة الحجم لمعرفة الحد الذي لا يتحقق بعده أي وفر جديد. ولاشك أن حجم المزرعة عامل هام في كفاءة إستخدام الآلات لكنه ليس العامل الوحيد الهام ، بل يساويه في الأهمية حجم مساحة قطعة الأرض التي تتكون منها المزرعة ، فإذا كانت المزرعة مُفَتَّتَة لدرجة كبيرة بحيث تتأثر قطع الأراضي المكونة لها والتي تزرع بنفس المحصول على مساحة واسعة فسيكون الوقت المفقود في إنتقال الآلة الزراعية من قطعة أرض إلى أخرى عائقاً في سبيل إستخدام الآلات استخداماً رشيداً. ولعل إستخدام الآلات من أوضح الأمثلة على إمكان إنقاص أو تعويض مثالب صغر حجم الوحدات المزرعية عن طريق التعاون فيما بين هذه الوحدات ، غير أن هذا التعاون بين المزارع لا يُكتب له النجاح إلا إذا كانت المزارع المتعاونة من حجم أدنى معين ، أما الشرط الثاني فهو وجوب تجميع قطع الأراضي بطريقة كافية ومناسبة بحيث يسهل الوصول إلى كل قطعة وبحيث تتخذ القطع شكلاً مناسباً وتظهر مزايا إستخدام الآلات في الوحدة التشغيلية الكبيرة أيضاً بصفة أساسية في مجال وقاية المزروعات وهو ميدان له أهميته الكبرى إذا تهددت زراعة محصول معين أمراض النباتات أو الحشرات ، وفي هذه الحالة قد لا تفيد إجراءات الوقاية إذا اتخذت بصفة فردية لأنها ربما لا تؤدي على مستوى الفاعلية المطلوب أو في التوقيت الواجب ، فيحسن القيام بالإجراءات الوقائية جماعياً في رعاية جمعية تعاونية أو أي تنظيم آخر . وتظهر أيضاً مزايا الوحدة الكبيرة بصفة خاصة في الأراضي المروية ، وتكثر في الأقطار النامية التي تتميز بعدم كفاية كمية أمطارها ، وتحتاج الزراعة فيها إلى نظام ري صناعي وهناك يصبح الماء العامل المحدد لمستوى الغلة ، وإذا زرعت مساحات كبيرة أمكن

إستخدام الماء المتوافر بصورة إقتصادية تفوق نتائج الحالة التي تتناثر فيها أعداد كبيرة من قطع الأرض الصغيرة في زمام القرية.

وأرجو أن أوجه النظر إلى أنه لا تقتصر الحجج إلى جانب التحول للزراعة التعاونية على وفورات المزرعة بل تمتد إلى نطاق الإقتصاد عامة فيقال مثلاً أنه نظراً لدور الزراعة في عملية النمو الإقتصادي ، فينبغي النظر إلى الزراعة واسعة النطاق على أنها إحدى متطلبات التَعَجُّل بالخطى نحو التصنيع ، فبهذه الطريقة وحدها يتحقق الترشيد التدريجي ويمكن تعبئة فائض السكان في المناطق الريفية بعد ميكنة العمليات الحقلية وتوجيههم إلى العمل في الصناعة.

غير أن هذه الحجج لا تبدو مقنعة في البلاد النامية حيث المناطق الريفية مكتظة بالسكان كما في الهند وباكستان الشرقية فهناك تواجهنا بطالة عالية ومنتشرة ظاهرة أو مقنعة بسبب عظم فائض السكان الزراعيين.

ويكاد أن يكون هناك إجماع على أن من مبررات التَحَوُّل إلى الزراعة واسعة النطاق عن طريق إدخال الزراعة التعاونية أنها حقاً هي الطريقة الوحيدة لضمان الغذاء للسكان بالمدن الذين يزداد عددهم ، إلاَّ أن هناك من يقرر أنه رغم أن كمية المنتجات الزراعية القابلة للتسويق من المزارع الصغيرة لكل فدان أقل منها في المزارع الكبيرة ، إلاَّ أن ذلك لا يعني بالضرورة أن غلة الفدان في المزارع الصغيرة أقل منها في المزارع الكبيرة فيما يتعلق بالإنتاج الكلي ، هذا بالإضافة إلى أن ظروف الزراعة الفردية تُحتِّم على كل مزرعة حتى ولو كانت تُمارس زراعة الكفاف أن تطرح جزءاً من إنتاجها في السوق بحسب احتياجها للنقود ، أخذاً في الإعتبار أن من أعظم العقبات التي تعوق الأخذ بالزراعة التعاونية رفض أصحاب الأراضي التخلي عن حقوق الملكية.

قضايا للمناقشة

١) تناول بالشرح والتعليق مفهوم إصطلاح " الزراعة التعاونية " وما هي العلاقة بين " الزراعة التعاونية " و " التعاونيات الإنتاجية " .. وموضحاً ... هل الزراعة الفردية .. أم الزراعة الجماعية ... هي أحسن السُبُلْ للمساعدة في حل مشكلة إكتظاظ الريف بالسكان ؟... على أن تؤيد شرحك بالتجارب التطبيقية في بعض الدول التي طَبقَّت هذا المفهوم.

٢) " هناك من يعتقد أن وحدة التشغيل الأكبر حجماً تمتاز عن الوحدة الصغيرة وتفوقها بسبب ما تُسمَّى بإقتصاديات أو وفورات الحجم ...".
علِّق على العبارة السابقة ، موضحاً ... إلى أي حد تُعتبر الوحدات الكبيرة متفوقة على الأصغر منها ؟... وهل تتأثر عمليات التشغيل الزراعي بالمساحة فحسب ؟... وما هو الموقف بالنسبة للعمليْات المتصلة بإستخدام الآلات ووقاية المزروعات والري ؟... وما هو موقف الإدارة بالنسبة للوحدات جميعاً .. صغيرها ، ومتوسطها ، وكبيرها.

٣) " يرى علماء الإدارة المزرعية أن إستخدام الآلات يعتبر من أوضح الأمثلة على إمكان إنقاص أو تعويض مثالب صغر حجم الوحدات الزرعية ".
علِّق على هذه العبارة ، شارحاً ما يستهدفه علماء الإدارة من المثال الذي ضربوه ... وهل يمكن تطبيق ذلك في مصر ، خاصة وأن مصر تتميز " بالحيازة القزمية " ؟..

٤) " نشر أحد العلماء الألمان بحثاً أوضح فيه أن مجال وقاية المزروعات هو مجال له أهميته الكبرى إذا تهددت زراعة محصول مُعَيَّن أمراض النباتات أو الحشرات ، حيث أنه في مثل هذه الحالة لا تفيد إجراءات الوقاية الفردية ، ويحسن القيام بالإجراءات الوقائية جماعياً ، وضرب العالم الألماني مثلاً بالتجربة المصرية في هذا المجال ".

علّق على العبارة السابقة ، موضحاً وفورات الحجم من وقاية المزروعات ، ورأيك الخاص في تجربة " الزراعات المشتركة " التي طبقتها ألمانيا في بعض القرى الألمانية ؟ ... وما مدى إمكانية تطبيقها في مصر ؟...

٥) ما الذي يعنيه علماء الزراعة بإصطلاح " المزرعة تحت الهامشية " ؟.. وما هو السبب وراء قولهم أن إنخفاض مستوى طرائق الإنتاج الزراعي ، يجعل أي ترشيد لهذه الطرائق مؤدياً إلى إنخفاض اليد العاملة اللازمة للزراعة ؟... وما هي الآثار التي ترتب على ذلك ؟... ناقش هذه الجوانب في ضوء ما ينادي به العلماء من إطلاق اليد العاملة الزراعية.

٦) " يرى بعض علماء الإقتصاد الزراعي أن كمية المنتجات الزراعية القابلة للتسويق من المزارع الصغيرة لكل فدان أقل منها في المزارع الكبيرة ، ألاً أنه على الرغم من ذلك ، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن غلة الفدان في المزارع الصغيرة أقل منها في المزارع الكبيرة فيما يتعلق بالإنتاج الكُلّي ".

ناقش هذا الرأي في ضوء الجهود المبذولة لزيادة فائض المنتجات المخصصة للسوق.

٧) " قال عالم هندي في إحدى مؤلفاته أن من المشكوك فيه ما إذا كان التحوُّل للزراعة التعاونية الذي يجري التخطيط له في الهند يؤدي حقاً إلى زيادة الفائض للتسويق ".

إشرح لماذا قال العالم الهندي مثل هذا القول في ضوء الإعتبارات التي يراها فيما يتعلق بالكثافة السكانية ؟...

٨) " يرى بعض علماء الإجتماع أن الإحتفاظ رسمياً بحقوق الملكية لا يُزيل تلقائيا العقبات النفسية في سبيل إدخال الزراعة التعاونية ".

ناقش هذا الرأي ، ثم وضح مفهوم العضوية الإختيارية ثم التنظيمات التعاونية ، وأثر النظام السياسي على هذا المفهوم.

الفصل الخامس عشر

إستراتيجية الإئتمان والصندوق الدولي

تعريف بتجارب الصندوق :

اشترك الباحث في أكتوبر(*) عام ١٩٨٥ بإلقاء بحث في النـدوة العلميـة التـي دعـت إليهـا اللجنـة الأمريكيـة للتنميـة التعاونيـة لمـا وراء البحـار وذلـك بمناسبة إنعقاد الحلف التعاوني الدولي لأول مرة في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة.

وقد عرضت في هذه الندوة تجربـة الصنـدوق الدولـي للتنميـة الزراعيـة الذي يطلق عليه إختصاراً (ايفاد)(**).

The International Fund for Agriculture Development (IFAD)

ونظراً لأن **الصندوق يهتم بأقل السكان حظاً وأكثرهم فقراً فـي الـدول النامية** ، وله تجارب عديدة في هذا المضمـار حيث قـام الصنـدوق حتـى هـذا التاريخ بتمويل ١٧١ مشروعاً في ٨٦ دولـة مـن دول أفريقيـا وآسـيا وأمريكـا اللاتينية.

لذلك يسعدني أن أعرض فيما يلي " خلاصة " لبعض تجارب الصندوق

---

* قدم الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير بحثاً في هذا المؤتمر ، ونُشر في مرجع " مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق " – الناشر مكتبة عين شمس.

** عرض هذه التجربة دكتور أو . تي . جراندي – كبير المستشارين الفنيين – قسم إدارة المشروعات بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

أولا – مقدمـــــة

١) أنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) على أثر توصيات مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد بروما عام ١٩٧٤ وتنصب مهمة الصندوق على **ثلاثة أهداف مترابطة هي زيادة إنتاج الغذاء وتحسين التغذية والقضاء على الفاقة في الريف** ، وتعبر عن ذلك الإتفاقية المنشئة للصندوق في عام ١٩٧٧ بما يلي :

"... هدف الصندوق تعبئة الموارد الإضافية وإتاحتها بشروط ميسرة للتنمية الزراعية في الدول النامية الأعضاء ، وتحقيقاً لهذا الهدف يقدم الصندوق التمويل أساساً للمشروعات والبرامج الموجهة خصيصاً لبدء نظم إنتاج الغذاء أو التوسع فيها أو تحسينها ، ودعم السياسات والمؤسسات المتعلقة بها في إطار الأولويات والإستراتيجيات القومية ، على أن يأخذ في الاعتبار : الحاجة إلى زيادة إنتاج الغذاء في أشد الأقطار فقراً ومعاناة من نقص الغذاء ، وإمكانية زيادة إنتاج الغذاء في الأقطار النامية الأخرى ، وأهمية تحسين مستوى التغذية بين أفقر السكان في الأقطار وتحسين أحوال معيشتهم ".

وطبقاً لهذه الأهداف قدم الصندوق مساعداته طوال فترة السنوات الثماني من وجوده كلها تقريباً إلى ١٧١ مشروعاً وبرنامجاً في ٨٦ قطراً بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وبلغت إرتباطاته الإقراضية المالية نحو بليوني دولار أمريكي موزعة على قروض المشروعات للتنمية الريفية (٢٩٪) وللتنمية الزراعية (١٩٪) وللإئتمان (١٧٪) ومشروعات أخرى

(١٦٪) وتشمل الثروة السمكية والثروة الحيوانية ، والتوطين ، والبحوث والإرشاد والتدريب.

٢) **والملمح البارز لأنشطة الصندوق هو أن يعمل لأقصى ما يستطيع على تحقيق مشاركة فقراء الريف** – وهم الفئة المستهدفة له – مباشرة في تخطيط وتنفيذ مختلف المشروعات والبرامج التي ينتظر أن تؤثر عليهم ، ويجد هذا الإتجاه نحو تحقيق المشاركة تعبيراً واضحاً عنه في إشراك الزراع وصيادي الأسماك المنظمين في جماعات أو شبه تعاونيات أو تعاونيات أو نوادي أو جمعيات أو إتحادات سواء مشاركة مباشرة أو غير مباشرة.

٣) ويهدف هذا البحث إلى **إلقاء بعض الضوء على أداء مثل هذه الجماعات في المشروعات التي يساعدها الصندوق مع التركيز على دور وأداء التعاونيات بصفة خاصة** ، ويوضِّح القسم الثاني منه بإختصار مختلف أنواع المنظمات الشعبية المشاركة في المشروعات التي يساعدها الصندوق مع العناية على الخصوص بالتعاونيات ودورها وأدائها ، ويتناول القسم الثالث معلومات متصلة عن أعمال الصندوق وأمثلة من مشروعاته في شعبه الأربع التي تشمل أفريقيا ، وآسيا ، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، ويتناول القسم الرابع أمثلة من المهام التي يراد إسنادها للتعاونيات ، والمساعدات التي تقدمها المشروعات والخبرات المكتسبة حتى الآن ، وسنوضح في القسم الخامس بعض العوامل التي تؤدي إلى نجاح أو فشل التعاونيات ، ونقدم أخيراً في القسم الخامس بعض التوصيات المستقاة من تجارب الصندوق وخبرته بقصد بيان بعض الإتجاهات المبتكرة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية بمشاركة التعاونيات.

ثانيا :عمليات الصندوق والمنظمات الشعبية الريفية
Rural People's Organizations In Ifad Operations

٤) ينص التكليف الصادر إلى الصندوق بوضوح على أن المشروعات والبرامج التي يساعدها **يجب أن تتجه إلى فقراء الريف رجالاً ونساء من فلاحين ، وعمال زراعيين معدمين لا يملكون أرضاً ، وصيادي أسماك صغار ، وهؤلاء هم الذين يجب أن يستفيدوا مباشرة أو بطريق غير مباشر من الأعمال التي تُنَفَّذ بموجب المشروعات المعانة من الصندوق** ، وتتطلب هذه السياسة مشاركة نشطة فعالة وتعبئة شاملة لكل من يهمهم الأمر.

٥) لذلك ينصح الصندوق دائماً الراغبون في الإستفادة من خدماته ومن بينهم الحكومات والمؤسسات والوكالات المشاركة في تخطيط وتنفيذ المشروعات بأن تتجه بسياساتها القومية دائماً إلى القطاع الريفي لاسيما فقراء الريف وصغار المنتجين ، **والصندوق يحرص في مباحثاته مع الحكومات على تأكيد أهمية البدء بالفقراء في سياسات التنمية وكذلك ضمان أن تُدعِمْ الحكومات الدور الهام الذي يؤديه القطاع الزراعي والريفي في التنمية الإجتماعية والإقتصادية الشاملة في البلاد.**

٦) تظهر داخل القطاع الريفي في أقطار كثيرة حاجة شديدة إلى زيادة فهم وتقدير أهمية مشاركة صغار المنتجين ، والنساء وغير الحائزين للأرض ، وغيرهم من الفئات الأقل حظاً في عملية التنمية ، **ومن المهم أيضاً أن يعي الفقراء أنفسهم أن تنمية أقليمهم ليس لهم فقط بل وبهم** أيضاً ، وتظهر هنا أهمية التجمعات الرسمية وغير الرسمية للزراع والصيادين المحليين بوصفها وسيلة ضرورية وحيوية لتعبئة فقراء الريف من أجل التنمية

التي تعتمد على الجهود الذاتية ، **إذ لا يتسنى مطلقاً إشراك المنتفعين منها بغير تنظيم على شكل من الأشكال ، وبقدر استقلال هذه التنظيمات ، وبقدر تناسقها وتجانسها تزداد قدرتها على الإسهام في التنمية وتحقيق أهدافها ،** ولا يصدق ذلك بالمعني الإقتصادي وحده أي من حيث الإستفادة من وفورات الحجم بل بالمعنى الإجتماعي والسياسي أيضا.

٧) يلتزم الصندوق إلتزاماً قويا بمساعدة المنظمات الشعبية في المناطق الريفية ، وإبتداء من أغسطس ١٩٨٥ ساعد الصندوق ٧٧ مشروعاً (بنسبة ٧٤٪ من مجموع مشروعاته عندئذ) في ٥٠ قطراً اشتركت في تصميمها جميعاً تجمعات غير رسمية من فقراء الريف **وتتألف هذه التجمعات أساساً من تعاونيات مختلفة الأنواع ، وكانت نسبة ٥٠٪ من هذه المشروعات السبعة والسبعين التي شاركت فيها منظمات الريفيين إما موجهة إلى التعاونيات أي أن التعاونيات هي المستفيدة أو منفذة بمعرفة التعاونيات في مكونات متنوعة منها.**

٨) توجد إلى جانب التعاونيات ذات الشكل الرسمي منظمات تقوم بمهمة حيوية في مشروعات كثيرة منها جماعات الزراع ، وجماعات النساء ، ونوادي الفلاحين ، ونوادي الشباب ، وجمعيات الزراع وصغار الحائزين ، وتشارك هذه الجماعات في ١٩ مشروعاً في الأقاليم الأربعة التي يعمل بها الصندوق ، وبعضها كان موجوداً فعلاً وبعضها الآخر نشأ في ظل المشروعات ، **وتركز هذه الجماعات أنشطتها في البداية علي الإئتمان أي القروض القروية بضمان المجموعة أو الإقتراض كمجموعة لأغراض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل** ، وللصندوق تجربة جيدة جداً بهذا الشكل من الإقراض في بنجلاديش ونيبال ومالاوي ، ويمكن توسيع نطاق مسئولية

الجماعة والعمل الجماعي يمتد من قطاع الإئتمان إلى أعمال الإرشاد فتتولاها جماعات الزراع أو نواديهم ، وحدث ذلك فعلاً في مالاوي **حيث أنشأت النوادي وجمعيات المساعدة التبادلية حقولاً إرشادية لنشر زراعة المحاصيل الجديدة أو الأنواع الجديدة بين أعضائها** ، وتعتبر هذه التجمعات طليعة رائدة تقوم على أساسها فيما بعد التعاونيات الرسمية المسجلة.

٩) **ويشجع الصندوق في مجال الري دعم إتحادات المنتفعين بالمياه أو إنشاء إتحادات وجمعيات جديدة لهذا الغرض** ، وتجري أعمال توزيع المياه والصيانة تحت مسئولية الجماعة ، ويدفع المنتفعون في مشروعات كثيرة رسماً سنوياً تستخدم حصيلته للتشغيل والصيانة ، **وسجلت في باكستان – على سبيل المثال – أكثر من ٢٠٠ جمعية جديدة للمنتفعين بالمياه** بموجب مشروع إدارة المياه وتوصيلها للحقول وتساهم كل هذه الجماعات مساهمة فعالة في جميع عمليات القنوات ويتطوع أعضاؤها لأعمال التجديدات بعملهم ومواردهم المالية ، وتنشط جمعيات المنتفعين بالمياه في الفلبين أيضاً تحت مشروع تطوير الري ، وشاركت مشاركة بناءة في مرحلة التخطيط لتصميم إنشاء القنوات وفي أعمال التعمير.

١٠) ومن أمثلة الأشكال الأخرى للمنظمات الشعبية التي يشجعها الصندوق ، مشروعات التجمعات التي تتألف للتنمية القروية العامة مثل اللجان أو المجالس القروية ، وجماعات التنمية القروية ، وجمعيات التنمية المحلية ، ونجد في مشروع التنمية الريفية بمرتفعات جنوب الجمهورية العربية اليمنية – على سبيل المثال – أن جمعيات التنمية المحلية على إتصال وثيق بالناحية الإرشادية من المشروع وينظم إمداد الريف بالمياه تحت هذا المشروع أيضاً ، **ويقوم المشروع بتسليم نظام المياه بعد إتمامه إلى جمعيات التنمية المحلية**

لتتولى تشغيله وصيانته ، نظراً لأن نظم المياه المحلية تحتل في برامج التنمية التي تتولاها هذه الجمعيات أعلى الأولويات بعد مشروعات الطرق والمدارس في الريف.

١١) تشارك جمعيات ائتمان وجماعات ائتمان ريفية كثيرة **في التسويق وأنشطة توريد مستلزمات الإنتاج إلى جانب نشاطها الأساسي في الإئتمان وتعبئة المدخرات ، بل يشارك بعضها في محو الأمية ، وتعليم الكبار ، ومشروعات الصحة والتغذية** ، وحتى لو كانت مشاركتها مقصورة على موضوع واحد معين فإن تحركاتها وأعمالها الجماعية من أجل غرض معين **تؤدي إلى إرتفاع ملموس في مستوى الفقراء والمطحونين** ، وليست الأبعاد النفسية الناشئة عن تحقيق النجاح والعمل معاً والعلاقات الودية والصداقات بأقل أثراً بالنسبة للأفراد الذين كثيراً ما عانوا من الإحباط لعدم إهتمام المجتمع بهم وموقفه السلبي إزاءهم ، ويجب الإهتمام كثيراً بهذه التأثيرات النفسية والتركيز عليها بوصفها عاملاً حيوياً لبناء أساسي سليم للكرامة الإنسانية والإعتماد على النفس والتنمية الجماعية بإشتراك الجميع.

١٢) **تقوم التعاونيات في مشروعات الصندوق بجميع المهام التي يتسنى لمثل هذه المنظمات القيام بها مثل التسويق وتوريد مستلزمات الإنتاج والإئتمان والإرشاد بل والإنتاج تعاونياً** ، غير أن الأنشطة التي تمارسها التعاونيات التي يساعدها الصندوق تتركز أساساً في توريد مستلزمات الإنتاج ، والتسويق ، والإدخار والإئتمان ، والتعاونيات في بعض الأحيان هي المنتفعة المباشرة للمشروعات ، أي أن مقومات المشروع توجه إلى التعاونيات القائمة في منطقة المشروع أو إلى إنشاء تعاونيات جديدة ، وفي

مشروعات أخرى لا تمثل التعاونيات الهدف المباشر لأحدى مقومات المشروع فحسب بل هي وكالته المنفذة بوصفها "منفذ"(*) تقديم الخدمات كالإئتمان فتقدمه إلى أعضائها بل وإلى غير الأعضاء أيضاً في بعض الأحيان ، وقد يعهد المشروع إلى منظمة قمة تعاونية بالقيام بمسئولية الوكالة المنفذة للمشروع بأكمله.

١٣) **يساعد الصندوق في إنشاء التعاونيات الجديدة ودعم القائمة منها بمنحها معونات مالية من أجل الإنشاء أو إدخال تحسينات على البنية الأساسية المادية مثل المستودعات والمخازن والمكاتب وغيرها** ، أو بتدريب الأعضاء والموظفين القائمين بعمليات التعاونيات أو المشاركين فيها بما فيهم موظفي الحكومة والقادة التعاونيين المنتخبين وأعضاء مجالس الإدارة ، أي أن أهم مساعدات الصندوق المبذولة للتعاونيات هي **بناء هيكل المنشأة سواء من ناحية المقومات المادية أو من ناحية المقومات البشرية.**

* Implementing agency.

ثالثا – خبرة الصندوق العملية مع التعاونيات

III. Ifad's Operational Experience With Cooperatives

١) إخترنا بعض حالات معينة من المشروعات التي يساعدها الصندوق وتشارك فيها التعاونيات لتكون أمثلة توضح المشكلات والإنجازات أيضا ، وتشمل هذه الأمثلة المختارة أنواعا متباينة من التعاونيات ، ومهمات متنوعة في التخطيط والتنفيذ في أقاليم الصندوق الأربعة ، ونقصد من سوق هذه الأمثلة إيضاح بعض مسائل رئيسية تناسب موضوع الندوة ومجال بحثها في أسباب نجاح وفشل التعاونيات.

٢) وليس مقاصد هذا البحث تقديم وصف كامل لجميع جوانب مشروع ما ، بل اقتصرنا في الجانب الوصفي على أقل قدر من التفاصيل الضرورية لايضاح المسائل الداخلة في مجال مناقشات الندوة ، ويصعب بالطبع على أي إنسان متصل إتصالا وثيقاً بأي نشاط ومشترك فيه أن يلتزم بالموضوعية الكاملة ، غير أننا حاولنا وسعنا الإلتزام بإتجاه نقدي تحليلي للتجارب المعنية وإيضاح محايد للإمكانيات والعقبات.

٣) وفيما يلي بيان المشروعات المختارة – المشار إليها بعاليه – والأقطار التي نفذت فيها :

- مشروع التنمية التعاونية للزراعة البعلية (المروية بالأمطار) بالأردن.
- مشروع تنمية مصايد الأسماك (جيبوتي).
- مشروع الإئتمان الزراعي (أثيوبيا).

- مشروع التنمية الزراعية (ومشروع صغار الحائزين الجاهالي والبنشار) – جامبيا.
- مشروع تنمية منطقة براني (ومشروع الإئتمان لصغار الزراع) – باكستان.
- مشروع التنمية الريفية في الجنوب الغربي (ومشروع بنك جرامين) – بنجلاديش.
- مشروع تنمية صغار الزراع – نيبال.
- مشروع التنمية الزراعية سيارا – البرازيل.

٤) مشروع التنمية التعاونية للزراعة البعلية .. بالأردن :

The Cooperative Development of Rainfed Agriculture Project in Jordan

غرض المشروع زيادة إنتاج محصولات الحبوب والبقول والفاكهة والثروة الحيوانية والإرتفاع بدخل حوالي ٧٥٠٠ أسرة من الزراع ، وبدأ المشروع عام ١٩٨١ ويتألف من أنشطة حقلية On farm وغير حقلية Off farm تشمل الإئتمان الموسمي ومتوسط الأجل لتحسين إنتاج المحصولات الحقلية ، وإنشاء البساتين وزرع الأشجار ، وتحسين الإنتاج الحيواني وشراء الآلات الزراعية ، وتتولى المؤسسة التعاونية الأردنية مهمة الوكالة المنفذة للمشروع كله ، كما أنها المستفيد المباشر من جزء من القرض وهو الجزء المخصص لتحسين القدرات الإدارية والتنظيمية بالمؤسسة ذاتها.

٥) أنشئت المؤسسة التعاونية الأردنية عام ١٩٦٨ في شكل مؤسسة شبه حكومية تتولى كل الشئون التعاونية في الأردن ، ومهمتها الرئيسية النهوض بالجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق تقديم الإئتمان الزراعي

وتوريد مستلزمات الإنتاج ، والقيام بخدمات التسويق وتقديم المشورة الفنية للتعاونيات وأعضائها ، وتتألف غالبية أعضاء المؤسسة التعاونية الأردنية من فلاحين صغار ومتوسطين ولذا اتفق أثناء مراحل تخطيط المشروع على أن المؤسسة التعاونية الأردنية خير من يقوم بتنفيذ المشروع كله.

٦) عضوية المؤسسة التعاونية إختيارية وفردية وإن كانت **بعض التعاونيات تتعامل على أساس الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج والعمل الجماعي في الأنشطة الإنتاجية** ، والغرض الأساسي للجمعيات التعاونية تقديم الإئتمان ومستلزمات الإنتاج **ويحفز الزراع – لاسيما صغارهم – إلى الإنضمام للمؤسسة أنه يتيسر لهم بهذه العضوية الحصول على الإئتمان النظامي ومستلزمات الإنتاج بأسعار مخفضة** ، وزاد عدد الجمعيات التعاونية زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية ، ونجح الجزء الخاص بالإئتمان في المشروع نجاحاً باهراً لاسيما في ما يتعلق بالمحصولات الحقلية ، وتربية الضأن ، وخدمات الميكنة الزراعية.

٧) عين المشروع أثناء التنفيذ عشرة مسئولين ائتمانيين جدد ودربهم على العمل ، وتلقى ٢٨ موظفاً من موظفي المؤسسة تدريباً في الخارج ، كما تلقى ٦٨ مديراً من مديري الجمعيات التعاونية تدريباً محلياً ، واستطاع المشروع أن يحقق أهدافه حتى الآن فيما يتعلق بتقديم الإئتمان وتدعيم قدرات المؤسسة التعاونية ، غير أنه فيما يتعلق بحرص الصندوق على أن يكون المنتفعين المباشرون من صغار الزراع لدينا مسألتان ينبغي إثارتهما.

٨) تتجه مكونات المشروع إلى أعضاء المؤسسة التعاونية الأردنية ، ولذا فإن الجماعات الأساسية التي يستهدفها الصندوق – أي أصغر الزراع وغير الحائزين – قد لا تستطيع الإفادة مباشرة من التحسين الذي طرأ على

موارد الإئتمان ، وتقف في سبيل استفادة بعض هؤلاء عقبة تمنعهم من الإشتراك في عضوية الجمعيات التعاونية وتتمثل في رسم العضوية الذي يتراوح بين ٢٥ ديناراً أردنيا و ٥٠ ديناراً أردنياً ، وهو مبلغ يوازي بين ١٠٪ و ٢٠٪ من الدخل السنوي المتوسط للأسرة المشتغلة بالزراعة (في عام ١٩٨٠).

٩) يشترط للحصول على الإئتمان متوسط الأجل (تربية الأغنام وماشية الألبان) تقديم ضمان في شكل ملكية للأرض أو مورد دخل منتظم من غير الزراعة ، وتتجه التعاونيات الزراعية إلى خدمة صغار الزراع ومتوسطيهم ، غير أن بعض الزراع قد لا يمكنهم تقديم الضمان المطلوب ، ولا تشترط المؤسسة مثل هذا الضمان مقابل الإئتمان قصير الأجل ، **إذ تقدم القروض قصيرة الأجل من خلال التعاونيات التي تضمن سدادها** ، ويستفيد الزراع أعضاء التعاونيات من خدمات الإرشاد التي تقدمها محطات الآلات الزراعية ووحدات تنظيف البذور ، ولذا لا ينال هؤلاء الزراع قروضاً لشراء مثل هذه المستلزمات.

١٠) غير أنه مع وجود العقبات والعراقيل المشار إليها فقد إتضح أن مثل هذا المشروع مازال يعد مناسباً كقناة جيدة لتحقيق أهداف الصندوق ، فغني عن البيان في المقام الأول أن المساعدة في تنمية وتطوير الزراعة البعلية الصغيرة في الأردن أمر ظاهر الأهمية بل هو في الدرجة الأولى من الأهمية سواء من وجهة نظر ضرورة إنتاج الغذاء أو تحسين التغذية أم القضاء على الفقر ، ويجب في المقام الثاني ملاحظة المكاسب غير المباشرة الناشئة عن مثل هذه المشروعات والتي لا يستفيد منها المستفيدون المباشرون وأسرهم فحسب ، بل تمتد فائدتها إلى كل المستفيدين بطريق غير مباشر من

إزدياد فرص العمالة ، والدخول وتوافر الغذاء ، رغم أن هذه الفوائد غير المباشرة يصعب حسابها.

١١) مشروع تنمية مصايد الأسماك – جيبوتي :

The Artisanal Fisheries Pilot Development Project

وافق الصندوق على هذا المشروع في عام ١٩٨٠ **وأهدافه الثلاثة الأولى تنمية قطاع مصايد الأسماك بإدخال التكنولوجيا المحسنة ، ودعم إمكانيات إدارة المصايد وخدماتها بوزارة الزراعة ، ودعم المنظمة التعاونية لمصايد الأسماك لتتغلب على ضعفها** ، وحقق المشروع إنجازات معقولة في الجانب الإنتاجي رغم أنها جاءت أقل من المنتظر ، وزاد إنتاج الأسماك من ١٩٠ طناً إلى ٥٩٠ طناً ، أما من الجانب التنظيمي للمنظمة التعاونية لمصايد الأسماك فقد **وضع إطار تنظيمي لخدمات الإئتمان وأنشئت شبكة تسويق تشمل عدة منافذ لبيع الأسماك في المناطق الريفية والحضرية ، وزاد عدد الصيادين المنضمين للجمعية التعاونية** ، وأصبحت الأسعار على مدار العام أفضل بالنسبة لمحصولهم عن سعر السوق ، وقدمت عدة تسهيلات مجانية للأعضاء التعاونيين.

١٢) **غير أن هذا الشكل من الدعم والإعانة ليس تدبيراً صحياً** يعين الجمعية التعاونية على البقاء والإستمرار على المدى الطويل ، ولم تفد الإعانة والدعم لمدة ثلاث سنوات في جعل هذه الجمعية تقف على قدميها معتمدة على مواردها الخاصة ، وكانت هذه الجمعية – مثل كثير غيرها في الأقطار النامية – قد أنشئت بمعونة من الحكومة ، وقد فحص الصندوق الجمعية وتنظيمها وتبادل الحوار مع الحكومة بإستمرار بحثاً عن الوسائل التي تكفل لها الإستقلال تدريجيا.

وصممت مرحلة ثانية للمشروع اتفق بمقتضاها على فصل إدارة الثروة الحيوانية عن إدارة مصايد الأسماك ومراجعة اللائحة الداخلية للجمعية التعاونية لكفالة مزيد من الحرية في صنع القرار ، واتفق أيضاً على فصل حسابات الجمعية التعاونية عن حسابات إدارة المصايد في وزارة الزراعة ، وعلى أن تُعِدْ بإنتظام حسابات تُراجَعْ بمعرفة مراجع حسابات ، وإدخال تعديلات على هيئة موظفي منظمة المصايد التعاونية وتعيين عدد من الموظفين الإضافيين ، **ووافقت السلطات على إعداد برنامج عمل لإنهاء المعونات غير المنتجة تدريجياً وإستبدال الخبراء الأجانب بآخرين محليين** خلال أربع سنوات ، ووافقت الحكومة أخيراً على أن تمارس المؤسسة التعاونية للمصايد تسعيراً مرناً للأسماك ، وقد تكون هذه خطوات في إتجاه تحقيق إستقلال الجمعية التعاونية لصيادي الأسماك.

١٣) مشروع الإئتمان الزراعي في أثيوبيا :

يقصد هذا المشروع إلى هدفين :

١) حث التنمية الريفية بتقديم الإئتمان للتعاونيات والزراع مساندة للإنتاج الزراعي والتسويق والتجهيز.

٢) دعم بنك التنمية الزراعي الصناعي ليتمكن من التوسع في الإقراض الزراعي لتحسين إمكانيات التعاونيات وقدرتها على إدارة إستثماراتها ولتصبح منافذ فعالة لتوصيل القروض الى الزراع.

ويتألف المشروع – والحالة هذه – من جزئين أو مكونين : الأول تقديم الإئتمان والثاني بناء المؤسسات.

١٤) إنبثقت التنمية التعاونية الأخيرة في أثيوبيا عن قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٧٥ الذي أمم الأرض الزراعية ووضع حد أقصى للدورة

الزراعية فصارت مساحتها ١٠ هكتارات على الأكثر وأنشأت الحكومة ثلاث مؤسسات كبرى هي : إتحادات المزارعين ، وتعاونيات الخدمات ، وتعاونيات الإنتاج، وقصدت الحكومة في الأصل إلى أن تتولى إتحادات المزارعين زراعة الأراضي كلها ، لكن لم ينضم الى عضوية تلك الإتحادات سوى أقل من ١٪ من مجموع سكان الريف برغم الجهودالكبرى التي بُذلت في الترويج لها ، أما جمعيات الخدمات فقد انتشر قيامها سريعاً وإنضم لعضويتها نحو ٧٠٪ من مجموع الزراع ، وتتولى جمعيات الخدمات كالمفروض رسمياً تقديم خدمات تشمل : توريد مستلزمات الإنتاج ، والسلع الإستهلاكية ، وتقديم الإئتمان والقيام بخدمات التسويق وغيرها لأعضائها لكن أغلب هذه الجمعيات ما تزال في مراحلها الأولى ولا يمكنها حتى الآن سوى بيع السلع الإستهلاكية وتقديم بعض المساعدات التسويقية.

١٥) **يقدم المشروع الإئتمان من خلال تعاونيات الخدمات** ، لكنه واجه منذ بدايته في ابريل ١٩٨٤ بطلبات تقدم له للحصول على قروض من أجل ثيران الجر Draft oxen تفوق التقديرات التي وضعت للمشروع بنسبة ٢٧٥٪ ،.وأدى ذلك إلى مشكلات كبرى إدارية وإجرائية عانت منها تعاونيات الخدمات وبنك التنمية الزراعي الصناعي ، ولم تَسْتَطِيعْ المساعدات التي يقدمها المشروع أن تهيئ التعاونيات والبنك للنهوض بالأعباء وما تتطلبه من قوى عاملة لا من حيث العدد ولا من حيث الكفاءة مما يلزم لمشروع الإقراض لشراء الثيران ، وزاد في عدد المشكلات تلك الناشئة عن قلة خبرات تعاونيات الخدمات في تقديم الإئتمان وإدارته ، ونشأ عن ذلك أخطاء إجرائية وأخطاء في التقارير ، وإقراض الجمعيات غير مسجلة وتجاوزات أخرى.

١٦) واتضح من هذه التجارب أن الأجهزة القائمة المنفذة لم تخضع للتقييم الدقيق قبل تنفيذ المشروع ، فلم تتوافر القدرات اللازمة في وقت مبكر سابق بحيث تكون على إستعداد لتحمل الأعباء الإضافية التي أسندت لتعاونيات الخدمات وبنك التنمية ، **وكان يجب إمداد المستويات المختلفة بهذه الجهات بالتدريب والعون في الإمكانيات المادية قبل الإقدام على التنفيذ الفعلي لبرنامج الإقراض من خلالها** ، وازاء هذه المعوقات الخطيرة مع الزيادة غير المتوقعة في الطلب على قروض الثيران كان من الأفضل لو اتخذ التنفيذ إتجاهاً أكثر حذراً وتدرجاً ، ولو نظرنا إلى الموضوع نظرة فاحصة لرأينا أنه كان في الوسع تصميمه وتدريجه في مراحل بطريقة أقرب ألى الصورة المثلى ، ومع ذلك فقد أمكن تنفيذ المشروع برغم طبيعته وما أحاط به من معوقات ، بحيث إنتفع منه بلا ريب عدد كبير من الأسر المشتغلة بالزراعة وسط هذه الظروف شديدة الصعوبة ، وهذا أمر يلفت النظر ويستحق الملاحظة.

١٧) مشروع التنمية الزراعية في جامبيا :

The Agricultural Development Project in the Gambia

يهدف المشروع إلى تقوية ومساندة تعاونيات التسويق الأساسية القائمة كغرض أساسي للمشروع الذي يشمل أيضاً تحسين المحاصيل وإستيراد الأسمدة والناحية التنظيمية في المؤسسات ، وإتضح من مرحلة سابقة في المشروع الحاجة إلى المشاركة المحلية القوية في مراحل التخطيط ضماناً للإلتزام الضروري في مرحلة التنفيذ ، **وإتضح أيضاً أهمية النهوض بالأنشطة الزراعية للنساء ، وحاجة الإتحاد التعاوني الجامبي والتعاونيات الأساسية إلى مزيد من العناية ودعم الكيان.**

١٨) **وترجع جهود التنمية التعاونية في جامبيا إلى عـام ١٩٥٥** حين أنشئت إدارة التعاون ومنذ ذلك الحين أنشئ الإتحاد التعاوني الجامبي الذي أصبح يشكل مع الجمعيات التعاونية الأساسية وعددها ٨٢ جمعية ومراكز الشراء شبكة تغطى البلاد كلها ، وتعمل مراكز الشراء هذه كتوكيلات رسمية معتمدة لشراء الفول السوداني ، ومنافذ لتوزيع مستلزمات الزراعة ، أما التعاونيات فهي المصادر الرئيسية للإئتمان الزراعي النظامي ، وتلقى الإتحاد التعاوني في الماضي مساعدات من جهات دولية مثل منظمة العمل الدولية ووكالة التنمية الدولية الأمريكية لتثقيف الأعضاء وتدريب الإدارة.

١٩) ويحاول المشروع الذي بدأ تنفيذه في يوليو ١٩٨٤ تطوير وتدعيم التعاونيات الأساسية لتصبح تعاونيات متعددة الأغراض للزراع ذات فاعلية في توريد مستلزمات الإنتاج وتقديم الإئتمان وخدمات التسويق وذلك تمشياً مع جهود الحكومة في دعم التعاونيات ، وسيدخل المشروع نظام منح الإئتمان للنساء والإقراض الجماعي.

٢٠) وبدأ المشروع بداية مشجعة سواء في أنشطة الإنتاجية أو الرامية إلى تنظيم المؤسسات غير أن الإتحاد التعاوني يواجه مشكلات مالية بسبب إنخفاض معدلات تحصيل القروض إلى ٤٠٪ وتأثر الموسم الزراعي الأخير بسبب الجفاف مما يشكك في إمكانية الزراع على الوفاء بالتزامهم سداد القروض في مواعيدها للتعاونيات الأساسية **وتقضي القواعد الموضوعية بأن التعاونيات التي يقل متوسط نسبة تحصيلها عن ٨٥٪ (على أساس الثلاث سنوات الأخيرة) لا يمنح لها ائتمان في الموسم المحصولي التالي** ، وطبقاً لهذه القاعدة لم تستحق الإئتمان من الإتحاد التعاوني في موسم ١٩٨٦/٨٥ سوى ١٠ جمعيات فقط من بين ٨٢ جمعية تعاونية أساسية ، ولا يمنح الإتحاد

التعاوني قروضاً للمعدات الزراعية نظراً للمخاطر التي تحوط هذا النوع من الإئتمان وأهمها سوء نتائج التحصيل ، لكن تجري الآن دراسة مستفيضة لإمكانية منح قروض متوسطة الأجل لمجموعات الزراع من خلال التعاونيات الأساسية ، ويحتمل أن يبدأ الإتحاد التعاوني في تنفيذ هذا النوع الجديد من الإئتمان في الموسم الزراعي القادم بصفة تجريبية ، ولا يزال الوقت مبكراً لإصدار حكم على ما إذا كان تأهيل التعاونيات التقليدية في جامبيا على أساس نظام الإتحاد التعاوني والجمعيات الأساسية سوف يلقى نجاحاً ، وقد تكون الخطوات الجديدة المتمثلة في منح الإئتمان للنساء والإقراض الجماعي خطوات حاسمة في هذا الصدد.

٢١) حقق مشروع " جاهالي وباشار" لصغار الحائزين والذي يساعده الصندوق نجاحاً ملحوظاً على أساس نظام المجموعة التعاونية الصغيرة التقليدية ، واكتسب الصندوق تجربته فيما يختص بإشراك النساء في التنمية الزراعية بالبلاد من هذا المشروع حيث ساعد الصندوق النساء مساعدة فعالة وحافظ على حقوقهن وحماها بوصفهن الزارعات التقليديات للأرض ونفذ المشروع بغرض زيادة إنتاج الأرز في منطقتي مستنقعات بغرض تحقيق الإكتفاء الذاتي على مستوى الأسرة ومستوى البلاد كلها أيضاً ، ونجح المشروع نجاحاً كبيراً **فيما يختص بمشاركة النساء في التنمية ، وكانت النساء المستفيدات الرئيسيات من المشروع لأنهن المشتغلات بزراعة المحاصيل اللازمة للمعيشة** ، خاصة زراعة الأرز في مناطق المستنقعات ، وكان إدخال نظم الري المحسنة قد أدى في الماضي إلى إنتقال السيطرة على الأرض والإنتاج من النساء إلى الرجال ، ولذا كان على الصندوق أن يحسب

حساب المشاكل العاجلة التي تنشأ عن الآثار السيئة للتحديث على أحوال المرأة الإجتماعية والإقتصادية.

٢٢) **علم الصندوق أن حماية حقوق المرأة في ظل التقاليد الموروثة والتقسيم الطبقي الإجتماعي السائد ونظام القوى لن تكون مهمة سهلة ،** ولذا عين مستشاراً خاصاً لتقديم النصح إلى لجان تخصيص الأراضي التي أمكن من خلالها معرفة الزراع الأصليين أما الملامح الرئيسية للنظام الجديد المقترح لتوزيع الأراضي فهي ، تخصيص ٤٤٠ هكتار من الأرض المروية بالمضخات من أجل ١٦٦٣ مزارعاً ٣ر٩٩٪ منهم نساء ، وتوزيع ٤٢٠ هكتار في حقل باشار على ١٠٩٠ مزارعاً كلهم من النساء ماعدا خمسة.

٢٣) سيتابع الصندوق هذه الإنجازات بإشراف وثيق ومراقبة دقيقة لعدة عوامل رئيسية مثل توزيع اليد العاملة والتغيرات التي تطرأ على حيازة الأرض ورقابة الإنتاج وأعمال التسويق وتعمل في زراعة معظم قطع الأرض امرأتان أو ثلاثة نساء في " سنكيرو"(*) واحد (وحدة الإنتاج الرئيسية) وتقوم كل واحدة منهن في العادة بزراعة قطعة صغيرة من الأرض لتحصل منها على دخل نقدي خاص بها ، ويحتمل أن تفيد هذه الخطة كأساس سليم لإتجاه مبتكر نحو التنمية التعاونية.

٢٤) **مشروع تنمية منطقة باراني – بباكستان :**

In Pakistan, the Barani Area Development Project

بدأ هذا المشروع عام ١٩٨١ وتمثل التنمية التعاونية فيه مكوناً رئيسياً إلى جانب حماية التربة والمحافظة على موارد المياه ، والإرشاد الزراعي ، وتنمية الثروة الحيوانية ، وتدريب الموظفين ، والمعونة الفنية ، وتقرر إنشاء

(*) Sinkiro (the basic unit of production and the cooking unit).

جمعيات تعاونية في الجهات التي لا توجد بها مثل هذه الجمعيات لتمكين صغار الزراع من الحصول على مستلزمات الزراعة من ناحية ولتسويق منتجاتهم من ناحية أخرى ، ويصاحب ذلك أيضاً دعم وتقوية التعاونيات القائمة فعلاً ، وأُسند للتعاونيات مهمة المساعدة في تنفيذ الأنشطة الميدانية للمحافظة على التربة في المزارع ذاتها ، ويساعد المشروع في إختيار مديري وسكرتيري التعاونيات وتدريبهم.

٢٥) وأُنشئت أثناء تنفيذ المشروع جمعيات تعاونية جديدة إضافية على مستوى القرية في كل القرى لتكون وسيلة إنتقال منافع المشروع إلى صغار الزراع **وإتُّبِع في إنشائها أسلوب " من القاعدة إلى القمة Bottom-Up " القائم على المشاركة الفعالة من جانب الزراع الذين تلقوا تدريباً وتثقيفاً تعاونياً من خلال المشروع ، وروعي عند تعيين سكرتاري التعاونيات أن يختاروا من نفس القرى التي بها هذه الجمعيات** على أن يقوموا بمهمة رجال الإرشاد الزراعي والقادة في حث المجتمع على مستوى القرية ، أي أن عملهم يتجاوز مجرد إدارة الجمعيات التعاونية ومسك حساباتها ، وادخلوا – لهذا السبب – في برنامج الإرشاد الزراعي.

٢٦) ويعتبر المشروع حتى الآن على درجة جيدة ومرضية ويسير سيراً حسناً نحو تحقيق الأهداف المحددة للتعاونيات ، ومن حيث إنشائها أو تجديد حيويتها ونشاطها تجاوز المشروع ما خطط له من معدلات بفضل حماس الزراع ، فأنشئت ٦٠ جمعية جديدة ، وجددت ١٨ جمعية قائمة وزاد عدد أعضاء التعاونيات بنحو ٢٥٠٠ عضواً ، ويرجع كل ذلك ولو جزئياً على الأقل إلى منح التعاونيات القروض الموسمية لأعضائها بغير فوائد.

٢٧) غير أنه رغم زيادة عدد وعضوية الجمعيات التعاونية لم تتحقق أهداف التنمية التعاونية الأخرى التي رمى إليها المشروع وهي المساعدة في أنشطة التسويق والمشاركة في برنامج صيانة التربة والمياه ، وأنشطة العون الذاتي القروية ، وما تزال كل الجمعيات التعاونية تقريباً في منطقة المشروع " جمعيات(*) تقليدية نمطية " يقتصر نشاطها على تقديم الإئتمان ولم تصبح بعد وسيلة مشاركة في أنشطة التنمية الإجتماعية الأخرى وتقدر إزاء ذلك إعداد برنامج لتنويع النشاط التعاوني ليتجاوز الإقتصار على الإئتمان ، مع تخطيط إطار تتكامل فيه الجمعيات التعاونية مع أغراض المشروع الأخرى في أقصر وقت ممكن وبطريقة أكثر فعالية.

٢٨) وتبدو القضايا واضحة نسبياً هنا أيضاً ، حيث ثبت أن الإئتمان المعان اجتذب الزراع الى عضوية الجمعيات التعاونية التي يفترض فيها أنها أدوات فعالة للتنمية والتنفيذ في الزراعة وفي القرى على السواء ، لكن لم يتحقق المفروض بحيث أثير تساؤل حول إمكانية وسلامة الإستمرار في تقديم الإئتمان المدعم بالإعانات بمعزل عن ممارسة الأنشطة الأخرى ؟... ونجد في الجانب المقابل أن مشروع الإئتمان لصغار الزراع الذي يموله الصندوق وينفذه بنك التنمية الزراعي الباكستاني أمكنهما عن طيق التطبيق العملي دعم قدرة نظام الإئتمان ونشره على نطاق واسع عن طريق وحدات متنقلة تتصل بالزراع أفراداً وجماعات ، وأثبت المشروع أن الفئة المستهدفة إستفادت من مزاياه ، فقد زاد دخل الوحدة الزراعية التي تقل عن ٥ر١٢ إيكر بنسبة ١١٤٪ وحققت الوحدات التي تتراوح بين ٥ر١٢ إيكر و٢٥ أيكر زيادة في

(*) " Traditional standard societies " .

الدخل نسبتها ٩٧٪ وبلغت هذه الزيادة ٨٣٪ بالنسبة للوحدات التي تزيد على ٢٥ إيكر ، مما يثبت الناحية الإيجابية في توزيع الدخل بموجب المشروع.

٢٩) وإتضح أن **توافر الإئتمان النظامي الموثوق فيه أهم كثيراً من حيث الآثار الإيجابية من مجرد تنفيذ نظم إئتمان معان** عارضة ولا يسفر كلاهما عن قيمة حقيقية ونفع في التنمية الزراعية والقروية عامة أو في أغراض بناء المؤسسات **إلا إذا اقترن الإئتمان بنظام جيد** وواقعي للإدخار وتكوين رأس المال ، ونظام موثوق به لتوريد مستلزمات الإنتاج والسلع الإستهلاكية ، ونظام تسويق لفائض الإنتاج ، ويحتمل أن يكون هذا عاملاً هاماً يفسر... لماذا تفشل التعاونيات المتخصصة التقليدية في الأقطار النامية ؟... بينما تنجح الجماعات غير الرسمية التي تمتاز بالمرونة وقابلية التطويع للظروف ، وتستطيع توجيه العمليات ونفعها إلى المشاركين والمنتفعين المستهدفين بما يتلاءم مع إمكانياتهم والعوائق التي تحيط بهم.

٣٠) **مشروع التنمية الريفية في جنوب غرب بنجلاديش :**

The Southwest Rural Development Project in Bangladesh

دخل المشروع حيز التنفيذ عام ١٩٨٢ كرابع مشروع من سبعة مشروعات ساعدها الصندوق في بنجلاديش حيث بلغت إرتباطات الصندوق نحو ١٤٠ مليون دولار أمريكي وتشمل الأهداف الأساسية للمشروع :

١) زيادة إنتاج الغذاء بحصول الزراع على الري ومستلزمات الإنتاج.

٢) بناء المؤسسات بتحسين إدارة وعمل التعاونيات.

ويشجع المشروع الزراع ، **خاصة من لا يملكون أرضاً على الإنضمام لعضوية التعاونيات للحصول على العون اللازم للأنشطة المصممة لهم**

خصيصاً وتطوير تلك الأنشطة ، ويركز المشروع أنشطته حول الإتحاد التعاوني المركزي في أبازيلا والجمعيات التعاونية بالقرى ، ويتولى الإتحاد والتعاونيات القروية تقديم القروض متوسطة الأجل الى أعضائها ، وتتلقى الجمعيات القائمة والمنشأة حديثاً عوناً لكي تستكمل أجهزتها الوظيفية والمادية ، أي أن التعاونيات هي الهدف المباشر للمشروع من ناحية الإستفادة منه وهي أيضاً الأجهزة المنفذة له.

٣١) وتوجد في بنجلاديش أيضاً تعاونيات تقليدية يرجع تاريخها إلى عام ١٩٠٤ ، وقد كانت كثيرة النشاط في الماضي ، وإقتصر عملها الآن على تقديم الإئتمان خاصة لمعدات الري ، ولا تدخل ضمن جهاز الإتحاد التعاوني المركزي والتعاونيات القروية ، **وأقامت الحكومة عام ١٩٧٤ وكالة جديدة ، باسم برنامج التنمية الريفية المتكاملة ، مهمتها الدعم الإداري للتوسع في نظام الإتحاد التعاوني المركزي والتعاونيات الريفية** ، وتعمل الوكالة الجديدة على إدماج النظامين التعاونيين معاً ، وتقوم وكالة برنامج التنمية الريفية المتكاملة بمهمة الإتصال بين النظام التعاوني والأجهزة الحكومية وتساعد نظام الإتحاد المركزي وتعاونيات القرى لكي تصبح منظمات مستقلة ذاتياً وذات إدارة ذاتية وقادرة على البقاء والإستمرار مالياً.

٣٢) وتقوم الحكومة بتنفيذ عملية الإدماج ، ولم يحدث تقدم كبير في هذا الصدد حتى الآن ، ونشأ نوع من التنافس والغيرة بين النظامين التعاونيين مما يهدد بإضعاف الجمعيات التعاونية عموما ، ويلاحظ أن مهمة تقديم الإئتمان إلى أعضاء الجمعيات لا تسير سيراً مرضياً وكافياً برغم أن عدداً من الموظفين الجدد عينوا بالإتحاد التعاوني المركزي والجمعيات القروية وتلقوا

تدريباً على أعمالهم ، وكذلك برغم زيادة عدد الجمعيات القروية زيادة كبيرة وتتركز المشكلات في مجالين :

الأول : عدم كفاية التقارير عن الإئتمان.

والثاني: تراجع معدلات سداد القروض.

وتعرقل المشكلات الإدارية على المستويين المركزي والمحلي الأداء الفعلي في نظام التعاونيات التقليدية في البلاد كلها عامة وفي تلك التعاونيات بوجه خاص.

٣٣) ويختلف ذلك إختلافاً بيناً عن مشروع بنك جرامين Grameen Bank الذي يساعده الصندوق أيضاً ويمتاز بالحيوية الدافقة ، فتدرج من بداية محلية متواضعة بغرب شيتاجونج Chittagong عام ١٩٧٦ الى برنامج جيد التنظيم والإنضباط يؤثر على حياة مئات الألوف من الرجال والنساء المعدمين الفقراء جداً ، ويبدأ المشروع عمله بتدريب مجموعات صغيرة متماسكة تعمل معاً عادة في وحدات أكبر حجماً تستطيع أن تقوم بأنشطة تعاونية هامة.

٣٤) وينهض هذا البرنامج الرائد الذي يهدف إلى زيادة دخول الفقراء الريفيين الذين لا أرض لهم وتحسين معيشتهم ، على الإعتقاد بأن عدم توافر رأس المال الكافي بسعر مناسب كان العقبة الكأداء التي يصطدم بها الفقراء ، وقيل أنهم لو زودوا بالإئتمان مع ضمانات معقولة لوجدوا مجالاً للعمل بالإشتغال في مهن التجهيز والصناعة المعتادة وتخزين وتسويق المنتجات الزراعية ومستلزمات الزراعة وخدمات النقل فيقهرون الفقر في النهاية.

٣٥) واتضح أن فكرة تكوين مجموعات إختيارية من خمسة أشخاص تضمن كل منها القروض التي تقدم لعضو الجماعة وتلتزم بذلك تبادلياً ومعنوياً وأخلاقيا ، إنما هي فكرة جيدة وقابلة للتنفيذ تحل محل الضمانات التقليدية ،

وإجتذبت هذه الفكرة بعد أن حققت نجاحاً مبدئياً إنتباه بنك بنجلاديش وبعض البنوك التجارية فقدمت البنوك لها المساندة وانتشرت في شيتا جونج ثم في مناطق أخرى من البلاد ، وساند الصندوق هذه العملية مساندة قوية منذ ١٩٨٠ بصفتها مكوناً من مكونات مشروع الإئتمان الريفي لصغار الزراع ، ويساندها الصندوق الآن إبتداء من عام ١٩٨٥ كمشروع منفصل هو مشروع بنك جرامين (بنك القرية).

٣٦) إستطاعت فكرة بنك القرية (بنك جرامين) أن تدخل تنوعات عديدة على الممارسات الإئتمانية والتعاونية السابقة التي إتصفت بالجمود ، وطبقت الفكرة إجراءات تلقى قبولاً عاماً لكنها لا تطبق عادة على إقراض الفقراء ، فتصرف القروض للأفراد أو الجماعات حسب شروط ونصوص موضوعة ومعروفة مع إيضاح الغرض من القروض بوضوح ، وتتنوع هذه الأغراض وتتناول كل نشاط إقتصادي قانوني يؤدي إلى زيادة في دخل المقترض ، ولا يشترط تقديم ضمان من الأنواع التقليدية ، ولا تتعدي مدة القرض سنة واحدة على الأكثر ، ويتحتم على المقترض الإشتراك إجبارياً في نظام الإدخار ، وتستخدم المدخرات أو جزء منها في الإقراض ، **ويتميز نظام بنك القرية بملمح هام هو الطريقة المكثفة للإنضباط والإشراف والخدمة ،** وتساعد جماعات المقترضين البنك في تحصيل القروض وتمارس أيضاً مختلف أشكال الإنضباط الذاتي في داخلها وبين أعضائها مما ينقص تكاليف خدمة القروض.

٣٧) ولا يسمح بالإقتراض من بنك القرية سوى الأشخاص الذين يمتلكون أقل من نصف إيكر من الأرض الزراعية أو يمتلكون أصولاً أخرى تساوي قيمتها أقل مما يساويه إيكر واحد من الأرض الزراعية بالأثمان

المحلية ، **ويعترف نظام بنك القرية بالنساء كمستحقات للإقراض وكقوة إقتصادية قوية يعتمد عليها** ، ولبنك القرية فروع ويمنح كل فرع مميزات عن الربح الذي قد يحققه ، ولا تستخدم الفروع أي مركبات موتورية ، ويعمل بكل فرع هيئة موظفين ميدانيين مكونة من ثلاثة رجال وثلاث نساء ، وتشكل النساء الآن ٥٢٪ من مجموع المقترضين.

٣٨) وتصل نسبة التحصيل الي ٩٩٪ وهي نسبة مرضية جداً ، وتندمج جماعات المقترضين المكونة كل منها من ٥ أفراد في مراكز كل مركز مؤلف من عدد يصل إلى ١٠ جماعات ، ويعقد المركز إجتماعاً أسبوعياً مع أحد موظفي البنك ، **ويقرر المركز منع القروض عن الجماعات التي يتأخر أعضاؤها عن السداد** ، ويفيد الضغط المعنوي الناشئ عن ذلك في حفز المقترضين على السداد في وقت الإستحقاق.

٣٩) **ومن أسباب نجاح بنك القرية حتي الآن إرتفاع مستويات إختيار الموظفين والتدريب الجيد على العمل والإبتكار ومنح الحوافز** ، وتوسع بنك القرية في برنامج التدريب منذ أصبح مؤسسة مستقلة في أكتوبر ١٩٨٣ وزاد من إمكانياته لتخريج الموظفين المؤهلين تأهيلاً جيداً.

٤٠) وحققت المرحلة الأولى من هذا المشروع نتائج ممتازة مما حدا بالصندوق ، بالإشتراك مع النرويج والسويد وبمعونة من مؤسسة فورد Ford Foundation ومؤسسة ورلد فيو الدولية World Veiw International Foundation إلى الموافقة على تمويل مرحلة ثانية من المشروع قد تمثل – إذا نجحت – إنجازاً حقيقياً وتمهيداً لطريق فعال من أجل القضاء على الفقر في الريف حتى بالمعايير السائدة في بنجلاديش وفي مثل أحوالها.

٤١) مشروع تنمية صغار الزراع – في نيبال :

Small Farmer Development Project (SFDP) in Nepal

تشمل الخطوط الأساسية لهذا المشروع تنظيم صغار الزراع والعمال الزراعيين المعدمين وغيرهم من الفئات المحرومة ، ويقوم التنظيم على أساس تشكيل جماعات من ١٠ إلى ١٥ مزارعاً صغيراً لهم أنشطة إقتصادية مشتركة وموارد إنتاجية متشابهة. ويشترط إنشاء هذه الجماعات حتى يكون لهم حق الحصول على الإئتمان النظامي والإستفادة من الحجم الكبير ، ويهدف المشروع إلى :

١) تقديم الإئتمان.

٢) تدريب صغار الزراع ومنظمي الجماعات والموظفين.

٣) القيام بالأنشطة المساعدة الأخرى ، ويقدم الإئتمان للجماعات وأعضائها لتمويل الأنشطة للدخل ومنها الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفي والصناعات الريفية المنزلية ، والملمح الرئيسي في مشروع تنمية صغار الزراع **أن القروض تمنح للأنشطة التي تحددها الجماعات وأعضاؤها على أساس الضمان الجماعي ودون طلب أي نوع آخر من الضمانات.**

٤٢) وإستطاع المشروع في خلال ٤ سنوات من التنفيذ تشكيل ٢٠٠٠ جماعة لصغار الزراع تضم نحو ٢٢٠٠٠ مزارعاً ويلاحظ أن عدد النساء آخذ في الزيادة وإن كن مازلن أقلية بين الأعضاء ، وزادت دخول هؤلاء الزراع بما يتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ تبعاً لزيادة الإنتاج ، **وسيؤدي الإرتفاع في الدخل إلى القضاء على " المديونية المزمنة Chronic indebtedness" التي كانت من سمات الماضي** ، وساعد قيام جماعات صغار الزراع وبذل

الإئتمان لها على خلق روح الإقدام والإعتماد على النفس والتضـامن والتعـاون الجمـاعي والعمـل فرديـاً وجماعيـاً مـن أجـل التغيير ، وحقق مشروع تنميـة الـزراع إنجـازات حفزت الصندوق علـى أن يقدم عـام ١٩٨٥ قرضـاً قيمتـه حوالـي ٥ر١٤ مليون دولار لمرحلة ثانيـة للمشـروع ، وتجـري مفاوضـات للحصول على مساعدات ثنائية أخرى لهذا المشروع الناجح والمبشر بإمكانـات كبيرة في المستقبل.

٤٣) مشروع سيارا للتنمية الريفية في البرازيل :

The Ceara Rural Development Project, Brazil.

يمـول الصنـدوق هـذا المشـروع بالإشـتراك مـع البنـك الدولـي World Bank ، ويهدف إلـى زيـادة إنتـاج ودخـول صغـار الـزراع فـي إطـار خطـة التنميـة الخمسـية للدولـة ، ويعمـل المشـروع علـى تحقيـق هـذا الهـدف بإزالـة العقبات والمعوقات من طريق التنمية الريفية أكثر من إتبـاع الطريقـة التقليديـة التي تتمثل في تقديم الخدمات الإنتاجية والإجتماعية والبنية الأساسية ، ويتمثـل الهدف الأساسي لتلك الجهود في **دعـم مؤسسـات التنميـة الزراعيـة والريفيـة في ولاية سيارا وتشجيعها على إنتهاج سياسة توجيهية لصغار الزراع أكثر عمقاً وأثراً** ، ويشمل مكون الخدمات الزراعية في المشروع إرشاد الزراع من خـلال مجموعـاتهم ودعـم عـدد مختـار مـن الجمعيـات التعاونيـة فـي منطقـة المشروع.

٤٤) وأُختيرت المنظمة التعاونية بولاية سيارا كجهاز منفذ للمشـروع ، و١٢ جمعية تعاونية ذات عدد قليل من الأعضاء (من بين ٤٧ جمعية تعاونيـة زراعيـة فـي الولايـة كلهـا) لتكـون المسـتفيد المباشـر مـن المشـروع وتتلقـى الجمعيـات معونـة فنيـة وإدارية تـتركز حـول الإدارة

المالية Financial Management، وتثقيفاً لأعضائها بهدف تعميق مشاركتهم في الأنشطة التعاونية ، ويشجع المشروع زيادة إنتاج التقاوي المحسنة ، ويساعد في إقامة مُقَومِاتْ التسويق وتوريد مستلزمات الإنتاج ، وتُقَدَّم هذه المساعدات للجمعيات التعاونية القادرة على إقامة وتشغيل المخازن والمستودعات ، ويقصد من تلك الجهود إنقاص إعتماد صغار الزراع على الوسطاء.

٤٥) ويواجه هذا المشروع الذي دخل تنفيذه في سنته الرابعة ، بعض المشكلات بسبب المتاعب التمويلية التي تتعرض لها الولاية ، وقد يكون لبنيان المشروع المتعدد الجوانب أثر أيضاً في نشوء المشكلات ، وعانى برنامج دعم التعاونيات ومد نشاطها إلى مجالات أخرى من أنخفاض مستوى الإنتاج الزراعي عموماً ، وعدم توافر المال اللازم للإقراض وأدى عدم توافر الأموال إلى منع التعاونيات من شراء منتجات أعضائها ، ورغم أن الأهداف المادية الفيزيقية المتعلقة بعدد الجمعيات المستفيدة ومراكز التسويق التي أقيمت قد تحققت بل زادت عن المُستهدف ، إلا أنها لم تفلح في توصيل أثر المشروع وأنشطته المباشرة إلى أعضاء التعاونيات بالصورة التي تجعلهم يحسون بها إحساساً شاملا.

بيد أن زيادة أعضاء التعاونيات المعانة من ٢٠ر٠٠٠ عضو (عام ١٩٨٠) الى ٣٠ر٠٠٠ عضو (عام ١٩٨٤) وزيادة العضوية العاملة النشطة من ٥٢٪ الى ٦٠٪ يدل على إنتشار الإهتمام بالتعاونيات ونمو المشاركة المباشرة من جانب الأعضاء ، وطرأ تغيير هام أيضاً وانتخب صغار الزراع لأول مرة في تاريخهم لعضوية مجالس الإدارة في بعض التعاونيات ، ومن

ناحية أخرى توسع المشروع كثيراً في خدماته للتعاونيات وأدخل عليها تحسينات كثيرة لاسيما خدمات الإدارة المالية والمشورة القانونية والإدارية.

٤٦) **أظهرت تجربة التنمية التعاونية في إطار المشروع وجود صراعات في المصالح بين مديري التعاونيات وأعضائها والمسئولين في المشروع** ، فحدثت مثلا حالات سوء تفاهم بين أعضاء مجالس إدارة التعاونيات الممثلين لكبار الملاك وبين مندوبي الإرشاد التعاوني الى درجة أدت إلى فصل نفر من هؤلاء المندوبين بدعوى أنهم يثيرون التوتر فيما بين أعضاء الجمعية ، ويدل ذلك على أن الإنجازات المادية من زيادة العضوية والإتجاه إلى إدخال صغار الزراع في إدارة التعاونيات لا تضمن في حد ذاتها إحداث أثر مباشر على دخل كل الأعضاء ورفاهيتهم.

٤٧) تؤدي منظمات جماعات الزراع غير الرسمية في أمريكا اللاتينية ، المعروفة بإسم " كامبزينو " Campesino. مع التعاونيات الرسمية المسجلة أدواراً هامة في كثير من المشروعات التي يمولها الصندوق ، وتجرى الآن عدة محاولات مبتكرة لخدمة ومساعدة تلك التجمعات ، ولاشك

- أن الخبرات المستفادة من هذا السبيل ستكون لها أهميتها عند تخطيط وتنفيذ المشروعات التي يساعدها الصندوق مستقبلا ، **وقد يكون للخبرات المستفادة في منطقة ما أثرها العظيم في ظروف إجتماعية ثقافية أخرى رغم أن هذه الخبرات قد لا تصلح للنقل كما هي من إقليم لآخر.**

رابعا – عوامل النجاح والفشل
IV. Factors For Success And Failure

١) أوردنا بعض أمثلة قليلة من المشروعات التي أعانها الصندوق والتي شملت التنمية التعاونية ضمن أهدافها وتخطيطها وتنفيذها ، وقد نفذت بعض هذه المشروعات – جزئيا أو كليا – منظمات تعاونية ، ورغم أن هذه الأمثلة محدودة إلا أنه يمكن الإستفادة بدروس منها فيما يتعلق بإشراك الوكالات الدولية الممولة والمعنية بالنهوض بالمنظمات الشعبية الريفية ومساعدتها.

٢) يضطر الصندوق إلى توجيه كل عمليات الإقراض من خلال حكومة البلد الذي تجرى فيه هذه العمليات ، فالصندوق منظمة تتعامل مع الحكومات ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ، **ولا يستطيع بهذه الصفة أن يحيد عن خطوط الإتصال الرسمية مع الحكومات أو يتجاهلها ، ولذا تحتاج المساعدات المباشرة من الصندوق إلى المنظمات التعاونية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى في أي قطر إلى موافقة حكومة هذا القطر.**

٣) أنشئت التعاونيات في كثير من الأقطار النامية بمبادرة حكومية على المستوى القومي كجزء من سياسات الحكومة الموجهة إلى القطاع الريفي ، **وحدث ذلك للأسف بناء على إفتراض خاطئ بأن في الإمكان نقل النظام التعاوني على النمط السائد في قطر صناعي وتصديره إلى أنحاء العالم الآخر وفرضه من أعلى عليها** ، وغفل القائمون بذلك عن أن هذه الأنظمة التعاونية تمت وتطورت عبر عديد من عقود السنين وأن بعضها قطع نحو نصف القرن الثاني من وجوده وتطوره ، وأنها إستطاعت من خلال النجاح والفشل أن

تتلاءم مع البيئات الاجتماعية الثقافية والسياسية الإقتصادية السائدة في تلك الأقطار.

٤) قد يكون لكثير من الحكومات " المصدرة " و " المستوردة " للنظم التعاونية (ولكثير من القادة التعاونيين أيضاً) مصالح أو إرتباطات عاطفية " بالمبادئ " التعاونية أو " بالحركة التعاونية " وقد تعوق هذه المصالح والإرتباطات التطور الفعال للمنظمات التعاونية بدلاً من أن تفيدها ، وتؤخر نموها الذي يعتمد على المشاركة المخلصة من جانب أكثر الناس إحتياجاً لتعبئة الجهود من أجل تحسين أحوالهم المعيشية.

٥) ويحتمل أن يكون ذلك أحد العوامل الهامة المؤدية إلى **فشل كثير من النظم التعاونية " المستوردة "** ، ويحتمل أن يؤدي أحياناً إلى نجاح ملحوظ للجهود التعاونية المحلية والمبتكرة التي تتبع مساراً أشبه في أحوال كثيرة بجهود التعاون المبكرة التي بذلها نساجو روتشديل منها بمنظمات القمة التعاونية الفخمة في الأقطار الصناعية الآن ، ونعود إلى بعض الأمثلة التي أوردناها لنستخلص منها – مع مخاطر المبالغة في التبسيط – بعض العوامل التي تؤدي إلى النجاح أو الفشل ، والعوامل التي تؤدي باقترانها بصورة عملية وواقعية إلى كيانات تعاونية أكثر كفاءة وأطول بقاء لملاءمتها للظروف المحلية.

٦) لا يماثل أعضاء التعاونيات بالضرورة أعضاء الجماعات التي يستهدفها الصندوق في مشروعاته ، فقد يكون أفقر فقراء الريف غير قادرين مالياً على الإنضمام إلى الجمعية التعاونية ولا مؤهلين للحصول على كل أنواع الإئتمان التي تبذلها التعاونيات ، ومع ذلك فإن بعض منافع المشروع غير المباشرة قد تصل إلى الجماعات المستهدفة " الحقيقية " وليس ذلك مقبولا بما

يكفي ، فيجب توصيل المساعدات – من خلال وسائل جماعية أو أجهزة مماثلة – إلى من هم خارج التعاونيات القائمة أو من هم " دون " الحد الذي يسمح لهم بالإنضمام إليها ، هذا إذا لم يكن في الوسع إصلاح هذه التعاونيات وإعادة تنظيمها لتسع مصالح الفقراء في المجتمع.

٧) لا يتيح بنيان التعاونيات الإداري أن يستفيد جميع الأعضاء دائماً وعلى السواء من منافع الأنشطة التي ينهض بها أحد مكونات المشروع إذ قد يعمد بعض المديرين الأقوياء أو غيرهم من المسئولين الممثلين لكبار الملاك أو النخبة المحلية إلى توجيه التعاونيات وأنشطتها نحو ما يحقق مصالحهم وأولوياتهم التي قد لا تتفق دائماً مع إحتياجات القطاعات الفقيرة من أعضاء الجمعيات بل أفقر قطاعات المجتمع.

٨) لا تحقق الأهداف المادية الفيزيقية من حيث تقديم المساعدات للتعاونيات في شكل المباني أو المعدات أو التدريب الأثر المطلوب دائماً على حجم العمليات أو المنافع التي يستفيدها الأعضاء ، وقد يرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين الأول أن إدارة الجمعية التعاونية قد تكون ضعيفة بحيث لا تستوعب الإمكانيات الجديدة.

والثاني أنه قد لا يكون الأعضاء استعدوا لاستخدام هذه المقومات ، وربما يحول الموقف الإقتصادي العام دون إستخدام هذه المقومات بحيث يحتاج الأمر إلى علم بها من جانب فقراء الريف وإحداث تغيرات اجتماعية سياسية على المستوى العام الكبير لتهيئة بيئة أكثر مناسبة للتنمية التعاونية.

٩) ويؤثر الموقف الإقتصادي العام أيضاً على أداء التعاونيات التقليدية التي تقدم أساساً لأعضائها الإئتمان قليل الكلفة ، فأذا نقصت نسبة التحصيل هبطت مبالغ الأموال الدائرة المتداولة Revolving Funds بسبب نقص

مصادرها ، وقد تكف المؤسسات الإئتمانية عن تزويد تلك التعاونيات بالأموال حيث تصبح غير مؤهلة للتمويل ، وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض التعاونيات لأنشطتها بدرجة خطيرة في وقت تشتد فيه الحاجة إلى تلك الأنشطة.

١٠) يزداد عدد أعضاء التعاونيات كثيراً في العادة مع الوقت ، لكن تلك الزيادة قد ترجع أساساً إلى أن التعاونيات تقدم الإئتمان بفائدة قليلة وتقدم مستلزمات الإنتاج بأسعار رخيصة وتقصر تلك التسهيلات على أعضائها دون غيرهم ، ولكن هذه المؤسسات المدعمة رسمياً لا تستخدم قوتها العظيمة على المساومة في مجالات أخرى كقطاع تنمية المجتمع ، وقد تفوق الخدمات المقدمة للأعضاء الخدمات التي تقدمها التعاونيات وأعضاؤها إلى الأنشطة التعاونية الأوسع مدى ، ولاشك أن للأعضاء الحق في اجتناء منافع عضويتهم ، **ولكن إذا أصبحت التعاونيات مجرد نوادي " خاصة " Exclusive Clubs ممنوعة على غير أعضائها ، ومغلقة في وجه القطاعات الأكثر فقراً في المجتمع ، فلا يحق لتلك التعاونيات أن تزعم أنها أدوات لمحاربة الفقر في المجتمع ، بل العكس هو الصحيح.**

١١) قد يستطيع المشروع تحديد احتياجات المنتفعين المستهدفين ، ويحاول إشباع هذه الاحتياجات كما هو الوضع مثلا عند تقديم الإئتمان لأعضاء التعاونيات ، لكن قد لا تكون هذه التعاونيات في وضع يُمَكِّنها بصفتها جهاز الإقراض تَحَمُّل الى ضعف تخطيط مختلف مكونات المشروع ، وخطأ جدولة برنامج الإقراض ، وقد يتضح بسهولة بعد ذلك أنه كان يحسن أن يسبق توريد مستلزمات الإنتاج وغيره من الأنشطة الأخرى القيام بالجهد اللازم

لتدريب التعاونيات وأعضائها وأن مثل هذا الجهد له الأولوية قبل بدء أي نشاط معين.

١٢) أن الدروس المستفادة من التجارب السابق عرضها توضح لنا أن عوامل النجاح والفشل بالنسبة للمشروعات التي تَوَلَّى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مساندتها تنحصر في ثلاث مستويات :

١) مرحلة التخطيط لاسيما فيما يتعلق بمكون التعاون في المشروع ، ويجب في هذه المرحلة أن تدرس بعناية مدى وحجم وتوقيت الأنشطة التعاونية بالمقارنة بمكونات المشروع الأخرى.

٢) عوامل موجودة داخل البنيان التعاوني مثل الإدارة بإزاء صغار الزراع ، وكبار الزراع مقابل صغارهم ، الوظائف التقليدية في مواجهة الوظائف التقدمية الأخرى ، والزبائن إزاء الأعضاء العاملين.

٣) البيئة الكلية السياسية والإقتصادية التي توجد فيها التعاونيات ، ويحدد تشابك هذه العوامل ما إذا كان من المستطاع أن تتطور التعاونيات إلى مؤسسات متعددة المهام قادرة على العمل والبقاء إقتصادياً وإجتماعياً ، وسنوضح في الفصل الأخير من هذه الدراسة إهتمام الصندوق حالياً ومستقبلاً وتركيزه على مساعدة تطوير منظمات الريفيين **ولا ريب أن التجارب والخبرات المذكورة هنا ذات قيمة كبرى في التخطيط والتنفيذ مستقبلا.**

خامسا – دروس للمستقبل
V. Lessons For the Future

١) **إستفاد الصندوق عدة دروس نافعة تؤدي إلى تحسين أعماله مستقبلاً** وذلك في ضوء التجارب والخبرات التي إكتسبها فيما يتعلق بالمشروعات سابقة الذكر أو بالأنشطة العديدة الأخرى التي قام بها في ميدان مساعدة المؤسسات الشعبية الريفية ، ويستهدف الصندوق جماعات معينة ومحددة تحديداً واضحاً هي **فقراء الريف رجالاً ونساءاً بما فيهم الشباب والمسنين** ، ويجب إشراك هذه القطاعات إشراكاً فعالاً ونشطاً في تخطيط وتنفيذ المشروعات والبرامج التي ينتظر أن يستفيدوا منها ، ويستدعي ذلك في ذاته أنشطة تعاونية داخل إطار المستفيدين المستهدفين ، وربما يجب أن تذهب هذه الأنشطة إلى أبعد مما في مشروعات الإستثمار التقليدية التي تنفذ بمعونة خارجية.

٢) **في خلال مرحلة التخطيط كلها التي تمتد عادة من تحديد المشروع أو البرنامج إلى أعداده ثم إلى تقييمه يجب دعم وتقوية هذا الاتجاه نحو المشاركة في كافة المشروعات في المستقبل** ، وإذا تضمنت مرحلة تحديد وإعداد مشروع ما اشراك التعاونيات القائمة فعلا أو أية مجموعات أخرى موجودة في منطقة المشروع فيجب دراسة هذه المنظمات واستشارتها فيما تصلح له حسب ما يتضح من تاريخها وتكوين عضويتها وقيادتها ووظائفها وأدائها وإمكانياتها وما تعانيه من قيود ، ويجب أن تدرس بصفة خاصة عملية إصدار القرار داخل الجمعية التعاونية لمعرفة مدى مشاركة أفقر قطاعات السكان فيها.

٣) وبعد قياس ومعرفة إمكانيات التجمعات القائمة وحدودها **تدرس إحتياجات ومطالب الفئات المستهدفة** لمعرفة ما إذا كانت التجمعات القائمة يمكنها خدمة تلك الإحتياجات والمطالب على الوجه الأكمل ، أم لابد من إقامة تنظيمات أو تجمعات جديدة ، كما ينبغي أيضاً أن يؤخذ في الحسبان مصالح وأنشطة " الفئات غير المستهدفة " من جانب الصندوق مثل كبار الملاك ، والتجار ومقرضي النقود ، والمنظمين وغيرهم من جماعات النخبة المحلية سواء كانوا في داخل أو في خارج التنظيمات والتجمعات المذكورة ، وينبغي أيضاً أن ندخل في أهداف دراسة الفئات غير المستهدفة معرفة ما قد تقوم به من " أنشطة مضادة " تؤثر سلبياً على الفئات المستهدفة ، وتعتبر هذه الدراسات مكونات لا غنى عنها لمعرفة إمكانات ومعوقات تطوير المشاركة.

٤) يجب إجراء تقدير المعوقات على مستويين ، المعوقات القائمة Existing كما يعبر عنها الجماعات المستهدفة وأعضاء المنظمات ، والمعوقات المتوقعة Expected التي ينتظر أن تظهر أثناء تنفيذ الأنشطة المخطط لها ، أي أن تخطيط المشاركة يتضمن دراسة إحتياجات المستهدفين بالنفع ودراسة بيئتهم ، ولا حاجة إلى القول بأن التعاونيات الحقيقية وغيرها من التجمعات الداخلة في المشاركة وتطويرها وتحقيقها قد تطلب وتحتاج إجراءات واضحة للمحافظة على مصالح الجماعة المستهدفة من التأثيرات السلبية لأعمال النخبات القوية على المستويين المحلي والقومي.

٥) ومع العناية التامة بهذه الإعتبارات وأخذها في الحسبان فإن تجربة الصندوق وخبرته تُوكِّد على أن التعاونيات والمؤسسات غير الحكومية الأخرى والتجمعات والجمعيات الطوعية من أهم متطلبات وعوامل تطوير المشاركة بنجاح واستمرارها بما يتلاءم مع ضرورات تحقيق أهداف الصندوق

الرامية إلى زيادة انتاج الغذاء وتحسين التغذية والقضاء على الفقر في المناطق الريفية بالأقطار النامية.

٦) ويساعد الصندوق – والحالة هذه – في إنشاء تجمعات ، وجماعات رسمية وغير رسمية جديدة ودعم القائم منها بوصفها عناصر رئيسية في خطته الرامية إلى التركيز على التنمية الريفية عن طريق المشاركة من جانب المستفيدين منها.

٧) يجب أن يشارك فقراء الريف ومنظماتهم مشاركة فعالة ونشطة في عملية التخطيط حتى تنشأ أجهزة " الاستقبال Receiving " الضرورية للأنشطة الإقتصادية المؤدية إلى زيادة وخلق فرص العمل ، واللازمة لتشجيع الأنشطة الاجتماعية الثقافية ذات الهدف.

٨) يجب تعديل وتهيئة الأجهزة " الموردة Delivery " للخدمات والتسهيلات الى فقراء الريف بحيث تتسق مع إحتياجات الأجهزة المستقبلة لهذه الخدمات والتسهيلات بغية خدمة الفئات المستهدفة خدمة فعالة.

٩) عندما تمثل التعاونيات الحقيقية ومنظمات المشاركة الأخرى القطاعات الفقيرة حظاً من سكان المجتمعات والأقطار المعنية ، تصبح الأجهزة المستقبلة أيضاً أدوات فعالة في خلق أو تحويل الأجهزة " الموردة " وتوجيهها إلى الحاجات الحقيقية لفقراء الريف.

١٠) وهذه هي روح التنمية الريفية التي تعتمد على المشاركة الإيجابية ، ويجب استبقاؤها من أجل النجاح في القضاء على الفقر والإستمرار في تلك الجهود الموجهة من أجل التنمية الإجتماعية الإقتصادية بوجه عام ونشر الإعتماد على النفس في عالم الغد بوجه خاص.

الخلاصـــــة

تنصب مهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على ثلاثة أهداف مترابطة هي زيادة إنتاج الغذاء وتحسين التغذية والقضاء على الفاقة في الريف ، ويعمل الصندوق على تعبئة الموارد الإضافية ، وإتاحتها بشروط ميسرة للتنمية الزراعية في الدول النامية الأعضاء ، وتحقيقاً لهذا الهدف يقدم الصندوق التمويل أساساً للمشروعات والبرامج الموجهة خصيصاً لبدء نظم إنتاج الغذاء أو التوسع فيها أو تحسينها ، ودعم السياسات والمؤسسات المتعلقة بها في إطار الأولويات والإستراتيجيات القومية ، على أن يأخذ في الإعتبار الحاجة إلى زيادة إنتاج الغذاء في أشد الأقطار فقراً ومعاناة من نقص الغذاء ، والصندوق يبذل أقصى ما يستطيع من أجل تحقيق مشاركة فقراء الريف ، ومن المهم أيضاً أن يعي الفقراء أنفسهم أن تنمية أقليمهم ليس لهم فقط بل وبهم أيضاً ، وينبغي تعاونهم في إطار أحد الأشكال التعاونية ، إذ لا يتسنى مطلقاً إشراك المنتفعين منها بغير تنظيم على شكل من الأشكال ، وبقدر إستقلال هذه التنظيمات ، وبقدر تناسقها وتجانسها تزداد قدرتها على الإسهام في التنمية وتحقيق أهدافها، كما يشجع الصندوق في مجال الري دعم إتحادات المنتفعين بالمياه أو إنشاء إتحادات وجمعيات جديدة لهذا الغرض ، وتقوم التعاونيات في مشروعات الصندوق بجميع المهام التي يتسنى لمثل هذه المنظمات القيام بها مثل التسويق وتوريد مستلزمات الإنتاج والإئتمان والإرشاد بل والإنتاج تعاونياً ، وعلى سبيل المثال فإن الصندوق موّل مشروع التنمية التعاونية للزراعة البعلية .. بالأردن ، وغرض هذا المشروع زيادة إنتاج محصولات الحبوب والبقول والفاكهة والثروة الحيوانية والإرتفاع بدخل حوالي ٧٥٠٠ أسرة من الزراع ، وبدأ المشروع عام ١٩٨١ ويتألف من أنشطة حقلية **On farm** وغير حقلية **Off farm** تشمل الإئتمان الموسمي ومتوسط الأجل لتحسين إنتاج المحصولات الحقلية ، وإنشاء البساتين وزرع الأشجار ، وتحسين الإنتاج الحيواني وشراء الآلات الزراعية ، وعيَّن المشروع أثناء التنفيذ عشرة مسئولين ائتمانيين جدد ودربهم على العمل ، وتلقى ٢٨ موظفاً من موظفي المؤسسة تدريباً في الخارج ، كما تلقى ٦٨ مديراً من مديري الجمعيات التعاونية تدريباً محلياً ، وإستطاع المشروع أن يحقق أهدافه حتى الآن فيما يتعلق بتقديم الإئتمان وتدعيم قدرات المؤسسة التعاونية ، ومن بين المشروعات التي موّلها الصندوق مشروع تنمية مصايد الأسماك في جيبوتي حيث وافق الصندوق على هذا المشروع في عام ١٩٨٠ وأهدافه الثلاثة الأولى تنمية قطاع مصايد الأسماك بإدخال التكنولوجيا المحسنة ، ودعم

إمكانيات إدارة المصايد وخدماتها بوزارة الزراعة ، ودَعْمَ المنظمة التعاونية لمصايد الأسماك لتتغلب على ضعفها ، وحقق المشروع إنجازات معقولة في الجانب الإنتاجي رغم أنها جاءت أقل من المنتظر ، وكذلك مَوَّل الصندوق مشروع الإئتمان الزراعي في أثيوبيا ، واستهدف هذا المشروع حث التنمية الريفية بتقديم الإئتمان للتعاونيات والزراع مُساندةً للإنتاج الزراعي والتسويق والتجهيز ، ودَعَّم بنك التنمية الزراعي الصناعي ليتمكن من التوسع في الإقراض الزراعي لتحسين إمكانيات التعاونيات وقدرتها على إدارة إستثماراتها ولتصبح منافذ فعالة لتوصيل القروض إلى الزراع. ومن بين مشروعات الصندوق أيضاً مشروع التنمية الزراعية في جامبيا ، والذي كان من أهدافه تقوية ومساندة تعاونيات التسويق الأساسية القائمة كغرض أساسي للمشروع الذي يشمل أيضاً تحسين المحاصيل وإستيراد الأسمدة والناحية التنظيمية في المؤسسات ، وإتضح من مرحلة سابقة في المشروع الحاجة إلى المشاركة المحلية القوية في مراحل التخطيط ضماناً للألتزام الضروري في مرحلة التنفيذ ، وإتضح أيضاً أهمية النهوض بالأنشطة الزراعية للنساء ، وحاجة الإتحاد التعاوني الجامبي والتعاونيات الأساسية إلى مزيد من العناية ودعم الكيان. ومشروع تنمية منطقة باراني – بباكستان ، بدأ هذا المشروع عام ١٩٨١ وتُمثل التنمية التعاونية فيه مُكَوّناً رئيسياً إلى جانب حماية التربة والمحافظة على موارد المياه ، والإرشاد الزراعي ، وتنمية الثروة الحيوانية ، وتدريب الموظفين ، والمعونة الفنية ، وتقرر إنشاء جمعيات تعاونية في الجهات التي لا توجد بها مثل هذه الجمعيات لتمكين صغار الزراع من الحصول على مستلزمات الزراعة من ناحية ولتسويق منتجاتهم من ناحية أخرى ، وأنشئت أثناء تنفيذ المشروع جمعيات تعاونية جديدة إضافية على مستوى القرية في كل القرى لتكون وسيلة إنتقال منافع المشروع إلى صغار الزراع واتُّبع إنشائها أسلوب " من القاعدة إلى القمة **Bottom-Up** " القائم على المشاركة الفَعَّالة من جانب الزراع الذين تلقوا تدريباً وتثقيفاً تعاونياً من خلال المشروع. ومن بين المشروعات ، مشروع التنمية الريفية في جنوب غرب بنجلاديش ، حيث دخل المشروع حيز التنفيذ عام ١٩٨٢ كرابع مشروع من سبعة مشروعات ساعدها الصندوق في بنجلاديش حيث بلغت إرتباطات الصندوق نحو ١٤٠ مليون دولار أمريكي وتشمل الأهداف الأساسية للمشروع زيادة إنتاج الغذاء بحصول الزراع على الري ومستلزمات الإنتاج ، وبناء المؤسسات بتحسين إدارة وعمل التعاونيات ، ويشجع المشروع الزراع خاصة من لا يملكون أرضاً على الإنضمام لعضوية التعاونيات للحصول على العون اللازم للأنشطة المصممة لهم ، وذلك عن طريق خاص ، وينهض هذا البرنامج الرائد الذي يهدف إلى زيادة دخول الفقراء الريفيين الذين لا أرض لهم وتحسين معيشتهم ، على الإعتقاد بأن عدم توافر رأس

المال الكافي بسعر مناسب كان العقبة الكأداء التي يصطدم بها الفقراء ، وقيل أنهم لو زُوِّدوا بالإئتمان مع ضمانات معقولة لوجدوا مجالاً للعمل بالإشتغال في مهن التجهيز والصناعة المعتادة وتخزين وتسويق المنتجات الزراعية ومستلزمات الزراعة وخدمات النقل فيقهرون الفقر في النهاية. وهناك أيضاً مشروع تنمية صغار الزراع – في نيبال ، تشمل الخطوط الأساسية لهذا المشروع تنظيم صغار الزراع والعمال الزراعيين المُعْدَمين وغيرهم من الفئات المحرومة ، ويقوم التنظيم على أساس تشكيل جماعات من ١٠ إلى ١٥ مزارعاً صغيراً لهم أنشطة إقتصادية مشتركة وموارد إنتاجية متشابهة . ويشترط إنشاء هذه الجماعات حتى يكون لهم حق الحصول على الإئتمان النظامي والإستفادة من الحجم الكبير ، ويهدف المشروع إلى : تقديم الإئتمان ، تدريب صغار الزراع ومنظمي الجماعات والموظفين ، والقيام بالأنشطة المساعدة الأخرى ، ويقدم الإئتمان للجماعات وأعضائها لتمويل الأنشطة للدخل ومنها الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفي والصناعات الريفية المنزلية . وهناك أيضاً مشروع سيارا للتنمية الريفية في البرازيل ، ويمول الصندوق هذا المشروع بالإشتراك مع البنك الدولي **World Bank** ، ويهدف إلى زيادة إنتاج ودخول صغار الزراع في إطار خطة التنمية الخمسية للدولة ، ويعمل المشروع على تحقيق هذا الهدف بإزالة العقبات والمُعَوِّقات من طريق التنمية الريفية أكثر من إتباع الطريقة التقليدية التي تتمثل في تقديم الخدمات الإنتاجية والإجتماعية والبنية الأساسية ، ويتمثل الهدف الأساسي لتلك الجهود في دعم مؤسسات التنمية الزراعية والريفية في ولاية سيارا وتشجيعها على إنتهاج سياسة توجيهية لصغار الزراع أكثر عمقاً وأثراً ، ويضطر الصندوق إلى توجيه كل عمليات الإقراض من خلال حكومة البلد الذي تجري فيه هذه العمليات ، فالصندوق منظمة تتعامل مع الحكومات ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ، ولا يستطيع بهذه الصفة أن يحيد عن خطوط الإتصال الرسمية مع الحكومات أو يتجاهلها ، ولذا تحتاج المساعدات المباشرة من الصندوق إلى المنظمات التعاونية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى في أي قطر إلى موافقة حكومة هذا البلد. وإستفاد الصندوق عدة دروس نافعة تؤدي إلى تحسين أعماله مستقبلاً وذلك في ضوء التجارب والخبرات التي إكتسبها فيما يتعلق بالمشروعات سابقة الذكر أو بالأنشطة العديدة الأخرى التي قام بها في ميدان مساعدة المؤسسات الشعبية الريفية.

قضايا للمناقشة

١) تناول بالشرح والتعليق أهداف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، موضحاً بعض المشروعات التي يقوم بتمويلها ، مع التركيز على دور وأداء التعاونيات بصفة عامة.

٢) وضّح في دراسة تحليلية ... لماذا ينصح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الحكومات والمؤسسات والوكالات المشاركة في تخطيط وتنفيذ المشروعات بأن تتجه إلى القطاع الريفي ، وعلى وجه الخصوص فقراء الريف وصغار المنتجين ؟...

٣) ما هو غرض مشروع " التنمية التعاونية للزراعة البعلية بالأردن " ؟ ... وما هو دور المؤسسة التعاونية الأردنية في إقامة هذا المشروع ؟... وما هي علاقة المؤسسة التعاونية الأردنية بالجمعيات التعاونية ؟... أكتب شارحاً الخطوات التدريجية التنفيذية التي صاحبت تنفيذ المشروع المشار إليه ... وما هو رأيك في التنفيذ ؟... وهل تنصح بتطبيقه في مصر ؟... وما هو الأسلوب الذي تراه ؟...

٤) " قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتمويل مشروع تنمية مصايد الأسماك في جيبوتي ، ورغم الجهود التي بذلها الصندوق ، إلاَّ أن الإعانة التي قدمها والدعم الذي إستمر لمدة ثلاث سنوات لم ينجح فى أن تحقق الجمعية القدرة على الإعتماد على مواردها " .

تناول بالشرح والتعليق التجربة السابقة ، مبيناً تفاصيل تطوراتها ، وما هي الدروس المستفادة منها.

٥) من بين المشروعات التي مَوّلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، تمويل مشروع الإئتمان الزراعي في أثيوبيا. ما هي أهداف هذا المشروع ؟... وما هي أساليبه التنفيذية ؟... وما هو دور قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٧٥ فيما يتعلق بالتنمية التعاونية ؟.. وما هي المشكلات التي برزت ؟.. وما هي الدروس المستفادة

٦) أكتب مُعلِقاً على التجارب الآتية التي مَوَّلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، موضّحاً أثر المشكلات الإدارية على الأداء الفعلي ، على أن توضّح في إجابتك أيضاً الدروس المستفادة من عرضك للتجارب التي تَمَّ تمويليها وتنفيذها :

أ) تجربة مشروع تنمية منطقة باراني بباكستان.

ب) مشروع التنمية الزراعية في جامبيا.

ج) مشروع التنمية الريفية في جنوب غرب بنجلاديش ، ثم وضّح في دراسة مقارنة فكرة بنك القرية (بنك جرامين) في بنجلاديش وبنك القرية هنا في مصر.

د) مشروع تنمية صغار الزراع في نيبال.

هـ) مشروع سيارا للتنمية الريفية في البرازيل.

٧) أكتب دراسة مقارنة توضّح فيها الدروس المستفادة من تحليلك للمشروعات التي أعانها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بإشراك الوكالات الدولية الممولة والمعنية بالمنظمات الشعبية الريفية في مصر ومساعدتها ... وما هو النظام الأمثل لتحقيق ذلك ؟

٨) تناول بالشرح والتعليق وجهة نظر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، عن طريق النقد الذاتي الذي أجراه فيما يتعلق بالدروس المستفادة من أعماله في ضوء التجارب والخبرات التي إكتسبها وذلك بهدف تحسين أعماله مستقبلاً.

الفصل السادس عشر

الإستراتيجية والميكنة الزراعية

الميكنة الزراعية

أهمية الزراعة :

تمثل الزراعة في بلادنا جانبًا أساسيًا من مكونات الإقتصاد المصرى، وسوف يستمر وضعها بارزاً في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للبلاد ، كما أنها تُكَوّن نسبة كبيرة من الدخل القومي بذاتها ، أو عن طريق دفع قطاعات أخرى إلى النمو والتقدم. ومن الواجب أن ندرك دائماً أن هناك علاقة إيجابية بين الإهتمام بالزراعة من خلال إتساق أساليبها وفنونها وبين نجاح خطط التنمية في مجالاتها المختلفة.

والزراعة لا تزال مصدر عمل ودخل نحو نصف القوى العاملة في مصر ، كما أنها مصدر الغذاء والكساء لسد حاجة السكان وإنَّ تَخَلُّف الزراعة عن الوفاء بحاجات المجتمع من الغذاء وإطراد هذا التخلف يؤدي إلى حدوث فجوة غذائية تزداد إتساعاً على مر السنين ، وتنجم عنها مشكلات إقتصادية وإجتماعية أبرزها إرتفاع أسعار السلع الغذائية ، ونقص الكميات المتاحة للإستهلاك وبروز ظاهرة التضخم.

ومن الواضح أن للزراعة دوراً أساسياً في إنتاج المحاصيل(*) التصنيعية اللازمة للإستهلاك المحلي أو للتصدير للخارج ، ومن هنا كان من الواجب تحقيق نمو زراعي لهذه المنتجات لكي يحدث تأثيراً إيجابياً على حركة التصنيع وبالتالي على التنمية الشاملة للبلاد.

(*) نرجو التكرم بالرجوع إلى تقرير لجنة الإنتاج الزراعي والري وإستصلاح الأراضي بمجلس الشورى عن موضوع الميكنة الزراعية رقم ٣ والصادر في فبراير عام ١٩٩٢.

وإجمالاً يمكن القول أن التنمية الزراعية أصبحت ضرورة أساسية من ضرورات التقدم ، وبالتالي يصبح إتقان ورفع كفاءة النشاط الزراعي أمراً حتمياً لإحداث التقدم والنهوض بالمجتمع.

ولقد شهدت الزراعة المصرية في السنوات الأخيرة متغيرات جوهرية كان لها تأثير مباشر على البنيان الزراعي وعلى أساليب الإستغلال الزراعي.

أهم متغيرات الزراعة المصرية :

أولا : إستخدام محاصيل قصيرة العمر وزيادة تحميل المحاصيل التي تزرع في الوحدة المساحية. ولاشك أن الزراعة الكثيفة تجعل من عامل الزمن عنصراً له أهميته في حسابات الإنتاج الزراعي.

ثانيا : **تناقص أعداد المشتغلين في الزراعة تناقصاً نسبياً** ، بسبب هجرة أعداد كبيرة منهم خلال السنوات الأخيرة إلى المدن للعمل في مجالات التنمية المختلفة خاصة أعمال البناء والتشييد والصناعة والتجارة ، ثم تزايد الهجرة إلى الدول العربية ، ومصدر هذه الهجرة القطاع الريفي وبوجه خاص المشتغلون في الزراعة الأمر الذي ترتب عليه قصور ملحوظ في حجم العمالة الزراعية فأصبحت الزراعة تعاني من تخلف واضح في مواعيد الزراعة والحصاد ، وفي مختلف عمليات الخدمة طوال مراحل الإنتاج.

ثالثا : **عزوف الأفراد عن الدخول في مجالات النشاط الزراعي لما يتصف به من الصعوبة والقسوة** في كثير من الأحيان فضلاً عن هبوط المستوى الإجتماعي لكثير من العاملين في هذا النشاط ، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بالتوسع في التعليم وإنتشاره وإتجاه الحاصلين على شهادات تعليمية مهما كان مستواها إلى العمل خارج الريف أو القطاع الزراعي،

كما تمشى مع ذلك إتجاه الغالبية العظمى من المُسَرَّحين من الخدمة العسكرية للعمل في أعمال غير زراعية على الرغم من أنهم كانوا قبل هذه الخدمة من الفلاحين أو العمال الزراعيين.

رابعا: **حدث إرتفاع ملحوظ في تكاليف الإنتاج الزراعي وبمعدل يفوق إرتفاع قيمة المحاصيل المُنْتَجة** ويرجع هذا الإرتفاع أساساً إلى زيادة تكاليف العمالة الزراعية وبنسبة كبيرة ومتوالية ، بالرغم من هبوط إنتاجية هذه العمالة مما **ترتب عليه عدم التوازن بين الأجر وبين قيمة الإنتاج** ، بالإضافة إلى تَخَلُّف نوعية المُنْتَج ودرجة جودته.

خامسا: أحدث السد العالي تغييرات جوهرية في شكل الزراعة المصرية والعوامل الأساسية ، وفي مقدمة هذه العوامل التربة الزراعية ، وخاصة بعد زيادة معدل التكثيف الزراعي والإفراط في إستخدام مياه الري فارتفع مستوى الماء الأرضي وساءت حالة الصرف في كثير من المناطق ، وتعرضت مساحات كبيرة للتجريف واختلال مناسيبها وتدهور خصوبتها. كل هذه الظواهر تحتم تغييراً أساسياً في أساليب الخدمة والمعاملات الزراعية المختلفة.

سادسا: **لقيت الزراعة تطويراً بالغ الإتساع في العلوم والتكنولوجيا الزراعية في الدول المتقدمة وإن كان هذا التطوير لا يزال محدوداً على الجانب المصري. وقد نشأ عن هذا التطوير ارتفاع كبير في الكفاءة الإنتاجية سواء من ناحية الكم أو الكيف مما يجعل المنتجات الزراعية في الدول الأجنبية في موقف أقوى بالنسبة للمنتجات المصرية مما يجعل الأخيرة تواجه صعوبة في التسويق والإنتشار في الأسواق المحلية** ، ويضاف إلى ذلك أن كثيراً من المنتجات الزراعية في سائر بلاد العالم بما فيها

أوربا الغربية ذاتها أصبحت تحصل على دعم للإنتاج والتسويق وليس دعماً للإستهلاك كما هو حادث في مصر.

سابعا: أصبحت الزراعة تحكمها خطة قومية في كل مجالات التوسع الرأسي والأفقي ، يتعين الإلتزام ببرامجها ومشروعاتها من أجل تحقيق أهداف معلومة ومحددة. وتتضمن هذه الخطة برنامجاً طموحاً لاستصلاح الأراضي خلال سنواتها الخمس وبمعدل يعادل أضعاف ما تم تنفيذه في السنوات العشر الماضية الأمر الذي يجعل إستخدام الأساليب التكنولوجية باتساع وإتقان أمراً ضرورياً من أجل تنفيذ هذه البرامج بصورة منتظمة وكاملة.

هذه المتغيرات كلها ، ذات تأثير مباشر على البنيان الزراعي وعلى أساليب التنمية الزراعية ، وهي في ذات الوقت تمثل عوامل دافعة وموجبة لإستخدام الميكنة الزراعية والتوسع فيها وضرورة تطويرها بصفة مستمرة من أجل مواجهة هذه المتغيرات من ناحية ودفع التنمية إلى حدودها وأبعادها القصوى من ناحية أخرى.

العمالة الزراعية :

تواجه بلادنا كثافة سكانية عالية مع زيادة مطردة في معدلات النمو السكاني ، وقد كان ذلك سبباً مباشراً في حرمان الدولة من جني ثمار الإنجازات التي تمت خلال السنوات الأخيرة وقد ترتب على ذلك أيضاً الإختلال في التوازن بين السكان والموارد. وبالإضافة إلى ذلك فإن الوضع السكاني في بلادنا ، يتميز بسوء في التوزيع الذي يتسم بعدم الثبات والإستقرار ، وخضوعه للحركة والتغيير.

ولعل أهم عوامل هذا التغيير ، حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، وليس أدل على ذلك من أن نسبة سكان الحضر في مصر كانت تقل عن خمس سكان مصر في عام ١٩١٧ بينما تقترب في الوقت الحاضر من النصف !!...

وقد خَلَّفَت هذه الهجرة الداخلية آثاراً سيئة على كل من الريف والمدن حيث ترتب عليها فقد الريف لجزء من القوى العاملة في الزراعة ، مما يعكس تأثيراً غيرملائم وغير متوازن مع حجم الطلب عليها في بعض أوقات السنة وخاصة في مواسم الحصاد ، وازداد هذا التأثير حدة مع تيار الهجرة إلى الخارج الذي بدأ منذ مطلع الستينيات وخاصة بعد عام ١٩٦٧ حتى تجاوز عدد المهاجرين ٣ ملايين فرد ، معظمهم من الريف ومع أن هذه الهجرة لها إيجابيات معينة إلا أنها حملت بين طياتها في نفس الوقت آثاراً سلبية على الزراعة المصرية ، حيث بدأ الحائزون يعانون من نقص العمالة الزراعية رغم التضخم السكاني الموجود .

ولهذا فإن ثمة تساؤلات يطرحها المتخصصون في الدراسات المتعلقة بالمشكلة السكانية في مصر وهو : كيف نشكو من كثافة سكانية رهيبة وتزايد سكاني كبير ، ونشكو في نفس الوقت من نقص في العمالة الزراعية ؟ ... ويتساءلون أيضا : هل حقيقة هناك عجز في العمالة الزراعية ؟... أم أن ارتفاع أجر العامل الزراعي ونقص إنتاجيته هو الذي يخلق هذا الإحساس ؟ والحقيقة أن هذه القضية مازالت بحاجة إلى تحقيق علمي.

والجدير بالذكر أن الإحصاءات تشير إلى أن حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي يبلغ نحو خمسة ملايين في الوقت الحاضر وهم بهذا الحجم الكبير لا يكفون للنهوض بزراعة الملايين الستة أو ما هو قد يكون أكثر من

ذلك من الأفدنة !!.. بينما **كانت بلادنا تزرع نفس المساحة بعدد يقل عن هذا بكثير !!.. حيث كان حجم القوى العاملة في عام ١٩٤٧ يقل عن أربعة ملايين مشتغل ولم تكن الميكنة الزراعية قد عرفت طريقها بعد إلى الحقول المصرية ، الأمر الذي يشير إلى أن هناك خللاً ما في هيكل الزراعة المصرية ومكوناتها وعواملها وأصولها !!...**

ولقد كان السائد لدى الكثيرين – حتى وقت قريب – أن العمال الزراعيين متوفرون بكثرة في الريف ، وأنه لا حاجة إلى التوسع في إدخال الآلات الحديثة لإجراء العمليات الزراعية بالكامل لإنتاج المحاصيل المختلفة. ولذلك لم تتجه الدولة إلى وضع خطة رسمية لإدخال الآلات الزراعية الحديثة ، إلى أن **ظهرت بوادر نقص العمالة الزراعية بشكل حاد ، كما ارتفعت الأجور الزراعية** وأصبح الحائزون يشكون من نقص في صافي العائد المُتَوَلِّدْ عن الإستغلال الزراعي. ومع بداية الثمانينيات ، **وفي السنوات القريبة الماضية علت صرخات الفلاحين على امتداد مناطق الجمهورية مطالبين بإدخال الآلات وميكنة العمليات الزراعية.**

ومن المعلوم أن العامل الزراعي الذي يؤدي العمليات الزراعية سواء بمجهوده الجسماني أو بمساعدة الماشية قد تأثرت كفايته الإنتاجية في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل ومؤثرات كثيرة من بينها إتجاه جزء كبير من شباب الريف إلى الهجرة إلى المدن جرياً وراء عمل أسهل أداءً وأوفر ربحاً ، كما أن الصبية الذين كانوا يؤدون الكثير من العمليات الزراعية قد اتجهوا إلى التعليم حيث توافرت لهم الفرصة واسعة وسهلة للإلتحاق بالمدارس التي إنتشرت على مختلف مستوياتها في أرجاء الريف.

وقد أصبحت أساليب العمل الزراعي اليدوي والحيواني ، لسنوات طويلة مضت ، أصلا من أصول الإنتاج الزراعي ومقوماته .- ولهذا إتجه الفلاحون إلى زيادة حجم العائلة عن طريق الإنجاب ، فأدى ذلك إلى ضغط سكاني كبير أصبح عبئاً على الموارد وعلى الإستثمار ثم على الإستهلاك. وكان من الممكن أن يقل هذا العبء لو إستمرت الموارد المتاحة بمعدلات أكبر من معدل النمو السكاني.

وإذا تطلعنا إلى خريطة العالم فإننا نجد أن الدول المتقدمة حالياً ، كانت في الماضي دولاً نامية ، والغالبية العظمى إعتمدت في تقدمها على التنمية الزراعية ، وكانت القاعدة والأصل في هذه التنمية إستخدام الآلات الزراعية والتوسع في هذا الإستخدام مع التطوير المستمر عن طريق الإبتكارات والإختراعات ، ولعل أبرز مثال على ذلك وفي هذا الميدان بالذات ، الولايات المتحدة الأمريكية التي تزرع أكثر من أربعمائة مليون فدان بواسطة ستة ملايين مشتغل بالزراعة في الوقت الحاضر ، يمثلون نحو ٧ر٢٪ من مجموع السكان ، وقد كانت هذه النسبة ٩٪ في عام ١٩٦٠ ، ومن قبل كانت ٢٥٪ في عام ١٩٤٠ في حين أنها كانت ٨٠٪ في عام ١٨٥٥ ، وقد نشأ هذا التناقص فى أعداد المشتغلين بالزراعة ونسبتهم نتيجة عوامل كثيرة أهمها وفي مقدمتها الميكنة الزراعية ، حيث أصبح هؤلاء من القدرة والكفاءة الإنتاجية على مستوى لا يضارعهم فيه أحد ، وقد ظهر أن كفاءة العامل الزراعي قد تضاعفت من ١٦ إلى ٤٠ مرة خلال السنوات الأخيرة حسب طبيعة كل عملية ، الأمر الذي ترتب عليه رواج في الدخول والعائد الصافي للمزارعين وللدخل القومي بصفة عامة.

ونموذج الميكنة الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية لا يقصد به المناداة بأن نصل في مصر إلى هذا المستوى من الميكنة ، ولكننا نعطيه مثالاً لنتساءل بعد ذلك **كيف لا يمكن لخمسة ملايين فرد لدينا زراعة ٦ ملايين فدان أو ما هو أكثر قليلاً من ذلك ... في حين أن في أمريكا ٦ ملايين فرد أمكنهم زراعة هذه المساحات الشاسعة التي تزيد عن ٤٠٠ مليون فدان ؟**

ولقد كان ملحوظاً دائماً أن الآلة الزراعية إذا كانت سبباً مباشراً أو غير مباشرٍ لتقليل إستخدام العمال في الزراعة ، فإن زيادة الإنتاج في حد ذاتها سبب آخر في زيادة فرص العمل أمام الأفراد ، كما أن الدخل المتزايد يؤدي إلى مزيد من مشروعات التنمية الإقتصادية ومشروعات الإنعاش الريفي ، وبهذا تسير التنمية تصاعدياً وتدفع عناصرها بعضها البعض.

الميكنة الزراعية والإنتاجية :

تهدف السياسة الزراعية بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاج من وحدة المساحة المنزرعة وتقليل نفقات الإنتاج إلى حدوده الإقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تطبيق الأساليب العلمية والفنية الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي وعلى طول مراحله، ومن أهم هذه الأساليب وفي مقدمتها إستخدام الالات الزراعية الحديثة ، وهذا يعني الإنتقال من طور الزراعة التقليدية التي تعتمد على جهد الإنسان ، والحيوان ، إلى طور الزراعة الحديثة التي تعتمد على جهد الآلة إلى جانب جهد الإنسان والتي أصبحت إحدى سمات هذا العصر في جميع الدول المتقدمة.

ولم يكن إستخدام الآلات الزراعية سبباً في زيادة الإنتاج الزراعي وتقليل نفقاته فحسب ، بل كانت أيضاً سبباً في زيادة كفاءة العامل الزراعي ورفع مستواه المادي والإجتماعي ، حيث حلّت الآلة محل الإنسان والحيوان

في معظم مراحل العمل الزراعي ، وبهذا حررت الفرد من تسخير نفسه في إنتاج المحاصيل وفي خدمة المحاصيل ورعايتها بطرق قد لا تعتبر إنسانية في كثير من مراحل هذه الخدمة.

وقد كان التطور الإقتصادي في الزراعة لكثير من دول العالم نتيجة مباشرة لاختراع آلات زراعية جديدة ، أو إدخال تحسينات جوهرية في تصميم آلات زراعية أخرى . وقد نجم عن إستخدام هذه الآلات تناقص ملحوظ في عدد المشتغلين بالزراعة أخذ يسير تدريجياً مع التوسع في أستخدامها ، وفي نفس الوقت تحول المشتغلون بالزراعة من أناس يواجهون العناء مادياً وصحياً وإجتماعياً بسبب نظم الزراعة البدائية ، إلى مزارعين مهرة يشعرون بالراحة مع زيادة ملحوظة في كفاءتهم الإنتاجية وقدرتهم على تحسين أساليب وطرق الزراعة ، الأمر الذى يجعل للزراعة شأناً أعظم وأهمية أكبر في التنمية ، كما هيأت للمشتغلين بها دخولاً مرتفعة قد تزيد على دخول كثير من المشتغلين بالمهن أو الحرف غير الزراعية. وبذلك تحول المجتمع الريفي في البلاد المتقدمة إلى مجتمع راق يتسم بحياة كريمة يحيط بها الكثير من مقومات الرفاهية ورغد العيش.

وقد كان إستعمال الآلات الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي المتعددة وفي كثير من نواحيها ، ابتداء من عملية إعداد الأرض ، حتى حصاد المحصول وتجهيزه وإعداده للأسواق مؤدياً إلى توفير العمالة التي أمكن الإستفادة منها في أنشطة أخرى غير زراعية. كما كان استعمال الآلات سبيلاً إلى تحرير الصبية الذين يعملون بالحقول وهم صغار من استغلال جهدهم بطريقة قاسية كثيراً ما تكون غير ملائمة أو غير آدمية ، وبهذا أعطتهم الفرصة للتعليم بما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بمستوى حضاري

وإقتصادي وإجتماعي متقدم. الأمر الذي يجب أن تتجه إليه الدول التي تنشد الرقي والتقدم.

ومعلوم أن الفلاح المصري قد بذل الكثير من الجهد والعرق مستعملاً قواه البشرية وكذا جهد أسرته في عمل شاق ومُضنٍ، حتى وصل بالزراعة إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من تقدم تحت نظام الزراعة التقليدية التي تعتمد على العمل اليدوي والحيواني ، وإليه يرجع الفضل الأول فيما وصل إليه وادى النيل من تقدم في ظل ظروف قاسية وشاقة على إمتداد آلاف السنين. وقد آن الأوان أن تنتقل الزراعة المصرية إلى خطوة حضارية واسعة وخاصة أن الظروف الحالية ملائمة لهذا التطور الذي أصبح ضرورياً وحتمياً.

ونرجو أن نوجِّه النظر إلى أن تعبير الميكنة الزراعية قد أخذ مدلولاً متفاوت الهدف والقصد ، **ولكننا نذكر هنا وفي البداية أن الميكنة الزراعية تهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وهما القضيتان الأساسيتان لمجتمعنا في الحاضر وفي المستقبل**، كما يتفق هذا الهدف مع أهداف أخرى جوهرية في مقدمتها معالجة مشكلة النقص في العمالة الزراعية بقصد إحداث توازن بين وحدات العمل الزراعي طوال المواسم الزراعية الثلاثة وبين ما هو مطلوب توافره منها لتغطية كل نواحي النشاط الزراعي بكفاية وإتقان.

وإذا كان العمل الزراعي بطبيعته وبحكم موقعه في الحقول في ظروف خالية من وسائل الراحة أو الأمان ، فإنه من الضروري أن تتجه المجتمعات نحو تحرير الإنسان من مشقة العمل الزراعي ومتاعبه أو على الأقل التخفيف من قسوته.

وهذا ما إتجهت إليه كل الدول المتقدمة وما يجب أن نتجه إليه ، ليس بهدف زيادة الإنتاج فحسب بل ومن أجل توفير أكبر قدر من الراحة والأمان للعامل الزراعي ، وقد أصبح هذا الأمر واجباً إنسانياً بالغ التقدير والرعاية.

وإذا كان مفهوم الميكنة الزراعية في الماضي هو إجراء عمليات خدمة الأرض فقط أو ريها حتى تكدست آلات عديدة لهذه العمليات وحدها ، في حين واجهت عمليات أخرى قصوراً وعجزاً شديدين مما يعكس آثاره الضارة على الإنتاج والتنمية الزراعية ، فإن **المفهوم الصحيح لهذا التعبير أصبح يستوجب التخطيط الشامل للميكنة الزراعية على أساس أن تكون زراعة آلية على طول مراحل الإنتاج**. وهو ما يعرف بخطوط الإنتاج المتكاملة بمعنى أن تبدأ الميكنة الزراعية بحرث الأرض وإعدادها إعداداً كاملاً للزراعة وتنتهي بحصاد المحصول وإعداده للتسويق".

الآثار الإقتصادية للميكنة الزراعية :

كانت الميكنة الزراعية دافعاً إلى إحداث تنمية زراعية واسعة الحدود والأبعاد في كثير من الدول المتقدمة ، ويمكن القول إجمالاً أنه بدون إستخدام الآلات الزراعية ما كان من الممكن إستغلال مساحات شاسعة في كثير من أنحاء العالم ، فعن طريق هذا الإستخدام أمكن زراعة الصحراء والجبال والوديان على مختلف مواقعها الجغرافية.

وإستخدام الآلات الزراعية يؤدي إلى خفض كبير في تكاليف العمليات الزراعية ، وقد **أوضحت دراسات وزارة الزراعة في محطاتها الآلية أن هذا الخفض يصل إلى النصف أو أكثر من ذلك مما يعكس تأثيراً مباشراً على صافي العائد من الاستغلال الزراعي.**

ولعل **أهم المزايا التي تترتب على إستخدام الآلات هي الوفر الكبير في الوقت الذي تستغرقه العمليات الزراعية** وإمكانية إتمام كل منها في المواعيد المناسبة ، وبهذا فإنها تصبح ذات أهمية بالغة في الزراعة الكثيفة. ويكون الزراع أشد حاجة إليها في أوقات الذروة حيث تتداخل العمليات الزراعية مع بعضها في وقت واحد وبكثافة شديدة. وفي مجال الزراعة المصرية نجد أن مواسم الذروة بالنسبة للعمل الزراعي تكون في الفترة من بداية شهر مارس حتى منتصف شهر يونيو ، وهي مرحلة حصاد المحاصيل الشتوية وإعدادها وخدمة الأرض لزراعة المحاصيل الصيفية. وهناك فترة أخرى للذروة تبدأ من سبتمبر حتى منتصف نوفمبر وهى مرحلة جنى وحصاد المحاصيل الصيفية وإعداد الأرض لزراعة المحاصيل الشتوية.

وحتى يمكن توضيح الوفر في أوقات الأداء للعمليات الزراعية ، فإننا نذكر أن **حرث الفدان بالمحراث البلدي يستغرق ١٢ ساعة مقابل ساعة واحدة بالجرارات الزراعية** ، وأن **ري الفدان بالساقية يستغرق يومين مقابل ساعة واحدة بماكينة الري قوة ١٢ حصاناً** ، وقد أظهرت الدراسات أن **عزيق الفدان المزروع بالقصب يحتاج إلى نحو ٢٠ رجلاً لإتمامه في يوم كامل مقابل أداء يغطي ١٢ فداناً في اليوم للعزاقات الميكانيكية.**

وللميكنة الزراعية تأثيرها المباشر في إحداث وفر كبير في مستلزمات الإنتاج وحسن توزيعها في الحقول. وإذا أمكن تطبيق نظم الميكنة الزراعية الكاملة في بلادنا ، فإن ذلك سيحقق وفراً في إستخدام التقاوي يقدر على النحو التالي :

القمح	٥٠ ألف طن
الأرز	٤٠ ألف طن

بذرة القطن	٣٥ ألف طن
الذرة	٢٠ ألف طن
قصب السكر	١٢٥ ألف طن

وذلك بخلاف محاصيل زراعية أخرى يمكن زراعتها آليا. وبالإضافة إلى ذلك فإن عمليات الزراعة بالآلة تؤدي إلى زيادة محققة في الإنتاجية نتيجة إتقان توزيع البذور عند زراعتها ، وإنتظام الأبعاد والأعماق للتقاوي.

ومن الواضح أن عمليات الحصاد بالنسبة لكثير من المحاصيل الرئيسية لا تتم في المواعيد المناسبة ، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على زراعة المحاصيل التالية فتنخفض إنتاجية هذه المحاصيل ، فضلاً عما تتعرض له من فقد كبير نتيجة حصادها بالطرق التقليدية ، وتقدر وزارة الزراعة هذا الفقد بنسبة ١٢٪ وهو بدون شك فقد يؤثر فى الدخل القومي الزراعي . ويمكن إنقاذ نسبة كبيرة من هذا القفد إذا تم الحصاد في التوقيت المناسب بالآلات. ولعل أهم المحاصيل التي يمكن حصادها آليا في هذه المرحلة : القمح ، والأرز ، والذرة ، بالإضافة إلى حش البرسيم وتقطيع حطب القطن.

ومن المعلوم أن **الإستغلال الزراعي البدائي يؤدي إلى الإسراف في إستخدام مياه الري وخاصة في نظام الري السطحي** ، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة من بينها إستخدام وسائل الري البدائية التي يتم فيها فقد نسبة كبيرة من المياه بسبب بطء حركة المياه وضياع قدر كبير في باطن التربة مؤدياً إلى إرتفاع مستوى الماء الأرضي وإنخفاض خصوبة الأراضي. ويمكن تلافي ذلك كله أو نسبة كبيرة منه عن طريق إستخدام وسائل الري الحديثة وما أُدخِل عليها من التطور والتقدم التكنولوجي بعد الحرب العالمية الأخيرة ويتحقق

بذلك قدر كبير من مياه الري يمكن إستخدامه في أغراض أخرى من أهمها التوسع الأفقي.

وقد يكون من أهم المزايا الإقتصادية والإجتماعية لإستخدام الآلات في الزراعة راحة الفلاح وتوفير الجهد الكبير الذى كان يبذل من خلال العمل اليدوي ، بالإضافة إلى المحافظة على صحته وحمايته من الأمراض المتوطنة. وقد إتجهت الدول الأجنبية إلى التركيز الشديد على توفير أكبر قسط من الراحة بل وأكبر قدر من الإستمتاع بالزراعة والبلوغ بها إلى مستوى الرفاهية.

الإنتاج الحيواني والميكنة الزراعية :

من المعلوم أن القدرة الآلية تتفوق كبيراً على القدرة الحيوانية ، وتصل هذه الكفاية الآلية حداً كبيراً فى الآلات الكبيرة التي تستخدم في المزارع الواسعة. وتوضّح الدراسات أن قدرة البقرة على العمل الزراعي تعادل مالا يزيد على نصف حصان ميكانيكي ! ، وهذا يعني أن **الآلة ذات القوة الميكانيكية ٥٠ حصاناً تعادل جهد وطاقة ١٠٠ بقرة.** وبالإضافة إلى ذلك فإن الآلات الميكانيكية لا يتطلب تشغيلها وقوداً عند عدم إستعمالها بعكس المواشي التي تحتاج إلى أعلاف سواء كانت في حالة العمل أو بدون عمل ، فضلاً عن تعرضها لظروف بيئية وبيولوجية أكثر حساسية مما تتعرض لها الآلات.

وإستخدام الجرارات الزراعية والآلات كمصدر أساسي للقوى المحركة في العمليات الزراعية يهيئ الفرصة لاستغلال الثروة الحيوانية وتوجيه الحيوان الزراعي إلى الغرض الأصلى من تربيته ، وهذا الإستخدام سيؤدي إلى تحرير الماشية من الجهد الشاق الذي تتعرض له في العمليات الزراعية وبالتالي تخصيص الحيوانات لإنتاج اللبن واللحم بدلاً من إستهلاكها أو إنهاك

قواها وطاقتها في هذه الأعمال. ويمكن تشبيه إستخدام الماشية في الأعمال الزراعية بإستخدام آلة وقودها مكون من لبن ولحم ، مع ما تعانيه البلاد من نقص كبير فى هذين المنتجين.

وقد أوضحت الدراسات أن الفقد في التشغيل في العمل الزراعي يُعادل إنتاج كيلو جرام لبن تقريباً وهو ما يعادل جهد حصان ميكانيكي واحد في الساعة. ويلاحظ أن نقص إدرار الماشية للألبان بسبب تشغيلها في العمل الزراعي يتوقف على مستوى إدرار الحيوان نفسه ، فكلما كان الحيوان غزير الإدرار كلما زادت نسبة تأثر إنتاجيته من اللبن بسبب جهده في العمل ، وقد يصل الفقد إلى ٥ر١ كيلوجرام لبن عند عمل الحيوان في الحقول.

وقد كان السبب الرئيسي لإقتناء الماشية بجانب إنتاج اللحم واللبن هو صلاحيتها للعمل مما استلزم الإتجاه نحو إنتخاب الماشية على أساس صفاتها الجسمانية وصلاحيتها فى المرتبة الأولى ، وأهملت الصفات الإنتاجية الأخرى خاصة صفة الإدرار العالى . وكان هذا السبب مؤدياً إلى إقتناء أعداد كبيرة من الثيران من أجل تشغيلها في الحقول وليس هناك مبرر إقتصادي أو إنتاجي لذلك ، حتى بلغ عددها نحو ربع مليون رأس وهى لا تعطي ناتجاً إقتصادياً من إدرار اللبن مع إنتاج ضئيل من اللحم بسبب إنهاك جهدها وقواها في العمل الزراعي ، والتخلص من نسبة كبيرة من هذه الأعداد سوف يؤدي إلى وفر كبير في كميات الأعلاف الخضراء والمركزة.

وفي تقديرات قام بها بعض الإحصائيين في وزارة الزراعة يتضح أن النقص في إنتاج اللبن بسبب عمل الحيوانات الزراعية في الحقول يصل إلى نحو مليون طن لبن تقدر قيمتها بنحو خمسمائة مليون جنيه سنوياً !!...

بالإضافة إلى الفقد الكبير في إنتاج اللحوم الذي يعادل نحو خمس إنتاج مصر منه ، وهو بهذا المُعَدَّل فَقْدُ كبير القدر والقيمة.

واقع الميكنة الزراعية في مصر :

يمكن القول إجمالاً ، أن هناك وفرة في أعداد بعض الآلات الزراعية بينما يوجد نقص في آلات أخرى قد يصل إلى عدم وجودها تماماً على الرغم من الحاجة الملحة إليها. وتوضح بيانات وزارة الزراعة التي تضمنتها " الخطة القومية للميكنة الزراعية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦" ، أن عدد الجرارات الموجودة في البلاد يبلغ ٣٨٦٣٩ جراراً بمتوسط ٣ر٧ جرار لكل ١٠٠٠ فدان ، وهو معدل يجاوز المعدل المستهدف وقدره ٧ جرارات ، إلا أن هذه الجرارات موزعة على المحافظات توزيعاً متفاوتاً وبوضع لا يتناسب مع إحتياجاتها ، حيث يصل المعدل في السويس إلى ٧ر١٢ جرار وفي قنا ٦ر١٠ جرار وفي الغربية ٤ر٩ جرار في حين يهبط المعدل إلى ٩ر٥ جرار في كفر الشيخ وإلى ٥ر٤ جرار في بني سويف ، ومعظم هذه الأعداد الكبيرة من الجرارات قد استنفدت عمرها الإفتراضي وتعددت أنواعها وطرازها وكثير منها يعمل في غير الأغراض الزراعية.

وكذلك الحال بالنسبة للمحاريث الحفارة حيث بلغ عددها في عام ١٩٩٤ إلى ٣٠٧٠٣ محاريث وبمتوسط ٨ر٦ محراث لكل ١٠٠٠ فدان وهو ما يزيد على المعدل المستهدف وهو ٦ محاريث ، وإن كانت نسبة كبيرة من هذه إقتصادية متكاملة.

والجدير بالذكر أن **هناك إتجاهاً نحو تطوير التعاونيات وإلى دعمها وإلى إيجاد أسلوب جديد لتشغيل الآلات الزراعية التي تملكها** ، بعد دراسة وتقييم النشاط الحالي للميكنة الزراعية ، وإكتشاف أنسب الطرق التي تلائم

الظروف المحلية وتحديد المقومات الأساسية اللازمة والواجب تطبيقها لنجاح العمليات الزراعية عن طريق إستخدام المعدات المناسبة بكفاءة تشغيلية عالية.

الميكنة الزراعية وأهدافها :

تهدف ميكنة الزراعة إلى إحلال القوى الميكانيكية والمعدات الحديثة المرتبطة بها ، محل القوى البشرية والقوى الحيوانية .. وبهذا فإن **ميكنة الزراعة يترتب عليها سد العجز أو النقص فى القوى العاملة في الزراعة ، ولذلك فإن ميكنة الزراعة تتطلب تنظيماً كاملاً بحيث تصبح قوة دافعة إلى الإنتاج من ناحية وإتاحة فرص العمل للمواطنين من ناحية أخرى.**

لهذا فإن وضع برنامج لميكنة الزراعة المصرية يجب أن يتم وفق خطة شاملة وفى نطاق ترتيب زمني معلوم ، بحيث يتجه في البداية نحو سد العجز البادي حالياً في العمالة الزراعية ، والذي يتركز في مواسم عمل محددة وفي أوقات الذروة .. ثم تتجه إلى عمليات إحلال مستمرة للعمالة التي تهاجر من الريف أو تترك العمل الزراعي بصفة دائمة وتدخل سوق العمل في المدن المصرية أو في سوق العمل بالدول الأجنبية .. على أن تلحظ دائماً زيادة الكفاءة التشغيلية للعمليات الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية للوحدات المنزرعة والمستثمرة في الزراعة.

ومن الواضح أن الظروف الحاليةً والمتغيرات الكثيرة التي مرت بها الزراعة المصرية في السنوات الأخيرة تدعو إلى سرعة ميكنة العمليات الزراعية التي إستقر الأمر على ضرورة دخولها في هذا الحيز ، وهى تشمل مراحل أربع أساسية تمتد على طول المواسم الزراعية الثلاث وهذه المراحل هى :

١) الجرارات الزراعية ، بإعتبارها القوة المحركة فى المزارع ولكثير من العمليات الزراعية وتقوم بتنفيذ أنواع متعددة من الخدمات مع تنوع الآلات التي تلحق بها.

٢) آلات تجهيز الأرض للزراعة ، وتشمل الحرث ثم التزحيف والتسوية والتلويط والتخطيط والتبتين ويتوقف على حسن أدائها تأثير مباشر على إنتاجية المحصول الذي يزرع بعد التجهيز ، فضلاً عن حسن توزيع المياه داخل الحقول وتوفير الكميات المستخدمة منها.

٣) آلات الزراعة والبذر ، ويرتبط إستخدامها إرتباطاً وثيقاً بدرجة نمو المحاصيل وكثافتها وإنتاجيتها.

٤) آلات الخدمة بعد الزراعة ، وتشمل آلات العزيق والتسميد ومقاومة الآفات والحصاد ، وكلها عمليات تؤثر في خصوبة التربة كما يتم في هذه المرحلة حماية النباتات من خطر الحشائش والآفات الحشرية أو الفطرية.

ومن الملحوظ أن هناك تخلفاً شديداً في هذه العمليات ويوجد إنتشار كبير للحشائش بصورة لم تكن معروفة من قبل. واستخدام الآلات في مقاومة الآفات يضمن توزيعاً منتظماً للمبيدات وتجنب فقدها ، وكذلك الشأن بالنسبة لتوزيع الأسمدة ميكانيكياً.

ومن اللازم أن تتجه خطة الميكنة الزراعية بحيث تشمل المرحلتين الأوليين شمولاً كاملاً على مستوى الجمهورية. أما بالنسبة لآلات الزراعة فإن هناك محاصيل تحتاج إلى معاملات فنية معقدة لزراعتها بواسطة الآلات ، ولهذا فليس من المناسب أن

تتم زراعتها ميكانيكياً مثل قصب السكر. وكذلك فإن حصاد بعض المحاصيل سيستمر يدوياً في مزارع القطاع الخاص بالإضافة إلى جنى القطن وتقليع البصل.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضّح أهمية إجراء بحوث علمية وتطبيقية لمعرفة أنواع الآلات الملائمة لظروف البيئة والزراعة المصرية ، مع التنسيق الكامل بين أجهزة البحوث وهيئاتها داخل وزارة الزراعة والجامعات والجهات ذات الصلة بالميكنة الزراعية .. وعلى أن تتناول هذه البحوث أجراء مواءمة كاملة بين الآلات المستخدمة في الزراعة وبين الأساليب الزراعية نفسها وتطوير أيهما ليطابق الجانب الآخر . والغاية من هذا كله الوصول إلى أعلى مستوى من الكفاية الإنتاجية للآلة وتحقيق أكبر وفر إقتصادي من تشغيلها ، خاصة وأن البحوث العلمية أوضحت ضخامة برامج الميكنة الزراعية المطلوب تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة مع إستيعابها لاستثمارات كبيرة وحاجتها إلى أجهزة فنية وإدارية ماهرة وعلى درجة عالية من الكفاية ، الأمر الذي يستلزم دخول وحدات إقتصادية كثيرة في هذا المجال وفي مقدمتها الشركات والجمعيات التعاونية المتخصصة وكلها في حاجة إلى دعم من الدولة .. ويمكن أن تحظى بهذا الدعم من خلال النواحي الآتية :

أ) توفير التمويل اللازم لهذه الوحدات بشروط ميسورة وبكفاية تامة.

ب) تيسير إجراءات التأسيس والإنشاء لهذه الوحدات ، من خلال جهاز واحد تتعامل معه ، وتذليل العقبات التي تواجهها مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

ج) إعطاؤها فرصة واسعة لتدريب أجهزتها وموظفيها داخل المراكز التي تنشئها وزارة الزراعة لهذا الغرض.

د) تقديم مساحات من الأراضي الحكومية لتمارس نشاطها وتجاربها عليها ، وكذا تُوفير الفنيين اللازمين للإشراف على هذه التجارب.

هـ) تيسير إجراءات الإستيراد بالنسبة لهذه الوحدات ، مع إعطائها إمتيازات جمركية وضرائبية محددة.

هذا مع ضرورة إجراء تنسيق شامل بين أجهزة وزارة الصناعة ووزارة الإنتاج الحربي من جهة وبين وزارتي الزراعة وإستصلاح الأراضي من جهة أخرى ، حتى يمكن وضع سياسة تصنيع للآلات الزراعية على أفضل مستوى فنى وإقتصادي ، ومن أجل إنتاج أكبر عدد من هذه الآلات محليا ، وبطبيعة الحال فإن الوزارتين الأخيرتين تمثلان معاً الجانب المستفيد من هذا الإنتاج ، وهما اللتان تقرران مدى صلاحية الآلة للعمل والتشغيل الكفء في نطاق الظروف الزراعية السائدة.

وقد يكون **من الأوفق أن تتجه الدولة عند وضع برامج لتصنيع الآلات الزراعية وعند إستيرادها إلى الأنواع التي تتميز بتكلفة تشغيل إقتصادية** وبوجه خاص تلك التي تستهلك الحد المناسب من الطاقة ، حيث تقوم بدعمها بمبالغ كبيرة سنوياً ومن المعلوم أن الآلات الزراعية تمثل قطاعاً كبيراً من القطاعات التي تستهلك الوقود وسوف يتزايد هذا الإستهلاك مع التوسع المستمر في الزراعة الآلية ، وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية دراسة إستخدام الكهرباء في تشغيل الآلات .. كما يشير الفنيون بضرورة الإتجاه نحو الآلات متعددة الأغراض لضمان كفاءتها التشغيلية والإقتصادية.

وحيث أن الفلاح المصري يُعتبر حقاً وصدقاً مكوناً أساسياً في نظام الزراعة الآلية وهو المستفيد الأول من هذا النظام ، وعليه تعتمد الدولة في نشر الميكنة والتوسع فيها ، فإن الأمر يتطلب تكثيف البرامج الإعلامية التي تُبَصِّرُه بفوائدها وجدواها ، كما تُعطيه أكبر قدر من المعرفة التي تُمَكِّنه من صيانة الآلات التي في حيازته ، مع إتقان تشغيلها داخل المزارع ، وهذا يؤكد أهمية قيام جهاز التليفزيون بدور حيوي في هذا المجال وكذلك الحال في مزارع المحطات الحكومية.

وقد أوضحت العديد من الدراسات أن هناك مساحات كبيرة من الأراضي في حاجة إلى برامج لتحسينها ورفع مستوى خصوبتها بعد ما تعرضت لارتفاع منسوب الماء الأرضي أو تكوين طبقات صماء بها ، وبالإضافة إلى حاجتها إلى تطهير مراويها ومصارفها بصفة دورية ومنتظمة. وهذه العمليات قد تَخَلَّفَتْ كثيراً في السنوات الأخيرة في الحقول على مختلف مستوياتها ، مما يستلزم التركيز في المرحلة المقبلة على توفير الآلات الخاصة بتحسين التربة وتطهير المجاري المائية ، خاصة أنها عمليات تستوعب أعداداً كبيرة من اليد العاملة التي لم تعد متاحة في الوقت الحاضر.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن **يتم ذلك كله في نطاق خطة قومية متكاملة ترتبط بخطة التنمية الزراعية وتتكامل معها.** وتلحظ دائماً الشمول الكافي لكل أساليب الميكنة الزراعية على أمتداد مراحل الإنتاج الزراعي جميعها. وفي نفس الوقت ترتبط إرتباطاً دقيقاً بالسياسة السكانية للدولة وتخطيط القوى العاملة ، باعتبار أن الميكنة الزراعية والقوى العاملة وجهان لعملة واحدة ، والتخطيط لهما يجب أن يسير متوازناً مع حساب التكلفة الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية داخل هذه الخطة وفي محيطها.

الخلاصـــــة

لا تزال الزراعة مصدر عمل ودخل نحو نصف القوى العاملة في مصر ، كما أنها مصدر الغذاء والكساء لسد حاجة السكان ، وإنَّ تَخَلُّف الزراعة عن الوفاء بحاجات المجتمع من الغذاء وإطراد هذا التخلف يؤدي إلى حدوث فجوة غذائية تزداد إتساعاً على مر السنين ، وتنجم عنها مشكلات إقتصادية وإجتماعية أبرزها إرتفاع أسعار السلع الغذائية ، ونقص الكميات المتاحة للإستهلاك وبروز ظاهرة التضخم ، وفي نفس الوقت شهدت الزراعة تناقص أعداد المشتغلين فيها تناقصاً نسبياً ، بسبب هجرة أعداد كبيرة منهم خلال السنوات الأخيرة إلى المدن للعمل في مجالات التنمية المختلفة خاصة أعمال البناء والتشييد والصناعة والتجارة ، ثم تزايد الهجرة إلى الدول العربية ، ومصدر هذه الهجرة القطاع الريفي وبوجه خاص المشتغلون في الزراعة. وقد ترتب على ذلك حدوث إرتفاع ملحوظ في تكاليف الإنتاج الزراعي وبمعدل يفوق إرتفاع قيمة المحاصيل المُنْتَجة ويرجع هذا الإرتفاع أساساً إلى زيادة تكاليف العمالة الزراعية وبنسبة كبيرة ومتوالية ، بالرغم من هبوط إنتاجية هذه العمالة مما ترتب عليه عدم التوازن بين الأجر وبين قيمة الإنتاج ، بالإضافة إلي تَخَلُّف نوعية المُنْتَج ودرجة جودته.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن نوجه النظر إلى أن الزراعة لقيت تطويراً بالغ الإتساع في العلوم والتكنولوجيا الزراعية في الدول المتقدمة وإن كان هذا التطوير لا يزال محدوداً على الجانب المصري . وقد نشأ عن هذا التطوير إرتفاع كبير في الكفاءة الإنتاجية سواء من ناحية الكم أو الكيف مما يجعل المنتجات الزراعية في الدول الأجنبية في موقف أقوى بالنسبة للمنتجات المصرية مما يجعل الأخيرة تواجه صعوبة في التسويق والإنتشار في الأسواق المحلية ... هذه المتغيرات كلها ، ذات تأثير مباشر على البنيان الزراعي وعلى أساليب التنمية الزراعية ، وهي في ذات الوقت تمثل عوامل دافعة وموجبة لإستخدام الميكنة الزراعية والتوسع فيها وضرورة تطويرها بصفة مستمرة من أجل مواجهة هذه المتغيرات من ناحية ودفع التنمية إلى حدودها وأبعادها القصوى من ناحية أخري ، خاصة وأن مصر تشكو من نقص العمالة الزراعية !!... ومن المعلوم أن العامل الزراعي الذي يؤدي العمليات الزراعية سواء بمجهوده الجسماني أو بمساعدة الماشية قد تأثرت كفايته الإنتاجية في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل ومؤثرات كثيرة من بينها إتجاه جزء كبير من شباب الريف إلى الهجرة إلى المدن جرياً وراء عمل أسهل أداءً وأوفر ربحاً ، كما أن الصبية الذين كانوا يؤدون الكثير من العمليات الزراعية قد إتجهوا إلى

التعليم حيث توافرت لهم الفرصة واسعة وسهلة للإلتحاق بالمدارس التي إنتشرت على مختلف مستوياتها في أرجاء الريف ... ونحن إذا تطلعنا إلى خريطة العالم فإننا نجد أن الدول المتقدمة حالياً ، كانت في الماضي دولاً نامية ، والغالبية العظمى إعتمدت في تقدمها على التنمية الزراعية ، وكانت القاعدة والأصل في هذه التنمية إستخدام الآلات الزراعية والتوسع في هذا الإستخدام مع التطوير المستمر عن طريق الإبتكارات والإختراعات ، ولم يكن إستخدام الآلات الزراعية سبباً في زيادة الإنتاج الزراعي وتقليل نفقاته فحسب ، بل كانت أيضاً سبباً في زيادة كفاءة العامل الزراعي ورفع مستواه المادي والإجتماعي ، حيث حَلَّتْ الآلة محل الإنسان والحيوان في معظم مراحل العمل الزراعي ، وبهذا حررت الفرد من تسخير نفسه في إنتاج المحاصيل وفي خدمة المحاصيل ورعايتها ، هذا بالإضافة إلى ما ثبت من أن إستعمال الآلات الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي المتعددة وفي كثير من نواحيها ، ابتداء من عمليات إعداد الأرض ، حتى حصاد المحصول وتجهيزه وإعداده للأسواق مؤدياً إلى توفير العمالة التي أمكن الإستفادة منها في أنشطة أخرى غير زراعية. ونرجو أن نوجّه النظر إلى أن تعبير الميكنة الزراعية قد أخذ مدلولاً متفاوت الهدف والقصد ، ولكننا نذكر هنا أن الميكنة الزراعية تهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وهما القضيتان الأساسيتان لمجتمعنا في الحاضر وفي المستقبل ، الأمر الذي يستوجب التخطيط الشامل للميكنة الزراعية على أساس أن تكون زراعة آلية على طول مراحل الإنتاج ، علما بأن دراسات وزارة الزراعة أوضحت في محطاتها الآلية أن الخفض من إستخدام الميكنة الزراعية يصل إلى النصف أو أكثر من ذلك مما يعكس تأثيراً مباشراً على صافي العائد من الإستغلال الزراعي ، ولعل من أهم المزايا التي تترتب على إستخدام الآلات هي الوفر الكبير في الوقت الذي تستغرقه العمليات الزراعية وإمكانية إتمام كل منها في المواعيد المناسبة ، هذا بالإضافة إلى الوفر الكبير الذي يتحقق من مياه الري ، وما هو معروف من أن القدرة الآلية تتفوق كثيراً عن القدرة الحيوانية ، الأمر الذي يُهيئ الفرصة لاستغلال الثروة الحيوانية وتوجيه الحيوان الزراعي إلى الغرض الأصلي من تربيته.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن يتم ذلك كله في نطاق خطة قومية متكاملة ترتبط بخطة التنمية الزراعية وتتكامل معها. وتلحظ دائماً الشمول الكافي لكل أساليب الميكنة الزراعية على إمتداد مراحل الإنتاج الزراعي جميعها. وفي نفس الوقت ترتبط إرتباطاً دقيقاً بالسياسة السكانية للدولة وتخطيط القوى العاملة ، بإعتبار أن الميكنة الزراعية والقوى العاملة وجهان لعملة واحدة ، والتخطيط لهما يجب أن يسير متوازناً مع حساب التكلفة الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية داخل هذه الخطة وفي محيطها.

قضايا للمناقشة

١) " شهدت الزراعة المصرية في السنوات الأخيرة متغيرات جوهرية كان لها تأثير مباشر على البنيان الزراعي ، وعلى أساليب الإستغلال الزراعي " .
علّق على العبارة السابقة ، موضّحاً أهم هذه المتغيرات وآثارها على أساليب التنمية الزراعية.

٢) " لعل من بين أهم العوامل الذي يشهدها مجتمعنا المصري في الآونة الأخيرة ، هذا التغيير في حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، وليس أدل على ذلك من أن نسبة سكان الحضر في مصر كانت تقل عن خُمس سكان مصر في عام ١٩١٧ ، بينما تقترب في الوقت الحاضر من النصف !!... ".
علّق على العبارة السابقة ، شارحاً آثارها ، وموضحاً ... كيف تشكو مصر من كثافة سكانية رهيبة ، وتزايد سكاني كبير !... وتشكو في نفس الوقت من نقص في العمالة الزراعية ؟... وهل حقيقةً هناك عجز في العمالة الزراعية ؟... تناول هذا الموضوع بالشرح والتعليق مُبيناً مختلف جوانبه.

٣) " يرى علماء التنمية أننا إذا تطلعنا إلى خريطة العالم ، فإننا نجد أن الدول المتقدمة حالياً ، كانت في الماضي دولاً نامية ، والغالبية العظمى من هذه الدول اعتمدت في تقدمها على التنمية الزراعية ، وكانت القاعدة والأصل في هذه التنمية إستخدام الآلات الزراعية والتوسع في هذا الإستخدام مع التطوير المستمر عن طريق الإبتكارات والإختراعات ".
وضّح الرأي السابق ، مبينا مدى إمكانية تطبيقه في تنمية الزراعة المصرية.

٤) " لقيت الزراعة في مجتمعنا الدولي المعاصر تطويراً بالغ الإتساع في العلوم والتكنولوجيا الزراعية في الدول المتقدمة ، غير أن هذا التطوير لا يزال محدوداً على الجانب المصري ، الأمر الذي تجد معه المنتجات المصرية صعوبة في التسويق والإنتشار على الصعيدين المحلي والدولي " .

تناول مشكلة تسويق الحاصلات الزراعية المصرية على الصعيدين المحلي والدولي في ضوء المتغيرات العالمية ، والأساليب العلمية التسويقية المتطورة.

٥) إشرح لماذا يرى علماء التنمية أن المتغيرات المحلية ، والإقليمية والدولية ، تُمثِّل عوامل دافعة وموجبة لاستخدام الميكنة الزراعية والتوسع فيها ؟...

٦) " يرى علماء التنمية أن إستعمال الآلات الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي المتعددة وفي كثير من نواحيها ، ابتداءاً من عملية إعداد الأرض ، حتى حصاد المحصول وتجهيزه وإعداده للأسواق مؤدياً إلى توفير العمالة ، وتحرير إستغلال جهد الصبية بطريقة قاسية ، بالإضافة إلى منافع أخرى " .

تناول بالشرح والتعليق موضوع إستعمال الآلات الزراعية بصفة عامة ، وفي الإنتاج الزراعي المصري بصفة خاصة ، وأثر ذلك على تحقيق العديد من المنافع للمجتمع المصري.

٧) أكتب موضحاً ومُعلِّقاً فيما لا يزيد عن خمسة أسطر :

أ) ما هو الوفر الذي يتحقق من حرث الفدان بالمحراث البلدي ، والحرث بالجرارات الزراعية ؟...

ب) ما هو الوفر الذي يتحقق بري الفدان بالساقية ، والري بماكينة الري قوة ١٢ حصاناً.

ج) ما هو الوفر الذي يتحقق من عزيق الفدان المزروع بالقصب يدوياً ، مقابل أداء هذا العزيق بالعزاقات الميكانيكية ؟...

٨) تناول موضوع الميكنة الزراعية وأهدافها بصفة عامة ، وآثارها على الإنتاج الحيواني بصفة خاصة.

الفصل السابع عشر

الإستراتيجية

والإئتمان التعاوني

مؤتمر التخطيط الإستراتيجي للتنمية والإئتمان الزراعي

تنظمه وزارة الزراعة

بالتنسيق مع البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي

ورقة عن موضوع:

علاقة البنك الرئيسي بالقطاع التعاوني

بقلم

الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

أستاذ الإدارة بكلية التجارة - جامعة عين شمس

وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

مكان إنعقاد المؤتمر:

المركز المصرى الدولى للزراعة بالعلاقات الخارجية

بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى - الدقي - القاهرة

٣١ مارس ١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم

يستهدف مؤتمر التخطيط الإستراتيجي للتنمية والإئتمان الزراعي في مصر تبني أفكاراً جديدة للسياسة الإئتمانية الزراعية متوسطة وطويلة الأجل ، والدخول في مجالات جديدة للتنمية الزراعية والريفية بما يخرج الإئتمان الزراعي لآفاق القرن الواحد والعشرين ، وبما يحقق معدلات التنمية الزراعية الشاملة المتواصلة.

ويقترن هذا الجهد بما تقوم به وزارة الزراعة حالياً ببحوث ودراسات تتعلق بوضع إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية للفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٧. كما تقترن أيضا بالبحوث والدراسات التي تقوم بها الوزارة لإعداد الخطة الخمسية الرابعة للفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢.

والجدير بالتنويه أن السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة أعلن أن إطار الخطة الخمسية الرابعة فى القطاع الزراعى إعتمد على أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات والتى تتركز فى عدد من المحاور الأساسية والتى منها : الإهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة ، ودعم أنشطة المرأة الريفية فى التنمية الزراعية ، وتطوير السياسة الإئتمانية ، وإعادة النظر فى قانون التعاون الزراعي ، وإعطاء التعاونيات الزراعية المزيد من المسئوليات فى إطار تحرير الزراعة المصرية لتنمية إنتاج المزارعين ، وخلق المنافسة الصحيحة فى هذا المجال ، بالإضافة إلى توطيد علاقات التعاون الزراعي بين الدول العربية والأفريقية ودول حوض وادى النيل.

ولعل هذه الأهداف تفرض نفسها عند صياغة البحث من حيث ضرورة أخذها فى الإعتبار فى ضوء النظرة الكلية الشاملة التي تُفسح المجال للإعتماد على القياس الموضوعي ، والتحليل المنطقي ، والنقد الهادف البنّاء للمجالات المراد دراستها ، مع التسليم بالأهمية القصوى لحاجة أى نشاط إقتصادي أو

إجتماعي لإطار إداري مناسب تتوافر فيه القدرة والكفاءة ، والنظرة المستقبلية ، خاصة وأن مجتمعنا الدولى المعاصر أصبح بحكم التطور العلمي والتكنولوجي قرية صغيرة نتيجة للتقدم المذهل في عالم الإتصالات ، ونظم المعلومات ، وإدارة الجودة الشاملة التي تعتمد على ثقافة المجتمع وروح التعاون التي ينبغي أن تكون السمة البارزة للقيادات ومعاونيها ومرؤوسيها.

ويوجه علماء إدارة الجودة الشاملة والمتواصلة النظر إلى أننا دخلنا عصر " المعارف " .. وأن هذه المعارف صارت أساس تغيير هيكل المجتمع ، ويقررون أنه مع الإعتراف بالثلاث مراحل الأساسية التي حققت التغيير في مفهوم المعرفة ، وهي الثورة الصناعية والثورة الإنتاجية والثورة الإدارية ، إلا أن العالم المتقدم قد إنتقل فعلاً من مفهوم المعرفة بمعناها " الفردي " ، إلى مفهوم المعرفة بمفهومها " الجمعي " ، وأي فرد أو أية منظمة لا تُجدّد معارفها مُهدَّدة بالفشل ... إن المعارف الجديدة تجعل المعارف السابقة قد تقادم عليها العهد ... ومن هذا المنطق فإن كل منظمة متقدمة في عالم اليوم عليها أن تبني من داخل هيكلها التنظيمي والإداري " إدارة التغيير " ... حيث أن الأسواق تتغير بإستمرار ... والمستهلكون يتغيرون بإستمرار ... والتكنولوجيا تتغير بإستمرار ... والمنافسون يتغيرون بإستمرار ... وهذا يتطلب الحاجة لتبني إستراتيجية جديدة تستند في تنفيذها إلى الأشخاص المؤهلين القادرين على إحداث التغيير ، آخذين في الإعتبار أن البناء التنظيمي للمؤسسة التي يعملون فيها ينبغي أن يَتَّسِم طابع العمل فيه بروح التعاون والتناسق والتناغم بين مختلف أجزائه ، وأن البناء التنظيمي للمؤسسة ينبغي أن ينمو ويستمر ... في إطار تحسين ظروف البيئة ، وأن تكون للمؤسسة علاقات أفضل ... وأساليب أكثر كفاءة وقدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات تتميز بالجودة.

والذي يعنينا في هذا المقام أن نوجه النظر إلى أن علماء وخبراء الإدارة يؤكدون على أهمية مسايرة ركب التطورات العلمية العصرية ، وعلى وجه

الخصوص المتغيرات التي تحدث على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، وتترك آثارها على النشاط القومى الإقتصادي والإجتماعي والسياسي... إن هذه المتغيرات تتطلب من المنظمات أن تقوم بإجراء البحوث والدراسات اللازمة التي تتعرف من خلالها على حقائق الأشياء ، ثم القيام بإعادة التنظيم لتطبيق السياسات الإدارية اللازمة للتغلب على المشكلات التي قد تقابلها نتيجة لأثر هذه المتغيرات على نشاطها ، وصولاً إلى تطورها ونموها وكسب ثقة المتعاملين معها ، ومجتمعها الذي تعمل فيه... ففي الدول الغربية يعتبرون المستهلك أو المنتفع بالخدمة هو سيد السوق ... وفي اليابان يبالغون فى التعبير حيث يقولون إنه " ألههم our god " تأكيداً على أهمية بذل أقصى الطاقات والإمكانيات لوضع جودة الخدمة والأداء فوق كل إعتبار.

إن التقدم العظيم في العلوم والتكنولوجيا ، وما صاحبه من ترابط وتنوع لمشاكل المجتمع في شتى المجالات ، قد طَوَّر وظيفة الدولة وَوَسَّع من مجال عملها ومسئولياتها مما أوجب ضرورة إقامة أجهزة على مستوى عال من الكفاية والخبرة والعلم والتخصص والقدرة تتوفر على البحث العميق والدراسة والحساب الدقيق لتطوير المجتمع ومتابعة المتغيرات التي تواجهه على طريق تطوره وتقدمه ، وتضع السياسات العامة والخطط والبرامج العلمية بما يحقق أهداف التنمية القومية في كافة المجالات.

ولعل من الأهمية بمكان أن نسجل فى هذا المقام إعتزازنا بالبنك الرئيسى للتنمية ، ودوره فى التنمية الإقتصادية عبر تاريخه الطويل منذ نشأته وتطوره الذى شهد إقتران إسمه بالتعاون ، وخدمة الحركة التعاونية ، ومن هذا المنطق فإن الآمال معقودة على حسن مشاركته وإستجابته لتحقيق أهداف التخطيط الإستراتيجى للتنمية والإئتمان الزراعى بصفة عامة ، وما ورد فيها بشأن القطاع التعاونى بصفة خاصة ، وهذا يضع على عاتق البنك بصفته المتخصص الوحيد فى الإئتمان الزراعى ، وكذلك بصفته ممثلاً للدولة ، يقع على عاتقه دوراً هاماً فى المشاركة

فى معاونة التعاونيين على تحقيق أهداف البنيان التعاونى بصفة عامة والبنيان التعاوني الزراعي بصفة خاصة ليكون أكثر إتساعاً ليشمل جميع مراحل الإنتاج الزراعي ، الأمر الذي يستلزم تطوير الخدمات الإئتمانية والتمويلية والمصرفية بما يحقق دعم التعاونيات والنهوض بالريف.

ولعل هذا الدور الذي يقوم وسيقوم به البنك الرئيسي يعتبر واجباً قومياً تمليه الظروف الإقتصادية الدولية والمحلية ، خاصة وأن أموال البنك الرئيسي بالإضافة إلى أن أمواله مملوكة للدولة ملكية خاصة ، فإنه يملك قدرات فنية وإدارية وكوادر ذات خبرة عملية في إستطاعتها الإسهام في تحقيق إستراتيجية الدولة ، وأن قاعدة بنوك القرى التي يملكها البنك يمكن أن تسهم فى تدعيم علاقات البنك مع قطاع التعاونيات الزراعية من حيث إرتباطها بكل جمعية تعاونية تقع فى دائرتها ، وتمويل نشاطها الإنتاجي ، وخدمة أعمالها المصرفية وهذا ساعد على إنطلاق الجمعيات إلى الآفاق العريضة بإعتبارها وحدة إنتاجية تسهم فى التنمية الريفية ، وتتوافر لديها كافةالمقومات والصلاحيات لممارسة نشاطها الإقتصادي.

ومن أجل تحقيق علاقة أفضل ... ومناخ أفضل ... وتنمية أفضل بين البنك الرئيسي للإئتمان وقطاع التعاون بصفة عامة ، والتعاون الزراعي بصفة خاصة ، بحيث تُسهم هذه العلاقة فى تحقيق أهداف الإستراتيجية في فترة التحوُل التي يدخل في نطاق أهدافها توسيع قاعدة الملكية ، ويمكن أن أُشير في هذا المجال إلى أن إحصائيات وزارة الزراعة الصادرة في ١٩٩٤/٦/٣٠ توضح أن أعضاء جمعيات الإئتمان الزراعي بلغ عددهم أكثر من ٣ر٥ مليون عضو !!.. وهناك إحصائيات أخرى تذكر أن عددهم أكثر من ٤ مليون عضو !!...

ولعل هذا العدد المذكور يُلقي الضوء على مدى ما يُمكن أن يعود على مصر من خير نتيجة بذل الجهود للتنمية البشرية لهم ، مؤكدين على أن الإقتصاد الزراعي أكبر بكثير مما يعكسه الأداء الفعلي ، ومعدل النمو الإقتصادي الحالي ،

وأن في الإمكان تحقيق معدلات إنمائية أكبر عند إخلاص القدرات وتعبئة الإمكانيات لتحقيق أهداف الإستراتيجية الراعية ، وإستراتيجية الإئتمان الزراعي.

وإسهاماً مع هؤلاء الذين يبذلون العرق والجهد من أجل أن تأخذ مصر مكانها الجدير بها في مجتمعنا الدولي المعاصر يسعدني أن أقدم هذا الجهد المتواضع موجهاً النظر إلى أن المجتمع قد يتعرض للهزات إذا لم يكن التحوُل الذي ينقله من طور إلى طور تدريجياً وعلى أسس إستقرارية ، وإذا لم تُتخذ العدة لمواجهة الإحتمالات المختلفة المتوقعة في زمن قد يقصر أو يطول.

علماً بأن تقدم المجتمعات في العصر الحديث لا يُقاس بما تملكه من ثروات فحسب ، بل بما تملكه من عقول مفكرة ، وأيد عاملة ماهرة ، وأن أي جهد يبذل من أجل التنمية لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة ما لم تمتزج عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بوتقة واحدة.

والله ولي التوفيق ،،

لمحة تاريخية عن مسيرة التعاونيات :

كانت نشأة التعاونيات في العالم ظاهرة إجتماعية وإقتصادية ، ولم ترتبط بمؤسسات إنبثقت من نصوص قانونية ، إذ تألفت الجمعيات التعاونية الأولى قبل أن تظهر القوانين التعاونية إلى حيز الوجود.

وقد إبتكر رواد الحركة التعاونية الأوائل هذا الشكل التنظيمي من واقع تجاربهم العملية ، ثم تطورت فكرة الجمعية التعاونية لمواجهة المشكلات العملية والإنسانية والإقتصادية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية ، وفي إطار من المبادئ التي صاغها الحلف التعاوني الدولي وطَوَّرها على مدى أكثر من مائة عام لتواكب التطورات والمتغيرات ، وجاء إصدار القوانين التعاونية إعترافاً رسمياً من جانب دول العالم وحكوماتها بالجمعيات التعاونية ، بوصفها شكلاً ينظم المساعدة الذاتية على أساس من التضامن ، بعد أن اثبتت التجربة العملية أن هناك أحتياجاً حقيقياً لمثل هذا النوع من المنظمات.

وقد أوضحت الدراسات المقارنة أن الإطار القانوني المناسب للجمعيات الخاضعة لإشراف الدولة ، يختلف عن الإطار القانوني الذي يوضع لإرشاد الجمعيات التعاونية القائمة على أساس المساعدة الذاتية.

ويُجمع علماء التعاون في العالم أجمع على أن إنشاء التعاونيات ونموها يعتبر أداة من الأدوات الهامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، ووسيلة لتحقيق التقدم الإنساني ، مما يوجب إنشاء التعاونيات وتطويرها في إطار القدرة على تحقيق أهدافها والتي من بينها :

*) تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للأفراد ذوي الموارد والفرص المحدودة ، وتنمية وتشجيع صفات المبادأة والإبتكار لديهم.
*) زيادة الموارد الرأسمالية والشخصية والقومية ، عن طريق تشجيع الإدخار والقضاء على الربا ، وإستخدام الإئتمان إستخداماً سليماً.
*) خدمة الإقتصاد ، بتوفير درجة متزايدة من السيطرة الديموقراطية على النشاط الإقتصادي ، وتوزيع الفائض الإقتصادي توزيعاً عادلاً.
*) زيادة الدخل القومي ، وحصيلة الصادرات والعمالة عن طريق إستثمار الموارد المتاحة إستثماراً أفضل وأكمل ، على سبيل المثال : تنفيذ نظم الإصلاح الزراعي التي تهدف إلى إستغلال أراضي جديدة في الإنتاج وإنشاء وتطوير المصانع الحديثة التي تقوم بتصنيع خامات محلية والتي يفضل أن تنشأ على أساس الإنتشار في أكبر عدد من المناطق بدلاً من تركيزها فى مكان واحد أو في مناطق قليلة.
*) تحسين الظروف الإجتماعية ، وإستكمال الخدمات في بعض المجالات مثل : الإسكان ، مجالات الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المواصلات.
*) المعاونة في رفع مستوى المعلومات العامة والمعلومات الفنية لأعضائها.

نشأة التعاون وتطوره :

لم تشهد مصر في الماضي ثورة صناعية ، أو حركة عمالية كتلك التي ولدتها الإنقلابات الصناعية ، كما أن الظروف البيئية والسياسية في الحقبات الماضية لم تساعد على قيام حركة عمالية بين العمال الزراعيين ، بل أدت الإستدانة إلى إرهاق صغار الملاك الزراعيين ، وتسلل ثرواتهم إلى بنوك الرهونات الأجنبية مما كان له أثر فعال في الدعوة إلى " التعاون " .

وقامت الحركة التعاونية في مصر على الجهود الشعبية ، التي كانت ترمي إلى تنظيم جهود الطبقة الدنيا من أبناء الشعب ، ممثلة في العمال والفلاحين ، إلى جانب المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة ، ومن ثم كانت الجهود التي بُذِلت من أجل تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية عام ١٩٠٨ – وكان يُطلق عليها في ذلك الحين " نقابات التعاون " – بقصد حماية الفلاحين من المرابين الأجانب والمصريين على السواء ، ولتعليم الفلاح معنى التعاون. ولذلك صاحب تأسيس النقابات التعاونية تأسيس مدارس الشعب الليلية في نفس السنة لتبصير العمال بما لهم وما عليهم.

وقد أقبل شباب مصر ومثقفيها وقادة العمل السياسي في ذلك الحين على دراسة لوائح هذه النقابات في ضوء الدراسات المقارنة لتجارب الدول ، والتي كان منها تجارب إيطاليا وألمانيا وإنتهوا إلى وضع القانون الأساسي لها ، ولكن هذا القانون تعثر لتركيز إهتمامه على الجانب الشعبي في مختلف مواده.

وأرجو أن أوجه النظر فى هذا المقام إلى أن مصر منذ أن حصلت على إستقلالها أخذت بمفهوم رعاية ودعم التعاون ، حيث أكد دستور مصر على اعتبار الملكية التعاونية إحدى الملكيات التي يقوم عليها الإقتصاد القومي ، حيث نصت المادة ٢٩ على أن :

" تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة وهى ثلاثة أنواع : الملكية العامة ، **والملكية التعاونية** ، والملكية الخاصة ".

ونصت المادة ٢/٢٨ على أن :

" تعمل الدولة على **دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة** ".

ونصت المادة ٣١ على أن :

" الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية ".

هذا بالإضافة إلى المادة رقم ٢٦ من الدستور التي تنص على أن **يكفل القانون لصغار الفلاحين أو صغار الحرفيين ٨٠٪ في عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية ، والجمعيات التعاونية الصناعية.**

ومنذ أن إتجهت الدولة إلى سياسة الإنفتاح الإقتصادي ارتفعت أصوات التعاونيين ويساندهم في ذلك القيادات السياسية وعلماء التعاون إلى تحويل التعاونيات إلى وحدات إنتاجية تقوم بدور رئيسي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وإهتمت الدولة بوضع إستراتيجية للتنمية بصفة عامة ، ووضعت وزارة الزراعة إستراتيجية للتنمية الزراعية تضمنت استراتيجية للتنمية التعاونية الزراعية بصفة خاصة وواصلت تطويرها، وقامت بتطوير هذه الإستراتيجيات في ضوء المتغيرات ، كما بُذِلَت جُهود لوضع استراتيجية لتنمية قطاعات التعاون الأخرى – إلا أن الأمر يتطلب وضع إستراتيجية متكاملة للتنمية التعاونية بشتى قطاعاتها ، وقد بذلنا جهدا يرتبط بتحقيق هذه الإستراتيجية عن طريق البحوث التي قدمناها سواء في المجالس القومية

المتخصصة ، أو تلبية لطلب بعض الوزراء الذين يدخل أحد قطاعات التعاون فى نطاق إشرافهم.

ظاهرة كثرة التشريعات التعاونية :

وأرجو أن أوجه النظر إلى أن هناك ظاهرة جديرة بالإهتمام بالنسبة للتشريعات التعاونية وهي كثرة هذه التشريعات. ففي عام ١٩٢٣ صدر أول تشريع تعاوني وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ، ولم يكن للتعاون الإستهلاكي فيه نصيب ، إذ جاء خاصاً بالجمعيات التعاونية الزراعية ، بالإضافة إلى أن هذا القانون أغفل تخصيص جزء من صافي الأرباح لتحسين الشئون الإقتصادية والإجتماعية. **وقد تتابعت التعديلات لهذه القوانين بما لا يتسع(*) المقام هنا لذكرها** ، إلى الدرجة التي جعلت أصحاب المصلحة الحقيقية من التعاونيين يشعرون بالغربة بالنسبة للتعديلات الكثيرة التي تطرأ عليها ، إذ لم يعد بإمكانهم الإلمام بهذه التعديلات ، وهذا بالطبع لا يعفيهم من المسئولية أو العقوبة التي تترتب على مخالفة هذه القوانين أو القرارات الوزارية العديدة المرتبطة بتفسير موادها ، كما أن تتابع هذه القوانين وتعديلاتها جعل الكثيرين ممن يتولون مسئولية الإدارة التنفيذية في التعاونيات المنتشرة في البلاد ، يجدون صعوبة كبيرة في تحمل مسئولياتهم حيث أنهم وجدوا من الناحية العملية أنه يتعذر عليهم أداء وظائفهم بأعلى قدر من الكفاءة ، مع مراعاة مصالح أصحاب المصلحة الحقيقية في إطار التغيرات السريعة والمتلاحقة التي تتضمنها هذه القوانين.

(*) نرجو التكرم بالرجوع إلى مرجعنا " مشكلات البنيان التعاوني بين التشريع التعاوني والتطبيق " – الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٩٦.

ومما لاشك فيه أن العيب الأساسي في التشريعات التعاونية يكمن في قصور الدراسات الأولية وعدم تفهم الظروف الموضوعية عند إعدادها حتى تكون مُلَبية للإحتياجات الفعلية لمختلف أوجه النشاط التعاوني.

غير أن الأمر لا يمنع من القول بحق أن المجتمع المصري شهد في الآونة الأخيرة جهوداً مخلصة من أجل إصدار تشريعات تستهدف إعادة تنظيم العلاقات والمعاملات في شتى مرافق الحياة على أسس أخلاقية ، وصولاً إلى تحقيق أهداف سلوكية ونظامية وإجتماعية وإقتصادية ، تُمَكِّن من مواجهة المشكلات المعاصرة ، وما يعانيه المجتمع الدولي المعاصر من إستمرار ضغوط التضخم وإرتفاع البطالة ، وإحتمال إستمرار الركود في المعاملات التجارية ، هذا بالإضافة إلى العديد من المتغيرات التي أدت إلى زيادة الحواجز في المعاملات التجارية ، وتغيير النظام النقدي العالمي.

التعاون وقطاع الزراعة :

يكاد يُجمِع المجتمع المصري على أن الزراعة مازالت هي الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها إقتصاديات البلاد والنهوض بها بما يعود بالخير على أفراد الشعب كله ، فالزراعة وإن كانت بطبيعتها أصعب مجالات الإنتاج إستجابة للجهد ، وأكثرها حاجة للصبر والعناء ، فإن تطويرها يظل دائماً أضمن الأسس لإقامة إقتصاد سليم.

ولاشك أن معدل النمو في الزراعة من العوامل الحاسمة في معدل النمو الإقتصادي بإعتبارها من أهم قطاعات النشاط الإقتصادي ، إذ تمثل الشطر الأكبر في الإنتاج القومي والعمل الأهلي ، ولها نصيب كبير في الدخل القومي ، ورغم تقدم الصناعة في السنوات الأخيرة وزيادة معدلات نموها ، فستظل للزراعة أهميتها بإعتبارها المصدر الرئيسي للغذاء والكساء ، كما تمد

الصناعة بما تحتاجه من مواد أولية. هذا فضلاً عن أثر الزراعة في التجارة الخارجية ، إذ تُمثّل الصادرات الزراعية نسبة كبيرة من قيمة الصادرات بصفة إجمالية ، بجانب الصادرات من الصناعات التحويلية المعتمدة على الخامات الزراعية.

ونحن من بين المؤمنين **بأن ربط الإنتاج الزراعي بالتعاون سيفتح آفاقاً واسعة ومبشرة أمام التنمية الزراعية ، خاصة وأن مصر تهتم في خطتها الخمسية الحالية بتنمية الإنتاج الزراعي بحيث يواجه الفجوة الغذائية التي تعانيها الآن.**

أما عن الجمعيات التعاونية الزراعية فيوجد في مصر وفقاً لإحصائيات ١٩٩٤ ما يربو على ٥٢٠٠ جمعية تعاونية زراعية ، سواء في ذلك جمعيات الإئتمان الزراعي والإصلاح الزراعي ، وإستصلاح الأراضي والمناطق الصحراوية . وأن رؤوس أموال هذه الجمعيات تزيد على ثلاثة آلاف مليون جنيه وفقاً لبعض الإحصائيات المتوفرة ، الأمر الذي يوضح أهمية هذه التعاونيات وإنتشارها في شتى أنحاء مصر ، قراها ونجوعها وكفورها وصحاريها ، **ويندرج في عضوية هذه الجمعيات أكثر من ٤ مليون عضو.**

وبالنسبة لمعوقات الإنتاج الزراعي فإن الكثير منها يرجع في مجموعه إلى جزئيات ترتبط أساساً بالتعاونيات الزراعية ومشاكل الفلاحين معها في حياتهم اليومية. وبالرغم من أن الدولة قد أحاطت بالكثير من هذه المشكلات وحاولت علاجها إلا أن الأمر مازال يستدعي تطبيقاً سليماً يؤكد حل هذه المشكلات .:. فالحيازات الزراعية ، وحسابات الجمعيات والصيارف والتكاليف المشتركة ، وعمليات التسويق ، وتوفير لوازم الإنتاج بالمقادير والأنواع اللازمة وأسلوب العاملين بالجمعية في معاملة الفلاحين ، وكفاءة

الأجهزة الفنية والإدارية بالجمعيات ، ووضع المشرف الزراعي ، وعدم إدراك بعض أجهزة الإشراف الحكومية المسؤولة عن الحركة التعاونية لحقيقة دورها ، كلها تشير إلى مشكلات يعاني منها العديد من الفلاحين في علاقاتهم سواء مع بنوك القرى أو مع التعاونيات الزراعية . وقد عملت الدولة على علاج بعضها كموضوعات : الحيازات الزراعية ، وضبط حسابات المزارعين بالجمعيات ، وقيام لجان لحصر وضبط التكاليف المشتركة ، والتعديلات المقدمة في عمليات التسويق ، ومحاولة فصلها عن عمليات التحصيل ، وغير ذلك من الجهود المستمرة من أجل النهوض بالتعاونيات الزراعية ، والتي منها **الجهود التي يبذلها البنك الرئيسي من أجل وضع كافة إمكانياته** في خدمة الحركة التعاونية بصفة عامة ، والتعاونيات الزراعية بصفة خاصة ... ومن منطق الجهود المبذولة نستبشر خيراً بالتطورات التي ستتحقق بإذن الله نتيجة للتعاون المشترك بين وزارة الزراعة ، وبنك التنمية الرئيسي ، والإتحاد التعاوني المركزى الزراعي في وضع الإستراتيجية الجديدة للتنمية الزراعية موضع التطبيق.

تعاونيات الإئتمان الزراعي وإنتشارها :

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نعطى ضوءاً عن حجم التعاونيات الزراعية عن طريق عرض أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية وإنتشارها بمناطق الإئتمان الزراعي وفقاً للدليل الإحصائي الذي أصدرته وزارة الزراعة ، عن أعداد هذه التعاونيات فى[*] ١٩٩٤/٦/٣٠ . ويوضح هذا

* رجاء التكرم بالرجوع إلى التقرير التاسع الذي أصدرته وزارة الزراعة ، الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية عن التعاونيات الزراعية بمناطق الإئتمان الزراعي في ١٩٩٤/٦/٣٠ صفحة ١٥ وما بعدها ، حيث إعتمدنا على هذا التقرير فيما يتعلق بالإحصائيات التي أوردناها.

العرض مدى تعاظم أهمية قطاع التعاون الزراعي ، ومدى ما يمكن أن يحققه في حالة النهوض به في ظل الإقتصاديات الحالية ، وذلك عن طريق تنمية مصادر تمويله ، وتوفير الإئتمان الزراعي ، وتوسيع مجالات مصادره ، وترشيد الزراع إلى أحسن إستخدام ممكن للقروض ، والإطمئنان على فاعليتها ، ومساعدتهم على الوفاء بديونهم في حل أجل الوفاء ، مع الأخذ في الإعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي بطبيعة ، ويرتبط بمواعيد معينة لزراعة المحصول وحصاده ، ومن ثم فإن هذه المواعيد يجب أن تراعى عند تحديد فترات الإقتراض وعند السداد ، وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج طوال فترة نمو المحصول حتى تمام نضجه.

وهناك إعتباراً آخر في غاية الأهمية وهو النهوض بهذا القطاع العريض الذي تتطلع إليه الملايين من أبناء الشعب بإعتباره قطاعاً شعبياً تتوافر له مقومات قطاع الأعمال ، وتفرض النهوض به المتغيرات الحالية وفقا لأهداف التخطيط الإستراتيجي ، نظراً للدور الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع للأنشطة الزراعية بمراحلها المختلفة ، وإتساقاً مع المفاهيم الدولية التي تعتبر أن التنظيمات التعاونيةتمثل أرقى صور القطاع الخاص.

وفيما يلي نعرض جدولاً يوضّح وحدات ومستويات البنيان التعاوني الزراعي من القاعدة حتى القمة ، أي الجمعيات القاعدية ، والمشتركة والمركزية ، وكذلك الجمعيات المتخصصة والجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ، وجميع هذه الجمعيات ذات أهداف إقتصادية ، وعلى قمة هذه التنظيمات جمعيات الإتحاد التعاوني الزراعي المركزي.

عدد الجمعيات التعاونية الزراعية :

١) جمعيات تعاونية زراعية بالمحافظات	عدد الجمعيات
أ) جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض :	
جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض (قرية)	٤٢٤٢
جمعيات تعاونية زراعية مشتركة متعددة الأغراض (مركز)	١٢٩
جمعيات تعاونية زراعية مركزية متعددة الأغراض(محافظة)	٢٢
جمعيات حرير	٣
جمعيات خضر وفاكهة	١٨
جمعيات فراولة	١
جمعيات موز	١
جمعيات كتان	٢
جمعيات بطاطس	١٦
جمعيات قصب	٣
جمعيات بصل وثوم	٣
	١
٢) جمعيات عامة على مستوى الجمهورية	
بلغ عدد الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٢ جمعية عامة وهى :	
الجمعية العامة متعددة الأغراض (ائتمان)	
الجمعية العامة لمنتجى القطن	
الجمعية العامة لمنتجى البصل والثوم	
الجمعية العامة لمنتجى القصب	
الجمعية العامة لتسويق الخضر والفاكهة بروض الفرج	
الجمعية المتحدة للخضر والفاكهة بالأسكندرية	
الجمعية العامة لمنتجى الكتان	
الجمعية العامة للميكنة	
الجمعية العامة لمنتجى الأرز ومحاصيل الحبوب	
الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	
الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية	
الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	

مما سبق يتبين الآتي :

١) إجمالى عدد الجمعيات فى ١٩٩٤/٦/٣٠ بلغ ٥٢١٥ جمعية تعاونية زراعية على كافة مستويات البنيان التعاوني (قرية – مركز – محافظة عامة).

٢) عدد الجمعيات متعددة الأغراض على كافة المستويات بلغ ٤٣٩٤ جمعية تشمل مستوى القرية والمركز والمحافظة بما في ذلك الجمعية العامة متعددة الأغراض.

٣) عدد الجمعيات النوعية على كافة المستويات بلغ ٨٢١ جمعية نوعية وتشمل مستوى القرية وبلغ عددها ٧٤٠ جمعية وعلى مستوى المحافظة ٧٠ جمعية وعلى مستوى الجمهورية ١١ جمعية.

وتوضح الإحصائيات المنشورة عن وزارة الزراعة أن رصيد الحساب الجاري والودائع بالجمعيات التعاونية الزراعية بمستوياتها المختلفة فى ١٩٩٤/٦/٣٠ بلغ حوالى ٠٦٥ر٢٢١ مليون جنيها.

دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية :

التعاون الزراعي نظام إجتماعي يهدف إلى رفع مستوى معيشة أعضائه وتحسين ظروف حياتهم ويؤدي التعاون دوره في الوصول إلى هذا الهدف الإجتماعي بوسائل إقتصادية في غالبيتها لأن رفع مستوى معيشة العضو وتكوين المجتمع السليم في القرية يستلزم زيادة دخل أهل الريف.

ويقول **تقرير وزارة الزراعة** أن الجمعية التعاونية الزراعية بتجميعها لأعضائها من الفلاحين فى القرية **قادرة على إحداث التغيير الجوهري في البنيان الإجتماعي والإقتصادي في الريف ، كما هى القادرة على القيام ذاتياً**

بمشاريع التنمية الريفية بمختلف نواحيها لإن أعضائها هم المستفيدون من هذه التنمية وهم المشاركون فيها والمؤثرون عليها والحريصون على وجودها واستمرارها وفاعليتها ونتائجها. وعن طريقها يمكن تنفيذ خطط التنمية الريفية الشاملة في كافة جوانب الحياة للنهوض بالمجتمع الريفي بمكوناته البشرية المختلفة.

وقد قامت التعاونيات الزراعية بوضع إستراتيجية متكاملة للعمل في المرحلة الحالية والمستقبلية تضمنت أنشطة التنمية الريفية التالية :

١) المساهمة فى تنمية المرأة الريفية بهدف رفع مستواها إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وصحياً.
٢) إنشاء مراكز تنظيم الأسرة والرعاية الصحية بالجمعيات في القرى المحرومة من الخدمات الصحية.
٣) إنشاء النوادي الريفية للإستماع والمشاهدة بالجمعيات التعاونية الزراعية.
٤) نشر التصنيع الريفي باستغلال منتجات البيئة الموجودة بكل منطقة والعمل على تطوير الصناعات الريفية الموجودة.
٥) المساهمة فى محو الأمية وتعليم الكبار.
٦) تنفيذ مشروع الأسر المنتجة وتشغيل الشباب بتوزيع بعض الآلات والمعدات على أعضاء الجمعيات بالتقسيط وبفائدة ميسرة.
٧) القيام بتسويق منتجات الأسر الزائدة عن حاجتها وإنشاء معارض لهذه المنتجات بالتعاونيات الزراعية.

٨) **نشر الوعي الإدخاري بين أعضاء التعاونيات والاستفادة من مدخراتهم في تمويل المشروعات التي تنفذها الجمعية وفق خطتها السنوية.**

٩) المساهمة في مشروع التكافل الزراعي ضد المخاطر والكوارث الطبيعية.

١٠) وضع نظام تأمين صحي على الفلاحين أعضاء الجمعيات التعاونية بالإشتراك مع الجهات المختصة.

١١) المساهمة في نشر الوعي الديني وتعميق القيم والأخلاق وشغل أوقات الفراغ.

١٢) تنظيم الرحلات الداخلية والخارجية للترفيه عن أعضاء الجمعيات وأسرهم.

هذا بالإضافة إلى مساهمة التعاونيات الزراعية في كافة الخدمات الإجتماعية والعامة بمناطق عملها.

وأرجو أن أوجه النظر إلى أن الإستراتيجية الزراعية للتسعينات تضمنت حماية البيئة من التلوث حيث ورد بها :

مما لاشك فيه أن حماية البيئة من التلوث لا يلقى الإهتمام الكافي سواء في الريف أو الحضر الأمر الذي يترتب عليه آثار سلبية تتمثل بالريف فى سوء إستخدام المبيدات ومياه الشرب وسوء الصرف الصحى **ويستلزم ذلك قيام التعاونيات بدور إيجابي لمواجهة هذه المخاطر من خلال الأنشطة التالية :**

*) زراعة الأشجار ذات النمو السريع وإنشاء مصدات الرياح والأحزمة الخضراء فى المناطق التى تهب منها الرياح.

*) التوعية بإستخدام المبيدات في أضيق الحدود والوقاية من آثارها وعدم إلقاء المبيدات أو غسيل مخلفاتها فى المجارى المائية.

*) إستغلال الأراضي الموجودة بالقرى والغير مستغلة وردم البرك والمستنقعات وتحويلها إلى حدائق عامة.

*) المساهمة فى مشروعات الصرف الصحي فى القرى.

لمحة تاريخية عن مسيرة الإئتمان الزراعي :

مر هيكل الإئتمان الزراعي – منذ إنشاء بنك التسليف وعلى إمتداد أكثر من ستين عاماً – بمراحل متعددة ، لكل منها صفات وأوضاع خاصة بها . تُعَبر كل منها عن مرحلة من مراحل الإئتمان الزراعي وبرامجه ومستوياته وتطوره ، وهي كما يلي :

المرحلة التأسيسية (١٩٣١ – ١٩٤٧) :

بدأت هذه المرحلة بإنشاء بنك التسليف الزراعي عام ١٩٣١ ، وكان الهدف من إنشائه تحقيق الخدمة العامة للزراع ، وليس الربح. وتكمن هذه الخدمة العامة في تنمية الثروة الزراعية ، عن طريق مد الزراع بقروض موسمية للزراعات ، وقروض أخرى لإقامة المنشآت الزراعية وحيازة الماشية وتربيتها ، وشراء الآلات الزراعية وتشغيلها.

وخلال هذه المرحلة إشترط البنك لصرف القروض : أن يكون المقترض مالكاً لأرض زراعية تُقَدَّم كضمان لاسترداد القروض في مواعيد إستحقاقها ، وأن يكون من صغار الملاك. وقد كان المعيار الذي تحددت على أساسه الملكية الصغيرة هو ٤٠ فداناً مهما كانت جودتها. وفي عام ١٩٣٣ تعدل التعريف بأن المالك الصغير هو من يحوز تسعين فداناً. وفي بداية عام ١٩٣٦ رأت وزارة المالية أن يكون حد الملكية الذي تمتد إليه خدمات البنك هو ٢٠٠٠ فدان ، ثم حدث تعديل في السياسة الإئتمانية عام ١٩٣٩ حيث أُتيح للمستأجرين الحصول على الأموال اللازمة لهم بشرط ضمان الأراضي التي يستأجرونها ، وبذلك إستفادت هذه الفئة لأول مرة من خدمات البنك.

مرحلة التحول التعاوني (١٩٤٨ – ١٩٥١) :

وفيها صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٩ الذي يقضي بتحويل بنك التسليف إلى بنك تعاوني. وبدأ هذا التَحَوٌل بتعديل نظام بنك التسليف ، حيث إشتركت الجمعيات التعاونية في رأس ماله ومُثِلت في مجلس إدارته بعدد محدود من الأعضاء . وتغير إسم البنك ليصبح " بنك التسليف الزراعي والتعاوني ".

مرحلة التوسع التعاوني (١٩٥٢ – ١٩٥٦) :

وفيها تغيرت سياسة الإئتمان الزراعي بصدور قانون الإصلاح الزراعي. وقد كان التغيير يستهدف مصلحة صغار الفلاحين. وتقرر أن يكون إقراض المستأجرين بضمان المحصول الناتج عن الزراعة ، دون إلزامهم بتقديم ضمان عقاري.

مرحلة الإنتشار التعاوني (١٩٥٧ – ١٩٦١) :

وفيها قامت الدولة بتغيير شكل الإئتمان المصرفي ، بإصدار قانون تمصير البنوك وشركات أموال دول العدوان الثلاثي ، وتقرر إنشاء المؤسسة الإقتصادية المصرية.

وكان تمصير البنوك خطوة أولى لتحرير الإقتصاد المصري ، تبعها قرارات التأميم ، ووضعت الحكومة نظاماً جديداً للإئتمان الزراعي يتضمن تحويله من الصورة الفردية إلى صورة أخرى تعاونية. وأتيح لمستأجري الأرض الزراعية الحصول على المال اللازم لزراعاتهم دون حاجة إلى ضمان الملاك أو أي ضمانات أخرى إكتفاءً بضمان المحصول.

وإعتباراً من عام ١٩٦١ ، **أوقف البنك تعامله مع الزراع بصفتهم الفردية. وبدأ التعامل معهم من خلال جمعياتهم التعاونية التي بلغ عددها وقتئذ أكثر من ٤٠٠٠ جمعية**، بالإضافة إلى تعاونيات الإصلاح الزراعي ، وبذلك أصبح البنك يتعامل مع **أكثر من مليون وربع مليون حائز.**

مرحلة الإئتمان لكل الحائزين (١٩٦٢ - ١٩٦٦) :

شهدت هذه المرحلة صدور قوانين التحول الإشتراكي عام ١٩٦١ . وقد حرصت الدولة خلالها على توفير أنواع الخدمات الإقتصادية وتيسير حصول الزراع على مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وإتسمت هذه المرحلة بالتعاطف مع الفلاحين ، فقد أصدر البنك تعليماته لموظفيه بصرف القروض دون النظر إلى مديونية الفلاحين أو توفير الضمانات لديهم ، وذلك بالنسبة للقروض العينية . أما القروض النقدية فاقتصر سحبها على من سدد للبنك عن العام السابق ، بما في ذلك الأقساط المستحقة عليه. وإمتدت حدود الدعم والتيسير للزراع ، إلى زيادة سقوف الإئتمان لمجموع ما يصرف من قروض لمعظم الزراعات ، وفتح باب الإئتمان لمن يرغب في صرف أية كمية من الأسمدة بهدف زيادة إنتاجه من المحاصيل. كما أدخلت أنواع جديدة من القروض ، مثل سلف إنشاء البساتين وسلف تحت حساب توريد المحاصيل كالقمح والقطن والأرز. وألغيت الحدود القصوى المقررة لمجموع ما يصرف من قروض لأغلب الزراعات.

مرحلة تصحيح مسار الإئتمان (١٩٦٧ - ١٩٧٦) :

فى هذه المرحلة أعيدت بنوك القرى لتقوم بدورها في هيكل الإئتمان الزراعي ، **واعتبرت هذه البنوك أجهزة مالية للجمعيات** ، مهمتها إدارة

التمويل الذاتي والإشراف على توظيف الأموال بأقل تكلفة وإستثمارها ثم إعادة استردادها ، بالإضافة إلى تنمية الودائع والمدخرات لهذه الجمعيات.

وقد اقتصرت الدولة عند إنشائها هذه البنوك للمرة الثانية على محافظتين ، وإنحصرت خدماتها في الجمعيات التي تخدم زمام ١٥٠٠ فدان ، ثم أخذت في التوسع حتى شملت كل المحافظات. وتعددت مسئوليات بنوك القرى ووظائفها وأصبحت تتولى مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وصارت هى الموزع الوحيد لها ، بالإضافة إلى إعداد وتوزيع القروض النقدية والعينية طبقاً للمساحة المنزرعة والمقررات المحددة للكميات التي توزع ، وأنواع المحاصيل.

مرحلة بنوك القرى (١٩٧٧-١٩٨٠) :

خلال هذه المرحلة أصبحت العلاقة بين بنوك القرى والزراع بدون وساطة الجمعيات التعاونية في القرى.

ويعتبر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ القاعدة الأساسية لاختصاصات ووظائف هذه البنوك ، حيث تتضمن أحكام هذا القانون قواعد الإقتراض والتحصيل ، كما تقرر حق الإمتياز العام ، وتوقيع الحجز الإداري ، وأن يكون لمستحقات البنك الرئيسي والبنوك التابعة له إمتياز عام على جميع أموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفي مباشرة بعد المصروفات القضائية ، ولها حق تحصيلها بطريق الحجز الإداري . ويكون للمبالغ التي تقرضها للغير بغرض إستصلاح الأراضي أو إقامة المنشآت إمتياز خاص على الأراضي والعقارات التي صرفت من أجلها.

مرحلة الخدمة الإئتمانية (١٩٨٠ - ١٩٩٠) :

مضمون هذه المرحلة ، هو تجميع وربط العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تعظيم الإنتاج الزراعي ، وتعني بذلك ربط الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية بالإئتمان الزراعي.

وخلال هذه المرحلة وفي نهايتها بدأت متغيرات إقتصادية تحيط بالقطاع الزراعي ، وأصبحت تشتمل على إعادة تنظيم مؤسسات الإئتمان الزراعي (البنك الرئيسي وبنوك المحافظات) بهدف أن يصبح كل منها كياناً إقتصادياً قابلاً للنمو السريع ، يعمل بمفهوم إقتصادي ، وعليه أن يمارس تقديم السلف النقدية فقط طبقاً للنظام الإداري المستخدم في البنوك التجارية ، دون الإلتزام بالنظم الإدارية الحكومية السارية في الوحدات الحكومية ووحدات القطاع العام.

كما تم وضع إستراتيجية جديدة ، تحدد وظيفة البنك بإعتباره متخصصاً فى الأعمال الإئتمانية والمصرفية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية ، ويعمل وفقاً للنظم السائدة في البنوك الأخرى. وكان من أهم النتائج التي ترتبت على تطوير البنك في هذه المرحلة قدرته على نشر الوعي الإدخاري وتجميع مدخرات المزارعين ، وبهذا أصبحت بنوك القرى تمثل إدارة مصرفية قريبة من متناول يد الزراع.

وتجدر الإشارة إلى أنه في مرحلة التحرر الإقتصادي ، فإن تخطيط نظام الإئتمان الزراعي وتنفيذه بما يطابق مبادئ وبرامج هذه المرحلة ، يرتبط به تنظيم جديد للبنك مستنداً إلى أساليب تكنولوجية حديثة ، وبحيث يؤدي وظائفه بطريقة تختلف عن أسلوبه في ظل الإقتصاد المغلق ، عندما

كان يقوم بمعاملات تجارية كثيرة ، وتوزيع وإستلام مستلزمات الإنتاج والمحاصيل الزراعية.

ولقد صار ضرورياً ، أن يصبح الإئتمان الزراعي وسيلة إيجابية في التنمية الزراعية سواء على المستوى القومي أو مستوى الزراع ، وذلك عن طريق توسيع حيز القروض الإستثمارية التي تخدم التنمية الزراعية وتوسع آفاقها. كما تتيح فرصاً واسعة للتشغيل.

مرحلة التسعينات (التحرر الإقتصادي) :

سار القطاع الزراعي خلالها بخطى واسعة مع بداية التسعينات ، وبدأ بنك التنمية والإئتمان الزراعي مرحلة جديدة ، ذات طابع خاص . فقد حدث تطور هام في أنشطة البنك ، بما يتفق مع قواعد التحرر الإقتصادي ، ويساير الزيادة المطردة في حجم الإقراض اللازم لتوفير التمويل المطلوب لأغراض الإنتاج الزراعي المختلفة ، وعلى طول مراحل هذا الإنتاج ، بدءاً من عمليات إعداد التربة للزراعة وإنتهاءً بمرحلة الحصاد وإعداد المحاصيل للتسويق.

ويقوم بنك التنمية والإئتمان الزراعي بتقديم خدماته الإئتمانية والتمويلية عن طريق شبكة إتسعت أفقياً ورأسياً وإنتشرت في كل أنحاء الريف . وقد بلغ حجم هذه الشبكة بمستوياتها المختلفة ، ما يأتي : البنك الرئيسي – ١٧ بنك محافظة – ١٥٧ فرعاً بمراكز المحافظات – ٨٧٨ بنك قرية – ٨١٣ وحدات مصرفية. **كما وصل حجم تعامل البنك إلى أكثر من ١٠ مليارات جنيه في ٣٠ يونيو ١٩٩٥** ، بعد أن كان ٨ر٥ مليار جنيه في عام ١٩٩٤/٩٣ ، وتطور **حجم الإئتمان الزراعي والإستثماري ليصل إلى أكثر من ٥ مليارات جنيه عام ١٩٩٥.**

ومع هذا التطور في حجم القروض ، **حدث تطور كبير في حجم الودائع والمدخرات ليصل إلى أكثر من ٣ مليارات جنيه عام ١٩٩٥.**

كما حصل البنك على منح رأسمالية متتابعة لتدعيم رأسماله واستطاع أن يحصل على مجموعة من القروض الدولية ، لتمويل أنشطته في مجالات التنمية الزراعية.

وفي خلال هذا التطور في نظام الإقراض الزراعي ، إتجه بنك التنمية والإئتمان الزراعي إلى تطبيق القواعد الآتية :

- إعداد دليل الإجراءات الإئتمانية ، الذى أدى إلى سهولة وسرعة منح القروض للمزارعين.
- تطبيق مبدأ تفويض سلطات إعتماد القروض لمديري بنوك القرى.
- **تحويل البنك من موزع لمستلزمات الإنتاج إلى بنك يقوم بالأعمال الإئتمانية والمصرفية فقط.**
- تطبيق مبدأ الجدارة الإئتمانية في منح القروض وعدم المغالاة في طلب الضمانات العقارية.
- **إنشاء بنوك قرى متنقلة لخدمة العملاء بالأماكن المتباعدة والأراضي المستصلحة وخدمة شباب الخريجين من أماكن تجمعاتهم بمناطق الإستصلاح الجديدة.**
- تقديم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لكافة مجالات الإنتاج الزراعي ، سواء للمنتجين الزراعيين أو العملاء الذين يقدمون خدمات للمنتجين من تداول المدخلات أو المخرجات الزراعية.

- تمويل المشروعات الصغيرة من البنوك مباشرة أو من خلال الصندوق الإجتماعي ، مما يحد من هجرة العمالة من الريف ، ويساعد على توفير العمل أمامهم.

وجهة النظر المؤيدة لإنشاء بنك تعاوني :

وقد يكون من المناسب في سياق الحديث عن علاقة البنك الرئيسي بالتعاون ، أن نوضّح وجهة نظر التعاونيين فيما يتعلق بسعيهم نحو إيجاد مصادر إئتمانية خاصة بهم حيث أنهم يَرَوْن أن من الأوفق الإعتماد على أنفسهم وعلى مواردهم في تسيير شئون البنيان التعاوني ووحداته.

كما يرون أن قوانين الدولة تتيح لهم الفرصة لإنشاء بنك تعاوني ، يسهم في خدمة النشاط التعاوني وإنشاء المشروعات اللازمة لهم ، بحيث يصبح الإشراف والتوجيه المباشر في كل شئونه وإختصاصاته لقيادة البنيان التعاوني ، مما يحقق مصلحة التعاونيين بطريقة أكثر فاعلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإئتمان التعاونى يتمتع بمزايا لا تتوافر لمؤسسات الإقراض التابعة للقطاع العام ، من أهمها :

- صلة الأعضاء بتعاونياتهم وطيدة ، تفوق في مستواها المؤسسات المالية الرسمية وشبه الرسمية في تعاملها مع الأفراد ، وتزيد هذه الصلات قوة إذا كانت الجمعيات قوية ونشيطة ، وتتمتع بروح تعاونية حقيقية ، لهذا فإن الأعضاء يحرصون على سداد ما اقترضوه.
- الإقراض عن طريق التعاونيات يرتبط بصفة تعليمية وإرشادية.

- تساعد التعاونيات أعضاءها في تنظيم أحوالهم المالية ، والإستفادة بالقروض إلى أقصى حد ممكن ، ومن ثم فإنها تقدم إليهم المشورة وتعمل على تنمية الوعي بينهم.
- تختلف المؤسسات التعاونية عن مصادر التمويل الأخرى في دراستها لإحتياجات الأعضاء وتقديرها طبقاً لإعتبارات تستند إلى المعرفة والإدراك لظروفهم بحكم أحوالهم ودرجة إحتياجهم لهذه القروض. كما يمكنها مراقبة سير المشروعات التي تمولها ، وتتبين مدى ما تحقق من نتائج وأهداف ، بحكم إرتباطها بالمقترضين ووجودها معهم ، مع توافر جو من الثقة بينها وبينهم.

وجهة النظر المعارضة لإنشاء بنك تعاوني :

تخلص وجهة نظر المعارضين لإنشاء بنك للإئتمان التعاوني ، مع وجود بنك التنمية والإئتمان الزراعي الحالى ، في النواحي الآتية :

- يجب أن توظف التعاونيات أموالها في إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية ، ويكون محور تركيزها هو الأنشطة الخاصة بتوريد إحتياجات الأعضاء من مستلزمات الإنتاج والميكنة الزراعية والتسويق ، وأن يمتد هذا النشاط إلى مشروعات الإنتاج والتصنيع بدلاً من توجيه هذا النشاط نحو التمويل الذي يقوم به جهاز الإئتمان المتخصص ، خاصة وإنه له خبرة طويلة في مجال الإئتمان والتمويل منذ بداية الثلاثينات وأصبح يمثل عنصراً أساسياً فيها.
- أن البنيان التعاوني لا يمتلك الأموال والإمكانات الكافية لإنشاء بنك للإئتمان لخدمة هذا البنيان بما يضم من الوحدات التعاونية المنتشرة في كل القرى والنجوع. كما أن إنشاء بنك تعاوني يتطلب عدداً كبيراً

من الأجهزة الفنية والإدارية بمستوى عال من الكفاءة وهو أمر ليس من اليسير توافره.

- أن القواعد المصرفية لا تتغير بقيام بنك للتعاون ، فأغراض الإئتمان التي يقوم عليها البنك الجديد هي نفس الأغراض التي يقوم بها البنك الحالي ، حيث الضمانات هى الضمانات ، والفائدة هي نفس الفائدة وأسلوب متابعة الإئتمان وإسترداده لن تتغير ، ومن ثم فإن إنشاء بنك جديد لن يضيف جديداً في مجال الإئتمان الزراعي.
- إن إمكانات بنك التنمية والإئتمان الزراعي الخاصة بالمباني والشون والمخازن المنتشرة في ربوع البلاد تمثل إمكانات هائلة تقدر قيمتها بمليارات الجنيهات ، وليس من اليسير إقامة نظير لها أو بديل عنها. وهذا وضع لا يمكن للبنيان التعاوني الحالي تدبيره أو الحصول عليه.
- ليس من مصلحة الحركة التعاونية ، بما تشتمل عليه من تعاونيات متنوعة المستوى والمقدرة والكفاءة ، أن تقوم بنشاط الإقراض الزراعي الذي تكتنفه كثير من المشكلات والمخاطر ، مما يجاوز حدود البنيان التعاوني ومما يعرضه إلى فقد أموال كثيرة نتيجة ما قد يحققه بنك الإئتمان التعاوني من خسائر ، خاصة وأنه سوف ينشأ داخل مناخ يحيط به كثير من أسباب المنافسة.

وفي جميع الأحوال فإن الفرصة ما تزال متاحة لمناقشات ومداولات واسعة حول الفكرة المطروحة حتى يمكن التوصل إلى الموقف الصحيح الذي يحقق صالح الوطن والمواطنين.

وقد يكون من المناسب فى هذا المقام أن نوضح أن الدولة أعلنت في مرحلة تصحيح مسار الإئتمان الزراعي ، أنها أعَدَّت بنوك القرى لتقوم بدورها في هيكل الإئتمان الزراعي ، واعتبرت هذه البنوك أجهزة مالية للجمعيات ، مهمتها إدارة التمويل الذاتي والإشراف على توظيف الأموال بأقل تكلفة ، وإستثمارها ثم إعادة استردادها ، بالإضافة إلى تنمية الودائع والمدخرات لهذه الجمعيات.

جدول يوضح توزيع وحدات البنيان الإئتماني للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي على المحافظات المختلفة بما في ذلك عدد الفروع وبنوك القرى:

المحافظة	عدد الفروع	عدد بنوك القرى
محافظات الوجه البحري		
١) البحيرة	١٤	٨٥
٢) الغربية	٨	٦٣
٣) القليوبية	٨	٣٩
٤) الدقهلية	١٢	٧١
٥) المنوفية	٨	٤٦
٦) الشرقية	١٣	٨٣
٧) كفر الشيخ	١٠	٥١
٨) دمياط	٤	١٦
٩) الإسماعيلية	٧	١٨
محافظات الوجه القبلى		
١٠) الجيزة	٧	٣١
١١) بنى سويف	٧	٣٣
١٢) الفيوم	٥	٤١
١٣) المنيا	٩	٨١
١٤) أسيوط	١٣	٦٠
١٥) سوهاج	١١	٦٨
١٦) قنا	١٢	٥٢
١٧) أسوان	٥	٢٩
جملة بنوك المحافظات	**١٥٣**	**٨٦٧**
فروع البنك الرئيسي		
١) فرع القاهرة	٠	٠
٢) فرع الأسكندرية	٤	١١
جملة فروع البنك الرئيسي	٤	١١
الإجمالى العام	١٥٧	٨٧٨

البنك الرئيسي للإئتمان ومستقبل علاقته بالقطاع التعاوني

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك دوراً رئيسياً لبنوك الإئتمان الزراعي فيما يتعلق بالحركة التعاونية بصفة عامة والحركة التعاونية الزراعية بصفة خاصة ، وهذا يتطلب الإسترشاد بالتجارب التي مرت بها الدول ، وبالنتائج التي تمخضت عنها هذه التجارب ، وبمدى حاجة مصر للتعاون ... الخ... وهذا التقدير يتطلب تحليل التعاون من عدة نقاط تعد جوهرية من الناحيتين النظرية والعملية ، وأن يكون هذا التحليل حراً لا يتأثر بالميل نحو فكرة التمسك بعينة جامدة ، ثم أنه لا يكفي في تقدير مستقبل علاقة البنك الرئيسي بالتعاون أن نُبرز محاسن التعاون ومزاياه ونغفل الحديث عن نقاط الضعف فيه، أو محاسن البنك ومزاياه دون إغفال وجهة نظر التعاونيات الزراعية وأعضائها فيما يتعلق بعلاقتهم ومعاملاتهم مع البنك. إن تقدير النظام التعاوني بإعتبار أنه خطوة سليمة في تطوير المجتمعات يفرض علينا أن نلم بالوسائل الفعالة في تحقيق هذا التطوير ، والنتائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على ذلك ، **فمما لاشك فيه أن المجتمع يتعرض للهزات والإضطرابات إذا لم يكن التَحَوُّل الذي ينقله من طور إلى طور تدريجياً وعلى أسس إستقرارية** ، وإذا لم تُتَّخَذَ العدة لمواجهة الإحتمالات المختلفة المتوقعة في زمن يقصر أو يطول.

التعاون والديموقراطية :

ولعل من المظاهر الذى تشهدها مصر فى الآونة الأخيرة ، تدعيمها للديموقراطية ، وتعميق هذه الديموقراطية بمزيد من الديموقراطية ، وسيراً فى هذا الإتجاه لابد أن نوجه النظر إلى أن الشيء الذى لابد منه في تقدير مستقبل التعاون هو أنه أسلوب لنشر مفهوم حقيقة المثل الديموقراطية في حياة الجماعة فهماً صحيحاً سليماً ، وأن وجوده واستمراره يتطلب معرفة مزايا الرأسمالية ومختلف درجات مساوئها ، والإلمام بحقيقة ما إصطُلِحَ على تسميته بالصراع الطبقي الضمني والظاهري وإدراك مضمون التنمية ، وفهم ماهية التخطيط الإقتصادي ودوره في حل المشاكل الإقتصادية بالإضافة إلى **تعميق فهم موقف التعاون الزراعي ومدى ما يكمن فيه من إمكانيات تساعد على النهوض بكافة تنظيماته ودعمه بحيث يمتد إلى النشاط الإنتاجي ويصبح نظاماً إقتصادياً ينهض بالمستوى الإجتماعي والإقتصادي لأعضائه** ، ويقوم بدور على جانب كبير من الأهمية في تدعيم إقتصاديات المجتمع والإسهام فى حل مشكلة البطالة.

ويتطلب تقدير مستقبل علاقة البنك الرئيسى بالتعاون الفهم الصحيح لفلسفة التعاون ومبادئه وفقاً لنظام التعاون العالمى الجديد الذي يتحمل الحلف التعاوني الدولي مسئولية نشر مبادئه والمثل الكامنة فيه ومدى تجاوبها مع القيم التي يدين بها الأفراد أو تلك التي يريد الموجهون والمصلحون نشرها بين أفراد المجتمع.

أما الأركان الرئيسية التي تقوم عليها الديموقراطية التعاونية فإنها تستند إلى التصرف العاقل والحرية والمساواة والتصرف العاقل يقوم على الدراسة العميقة الإيجابية لمشاكل المجتمع ومصالحه ، ومناقشة الأهداف والوسائل في

جو يسوده الإتزان والرزانة بحيث لا يتأثر بتأثيرات عاطفية أو إنفعالية أو مذهبية. إن التصرف العاقل المبني على المناقشة السليمة الموضوعية الهادئة ، وتبادل وجهات النظر في شتى القضايا والمصالح هو السبيل الوحيد للوصول إلى قرارات تحقق صالح الحركة التعاونية سواء في ذلك صالح منظماتها وأعضائها الذين ينتمون إليها ، أو كذلك صالح المجتمع ورفاهيته ، وهو كذلك السبيل لحمايته من طغيان الآراء الهدامة والأفكار المذهبية والنظريات الجامدة والإتجاهات التفرقية التي يروجها أصحاب المصالح الذاتية أو الطائفية... لذلك **كان من بين المبادئ التعاونية منذ إنشاء التعاونيات الناجحة حتى الآن عدم السماح بإثارة الموضوعات التي تخرج عن دائرة الجهود الرامية إلى التنمية الإجتماعية والإقتصادية داخل التنظيمات التعاونية** ، والسماح للأعضاء بالإنتماء إلى التنظيمات السياسية التي يرغبون فيها.

ولعل مجتمعنا المصري المعاصر وهو ينعم بالحرية يُدرك تماماً أن الحرية ركن لازم لسلامة المناقشة وتبادل الآراء والإعراب عن وجهات النظر المختلفة ، كما أنها لازمة لشعور الفرد بكيانه واستقراره في المجتمع الذي يعيش فيه. وهي إلى ذلك ضرورة إجتماعية تُمَكِّنه من العيش والسعي لكسب الرزق وتحقيق هدفه في الحياة ، وإذا كان معناها التحرر من كل ضغط أو إملاء أو سيطرة من الغير ، فإنها من الناحية التطبيقية أو الواقعية ليست الحرية المطلقة التي تُخَوِّله أن يفعل ما يشاء ، بل هى الحرية التي يكفلها لنفسه بالقدر الذي لا يجور فيه على حرية غيره ، وفي الحدود التي تتطلبها الحياة الجماعية المنظمة وتضع عندها الواجبات والقيود ، وهي تشمل الحريات المعروفة من حرية الكلام والنشر والإجتماع وممارسة الشعائر الدينية ، كما

تشمل حرية الكسب والإمتلاك بحيث لا تضر بصالح المجتمع أو بالقيم والمثل الديموقراطية المنشودة.

وأما المساواة التي تحققها الديموقراطية التعاونية فهي المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات والكيان الإجتماعي ، لا فيما يحصلون عليه من دخل بغض النظر عن جهودهم وطبائعهم ، وإنما تكون من هذه الناحية في فرص كسب الرزق ، وتهيئة السبيل أمام الفرد لكي يسعى ويجتهد ويجني ثمار جهده وسعيه.

ومما يُدَّعم نشر الديموقراطية التعاونية ما تبذله النظم السياسية والإجتماعية من جهود من أجل تحقيق المساواة التامة بين الأفراد في جميع نواحي حياتهم ، فإنها إذا هيأت لهم الفرص المتساوية في حق التعليم والعيش المستقر والكسب الحلال ، وساوت بينهم في الحقوق والواجبات والأعباء الإجتماعية ، **ومنعت إستغلال طبقة أو فئة لطبقة أو فئة أخرى** ، فإنها بذلك تُمكِّنهم من إظهار شخصياتهم الذاتية ، فيتشجع المجدون وتدفع المنافسة الحرة الشريفة جميع أعضاء التعاونيات ، وأيضاً المجتمع إلى المثابرة والعمل على بلوغ أرقى المستويات.

وأرجو أن أوجه الأنظار إلى أنه **لا مفر لنا من الإعتراف بأن الجانب الإنتاجي لهذا النظام قد حقق تقدماً مذهلاً للدول التي أتبعته** بفضل المنافسة الحرة التي سادت هذه الدول ، فقد كانت هي الدافع المشجع إلى الإبتكار والتجديد وإدخال المستحدث من الآلات والمعدات ، وكان ذلك سبباً في التقدم الصناعي السريع وزيادة الطاقة الإنتاجية للدول التي مرت بمراحل الثورة الصناعية.

غير أن هذه المزايا يقابلها بعض المساوئ التي منها أن الحكومات ظلّت فترة من الزمن عاجزة أو قاصرة عن إصدار التشريعات اللازمة لحماية الطبقات العاملة الأجيرة من إستغلال أصحاب الأعمال ، وإستمر الإستغلال يزيد من حدة وطأته على الغالبية الفقيرة ، في الوقت الذي كانت فيه الطبقة الرأسمالية تزداد ثراء ورخاء ويدفعها الطمع في زيادة الأرباح إلى معارضة كل التشريعات التي ترى فيها ما ينقص من نفوذها ومن الفرص المهيأة أمامها...

وقد تَوَلّد عن ذلك جميع مساوئ سيطرة رأس المال على الحكم ، فتفشى في هذه الديموقراطيات الرأسمالية جو الفساد السياسي والإجتماعي حتى صارت بعيدة كل البعد عن المثل الديموقراطية الحقة.

التعاون والإصلاح :

وكان من بين إصلاح بعض مساوئ الرأسمالية ظهور حركات إصلاح ... منها ظهور الحركة التعاونية فكان هدفها تنظيم المجتمع على أسس تنتفى فيها مساوئ الإستغلال والإضطهاد والفقر وسوء توزيع الثروة.

وفي إيجاز فإن نظام التعاون الأمثل الذي يأمل التعاونيون أن يسود مجتمعاتهم وهو ما يتفق تماماً مع ما تأمله الإستراتيجية الزراعية الجديدة فى قطاع التعاونيات الزراعية ، يجب أن يتمشى مع المثل الديموقراطية بكامل معانيها ، وأن يتمشى كذلك مع أسلوب الإنتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ، وأن ينجح في القضاء على مساوئ الرأسمالية وسيطرة رأس المال على الحكم ، وأن يخدم المجتمع كوحدة ، ولا يقتصر على خدمة فريق أو طائفة أو طبقة معينة ، كما يجب أن يتمشى مع الروح الديموقراطية

في عدم وجود أي نوع من أنواع النفوذ الطبقي الرأسمالي وتخطيط الإنتاج على أسس تحقق الرفاهية للمجتمع عامة لا لطبقة خاصة.

هذه هي الإعتبارات المنطقية التي تتمشى مع الواقع والمستمدة من تجارب الدول الأخرى هي الإطار الفكري للديموقراطية الإجتماعية والإقتصادية التعاونية كما سبق وأن أعلّنّاها هُنَا في مصر شعاراً لمجتمعنا منذ عام ١٩٥٧ ، وهي من الدعامات الأساسية لمجتمعنا وفقاً للعديد من مواد الدستور المصري.

ولعل من الأهمية بمكان أن **نوجه النظر إلى أن هناك إجماع على أهمية تقدير دور الحكومة في تأييد أو معارضة أي تغيير يطرأ على النظام الإقتصادي القائم ، بل من البديهي أن يكون لمركز الحكومة خلال مرحلة التطور كل الأهمية** وبخاصة في الدول التي قطعت عدة مراحل من النمو والنضوج الإقتصادي حتى أصبح النظام الإقتصادي فيها مرتبطاً ومتشابكاً مع الجهاز الحكومي في عدد من القطاعات والمصالح المتبادلة. ومن البلاهة أن نتصور أن التطور سيقع دون توجيه من الحكومة أو على الأقل دون الإلتجاء إليها لكي تصدر التشريعات اللازمة .

إن الأمانة فعلاً ثقيلة ، ولكنها واجبة ، والسؤال الذي يطرح نفسه هو !.. إذا فُرض أن التغلب على جميع المصاعب قد تم خلال مراحل التطور..

فهل نضمن أن يكون الشق الإقتصادي من أهداف التنظيمات التعاونية هو النظام الإقتصادي التعاوني المرغوب فيه من حيث هيكله المادي والإجتماعي؟

وهل سيكون هذا النظام تعاونياً حقاً ؟ وهل ستكون الحقوق والواجبات المخصصة للمشتركين في النشاط الإقتصادي كله متمشية مع مثل أخلاقية أعلى من تلك التي تحكم النشاط الإقتصادي في الوقت الحاضر ؟

وهل ستظهر أنواع النشاط المتخصصة المتباينة في إطار تعاوني حق ؟ وهل سيكون التحكم في النشاط الإقتصادي أكثر نفعا وأقل فردية فتسود فيه روح خدمة الجماعة وتنعدم منه غريزة الإستغلال ؟

إن الإجابة على كل هذه الأسئلة تتوقف على مستوى النضوج الفكري والإجتماعي والأخلاقي في المجتمع ، لأن تحقيق أهداف التعاون الإجتماعية والإقتصادية تتطلب مستوى عالياً من النضوج الإجتماعي والأخلاقي ، ومن ثم **يجب أن نرتقي بالأفراد إلى المستويات الخلقية والمُثُل العالية** الممكنة التي يتطلبها المجتمع التعاوني ، وذلك بنشر الدعوة التعاونية وبيان فلسفة التعاون وفكرته الإجتماعية.

علينا أن نرشد الأفراد إلى أن التعاون له أهميته وحيويته ومزاياه التي تتعدى مجرد المتاجرة. لأن الجانب الروحي في التعاون في حاجة إلى إيضاح ينتفع به الخاص والعام.

لابد أن نبين للأفراد في المجتمع **أن التعاون يُنقذ المجتمع من شرور الأفكار المبنية على الإيمان بالصراع الطبقي** كضرورة حتمية ، وأنه إيجابي لا سلبي ، وَبنَّاءُ لا هَدَّام ، وهو لا ينادي بمجرد الإصلاح مع بقاء الأوضاع ، بل يؤمن **أن الأوضاع لن تتغير إلا إذا تَغَيَّر فهم الأعضاء للرسالة الحقيقية للتعاون** . فالتغير يأتي من داخل المجتمع عن طريق الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع بحيث ينمو عدد المؤمنين به شيئاً فشيئاً حتى يشمل الأمة أو الدولة كلها دون مباغتة أو مفاجأة أو هزات.

ولعلها مناسبة طيبة أن أقول أننا إذا نظرنا إلى الألفاظ من حيث تأثيرها النفسي في سامعها أو من حيث مدلولها الذهني وما يرتبط بها من خير أو شر ، وجدنا أن كلمة التعاون من المشتقات التي تترك نوعاً من الإستجابة النفسية الطيبة في الفرد ، وتوقظ فيه شعوراً أخلاقياً إيجابياً. فالعون والمعونة والإعانة والمعاونة كلها ألفاظ تدل على عمل طيب يسديه فرد لآخر ، أو جماعة لأخرى ، أو عدة أفراد أو جماعات. ولهذا كان لهذه الكلمة من الواقع النفسي ما يرتاح إليه الضمير ، لأنها تعطي على التو فكرة التضامن والتساند والتعاضد ، وما يستتبع ذلك من معاني القوة والإيثار دون الأثرة وما إليها من المعاني التي تتصل بالنزعة ، كما تترك إنطباعاً ذهنياً يضع العمل المشترك من أجل تحقيق نتيجة إيجابية في إطار أخلاقي جميل ، إذ يندر أن يقترن لفظ " التعاون " في الذهن بالعمل المشترك من أجل غاية منكرة أو جريمة إجتماعية ، وما إلى ذلك من ألوان الشر.

والجدير بالتنويه أن نشير إلى أن مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي تدعو جميع المنظمات التعاونية في شتى أنحاء العالم إلى إستعادة " هويتها التعاونية " ، وأصدرت في ذلك بحوثاً ودراسات عديدة شاركنا فيها ، وآخرها مؤتمر الجمعية العمومية للحلف التعاوني الدولي الذي حضرته ١٠٣ دولة ، ومجموع الأعضاء التعاونيين الذين يندرجوا في منظماتها أكثر من ٧٣٠ مليون عضو ، وانعقد هذا المؤتمر في مانشيستر عام ١٩٩٥ ، وكذلك مؤتمر الجمعية العمومية لتعاونيات أوروبا الذي إنعقد في المجر في أكتوبر عام ١٩٩٦ وشاركنا فيه أيضاً ، حيث أكدا على " **الهوية التعاونية** " ، وفي سبيل التعريف بمفهوم الهوية التعاونية ، أخذ الحلف التعاوني الدولي على عاتقه أن ينشر دعائم هذه الهوية على نطاق واسع ، وباللغات الرئيسية المستخدمة في

لحلف , وقد كلفني الحلف كنائب لرئيس اللجنة الدولية التعاونية للإتصالات والإعلام أن أقوم بترجمة مفهوم الهوية التعاونية باللغة العربية نتيجة لمطالبتى بأهمية أن تكون هناك نسخة باللغة العربية للهوية التعاونية أسوة باللغات الأخرى ، وقد أوضحت فى هذه اللقاءات بأن اللغة العربية أصبحت منذ فترة طويلة أحد اللغات الرئيسية فى مداولات الأمم المتحدة ... هذا بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من المنظمات العربية أعضاء فى الحلف التعاوني الدولي ، وكان يوجد من بين المنظمات الدولية الأعضاء فى الحلف ، الإتحاد التعاوني العربي ، ونأمل أن يعود إلى مكانه قريبا.

وقد أنجزت هذه الترجمة ووزعها الحلف(*) على جميع منظماته وأعضائه ، وأنتهز هذه الفرصة لأعرض هذه الترجمة مع هذا البحث لإرتباطها الشديد بأهداف البحث. وفيما يلى الترجمة العربية لهذه الهوية :

* أرجو توجيه النظر إلى أن الحلف التعاوني الدولي يوزّع منذ عام ١٩٩٦ بياناً بـ " الهوية التعاونية " باللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والصينية واليابانية بالإضافة إلى اللغة العربية التي تحققت من خلال العديد من مشاركتنا في اللجان الدولية للحلف بصفة عامة ، واللجنة الدولية للإتصالات بصفة خاصة.

ica

الحلف التعاونى الدولى

بيان عن الهوية التعاونية

تعريف :

الجمعية التعاونية هى جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة ، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الادارة والرقابة.

القيم :

تستند التعاونيات على قيم الاعتماد على النفس ، والديمقراطية ، والمساواة ، والعدالة والتضامن . ووفقا للتقاليد التى أرساها مؤسسوا التعاونيات ، فان أعضاء التعاونيات يؤمنون بالقيم الأخلاقية للامانة والصراحة والمسئولية الاجتماعية ، والاهتمام بالآخرين .

المبادىء :

تعتبر المبادىء التعاونية خطوط مرشدة يمكن عن طريقها وضع القيم موضع التطبيق:

المبدأ الأول : العضوية الاختيارية المفتوحة

التعاونيات منظمات اختيارية ، تسمح بانضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع امكانياتهم فى خدمة الجمعية ، وقبول مسئوليات العضوية دون أية تفرقة سواء فى الجنس - رجل أو امرأة - أو فى المركز الاجتماعى، أو المعتقدات السياسية والدينية.

المبدأ الثاني : ديمقراطية الأعضاء الادارية والرقابية

التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها ويراقبها أعضاؤها ، وهم يشاركون بحيوية فى وضع السياسات واتخاذ القرارات . ويتم مساءلة الرجال والنساء المنتخبين كممثلين أمام الأعضاء. وللأعضاء فى الجمعيات الأساسية حقوق متساوية فى التصويت (كل عضو له صوت واحد) ويتم تنظيم التصويت فى التعاونيات ذات المستوى الأعلى بطريقة ديمقراطية.

المبدأ الثالث : المشاركة الاقتصادية للأعضاء

يسهم الأعضاء بعدالة فى الرقابة الديمقراطية ، وفى رأس مال تعاونياتهم ، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقل ملكية مشتركة . ويحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذى اشتركوا به بموجب شروط العضوية ، ويخصص الأعضاء فوائض عن طريق تكوين احتياطيات للأغراض الآتية : تنمية جمعيتهم التعاونية ، ويكون جانب من هذه الفوائض غير قابل للتقسيم ، وجانب كعائد للأعضاء يتناسب مع معاملاتهم ، وجانب لتدعيم غير ذلك من أوجه النشاط الذى يوافق عليه الأعضاء.

المبدأ الرابع : الشخصية الذاتية المستقلة

التعاونيات لها شخصيتها المستقلة التى من سماتها العون الذاتى ورقابة الأعضاء . وفى حالة اجرائها تعاقدات مع المنظمات الأخرى ، بما فيها الحكومات ، أو فى حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية ، فانها تراعى الاشتراطات التى تؤكد ديمقراطية الرقابة للأعضاء وصيانة استقلالها.

المبدأ الخامس : التعليم والتدريب والمعلومات

تتولى التعاونيات تعليم وتدريب أعضائها ، والممثلين المنتخبين ، والمديرين ، والموظفين لكى يسهموا بفاعلية فى تنمية تعاونياتهم . كما تقوم التعاونيات باحاطة الرأى العام بطبيعة وفوائد التعاونيات وعلى وجه الخصوص الشباب ، وقادة الرأى .

المبدأ السادس : التعاون بين التعاونيات

تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر ممكن من الفعالية ، بالاضافة الى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق عمل هياكلها معا على المستوى المحلى والاقليمى والدولى.

المبدأ السابع : الاهتمام بشئون المجتمع

تعمل التعاونيات على التنمية المناسبة لمجتمعاتها من خلال السياسات التى يوافق عليها الأعضاء.

البنك والتصحيح الهيكلى :

يُصرِّح البنك الرئيسي من واقع التقرير السنوى لعام ١٩٩٥ في معرض برامج التصحيح الهيكلي الذي سيُجريه ودور الوساطة الماليـة ، أنـه يقوم منذ الآن بعمل تغييرات في الهيكل التنظيمي حتى يتناسب مع الوظائف الجديدة التي سيقوم بها في مجال الأعمال المصرفية اللازمة للتنمية الزراعية والريفية والمقرر تطبيقها خلال المرحلة القادمة للإرتقاء بمستوى الأداء وتقديم الخدمات بحيث يكون البنك المصدر الرئيسي للتمويل والإئتمان الزراعي من خلال إتباع طرق حديثة لنشاط التسويق المصرفي في العمل على خلق وعياً إدخارياً بالريف المصري. كما شمل التخطيط التحول التدريجي من نشاط مستلزمات الإنتاج إلى أنشطة أخرى بديلة في إطار الهدف العام للبنك وضـرورة أن تدار وحداته على أساس إقتصادي ، وبالتالي تعديل أوضاعه لمواكبة هذا المتغير الجديد.

وتنفيذاً لذلك أعد البنك خططه لتطوير نشاطاته وأوضاعه عن طريق تعديل هياكله التنظيمية والوظيفية وإعادة توزيع وحداتـه التابعة حتى مستوى القرية. ونتيجة لترك تداول مستلزمات الإنتاج إقتضى الأمر إلغاء المندوبيات التابعة لبنوك القرى بإعتبارها مراكز تخزينية لتوزيع تلك المستلزمات والعمل على تطوير البعض منها إلى بنوك قرى مستقلة تهدف إلى توسيع قاعدة الإنتشار الجغرافي لتسهيل التعامل مع الزراع والمتعاملين إلى حد سواء.

هذا بالإضافة إلى أن البنك يعترف بأنه نظراً للطبيعة المتميزة لنشاط البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي بإعتباره البنك الوحيد المتخصص في القطاع الزراعي فقد عولت عليه الدولة جانباً كبيراً من مسئولية تنفيذ

خطط الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي في ذلك القطاع الحيوي من الإقتصاد القومي المصرى.

الإصلاح الهيكلي وخدمات البنيان التعاوني :

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضِّح أن من أساسيات حسن علاقة البنك الرئيسي بالتعاونيات ، وحسن الخدمات التي يقدمها إلى التعاونيات في حدود الإمكانيات المتاحة لديه ، أن يتعرف البنك على المهام الموكولة إلى وحدات البنيان التعاوني الزراعي ، وفي هذا المقام نرجو أن نوجه الأنظار إلى أن المادة ١١ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتعاون الزراعي تنص على أن **تباشر الجمعية المحلية متعددة الأغراض نشاطها فى مجالات الخدمات والإنتاج والتسويق والتنمية الريفية التي تتطلبها حاجات أعضائها في منطقة عملها وبصفة خاصة ما يلى :**

١) بحث التركيبات المحصولية للدورات الزراعية ومتابعة تنفيذ الخطة التي يتفق عليها في إطار الخطة العامة للدولة في منطقة عمل الجمعية.

٢) تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية الإنتاجية طبقاً لإمكانياتها الإقتصادية بما في ذلك مشروعات التصنيع الزراعي أو الإنتاج الحيواني أو تربية الدواجن أو تربية النحل أو الصناعات الريفية البيئية أو إستصلاح الأراضي أو الثروة المائية.

٣) المساهمة في تنظيم زراعة الأرض وتجميع الإستغلال الزراعي للنهوض بالزراعة وفقاً للأسس العلمية الحديثة وذلك بالتعاون مع أجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي.

٤) القيام بعمليات تسويق محاصيل الأعضاء تعاونياً.

٥) الحصول على القروض من مختلف المصادر لتمويل مشروعاتها الإنتاجية والخدمية اللازمة لها بصفتها الإعتبارية ولأعضائها الراغبين في التعامل معها.

٦) التوسع في الملكية الزراعية بتوفير الآلات الحديثة لمختلف العمليات وتدريب العاملين وتنظيم إدارتها وتشغيلها وصيانتها بأسلوب إقتصادي سليم.

٧) المساهمة في إداء الخدمات العامة لأعضائها بالتعاون مع الأجهزة المختلفة.

٨) خلق الوعى الإدخاري بين الأعضاء وتنظيم استثماره.

وتنص المادة الثانية عشر على أن يكون للجمعية التعاونية حق تملك واستئجار وإستصلاح وإدارة الأراضي الزراعية بما يحقق أغراضها ووفقا للقواعد التي يصدرها قرار من الوزير المختص.

وتنص المادة الثالثة عشر على أن للجمعية الحق فى أن تؤدي خدماتها لغير أعضائها فى الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية والنظام الداخلى.

كما وتنص المادة رقم ١٤ من قانون التعاون الزراعي على أن تقوم الجمعية المشتركة بمعاونة الجمعيات المكونة لها فى جميع مجالات أداء وظائفها والقيام بإنشاء مشروعات لخدمة أعضائها من الجمعيات المحلية ولها على الأخص :

أ) إنشاء ورش ثابتة أو متنقلة للقيام بعمليات إصلاح وصيانة وعمرة جميع أنواع الآلات والمعدات التي تمتلكها الجمعيات وأعضاؤها بما

يحقق التشغيل الأمثل للآلات والإشراف على إدارة وتشغيل هذه الآلات والتفتيش عليها.

ب) إنشاء مشروعات تصنيع زراعي وصناعات ريفية وإدارتها وتشغيلها لصالح الجمعيات الأعضاء.

ج) إنشاء مخازن أو ثلاجات لتخزين مستلزمات الإنتاج وحفظ المحاصيل.

د) تملك وتشغيل وسائل النقل لخدمة أعضائها.

هـ) المساهمة في عمليات تسويق محاصيل الأعضاء تعاونياً.

كما تنص المادرة رقم ١٥ من قانون التعاون الزراعي على أن تتولى الجمعية المركزية دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها في إداء وظائفها وعلى الأخص ما يأتي :

١) إنشاء وحدة فنية تتولى عمليات الرقابة والإشراف والتفتيش على الأعمال الإدارية والمالية والحسابية والمخزنية والدفترية بالنسبة إلى جمعيات المحافظة **وترشيد العمل الإداري والمالي وإقتراح النظم المثلى للعمليات الحسابية والمالية والإدارية.**

٢) إنشاء مركز تدريب على مستوى مركزى يتولى عمليات التدريب التعاونية والفنية والإدارية لأعضاء التعاونيات والجهاز الوظيفي بها.

٣) إنشاء مشروعات للتصنيع الزراعي والصناعات الريفية وإدارتها وتشغيلها لصالح الجمعيات الأعضاء.

٤) نشر الوعي التعاوني على مستوى المحافظة بمختلف الأساليب.

٥) توفير قطع الغيار اللازمة للآلات المملوكة للجمعيات وأعضائها، ولها إنشاء ورش مركزية للقيام بعمليات الإصلاح التي لا تستطيع ورش الجمعيات المشتركة القيام بها.

كما وتنص المادة السادسة عشر من قانون التعاون الزراعي على أن تتولى الجمعيات العامة كل في حدود إختصاصها معاونة الجمعيات المنتمية في أداء وظائفها وعلى الأخص ما يأتي :

١) توفير احتياجات الأعضاء من الآلات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المختلفة والأسمدة والبذور والمبيدات سواء من الإنتاج المحلى أو عن طريق الإستيراد.
٢) القيام بعمليات التسويق التعاوني للإنتاج على مستوى الجمهورية.
٣) تصدير المنتجات لحساب أعضائها وفقاً للقواعد المقررة قانوناً.
٤) تحقيق التنسيق والتكامل الإقتصادي بين الجمعيات على مستوى الجمهورية.
٥) **إنشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الإقتصادي في كل مجال من المجالات المنصوص عليها في المادة ٣ وذلك وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية.**
٦) **إنشاء مشروعات كبرى على أسس تعاونية وعلى الأخص إنشاء مصانع للأعلاف والأسمدة والمبيدات أو قطع غيرا الآلات وإنشاء صناعات زراعية على مستوى الألبان واللحوم والأسماك وتجفيف وعصير وتعبئة الخضر والفاكهة.**
٧) خدمة وحدات البنيان التعاوني الذي تشرف عليه عن طريق **إجراء البحوث المتخصصة واللازمة لتطوير وتقدم العمل** بها وتنظيم برامج

التدريب للأجهزة الفنية والإدارية ولإعضاء التعاونيات ، ومباشرة أعمال الإرشاد والتوجيه وتوصيل الخبرات والمعلومات المستحدثة وذلك عن طريق وحدات البنيان التعاوني التالية لها ومتابعة النشاط التعاوني في مختلف مستويات البنيان وإمساك السجلات والإحصاءات المتخصصة التي تساعد على رسم السياسة وإعداد البرامج المناسبة.

ولعل من نافلة القول أن نُردد أن ما ورد فى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ فيما يتعلق بمهام الجمعيات التي تضمنها تدرج المستويات في البنيان التعاوني الزراعي ، تدخل جميعها في نطاق النظرة الشاملة للتنمية المتواصلة التي تنادي بها الإستراتيجية الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي ، وعلى وجه الخصوص القطاع التعاوني الزراعي ، ويعتبر البنك الرئيسي أهم أداة لوضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ ، وعلى رأسها النهوض بالتعاونيات الزراعية لمقابلة تحديات القرن الحادي والعشرين.

التصحيح الهيكلى وبنيان البنك والتعاون الزراعي :

إتجه البنك مع تنفيذ سياسة التحرر الإقتصادي إلى الخروج التدريجي من عملية توزيع مستلزمات الإنتاج ، وفتح المجال للقطاع الخاص والتعاوني للعمل به وفقاً لأليات السوق لإحداث المنافسة المطلوبة لضمان تحسين الخدمة لصالح الزراع والمنتجين وبحيث يقتصر دور البنك على القيام بعمليات التمويل ، وقد إتجه البنك إلى تنفيذ إستراتيجية جديدة تشمل ثلاث مجالات رئيسية من بينها تمويل الجمعيات الزراعية المنتشرة على مستوى القرى وتوفير مستلزمات الإنتاج وتوزيعها على المزارعين على أساس أن تقدم هذه الخدمة نقداً للمنتجين والزراع ، وأن يقوم البنك بتقديم القروض النقدية اللازمة للزراع لشراء هذه المستلزمات.

وبذا تصبح الجمعيات موزعة فقط لمستلزمات الإنتاج والبنك ممول سواء للجمعيات التعاونية أو للزراع.

ولاشك أن الإئتمان الزراعي من خلال البنك الرئيسي للتنمية يشكل سياسة الدولة وإتجاهها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بصفة عامة ، وتنمية الريف بصفة خاصة ، ولذلك فإن البنك يهتم برسم سياسة الإقراض وتنفيذها بحيث تحقق الأهداف المطلوبة من التوسع في الإئتمان الزراعي وتحقيق أكبر قدر ممكن من السيولة المالية للمؤسسات التي تتعامل معها ، تمكيناً لها من الإرتفاع بوسائل الإنتاج في إطار التوسع في تقديم خدماتها وتمكين المنتجين من القيام بعملهم بكفاية ، مع الحرص الكامل على أن يتجنب البنك مخاطر الإقراض ، وعلى وجه الخصوص إذا كان مع أفراد متباعدين يصل أعدادهم إلى الملايين ... **الأمر الذي قد يتطلب من واضعى إستراتيجية الإئتمان الزراعي في مصر أن يبحثوا عن أساليب ابتكارية تحقق الأهداف**

المطلوبة ، وتحقق في نفس الوقت ما إستقرت عليه مفاهيم نظام إدارة الجودة الشاملة والمتواصلة من ضرورة **تحقيق علاقات أفضل ، وأساليب أكثر كفاءة وقدرة لمساعدة المنتفعين من الإئتمان الزراعي على تحويل المدخلات إلى مخرجات تتميز بالجودة ، وتضع عنصر الجودة في مقدمة الإعتبارات** ، مؤكدين على أن مبدأ الكفاية يعتبر من الأولويات التي يُقاس بها أى تنظيم ، وأن التنظيم الفعَّال هو ذلك الذى يحقق الأهداف بأقل قدر ممكن من الجهد والتكاليف مع فَهْم أعمق لمتطلبات التخطيط الإنمائى في نطاق التكاملْ البيئي ، والذي يشمل تعزيز التفاعل بين المجتمع والبيئة وصولاً إلى التنمية الشاملة والمتواصلة.

ولعل من بين ما نحبذه ونرى أنه من المناسب في هذا المقام الذي يبحث فيه البنك الرئيسي للإئتمان عن حُسن العلاقات بينه وبين الحركة التعاونية بصفة عامة ، والتعاونيات الزراعية بصفة خاصة وتوفير الخدمات الإئتمانية التي يؤديها للحركة التعاونية الزراعية ، أن يلجأ إلى أحد الأساليب المعروفة فى الإدارة المالية والتي من شأنها اتاحة الفرصة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائض للتعاونيات الزراعية بعد تسديد فوائد القروض التي تحصل عليها ، **وهو أسلوب " الرافعة المالية Financial Leverage "** ، ويقال أنها " رافعة " لأنها ترفع أرباح المنظمة المقترضة بدرجة كبيرة نتيجة لحسن إستخدامها للأموال المقترضة.

وبالرجوع إلى مسئولية ومهام وحدات البنيان التعاوني الزراعي السابق الإشارة إليها وفقاً لما ينص عليه قانون التعاون الزراعي بصفة عامة، مع توجيه النظر على وجه الخصوص إلى بعض ما ينص عليه قانون التعاون الزراعي من مهام مالية مثل ما يأتى :

*) **خلق الوعي الإدخاري بين الأعضاء وتنظيم استثماره.**

*) **إنشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الإقتصادي في كل مجال من** المجالات المنصوص عليها في المادة ٣ وذلك وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية.

*) إنشاء مشروعات كبرى على أسس تعاونية وعلى الأخص إنشاء مصانع للأعلاف والأسمدة والمبيدات أو قطع غيار الآلات وإنشاء صناعات زراعية على مستوى الألبان واللحوم والأسماك وتجفيف وعصير وتعبئة الخضر والفاكهة.

*) خدمة وحدات البنيان التعاوني الذي تشرف عليه عن طريق **إجراء البحوث المتخصصة واللازمة لتطوير وتقدم العمل** بها وتنظيم برامج التدريب للأجهزة الفنية والإدارية ولأعضاء التعاونيات ، ومباشرة أعمال الإرشاد والتوجيه وتوصيل الخبرات والمعلومات المستحدثة وذلك عن طريق وحدات البنيان التعاوني.

*) **ترشيد العمل الإداري والمالي** وإقتراح النظم المثلى للعمليات الحسابية والمالية والإدارية ، وإجراء البحوث المتخصصة واللازمة لتطوير وتقدم العمل.

وإذا أخذنا في الإعتبار **تقارب وحدات بنيان الجمعيات الزراعية ووحدات البنك الرئيسي للإئتمان** ، بالإضافة الى أن جميع ما ورد فى أهداف ومهام البنيان التعاوني الزراعي ، يدخل في نطاق مهام وأهداف الإستراتيجية الجديدة للتنمية الزراعية بما فى ذلك التعاونيات الزراعية .

فإن هذا يعنى فى غاية من الوضوح أنهما يشتركان معاً في تحقيق الأهداف المستقبلية ، في إطار إستراتيجية زراعية قومية.

ومما يساعد على ذلك التقارب الجغرافي بين شبكة وحدات بنك الإئتمان الرئيسي ، وشبكة وحدات البنيان التعاوني الزراعي ، حيث أن كلى الشبكتين متسعتين أفقياً ورأسيا ووحداتهما منتشرة فى كل إنحاء الريف فى جميع محافظات مصر الأمر الذى يتضح من الخريطة المقارنة التي نوردها لوحدات بنيان الجمعيات الزراعية ، ووحدات البنك الرئيسي للإئتمان (صفحة ٥٢).

ونحن واثقون من أن القيادات السياسية ، وقيادات البنك الرئيسي ، وقيادات الحركة التعاونية بصفة عامة ، والتعاونيات الزراعية بصفة خاصة ، على دراية تامة بما تعانيه مصر من الفقد نتيجة لإنخفاض معدل التنمية البشرية في القطاع الزراعي ، وعلى وجه الخصوص بين النساء.

وإنطلاقاً من المفهوم السابق فإن الموارد البشرية تحتل أهمية بارزة في الإستراتيجية الزراعية وإستراتيجية البنك فيما يتعلق بقضية الفقد الإقتصادي المصريى وعلاقتها بالإستغلال الأمثل للموارد ، وفى مقدمتها الموارد البشرية ، وهناك إجماع على أن هناك علاقة تبادلية بين كل من الفقد الإقتصادي وإنخفاض معدل التنمية البشرية.

خريطة مقارنة لوحدات بنيان الجمعيات الزراعية ووحدات البنك الرئيسي للإئتمان

١) جمعيات تعاونية زراعية بالمحافظات	عدد الجمعيات	البنك الرئيسي وفروعه بالمحافظات	عدد الفروع	عدد بنوك القرى
أ) جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض :				
جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض (قرية)	٤٢٤٢	**محافظات الوجه البحري**		
جمعيات تعاونية زراعية مشتركة متعددة الأغراض (مركز)	١٢٩			
جمعيات تعاونية زراعية مركزية متعددة الأغراض(محافظة)	٢٢			
جمعيات حرير	٣	١) البحيرة	١٤	٨٥
جمعيات خضر وفاكهة	١٨	٢) الغربية	٨	٦٣
جمعيات فراولة	١	٣) القليوبية	٨	٣٩
جمعيات موز	١	٤) الدقهلية	١٢	٧١
حمعيات كتان	٢	٥) المنوفية	٨	٤٦
جمعيات بطاطس	١٦	٦) الشرقية	١٣	٨٣
جمعيات قصب	٣	٧) كفر الشيخ	١٠	٥١
جمعيات بصل وثوم	٣	٨) دمياط	٤	١٦
	١	٩) الإسماعيلية	٧	١٨
٢) جمعيات عامة على مستوى الجمهورية				
بلغ عدد الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٢ جمعية عامة وهى :				
الجمعية العامة متعددة الأغراض (ائتمان)				
الجمعية العامة لمنتجى القطن				
الجمعية العامة لمنتجى البصل والثوم				
الجمعية العامة لمنتجى القصب				
الجمعية العامة لتسويق الخضر والفاكهة بروض الفرج				
الجمعية المتحدة للخضر والفاكهة بالأسكندرية		**محافظات الوجه القبلى**		
الجمعية العامة لمنتجى الكتان				
الجمعية العامة للميكنة				
الجمعية العامة لمنتجى الأرز ومحاصيل الحبوب				
الجمعية العامة لمنتجى البطاطس				
الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية				
الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية				
		١٠) الجيزة	٧	٣١
		١١) بنى سويف	٧	٣٣
		١٢) الفيوم	٥	٤١
		١٣) المنيا	٩	٨١
		١٤) أسيوط	١٣	٦٠
		١٥) سوهاج	١١	٦٨
		١٦) قنا	١٢	٥٢
		١٧) أسوان	٥	٢٩
		جملة بنوك المحافظات	**١٥٣**	**٨٦٧**
		فروع البنك الرئيسي		
		١) فرع القاهرة	٠	٠
		٢) فرع الأسكندرية	٤	١١
		جملة فروع البنك الرئيسي	٤	١١
		الإجمالى العام	١٥٧	٨٧٨

مفهوم إقتراح نظام الرافعة المالية :

أوضحنا من قبل إقتراحنا بتقديم أحد الأساليب الإبتكارية التي يمكن البحث في إيجاد أسلوب لتطبيقه فيما يتعلق بالعلاقة الإئتمانية بين البنك وقطاع التعاون عن طريق البدأ بإجراء **تجربة نظام الرافعة المالية مع أحد صناديق الإستثمار التعاونية** المشكلة بموجب القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالقطاع التعاوني الزراعي ، وهذا الأسلوب يسمح للبنك بإعادة تنظيم العلاقة بين وحدات البنك الرئيسي للإئتمان ووحدات البنيان التعاوني الزراعي بصفة عامة ، وصناديق الإستثمار التعاونية بصفة خاصة ، بما يحقق توفير الإئتمان الإستثماري بأقصى قدر ممكن ، وذلك بهدف تمويل المشروعات الإستثمارية المنصوص عليها فى أهداف ومسئوليات وحدات البنيان التعاوني الزراعي على تدرج مستوياته ، والتي ينبغي معها أن يكون حجم القروض وافياً بحاجة المحصول الذي يُقدَّم من أجله حتى يكون الإئتمان الزراعي التعاوني قادراً على إدراك أهدافه وغاياته ، إذ قد يؤدي عدم كفاية القروض الإستثمارية إلى إضطرار العضو التعاوني إلى اللجوء إلى مصادر غير شرعية للإقتراض منها ، الأمر الذي قد يعود بآثار غير محمودة على المشروعات الزراعية ، خاصة وأن من بين أهداف إستراتيجية التسعينات والخطة الخمسية الزراعية الرابعة تنمية القطاع الزراعي **والنهوض بالإنتاج لسد الفجوة الغذائية التي أخذت تتزايد وتتسع منذ منتصف السبعينات ، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم** لكل الأنشطة الزراعية في مجال التوسع الأفقى ، وبحيث يتم ذلك مستنداً إلى أساليب علمية حديثة ، ويؤدي وظائفه في إطار قواعد مصرفية سليمة.

ونظام الرافعة المالية Financial Leverage من الأساليب المعروفة التي تطبقها بعض الحركات التعاونية في الدول المتقدمة والنامية ، وهو يسمح بتمويل الأصول عن طريق الإقتراض بسعر فائدة محدد على أمل أن تحقق أعمال الإنتاج الزراعى التعاوني ربحاً صافياً للأعضاء بعد تسديد الفوائد أكبر مما لو إعتمد الأعضاء على أنفسهم فى الإقتراض وتمويل عملية مستلزمات الإنتاج...

فالرافعة المالية هى النسبة بين الأموال المقترضة إلى إجمالي التمويل ، ويقال إنها " رافعة " .. لأنها ترفع أرباح الصندوق بدرجة كبيرة نتيجة إستخدام الأموال المقترضة.

وبذلك يزداد تدعيم المراكز المالية للتعاونيات الزراعية ، وفي نفس الوقت يقل عامل المخاطرة الناتج عن تقديم خدمة القروض النقدية اللازمة للزراع أعضاء التعاونيات الزراعية والذي توضح الأرقام أن عددهم هنا فى مصر يبلغ ٥ر٣ مليون عضو وفقاً لما يقرره البنك.

ولعل ضغط معاملات هذا العدد الكبير من المتعاملين الذى يصل إلى الملايين يدفع البنك الرئيسي إلى دراسة المقترح المعروض ، في ضوء مستويات الوحدات الإئتمانية التي توضحها خريطة وحدات البنك الرئيسي للإئتمان ، وخريطة وحدات بنيان الجمعيات الزراعية .. على أن يتم ذلك بعد الدراسة المتأنية وفي إطار الإمكانيات المتاحة للطرفين.

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن هذا الأسلوب يمكن إستخدامه أيضاً فى تمويل إنشاء مشروعات وتوسيع قاعدة ملكية الأعضاء فى حالة دخول التعاونيات في مجال التصنيع الزراعي أو إنشاء صناعات صغيرة لمحاربة البطالة في ضوء الإستفادة من مخلفات البيئة... الخ ..

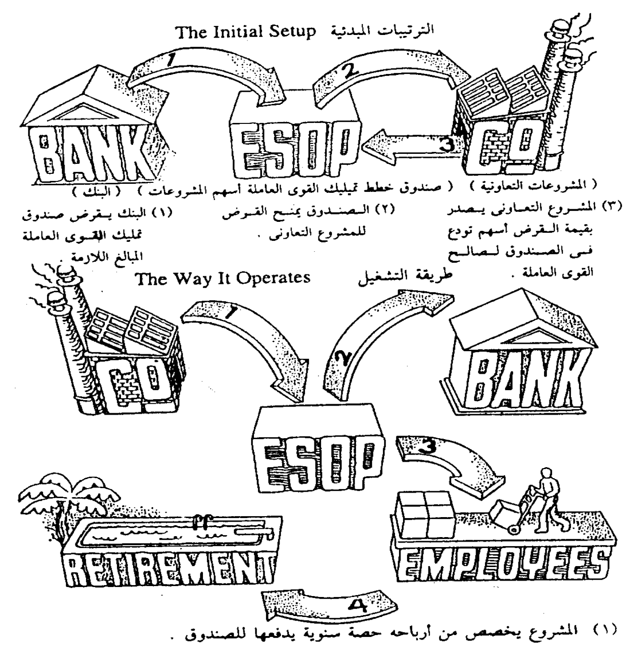
وهذا الأسلوب يسمح أيضاً بزيادة دخل أعضاء التعاونيات على قدر الجهد الذي سيبذلونه. وفى نفس الوقت يسمح بإمكانية أن تدخل التعاونيات فى مجال محاربة البطالة عن طريق إنشاء الصناعات الصغيرة وفقاً لظروف ومدخلات البيئة وبالتالي الإسهام في توسيع قاعدة الملكية ، وهكذا يتمكن أعضاء هذه الصناعات الصغيرة بأن يصبحوا مالكين .. وفي نفس الوقت لديهم الشعور بمسئولية المالك صاحب الشئ.

وقد يكون من المناسب أن نورد شكلاً يوضِّح كيفية إستخدام أسلوب " الرافعة المالية " كما تطبقه الحركة التعاونية في أمريكا ، والذي يسمح بتمليك المشروعات التعاونية للقوى الوظيفية في إطار مفهوم توسيع قاعدة الملكية ، ولعل هذه الخريطة التى توضح الخطوات المتتابعة تُغني بصفة مبدأية عن مزيد من التفصيل ، ويطلقون على **صندوق خطط تمليك القوى العاملة أسهم المشروعات** Employee Stock Ownership Plans (ESOPs).

والمعتقد أن هذا الإقتراح أيضاً يُيَسِّر تحقيق ما أعلنه البنك من أن من بين أهم إختصاصاته العمل على توفير الأموال اللازمة ، وكذلك مواد الإنتاج الزراعي من الإنتاج المحلي، أو عن طريق الإستيراد.

ومما لاشك فيه أنه يجب أن تتيح الدولة للبنك رأس مال مناسب ، على أن يكون ملحوظاً أن رأس المال وحده لا يكفى لتغطية الإحتياجات التمويلية ، ومن ثم يجب أن يتوافر للبنك مصدر تمويل متجدد ومنخفض التكلفة.

هذا بالإضافة إلى تقديم مزايا للقوى العاملة مثلما أتاحت الحكومة الأمريكية للحركة التعاونية ، حيث وضعت خطة لتمليك القوى العاملة أسهم المشروعات في إطار قانون جديد ينظم ذلك صدر في عام ١٩٥٠ وأصبح شائعاً بعد أن ساند هذا القانون قوانين أخرى صدرت في عام ١٩٧٤ يسمح للقوى الوظيفية أن تحصل على أسهم في المشروعات التي يعملون فيها دون أن يتحملوا أية أعباء ضريبية عن عائدها.



(١) المشروع يخصص من أرباحه حصة سنوية يدفعها للصندوق .
(٢) الصندوق يخصص هذه الحصة لرد الدين إلى البنك .
(٣) البنك بموجب القانون يعفى من دفع الضرائب على ٥٠٪ من الأرباح .
(٤) إذا وصل العامل إلى سن التقاعد ، أو ترك المشروع يبيع حصته إلى الصندوق .. وتطبق نفس الدورة على العاملين الجدد .

بعض النتائج المحتملة للجهد المشترك :

*) إن التعرف على واقع التنظيمات التعاونية يتطلب القيام ببحوث ودراسات تتعلق بتقييم التنظيمات التعاونية القائمة ، وهذا التقييم يسهم إلى حد كبير في وضع خطط وسبل التطوير ، حيث أنه يتضمن العديد من التحليلات العلمية .. وهذه التحليلات تتضمن العديد من النقاط التي تعد جوهرية من الناحيتين النظرية والعملية للتخطيط للمستقبل.

*) إن التخطيط الإستراتيجي للتعاون ينبغي أن يأخذ في إعتباره أنه لا توجد أنماط معيارية واحدة للتخطيط التعاوني ، الأمر الذي يحتم على كل قطاع من قطاعات الحركة التعاونية أن يُطبق الأسلوب الأمثل الذي يتفق وأوضاعه متعاوناً في ذلك مع الأجهزة المعنية وبالشكل الذي يتمشى مع أنظمته الإقتصادية ، وبحيث يأخذ كل قطاع في الإعتبار مجموعة العوامل التي تسهم في تحقيق توازن القطاعات المختلفة ، ودرجة تطورها ، وبصفة خاصة فإن التخطيط للتعاونيات يستهدف إنشاءها وتطويرها كوسيلة لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للأفراد ذوي الموارد والفرص المحدودة وتنمية وتشجيع صفات المبادأة والإبتكار لدى هؤلاء الأفراد وزيادة الموارد الرأسمالية والشخصية والقومية وإستخدام الإئتمان إستخداماً سليما ... في إطار مفهوم التخطيط الذي يتضمن تقرير الأهداف ، والسياسات والإجراءات وغير ذلك من الخطط التي يتطلبها تحقيق أهداف المنظمات التعاونية.

*) إن حل مشكلات التعاونيات يعتمد أساساً على الإحاطة الكاملة بالمعلومات والبيانات وسرعة إمداد القيادات الإدارية في التعاونيات بالمعلومات الصحيحة سواء في ذلك أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة

المهنية المعينة وذلك حتى يمكنها أن تضع خطة سليمة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى ، لكي تحقق ما ينص عليه قانون التعاون من ربط النشاط التعاوني بالخطة العامة للدولة ... وفي هذا المجال ينبغي على التنظيمات التعاونية أن تنهض بقدرات القوى العاملة عن طريق التدريب بحيث يمكنها الإستعانة بالمعلومات المسجلة بواسطة ذاكرات الحاسبات الإلكترونية ، التي أصبحت قادرة على إمداد المنشآت بكثير من البيانات التي تُسهم في وضع خطة سليمة ، والتغلب على ما قد يقابلها من مشكلات ، هذا فضلاً عن أن هذه الحاسبات تخفف عن المديرين والعلماء والباحثين عبء العمل الذهني الذي ينبغي أن يقوموا به من أجل الإعداد للخطط العامة والفرعية لتحقيق الأهداف المرجوة.

*) ينبغي بذل جهود التوعية والتثقيف والإرشاد الزراعي وصولاً إلى حُسن إعداد العضوية الواعية المستنيرة ، الأمر الذي يحتم ضرورة محو أمية الأعضاء بصفة عامة ، وتعليم الكبار بصفة خاصة ، حيث أن هؤلاء يُشكلون أساس البنيان التعاوني بمختلف قطاعاته وتدرج مستوياته ، في تقدمهم نجاح الحركة التعاونية بأسرها ، وفي تخلفهم إنتكاسها. لذلك ينبغي تبني الأساليب العلمية الفنية للتعاون التي تحتوي على مكونات للثقافة قادرة على إبراز الطاقات النفسية والروحية والفكرية للأعضاء.

*) قد يصبح الفلاحون من بين الفئات القادرة على " **التحديث** " وذلك في حالة إذا ما تولوا بأنفسهم سلطة مراقبة شئونهم.

*) ينبغى على البنك الرئيسي للإئتمان والتعاونيات إعادة تنظيم هياكلها ، وتطبيق الأساليب الإدارية ، والطرق العلمية والإقتصادية التي تستخدمها المنشآت الخاصة ، والحكومة المصرية في تأييدها لهذا الإتجاه بدأت

فعلا بسداد " حساب المخصصات " ، والذي يبلغ ٢ر١ بليون جنيه مصري ، والقسط الأول منه وقدره ١٠٠ مليون جنيه تم سداده للبنك الرئيسي.

*) إن التعاونيات أنشئت لكي يكون لأعضائها صوت في تنظيم شئونهم الحياتية ، **وأن التعاونيات ليست مشروعات خيرية.**

*) **ينبغي تصميم أسلوب جديد يتعلق بتكوين رأسمال الجمعيات وتنميته** وإستخدامه ، وبالصورة التي يمكن من خلالها إعتماد التعاونيات على أعضائها فرادى ومجتمعين ، على أن يتحقق ذلك في إطار شخصية التعاونيات المعنوية وإستقلالها ، ويا حبذا لو أمكن إستخدام نظام " **الرافعة المالية** " الذي يُمَكِّنها من تحقيق فائض أكبر يدعم مراكزها المالية وخدمة أعضائها.

*) ينبغي إعطاء أهمية قصوى للتأكد من **حسن إختيار القيادات التعاونية** ، وأن يتم اختيار الإدارة المهنية المحترفة بحيث يتوافر لها التخصص المناسب والفهم والإلتزام بالأفكار والمبادئ والمثل والقيم التعاونية ، حيث أن هذه الشروط تعتبر حيوية من وجهة نظر التعاونيات وأعضائها ، هذا بالإضافة إلى تصميم دورات تدريبية مناسبة لتحقيق الكفاءة الإدارية.

*) ينبغي إتخاذ الأساليب المناسبة من أجل **تشجيع رؤية مستقبلية لأعضاء الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية** بأسرها حتى يمكن تحقيق التحول المنشود في ظل خطط وبرامج عامة.

*) **توسيع عضوية النساء في التعاونيات الزراعية** ، حيث يُمارِسْنَ فِعلاً العمل فيها ، وهُنَّ راغبات وعازمات على أن يتحملن مسئوليات

العضوية.. وإذا كان على الحركة التعاونية في مصر أن تواكب المتغيرات التي ترتبط بكيانها ، فإنه ينبغي على الحكومة والمنظمات المعاونة ، والمنظمات الدولية المهتمة بشئون التعاون ، ينبغي على هؤلاء جميعاً أن يتقدموا بالعون المناسب ، سواء أكان هذا العون مادياً أو فنياً ، أو في مجال رسم السياسات ، **ويقع على عائق الحكومة المصرية أن تُسهم بالمشاركة في تصميم إطار السياسة المناسبة ،** بينما يقع على الهيئات الدولية المعاونة أن تقدم ما لديها من خبرات وقدرات لتدعيم كيان التنظيم التعاوني دون أن يؤثر هذا العَوْن على إستقلال الحركة التعاونية.

*) وليس هناك أدنى شك أنه ينبغي على التعاونيين في مصر أن يلتقوا مع بعضهم من أجل النظر في المشكلات الخاصة بهم التي تعترض صالح الجمعيات القاعدية وجمعيات القمة ، وصولاً إلى تحقيق مستويات معيشية أفضل ، ومن أجل **حل مشكلة الأمن الغذائي التي تعترض العالم بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.**

إنني من أنصار أن تقوم وزارة الزراعة بالتنسيق مع البنك الرئيسي للتنمية والإتحاد التعاوني الزراعي المركزي بوضع إستراتيجية جديدة تتغلب على **مشكلة إيجاد التوازن بين مختلف قطاعات التعاون ، وبين قطاعات التعاون والقطاعات الإقتصادية الأخرى ،** وذلك لأن نتائج عدم الإهتمام بأى قطاع من القطاعات له آثاره السيئة.

ونرجو أن يكون من بين ما يدخل في إطار الإستراتيجية **معالجة تقلبات الأسعار للسلع الزراعية ،** وآثارها على دخول المزارعين سواء أكانوا من كبار الزراع أو أوسطهم أو صغارهم ، بل إن أسوأ الآثار تعود على

صغارهم ، بالإضافة إلى آثار هذه التقلبات على غيرها من الأسعار وإقتصاديات المجتمع .**ومشكلة الديون التعاونية** ، حيث أن هذه المشكلة أثارت إنتباه السلطات الرسمية ، والخبراء ، **فيما يتعلق بحجم المديونية** ، واختلفت الآراء بشأنها إختلافاً كبيراً.وموازنة أسعار السلع التعاونية ، بحيث يحصل الزراع على أسعار منتجاتهم في حدود الأسعار السائدة في الأسواق الدولية ، ولا تنحرف كثيراً عنها.

وأخيراً ، علينا أن نُدرك أننا بتحرير التعاونيات نفتح المجال لمزيد من تدعيم الإقتصاد ، وأن علينا أن نُدرك أيضاً أن وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة من الإقتصاد المغلق إلى الإقتصاد المنفتح أي من النقيض إلى النقيض أمر مُعَقَّد ، ويقابله العديد من العقبات وصولاً إلى تحقيق التطبيق الناجح. إن الدروس المستفادة من التاريخ المصري قد يُسَهِّل عملية تحوّل التعاونيات نحو الإعتماد على نفسها .. والجهود التي تُبذل في هذا الشأن قد تكون ذات فائدة للدول الأخرى التي تجتاز سياسات وأوضاع مماثلة.

وعلينا أن نتذكر أن الهدف النهائي للأعضاء التعاونيين قد يكون أملهم في تحقيق حياة أفضل ... حياة أأمن ... حياة جديرة بالعيش يتوافر فيها السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية والتعاطف مع المحرومين.

كلمة لابُدَّ منها

من الجوانب الهامة التي دعتني إلى تقديم البحث السابق عرضه عن علاقة البنك الرئيسي للتنمية بقطاع[*] التعاون بصفة عامة ، وقطاع التعاون الزراعي بصفة خاصة ، أنني وجدت أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يهتم بأقل سكان الريف حظاً وأكثرهم فقراً في الدول النامية ، ويُقدم تمويلاً للمشروعات والبرامج الموجهة خصيصاً لبدء نظم إنتاج الغذاء أو التوسع فيها ، أو تحسينها ، ودعم السياسات والمؤسسات المتعلقة بها في إطار الأولويات والإستراتيجيات القومية.

ولعل من الأهمية بمكان أن أوجه النظر إلى أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد دَعَّم إتحادات المنتفعين بالمياه أو إنشاء إتحادات وجمعيات جديدة لهذا الغرض ، وعلى سبيل المثال كان في باكستان ٢٠٠ جمعية جديدة للمنتفعين بالمياه

---

[*] نرجو أن نوجه النظر إلى أن الإئتمان التعاوني يرتبط أرتباطاً وثيقاً بتطبيق الإستراتيجية العامة للتنمية الزراعية ولذلك نرجو الرجوع ألى صفحة ٥٧٥ من الفصل الثامن عشر بعنوان " الإستراتيجية والفقد الإقتصادي " حيث أوردنا توصيات ترتبط بوضع الإستراتيجية موضع التطبيق ومنها الإئتمان الزراعي ص ٤٨٦.

حتى عام ١٩٨٥ ... أليست مصر في حاجة إلى مثل هذا النوع الجديد من جمعيات ترشيد وحسن الإنتفاع بالمياه ؟...

كما أن الصندوق دعَّم جمعيات الإئتمان الريفية في مجالات عديدة من الأنشطة الريفية ، مثل التسويق ، وأنشطة توريد مستلزمات الإنتاج ، وتعبئة المدخرات ، ومحو الأمية ، وتعليم الكبار ، ومشروعات الصحة والتغذية .. الخ .. وقد أدي هذا الجهد إلى إرتفاع ملموس في مستوى الفقراء والمطحونين ... وإذا كان مثل هذا الهدف قد تحقق بجهود الصندوق ... ألسنا نأمل بإذن الله أن يتحقق مثل هذا الهدف بالتعاون الصادق الأمين بين وزارة الزراعة والبنك الرئيسي للتنمية والإتحاد التعاوني المركزي الزراعي ؟...

وإذا كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يُعلن دائما أن أهم مساعدات الصندوق المبذولة للتعاونيات هي بناء هيكل المنشأة سواء من ناحية المقومات المادية أو من ناحية المقومات البشرية ... أليس من أوجب الواجبات في تطورنا الحديث أن يشارك البنك الرئيسي في تحقيق هذا الهدف ؟...

لقد ساعد الصندوق بعض الدول في تنمية قطاع مصايد الأسماك بإدخال التكنولوجيا المحسنة ، ودَعَّم إمكانيات إدارة

المصايد وخدماتها بوزارة الزراعة ، ودَعَّم المنظمات التعاونية لمصايد الأسماك للتغلب على ضعفها ... أليست الحركة التعاونية للثروة المائية في حاجة إلى مثل هذا التدعيم ؟... أخذاً في الإعتبار شواطئنا وأنهارنا الغنية بالثروة السمكية ، والإسهام في تقليل الفجوة الغذائية.

لقد دَعَّم الصندوق العديد من بنوك التنمية الزراعية لتتمكن من التوسُّع في الإقراض الزراعي لتحسين إمكانيات التعاونيات وقدرتها على إدارة إستثماراتها ولتصبح منافذ فعالة لتوصيل القروض إلى الزراع ، وعلى سبيل المثال تدعيم الصندوق لمشروع الإئتمان الزراعي في أثيوبيا ... ألسنا نحن هنا في مصر في حاجة إلى مزيد من تدعيم بنك الإئتمان الرئيسي ليتمكن من تحقيق هذا الهدف ؟...

لقد دّعَّم صندوق التنمية الزراعية إنشاء تعاونيات بمشاركة النساء في التنمية ، وكانت النساء المستفيدات الرئيسيات من هذه المشروعات بإعتبارهن المشتغلات بزراعة المحاصيل اللازمة للمعيشة ... أليست مصر في حاجة إلى مشاركة النساء الريفيات في التنمية بإعتبارهن نصف المجتمع ، ويُشاركن فعلا في كافة أوجه النشاط الزراعي ؟...

لقد قام صندوق التنمية الزراعية بدراسات تحليلية من قبيل النقد الذاتي بهدف تحسين أعماله مستقبلاً ... ألا تحتاج مصر إلى مثل هذه الدراسة وصولاً إلى تحسين أعمال الإئتمان الزراعي بصفة عامة والإئتمان التعاوني بصفة خاص، ؟..

والله الموفق ،،،

علاقة البنك الرئيسي للإئتمان بالتعاون

الخلاصة

إن مصر لها سجل طويل في إستنباط الأساليب الفنية للتطوير الزراعي ، حيث أن الزراعة تعتبر أحد الدعائم الثلاث للإقتصاد القومي ، وتعترف مصر بأن إقتصادياتها ستظل لسنين عديدة في المستقبل تعتمد على الزراعة ، ومن هذه الحقيقة إهتمت مصر بأن يكون إنشاء وتطوير التعاونيات أحد الأدوات الهامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والتعاونية ، بالإضافة إلى التقدم الإنساني .. والجمعية التعاونية الزراعية عبارة عن جماعة من المزارعين الذين ارتبطوا ببعضهم من أجل تحقيق أهداف تجارية وإجتماعية بنجاح أفضل مما كان يُمكن أن يحققه كل فرد منهم على إنفراد في حالة إعتماده على نفسه. وأهداف الجمعيات تختلف من جمعية ألى أخرى ، وترتبط بالرغبة والقدرة على إستمرار نشاط الجمعية ، وتحقيق فائض الأرباح الناجمة عن النشاط التجارى لمنتجات المزارعين ، ولذلك فإن التمويل المُيَّسر يُعتبر أساساً للتقدم الزراعي ، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تقوم به الزراعة في عملية التصنيع حيث أن التقدم الزراعي هو الذي ساعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فى تقدمهما الصناعي.

وقد أصبح واضحاً الآن أن تقدم الزراعة والصناعة ليس بديلين عن بعضهما ، بل إنهما متممان ومتكاملان ، ويعتمد كل منهما على الآخر فيما يتعلق بعملية المدخلات والمخرجات ... وبما أن الحركة التعاونية المصرية تستعد لدخول القرن الحادي والعشرين ، فإنها فى حاجة إلى تغييرات جذرية

ترتبط بهويتها ، ربما أكثر من أي قطاع آخر ، علماً بأن الأغلبية من الجمعيات التعاونية أُنشئت على فترتين سابقتين : فترة الإستعمار ، وفترة العقدين اللذين أعقبا الإستقلال ، والفترة الأخيرة لم تكن مثالية أو ملائمة لتطور ونمو التعاونيات من حيث عدم إتساق أسلوب عملها مع المقاييس التعاونية الدولية التي تنطلق من تطبيق العضوية المفتوحة ، والإنضمام الإختياري ، وديموقراطية الإدارة والرقابة ، والشخصية المستقلة ، ومساواة الأعضاء فى المشاركة في النشاط الإقتصادي ، وفي كلى الفترتين كانت هناك قيوداً على إنشاء التعاونيات ، ومشاركة أعضائها في بعض النشاط الإقتصادي ، بالإضافة إلى تَعَدُّد أجهزة الرقابة الحكومية ، والإشراف على أعمال الجمعيات وعلى وجه الخصوص فى فترة ما بعد الاستقلال ، وكان ذلك نتيجة إعتراف الحكومة بالدور الإستراتيجي للتعاونيات في عملية التنمية.

وقد ترك المناخ السياسي والإقتصادي السابق الإشارة إليه ، آثاره على هيكل الحركة التعاونية وشخصيتها ، حيث اعتبرها المجتمع جمعيات شبه حكومية ، وأنها لم تمارس نشاطها في حيدة ونزاهة لصالح خدمة أعضائها ، وأن عدم كفايتها وضعفها الإقتصادي أدى بها إلى عدم تحقيق الفائض اللازم الذي يسمح بتغطية إحتياجاتها ونموها ، وقد يرجع ذلك جزئياً إلى دور الحكومة الرقابي، والتسعيري ، والتدخل في إنتاج المحاصيل ، وغير ذلك من عمليات إتخاذ القرار. كما قد يرجع أيضاً إلى عوامل سلبية أخرى مثل سوء الإدارة ، وضعف النشاط ، والإتجاه نحو خدمة أصحاب الدخول المنخفضة.

وفيما يتعلق بالإئتمان الزراعي فإن البنك الرئيسي للإئتمان أنشىء في عام ١٩٣١ في شكل شركة مساهمة ، وورد من بين أهداف البنك منح السلف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ، وجميع هذه السُلف كانت متاحة

للجمعيات التعاونية وأعضائها من المزارعين ، واستمر البنك في أداء وظائفه الإئتمانية ، باذلاً أقصى جهوده في تمويل الجمعيات التعاونية ، وكان من نتيجة هذه الجهود ذلك الإتساع التدريجي للحركة التعاونية ، حيث أن البنك فى أول نشاطه كان يمول التعاونيات الزراعية ، ثم امتد بعد ذلك لكى تشمل خدماته أنواع التعاونيات الأخرى.

وقد عبَّر التعاونيين عن وجهة نظرهم في تفضيل إنشاء بنك تعاوني خاص بهم يُمول كل أنواع التعاونيات ، غير أنه بعد أن جرت مناقشات ، وأُجرَيتْ بحوث ودراسات ، استقرت الأفكار على تطوير بنك الإئتمان الزراعي على مراحل ، وتشجيع التنمية الإجتماعية والإقتصادية بهدف تهيئة الوضع للتحوُّل التعاوني.

إن المتغيرات الإصلاحية الإقتصادية والسياسية السريعة التي غمرت الحياة المصرية ، وعلى وجه الخصوص خلال العقدين الماضيين اللذين ارتبطا بتحرير النظم الإقتصادية ، وتعميق الديموقراطية في الشئون السياسية والإجتماعية قد هيّئَا فرصة فريدة للحركة التعاونية المصرية لإحداث تغيير جذري يتعلق بشخصيتها ، حيث أتاح لها هذا المناخ أن تَنْفُض عنها تجارب الماضي ، وأن تبدأ في إدارة شئونها بحرية بعيداً عن التدخل الحكومي ، وأتاح لها العمل على تصميم نشاطها الإقتصادي بحيث تحقق عائداً يضمن لها التنمية المتواصلة ، وأداء الخدمات المناسبة لأعضائها ، لأن هذا هو الأسلوب الوحيد الذي يسمح لها بالبقاء في عالم اليوم الذي تسوده المنافسة عقب جهود مصر الأخيرة للتحرير الإقتصادي.

وقد يكون من المرغوب فيه قيام البنك الرئيسي للإئتمان بالتنسيق مع وزارة الزراعة ، والإتحاد التعاوني المركزي الزراعي بتصميم إستراتيجية

تعاونية زراعية مرنة تتضمن الجوانب الرئيسية للمعونة الفنية للتعاونيات الزراعية ، والتمويل التعاوني ، وعملية المدخلات والمخرجات ... الخ... وينبغي أن تكون هذه الإستراتيجية متكاملة وقابلة للتطبيق وتأخذ في إعتبارها المتغيرات المتتابعة ، وأن عدد جمعيات الإئتمان التعاوني الزراعي وفقاً للإحصائيات الرسمية الصادرة في ١٩٩٤/٦/٣٠ كان عددها ٥٢١٥ جمعية يندرج في عضويتها أكثر من ٥ر٣ مليون عضو ، وهذا يفرض أن تهتم الإستراتيجية بالنظرة المستقبلية ، وعلى وجه الخصوص ظروف المنافسة وما قد يقابل التعاونيات من عقبات ، ومن ثم تقوم بعد ذلك بتصميم خطط فرعية لجوانب العمل المنوط به تحقيق أهدافها .

وقد يكون من بين الجوانب التي تتضمنها الإستراتيجية ما يأتى :

*) قد يصبح الفلاحون من بين الفئات القادرة على " التحديث " وذلك في حالة إذا ما تولوا بأنفسهم سلطة مراقبة شئونهم.

*) ينبغى على البنك الرئيسي للإئتمان والتعاونيات إعادة تنظيم هياكلها ، وتطبيق الأساليب الإدارية ، والطرق العلمية والإقتصادية التي تستخدمها المنشآت الخاصة ، والحكومة المصرية في تأييدها لهذا الإتجاه بدأت فعلا بسداد " حساب المخصصات " ، والذي يبلغ ٢ر١ بليون جنيه مصري ، والقسط الأول منه وقدره ١٠٠ مليون جنيه تم سداده للبنك الرئيسي.

*) إن التعاونيات أنشئت لكي يكون لأعضائها صوت في تنظيم شئونهم الحياتية ، وأن التعاونيات ليست مشروعات خيرية.

*) ينبغي تصميم أسلوب جديد يتعلق بتكوين رأسمال الجمعيات وتنميته وإستخدامه ، وبالصورة التي يمكن من خلالها إعتماد التعاونيات على

أعضائها فرادى ومجتمعين ، على أن يتحقق ذلك في إطار شخصية التعاونيات المعنوية وإستقلالها ، ويا حبذا لو أمكن إستخدام نظام " الرافعة المالية " الذي يُمَكِّنها من تحقيق فائض أكبر يدعم مراكزها المالية وخدمة أعضائها.

*) ينبغي إعطاء أهمية قصوى للتأكد من حسن إختيار القيادات التعاونية ، وأن يتم اختيار الإدارة المهنية المحترفة بحيث يتوافر لها التخصص المناسب والفهم والإلتزام بالأفكار والمبادئ والمثل والقيم التعاونية ، حيث أن هذه الشروط تعتبر حيوية من وجهة نظر التعاونيات وأعضائها ، هذا بالإضافة إلى تصميم دورات تدريبية مناسبة لتحقيق الكفاءة الإدارية.

*) ينبغي إتخاذ الأساليب المناسبة من أجل تشجيع رؤية مستقبلية لأعضاء الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية بأسرها حتى يمكن تحقيق التحول المنشود في ظل خطط وبرامج عامة.

*) توسيع عضوية النساء في التعاونيات الزراعية ، حيث يُمارِسْنَ فِعلاً العمل فيها ، وهُنَّ راغبات وعازمات على أن يتحملن مسئوليات العضوية.. وإذا كان على الحركة التعاونية في مصر أن تواكب المتغيرات التي ترتبط بكيانها ، فإنه ينبغي على الحكومة والمنظمات المعاونة ، والمنظمات الدولية المهتمة بشئون التعاون ، ينبغي على هؤلاء جميعاً أن يتقدموا بالعون المناسب ، سواء أكان هذا العون مادياً أو فنياً ، أو في مجال رسم السياسات ، ويقع على عائق الحكومة المصرية أن تُسهم بالمشاركة في تصميم إطار السياسة المناسبة ، بينما يقع على الهيئات الدولية المعاونة أن تقدم ما لديها

من خبرات وقدرات لتدعيم كيان التنظيم التعاوني دون أن يؤثر هذا العَوْن على إستقلال الحركة التعاونية.

*) وليس هناك أدنى شك أنه ينبغي على التعاونيين في مصر أن يلتقوا مع بعضهم من أجل النظر في المشكلات الخاصة بهم التي تعترض صالح الجمعيات القاعدية وجمعيات القمة ، وصولاً إلى تحقيق مستويات معيشية أفضل ، ومن أجل حل مشكلة الأمن الغذائي التي تعترض العالم بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

إنني من أنصار أن تقوم وزارة الزراعة بالتنسيق مع البنك الرئيسي للتنمية والإتحاد التعاوني الزراعي المركزي بوضع إستراتيجية جديدة تتغلب على مشكلة إيجاد التوازن بين مختلف قطاعات التعاون ، وبين قطاعات التعاون والقطاعات الإقتصادية الأخرى ، وذلك لأن نتائج عدم الإهتمام بأى قطاع من القطاعات له آثاره السيئة.

ونرجو أن يكون من بين ما يدخل في إطار الإستراتيجية ما يأتي :

*) تقلبات الأسعار للسلع الزراعية ، وآثارها على دخول المزارعين سواء أكانوا من كبار الزراع أو أوسطهم أو صغارهم ، بل إن أسوأ الآثار تعود على صغارهم ، بالإضافة إلى آثار هذه التقلبات على غيرها من الأسعار وإقتصاديات المجتمع .

*) مشكلة المديون التعاونية ، حيث أن هذه المشكلة أثارت إنتباه السلطات الرسمية ، والخبراء ، فيما يتعلق بحجم المديونية ، واختلفت الآراء بشأنها إختلافاً كبيراً.

*) موازنة أسعار السلع التعاونية ، بحيث يحصل الزراع على أسعار منتجاتهم في حدود الأسعار السائدة في الأسواق الدولية ، ولا تنحرف كثيراً عنها.

وأخيراً ، علينا أن نُدرك أننا بتحرير التعاونيات نفتح المجال لمزيد من تدعيم الإقتصاد ، وأن علينا أن نُدرك أيضاً أن وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة من الإقتصاد المغلق إلى الإقتصاد المنفتح أي من النقيض إلى النقيض أمر مُعَقَّد ، ويقابله العديد من العقبات وصولاً إلى تحقيق التطبيق الناجح. إن الدروس المستفادة من التاريخ المصري قد يُسَهِّل عملية تحوّل التعاونيات نحو الإعتماد على نفسها .. والجهود التي تُبذل في هذا الشأن قد تكون ذات فائدة للدول الأخرى التي تجتاز سياسات وأوضاع مماثلة.

وعلينا أن نتذكر أن الهدف النهائي للأعضاء التعاونيين قد يكون أملهم في تحقيق حياة أفضل ... حياة أأمن ... حياة جديرة بالعيش يتوافر فيها السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية والتعاطف مع المحرومين.

THE RELATION BETWEEN THE PRINCIPAL BANK FOR DEVELOPMENT(P.B.D.A.C) AND THE COOPERATIVE SECTOR

SUMMARY AND CONCLUSION

Egypt has a long record in developing agriculture techniques. Agriculture cooperatives are considered one of the three pillars of the national economy. Realizing that the economics of the country are still and will remain for many years to come essentially based on agriculture, it was felt that, through the establishment and growth of cooperatives should be regarded as one of the important instruments for economic, social and cultural development as well as human advancement. Agricultural cooperative is an association of farmers who have come together to achieve some common commercial and social objectives more successfully than they could as individuals. These objectives, varying as they must from one cooperative to another, all relate fundamentally to the continuance and the improved profitability of individual members' farm businesses. Thus provision of organised, adequate, timely and cheap finance is basic to the development of agriculture. Credit does play a pivotal role in agricultural progress. Agricultural development has helped the United States and Japan in the process of their industrialisation. It is now clear to cooperatives that industrial and agricultural development are not alternatives but are complementary and are mutually supporting with respect to both " inputs and outputs ".

As the Egyptian co-operative movement prepares to enter 21st Century, Egypt's co-operatives need a radical change in their identities perhaps more than any other sectors. The majority of Egyptian co-operatives were established in two periods of time, the colonial period and first decades of post independent period which were not ideal for growth of co-operative institutions in terms of operating fully within the universally accepted principles of open and voluntary membership, democratic member control, autonomy independence and equal participation of the members in economic activities. In both periods, there were not only restrictions in the formation of co-operatives, but also in the participation of the institutions and their members in some of the economic activities.

In addition there was excessive government control, supervision and general involvement in the affairs of co-operatives, especially in the post independence period. This was a result of the recognition of the strategic role of co-operatives in the development process.

The above political and economic environment had immense influence in shaping the image or identity of Egypt's co-operatives. They tended to be regarded as government or parastatal bodies not always serving the interests of their members freely and impartially. They also came to be regarded as inefficient economic organizations and incapable of creating the necessary surplus to sustain themselves. This was partly due to the government controls on their pricing, production and other economic decision making processes. Other negative identities that Egyptian co-operatives acquired over time included that they were generally poorly

managed, not dynamic, and that they were generally meant to serve low income people.

Refering to development of agricultural credit in Egypt, the Agricultural Credit Bank of Egypt was created in 1931 in the form of joint-stock company, the objectives of the bank were outlined to include : Short-term loans, Medium-term loans, Long-term loans. All such loans were available to cooperative societies and individual farmers. The bank went on to discharge its functions, every endeavour was made to extend services and financial help to cooperative societies. As a result the cooperative movement gradually expanded. At first the Bank was financing agriculture and farmers cooperatives only, but with the growth of the cooperative movement other types of cooperatives began to seek credit.

Cooperators were in favour of creating a separate cooperative bank which would finance all types of cooperative societies. After discussions and thorough studies, it was decided to drop the idea of establishing a new bank and to develop the Agricultural Credit Bank by stages and to encourage social and economic development for the purpose of cooperative transformation.

The rapid economic and political reforms sweeping Egypt especially in the last decade towards liberalized economic systems and democratization of social and political affairs, offer a unique opportunity for Egyptian co-operative movement to radically change its identity. The above changes have created a highly conductive environment for co-operatives to break away from the past practices and start running their affairs freely

without government interference; to start designing economic activities which are not only viable but have a high rate of return that will ensure their sustainability , continued quality and adequate services to the members, for this is the only way they can survive in the competitive business world which has emerged following the recent economic liberalization.

It is advisable that the (PBDAC) in Coordination with the Ministery of Agriculture and the Central Agriculture Cooperative Union (CACU) should get together to set A comprehensive flexible cooperative strategy that covers all major aspects of the cooperative technical assistance, financial viability, the input-output processes ... ect.. The Strategy should be integrative and fit smoothly together to meet the ever-changing environmet in which cooperative exists, taking in consideration that the number of credit agriculture cooperative societies in 30/6/1994 were 5215 societies... Number of Individual members 3.5 millions.

Cooperative strategy should specifically identifies future opportunities and threats analyzes the cooperative capabelities, assesses the actions of competitors and establishes subplans and the actions necessary to achieve the subplans.

Among the points that they consider :

Peasansts may well be "Modernizers" if they can maintain control over their own adjustment.

Principel Bank and Cooperative Structures should be reorganized ... adopt private business mechanisms ... apply sientific, economic methods.. taking in consideration that the government has already conveyed

its decision to pay off the "accounts receivable" (amounting to about LE 1.2 billion), and the first instalment of LE 100 million has been paid to the PBDAC. Besides The PBDAC's Board of directors has recently taken new measures that would improve bringing it closer to the conditions prevailing in the market.

Co-operatives are not charity organizations, but are, indeed, organizations consciously designed to give the people a voice in the shaping of their living conditions.

A new Principle on capital formation stressed the need to rely as much as possible on member capital both individual and collective, and to ensure a proper degree of independence in the raising and use of capital It would be helpful to let them apply Financial Leverege Method and the way it operates.

The recruitment of co-operative leaders and top managers should be carried out with the utmost care. Professional competence should necessarily be combined with a commitment to co-operative ideas and values. This is especially crucial in parts of the agriculture co-operative organizations considered vital from a member's point of view and calls for proper co-operative training programmes for management.

We should take the appropriate steps to continuously reproduce and encourage visions about the co-operative future among members and to transform these individual visions into overall plans and programmes for the co-operative whole.

Enlarge the women membership in agriculture cooperatives, they allready serving and willing to, undertake the responsibilities of membership.

For Egypt's co-operative movement to achieve the required change in its identity, the Egptian government, doner organizations and international interested agencies will need to offer considerable support in material, technical and policy areas. The Egyptian government will need to create the necessary policy framework while the donor community and the international co-operative institutions will need to assist in the capacity building of the movement especially through strengthening of institution under which cooperatives receive aid and encouragement without effect on their independence ?

No doubt that cooperators in Egypt should come together with the objective of solving their own problems collectively for the common good at the primary society, national cooperative apex organizations to achieve better living standars and solve the problems which hinder food self-sufficency in the world in general and Egypt in particular.

I am in favour of that the Ministery of Agriculture in Coordination with The (PBDAC), and the (CACU)should get together to set a new strategic policy to tackle the problem of maintaining proper balance between sectors. The consequences of neglect of one or the other sector will be distressing and they should concentrate on :

Fluctuations in the prices of agricultural commodities affect the incomes of all types of farmers cooperative big, medium or small. But the worst sufferers

are the small farmers and it affects the general prices level of the country also. It has its wider consequences. Ultimately, the whole economy is affected.

The problem of Agriculture cooperative indebtedness has drawn the attention of many authorities, experts and committees and various estimates with regard to the amount of indebtedness have been made, from time to time. But the estimates differ widely; and the opinions of the experts on the subject vary greatly.

The stablisation of agricultural cooperative commodities prices should be carried in such a way that " the price received by producers would not deviate significantly or vary long from the world price.

At last let us be aware that liberating cooperatives, 'opening an economy' and introducing a complete reversal of a country's overall development strategy is a complicated matter which encounters numerous obstacles to successful implementation. The lessons to be learned from Egypt's history may facilitate a transformation of cooperatives from parastatal to self-help organizations ... and these efforts might be helpful to other countries presently introducing similar shifts of policy.

Let us remember that " the ultimate aim for a co-operative membership might be a richer life, a safer life, a worthier life, peace and human rights, defence of democracy and solidarity with the unfortunate''.

المراجع

أولا : المراجع العربية :

- دستور مصر الدائم.
- سلسلة تقارير مجلس الشورى.
- التنظيم ونظام إدارة الجودة الشاملة المتواصلة ، دكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، الناشر : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٦.

مبادئ الإدارة الدولية ، دكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، الناشر : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٦.

العملية التنظيمية والبناء التنظيمي ، دكتور / كمال حمدي أبو الخير ، الناشر : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٦.

القضايا البيئية وتطور إستخدام الموارد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١.

المنظور العربي عن البيئة والتنمية ، من وثائق المؤتمر العربي الوزاري ، عن البيئة والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩١.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Abul Kheir, KH. (1987). The Role of the Government in Promoting the Cooperative Movement in the Middle East and North-Africa. Paper presented at the United Nations' Seminar about

" The Government's Role in Promoting the Cooperative Movement " held in Moscow 18-22 May 1987.

Aly, A. (1990). Democratization in Egypt. Paper presented at the seminar " Aspects of Egyptian Development", Center for Development Research Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen, June 15-16, 1990.

Braun von, J. & Haen de, H. (1983) The Effects of Food Pr4ice and Subsidy Policies on Egyptian Agriculture. Washington DC, Research Report 42, International Food Policy Institute.

Hopkins, N. (1987). Agrarian Transformation in Egypt. Cairo, The American University in Cairo Press.

Munkner, HH. (1976). Cooperatives for the Rich or for the Poor? Institute for Cooperation in Developing Countries. Marburg/Lahn.

Savage, JK., Fredrickson, DC. & Prentice, P. (1978). A Review of Agricultural Cooperatives and Agricultural Credit - Egypt. Washington DC, CLUSA.

Vatikiatos, PJ. (1985) . The History of Egypt. London, Weidenfeld & Nicolson.

Warriner, D. (1957). Land Reform and Development in the Middle East. London, The Royal Institute of International Affairs, Osford University Press.

FAO (1996). Training for agriculture and rural development. Economic and social development series no. 54. FAO, Rome.

Breth, S.A., (ed), (1996). Integration of sustainable agriculture and rural development issues in agricultural policy. Proceedings of the FAO/Winrock international workshop on integration of SARD issues in agricultural policy. Winrock International, Morrilton.

Brown, L.R., Lenssen, N. and Kane, H. (1995). Vital signs : The trends that are shaping our future. Worldwatch Institute, Earthscan publications, London.

Dudal, R. (1995). Covenant on the effective management of plant nutrients (draft), FAO, Rome.

Pinstrup-Anderson, P. (1995), A 2020 Vision for food, agriculture and the environment. IFPRI, Washington, DC.

UNEP (1995). The environment and rural development : Towards ecologically and socially sustainable development in rural areas. Twenty-third meeting of the ACC subcommittee on rural development, Unesco headquarters, 31 May - 2 June 1995. UNEP, Paris.

World Bank (1995). Monitoring environmental progress : a report on work in progress. Environmentally sustainable development series , Washington DC.

Munasinghe, M. and Cruz, W. (1995). Economy-wide policies and the environment : Lessons from experience. World Bank Environment paper no. 10. World bank, Washington DC.

Gregory G. Doss & Doncld W. Board (1984). "Dimensions of Organizational Task Environments" Administrative Science Quarterly 29.

Peter K. Manning (1982). "Organizational Work : Structuration of Environments" . British Journal of Sociology 33.

Howard E. Aldrich. (1979). "Organizations & Environments" (Englewood Cliffs, W.J., Prentice-Hall).

P.N. Khandwalla (1974). "A Core Typology of Organizational Environments" Administrative Science Quarterly 19.

E.E. Emery & E.L. Trist. (1965). "Causal Texture of Organizational Environments. Human Relations 18 (Feb. 1965).

Emery & Trist, (1965). "Causal Texture of Organizational Environments" , Human Relations (Feb. 1965).

الفصل الثامن عشر

الإستراتيجية

والفقد الإقتصادي

الإنطلاق الإنتماني :

يرى العلماء أن الإقتصاد المصري يحوي ثروات أكبر بكثير مما يعكسه مُعَدّل الأداء الفعلي ، ومعدل النمو الإقتصادي الحالي ، **وأن في الإمكان تحقيق معدلات إنمائية أكبر عند معالجة مظاهر الهدر والفقد ، وأن سوء إستخدام بعض موارد الثروة بأنواعها ، وتَخَلُّف الأساليب الفنية والتكنولوجية في تناولها ، والتعامل معها ، قد أحدث إهداراً في رصيد البلد تتعين دراسته وقياسه وعلاجه دفعاً لعجلة التنمية الإقتصادية للأمام** ، خاصة وأن مصر تبذل جهوداً جادة لتحرير الإقتصاد المصري من كل معوقاته والعمل على إحداث إنطلاقة إنمائية فعالة ومستمرة ، ومن هذا المعنى فإننا نوجه النظر إلى أن **علاج الفقد يُعتبر عنصراً على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة** ، أخذا في الإعتبار أن **مصر تواجه** مع غيرها من دول العالم الثالث من **تحديات خارجية تتمثل في الصراعات العسكرية والإقتصادية والتكتلات الإقتصادية ، وحيث تتجه الإستراتيجية العالمية نحو نظام عالمي جديد.**

ولاشك أن دراسة أوجه الفقد الإقتصادي في مصر ترتبط بدراسة الموارد بكافة أنواعها ، سواء أكانت موارد طبيعية (كالأرض والمياه والنشاط الزراعي والرعوي .. إلخ) أم موارد مادية (النشاط الصناعي والخدمي كالنقل والتأمين والمواصلات والسياحة والتعليم ... إلخ) أم موارد بشرية (السكان ومعدلات الزيادة والقوى العاملة ، ومظاهر البطالة وآثارها ... إلخ) أم موارد تكنولوجية (استخدام التكنولوجيا الملائمة ، ونفقاتها ، وأعبائها والتسرب في الإقتصاد لعدم توازن المستويات التكنولوجية مع قدرة الإقتصاد القومي سلبا وإيجابا).

ومن محصلة كل ذلك يتضح أن ظاهرة الفقد مشكلة متعددة المحاور والأبعاد ، لأنها تمتد لتمس الجوانب الإجتماعية ومتطلبات البشر في حياة سوية كريمة ، ويرى بعض العلماء أنه يمكن تقسيم الفقد الإقتصادي إلى :

أولا : الفقد الإقتصادي الإيجابي :

وهو الذي يترتب عليه ضياع وتبديد إقتصادي مثل الفقد الناتج من إستخدام الطاقة والمواد الأولية والمياه وتعطل الآلات وسوء التعبئة والتخزين والتغليف . وهذا الفقد يمكن إستخدام أكثر من معيار لقياسه ، ومن هذه المعايير :

*) **معيار الورديات** : فإذا كان الحد الأقصى للورديات ثلاث في اليوم ، على أساس أن الوردية ثماني ساعات فإن أي إنخفاض في عدد الورديات عن ثلاث يعني وجود فقد إقتصادي في وقت الإستغلال للطاقة وعناصر الإنتاج.

*) **المعيار الكمي** : ويصلح هذا المعيار في الحالات التي يكون فيها الإنتاج نمطيا Standard ، أي له نفس الخصائص والمواصفات ، ويمكن قياس الإنتاج بالحجم أو الوزن أو العدد ، ويحسب الفقد بطرح الإنتاج الفعلي للمنشأة من الطاقة الإنتاجية المتاحة للمنشأة والتي كان من الممكن تحقيقها لو تم تشغيل الوحدة بكامل الطاقة الإنتاجية.

*) **المعيار الزمني** : أي معيار ساعات التشغيل ، وهذا المعيار يكون ملائماً في الحالات التي تنتج فيها المنشأة تشكيلة من المنتجات مختلفة في المواصفات ، ويكون الفقد الإقتصادي وفقاً لهذا المعيار هو الفرق بين زمن التشغيل الفعلي وزمن الطاقة الإنتاجية الكاملة للمنشأة على أساس ساعات التشغيل المتاحة في العام.

ثانيا : الفقد الإقتصادي السلبي :

وهو الناتج عن عدم الإستخدام الأمثل للموارد والخسارة الناتجة عن السياسات الإقتصادية المطبقة والتي لا تناسب ظروف الإقتصاد القومي ، ومعيار قياس هذا الفقد هو إحتساب نفقة الفرصة البديلة.

ثالثا : الفقد الإقتصادي الناجم عن الطاقة العاطلة :

غني عن البيان أن الطاقة العاطلة تمثل إحدى صور الفقد في الإقتصاد المصري لما يمثله ذلك من عدم الإستفادة من طاقة إنتاجية متاحة فعلا.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلى أن الفقد الإقتصادي لا يقتصر على مجالات الإنتاج فحسب ، وإنما يتعداها إلى مجالات الخدمات ، فهناك إهدار في التعليم والصحة وطرق المواصلات ووسائلها ، وهناك إهدار في الخدمات السياحية وغيرها ، وأن ظاهرة الفقد قد بدأت تفرض وجودها بوضوح في شتى مجالات الإستهلاك الفردي والحكومي ، بحيث تحمل الدولة أعباء داخلية وخارجية ، تتزايد يوماً بعد يوم رغم الجهود المتواصلة للإصلاح الإقتصادي وعلاج الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد القومي ... **إن الفقد لا يظهر في مجالات الإنتاج والخدمات فحسب ، وإنما يمتد أيضاً إلى تعامل الإقتصاد المصري مع العالم الخارجي.** فقد ثبت أن الفقد في المحاصيل الصناعية والزراعية والمنتجات المصدرة للخارج لا يقل عن الفقد الذي تتعرض له الواردات القومية ، وبوجه خاص واردات الغذاء ، سواء لانخفاض كفاءة وسائل النقل أو التخزين أو التعليب ، أو لمضي مدة الصلاحية لبعض المنتجات بحيث تتحمل الدولة نفقات موجودات مصيرها الإبادة والتدمير ، **كما وأن الأسراف والفقد في مراحل التوزيع يثيران قضية أخرى** وهي سياسة

الدعم ، وإلى أي مدى حققت أهدافها الإجتماعية والإقتصادية ، وهل أدى سوء توزيع السلع والخدمات المدعمة إلى إهدار في رصيد الدولة دون أن يحقق الهدف الذي وضع من أجله ؟... وهكذا نجد أن **الموضوع على إتساعه وتشعبه يكاد يشمل الهيكل الإقتصادي كله** ، ويحاول تقييم معدل الأداء على مستوى قومي شامل. إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن الحكومة جادة في المرحلة القادمة للتصدي لهذه الظاهرة ووضع السياسات المختلفة لمواجهتها.

ونضيف إلى ما تقدم أن **العمل على تقليل الفقد الإقتصادي في المجتمع أو علاجه مرحلياً ، يعتبر إلى حد كبير بديلاً جزئياً عن إقامة إستثمارات جديدة** خصوصاً إذا كانت هناك ندرة في رأس المال. كما يسهم في زيادة المعروض المحلي من السلع الذي يؤدي بدوره إلى تضييق الفجوة بين الطلب المحلي والعرض المحلي وبالتالي يسهم في إنخفاض معدلات التضخم ، هذا من ناحية ، كما ينعكس على الصادرات بالزيادة والواردات بالإنخفاض من ناحية أخرى ، ومعنى ذلك أن معدل أداء الإقتصاد المصري ممكن أن يرتفع ليس بإستخدام موارد إضافية أو عناصر إنتاج جديدة وإنما بإصلاح مسار المتاح منها لخلق فائض قومي جديد.

ومن الجدير بالإشارة أن نقط الإنطلاق الأساسية في الخطة طويلة المدى تتركز في هذه النظرة المستقبلية على الأخذ بمبدأ (دعم القدرة الذاتية للإقتصاد المصري في تمويل التنمية) ويتطلب ذلك التركيز على الإنتاج السلعي كوسيلة فعالة وأساسية لضغط الإستيراد ، ودعم القدرة على التصدير لرفع معدلات الإكتفاء الذاتي من ناحية وزيادة الموارد الخارجية من عائد التجارة الخارجية من ناحية أخرى ، **بل إن الإطار ذاته يؤكد على أن التركيز**

على الإنتاج السلعي لا يعني فقط مجرد تكثيف الإستثمار وإنما يرتبط برفع مستوى الإنتاجية وتحسين الأداء.

وقد يكون من الأهمية أن نؤكد على أن تحقيق الأهداف الرئيسية للمرحلة الحالية في نشر التنمية الشاملة والمتواصلة والتقدم في جميع أنحاء مصر وتحقيق التوازن في التنمية بين المحافظات والمواجهة الجادة لمشكلة البطالة ونقل أساليب التكنولوجيا إلى مواقع الإنتاج ، ليس مسئولية الحكومة وحدها ، بل مسئولية الشعب بكل فئاته وهيئاته ونقاباته وأحزابه وجمعياته كل في تخصصه وبقدر ما يستطيع أن يقدمه.

والمعتقد أنه لتصحيح مسار التخطيط الإقليمي ينبغي أن يتم العمل على إعداد الخريطة الإقتصادية للمحافظات والتي تتضمن التوزيعات الإقليمية لأهم مقومات التنمية مثل الهيكل الإقليمي للإنتاج ، هيكل توزيع السكان والمجتمعات السكانية ، هيكل توزيع الموارد والثروات والظروف الطبيعية ، هيكل توزيع المشروعات الأساسية ... بالإضافة إلى **ترشيد تيارات الهجرة الداخلية للسكان بالتوسع في تنمية المحافظات الطاردة والتخفيف من حدة عوامل الطرد** وتقليل الفوارق بين تلك المحافظات والمحافظات الجاذبة وتوفير الخدمات والمرافق والمشروعات الصناعية التي تتيح فرص العمل والكسب وفقاً لإمكانيات كل منها. كذلك ينبغي **أن يتم توطين مشروعات القطاعات السلعية من زراعة وصناعة وطاقة وتشييد على أساس مدى توافر الموارد الطبيعية أو مدى القرب من موانى التصدير** أو الإستيراد أو أسواق التصريف المحلية أو مدى سهولة سبل النقل والإتصالات ... الخ . وإعادة النظر في تقسيم الجمهورية إلى أقاليم إقتصادية حتى يصبح هذا التقسيم على أعلى درجة من الكفاءة في خدمة العملية التنموية ، فمن ناحية يلاحظ أن **التقسيم الراهن لا**

يأخذ في الإعتبار وحدة الخصائص الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية ، ومن ثم لا تربطها وحدة قضايا التنمية وأساليب معالجتها.

ومن ناحية أخرى فإن هذا **التقسيم يغفل إبراز الأقاليم الجديدة التي** أصبح من الضروري تهجير الكتل البشرية إليها وتوطينها فيها ، خاصة وان **تلك الأقاليم قد أصبحت تمثل الأمل المنشود والمرتقب ليس في تحقيق أهداف التنمية على المستوى الإقليمي فحسب ، بل في تحقيق أهداف التنمية على المستوى القومي برمته** ، حيث أن إستغلال الموارد الطبيعية لتلك الأقاليم يحمل في طياته حلولاً للعديد من المشكلات التي تقف عقبة في طريق التطور الإقتصادي والتقدم الإجتماعي للبلاد.

ولقد أصبح من الضروري مشاركة أجهزة البحث العلمي في وضع خطة التنمية الإقليمية حيث يعتمد تَجَنُّب الخطأ بمستوياتها على الدراسات العلمية والفنية والإقتصادية والإجتماعية. ولابد من قيام أجهزة البحث العلمي في الجامعات والجامعات الإقليمية والمؤسسات والمعاهد العلمية بالبحوث الضرورية للمعاونة في وضع خطة التنمية المحلية الإقليمية . ويتطلب بحث المشكلات التي تعوق التنمية الإقليمية زيادة الربط بين الجامعات وأجهزة البحث العلمي وبين المحليات وتوجيه الدراسات نحو بحث مشاكل التنمية المحلية والبيئية وكيفية التغلب عليها. كما ينبغي الإهتمام بالتدريب ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين في الوحدات المحلية وإنتهاج سياسة للتوجيه المهني لإعداد المتخصصين والفنيين على كافة المستويات فضلاً عن التدريب الأكاديمي والتدريب على حل المشكلات وتوجيه الحركة التنموية لتحقيق أهدافها.

ومما يجدر الإشارة إليه أن هناك أربع قضايا قومية تتصل بالتنمية المحلية بدأ الإهتمام بها خلال المرحلة الأخيرة :

١) **ظاهرة المناطق العشوائية** وأسلوب تطويرها وفقاً لبرامج متكاملة لتحسين خدمات البنية الأساسية بها والإرتقاء بالمستوى المعيشى لساكني تلك المناطق.

٢) **تنمية سيناء** حيث تعتبر شبه الجزيرة من أهم مناطق التنمية لما تحويه من مناطق وثروات طبيعية تصلح لإستيعاب جانب من الزيادة السكانية والقوى العاملة مما يساهم في إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة. وقد أعد في سبتمبر ١٩٩٤ المشروع القومي لتنمية سيناء كإطار طويل المدى يغطي الفترة حتى عام ٢٠١٧.

٣) **تنمية منطقة جنوب مصر** حيث تعاني تلك المنطقة من صعوبات كثيرة تتمثل في تدهور البنية الأساسية بها وقصور في الخدمات التي تقدم لمواطني تلك الجهات ، الأمر الذي يتم من أجله وضع مشروع قومي اخر لتنمية منطقة الجنوب في ظل إستراتيجية التنمية القومية لتقليل الفوارق بينها وبين باقي مناطق الجمهورية.

وقد أعطيت منطقة جنوب مصر أولوية في وضع مخطط لتنميتها للظروف غير الطبيعية التي جرت بها في الفترة السابقة وسوف يعقبها باقي المناطق الأخرى بدءاً من شمال السعيد.

٤) **قضية تنمية القرية المصرية** ، وقد أعد برنامج قومي للتنمية الريفية وتم مناقشة جوانب التنمية الريفية في مؤتمر عام في أكتوبر ١٩٩٤ . ويتسم هذا البرنامج **بإعتماده على المشاركة الشعبية** في مناقشة مشاكل البيئة الريفية وإختيار المشروعات

المناسبة التي تحقق أهداف التنمية وكذلك في تمويل تلك المشروعات ومتابعتها مما يترتب عليه تنمية الوعي بالمسئولية لدى المجتمع المحلي وتكاتفه للمحافظة على المشروعات التي ساهم في تنفيذها بالجهد والمال.

ونرجو أن نوجِّه الأنظار إلى أنه نظراً **للأهمية الإستراتيجية والإقتصادية لمنطقة سيناء فإنه قد تحقق لها تخطيط شامل يتفق مع مصالح الأمة** ، ويؤهل سيناء لأن تكون مركز جذب إستثماري ، ويحدد جوانب الإستثمار المتاحة والدور المصري فيها بأطرافه المختلفة (الدور الحكومي – القطاع الخاص – البنوك).

ولما تتميز **به سيناء من موقع متوسط ومناخ معتدل وثروات وموارد تؤهلها أن تتبوأ مركزها الإقتصادي والحضاري في العالم ، فهي تقع على رأس أولويات خطة التنمية حيث يشتمل المشروع القومي لتنمية سيناء على عدة أهداف قومية وإستراتيجية** يتم السعي لتحقيقها في هذه المرحلة وهي :

*) تحديد واضح لمجالات الإستثمار المتاحة وتوضيح الأهمية الإستثمارية للمنطقة.

*) وضع خطة لتعبئة الإمكانيات والجهود الإعلامية والمادية والبشرية والتنسيق بينها من أجل الإستثمار في سيناء والتركيز على الموارد والفرص المتاحة هناك.

*) العمل على ضمان الدور الريادي للإقتصاد الوطني وتحديد دور مجالات الإستثمار الأجنبي وكيفية الإستفادة القصوى منه.

*) وضع تصورات لانشاء كيانات إقتصادية متكاملة تقود النشاط الإستثماري في سيناء وتوجهه في المجالات الأكثر أهمية سواء الزراعية أو السياحية أو التعدينية.

*) ربط إنشاء الكيانات الإقتصادية في سيناء في مرحلة التنفيذ بالتطبيق الفعلي لإعادة توزيع الخريطة السكانية من خلال تفريغ السكان من مناطق الدلتا والوادي مرتفعة الكثافة ونقلها لمنطقة سيناء في ظل مشروع ترعة السلام ووصل مياه النيل إلى هناك والتي سيعمل على إعمارها وتنميتها وسيمثل نقلة حضارية كبيرة للمنطقة.

*) دمج سيناء في الكيان الإقتصادي والإجتماعي لبقية أقاليم الجمهورية ، ولتحقيق التنمية الشاملة لسيناء ، فإن المشروع القومي يهدف إلى رفع كفاءة شبكات البنية الأساسية بها ، وتقوية عناصر الربط والإتصال بين سيناء وكل من الدلتا والوادي والعالم الخارجي أيضاً ، بما يشجع على جذب رؤوس الأموال اللازمة للإستثمار في المشروعات الزراعية ، الصناعية ، التعدينية ، السياحية للإستفادة من طاقاتها ومواردها الكامنة في إطار الأهداف العامة للمشروع.

- **تدعيم الإنتاج الزراعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي ودعم الصادرات المصرية** ، وسوف يحقق هذا عنصراً لجذب العمالة الزراعية من الوادي والدلتا ، ويتم توطينهم بسيناء حيث يستوعب هذا القطاع نحو ١٦٥ ألف فرصة عمل تحقق زيادة سكانية بنحو ٧٧٥ ألف نسمة ، وتبلغ التكلفة الإستثمارية

المقدرة لقطاع الزراعة نحو ٣ر١٢ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ ، ومن المستهدف زيادة الرقعة الزراعية بـ ٧٧٢ ألف فدان شاملة المساحات المستهدف زراعتها بعد تنفيذ مشروعات أعالي النيل (٢٥٠ ألف فدان) ، إضافة لما هو قائم حالياً.

- **دعم قطاع الصناعة** والتعدين وإستخدام موارد سيناء ، وجذب الصناعات الصغيرة كثيفة العمالة بما يحقق عنصر جذب للعمالة والسكان من الوادي والدلتا . ويقدر إجمالي العمالة بالقطاع بنحو ٢٥٠ ألف فرصة عمل ، تحقق زيادة سكانية بنحو مليون نسمة ، وتبلغ التكلفة الإستثمارية المقدرة للقطاع بنحو ١٠ مليار جنيه ، إضافة للدور المنتظر لقطاع البترول في تنمية سيناء حيث يبلغ الإحتياطي المقدر بها بنحو ٢٣٧ مليون برميل من الزيت الخام والغازات.
- **دعم السياحة** كقطاع حيوي لجذب السياحة الخارجية والداخلية ، وذلك بما يناسب كافة الرغبات والإمكانيات. يحقق هذا القطاع نحو ١١٣ ألف فرصة عمل ، تحقق زيادة سكانية بنحو ٣٣٩ ألف نسمة ، وتقدر التكلفة الإستثمارية لمشروعات القطاع بنحو ٢ر٨ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ . ويحقق زيادة في الطاقة الفندقية بنحو ٣٨ ألف غرفة ليصل إجمالي الطاقات إلى نحو ٤٣ ألف غرفة.
- **تحقيق عناصر الربط والإتصال بين سيناء وباقي أجزاء مصر** وكذلك العالم الخارجي ، من خلال وسائل الربط البري والجوي والسكك الحديدية والبريد والبرق ، وتدعيم طاقة

التخزين بما يحقق تنشيط التجارة الداخلية والخارجية. وتقدر إستثمارات قطاع النقل والمواصلات والتخزين نحو ٢ر٦ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧.

- **تدعيم شبكات المياه والصرف الصحي** ، والإهتمام بقطاع الكهرباء كركيزة للتنمية الصناعية الحديثة والحياة المتطورة. وتقدر إستثمارات قطاعي الكهرباء والمرافق نحو ٦ر١٢ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧.
- **توزيع التنمية القطاعية مكانيا** على كافة أجزاء سيناء ، بما يحقق العدالة في توزيع نتائج التنمية ، وذلك في إطار المحاور المتكاملة للتنمية وإحداث نسيج عمراني متكامل ، بما يحقق العلاقة بين التنمية القطاعية والتنمية العمرانية التي تقدر تكلفتها بنحو ٨ر٢٠ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧.
- **بناء الإنسان علمياً وصحياً وثقافياً ودينياً** مع الأولوية للرعاية الإجتماعية ، تقدر إستثمارات قطاعات التنمية البشرية بنحو ٨ر٣ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ ، وبلغ عدد العاملين بهذه القطاعات نحو ٥٠ ألف فرد بما يحقق زيادة سكانية نحو ٢٠٠ ألف نسمة.

الصورة القطاعية للمشروع القومي لتنمية سيناء :

قطاع الزراعة :

يعتبر المشروع القومي لتنمية سيناء المدخل الصحيح **لتطوير الزراعة المصرية على أسس علمية** حيث يستهدف تحقيق معدلات عالية في الكم

والجودة تحقق للإقتصاد المصري الوفرة في الإنتاج محلياً وفتح أسواق جديدة للتصدير.

والمياه أحد أهم العناصر الضرورية لتحقيق التنمية الزراعية إذ تفتقر سيناء إلى الموارد المائية المحلية ، ومشروع ترعة السلام سوف ينقل كميات من مياه النيل عبر سحارات تمر أسفل قناة السويس ، تكفي لري وزراعة ٤٠٠ ألف فدان ، إعتبارا من ١٩٩٨ ، إضافة إلى ترعة سرابيوم القديمة (جنوب الإسماعيلية).

وتقدر التكلفة الإستثمارية لمشروعات قطاع الزراعة بنحو ٣ر١٢ مليار جنيه ، حيث يهدف المشروع إلى إستصلاح مساحة ٧٧٢ ألف فدان ، الأمر الذي يضع هذا المشروع على قمة مشاريع إستصلاح الأراضي في مصر من حيث المساحة والحجم.

قطاع الصناعة :

يعتبر **قطاع الصناعة هو القطاع القادر على تحقيق معدلات عالية للتنمية** ، ورفع معدل الصادرات بما يتيح المزيد من فرص العمل ، كما أن إقامة مناطق صناعية جديدة تعتبر نقطة جذب لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة ، لهذا فإن إقامة مشروعات صناعية بسيناء تتكامل مع الإنتاج الزراعي المتوافر بها حالياً والمتوقع مستقبلاً بعد إكتمال تنفيذ مشروع ترعة السلام ، وأيضاً إقامة مشروعات صناعية لإستغلال الخامات الموجودة بسيناء ، سوف يحقق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية كما يلي :

- إحداث تنمية إقتصادية مستقرة ومستمرة تتناسب ومواقع وأهمية سيناء.
- جذب رؤوس الأموال للإستثمار في سيناء.

- إستغلال المواد الخام المعدنية والزراعية بها.
- أيجاد مزيد من فرص العمل وما يتبعه من إرتفاع مستوى الدخول ، وبالتالي إيجاد مجتمعات عمرانية جديدة كمناطق جذب للسكان من الوادي والدلتا.
- توفير الإنتاج للأسواق المحلية وتحقيق فائض للتصدير.

ومن المستهدف إقامة ستة مناطق صناعية هي : منطقة بمدينة القنطرة شرق ، منطقة بمدينة بئر العبد ، منطقة بمدينة رأس سدر ، منطقة شرق البحيرات (وادي التكنولوجيا) ، منطقة صناعية بسهل الطينة ، منطقة صناعية بالشيخ زويد.

وقدرت إستثمارات قطاع الصناعة والتعدين بالمشروع القومي لتنمية سيناء بنحو ١٠ مليار جنيه وسوف يتم إستيعاب عمالة صناعية تقدر بنحو ٢٥٠ ألف عامل خلال فترة تنفيذ المشروع يصاحبها زيادة في السكان قدرها حوالي مليون نسمة.

قطاع البترول :

يعتبر البترول من أهم موارد الثروة المعدنية الموجودة في سيناء ومن المستهدف تنفيذ المشروعات التالية ضمن المشروع القومي لتنمية سيناء :

- إقامة معمل تكرير بترول بطاقة إنتاجية ١٠٠ ألف برميل / يوم ، وبتكاليف إستثمارية تقدر بنحو ٥ر١ مليار جنيه يتيح حوالي ٣٠٠٠ فرصة عمل.
- إقامة مصنع لإنتاج الإيثلين (من الغاز الطبيعي) بطاقة إنتاجية حوالي ٢٠٠ ألف طن/سنة وبتكلفة إستثمارية نحو ٥ر١ مليار جنيه

ويوفر نحو ٥٠٠٠ فرصة عمل ، ويعتبر هذا المشروع أول مصنع لإنتاج الإيثلين بمصر وهو من المواد المغذية لصناعة البتروكيماويات ذات الأهمية.

- مد خطوط للغاز الطبيعي من السويس إلى وسط سيناء عند نخل ، بهدف تشغيل محطات الكهرباء لإيجاد عامل جذب للسكان في هذه المنطقة غير المأهولة بالسكان .
- مد خط غاز ثان من حقوق الغازات البحرية شمال شرق بور سعيد على طول المحور الشمالي حتى رفح.

قطاع الكهرباء :

أعطت الدولة إهتماماً كبيراً لتوفير عدد من المحطات الغازية في سيناء. وتصل الأحمال الحالية بشبه جزيرة سيناء إلى ٢ر٥٨ ميجاوات. ونظراً لتواجد هذه الأحمال في مناطق منعزلة عن بعضها البعض ولبعد المسافات فيما بينها والحاجة إلى تأمين تغذيتها ، فإنه يتم تزويد كل منها بوحدات توليد تكفي للوفاء بالأحمال بالإضافة إلى إحتياطي لمواجهة الطوارئ والصيانة. ولذلك نجد أن القدرات المتاحة حالياً من محطات التوليد للكهرباء تزيد كثيراً عن الأحمال الحالية لتصل إلى حوالي ١٧٣ ميجاوات ، وهي موزعة بنسبة ٤٠ : ٦٠ تقريباً بين شمال وجنوب سيناء ، ومن المتوقع أن تصل الأحمال المستقبلية إلى ٢٣٥ ميجاوات في نهاية الخطة الخمسية الحالية وإلى حوالي ٤٧٦ ميجاوات في نهاية الخطة الخمسية الرابعة ، ثم ترتفع بعد ذلك إلى حوالي ٧٢٠ ميجاوات في نهاية الخطة الخمسية الخامسة ، كما أن من المستهدف أن تبلغ جملة الأحمال في سيناء في عام ٢٠١٧ حوالي ١٣٠٠ ميجاوات منها ٥٠٠ ميجاوات لأغراض التنمية الزراعية والباقي لتوفير

إحتياجات زيادة الطاقة الفندقية في المواقع السياحية ولإستغلال الخامات التعدينية وخدمة المناطق الصناعية والتجمعات العمرانية.

وتجدر الأشارة إلى أهمية ربط شبه جزيرة سيناء كهربياً بالشبكة الموحدة بالوادي وخطوط الربط مع الأردن إضافة إلى ضرورة البدء في إستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة (الرياح / الطاقة الشمسية) لإنتاج الكهرباء اللازمة للمصانع والإنارة ووحدات تحلية مياه البحر . وتقدر الإستثمارات اللازمة لتنفيذ مشروعات قطاع الكهرباء بالمشروع القومي لتنمية سيناء وحتى عام ٢٠١٧ بنحو ٦ مليار جنيه.

وأرجو أن أوجه النظر إلى أنه بعد هذا العرض المفصل لموضوع الإستراتيجية الزراعية المصرية بكل عناصرها وأبعادها وآراء المؤسسات المتخصصة سواء في ذلك مجلس الشورى أو المجالس القومية المتخصصة أو آراء العلماء ، بالإضافة إلى الدراسات المقارنة لأهداف الإستراتيجية الزراعية الدولية ، والإئتمان الزراعي ، وما يحيط بكل ذلك من آثار إيجابية وعوامل مؤثرة في الإنتاج الزراعي ودفعه إلى الأمام ، خاصةً وأننا قد عرضنا من البحوث التي تناولت المشكلات والمصاعب التي تواجه المنتجين والمتعاملين من أجل تحقيق هذه الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص المتعاملين مع بنك التنمية والإئتمان الزراعي وجميعهم أو الغالبية العظمى منهم من طائفة الزراع وهم أعضاء في التعاونيات الزراعية ، ورغبة وإستهدافاً في إنجاز متطلبات الإستراتيجية الزراعية وتقويم الإئتمان الزراعي ، وتصحيح مساره ، وتأدية وظائفه الإقتصادية والإجتماعية بأفضل مستوى من الكفاءة والإخلاص ، فقد رأيت أنه من المفيد جداً أن أعرض على المهتمين بشئون الإستراتيجية

الزراعية التوصيات التي قررتها اللجان الخاصة بمجلس الشورى في شأن المواضيع التي تناولناها.

وأرجو أن أوجه كل قارئ أو دارس أن كل توصية من التوصيات الواردة تعتبر في حد ذاتها بحثاً قائماً بذاته وعلى المهتمين بشئون إستراتيجية التنمية أن يستخدموا شتى فروع المعرفة من أجل وضع هذه الإستراتيجية موضع التطبيق خاصة وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك تشابك المعرفة في إطار مفهوم الدراسات البينية وهذا المنهج هو أفضل أسلوب لحل المشكلات.

التوصيات(*)

تقديـــم :

ظل قطاع الزراعة وسيظل على مر السنين يمثل ركيزة مصر المستقبل لما يظفر به من طاقات إنمائية خَلاَّقَة ومجالات رحبة تتسع لكل جهد صادق بَنَّاءْ لتهيئة المناخ الملائم للإنطلاق الإنمائي والإستفادة بأحسن ما تقدمه تكنولوجيا العصر لإنجاز أهداف التنمية الإقتصادية لرخاء ورفاهية شعب مصر.

ويساهم هذا القطاع بنحو خمس الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به أكثر من ثلث إجمالي القوى العاملة بالرغم مما تواجهه سوق العمل في قطاع الزراعة من تزايد الهجرة إلى القطاعات الأخرى ، ويعتبر القطاع الزراعي مصدراً أساسياً لحصيلة النقد الأجنبي لسد الإحتياجات الغذائية وتوفير مستلزمات برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث ساهم بنحو ٣ر٢٠ من إجمالي قيمة الصادرات القومية عام ١٩٩٠ ، ويلقى على عاتقه توفير المواد الخام اللازمة لنشاط القطاع الصناعي ، حيث أن نحو ٦٠٪ من إجمالي الدخل الصناعي يتم الحصول عليه من الصناعات التي تعتمد على القطاع الزراعي. كما يعتبر سوقاً للمدخلات الزراعية المنتجة بقطاعات أخرى كالأسمدة والمبيدات والآلات والأعلاف ... وغيرها ، ويحظى قطاع الزراعة بنحو ٥ر٩٪ من جملة الإستثمارات العامة الموجهة إلى مختلف القطاعات السلعية بالإضافة إلى الإستثمار الخاص.

(*) هذه التوصيات تتعلق بكل ما ورد في الفصول السابقة ولذلك نوجه النظر إلى أنها تعتبر قضايا للمناقشة بالإضافة إلى كونها بحوث ينبغي أن يستخدم الباحثون والدارسون كافة معارفهم لتحقيق أهدافها.

الإستراتيجية وقضية الغذاء :

ويعتبر قطاع الزراعة ركيزة الأمن الغذائي لتأمين إحتياجات الشعب من الغذاء ، فقضية الغذاء تعد من أهم القضايا الإستراتيجية التى تأخذ كثيراً من الإهتمام على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية لما لها من أبعاد سياسية وإجتماعية وإقتصادية ، وتتمثل مشكلة الغذاء في محدودية الموارد الزراعية وصعوبة العمل على زيادتها بشكل يُمَكِّن من مجابهة الطلب المتزايد على الغذاء والذى يرجع إلى الزيادة السكانية المطردة والمتوقع بلوغها إلى ما يقرب من ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، ولقد أمكن مواجهة ذلك خلال عقد الثمانينيات من خلال مجموعة سياسات مؤداها فى المقام الأول الإحلال محل الواردات ، وتشجيع التوجه لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية في حين أن التركيز خلال التسعينات يقضى بضرورة العمل على تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد في محاولة لتحقيق الأمن الغذائي.

في ضوء ذلك ، وفى ضوء ما يشهده العالم اليوم من توجه ساد مختلف الدول المتقدم منها والنامي على الأصعدة الإقتصادية والسياسية نحو التجمع فى تكتلات إقتصادية ، وتبنى برامج للإصلاح الإقتصادي يلعب فيها القطاع الخاص دوراً رئيسياً في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وتضع فيها الحكومات الأطر العامة والسياسات والإجراءات التي تحث موارد الإقتصاد القومي على التوجه نحو المجالات ذات الأولوية.

من أجل ذلك أضحى التَبَصُّر بآمال المستقبل يستوجب العمل بكافة الوسائل وإقتحام مجالات جديدة للتنمية الزراعية وفق إستراتيجية جديدة للزراعة المصرية خلال التسعينيات تحدد أهم توجهات المرحلة القادمة من حيث أهدافها ومحدداتها الرئيسية والآليات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف

إنطلاقاً من أن هذه المتغيرات تضع إطاراً جديداً يختلف إختلافاً هيكلياً عما كان سائداً خلال الثمانينيات بشكل لا يمكن معه النظر إلى المستقبل على أنه إمتداد للماضى.

وترى اللجنة أن هناك بعض الأهداف والآليات التى وردت فى الإستراتيجية والتي لابد من وضعها كأولويات فى تنفيذ هذه الإستراتيجية وهناك نقاط أخرى ترى إضافتها سواء ذلك تحت بند الأهداف أو الآليات.

الأهداف والتوصيات :

*) تحقيق التنمية المتواصلة والمحافظة على البيئة ، ويعني هذا الهدف تحقيق التنمية الزراعية بالأسلوب الذي يضمن الوفاء بإحتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحق الأجيال المقبلة في ضمان القدرة على الوفاء بإحتياجاتها ، هذا ويضمن تحقيق هدف التنمية المتواصلة تحقيق عدة أهداف في آن واحد منها العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل وكفاءة تخصيص الموارد وصيانتها والحفاظ على البيئة من التلوث بكافة صورة ، وهى تقوم على ركائز تنمية الموارد البشرية والطبيعية وصيانتها ، ومقاومة التصحر ، ومكافحة التلوث البيئى ، وعلى التنمية الريفية ، والتوسع الأفقي بإستصلاح وإستزراع الأراضي الجديدة.

*) قصر مفهوم الأمن الغذائي على المحاصيل الرئيسية التقليدية مع التوسع فى إنتاج المحاصيل ذات الميزة النسبية المرتفعة.

ويمكن تحقيق الأمن من خلال تضافر جهود القطاعات المختلفة مع تشجيع الأنشطة الأخرى التي تستهلك كميات أقل من المياه ، وتدر دخلاً قومياً كبيراً مع الحد من التوجه لإنتاج محاصيل

تستنزف كثيراً من المياه ، وضرورة العمل على الإنتاج بهدف التصدير وأن يحل مبدأ الإعتماد الذاتي محل مبدأ الإكتفاء الذاتي.

*) تعتبر قضية البطالة من القضايا الهامة والملحة خلال عقد التسعينات وأحد الأبعاد الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي. وتزيد أهمية تحقيق الزراعة لفرص عمل منتجة بالنظر إلى الآثار الإنكماشية المتوقعة لبرامج الإصلاح الإقتصادي خاصة فى المدى القصير والمتوسط. لذلك فإن خلق فرص عمل منتجة تعتبر هدفاً رئيسياً في إستراتيجية التنمية الزراعية خاصة وأن قطاع الزراعة من القطاعات المستوعبة لأعداد كبيرة من العمالة في مجالات التوسع الزراعي الرأسي والأفقي ، وكذلك في مجالات التسويق للسلع ومستلزمات الإنتاج الزراعي وغيرها.

ولكي يتحقق هذا ينبغي إعادة التأهيل المهني والحرفي للعمالة الزراعية والتركيز على التدريب التحويلي لهذه العمالة وتشجيع قيام المشروعات الزراعية والريفية كثيفة العمالة ، بالإضافة إلى تأكيد دور المرأة الريفية وتوسيع إسهامها في إستراتيجية التنمية الزراعية.

*) ضرورة تصحيح المسار الإقتصادي في مجال السياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل الزراعية ورفع أسعار توريد المحاصيل إسترشاداً بالأسعار العالمية خاصة بعد الإلغاء التدريجي للدعم المباشر وغير المباشر وترك الأسعار لتحددها قوى السوق ، وفي حالة عجز قوى السوق عن توفير أسعار أفضل تقوم الدولة باستلام

المحاصيل بعد تحديد سعر مناسب للتوريد الإختياري يتناسب مع التكلفة الحقيقية لها.

*) التوسع في تشجيع القطاع الخاص والتعاوني للقيام بالدور الأساسي في زيادة الإنتاج والتصدير على أن تقوم وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي بالتركيز على مهام البحوث الزراعية لتوليد تقنيات حديثة مجدية من الوجهتين الفنية والإقتصادية مع توصيل نتائج الأبحاث إلى حيز التطبيق من خلال جهاز إرشادي زراعي قوي ، فضلاً عن رسم سياسات إقتصادية ونقل وإستيعاب وتنويع الخدمة التكنولوجية المتكاملة التي تلائم ظروف المزارع المصري بما يضمن تدفقاً مستمراً لخدمة تقنيات مجدية فنياً وإقتصادياً مع تقليل الفجوة الزمنية بين البحث والتطبيق.

ويتطلب الأمر أيضاً ضرورة التكامل بين وزارات الدولة وهيئاتها ، والتنسيق بين مراكز البحوث التابعة لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ووزارة البحث العلمي ووزارة التعليم ، وكذا التكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة.

التنمية التكنولوجية :

ينظر للتنمية التكنولوجية على أنها المحور الأساسي للتقدم الإقتصادي والإجتماعي لجميع الدول المتقدمة. ومن الثابت أن هناك فجوة بين الدول الصناعية والدول النامية لا سبيل إلى تخطيها إلا بتشجيع البحث والتطوير.

ومن المعلوم أن مصر يتوافر لديها كوادر وطنية على أعلى مستوى من الإعداد العلمي والخبرة القادرة على إقتحام العديد من التكنولوجيات المتقدمة بقصد الإستيعاب والتطويع الكفء لها وصولاً إلى تكنولوجيا وطنية.

ومن المعـروف أن إستمرار نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة دون الإستيعاب والتطوير يؤدي بالضرورة إلى التبعية التكنولوجية ، وهي ليست أقل خطراً من التبعية السياسية . ولذلك ينبغي :

*) تشجيع البحث والتطوير والإبتكار محلياً ، وكذا تشجيع نقل التكنولوجيا ومحاولة إستيعابها وتطويعها بما يتلاءم مع الظروف المحلية.

*) ضرورة حشد وحفز القدرات العلمية والتكنولوجية المصرية لتزيد من إسهامها في مقابل الإسهامات الأجنبية.

*) إختيار التكنولوجيا الملائمة ونقلها بأفضل شروط مالية وفنية وإقتصادية ، وإستخدام الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة كأحد الأساليب التكنولوجية المتقدمة في الزراعة للعمل على زيادة الإنتاج.

*) الإهتمام بإنشاء قاعدة صناعية قوية وسليمة للتصنيع المحلي للجرارات والالات وطلمبات الري والمعدات الزراعية الأخرى ، عن طريق التكامل بين وزارتي الزراعة وإستصلاح الأراضي والصناعة وكذا تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الذين لديهم الرغبة في دخول هذا المجال ، لإنتاج تلك الآلات والمعدات وتوفيرها للمزارعين بأسعار مناسبة ، وكذلك للحد من تنوع المتداول منها في السوق وما يرتبط بذلك من تيسير عمليات الصيانة والإصلاح عن طريق إنشاء مراكز للصيانة ، مع العمل على حماية الصناعة الوليدة ، وتوفير الإئتمان الملائم للقطاع

الخاص للدخول في هذا النشاط والإرتفاع بمستوى التدريب وإعداد الكوادر الفنية الكافية على مختلف المستويات.

الإصلاح المؤسسي والتشريعي :

لاشك أن التعديلات المؤسسية لمختلف الهيئات التابعة لقطاع الزراعة أمر يستوجبه تغير أهداف وتوجهات قطاع الزراعة وذلك لكي يتمكن من الإضطلاع بمهامه الجديدة خلال المرحلة القادمة.

ومن هذه المؤسسات بنك التنمية والإئتمان الزراعي وتحديد دوره التمويلي ، وتصحيح هيكل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بما يتلاءم مع مهامها الجديدة مع القضاء على الإزدواجية في دورها مع جهات أخرى داخل القطاع ، وضمان التنسيق الكامل في مختلف عمليات الإنتاج الزراعي ، وتحويل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية إلى هيئة خدمية.

التعديلات المؤسسية :

ضرورة قيام الزراعة بإجراء تعديلات تشريعية تعيد تنظيم العلاقة بين أطراف التعامل في النشاط الزراعي (مثل ما حدث في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر) على أن تتسم هذه التشريعات بالمرونة اللازمة التي تقتضيها متطلبات سياسة التحرير الإقتصادي وتقليص دور الدولة الإنتاجي وإقتصار دورها على البحوث والإرشاد ، ورسم السياسة الزراعية التأشيرية (التوجيهية) وتوفير المعلومات من خلال سياسة إعلامية متكاملة فضلاً عن دورها الرقابي على نوعية مستلزمات الإنتاج الزراعي والسلع النهائية من خلال الحجر الزراعي والبيطري.

إعتبارات هامة عند مراجعة بعض التشريعات وإصدارها :

*) تشريع خاص بتعديل قانون التعاون الزراعي لإقامة نظام تعاوني قوي – دون تدخل الدولة – بما يكفل للتعاونيات الزراعية الحق في مشاركة المؤسسات الإقتصادية الأخرى في إقامة منشآت للتجارة في مستلزمات الإنتاج وغيرها من الأنشطة الإقتصادية.

*) تشريع خاص بتشجيع قيام إتحاجات للمنتجين لزيادة كفاءة أداء خدمات الإنتاج الزراعي لأعضائها وتحقيق كفاءة العمليات والخدمات التسويقية المختلفة وسرعة إنجازها.

*) العمل على تنقية وتوحيد القوانين التى تحكم التصرف في أملاك الدولة وكذا توحيد الجهات التي تتبعها هذه الأراضي ، وأن يتضمن القانون تعريف محدد للإستصلاح تحديداً واضحاً ، كما يجب أن يشتمل القانون على بعض الحوافز التي تشجع المواطنين على الإقبال على مشروعات الإستصلاح مثل تخفيض أسعار تلك الأراضي ، وتخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج والآلات التي يقتضي الأمر إستيرادها من الخارج.

*) إعادة النظر في التشريعات القائمة بما يتمشى مع متطلبات الأوضاع الإقتصادية وخاصة ما يتعلق بتعديل قانون التعاون الزراعي.

*) التعجيل بإصدار قانون موحد للإستثمار لتحسين المناخ الإستثماري ، وتيسيره في مجال إستصلاح وإستزراع الأراضي.

إستصلاح الأراضي :

*) ضرورة تكامل مشروعات التوسع الرأسي والأفقي إقتصادياً.

*) العمل على زيادة المساحة الزراعية عن طريق إستصلاح وإستزراع مساحات جديدة بمحافظتي سيناء والوادي الجديد ، مع الإهتمام بتنمية المساحات المزروعة بهما.

*) تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين للدخول في نشاط إستصلاح الأراضي عن طريق تيسير إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة لمزاولة النشاط ، وهذا يتطلب تعديل التشريعات المنظمة لهذا الأمر ووضعها في تشريع واحد بدلاً من تعددها.

أن يقتصر دور الدولة على المساهمة في أعمال البنية الأساسية والدراسات الإستكشافية لتحديد أفضل المواقع الممكن إستصلاحها وتقديم الإئتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الإستزراع مع قصر الإدارة والإستغلال بالنسبة لهذه الأراضي الجديدة على القطاع الخاص ، وتشجيعاً لهم ترى اللجنة إعفائهم من إيجار تلك الأراضي لمدة لا تقل عن ٣ سنوات.

*) ضرورة النهوض بجمعيات إستصلاح الأراضي المتعثرة التي تعامل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١.

*) ضرورة تخلي الدولة عن ملكيتها للأراضي الزراعية وذلك بتبني سياسة تشجيع الملكية الخاصة عن طريق التصرف بالبيع للمستثمرين والتمليك للعاملين في هذه الشركات وشباب الخريجين

وبيع الأراضي المستصلحة للقطاع الخاص والإستثماري بعد إجراء أعمال البنية الأساسية.

وضرورة توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي لشباب الخريجين بالأسعار والشروط المناسبة فضلاً عن إقامة مشروعات وتوفير إمكانيات تسويقية لمنتجات الخريجين وكذلك إقامة مشروعات وجمعيات زراعية صناعية تقوم على منتجات شباب الخريجين.

تحرير القطاع الخاص ومستلزمات الإنتاج الزراعي :

تعتبر مشكلة نقص مستلزمات الإنتاج الزراعي من المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي فى الآونة الأخيرة حيث أن الإنتاج المحلي من الأسمدة الكيماوية بوجه عام لا يكفي لسد حاجة الإستهلاك المحلي منها ويتم تغطية هذا العجز عن طريق الإستيراد ، بل يتعداه إلى التقاوي المحسنة والمبيدات وكذلك بعض مكونات العلف الحيواني والداجني مما دعا الحكومة في الآونة الأخيرة إلى الموافقة لشركات القطاع الخاص على إستيراد الأسمدة والمبيدات وباقي مستلزمات الإنتاج الزراعي. وجاء ذلك في إطار سياسة توسيع مساهمة القطاع الخاص لإستيراد مستلزمات الإنتاج بجانب بنك التنمية والإئتمان الزراعي الذي يقوم مرحلياً بتوزيع هذه المستلزمات حتى لا تحدث أي اختناقات في عملية التوزيع ، خاصة وأن أسعار الأسمدة قد ارتفعت كثيراً خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٢) بما يقرب من ثلاث إلى ست مرات بسبب رفع الدعم عنها بالإضافة إلى زيادة الرسوم الجمركية عليها بنسبة ٣٠٪ بدلاً من ٥-١٠٪ ، وسوف يؤدي ذلك إلى إحجام المزارعين عن تسميد المحاصيل بالكميات والنوعيات المطلوبة وبالتالي إنخفاض الإنتاج الزراعي.

وقد يتطلب الأمر ضرورة خفض الرسوم الجمركية علـى الأسمدة الكيماوية المستوردة والتي لا تنتج محلياً ، وخاصة أنها تمثل نحو ٢٥٪ من إحتياجاتنا السمادية لتشجيع المزارعين على إستخدامها بالقدر الكافي وأن يتركز دور الدولة في إختيار وتقييم المركبات السمادية ومراقبة جودتها.

ينبغي أن يتركز دور الدولة في رقابة التقاوي وجودتها وإنتاج بذور الأساس وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره الإنتاجي في هذه العملية مع نقل مسئولية إنتاج بذور القطن إلى صندوق تحسين الأقطان ، كما يستلزم الأمر بالضرورة أن يتم ذلك أيضاً بالنسبة لمواد العليقة مع التوسع في إنتاج الأمصال واللقاحات محلياً.

أما عن إستخدام المبيدات فينبغي الحد من إستعمال المبيدات الكيماوية عن طريق إستخدام أساليب المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية (أساليب يدوية وميكانيكية وبيولوجية) بشكل شامل ومرن يتفق مع طبيعة كل آفة للحد من الآثار السلبية للمبيدات الكيماوية على البيئة والإنسان والحيوان والنبات بالإضافة إلى تخفيض نفقات المقاومة.

ونظراً لما يسببه رش المبيدات بواسطة الطائرات من خطورة على صحة الكائنات الحية ، فإن الأمر يستلزم الحد من إستخدام الطائرات في عملية الرش فيما عدا بعض المزروعات التي ترى وزارة الزراعة إستخدام الطائرات في مقاومة الآفات بها.

المحاصيل الزراعية والأعلاف :

*) ضرورة التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية في الأراضي الجديدة حتى يمكن تغطية الإحتياجات الغذائية من الزيوت ، وكذا التوسع في زراعة القمح في الساحل الشمالي الغربي وشمال سيناء ،

والعمل على ترشيد إستهلاك القمح وتقليل الفاقد منه بهدف تقليل الإستيراد.

*) التوسع تدريجياً في زراعة بنجر السكر في الصعيد بإحلاله محل بعض مساحات قصب السكر وتطوير مصانع السكر لتتواءم مع تصنيع وإستخراج السكر من البنجر وذلك في ضوء محدودية الموارد المائية والتي تفوق في حالة القصب ثلاثة أمثال نظيرتها في البنجر.

*) التوسع في زراعة النباتات التي تتحمل الملوحة والمقاومة للجفاف والتي تستخدم في إنتاج الأعلاف.

الإئتمان الزراعي :

لاشك أن السياسة الإئتمانية تعتبر من أهم الآليات لتحقيق التنمية الزراعية ولهذا ينبغي :

*) تطوير السياسة الإئتمانية لبنك التنمية والإئتمان الزراعي ليقوم بدور تنموي متزايد في القطاع الزراعي بتوفير فرص الإئتمان والتمويل للأنشطة الزراعية والريفية المختلفة مع قيامه بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بالتنافس الحر مع القطاع التعاوني وشركات القطاع الخاص العاملة في هذا المجال وأن يتحمل البنك مسئوليته الإجتماعية في تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية بالقرية.

*) التأكيد على أهمية الإسراع في تطوير خدمات البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي لتمكينه من القيام بدوره كمؤسسة تمويلية متخصصة تهستهدف دفع عجلة التنمية الزراعية في الريف

المصري ، وفي هذا الصدد فإنه من الضروري أن يسمح البنك بتقديم كافة الخدمات البنكية والإئتمانية اللازمة للقطاع الزراعي.

*) تطوير مصادر التمويل المتاحة للبنك بتكلفة تتناسب مع أسعار الفائدة التي يمكن أن تقدم بها القروض للمزارعين ، مع ضرورة العمل على تدبير مصادر تمويل ثابتة ومستقرة للبنك على المدى الطويل وبفائدة مناسبة.

*) العمل على تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمزارعين من بنك الإئتمانإلى أقل حد ممكن ، وجدولة الديون المتراكمة على المزارعين مع إعفائهم من فوائدها طوال فترة السداد.

*) ضرورة موافقة البنك المركزي على السماح للبنك الرئيسي وبنوك القرى بفتح حسابات جاريةللأفراد كمصدر من مصادر التمويل وإعفائها من تطبيق نسبة الإحتياطي على مجموع أوعية البنك الإدخارية التي تبلغ نسبتها ١٥٪ وذلك كوسيلة الخفض تكلفة التمويل لدى البنك.

*) وضع توصية لجنة السياسات التي سبق أن وافقت عليها في عام ١٩٨٧ موضع التنفيذ والتي تنص على قيام المحليات بإيداع حساباتها خارج الموازنة لوحدات البنك على أساس أنها الشبكة المصرفية ذات الإنتشار الواسع في الريف المصري والتي تقوم فعلا بعملية التحصيل لهذه المحليات.

*) العمل على زيادة رءوس أموال بنوك التنمية بالمحافظات بنحو مائتى مليون جنيه عن طريق الإكتتاب العام ، لإصلاح الهيكل التمويلي لها ، وتدبير السيولة اللازمة لمباشرة نشاطها ويتطلب

ذلك إعادة تقييم جميع أصول وخصوم هذه البنوك على أساس سعر السوق وإعادة صياغة النظم الأساسية لها بما يتمشى مع المتغيرات الإقتصادية في الدولة.

*) كما توصى اللجنة برفع رأسمال البنك الرئيسي – كهيئة عامة قابضة – بخمسمائة مليون جنيه دفعة واحدة بتخصيص مباشر في ميزانية الدولة أو على دفعات تبدأ بمائتي مليون جنيه ثم السماح للبنك بإحتجاز فائض أرباحه لحين الوصول إلى المبلغ المطلوب.

*) مساهمة البنك في المشروعات ذات الصبغة القومية سواء لتوفير الإحتياجات اللازمة للإئتمان أو الإنتاج ، مع مراعاة البعد التنموي وبما يتناسب مع عوائد الإنتاج وكذلك التوسع في تمويل إستصلاح الأراضي عن طريق منح قروض ذات فائدة منخفضة ، وكذا التوسع في المشروعات التي كانت تدخل في خطة الدولة الإستثمارية لقطاع الزراعة مثل مشروعات تحسين التربة ، والصرف الزراعي ، وتسوية الأراضي ، وتبطين قنوات الرى.

*) إقتضت سياسة الدولة قبل نظام التحرر الإقتصادي قيام بنك الإئتمان بتمويل وتوزيع مستلزمات الإنتاج ، مما أدى إلى تراكم مستحقات للبنك بلغت قيمتها في ميزانية عام ١٩٩١/٩٠ حوالى ٤٨٠ مليون جنيه على الدولة وقطاع الأعمال ، ويتطلب الأمر تسديد هذه الديون لمساعدة البنك على القيام بواجباته في ظل سياسة التحرر الإقتصادي.

الإرشاد الزراعي :

تقوم الزراعة الحديثة على تقنيات مستحدثة عن طريق إجراء البحوث الزراعية في شتى مجالات العمل الزراعي ، على أن يواكب تطوير البحث العلمي تطوير أجهزة الإرشاد الزراعي التي تختص بنقل التقنيات من مراكز البحوث إلى حيز التطبيق في المزرعة والتعرف على مشاكل التطبيق ووضعها أمام الباحثين لإيجاد الحلول الملائمة لها بحيث يكون الإرشاد همزة الوصل بين البحث والتطبيق ، لهذا فإن اللجنة توصي بالآتي :

*) ضرورة إيجاد تنسيق كامل بين أجهزة البحث وأجهزة الإرشاد الزراعي على كافة المستويات ، والعمل على ربط الإرشاد الزراعي بالتعليم والبحوث في حلقة متكاملة ومنسقة ، وإستيراد التقنيات الحديثة من الدول المماثلة لنا في الظروف وتطويعها حتى تصل إلى حيز التطبيق وتؤدي نتائجها الإيجابية ، وأن تكون أجهزة الإرشاد الحكومية على درجة كبيرة من الفعالية ، وإمداد المزارعين بالمعلومات الزراعية ، وحتى يواكب ذلك الدور الإرشادي الذي ستقوم به شركات القطاع الخاص التي تقوم بتوزيع مستلزمات الإنتاج.

*) ضرورة الإهتمام بمجالات الإرشاد الزراعي الحديثة (البيطري ، المائي) التي يوجد بها جهد متواضع في المرحلة الحالية وضرورة تكثيف الجهود لرفع مستواها.

*) ضرورة عمل برامج تدريبية مكثفة ومستمرة للنهوض بمستوى المرشد الزراعي المتخصص الذي يحصل على نتائج البحوث

وتوصيلها بدوره للمرشد الحقلي الذي يتعامل مع المزارعين مباشرة.

*) توفير نظام يهدف إلى إمداد القطاع الإستثماري بمعلومات تسويقية ، الهدف منها معرفة حجم الإنتاج وتكاليفه وأسعار المحاصيل المتوقعة وغيرها من المعلومات التي يجب أن تتوافر للمزارعين لكي تساعدهم على إتخاذ قراراتهم بطريقة تمكنهم من التعامل مع السوق الحرة ، في إطار سياسة التحرر الإقتصادي، على أن يتم الحصول على هذه المعلومات بطريقة منتظمة وميسرة وفي التوقيت المناسب ، وبما يتفق مع طبيعة إنتاج كل منطقة ، وبالطريقة التي يسهل فهمها.

*) نظراً لأهمية دور الإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية فإنه يجب العمل على التنسيق بين الإرشاد الزراعي ووسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتليفزيون وصحافة لإمداد المزارعين بكافة المعلومات التسويقية والإرشادية للعمليات الزراعية المختلفة ، وإعطاء الإرشاد الزراعي مساحة أوسع من المساحة الحالية في مختلف وسائل الإعلام نظراً لأهميتها.

*) تطوير التعليم الزراعي بحيث يتضمن المستحدث من الأساليب التكنولوجية والتوسع في التدريب التطبيقي خاصة بالنسبة للمجالات الحديثة مثل الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة والزراعة المحمية والأساليب الحديثة في مكافحة الآفات.

في مجال الموارد المائية :

إنّ توافر الموارد المائية هو الركيزة الأساسية للتنمية الإقتصادية في المجال الزراعي ، كما أنه من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة طلباً متزايداً على المياه لمواجهة الإحتياجات المائية المختلفة ، لذلك فإن تنمية تلك الموارد والعمل على ترشيد إستخدامها أمر بالغ الأهمية وفي هذا المجال ينبغي إتخاذ الخطوات التالية :

*) ضرورة التنسيق مع دول حوض النيل لضمان إستقرار حصة مصر من إيراد النهر ، والسعي لديها والإشتراك معها في دراسة المشروعات التي من شأنها توفير مزيد من المياه خاصة المرتبطة بالتخزين في البحيرات الإستوائية ، والتعجيل بإتمام تنفيذ المشروعات القائمة والمتوقفة حالياً (قناة جونجلي) والإتفاق على مشروعات جديدة.

*) إن إقتصاديات المياه تتطلب الحصول على أكبر عائد من وحدة المياه ، ومن ثم يجب العمل على ترشيد إستخدام الموارد المائية في ضوء التنافس بين الطلب على الموارد المائية في الأراضي القديمة والأراضي الجديدة ، كما يجب المحافظة على نوعيتها وحمايتها من التلوث. لذلك فمن الضروري الإلتزام بتطبيق نص القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن تلوث المجاري المائية ، بالإضافة إلى ترشيد إستخدام المبيدات الزراعية التي تنتقل مع مياه الصرف إلى شبكة الري. كما يجب معالجة مياه الصرف الصحي المستخدمة في الري حتى لا تتسبب في تلوث المحاصيل الغذائية كالخضروات.

*) في ضوء سياسة التحرر الإقتصادي وترك المرونة للمزارعين بزراعة ما يرونه مناسباً من محاصيل مما قد يقلل من أهمية التقيد بتركيب محصولي محدد ، يستلزم الأمر المرونة الكافية بتنظيم التصرفات عند أسوان ودعم وسائل كفاءة هذه المرونة من خلال تنفيذ بعض المشروعات مثل مشروع التليمتري.

*) نظراً للتوسع الأفقي للأرض الجديدة التي تعتمد في ريها على المياه الجوفية فإن الأمر يستلزم التحديد الدقيق لمساحات الأراضي بما يتناسب مع المتاح الآمن لهذه المياه ، حتى لا تتأثر المياه الجوفية ويصعب معالجتها مستقبلاً فضلاً عن المشاكل التي تنجم من تملح للتربة وتأثر للمحصول.

لم يعد من المنطق صرف مياه عذبة في البحر حيث يضيع سنوياً ٢ مليار متر مكعب في أثناء السدة الشتوية ، وهي كمية لا يستهان بها بل وثروة لا تعوض في ظل محدودية الموارد المائية ، ويتطلب الأمر سرعة البت في مشروع تخزين هذه المياه حسب ما تشير إليه دراسات الجدوى الإقتصادية.

*) أصبح من الضروري ترشيد إستخدامات المياه بالأراضي القديمة ومن المعلوم علمياً أن هذا التطوير لا يتطلب بالضرورة تحويل نظم الري إلى الري بالرش والتنقيط ، ففي كثير من الحالات يمكن رفع كفاءة الإستخدام المائي بتطوير الري السطحي عن طريق تقنيات التبطين للترع والمساقي وإستخدام المواسير ، والإهتمام بعمليات التطهير ، وضبط وإحكام فتحات وبوابات الترع والمساقي، ومراجعة نظام المناوبات ، وتسوية مناسيب سطح التربة

بالليزر خاصة بعد تقدم الأساليب التكنولوجية وبتكلفة إقتصادية مناسبة ، هذا ويمكن إستخدام الطرق الحديثة في ري الحدائق بالدلتا والوادي كمرحلة أولى ، وقد أفاد المسئولون أنه يتم حالياً تنفيذ بعض هذه الإقتراحات من خلال المشروع القومي لتطوير الري.

الإرشاد المائي :

*) ضرورة التنسيق بين وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ، ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي بالإضافة إلى منظمات مستخدمي المياه (مجلس إدارة المسقى) المنتخب من بين المزارعين لتولي عمليات الري وصيانة شبكات الري والصرف وخاصة شبكات الصرف المغطى على مختلف مستوياتها وتطهيرها بصفة منتظمة عن طريق المعدات الحديثة مع توفير الإعتمادات المالية الكافية لهذا الغرض ، وتنفيذ القواعد القانونية والإدارية والتنظيمية التي تضمن إحكام برامج الترشيد المائي ، مع الإهتمام بتوعية المزارعين بأهمية المياه وقيمتها بعد أن أصبحت العامل المحدد الأول للتنمية الزراعية.

كما يجب العمل على نقل نتائج البحوث والدراسات إلى الأجهزة القائمة بالتنفيذ ، مع التركيز على البحوث التطبيقية التي تمس المشاكل مباشرة وتضع الحلول لها.

*) أشارت الإستراتيجية إلى محدودية المتاح من المياه العذبة وهو ما أدى إلى تناقص مستمر في نصيب الفرد ليكون ٣٥٠ م في عام ٢٠٠٠ بعد أن كان ٩٥٠ م في عام ١٩٩٢ ، وسوف يزداد هذا التناقص مستقبلاً ما لم يتم الإتفاق على مشروعات جديدة لزيادة

حصة مصر من المياه العذبة ، وهذا يستلزم العمل على إيجاد مصادر مائية أخرى من أهمها إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي ، ومن المتوقع أن يكون لهذه المصادر آثار سلبية إقتصادية وبيئية مما يستلزم ضرورة العمل على إجراء خطط بحثية في هذا المجال.

وقد إطمأنت اللجنة إلى أن الموارد المائية الجديدة سوف تصل إلى ٧ر٧٢ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ بزيادة تقدر بنحو ٧ر١٢ مليار متر مكعب عن المتاح حالياً وذلك من المصادر المختلفة (مياه النيل ، ومياه الصرف ، والمياه الجوفية ، ومياه السدة الشتوية ، ومشروعات التطوير والترشيد ، والمرحلة الأولى لقناة جونجلي) تساهم فيها مياه الصرف بنسبة كبيرة ويمكن زيادتها إذا ما تمت العناية بشبكات الصرف وتطهيرها والإشراف عليها ومراقبتها. وسوف يخصص من تلك الموارد الجديدة حوالى ٢ر١٠ مليار متر مكعب لمشروعات التوسع الأفقي وهى تكفي لإستصلاح مساحة ٢ر٢ مليون فدان تضاف إلى رقعة مصر الزراعية حتى عام ٢٠٠٠.

في مجال الإنتاج الحيواني والداجني والأسماك :

*) أشارت الإستراتيجية إلى أن مصر ليست من الدول التي لها ميزة نسبية في إنتاج اللحوم الحمراء لعدم توافر المراعي الخضراء بالإضافة إلى محدودية المساحة المزروعة بها ، كما أن الحيوان المصري ليس مخصصاً لإنتاج اللحوم من حيث تركيبه الوراثي ، لهذا كله فإن تكلفة إنتاج اللحوم الحمراء بمصر تزيد كثيراً عن

تكلفتها في الدول الأجنبية التي بها ميزة نسبية ، وعلى ذلك فإن الإستراتيجية توصى بالآتي :

أ) إنتاج اللحوم الحمراء :

ترى اللجنة ضرورة تطوير وتحديث الخدمات البيطرية ، بما يكفل حماية الثروة الحيوانية بالبلاد من الأمراض المتوطنة والوافدة ، ورفع الكفاءة الإنتاجية للحيوان المصري بكافة الطرق العلمية.

وقد أفاد المسئولون في وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي بأن جهود الدولة قد أثمرت في عقد اتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل مشروع تسمين العجول الجاموسي بمنحة تبلغ ٣٠ مليون جنيه بفائدة ٩٪ فقط ، على أن تودع هذه المنحة في البنك التجاري الدولي بالتعاون مع البنوك المصرية الأخرى وتخصيصها لأقراض المزارعين والمربين بفائدة ١٠٪ لتشجيعهم على تربية العجول الصغيرة بدلاً من ذبحها في سن صغيرة لإنتاج نوعية ممتازة من اللحوم وتوفير اللحم الكندوز بالأسواق المحلية المصرية للحد من إرتفاع الأسعار بعد توقف مشروع البتلو نتيجة تعرضه لكثير من الصعوبات والعقبات.

وقد أعد بنك التنمية والإئتمان الزراعي دليلاً يتضمن جميع الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض.

لذلك ينبغي تسهيل إجراءات القروض الخاصة بهذا المشروع ، والعمل على التوسع فيه بتشجيع المُرَبِّين حتى يمكن توفير اللحوم بالكميات والأسعار المناسبة.

ب) إنتاج اللحوم البيضاء :

*) ضرورة العمل على تنمية الإنتاج الداجني نظراً لزيادة كفاءتها وذلك بإعطاء أولوية لإنتاج الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج محلياً بهدف السيطرة على تكلفة الإنتاج حتى تكون أسعارها في متناول المستهلك بما يحقق الإقبال عليها كبديل للحوم الحمراء.

كما أن الإنتاج السمكي يعتبر من القطاعات الهامة بإعتباره ذا كفاءة عالية من الناحية الإقتصادية حيث يمكنه أن يسد جزءاً كبيراً من الإحتياجات البروتينية التي يحتاجها الإنسان.

وقد يساعد على تحقيق ذلك العمل على إبرام إتفاقيات مع الدول المتقدمة في مجال الثروة السمكية والهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة بهدف تدعيم مراكز الأبحاث وتدريب العاملين أو تبادل الخبراء وإيفاد المبعوثين بالإضافة إلى تقديم القروض للصيادين من خلال صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك ، وتنمية المصايد المختلفة عن طريق إجراء المسوحات السمكية بالبحار لتقدير المخزون السمكي وتطوير أسطول الصيد ، ومنع الصيد المخالف وحظر الصيد في مناطق تكاثر الأسماك ، وإجراء التطهيرات الدورية لبواغيز البحيرات ، وإمداد البحيرات الداخلية بإحتياجاتها من زريعة الأسماك ، ودراسة مدى الاستفادة من نهر النيل وفروعه وشبكة الصرف في تربية الأسماك ، مع تطوير الاستزراع السمكي والاهتمام به عن طريق توفير مقوماته الأساسية من الزريعة المطلوبة والعليقة المتزنة ، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع القطاعين الخاص والتعاوني لإحداث تنمية حقيقية في إنتاج

اللحوم والألبان والدواجن والبيض والأسماك مع توفير الخدمات الإنتاجية والتسويقية اللازمة.

الطاقة المستخدمة في قطاع الزراعة :

مع التطوير التكنولوجي المستمر في القطاع الزراعي فإن الطلب على إستخدام الطاقة بصورها المختلفة (الموارد البترولية – والكهرباء) يتنامى بشكل مطرد الأمر الذي يربط بين تنمية الإنتاج الزراعي والتوسع في إستخدام الطاقة ، ولقد حدث إرتفاع في تكلفة الطاقة في الإستخدام الزراعي بشكل يستلزم ضرورة إعادة النظر في أسعارها لخفض تكلفة الإنتاج.

كما أن هناك صوراً أخرى للطاقة المتجددة والتى تستخدمها دول أخرى عديدة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وينبغي الإستفادة منها وإستخدامها في مجالي إستصلاح الأراضي والري.

التعاونيات الزراعية :

إن القبول الاستراتيجي بالتعاونيات كأفضل صور التنظيم الشعبي – غير الحكومي – للزراعة المصرية لابد أن يفرض على صانعي السياسات الحكومية في مجال الزراعة خاصة والمجال الإقتصادي عامة تبني سياسات واضحة المعالم تجاه هذه التعاونيات بما يسهم في فاعلية دورها في تنظيم الزراعة المصرية في إطار التحرر الإقتصادي وذلك عن طريق تطوير التعاونيات الزراعية وزيادة فاعلية دورها كصورة للتنظيمات الشعبية غير الحكومية وتوحيد الجهة الإدارية المختصة بالتعاون وتحديد دورها في أعمال شهر وتسجيل الجمعيات التعاونية والإرشاد الزراعي.

ومن بين ما يساعد النهوض بالتعاونيات ما يأتى :

التشريع :

حتمية إصدار قانون جديد مستقل للتعاون الزراعي يواكب متطلبات التغيير ويلبي تطلعات المستقبل ولابد أن يجيء محققاً لرغبات جمهور التعاونيين ويعمل على صياغة تلك التطلعات المشروعة بحيث يشتمل هذا القانون على القواعد العامة المنظمة لأعمال التعاونيات دون الدخول في تفاصيلها تلك التي ينبغي إحالتها إلى اللوائح الداخلية للمنظمات التعاونية والتي تصدر من جمعياتها العمومية.

التمويل :

*) إنشاء التعاونيات لصناديق التأمين والإدخار والإستثمار خاصة صناديق التأمين على الماشية وإستعادة هويتها التعاونية وصناديق التأمين ضد الحوادث ، وهى أنماط لابد أن تأخذ الشكل التعاوني ويضطلع بها التعاونيون لتوفير التمويل الذاتي بصورة مستحدثة.

*) حق التعاونيات في شراء باقي حصة الحكومة في رأس مال البنك بقيمتها السوقية الفعلية بعد تثمين أصوله وذلك على مراحل تتناسب مع نمو القدرات المالية للتعاونيات ، وتيسير تملكها لأسهم بنك التنمية والإئتمان الزراعي بنسبة تسمح بتحويله إلى بنك تعاوني فوري ، وتمثيل التعاونيات بما يتلاءم مع وزنها الإستراتيجي وذلك في كافة المجالس واللجان ووفود المباحثات والمؤتمرات والاجتماعات ذات العلاقة بالزراعة المصرية وخططها وسياساتها وبرامج تنفيذها.

التسويق :

*) على التعاونيات أن تقوم بدور واسع ومؤثر في مجال توفير المدخلات وتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي من تقاوي وأسمدة ومبيدات من أجود الأصناف وذات الأسعار المناسبة حتى تحافظ على مصداقيتها لدى أعضائها.

وحتى تقوم التعاونيات المتخصصة بواجباتها التسويقية فإنه من الضروري أن تنشأ بداخلها صناديق لموازنة أسعار الحاصلات الزراعية تمول ذاتياً لمواجهة ظروف مرونة العرض والطلب ، وما قد يؤدي إليه من ذبذبة طارئة في أسعار الحاصلات الزراعية.

ويجب أن تدخل التعاونيات بجدية وعلى نطاق واسع وملموس في قناتين تسويقيتين هما :

*) الإستيراد المباشر لمستلزمات الإنتاج الزراعي والمدخلات بصفة عامة ، وتصدير الإنتاج الزراعي سواء أكان خاماً أم نصف مصنع أم مصنعاً بالكامل ، والعمل على إرتياد السوق الجديدة لمواجهة قيام السوق الأوربية المشتركة والحفاظ على أرضيتها في السوق الأوربية ، والعمل على توسيعها بالتبكير في الإنتاج والتصدير مع رفع جودة الصادرات التي تشكل حافزاً في المنافسة في أسواق التصدير.

*) اشتراك التنظيمات التعاونية في وضع السياسات الزراعية والتسويقية والتركيب المحصولي على مختلف المستويات ، وبذلك يتخلص العمل التعاوني من دور المتفرج إلى دور المشارك الإيجابي.

*) توجيه جهد التعاونيات إلى المجالات الجديدة في العمل الإنتاجي مثل : مشروعات تحسين التربة وإستصلاح وإستزراع الأراضي البور المتخللة وإستثمار المجاري المائية من ترع ومصارف في الإنتاج الغذائي ونشر جمعيات مربي النحل ودودة القز.

نشر الصناعات الزراعية التي أصبحت ضرورة حتمية تستوجب من التعاونيات إهتماماً كبيراً سواء منها الصناعات الغذائية أو غير الغذائية التي تعتمد أساساً على مخلفات المزرعة لإنتاج الأعلاف غير التقليدية ومواد التعبئة.

*) حشد الجهود التعاونية والتعاونيات لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة بدءاً بصغار المربين ونشر الجمعيات المتخصصة للثروة الحيوانية والداجنة كإحدى الوسائل الفعالة لزيادة الإنتاج في هذين الفرعين بما يؤدي إليه من إتاحة الإنتاج بمختلف أشكاله للمستهلك بصورة أجود وسعر ملائم.

التكافل الزراعي ضد المخاطر والكوارث الطبيعية :

في إطار سياسة الإصلاح الإقتصادي وما تقتضيه من توسيع مساهمة القطاع الخاص وإعمال آليات السوق ، فإن الأمر يقتضي ضرورة تأمين المزارعين عن طريق إيجاد نظام للتكافل الزراعي (التأمين) الذي يستهدف تأمين الإنتاج الزراعي الأكثر تعرضاً لظروف وأخطار طبيعية وغير طبيعية ، وذلك بشكل يتمشى مع ظروف الزراعة المصرية.

الصادرات الزراعية :

*) إنَّ تشجيع الصادرات الزراعية مرهون بإتخاذ العديد من السياسات والإجراءات التنفيذية التي يمكن من خلال تطبيقها زيادة تنوع

الصادرات الزراعية وتوسيع أسواقها الخارجية بما يكفل زيادة مساهمتها في إجمالي الصادرات القومية وخفض العجز في الميزان التجاري القومي وفي ظل سياسة التحرر الإقتصادي التي تنتهجها الدولة وحرية المزارعين في زراعة المحاصيل التي يرغبونها وحرية التصرف فيها أصبح من الضروري زيادة الصادرات الزراعية وتنويعها وتوسيع أسواقها الخارجية بما تكفل مساهمتها في إجمالي الصادرات القومية.

*) وفي هذا المجال ينبغي التوسع والتركيز على الزراعات المتطورة التي تستهدف التصدير بالدرجة الأولى وعدم إعتماد التصدير على الفائض من إحتياجات السوق المحلية. ويستلزم هذا الأمر تخصيص مساحات محددة للتصدير في الأراضي الجديدة لملائمتها في الزراعة العديد من محاصيل الخضر والفاكهة بالإضافة إلى خلوها من الآفات والأمراض كذلك التوسع في زراعة المحميات في الأراضي القديمة وأيضاً في الأراضي الجديدة لضمان الإنتاج في الميعاد المناسب للتصدير والإهتمام بعمليات الفرز والتدريج والتغليف والنقل للسلع الزراعية الأمر الذي يجعلها على درجة عالية من الجودة وبالتالي زيادة أسعارها.

*) أما بالنسبة لزهور القطف ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية فإن هناك ضرورة للعمل على تشجيع منتجيها بكافة الوسائل حتى يمكن التوسع في تصديرها وذلك عن طريق إعادة النظر في نظام الضرائب المفروضة على المصدرين لها.

*) كما وأن هناك ضرورة لوضع خطة مسبقة لتصدير الحاصلات الزراعية ذات أهداف واضحة ومحدودة تعتمد على دراسة الأسواق الخارجية من حيث شروطها واحتياجاتها ومواعيدها والمواصفات المطلوبة ونمط الإستهلاك وحالة العرض والطلب ، بالإضافة إلى الإهتمام بإقامة المعارض المتخصصة في مواقع تلك الأسواق ، والعمل على فتح أسواق جديدة في الدول العربية والأفريقية ودراسة الدول المنافسة في هذا النشاط ، والعناية بنظم المعلومات والبيانات والإحصاءات حول تلك الأسواق من حيث الطلب على المنتجات الزراعية والمواصفات القياسية والتوقيتات المطلوبة لكل منتج ، وتيسير إجراءات التصدير وتشجيع إتحاد منتجؤ ومصدري الحاصلات البستانية والقطاع الخاص للقيام بدور فعال في عملية التصدير بخفض معدل الفائدة على قروض التصدير ، وكذلك إتخاذ القرارات العاجلة لحل المشاكل الضرائبية للمصدرين حماية لهم وعملا على إستمرارية نشاطهم.

مراجع لمختلف الفصول

أولا : المراجع باللغة العربية :

- الدستور
- تقارير مجلس الشورى عن إستراتيجية التنمية الزراعية ، والإئتمان الزراعي ، والميكنة الزراعي ، والميكنة الزراعية الصادرة في أعوام ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٤.
- التقرير السنوي للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي ١٩٩٥.
- وثائق مؤتمر القمة العالمي لإذية والزراعة المنعقد في روما فيما بين ١٣-١٧/١١/١٩٩٦
- مراجع الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير.
- المنظور العربي عن البيئة والتنمية ، من وثائق المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩١.
- القضايا البيئية وتطور إستخدام الموارد ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

Heinz Wihrich, " Europe 1992 and a Unified Germany : Opportunities and Threats for U.S. Firms ". Academy of Management Executive (February 1991).

Herbert Henzler, "Managing the Merger : A Strategy for the New Germany", Harvard Business Review, January-February 1992.

Fred R. David, Fundamentals of Strategic Management (Columbus, Ohio : Merrill Publishing Co., 1986).

Alfred D. Chandler, Jr., Strategy and Structure (Cambridge, Mass. : The M.I.T. Press, 1962). In this excellent historical study, the author analyzes the history of Du Pont, General Motors, Standard Oil Company (New Jersey), and Sears, Roebuck and shows how in each case organization structure followed and reflected strategy.

Myron Magnet, "How Top Managers Make a Company's Toughest Decision", Fortune (Mar. 18, 1985).

Bruce D. Henderson, "The experience Curve Revisited" (Boston Consulting Group, undated); Barry Hedly, "Strategy and the 'Business Portfolio'," Long Range Planning (February 1977).

Charles W. Hofer and Dan E. Schendel, Strategy Formulation : Analytical Concepts (St. Paul : West Publishing Company, 1978) ; Richard G. Hamermesh and Roderick E. White, "Manage beyond Portfolio Analysis", Harvard Business Review (January-February 1984).

John A. Pearce II and James W. Harwey, " Concentrated Growth Strategies", Academy of Management Executive (February 1990).

Michael E. Porter, "How Competitive Forces Shape Strategy", Harvard Business Review (March-April 1979).

Daniel H. Gray, " Uses and Misuses of Strategic Planning", Harvard Business Review (January-February 1986).

Harold Koontz, "Making Strategic Planning Work", Business Horizons (April 1976).

Spyros Makridakis and Steven C. Wheelwright, "Forecasting : Issues and Challenges for Marketing Management", in Harold Koontz, Cyril O'Donnell and Heinz Weihrich, Management : A Book of Readings, 5th ed. (New York: McGraw-Hill Book Company, 1980).

Gordon Donaldson, "Financial Goals and Strategic Consequences", Harvard Business Review (May-June 1985).

George Odiorne, Heinz Weihrich, and Jack Mendleson (eds.), Executive Skills- A Management by Objectives Approach (Dubuque, Iowa : Wm. C. Brown Company, 1980.

Weston H. Agor, "How Top Executives Use Their Intuition to Make Important Decisions", Business Horizons (January-February 1986).

Charles R. Schwenk, "Cognitive Simplification Processes in Strategic Decision-Making", Strategic Management Journal (April-June 1984).

Harold Koontz, Appraising Managers as Managers (New York : McGraw-Hill Book Company, 1971).

T.J. Rogers, "No Excuses Management", Harvard Business Review (July-August 1990).

M.A. Mark, "Productivity Measurement of Government Services-Federal, State, and Local", White House Conference on Productivity, Panel Background Papers, 1983.

بالإضافة إلى المراجع المذكورة في صفحة ٥٥٤ ونوجه النظر اليها منعا للتكرار.

الفهـــرس


تم بحمد الله تعالى

رقم الإيداع ٩٧/٤١٨٩
الترقيم الدولى .I.S.B.N
977-204-462-5

دار الجيل للطباعة
١٤قصر اللؤلؤة الفجالة ٥٩٠٤٣٤٣